

كتاب الموشح

على كافية ابن الحاجب في علم الإعراب



مكافأة مؤلفة وجزاه خيراً

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1]

وأحمده[2] كما[3] يستحق أن يحمد، وأصلي على رسوله المصطفى محمد، وآله [1] الطيبين الطاهرين المبجلين، وأصحابه الكرام الغر[2] المحجلين .

١- اعلم أن طالب العلم لا بد له من معرفة ثلاثة أمور: حد العلم، وغايته، وموضوعه، أما حد النحو: فهو القواعد الكلية المتوصل بها إلى معرفة الجزئيات ليعرف بها أحوال الكلام، إعرابا وبناءا، وغايته معرفة كلام العرب، وموضوعه الكلمة والكلام. تمت والله أعلم وأحكم .

٢- قوله: (وأحمده) عطف على متعلق الباء في «بسم الله» فيكون التقدير أبتدئ باسم الله تعالى وأستعين وأحمده، ولا توجد الواو في بعض النسخ، فعلى وجودها لا يتعلق الجار بالحمد بناءً على الظاهر ، وهو أن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيما قبله، وعلى عدمها إن لم يقدر عامل كان متعلقا به، وإن قدر كان متعلقا بذلك المتعلق ، والباء في بسم الله للاستعانة، والاستعانة أي باسم الله متبركا، فيكون الواو إما عاطفة على متعلق الباء للمضارع، أو يكون واو الحال: إما على تقدير المبتدأ كما قرره الشارح في قوله: ولها في مفارق الرأس طيبا أي: باسم الله ابتدئ وأنا أحمد الله، وأما على لغة من يلحقها بالمضارع المثبت، مثل: «قمت وأصك وجهه»، تمت. قال الشريف: هذا الكاف في محل النصب بأنه مفعول مطلق؛ أي: أحمده حمدا مثل حمدٍ يستحق الله تعالى أن يحمد كذلك الحمد، أو حمدا يستحق ذلك الحمد أن يحمد الله تعالى به، وأن يحمد مفعول يستحق وإن قدر يستحقه كان بدل اشتمال من الضمير المنصوب واحتيج إلى زيادة التقدير، تمت شريف .

٣- الكاف في كما بمعنى المثل، و«ما» موصولة، صلته: «يستحق مع فاعله» وهو ضمير يعود إلى الله تعالى، والعائد المفعول محذوف، أو تكون موصوفة وما بعده صفة له، وعلى التقديرين يكون تقدير الكلام: وأحمد الله حمدا مثل حمد يستحقه، وأن يحمد في الصورتين يكون بدلا من الضمير المنصوب بدل المظهر من المضمر، ويمكن أن يقال: فاعل يستحق في التقديرين ضمير يرجع إلى «ما»، ومفعوله يعود إلى الله تعالى، تقدير الكلام: أحمد الله تعالى حمداً مثل حمد يستحق الله ذلك الحمد، ولا يخفى أنه لا يخلوا الكلام من التجوز؛ لأنه جعل الحمد مستحِقا وهو مستحَق تمت. وأن يحمد حينئذ يكون مرفوعا بالبدلية أيضا، ولو قيل ذِكْر «أن يحمد» هنا من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لم يكن بعيدا، وجاز أن تكون «ما» مصدريه، تقديره وأحمده حمدا استحقاق ذلك الحمد كاستحقاق الله ذلك الحمد، تمت. (س) والله أعلم

[الكلمة]

(**الكلمة**[٣])أي: التي وضعت في اصطلاح النحاة، فإنها [٤] تطلق على معان أخر، كالكلام، قال الله تعالى:﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾(التوبة: من الآية٤٠)، وقال عليه السلام ((الكلمة الطيبة صدقة))، والقصيدة، والشهادة، والفعل وحده[٥]،

والغرض من ذلك إما موافقة السجع، أو ليقع الاستحقاق على صريح الحمد، لا على ما هو كناية عنه، تمت.

١- قوله وآله أصله أهله بدليل تصغير آل على أُهَيل تمت .

٢- الغر البياض في الوجه، والتحجيل البياض في قوائم الفرس، نظرا إلى قوله ﷺ ((تبعث هذه الأمة غرا محجلين من آثار الوضوء تمت .

٣- **اللام في الكلمة لماهية الجنس** من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة، بل ذلك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ (يوسف: من الآية١٧) ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضا، ومثله قوله: «ادخل السوق، واشتر اللحم، وكل الخبز »، وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة؛ إذ لا دلالة فيه على الكثرة، تمت. رضي والله سبحانه أعلم .

٤- الفاء للتعليل تمت. وورود الفاء للتعليل قليل، وهو في كلام الشارح كثير، تمت. منقح والله أعلم

٥- وليس هذه الذي قصدوا إنما القصد الكلمة التي في اصطلاح المنطقيين لا هذه، تمت. إذ يسمون الفعل كلمة، والحرف أداة والاسم كالنحاة تمت .

واللام فيها لتعيين الماهية[1]، مثل: قولك «الرجل خير من المرأة» فإنها تكون لمعان أخر كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(**لفظ**) [2] حقيقة أو تقديرا،[3] واللفظ: صوت يعتمد [4]على المخارج من حرف فصاعدا، مهملا كان أو مستعملا.

وقيل: في الأصل الرَّمْي [1]فسمي به الصوت المذكور؛ [2] لحصوله بسبب رمي الهوى، تسمية له باسم سببه، وإيثاره على اللفظة لوقوعه على كل ملفوظ حرفا كان

١- **أي للجنس**، فإن قيل: إذا قلنا: «رجل» علم الماهية، فلا حاجة إلى اللام؟ قلنا: «رجل» يحتمل أن يراد به فرد من أفراده، وأن يراد به الماهية من غير نظر إلى الأفراد، فإذا أدخلنا اللام لتعيين الماهية رفع الاحتمال الآخر، فإن قيل: إن أريد برجل فرد فقد أريد الماهية؛ لأن الفرد عبارة عن الماهية مع متشخصاته؟ قلنا الماهية من حيث هي هي لها اعتبار، والماهية المقيد بقيد الشخص الموجود لها اعتبار آخر، فإذا أدخلت اللام لتعيين الماهية تعين أن المراد هو الأول لا الثاني، ويمكن أن تكون للجنس، ولا منافاة بين الجنس وبين التاء التي للوحدة الجنسية، وأيضا إذا كان المراد فردا تُفهم الماهية بالتضمن، بخلاف اللام فإنها تعين الماهية فقط تمت . *المراد بقوله الماهية أي: الحقيقة المركبة منها الذات الداخلة عليها «ال» مثل: «الرجل خير من المرأة» أي: حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة تمت .

٢- **اللفظ** خاص بما يخرج من الفم، فلا يقال: لفظ الله كما يقال كلام الله تمت رضي. (اللفظ) هو النطق المعتمد على مقاطع الفم، فالنطق اللغوي أخص من الصوت؛ لأن الصوت يكون من حي وغيره، والنطق لا يكون إلا من حي، واللفظ أخص من النطق؛ لأنه لا يكون إلا من إنسان تمت ش.

٣- قوله: حقيقة أو تقديرا، ينصبان على المصدرية أي: الكلمة ما يتلفظ بها لفظا حقيقة أو تقديرا تمت .

٤- **قوله: يعتمد على المخارج**، أقول: الاعتماد صفة للجسم به يميل إلى مكانه، وفي قوله: على المخارج نظر؛ لأن الاعتماد على جميع المخارج ليس بشرط، فذكر المخارج بلفظ الجمع ليس بجيد؛ لأنه يقتضي أن يكون الصوت المعتمد على مخرج واحد غير لفظ، إلا أن يقدر مضاف وهو: أحد المخارج، وفيه أيضا نظر؛ للإضمار في التعريف، تمت قط. أي: جنس المخارج تمت س. لأن الجمع المحلي باللام حكمه حكم المفرد تمت.

أو أكثر، وكون[٣] حق اللفظة عدم وقوعها إلا على[٤] حرف واحد، وهو مصدر واقع موقع المفعول.

(وضع) الوضع[٥] تخصيص شيء لآخر؛ ليفهم الثاني عند إطلاق[٦] الأول أو تخيله، واللفظ جنس قريب[١] للكلمة[٢] فلا يحترز به؛ إذ ذكر الجنس لتعيين الذات[٣]

١- يقال: أكلت التمرة ولفظت النواة، أي: رميتها، والدوال الأربع وهي: الخطوط، والعقود، والنصب، والإشارة، غير داخلة في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها. ولم يقل «لفظة»؛ لأنه لم يقصد الوحدة، والمطابقة غير لازمه؛ لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ أحصر، تمت جامي بلفظه. وسميت دوالا؛ لأن الخط يدل على كاتب، والمنصوب يدل على ناصب، والإشارة على مشير، والعقد على عاقد، تمت والله أعلم.

٢- والصوت أعم من النطق؛ لأنه لا يكون إلا من إنسان، تمت.

٣- اعلم أن للشارح قاعدة وهي: إذا ذكر «الكون» مع اللام وقال: لكونه مثلا فهي علة أخرى، وإن أتى بالكون مجردا عن اللام فهي علة واحدة، فتأمل تمت والله أعلم.

٤- هذا القول غير مستقيم؛ إذ يقال: للكلمة لفظة، والصواب ما اعتذر به الرضي: إن قيل لم لا يقال: الكلمة اللفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؛ والجواب أنه لا يجب توافقهما إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: «هند حسنة» أو ما في حكمه من المنسوب، أما في الجوامد نحو: «هذه الدار مكان طيب»، وكذا قولك: «رجل صوم، ورجلان صوم» فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، تمت. نجم الدين. ولو قيل: «لفظ» أحصر من «لفظة» مع إفادته إفادتها لكان أولى، تمت والله أعلم.

٥- الوضع هو جعل اللفظ لمعنا من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم، تمت . نجم الدين الرضي تمت.

٦- قوله عند إطلاق الأول عليه: كما إذا يلفظ بـ«زيد» مثلا، والأظهر أن يقال: «عند إدراك الأول»؛ لكونه أحصر وأشمل، لشموله جميع أقسام الألفاظ والدوال الأربع وتخيله، كما إذا تخيل لفظ «زيد»، تمت ش والله أعلم.

وقيل قوله: «لفظ وضع» تعريف لها بشيئين من اللفظ والموضوع؛ إذ كل منهما أعم من الآخر من وجه[٤]، وبمجموعهما خاصة[٥] لها يحترز بكل عما يتناوله الآخر من غيره[٦]، فيحترز باللفظ عن الإشارة، والكتابة[٧]، والعقد[٨]، والنصب[٩]، إذ كل منها موضوع لمعنى، وبالموضوع عن المهملات، وعمّا دلّ بالطبع، كـ«آح» للمتألم

١- قيل: هذا إذا جعل دلالة الكلام عقلية؛ وإلا فاللفظ الموضوع هو القريب، وفيه أن الدلالة مشتركة على ذلك التقدير. فالقريب هو اللفظ الدال، ويمكن أن كونه قريبا لا ينافي كون ما دونه أقرب منه، تمت ش

٢- إن قيل: كون الجنس لتقييد الذوات لا تنافي الاحتراز به؛ قلنا: إذا كان علة ذكر الجنس لتقييد الذوات فلا يجوز أن يكون ذكره لأن يحترز به؛ بناءً على أن الشيء الواحد لا يكون معللا بعلتين تمت .

٣- ولذا ورد اللفظ دون الصوت مع أنه جنس أيضا؛ لأنه جنس بعيد؛ كونه أعم من اللفظ تمت .

٤- يعني أن اللفظ والوضع يوجدان معا،كـ«زيد» ويوجد أحدهما بدون الآخر، كـ«ديز» ،وكالدوال الأربع، تمت والله أعلم

٥- أي خاصة مركبة، كـ«الطائر الولود» بالنظر إلى الخفاش تمت .

٦- الضمير يعود إلى لفظ «كل»؛ وهو في الأصل لما يضاف إليه تمت .

٧- لأنه دال أيضا على معنا، كحيوة المتكلم به، ولكن عقلا لا وضعا، تمت نجم والله أعلم .

٨- «العقد» الحساب الهندي، وهو عقد الحساب بالأصابع، و«النصب» ما ينصب في المفاوز لتعرف الطريق تمت.

٩- هما على وزن فلس، أما «العَقْد» فللأصابع عند المبايعات ذكره ش . وأما «النَصْب» فمصدر بمعنى المفعول، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾(المعارج: من الآية٤٣)، وكثيرا ما يطلق على الغرض المنصوب للرمي، وفي رواية النُّصَب والعُقَد بضم فاءيهما وفتح عينيهما، على الجمع لعقده ونصبه، وهو ما يوضع بين الحدود في الضياع تمت منقح والله أعلم .

«وأح» من ذي السعال، والمحرف[1] عند من أراد الوضع الأول[2]، والكلام عند من جعل[3] دلالته عقلية[4].

وهو إما لغوي[5] أو شرعي أو عرفي أو اصطلاحي، وإيثاره على الدلالة لكونه أخص؛ إذ كل موضوع دال ولا ينعكس[1] ، فلو قيل «دال»: لاحتاج إلى قوله: بالوضع .

١- قوله و(المحرف) الظاهر أن المحرف خارج مطلقا؛ لأن فهم المعنى على توهم أنه المحرف منه ولا وضع هنالك أصلا، تمت ش والمحرف هو ما غيره إلي معنا آخر من لا يعتد بلغته، تمت منقح وأهل المعاني تمت

*هذا الكلام هو المختار؛ لئن الدلالة بالوضع في المفردات، لكن الصحيح أن المحرف والكلام موضوعان لوضع أصليهما، خلافا للشارح تمت منقح . قوله: (والمحرف) عند من أراد الوضع الأول، وأما من أراد مطلق الوضع فالمحرف موضوع كوضع المحرف منه، فإنه لفظ وضع لمعنى مفرد مهمل، والفرق بين المحرف والمهمل أن المحرف هو ماله أصل، والمهمل بخلافه تمت . كـــ«ديز»، ونحو «كادث، ومادث» تمت

٢- فإن قيل: إذا أريد الوضع الأول خرج المجاز، فلا يكون كلمة بالقياس إلى معناه المجازي؟ وكذا إذا قيل لا وضع في المجاز أصلا؟ قلت: اللفظ إذا وضع لمعنا مفرد كلمة، سوى كان مستعملا في ذلك المعنى وغيره، أو غير مستعمل في شيء منها، وأما من قال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع؛ فله أن يقول: المراد أن للوضع مدخلا في الدلالة، فلا يرد إشكال تمت ش والله أعلم .

٣- وهم أهل المعاني والبيان؛ لأنهم يقولون: إن العرب لم تضع المركب، ألا ترى أن من عرف «زيدا»، أو عرف «قائما» من «زيد قائم» عرف أن أحدهما اسند إلى الآخر، وإن لم يعرف منَ الوضعِ سوى المفردات تمت .

٤- هذا القول هو المختار؛ لأن الدلالة بالوضع في المفردات تمت. إذا كل منها ملفوظ ولا وضع هنا أصلا تمت .

٥- (قوله إما لغوي، أي: إن كان الواضع لغويا، وإن كان الواضع الشارع فشرعي، وإلا فإن تعين الواضع فاصطلاحي، وإلا فعرفي عام، تمت ش . والفرق بين الاصطلاحي والعرفي أن العرفي لم يعرف واضعه تمت إملا والله أعلم .

(**لمعنى مفرد**[٢]) قوله: «لمعنى» لإيضاح الكلام[٣] لا للوجوب[٤]، حتى لو قيل: «وضع لمفرد» لفهم المقصود وعلم أن التقدير لمعنى مفرد، أو شيء[٥] مفرد، والمعنى المفرد ما لا يراد بجزء[٦] من لفظه دلالة على جزء معناه حال الجزئية.

(**وهي اسم**[٧] **وفعل وحرف**،) أي: هي تنقسم إلى هذه الثلاثة الأقسام، انقسام الكلي إلى جزئياته، فيصح إطلاق لفظ المقسوم خبرا على كل من أقسامه، [١]بخلاف

١- أي لا تنعكس كنفسها كلية بل يصدق بعض الدال موضوع، قيل لا نسلم الكلية؛ إذ بعض الموضوع ليس بدال وهو ما إذا كان اللفظ موضوعا غير مستعمل، أجيب بأن المعني من الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى، وهذا غير موقوف على الاستعمال تمت تاج .

٢- **قوله لمعنى مفرد**، يجوز في مفرد الرفع والجر، فالرفع صفة للّفظ، والجر صفة لمعنا، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف ولأنه يرد عليه نحو: «عبد الله» علما مسمى به فهو لفظ مركب وضع لمعنى تمت نجم الأئمة الرضي . ويجوز فيه أيضا النصب على الحال من الضمير المستكن في وضع تمت ح .

٣- (**أقول**) قاعدة الشارح -رحمه الله- مسامحة المصنف مهما أمكن؛ وإلا فقوله حشو ينبغي تنزيه الحدود عنها لقلة احتمالها، وغاية ما أعتذر به الرضي أن الوضع هنا عبارة عن صوغ اللفظ سوى كان مهملا أم لا قصد التواطي أم لا فيحتاج إلى قوله: «لمعنا» لكن ذلك خلاف المشهور من اصطلاحهم تمت منقح . وذكر العلامة عبد الرحمن الحيمي أن قول المصنف «لمعنى» لا بد منه إذ لا دلالة لـ«وضع» عليه، أي: على «مفرد» تمت . بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في الحدود فلا بد من لفظ يدل عليه بالمطابقة، فأتى بقوله لمعنا لذلك تمت والله أعلم .

٤- **قوله للوجوب**، أي: لا للاحتراز به عن ما ليس دالّ على فعل جيء به لإيضاح الكلام فقط تمت م .

٥- حيث جعل «مفرد» صفة للفظ وعبر عنه بالأعم وهو شيء تمت .

٦- فالإفراد صفة للفظ، فكأنه قيل المعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا واللفظ المفرد ما لا يراد بجزء منه إلخ تمت شريف .

٧- فيه نظر؛لأنا لا نسلم أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف بل الاسم وحده كلمة؛ لأن الاسم وحده مخبر عنه فكل مخبر عنه كلمة ينتج أن الاسم وحده كلمة، وإذا كان كذلك كان الحرف والفعل غير كلمة،

انقسام الكل[٢]إلى أجزائه[٣]، **(لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها)** أي: بنفسها مستقلة من غير ذكر[١]متعلق لها في الاستعمال[٢] **(أولا،)** أي: لا تدل كذلك

والجواب أن الصغرى مركبه من قولنا: الاسم مخبر عنه، ومن قولنا: لاشيء من غير الاسم بمخبر عنه والثانية لا مدخل لها في الإنتاج إذ الصغرى والسالبة في الشكل الأول غير منتجة تمت قطب فاروق والله أعلم .

قال الرصاص: فإن قيل الواو تفيد الجمع فيلزم أن مجموع الثلاثة الكلمة والمعلوم أن كل واحد منها كملة، فلو قال: وهي اسم أو فعل أو حرف لكان أولى، وأجيب بأن ذلك من تقسيم الكلي كما تقول: «الحيوان إنسان وفرس وجمل» فكل واحد منها حيوان، وإنما يلزم ذالك في تقسيم الكل كما لو قلت: «المداد عفص وزاج وصمغ» فمجموعها مداد لا أحدها، تمت.

١- فعلى هذا كان اللائق أن يقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف لأنه يصح إطلاق لفظ المقسوم خبرا عن كل واحد من أقسامه لكنه عدل عن الإتيان بـ«أو»إلى الـ«واو» لئلا يكون المعنى أن الكلمة إنما هيَ أحد هذه الثلاثة وهو غير مستقيم تمت والله أعلم . .

٢- انقسام الكلي إلى الجزئيات انقسام الشيء إلى أمور يكون ذلك الشيء صادقا على تلك الأمور، كانقسام الإنسان إلى التركي والهندي. وانقسام الكل إلى أجزائه انقسام الشيء إلى أمور يكون ذلك الشيء حاصلا من اجتماعها، كانقسام البيت إلى السقف والجدران تمت قط. (قال الرضي فإن قيل يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لأن الواو للجمع، فيكون «أذهب بزيد، ومر يزيد» كلمة؛ لأنه اسم وفعل وحرف؟ فالجواب أنه كان يلزم لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما يقول السكنجبين عسل وخل وماء، وما ذكر قسمة الشيء إلى جزئياته، نحو: قولك الحيوان إنسان وفرس وبقر وغير ذلك، ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه، نحو: الإنسان حيوان تمت رضي .

٣- أي: لأنها ذات دلالة، أو لأن حالها دلالة، أو لأنها دلالتها ثابتة، تمت هندي. واللام تعليلية وهي لام الجر متعلقة بمحذوف دل عليه سياق الكلام تمت.

قوله لأنها إما أن تدل إلخ... أو رد على الشيخ ابن الحاجب أنه أخبر باسم المعنى عن الضمير وهو اسم عين؟ وقد أجيب عنه بخمسة أجوبة ذكر المحقق الهندي ثلاثة منها، وهي: إما أن تقدر مضاف في جانب الخبر يصير به اسم عين أي: أنها ذات دلالة، أو في جانب اسم أنَّ يصير به اسم معنا أي: لأن حالها دلالة، أو خبر مقدر أي: لأنها ثابتة أو كائنة: الرابع أن يكون من باب المبالغة أي هي دلالة كـ«زيد صوم»،

كـ«من» في قولنا سرت من البصرة، و(**الثاني**) وهو ما لا يدل بالاستقلال [٣] (**الحرف**،[٤] **والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**:) الماضي والمستقبل والحال وضعا[٥] (**أولا**) أي: لا يقترن به كذلك[٦] (**الثاني**) وهو ما لا يقترن كذلك (**الاسم**)، والأول الفعل، فقد انحصرت أقسامها في الثلاثة المذكورة؛ إذ قوله: إما أن تدل على معنى في نفسها أولا منفصلة حقيقية، فتكون مانعة[٧] من الجمع والخلو،

الخامس أن تكون لفظة أن بدل بمعنى اسم الفاعل أي: الكلمة دالة، وعليه من القرآن وما كان هذا القرآن أن يفترى أي: مفترا .

١- ليدخل مثل دون وفوق وسائر الموصولات؛ لاحتياجها إلى ذكر متعلق لها في الاستعمال لا في الدلالة، فعلى هذى الاسم إما غير محتاج إلى متعلق كـ«زيد»، أو محتاج إليه في الاستعمال كـ«ذي» ونحوه تمت. لاحتياجه إلى صلة ومشار إليه تمت.

٢- أراد به لا يشترط في وضعه ذكر متعلقه في الاستعمال؛ لئلا ينتقض بنحو: «دون، وفوق» من الأسماء اللازمة للإضافة، فذكر المتعلق في الحرف لتحصل الدلالة في الاسم لتتم الفائدة تمت شريف .

الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بغيره تمت.

٣- فالحرف يميز عن أخوية بعدم الاستقلال، والفعل بالاستقلال امتاز عنه، وبالاقتران عن الاسم.وامتاز عنهما الاسم بالاستقلال وعدم الاقتران، فامتاز كل عن أخوية بذلك تمت ش .

٤- إنما قدم الحرف في الدليل وأخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف؛ ولأن الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها لا تحتاج إلى التقسيم في دليل الحصر، بخلاف التي تدل على معنى في نفسها فلأنها تحتاج إلى التقسيم تمت.

٥- إنما قال وضعا ليدخل فيه مثل «نعم، وبئس»، وأفعال المقاربة فإنها مقترنة وضعا، ويخرج نحو: «زيد ضارب الآن أوغدا» لأن اقترانه عارض لا أصلي تمت س والله أعلم .

٦- **قوله كذلك**، أي: وضعا ليخرج المضارع لأن عدم اقترانه عارض؛ لأنه في الأصل لأحد الزمانين على التعيين، تمت ش والله أعلم .

٧- فالمانعة من الجمع نحو: «هذا إما شجر وإما حجر»، والمانعة من الخلو نحو: «زيد في البحر وإما أن لا يغرق»، (المنفصلة) في عرف المنطقيين الدائرة بين النفي والإثبات، فالحقيقية من المنفصلة مانعة الجمع

وكذا قوله: والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فانحصرت الكلمة بالأولى في القسمين الحرف ونقيضه، والثاني وهو النقيض بالثانية في القسمين الاسم والفعل[1]، (**وقد علم بذلك**[2]) الحصر[3] (**حد كل واحد منها**[4])، لانقسام الكلمة التي هي جنس لها إلى أقسامها الصحيحة[5]، التي هي أنواعها بما يتميز به كل قسم عن أخويه[6].

والخلو، نحو: «العدد إما زوج أو فرد»، وسميت حقيقية لأن التنافي بين جزئيها أشد من التنافي بين جزئي غير الحقيقية، وهي مانعة الجمع فقط؛ للتنافي في الصدق، نحو: «هذا الشيء إما فرس أو حمار»، أو مانعة الخلو فقط للتنافي في الكذب، نحو: «زيد في البحر وإما أن لا يغرق»، كذا ذكره الأهري تمت منقح والله أعلم.

١- الواو للعطف، أي: قد تبين وقد علم، أو اعتراضية، أي: معترضة لمدح الدليل ترغيبا للطالب، أو لرد من ظن بأن هذا حصر بدون تعريف الأقسام، أو للتنبيه، أي تنبيه من لا يكتفي بالإشارة، تمت هندي تمت.

٢- أي: بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة، تمت جامي. على حذف مضاف؛ إذا الحصر أمر معنوي لا يمكن معرفة حدود أنواع الكلمة به تمت.

٣- إنما اختار «عُلِم» دون «عرف» لأن المعرفة إدراك الجزئي، والعلم إدراك الكلي، ولهذا يقال: «عرفت الله» دون «علمته»، وههنا إدراك الكلي. وإنما قال «بذلك» دون «به» -مع أن الموضع موضع الضمير لتقدم دليل الحصر- زيادة التمكن في الذهن. وإنما اختار «ذلك» دون «هذى» مع أن المشار إليه دليل الحصر وهو قريب -لتنزيل درجته للتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿الم *ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾(البقرة: من الآية١-٢)، وإنما قدم المفعول الثاني على الأول اهتماما بشأن هذى الدليل؛ لأنه الأمر القريب والشيء العجيب تمت والله أعلم.

٤- أي لا واسطة بينهما لتركبها من القضيتين تمت.

٥- هي التي لا تداخل فيها، أي: لا يصدق بعضها على بعض، أي: غير المتداخلة بعضها في بعض، كقولنا: «الجسم إما حيوان أو جماد»، والمتداخل كقولنا: «إما حيوان أو أسود»، وقيل: ما يكون مترددا بين النفي والإثبات يكون تقسيما صحيحا، وما لا يكون كذلك لا يكون صحيحا تمت قط ف تمت.

٦- في هذا التركيب نظر، والأولى أن يقول: بما يتميز به الأقسام بعضها عن بعض تمت قط.

[الكلام]

(**الكلام**[1] **ما تضمن كلمتين بالإسناد**) والمراد منه الكلام القولي، إذ قد يطلق الكلام على ما في النفس قال الشاعر:

إن الكلام[2] لفي الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ويقال له الجملة، والمركب التام، والمراد بـ«ما» الموصولة: أي: اللفظ الذي تضمن، أو الموصوفة[3] أي: لفظ تضمن، إذ «ما» تأتي لخمسة عشر معنى، في سبعة منها[4] تكون حرفية، وفي ثمانية[1] منها اسمية، والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما[2]

١- الكلام جنس ما يتكلم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف، أو أكثر، مهملا كان أولا، وليس في الأصل مصدر على الصحيح؛ إذ ليس على أوزان المصادر التي تنصب على المصدر، والقول واللفظ مثله في أصل اللغة، لكن القول أشهر في المفيد، والكلام في المركب من حرفين فصاعدا، واللفظ مختص مما يخرج من الفم، تمت والله أعلم .

٢- (قوله) إن الكلام البيت إلخ (الكلام) اسم «إن» قوله: (لفي الفؤاد) ظرف مستقر خبرها، (جعل) مبني للمجهول، و(اللسان) مفعوله الأول أقيم مقام الفاعل، (وعلى الفؤاد) ظرف لغو متعلق بدليلا و(دليلا) مفعول ثان لجعل و(الفؤاد) بالهمزة القلب والجمع الأفئدة و(جعل) إذا كان متعديا إلى مفعولين فهو بمعنى صير، و(الدليل) في اللغة ما يستدل به وعليه قول الشاعر :

وفي النفس حاجات وفيك فطانة * سكوتي بيان عندها ودليل .

والاستشهاد أنه أطلق الكلام وأراد الكلام النفسي تمت شرح أبيات تمت .

٣- وجعلها موصوفة في جميع الحدود أولى؛ لئلا يلزم الاقتصار على الفصل فتأمل، وسيأتي على قوله الاسم ما دل كلام مفيد تمت. وفي نسخة لئلا يلزم الخلو من الفصل وهو أولى تمت .

٤- وهي الكافة كـ«إنما»، والمدية كـ«ما جلس ما جلس زيد» أي: ما دام زيد جالسا، والنافية كـ«ما زيد قائما»، والمصدرية كـ«أعجبني ما صنعت»، والجحدية نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾(الأنفال: من الآية٣٣)، والتفخيمية كـ«ضربت ضربا ما»، والزائدة كـ«إذا ما أكرمتني أكرمتك»، وفيه أن المصدرية شاملة للمدية والنافية وللجحدية، وأن التلحيمية اسم لأنها صفة تمت شريف .

منه، أو شمولهما شمول الأفراد[٣]، والمتضمن للكلمتين يشمل الجملة وغيرها من التقييدي[١] والمضاف[٢] وغيرهما، وبقوله: «بالإسناد» يخرج غير الجملة[٣]، وهو تعلق

١- وهي الشرطية نحو: «ما تصنع أصنع»، والتعجبية نحو: «ما أحسن زيدا»، والموصولة نحو: «أعجبني ما صنعت»، والاستفهامية نحو: «ما تفعل»، والتي بمعنى «من» نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (الشمس:٥) أي: ومن بناها، والموصوفة نحو: قوله تعالى : ﴿ مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾(ق: من الآية٢٣)، والصفة نحو: «مررت برجل ما»، والتامة نحو:﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(البقرة: من الآية٢٧١) وفيه أن التعجبية والتي بمعنى «من» داخلتان في الموصوفة أو الاستفهامية على الخلاف تمت شريف والله أعلم بالصواب .

(وقد جمع الشاعر محاملها في بيت من الشعر) فقال:

محامل «ما» عشر إذا رمت حصرهـــا فحـــافظ على بيت قدم تقسررا

ستفهم شرط الوصل فاعجب لذكره بكف ونفي زيد ظرفا ومصـــدرا

فيعـــزى إلى الأسماء أول شطرهـــا وأخر شطرها حروف كما ترى تمت .

٢- أي فيما إذا كان أحد الجزئين غير ملفوظ، وقوله: (أو شمولهما شمول الأفراد) أي: فيما إذا كان الجزءان ملفوظين، أي: شمول الأجزاء، وقيل يحتمل أن يقرأ بكسر الهمزة مصدر «أفرد» أي: شمول الإفراد بالذكر، فيحتمل الأخير على ما صرح فيه بالكلمتين وأفرد بالذكر، والأول على ما يقابله وهو ما لم يصرح فيه بالكلمتين، وهذا أولى؛ لأن حمل الأفراد على الأجزاء بعيد، قيل فهم الكلمتين أعم من فهمهما مع التصريح بهما ومع عدمه، وكذا شمول الأجزاء لا يتعين للمصرح بهما فإن الجزء قد يكون مصرحا به، وقد يكون متضمنا فقد سقط هذا التوجيه تمت شريف والله أعلم .

والذي يدور في خلدي أنه أراد التقصي عن الإشكال باتخاذ التضمين، والمتضمن فيما إذا تركب الكلام من كلمتين نحو: «أضرب» فحمل التضمن على الفهم أي: ما يفهم منه كلمتان أي معناهما فلا إشكال، وأشار إلى تفسير أخر دافع له أيضا وهو أن المراد بتضمنه شموله لكل واحد منهما لا لمجموعهما معا فالمتضمن هو المجموع والمتضمن هو كل واحد منهما فلا إشكال أيضا، ولعل هذى أقرب مما ذكر في توجيه كلامه تمت س. لأنها لا تحمل إلا على الجزئيات نحو: «زيد قائم» و«عمرو خارج» ونحوها تمت .

٣- الأفراد هنا بمعنى الأجزاء مع فتح الهمزة، أي: شمول الكلام للأجزاء تمت.

إحدى الكلمتين بالأخرى لإفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، وإيثاره على الأخبار ليتناول الإنشاء كـ«الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض، والقسم، و النداء، والتعجب، والمدح، والذم، والدعاء»، **(ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين)** حقيقة أو تقديرا نحو: «زيد قائم، وزيد قام[4]»، وتسمع[5] بالمعيدي خير

قال نجم الأئمة الرضي: وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: «أقائم الزيدان» فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسم الفعل تمت .

وليخرج بقوله (المقصود ما تركب به لذاته) الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أوفي الأصل، وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا، والإسناد الذي في الصلة و الذي في الجملة القسمية لأنها لتأكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فليستا بكلام، والفرق بين الجملة و الكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا عكس انتهى تمت .

١- كل اسمين بينهما رابطة كالحال وصاحبها والموصوف والصفة تمت ق .

٢- والصفة والحال لأنهما قيدان في الموصوف وفي المضاف وفي صاحب الحال تمت .

٣- بناءا على أن الجملة والكلام مترادفان، والذي ذكر نجم الدين أن الكلام يسمى جملة ولا ينعكس تمت .

٤- أي قام لأن أصل الخبر الإفراد؛ قال الرضي: ولا دليل عليه تمت .**فيه بحث**: لأن «قام» جملة وليس بكلام، وكذا كل جملة وقعت خبرا أوصفة أوحالا أو شرطا أو جزاءا فإنها لا تكون كلاما، لأن الإسناد ما كان مقصودا لذاته، والإسناد في هذه الأشياء ليس مقصودا لذاته كما حققه الرضي. وقول النحويين: (الكلام يسمى جملة) لايستلزم ترادفهما بل الحق أن الجملة أعم مطلقا تمت ش. وأيضا فإن الشارح -رحمه الله- قد صرح بأن «قام» في «زيد قائم» اسم تقديرا وليس بجمله فكيف يكون كلاما تمت.

٥- قوله: (وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه) جعل الفعل في تأويل الاسم؛ لأنه لما أسند إليه الخبر ولحظ إلى معناه الذي هو السماع دون لفظه قدر له ناصب مصدر يسبكه اسما، فلما حذف ارتفع الفعل وصار ملحوظا إلى معناه لا إلى لفظه، قيل وأصل المثل أن رجلا في العرب كان اسمه معيديا وكان في غاية من الشجاعة والفصاحة لكنه كريه المنظر قصير القامة فوصفه رجل عند أمير من أمراء العرب فرغب الأمير

من أن تراه، وسويٌ [سواءٌ] علي أقمت[1] أم قعدت، وإن عَمْرا قاعد، وما بكر ضاربا، ولا رجل أفضل منك، ولا غلام رجل ظريف في الدار، وأزيد قائم، ولعل بكرا حاضر، وليت عمرا عندنا، وما أحسن زيدا، ولعمرك لأفعلن»، وتسمى جملة اسمية[2] **(أو في فعل واسم)** كذلك: كـ«ضرب زيد بكرا، و ضرب بكر . قال الشاعر :

جزعت[3] غداة البين لماترحلوا   وحُقّ لمثلي[4] يابثينة يجزع

و«قام»[5] في قولنا: «زيد قام، وكان زيد قائما، وإن تكرمني[1] أكرمك، وأضربت زيدا، واضرب خالدا، ولا تشتم بكرا، وعسى زيد أن يخرج، ونعم الرجل

إلى حضوره فلما حضر نظر الأمير إليه بالحقارة وقال: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، فقال المعيدي إنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، أي: لا ينظر إلى الحقارة تمت بغية والله أعلم .

١- أي: قيامك وقعودك، يعني: فيكون من التقديري، وضابطه كل همزة دخلت على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(البقرة: من الآية٦) تمت أي: الإنذار وعدمه تمت .

٢- راجع إلى الكلام كله، أي: ما جعل من اسمين حقيقة أو تقديرا تمت والله أعلم .

٣- قوله جزعت البيت إلخ (حق لمثلي) يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في محل النصب حالا من فاعل جزعت و«قد» مقدرة، والتقدير جزعت غداة البين والحال أن مثلي حقيق بالجزع لفراق المحبوبة .

والثاني أن يكون عطفا على جزعت، فإن قيل: لم قال ترحلوا ومقتضى التركيب أن يقول ترحلت لأن جزعة لفراق محبوبته فقط؟ قلت أراد به رحلة قومها وحبيبته لأن رحلتهم موجبة لرحلتها. و المراد بالاستشهاد أن حق ويجزع جملة من فعل واسم إذ تقديره وحق لمثلي أن يجزع و«أن» مع فعلها في تقدير المصدر، والمراد حق الجزع فحذفت «أن» لدلالة المعنى عليه تمت شراب .

٤- (قوله (يابثينة) بالضم على أنها منادى، وقد روى «يابثينة» بالفتح بناء على أنه قد رخم أولا ثم أقحمت عليه التاء، وقد أورده صاحب المنهل الصافي وشارحه على قوله: كليني لِهَم يا أميمة ناصبي * وليل أقاسية بطيء الكواكب. فقال ما معناه رخم «أميمة» فقيل أميم ثم أقحمت عليه التاء، والإقحام هو الإدخال بشدة تمت. ولفظ ح بضم المنادى وفتحه لأن تاء التأنيث يجوز فيها الوجهان تمت .

٥- إذ في «قام» ضمير فهو من فعل واسم تمت.

زيد، و بئست المرأة هند، وألا تنزل بنا، وأقسمت بالله لأفعلن، ورحم الله زيدا، وأحسن بزيد، وفي الدار في قولنا: زيد في الدار»[٢] على الأصح،[٣] وتسمى جملة فعلية، والندائية كـ«يا[٤] زيد» فعلية إنشائية لقيام حرف النداء مقام الفعل والفاعل.

وانحصاره فيهما لاقتضاء الكلام الإسناد على ما عرف به،[٥] واقتضاء الإسناد المسند إليه والمسند به ،وكون المسند إليه اسما لا غير والمسند به[٦] اسما وفعلا لا غير.

١- قوله (وإن تكرمني أكرمك) فإن قيل الكلام في هذا مركب من جملتين فحصر الكلام في اسمين أو في اسم وفعل غير مستقيم؟ قلت المعتبر في الجملة الشرطية هو الجزاء والشرط قيد له ولا يبطل الحصر تمت غايه. الحق أن الكلام بمجموع الشرط والجزاء لا الجزاء وحده؛ لأن الصدق والكذب إنما يتعلقان بالنسبة بينهما لا النسبة التي هي طرفي الجزاء، ففي قولك: «إن ضربتني ضربتك» قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذى الكلام صدقا، ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفا مدلوله في الواقع بالكلية تمت من حاشية سيد شريف على النجم والله أعلم .

٢- قوله (زيد في الدار) على الأصح، وفيه ما في «زيد قام» من البحث المتقدم فتأمل تمت والله أعلم .

٣- قوله (على الأصح) إشارة إلى قول بعضهم: إن الظرف مقدر باسم الفاعل فتكون اسمية، والأصح أن هذا جملة لا كلام تمت ش تمت .

٤- قوله (والندائية كيازيد) جواب عن سؤال مقدر وهو: أن يقال يا زيد متضمن كلمتين بالإسناد مع أنه غير مركب من اسم وفعل ولا من اسمين بل من اسم وحرف وأنتم قلتم ولا يتأتى إلخ؟ فالجواب أنا لا نسلم أنه غير مركب من اسم وفعل إذ الأصل أدعو زيدا فأدعو فعل واسم وزيدا مفعول به، وياء أقيمت مقام الفعل والفاعل لغرض الإنشاء؛ لأن أدعو يحتمل الإخبار بخلاف يازيد تمت .

٥- قوله: (على ما عرف به) هو بتخفيف الراء من العرفان، ويجوز التشديد نظرا إلى ما تقدم من تعريف الحد، لكن التخفيف أولى تمت منقح . .

٦- قوله: (والمسند به) الظاهر -والله أعلم- أنه إنما زاد لفظة «به» إشارة إلى أن المسند في «قام زيد» في الحقيقة هو الحدث فقط لا بمجموع معنى «قام» من النسبة والزمان والحدث، فـ«قام» مثلا: هو مسند به، أي: حصل الإسناد به لا أنه هو المسند، هذا ما لاح لي والله أعلم تمت سيلان تمت .

[الاسم]

(الاسم[1] ما دل[2] على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[3]) المراد بـــ«ما» الموصولة أو الموصوفة[4] كما مر في الكلام، أي: الكلمة التي دلت أو كلمة دلت، فلا يرد إغفال القيود المعتبرة في الكلمة: من اللفظ، والوضع، والمفرد، وتذكير الضمير العائد إلى «ما» لتذكير لفظه . وما قيل إن الضمير[5] في نفسه إما أن

١- إنما أورد كلمة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة من قوله وهي اسم وفعل وحرف، فكل اسم كلمة وكل كلمة لفظ فالاسم لفظ لان الكلمة كلي والاسم جزئي تمت رضي .

٢- فعل ماض أريد به الاستمرار؛ لأن الماضي في الحدود يراد به الاستمرار تمت غاية .

٣- ليدخل فيه الصبوح والغبوق فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما ولكنهما يقترنان بزمان؛ لأن الصبوح يدل على شرب في أول النهار، والغبوق في آخره، ومثل الغداء والعشاء، فقوله: (بأحد الأزمنة الثلاثة) دخل في حد الاسم؛ لأنها لم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة تمت والله أعلم .

٤- وجعلها موصوفة أولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل، لأن الموصول مع صلته بمنزلة شيء واحد، وكأن ذكر الفصل الأول لإخراج الحرف، وذكر الفصل الثاني لإخراج الفعل، والجنس غير مذكور في الحد، بخلاف ما إذا جعلت موصوفة حتى تكون كلمة «ما» جنسا و ما بعده فصلا فيكون الحد تاما تمت غاية تحقيق. فيه نظر لأنه لو كان المراد بـــ«ما» موصوفة لكان الخط، والنصب، والعقد، داخلة في الحد؛ لأن كلامنهما شيء يدل على معنى وذلك باطل، والجواب أن المراد بها كلمة تمت .

٥- قوله: (وما قيل) هذا اعتراض أو رده الجامي في لب الألباب على المصنف تضمن بطلان عود الضمير من نفسه إلى «ما» والي «معنا» تمت والله أعلم

قال في السعيدي: فإن قيل عرف الاسم بأسماء مخصوصة وهو: «ما، ومعنى، وفي نفسه» ومعرفة الخاص متوقفة على معرفة العام، فيكون معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة تعريف الاسم هذا دور؟.أجيب بأنه عرف مدلول لفظ الاسم أعني: ما صدق عليه الاسم من أفراده وهو «رجل، وزيد، وضارب» بمدلول تلك الأسماء الدالة عليه، ومدلول كل من تلك الأسماء ليس جزءا من المعرف، فلم يعرف لفظ الاسم بلفظ الأسماء فلا دور انتهى تمت .

يعود إلى «ما» وهو الدال فيصير تقديره: الاسم شيء دل على معنى حاصل في نفس ذلك الشيء، وحصوله فيه هو: كونه معنى له فكأنه[1] قيل:[2] ما دل على معنى هو مدلوله، ولا فائدة فيه؛ إذ الحرف هذه المثابة؛ إذ هو أيضا يدل على معنى هو مدلوله، أو إلى المعنى وهو المدلول فيصير تقديره: شيء دل على معنى حاصل في ذلك المعنى

١- هذا هو المقدمة الثانية، وما بعده النتيجة تمت منقح. وحقيقة النتيجة أن تأخذ الموضوع من الأولى والمحمول من الثانية، وذلك هو النتيجة، مثاله «الإنسان حيوان، الحيوان جسم، فينتج الإنسان جسم» ومعنى قوله: وتأخذ الموضوع من الأولى والمحمول من الثانية: المبتدئ من الأولى، والخبر من الثانية، تمت .

٢- هذه النتيجة، وقوله: (هو مدلوله) الضمير المنفصل يعود إلى «معنى» والمتصل يعود إلى «ما» تمت منقح. الموضوع في المقدمة الأولى قوله: (الاسم)، والمحمول قوله: (شيء)، والموضوع في المقدمة الثانية قوله: (وحصوله)، والمحمول قوله: (كونه معنا له)، والذي هو الموضوع في النتيجة قوله: (ما دل على معنى) وذلك الموصول مع صلته، والمحمول فيها أيضا قوله: (هو مدلوله)، فقوله: (ما دل على معنى) عبارة عن الموضوع وهو قوله: (الاسم) في المقدمة الأولى، وقوله: (وهو مدلوله) عبارة عن المحمول في المقدمة الأخرى، وهو قوله: (هو كونه معنا له)، فأخذ معنى الموضوع من الأول ومعنى المحمول من الآخر تمت والله أعلم .

قوله (فكأنه قيل ما دل إلخ...) هذه النتيجة، لكنها نتيجة في المعنى فقط؛ لأن النتيجة إما أن تكون حقيقة وهي: التي يوجد الموضوع من الأولى بلفظه، ويوجد المحمول من الثانية بلفظه، كما تقول: «الإنسان حيوان، الحيوان جسم، فينتج الإنسان جسم»، هذه النتيجة الحقيقة، والنتيجة التي تكون في المعنى -أي ليس نتيجة حقيقة- أن يوجد معنا الموضوع من الأولى لا لفظه، ويأخذ معنى المحمول من الثانية لا لفظه كما في هذا الحد، فإنك أخذت معنى الموضوع من الأولى إذ لفظه «الاسم» وعبرت عنه بقولك «ما»، وأخذت معنى المحمول من الثانية إذ لفظه هو كونه معنا له، وعبرت عنه بقولك دل على معنى هو مدلوله ولكن «ما» معنى الاسم، وقوله: دل على معنى هو مدلوله معنا قوله هو كونه معنا له فهذه النتيجة في المعنى ، نسخه لي والله أعلم .

وهو أيضا كذلك لإستحالة كون الشيء حاصلا في نفسه، ممنوع المقدمة الثانية[1] في التقدير[2] الأول وهي أن حصوله فيه هو كونه معنى له؛ إذ المراد من حصوله فيه حصوله لنفسه لا لقياسه إلى شيء آخر كالحروف.

وتقديم الاسم على قسيميه لسموه عليها، أي: علوه من حيث استغنائه عنهما، واحتياجهما إليه في الإفادة، واشتقاق الفعل منه على الصحيح،[3] وكون المشتق منه أصلا، ومنه «سمي اسما» إذ هو مشتق من السمو وهو العلو على الصحيح،[4] بدليل «سميت، وسمي، وأسماء.

١- (ممنوع). خبر المبتدأ «ما» في قوله:وما قيل أن إلخ....،وتكون المقدمة بالرفع والنصب والجر: فالرفع لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، أو لأنه بدل من ضمير ممنوع بدل بعض من كل، واللام عوض عن الضمير الراجع إلى «ما» الموصولة، و الجر على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول، تمت س. واللام الراجع إلى تقديره ممنوع مقدمته الثانية تمت والله أعلم .

٢- أي يختار التقدير الأول وهو: أن الضمير في نفسه راجع إلى لفظ «ما»، وتمنع المقدمة الثانية وهي: قوله وحصوله فيه كونه معنا له، بل المراد حصول المعنى الدال بنفسه لا لقياسه إلى شيء آخر، وحينئذ يكون فيه فائدة خروج الحرف؛ لأن الحرف دال على معنا ليس حاصلا له بنفسه بل حصول المعنى للحرف لقياسه إلى شيء آخر وهو: أسم، أو فعل، وما تعرض للجواب على التقدير الثاني، ويمكن أن يقال على هذا التقدير: لا نسلم أن التقدير شيء دل على معنا حاصل في ذلك المعنى بمعنى الظرفية، بل شيء دل على معنى حاصل لنفسه، بخلاف الحرف فإن دلالته على معنى غير مستقل بنفسه تمت حاشية شريف.

٣- لأن منهم من يقول إن «الضرب» مشتق من «ضرب»، والصحيح خلافه والله أعلم تمت

إطلاق الصحيح تجوز وإلا فكان الأصل أن يقول: على الأصح تمت. والمصدر أصل، والفعل يدل على المصدر مع زيادة، والعام فرع الخاص، وحجة الكوفيين: أن الفعل يعمل في المصدر والمعمول فرع العامل، وينتقض بعمل الحروف في الأسماء تمت ش والله أعلم.

٤- إشارة إلى مذهب الكوفيين: فإن الاسم عندهم من السمة وهي العلامة، لا من السمو، ودليل الأول تصغير الاسم على «سمي» ولو كان من السمة لقيل «وسيم»، إذا التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ومجي

والمراد من الدلالة الوضعية لا الاستعمالية، فلا يرد على عكسه[١] -أي: كونه جامعا -نعت الفاعل والمفعول، كقولك: «زيد ضارب عمرا، ومضروب[٢] غلامه» باعتبار اقترانه بأحد الزمانين[٣] إما الحال أو الاستقبال؛ إذ اقتران الزمان به عارض عند الاستعمال، ولا على طرده -أي: كونه مانعا[٤] - «عسى ونعم وبئس وفعلا التعجب وحبذا» باعتبار تجردها عن الزمان إذ تجردها عارض وهي في أصل وضعها مقترنة بالزمان المعين، وكذا[٥] «بعت» وسائر ألفاظ الإنشاء.

الفعل منه على «سميت» ولو كان من السمة لقيل «وسمت»، ومجي الجمع على وزن أفعال وهو «أسماء»، فلو كان من السمة لقيل «أوسام» تمت قط ف .

١- (العكس) عبارة عن انتفا المحدود عند انتفا الحد. (والطرد) عبارة عن وجود المحدود عند وجود الحد تمت شريف .

قال الرضي: العكس جعل المبتدأ خبرا، والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا، نحو: كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن، وينعكس كلية نحو: كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم تمت بلفظة

٢- قوله (أو مضروب) قلت الأولى «معطى علامة درهما» إذ عمل الرفع جائز مع كونه بمعنى الماضي تمت. جواز الرفع مع المضي إنما هو في اسم الفاعل فقط؛ لأنه يعمل رفعا مع اللزوم، وأما اسم المفعول فإنه يعمل بالنيابة لأنه لا يشتق إلا من المجهول كما يأتي، ولا يكون إلا متعديا فمثال الكتاب قسيم تمت .

٣- فيه نظر فإن قوله باعتبار اقترانه إلى آخره إنما هو شرط لعمل النصب تمت .

٤- قوله: (نعم وعسى إلخ..)هو فاعل «يرد»، وكذا قوله: (نعت الفاعل والمفعول إلخ..) أي لا يقال في صورة العكس هذا الحد غير جامع لأفراد المحدود لأن نعت الفاعل والمفعول مقترن كما سيأتي؛ ولا يقال في صورة الطرد إن الحد غير مانع لغير المحدود؛ لأن «عسى ونعم» ونحوهما دالة على معنى في نفسها غير مقترنة؛ لأنا نقول المراد بالاقتران هو الوضع دون العارض تمت منقح والله أعلم تمت .

٥- أي وكذا لا يرد «بعت» ومثله «أعتقت» ونحوها فإنها ماضية لفظا وحاضرة معنى، فإن الاقتران الحاضر فيها وفي سائر ألفاظ الإنشاء عارض لا لازم تمت. والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوقوع كإيقاع التزويج بتزوجت، والتطليق بطلقت ونحوه تمت تسهيل تمت .

[خواص الأسماء]

(ومن خواصه)[1] الخواص جمع الخاصة، وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره سواء شمل الأفراد أولا[2]، أي: ما كان مطردا[1] سواء كان منعكسا أو غيره، وإيثار

١- (حقيقة الخاصة) هو الوصف العارض الذي ينفرد به بعض أجزاء المحدود تمت .

قوله (ومن خواصه) الخواص في الاسم على أربعة أضرب: إما من أوله، أو من آخره، أو من جملته، أو من معناه، فالتي من أوله نحو: حرف الجر، أو لام التعريف، أو حرف النداء، والتي من آخره نحو: التنوين، وتاء التأنيث المبدلة هاءا في الوقف، وياء النسبة، والتثنية، والجمع، وألفي التأنيث، والتي من جملته نحو: ياء التصغير، و الألف التكسير، والإضمار، وأما الذي لمعناه فهو كونه فاعلا، أو مفعولا، أو معرفا، أو منكرا، أو منعوتا، تمت .

٢- الفرق بين الحد والخاصة: أن الحد يطرد وينعكس، والخاصة تطرد ولا تنعكس، والمراد بالاطراد أن تضف لفظ كل إلى الحد وتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن، كل مادل عل معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم، والمراد بالعكس أن تجعل مكان هذين نقيضيهما، فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم، وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطق، فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا، نحو: كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم، وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد، وذلك نحو كل ما دخله اللام اسم، ولا يقال كل اسم تدخله اللام تمت رضي .

الاطراد هو أنه كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء ليس من أفراد المحدود فيكون مانعا. والانعكاس: أنه كلما وجد المحدود وجد الحد ، يلزمه أن كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود فيكون جامعا تمت عضد بلفظه.

الخواص على الخاصات لكونها من جموع الكثرة، والمراد بها حقيقة ما فوق العشرة،[٢] وكون أفرادها قريبا من ثلاثين، وكون الخاصات -جمع التصحيح- المراد بها حقيقة العشرة فما دونها، وإيراد من التبعيضية لئلا يتوهم أن أفرادها ما ذكر فحسب، وذكر جمع الكثرة[٣] للمجاز؛ إذ يستعمل كل منهما في موضع الآخر بطريق المجاز، (**دخول**[٤] **اللام**[١]) يعني: لام التعريف إذ اللام قد تكون لغيره: كلام الأمر، ولام

١- هذا تبيين لما أجمل أولا لأن قوله (أي: ما كان مطردا) أي: مانعا تفسير لما يدخله دون غيره، وقوله (سواء كان منعكسا) أي: جامعا أو غيره أي ليس بجامع تفسير لقوله: سوى شمل الأفراد أم لا تمت ش.

* قوله (سوى كان منعكسا) يعني فإنك تقول كل ما كان كاتبا بالقوة فهو إنسان هذا طرد، والعكس كل ما لم يكن كاتبا بالقوة فليس بإنسان تمت. قوله (منعكسا) أي جامعا كالكاتب بالقوة وكالإسناد بالنظر إلى ما سنذكره، وقوله: (أو غيره) كالكاتب بالفعل ونحو دخول اللام مما لم يكن جامعا تمت .

٢- (وقيل) إنما أراد ابن الحاجب الخمس المذكورة وما تفرع منها ولهذا قال عند الغفور: اعلم أنه اختار هذه الخمس لأن كلا منها متضمن لخواص كثيرة، فإن اللام متضمنة لأنواع التعريف، والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة، والتنوين لاختصاص أصنافه ومعانيها، والإسناد إليه لاختصاص كونه ذا حال، وموصوفا، ومفعولا، وتمييزا، والإضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا إليه، وكونها للتعريف والتخصيص، وأيضا فإن لهذه الخواص خواص ومزايا كثيرة معروفة تمت منه والله أعلم .

٣- قوله (وذكر جمع الكثرة) منصوب بأنه عطف على أفرادها أي: لو لم يذكر لتوهم أن إطلاق جمع الكثرة على ما دون العشرة بالمجاز، وقيل مرفوع بالابتداء جواب سؤال مقدر وهو: أنه يلزم -بناءا على ما ذكرتم من أن المراد جمع الصحيح الذي هو للقلة حقيقة العشرة وما دونها- ألّا يطلق جمع الكثرة على العشرة وما دونها لكنه يطلق بالمجاز من إطلاق احد الضدين على الآخر، ولا يخفى عليك ضعف السؤال فإنه لا يلزم مما ذكر ذلك، بل يفهم جواز إطلاق أحدهما على الأخر بالمجاز حسب ما قال في الموضعين المراد بها حقيقة تمت قط ف والله أعلم.

٤- قوله: (دخول اللام) يعني لام التعريف، ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله ﷺ ((ليس من ام بر ام صيام في ام سفر)) لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته، وفي اختياره «اللام» إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيد عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن، وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها «أل» كهل، والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة

الابتداء، والجحود، والتعليل، والتمليك، والتخصيص، والقسم، والموطئة له،[2] [3] وجواب لو[4]، ولولا، ولام كي، ولام التعجب، ولام الاستغاثة .

وهي حرف إذا دخلت على اسم غير صفة، كـ«الرجل، والفضل»، وأما إذا دخلت[5] على صفة كـ«الضارب، والمضروب، والحسن»[1] ومثناها ومجموعها

وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها كالموصولات، وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة تمت حامي والله أعلم .

١- الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو: «الضارب، والمضروب» فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصلات إنشاء الله تعالى، وبخلاف سائر اللامات: لام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك تمت نجم الدين. والأولى أن يقال: دخول حرف التعريف كما قاله الزمخشري، ليدخل «ام رجل» في لغة طي، لكنه لم يتعرض له لعدم اشتهاره تمت ح. ويعني باللام الساكنة المسبوقة بالهمزة تمت والله أعلم .

٢- (والموطئة) للقسم هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط تمت س. وهي لا تكون موطئة إلا بشرط دخولها على الشرط نحو ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا ﴾(الحشر: من الآية١٢) تمت والله أعلم

٣- والموطئة له نخ .

٤- قوله وجواب لو كقوله توبة الخفاجي تمت

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت	علي ودوني جنـــدل وصفائـــح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا	إليها صدى من جانب القبر صائح

والفرق بين لام كي ولام التعليل: أن لام التعليل مختصة بالأسماء الظاهرة، وهي بالأفعال المقدرة بالأسماء تمت قط ف .

٥- قوله (وأما إذا دخلت) قال في شرح التلخيص للفاضل التفتازاني: إن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل، واسم المفعول بمعنا الحدوث، وأما ما ليس كذلك نحو: «المؤمن، والكافر، والضائع، والحالك» فهو

ومؤنثها فهي اسم من الأسماء الموصولة[٢] على الصحيح[٣] بمعنى الذي، والصفة صلة لها بمثابة الفعل،[٤] والضمير الذي فيها يرجع إليه، وقيل هو أيضا حرف، والضمير يرجع إلى موصوف مذكور أو مقدر. وهذه قد تدخل الفعل على سبيل الشذوذ كقول الشاعر[٥] :

كالصفة المشبهة، واللام فيها حرف التعريف اتفاقا، وكلام الكشاف يفصح على ذلك في غير موضع تمت من خط قال فيه من خط الشيخ لطف الله رحمه الله تعالى تمت .

١- قوله: (والحسن) فيه نظير لأن الصفة المشبهة لا تكون صلة، بل لا تقع بمعنى الذي إلا في اسم الفاعل واسم المفعول فقط، قال الرضي في باب الموصول: وإنما لم يوصل الألف واللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل تمت منه والله أعلم .

٢- هي مقيدة بـأن لا تكون للعهد، وأما إذا كانت له كـ«جاءني ضارب فأكرمت الضارب» فلا كلام في حرفيتها تمت من هامش مغني اللبيب .

٣- إشارة إلى خلاف المازني فإنها عنده في الصفات حرف، والقياس التفصيل وهو أنه إذا أريد بالصفة الثبوت فهي حرف، و إن أريد الحدوث فهي اسم تمت والله أعلم .

٤- قال الأندلسي ومن الضروريات جعل الألف واللام بمعنا الذي مع الفعل تمت والله أعلم .

٥- قوله (يقول الخنا) البيت إلخ قاله ذو الخرق الطهوي واسمه دينار بن هلال شاعر جاهلي وهو من قصيدة من الطويل قوله: (يقول) فعل وفاعله فيه مستتر وهو الضمير الذي يرجع إلى ابن دليسق في البيت الذي قبله وهو قوله :

أتا في كلام التغلبي ابن دليسق ديسق ففي أي هذا ويله يقترع يقترع

و(الخنانية) بفتح الخاء المعجمة والنون وهو الفاحش من الكلام وهو مفعول يقول قوله: (وأبغض العجم) كلام أضافي مبتدئ وخبره صوت الحمار و(ناطقا) حال من المبتدئ على رأي، ويحتمل أن يكون من فاعل يقول إلا أنه ضعيف للفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، ولا يجوز أن يكون حالا من الحمار لأن تابع المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، ولا من العجم لتذكير الحال، إلا أن يكون ناطقا بمعنى ذات نطق، و(العجم) بضم العين المعجمة جمع أعجم وهو المجهول، والشاهد في قوله (اليجدع) حيث ادخل الألف واللام على المضارع لأنه أجراه مجرى الصفة لأنه في المعنى مثليا، وهو من الجدع وهو قطع الأذان تمت شرح أبيات .

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا   إلى ربنا صوت[1] الحمار اليجدع[2]

وتلك قد تكون لتعريف الجنس مثل: «الرجل خير من المرأة»، ولاستغراقه كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ[3] لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر:٢) بدليل صحة الاستثناء، وتعريف العهد

١- فإنه ليس بعضا من العجم الناطقات بل بعض من نطق بالعجم، ووجه ذلك تقدير مضاف أي وأبغض أصوات العجم جعله حالا أي وجه يعني أن أبغض أفعل تفضيل وأخبر عنه بصوت الحمار وافعل التفضيل يجب أن يكون بعض المضاف إليه والصوت ليس كذلك تمت والله أعلم .

٢- أي: الحمار الذي يجدع أي: مقطوع الأذان، يعني أبغض الأصوات عند الله عز وجل صوت الحمار الذي تقطع أذنه، (وناطقا) تمييز بمعنى نطقا أي: أبغض نطق العجم، وأراد به صوتها، ولا يصح جعله حالا من العجم وإلا لقال ناطقة، وأيضا يدفعه قوله صوت الحمار تمت. وأراد الذي يجدع ولو قال الجدع للزم أن يخفض ففر من الأقوى إلى أقبح منه، قال: ويحتمل أن يكون من باب الحذف، أراد «الذي» فحذف الذال واحد اللامين والياء؛ إذ الحذف يدخل المو صولات تمت . ومثله قول الشاعر :

وذو المال يؤتي ماله دون عرضه   لما نابه والطارق اليتعمل .

وقول الأخر :

لأبتغين الحرب أني   لك الينذر من نيرانها فائق

تمت يمني. وأنشد الفراء

وحين اصطباني أن سكت وإنني   لفي شغل عن دخلي اليتتبع

وقد تدخل لام التعريف في الاسم المعرفة، نحو: قول الشاعر :

أما ودماء مائرات تخالها   على قلة العزى أوالنسر عندما

فدخلت بالنسر تمت نجم الدين الرضي رحمه الله تعالى .

٣- ولقائل أن يقول: لا يصح الاستدلال لعموم الإنسان في قوله ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾(العصر: من الآية٢) بصحة الاستثناء لاستلزامه الدور؛ لأن إفادة العموم موقوفة على صحة الاستثناء، وصحة الاستثناء موقوفة عليها وهو الدور المحال، وفي حاشية السمرقندي لا يقال صحة الاستثناء متوقفة على العموم فإثبات العموم لها

عينيًا كقوله تعالى : ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾(المزمل: من الآية١٦)، أو ذهنيا[1] كقولك: «أدخل السوق»[2] لمن ليس بينك وبينه سوق وجودي معهود، واختصاصها بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه[3] وذلك إنما هو الاسم لا غير.

(والجر[4]) واختصاصه به لكونه[5] علما[6] للمضاف إليه، وكون المضاف إليه مختصا بالاسم لأنه في المعنى محكوم عليه[7] والمحكوم عليه لا يكون[1] إلا اسما، أو لما[2] أن الأصل في الإعراب[3] هو الاسم لما يذكر بعد إن شاء الله تعالى .

دور؟ لأنا نقول يثبت العلم بالعموم بوقوع الاستثناء في الكلام من غير تكثير، فيكون استدلالا بالاستعمال والإجماع تمت .

١- و حقيقته أن تشير إلى ماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معين مجهول بين المتكلم و السامع تمت .

٢- والصحيح أن هذه لام الجنس كما نص عليه الرضي والسعد تمت منقح. ومنه «كُلِ اللحم» ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾(يوسف: من الآية١٧) تمت ولا يضر كون مفهومها واحدا تمت منقح .

٣- قيل أي: ما يصح أن يقع محكوما عليه ولا يرد «زيد القائم»، والأولى أن يعلل أن غير الاسم لا يقبل التعريف تمت ش والله اعلم .

٤- قوله: (والجر) وإنما لم يقل دخول حرف الجر لأن حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية، كما يقال: زيد مرفوع بقام في قولنا «قام زيد» . فإن قيل الجر أيضا نوعان: بالحرف اللفظي والتقديري نحو: «غلام زيد، ومررت بزيد»؟ قلناهما نوع واحد؛ لكون العامل فيهما حرف الجر تمت. بخلاف الرفع والنصب فإن عامل كل واحد منهما بالحقيقة مغاير لصاحبه، أو نقول تقدير الحرف إنما يكون في المضاف إليه والفعل لا يكون إياه فلهذا لم يدخله الجر التقديري تمت منقولة قط تمت .

٥- تعليل الرضي، وإنما اختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم -لأصالته في الإعراب- حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحدا منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر، ويعطوه ما يكون معموله وهو النصب تمت والله أعلم .

٦- ولاختصاص لوازمه التي هي التعريف والتخصيص بالاسم، ولازم الشيء لا ينفصل عنه تمت .

٧- لأنه منسوب إليه ولأن «غلام زيد» في معنى «زيد له غلام» أو مالك غلام تمت سعيدي .

وإنما أعرب المضارع لشبه بينهما، وقد كان الرفع في الأسماء بعاملين: لفظي ومعنوي، والأصل هو اللفظي فأعطي الفعل -الذي هو فرع- الرفعَ الذي هو فرع وهو الذي بعامل معنوي، والنصب فيها أيضا بعاملين بفعل وحرف، والأصل هو الفعل فأعطي الفعل النصب بالحرف، ولم يكن الجر في الأسماء إلا نوعا واحدا فلم يعطوه الفعل لئلا يلزم استواء الفرع والأصل فيه.

(والتنوين) الذي[4] للتمكين كـ«زيد[5]، وعمرو» لدلالته على أمكنية الاسم، والذي للتنكير كـ«صهٍ، ومهٍ» لاستغناء الفعل عنه لوضعه[6] عليه، والذي لعوض

١- قوله: (لا يكون إلا اسما) وفيه نظر؛ لأن الفعل كما لا يقع محكوما عليه لا يقع فاعلا ومفعولا، فينبغي أن لا يدخل فيه الرفع والنصب وليس كذلك تمت .

٢- قوله: (أو لما أن الأصل) هذه اللام لام الجر، دخل على «ما» المزيدة للتأكيد، وبعضهم صحف هذه اللفظة بأنها «لما» المشدودة التي بمعنى حين تمت منقح والله أعلم والعلم بالصواب .

٣- لقائل أن يقول: إن الجر في الاسم قد يكون بلفظ حرف الجر وقد يكون بتقديره نحو: «مررت بزيد، وغلام زيد» فينبغي أن يكون للفعل الجر بتقدير الحرف لكونه فرعا للجر بلفظ حرف الجر؟ قلنا هما نوع واحد وهو الجر بالحرف فإن كان الحرف أعم من الملفوظ وغيره، بخلاف الرفع والنصب فيه فإن عامل كلٍ مختلف تمت ، أو كل منهما لفظي ومعنوي تمت. وقد تقدم مثل هذا وزيادة في آخر الحاشية السابقة فتأمل تمت .

٤- لأنه وضع للدلالة على رسوخ قدم الكلمة في الاسمية أي: لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمتنع من الصرف تمت منهل. ومعنى التمكين كون الاسم معربا فلا تمكن إلا في الاسم تمت .

٥- وإنما خص التنوين بالاسم لأنه يوجب الانقطاع عما بعده، والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان، وفيه نظر: لأن الصفات تقتضي الفاعل أيضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها؟ وأجيب بأن اقتضاء الصفات الفاعل فرعي فلا يعتد به تمت.

٦- فيه نظر: لأن الفعل لم يوضع على التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة والفعل ليس فيه ذلك حتى يفرق بينهما، وكذا الحرف، إن قلت: قد يعوض عما يعل بالحذف كـ«جوارٍ» والفعل قد يشارك الاسم في ذلك التعليل، كـ«لم يرم، ولم يعز» فلم خصوا تنوين العوض عن الإعلال بالاسم؟ قلت لما ثبت

المضاف إليه كـ«حينئذ، ويومئذ، وبعض» في نحو: قوله تعالى ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ﴾(الزخرف: من الآية٣٢) لاختصاص الإضافة بالأسماء، والذي للمقابلة[1] وهو الداخل على الجمع المؤنث السالم كـ«مسلمات» عوضا عن نون[2] الجمع لاختصاص الجمع بالأسماء.

اختصاصه بما يعوض عن المضاف إليه حملوا هذا التنوين الذي هو عوض عما يعل بالحذف على التنوين عن المضاف إليه وقطعوه قال في الغاية طرد اللباب تمت .

قوله: (لوضعه عليه) أي: لوضع الفعل على التنكير عند الأدباء فلا يحتاج إلى التنوين التنكيري الفارق بين المعرفة والنكرة، وإنما قلنا الفعل نكرة لأن «ضرب» للحدث في الزمان الماضي أي: لوقوع الحدث في جزء من أجزاء الزمان الماضي غير معين، وأما الحدث فـ«ضرب» موضوع لماهية الضرب والماهية تتحقق بأقل ضرب وأكثره وهو غير معين فيكون نكرة، وأيضا لابد له من الفاعل والفاعل غير معين؛ لان الفعل موضوع للحدث والزمان ولنسبته إلى موضوع ما وذلك الموضوع هو الفاعل وهو غير معين فجاء التنكير تمت والله أعلم .

صوابه لعدم اتصافه بهما لأن التعريف والتنكير من خواص الاسم تمت

وفيه نظر: إذ الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير تمت منقح .

١- قوله: (للمقابلة إلخ..) وإنما قالوا إنه للمقابلة أي: التنوين الذي للمقابلة إذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾(البقرة: من الآية١٩٨)، ولو كان للتنكير لم يثبت في الأعلام، وليس عوضا عن المضاف إليه، ولا لترنم فلم يبق إلا أنه في جمع المؤنث مقابل للنون في الجمع المذكر تمت نجم الدين .

٢- لأن التنوين في جمع المؤنث السالم دل على تمام الاسم، وأنه غير مضاف، كما دلت نون الجمع على ذلك تمت خالدي معنى .

(**والإسناد**[1] **إليه**) والمراد إسناد[2] ما لمدلوله[3] -ليخرج عنه ما أسند إليه باعتبار مجرد اللفظ فإنه[4] عام للاسم نحو: «زيد معرب»، والفعل نحو: «قام مبني»، والحرف نحو: «في حرف جر»- إلى نفسه[5] أو نظيره[6] ليدخل ما هو لازم

١- قوله: (والإسناد إليه) بالرفع عطف على الدخول لا على المدخول عليه؛ وذلك لأن الإسناد أمر معنوي فلا يتصور فيه الدخول إذ هو شيء يفعل بين أجزاء الكلام، وكذلك الإضافة تمت ح معنى .

ولا يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾(البقرة: من الآية١٣) من حيث أنه جملة وقعت مسندا إليها والإسناد إليه من خواص الاسم لأن الإسناد فيه من خواص الاسم أي: وإذا قيل لهم هذى اللفظ تمت ح غاية تمت .

قال الهندي: لأن الفعل وضع لان يكون مسندا فقط، فلو جعل مسندا إليه للزم خلاف وضعه تمت .

٢- أي إسناد شيء ثابت لمدلول الاسم مثل: «زيد قائم» فإن القيام شيء ثابت لمدلول وهو الشخص، بخلاف «زيد معرب» «وزيد علم» فالإسناد إلى اللفظ فيها تمت والله أعلم .

٣- التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما عليهما بالاسم، فإذا قلت: «ضرب فعل ماض» فضرب في هذا التركيب مسماه لفظ «ضرب» الدال على الحدوث والزمان، وكيف يحكم عليه في المثال ونحوه بأنه باق على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا، ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء تمت جامي .

٤- العموم غير مسلم لأنه مناف لابتدائية؛ لأن «قام» في المثالين مبتدأ والمبتدأ اسم، والحق أن الإسناد إليها بتأويل هذى اللفظ أي لفظ: «ضرب فعل ماض» ولفظ «في حرف جر»، والإسناد إليه مطلقا من خواص الاسم بلا تخصيص تمت والله أعلم

٥- كأنه أراد بهذا التعميم أن يكون فيما ذكر المصنف مثالا للخاصة الشاملة لأفراد الاسم، وإلا فلا حاجة إلى التعميم بعد ما عرف أن الخاصة لا يشترط فيها شمولها للأفراد تمت والله اعلم. قلت قد أشار الشريف إلى أن بعض الخواص تشمل الأفراد جميعا فأراد أن يجعل الإسناد إليه من هذا القبيل لقبوله التأويل وتعذر غيره تمت منقح .

٦- قوله أو نظيره فيه نظر: لأن هذا القيد يشعره بأن الإسناد يجب أن يكون شاملا لجميع أفراد الاسم وليس كذلك؛ لأن الإسناد إليه خاصة من خواصه، ولا تجب أن تكون شاملة تمت ش تمت .

الظرفية[1] من الأسماء كـ«إذ، وإذا، وأين، ومتى» ونحوها، فإنه لا يسند ما لمعناها إلى نفسها بل إلى نظيرها أي: مرادفها فإن معنى[2] «إذا» الوقت تقول: «أتيتك إذا طلعت الشمس» أي: أتيتك وقت طلوع الشمس، والوقت مما يسند ما لمعناه إلى نفسه فيقال: «جاء الوقت، وذهب الوقت، والوقت طيب»، وكذا «أين» معناها المكان فإن قولك «أين زيد؟» أي: في أي مكان زيد في المسجد أم في الدار أم في السوق، والمكان مما يسند ما لمعناه إلى نفسه فيقال: «المكان طيب».

واختصاصه بالأسماء[3] لما أن من حق المسند إليه التعريف[4] ووضع الفعل[5] على التنكير[6] وقولهم:[7] «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»،

١- وإنما لم يسند إلى لازم الظرفية لأنه ظرف دائما والذي هو ظرف دائما فضلة فإذا صار مسندا إليه يقع عمدة فيلزم أن يكون الشيء الواحد عمدة وفضلة وهو محال تمت . وقيل في لزوم الظرفية نظر: لأنه يقع مبتدأ نحو: «إذا يقوم زيد، إذا يقوم عمرو» إلى زمان قيامة، وفيه أيضا نظر لأنه لا يمتنع أن يكون شرطا ويقع مفعولا به، وفي الحديث ((إني لأعلم إذا كنت عني راضية)) تمت شريفة والله أعلم وأحكم .

٢- قوله: (فإن معنى «إذا» الوقت) صوابه فإن مرادف «إذا» تمت .

٣- وجه اختصاص الإسناد بالاسم أن المسند غرض لأنه حكم فلا يسند إلى الفعل والحرف لأن مدلولهما غرض فلا يسند إليهما؛ إذًا لقام الغرض بالغرض وذلك محال تمت حلال .

٤- لعل المراد التخصيص ليدخل المبتدأ نكرة أي: لا يكون مجهولا بكل حال تمت .

٥- وفيه نظر لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء تمت .

٦- وفي النجم الثاقب وإنما اختص كون الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه يخبر عنه إما في الحال أو في الأصل كما ذكرنا، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذه العلة اختصت التثنية والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم تمت منه .

٧- قوله: (وقولهم تسمع إلخ..) هذا مثل يضرب لمن له صيت وذكر بين الناس فإذا رأيته ازدريت مرءاه، و(المعيدي) تصغير (المعدي) منسوب إلى (معد) فخففت الدال استثقالا للتشديد مع يا التصغير تمت والله أعلم

[جزعت حذار البين يوم تحملوا]   وحق لمثلي يا بثينة يجزع

متأول[1] بالمصدر.

(**والإضافة**[2])، وهو كونه[3] مضافا عند بعضهم إذ المضاف إليه قد يقع فعلا كـ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ[4] اللَّهُ الرُّسُلَ﴾(المائدة: من الآية١٠٩) والظاهر أن[5] المراد منها الجميع، ومثل يجمع في تأويل المصدر.

١- يعني أن أصل (تسمع) أن تسمع حذفت أن تخفيفا وارتفع المضارع، وهكذا الكلام في (يجزع)وقول بعضهم أي: سماعك، والجزع، تسامح في العبارة والوجه ما ذكرناه تمت منقح تمت .

٢- قوله (والإضافة) ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف تمت جامي .

٣- قوله: (وهو كونه مضافا عند بعضهم) إذ لو أراد المضاف إليه لقال والإضافة إليه كما قال والإسناد إليه لأن الغرض الأهم من وضع الإضافة تعريف المضاف، والاسم يقبل التعريف، والأفعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الإضافة في الأفعال تمت سعيدي والله أعلم .

إنما قدم العلامات اللفظية وهي: اللام، والجر، والتنوين، لأنها في الدلالة أظهر، ثم قدم ما يدخل في الأول وهو اللام، وأخر ما يلحق الآخر وهو الجر فالتنوين، ثم قدم الجر لأن التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا، ثم قدم من المعنوية الإضافة، وفي بعض النسخ لتضمن العلامة اللفظية أيضا وهي الجر وحرف الجر،تمت والله أعلم .

٤- أختلف في الظروف المضافة إلى الجملة هل هي مضافة إلى ظاهر الجملة أو إلى مصدرها تقديرا، قال نجم الأئمة: الخلاف منتف لأن الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها لأن المعنى في «يوم قدم زيد»: يوم قدوم زيد، قلت: والإضافة معنوية مفيدة للتعريف، قال صاحب المغني: فيصح أن يقال: «يوم قدم زيد الحارُّ» واستغربه الرضي قال: وينبغي منع هذا الاستعمال إلا أن يكون الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاسمية نكرة تمت منقح .

٥- وإنما كان الظاهر العموم؛ لأنه قد سبق اختصاص الجر بالاسم، واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم، ولما سيأتي في المجرورات، والمضاف إليه كل اسم تمت والله أعلم .

(وهو معرب[1] ومبني) هذا تقسيم للاسم إلى ما هو أعم منه[2] من وجه[3] إذ الاسم قد يكون معربا كـ«زيد»، وقد لا يكون كـ«هؤلاء» وهو مبني، والمعرب قد يكون اسما كما ذكرنا، وقد يكون فعلا كالمضارع نحو: «تضرب»، والمبني قد يكون اسما كما ذكرنا، وقد لا يكون اسما كالماضي، وكل شيئين[4] يوجد كل واحد منهما بدون الآخر ويجتمعان فبينهما عموم[5] من وجه وخصوص من وجه،

١- قوله: (وهو معرب ومبني): قدم المعرب على المبني اهتماما بشأنه لشرفه من حيث إن الغرض من الكلام الإفهام وهو معه أيسر؛ لأن العلامات الفارقة بين الفاعلية والمفعولية والإضافة فيه ظاهرة غالبا تمت منهل .

٢- أي: إلى أقسام هي أعم من الاسم، أراد أن يبين العموم من وجه بين الاسم والمعرب، وكذا بين الاسم والمبني، أما الأول فمادة تصادقهما كـ«زيد»، ووجود الاسم بدون المعرب كـ«هؤلاء»، ووجود المعرب بدون الاسم كـ«المضارع»، وأما الثاني فمادة اجتماع الاسم والمبني كـ«هؤلاء»، ووجود الاسم بدون المبني كـ«زيد»، ووجود المبني بدون الاسم كـ«الماضي»، فعلا هذا كلامه، مشتمل على مستدرك وهو قوله: والمعرب قد يكون اسما كما ذكرنا، يحتاج إلى قيد لابد منه وهو: أن تقول المبني قد يكون اسما كـ«هؤلاء» وقد لا يكون اسما كالماضي تمت والله أعلم .

٣- أي إذا نظر إليه من حيث هو هو لا من حيث أنه قسم منه فإنه في هذه أخص مطلقا؛ لوجوب كون قسم الشيء أخص مطلقا تمت والله أعلم .

٤- وفيه نظر لأن الشيئين على ما قال بينهما عموم وخصوص مطلق، فينبغي أن يقال كل شيئين يوجد كل واحد منهما بدون الآخر ويجتمعان فبينهما عموم وخصوص من وجه؟ والجواب عن هذا النظر أن معنى قوله يوجد أحدهما، يوجد كل واحد منهما؛ لأن أحد اسم جنس مضاف وهو يفيد العموم تمت والله أعلم .

٥- عموم الاسم: شموله للمعرب والمبني، وخصوصه خروج الفعل المضارع عنه، وعموم المعرب شمول الاسم والفعل المضارع، وخصوصه خروج المبني، وتحصيل الاجتماع في «زيد» من «زيد قائم» وفي «هؤلاء» تمت.

وتفصيله عموم الاسم بالنظر إلى المعرب كونه معربا ومبنيا، وخصوصه كونه لا يقع فعلا، وعموم المعرب كونه يقع اسما وفعلا، وخصوصه كونه لا يقع مبنيا، وعموم الاسم بالنظر إلى المبني كونه يقع معربا

(**فالمعرب**[1]) أي: من الأسماء[2] (**المركب**[3])أي: الذي ركب[1] مع غيره نحو: «زيد وقائم» في قولنا: «زيد قائم»، وبكر وهؤلاء في قولنا «قام بكر، وقام هؤلاء» (**الذي**[2])

ومبنيا، وخصوصه كونه لا يقع فعلا، وعموم المبني كونه يقع اسما وفعلا وحرفا، وخصوصه كونه لا يقع معربا تمت .

١- قوله (فالمعرب) الفاء للتفسير، والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر تمت حاشية عبد الغفور على الجامي .

٢- أي: من الأسماء يعني لا مطلق المعرب لأن الاسم قسم منه فلم يذكر إلا ما هو من أقسامه، وكأنه قال:المعرب هو الاسم المركب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم تمت رضي .

٣- قوله: (المركب) اعلم أن قوله المركب احتراز عن الألفاظ التي لم تركب مع غيرها كالأعداد وسائر الأسماء قبل التركيب، وهو شامل للمبنيات أيضا نحو: «هؤلاء» في «قام هؤلاء»، فإنه مركب مع أنه مبني، فلما قال الذي لم يشبه مبني الأصل خرج مثل: «هؤلاء» لكونه مشبها لمبني الأصل كما يجيء في بابه تمت متوسط والله أعلم .

قوله: (المركب) قيل المراد بالتركيب هو الإسنادي ليخرج من حد المعرب المضاف في قولنا: «غلام زيد»، فورد عليه خروج المضاف إليه والمفاعيل وسائر الفضلات عن حده مع كونها معربات، وقيل: المراد بالتركيب هو التركيب مع العامل فيخرج المضاف ويدخل المضاف إليه والفضلات، فورد عليه المبتدأ والخبر فإن كل واحد منهما مركب مع الأخر لامع الابتداء الذي هو عامل فيهما، وأجيب باختيار مذهب الكوفيين من أن كل واحد منهما عامل في الآخر ولا محذور في ذلك؛ إذ ذات كل واحد منهما يعمل في صفة الأخر وهي رفعه فلا دور، فالأولى أن يقال هو التركيب الذي يتحقق معه العامل، وعلى هذا فلا إشكال، وتظهر سببية التركيب للإعراب لأنه إذا تتحقق معه العامل سواء كان التركيب معه أو مع غيره تحقق المعنى المقتضي الإعراب تمت س .

قوله: (المركب) أي: الذي ركب مع غيره تركيبا معه يتحقق العامل تمت شُمُنِّي ليخرج «غلام زيد» تمت فسأنه لا إعراب له لأنه من قبيل المبنيات، ولو قال المعرب جزء المركب لكان أولى؛ لأن المركب من الجزأين معا لا إعراب له تمت إن قيل و لم كان الإعراب في آخر الكلمة و لم يكن في أولها ولا في وسطها؟ قيل: إنه كان كذلك لوجهين: أحدهما أن الأعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد

لم يشبه مبني الأصل) وهو: الحرف والفعل الماضي وأمر المخاطب، لا مطلق الفعل، فلا يرد الممتنع فإنه معرب؛ إذ هو غير مشابه للماضي والأمر وإن كان مشابها لمطلق الفعل لما سيأتي إن شاء الله تعالى، فيخرج منه ما ليس فيه تركيب كحروف الهجاء وأسماء الأعداد وسائر الأسماء قبل التركيب كقولك: «زيد، عمرو»، وما يشابه أحد المبنيات الأصلية كـ«هؤلاء»[٣] وشتان، ورويد» مطلقا. (وحكمه أن يختلف[١]

تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخرا، الوجه الثاني أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل منه أن يكون أولا أو أوسطا أو آخرا: فلم يجز أن يكون أولا لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركا، فلو جعل الإعراب أولا لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم: الذي هو سكون في آخر الأفعال فلو كان الإعراب أولا لامتنع منها الجزم، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنا، ولم يجعل أوسط لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على «فَعَل كفرس» أو «فَعِل ككتف» أو«فَعُل كعضد»، مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له، ولما امتنع الأول والوسط لما ذكرنا لم يبق إلا جعل الإعراب آخرا فاعرفه بعون الله تعالى تمت ش .

ولفظ المركب يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الآخرة، كما يقال في «ضرب زيد» مثلا فإن زيدا مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان، ويطلق على المجموع فيقال: «ضرب زيد» مركب من ضرب ومن زيد، وهذا كما نقول مثلا لأحد الخفين هو زوج، ونقول لهما معا هما زوج تمت نجم الدين الرضي والله أعلم .

١- لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبا مع غيره أولا: والأول إما أن يشبه مبني الأصل أولا، وهذا أعني المركب الذي لم يشبه مبني الأصل هو المعرب مثل: «قام زيد» تمت .

٢- قوله: (الذي لم يشبه مبني الأصل) قال في الجامي ما لفظه: أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب، فسر المشابهة المنتفية بعدم المناسبة لئلا يصدق التعريف على بعض أفراد من المبنيات؛ إذ بعض منها ما يناسب مبني الأصل فيصدق عليه «لم يشبه» ولم يصدق عليه «لم يناسب» تمت كـ«يا زيد» في النداء تمت ذكره أبو البقاء .

٣- أشبه الحرف للاحتياج إلى المشار إليه تمت «وشتان» أشبه الماضي لأنه بمعناه «ورويد» أشبه الأمر لأنه بمعنى وأمهله» تمت .

آخره لاختلاف[٢] العوامل[٣] لفظا) كـ«جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد»، **(أو تقديرا[٤])** كـ«هذه عصى، ورأيت عصى، ومررت بعصا[٥]».

(والإعراب[٦] ما[٧] اختلف[١] آخره [٢] به) فـ«ما» إما أن يراد بها شيء فتكون نكره موصوفة بما بعده، أو الذي فتكون موصولة به، والضمير في قوله آخره

١- قوله (وحكم أن يختلف أخره) والأحسن أن يقال وحكمه أن يختلف حركة آخره لاختلاف العوامل لأن الآخر هو لام الكلمة وهو لا يختلف تمت يمني والله أعلم .

٢- قوله (باختلاف العوامل) احتراز من تغير آخر «من» الاستفهامية في «من» الرجل تكسر النون لالتقاء الساكنين، و«منَ أبوك» بالفتحة، و«منُ أكرم» بالضمة للثقل فيهما فإنه وقع بلا عامل تمت .

٣- يزاد في الحد «عملا» لئلا ينقض بمثل قولنا: «إن زيدا مضروب، إني ضربت زيدا، وإني ضارب زيدا» فإن العامل في «زيد» في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه تمت جامي تمت .

٤- قوله: (أو تقديرا) بيّن المعرب تقديرا، والمبني مثل: «هذا» إن الإعراب مقدر في الأول على آخر حرف منه وإن الثاني مقدر على جملته، فيقال «هذا» في محل الرفع تمت والله أعلم .

٥- سمي الإعراب إعرابا لأنه يبين المعاني ويوضحها، من قولهم أعرب الرجل عن حاجته إذا بين، أو لأنه يزيل اللبس والفساد، من قولهم عربت معدته إذا فسدت، والهمزة للسلب تمت .

٦- فإن قيل: يدخل في الحد العامل لأنه شيء اختلف آخر المعرب به، وكذا الإسناد المقتضي للإعراب؟ قيل كلمة «ما» عبارة عن حركة أو حرف فيخرج الأشياء المذكورة، أو يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو: ما يكون سببا بلا واسطة[١]، فإن العامل سبب قريب لحصول الإسناد، وهو سبب قريب لحصول المقتضي، وهو سبب قريب لحصول الإعراب، وهو سبب قريب لحصول الاختلاف، فكان العامل سببا له بوسائط، والإسناد بواسطتين، والمقتضى سببا له بواسطة، فكان هذا قريبا تمت عبد الغفور تمت .
[١]كالإعراب لا السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة تمت عض والله أعلم .

٧- ولا يرد عليه نحو: «مسلمان، ومسلمون» إذ ليس في الآخر فلا يكون الحد جامعا؟ إذ الآخر هو النون وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين بعروضه لا يخرج ما قبلة عن كونه أخرا كذلك النون تمت نجم .

راجع إلى المعرب، والذي في به راجع إلى الموصول أو الموصوف، أي: الإعراب شيء يختلف آخر المعرب بذلك الشيء، أو الذي يختلف آخر المعرب به، وذلك الشيء رفع أو نصب أو جر، وكل واحد منها إما بحركة لفظا أو تقديرا، أو خلفها[3] من حرف لفظا أو تقديرا[4] [5]، من ألف أو واو أو ياء.

والإعراب[6] في اللغة الإبانة، وإزالة الفساد، والتكلم بالعربية،[7] وفي الاصطلاح ما مر بيانه؛ لمناسبة[8] بين المعنى المصطلح وبين كل واحد من تلك المعاني[9] (**ليدل على المعاني المعتورة**[1] **عليه**) هذا بيان الغرض من وضع الإعراب في

مكرر

٣- خلفه إذا عقبه، ومن ثمة قيل في عقب الخير خلف بالفتح، وفي عقب الشر خلف بالسكون، كما قالوا وعد في ضمان الخير، ووعيد في ضمان الشر تمت والله أعلم .

٤- نحو: «جاني أبو القوم، ورأيت أبا القوم، ومررت بأبي القوم» لأنه لما أسقط الإعراب على اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظا بل تقديريا تمت جامي . .

٥- نحو: «ساكنوا البلد، ورأيت ساكني البلد» إلخ تمت .

٦- قوله: (والإعراب) اعلم أن الإعراب عند المصنف عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف، وعند غيره عبارة عن الاختلاف، واحتج المصنف بأنهم اتفقوا على أن أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وإنما يتحقق بها لأنها نفس الاختلاف، وأحتج غيره بأن الإعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بالا تفاق، بل الحركات ما به البناء، وكذا الإعراب لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاختلاف تمت غايه والله أعلم .

٧- نحو: أن يتكلم أعجمي بالعربية فيقال له: أعرب أي: تكلم بالعربية تمت سيدنا علي البرطي رحمة الله . .

٨- متعلق بمحذوف تمت. وهو علة لنقل الإعراب اللغوي إلى الاصطلاحي تمت .

٩- أختلف في لام (ليدل) فقال السيد الرضي: إنه متعلق بأمر خارج عن الحد: يعني وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام فإنه بعيد عن الفهم غاية البعد، فاللام متعلقة بقوله (اختلف آخره) ليدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل تمت جامي

قد يتوهم أن قوله: (ليدل على المعاني) من تتمة تعريف الإعراب للاحتراز عن العامل، والمعنى المقتضي، فإن كل واحد منهما سبب لاختلاف آخر المعرب لكنه ليس يدل على المعاني المعتورة عليه، أما العامل فلأنه

المعاني[1] **(ليدل على المعاني المعتورة[2] عليه)** هذا بيان الغرض من وضع الإعراب في الأسماء إذ الأسماء تعرض لها معان مختلفة وهي: الفاعلية، والمفعوليه، والإضافة، فأريد تمييز بعضها عن بعض، فوضع الإعراب مميزا بعضها عن بعض، ومبينا لما هو المقصود، ومزيلا للفساد[3] الناشئ من التباس بعضها ببعض، كما أشير إلى معناه من حيث الوضع[4] اللغوي، ومما أورد من الأمثلة في الالتباس لولاه قولك: «ما أحسنْ زيدْ» فإنه

١- أختلف في لام (ليدل) فقال السيد الرضي: إنه متعلق بأمر خارج عن الحد: يعني وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام فإنه بعيد عن الفهم غاية البعد، فاللام متعلقة بقوله (اختلف أخره) ليدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل تمت جامي

قد يتوهم أن قوله: (ليدل على المعاني) من تتمة تعريف الإعراب للاحتراز عن العامل، والمعنى المقتضي، فإن كل واحد منهما سبب لاختلاف آخر المعرب لكنه ليس يدل على المعاني المعتورة عليه، أما العامل فلأنه لإحداث تلك المعاني، وإما المعنى المقتضي فلأن المعاني المعتورة هي المعاني المقتضية للإعراب وامتناع دلالتها على نفسها تمت ش وليس بصحيح بل اللام في قوله (ليدل) متعلقة بشيء خارج عن الحد أي: وضع الإعراب ليدل أو ما به الأعراب تمت والله أعلم . .

٢- (المعتورة) صفه و(المعاني) موصوف والمطابقة معتبره بين الصفة الموصوف وهي غير حاصلة هنا؛ لأن المعاني جمع والمعتورة مفرداً والجواب أن كل جمع بمعنى الجماعة يصح وصفة بالمفرد لأن لفظ الجماعة مفرد حينئذ تمت هندي وقد ذكروا هذا في قوله تعالى ﴿أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾(البقرة: من الآية٢٠٣)، وفي أخرى ﴿ أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾(البقرة: من الآية٨٠) تمت . الاعتوار متعد يقال: اعتوروا الشيء إذا تداولوه، وعلى هذا يكون قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداوَلة على المعرب، لا متداولة، حيث تداولها المتكلم، وإن ثبت المراد به بكسراللام يحمل على المجاز العقلي نحو: عيشة راضية أي: راض صاحبها، فيكون المعنى على المعان المعتورة مضيرها إياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل تمت هندي . .

٣- والفساد الناشئ هو عدم فهم مقصود المتكلم من الكلام .

٤- هذا تعرض لبيان المناسبة بين الإعراب المصطلح واللغوي بالمعنيين الأولين، وهو الإبانة، وإزالة الفساد، و لم يبين المناسبة بينه وبينه بالمعنى الثالث لظهوره إذ الإعراب بالمعنى الاصطلاحي مختص بلغة العرب تمت شريف والله أعلم بالصواب .

محتمل لأحد معان ثلاثة: من التعجب من حسن زيد، ونفي الإحسان منه، والسؤال عن أحسنية أي شيء منه، وتعين الأول بالنصب، والثاني بالرفع، والثالث بالجر. والمعتورة والمتداولة والمتعاقبة والمتناوبة من واد واحد.

(وأنواعه[1] رفع ونصب وجر[2]) أي: انقسم الإعراب إلى هذه الثلاثة انقسام[3] الجنس إلى أنواعه، فالرفع[4] علم[5] الفاعلية[1]، والنصب[2] علم المفعولية،

١- إنما قال: (وأنواعه) ولم يقل هو: رفع ونصب وجر تنبيها على أن الحق هو ما ذهب إليه المصنف رحمه الله من أن الإعراب به اختلاف آخر المعرب لأنه نفس اختلاف آخره، كما يدل عليه عبارة المتأخرين من النحاة فكأنه قال: لما كان أنواعه الرفع والنصب والجر التي هي عبارة عن الحركات والحروف اتفاقا، ولا شك أن الحركات والحروف ليست نفس الاختلاف بل أسبابا له فظهر أن الصواب ما ذكره تمت ش تمت .

٢- قوله: (وأنواعه إلخ ..)وإنما لم يذكر الواو والألف والياء مع أن الإعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف أيضا؛ لأن الرفع والنصب والجر عند المصنف رحمه الله يقع على الحركات والحروف جميعا تمت .

٣- لا انقسام الكل إلى أجزائه، فيصح أن يقال الرفع إعراب والنصب إعراب والجر إعراب، كما يقال للإنسان حيوان تمت.

٤- قوله: (فالرفع) الفاء للتفسير والياء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية وليست للنسبة تمت قال الرضي في بحث الحروف إذا لحقت ياء النسبة مع تاء التأنيث أسماء جنس جامدة أفادت معنى المصدر كـــالضاربية، والمضروبية، تمت ولم يقل الإضافية لأن الإضافة مصدر فلا حاجة إلى جعلها مصدرا بإثبات الياء والتاء لأنه ليس بمجرد الإضافة المعنوية ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة إلى الياء المؤذنة بالإطلاق، فالإضافة أعم من أن تكون حقيقة أو صورة، كما في بحسبك زيد، وضارب، وحسن الوجه، تمت هندي . .

٥- قوله: (فالرفع) الرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، نحو جاء مسلم، ومسلمات، ومسلمون، وأبوك، والنصب أربعة: الفتح، والكسر، والألف، والياء، نحو: مسلما ومسلمات وأباك ومسلمَين ومسلمين، والجر ثلاثة أشياء: الفتح، والكسر، والياء، في نحو: بزيد وبأحمد وبمسلمين وبأبيك، وكل ما سوى الضم في الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر فروعها كما يجيء، وبين الرفع والضم عموم

والجر علم الإضافة[٣]، لما كان المعاني الطارئة على الأسماء ثلاثة وأنواع الإعراب كذلك جعل كل واحد منها علما لشيء، أي علامة لمعنى من المعاني، فجعل الرفع

وخصوص أما كون الرفع أعم فلوقوعه على الضم والألف والواو، وأما كونه أخص فلأن الضم قد يكون علم العمدة كما في «جاء الرجل»، وقد لا يكون كما في «حيث»، وكذا الكلام في النصب والجر، وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الاعلى حركات غير إعرابية بنائية كانت كضمة «حيث» أولا كضمة قاف «قُفل»، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضا كقول المصنف (بالضمة رفعا)، والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا تمت رضي .

١- قال العلامة الهندي صاحب غاية التحقيق: المراد الخصلة المنسوبة إلى الفاعل وهي في المبتدأ كونه مسندا إليه، وفي الخبر كونه جرى ثانيا من الجملة، وفي خبر إن كونه جرى ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للأسماء، وفي المفعوليه كونه مفعولا حقيقة أو حكما، والمراد الخصلة المنسوبة إلى المفعول، وهي في الفضلات كونها فضلة كا المفاعيل، وفي اسم «إن، ولا» وخبر باب «كان، وما» كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع تمت.

وقيل الياء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية وليست للنسبة لأنها لو جعلت للنسبة لزم أن يكون الرفع علما للأشياء المنسوبة إلى الفاعل لا إلى الفاعل نفسه، لا يقال إن الفاعل بالأولوية لأنه لا يلزم من ثبوته للمنسوب ثبوته للمنسوب إليه ألا ترى أنك تقول: «جاء بصريٌّ» ولا يلزم مجيء البصرة معه، فالصواب أن الياء للمصدرية أي كون الشيء فاعلا أو مفعولا وهما صفتان للفاعل والمفعول، ولو قال المصنف على علم الفاعل أو المفعول من دون «يا» لكان غير صحيح، وأما الإضافة فهي في نفسها مصدر فلا تحتاج إلى الياء المصدرية والمراد به كون الشيء مضافا إليه، وإن قلت: فعلى هذا يلزم ألا يكون للمشابهات للفاعل علامة وكذا في المشابهات للمفعول؟ قلنا لما ذكر الفرد الأعظم دخل الباقي بالتبعية تمت

٢- قال نجم الدين ولو قال فالرفع علم العمدة والنصب علم الفضلات والجر علم الإضافة لكان أخصر لفظا واعم معنا تمت .

٣- إن قيل لم أخرتم الإضافة مع أنها متوسطة كما ذكرتم؟ فالجواب أنها وسطة والرفع والنصب طرفان ولا يتعقل الوسط إلا بعد معرفة الطرفين تمت .

الذي هو الأثقل علما للفاعلية، أي للفاعل [1] وما أشبهه، ويسمى عمدة[2]، وهو المعنى الذي فيه خفة من حيث هو أقل من المفعولية لكون الفاعل واحدا والمفعول خمسة، والنصب الذي هو الأخف علما للمفعولية أي المفعول وما أشبهه، ويسمى فضلة ليعادل ثقل الرفع قلة[3] الفاعلية وكثرة المفعولية خفة النصب، والجر الذي هو المتوسط[4] بينهما أي: أخف من الرفع وأثقل من النصب علما للإضافة، وهي المعنى الذي هو بين الفاعلية والمفعولية في الكثرة والقلة، ويسمى علامة وعلاقة.[1]

١- قال السيد شريف في تفسير المتن: والذي يخطر بالبال أن الشارح يشير بهذه العبارة إلى ضعف عبارة المصنف بحيث قال: (علم الفاعلية) مع أنه ثابت في المبتدأ و الخبر وغيرهما فكان الأليق في العبارة أن يقول: (فالرفع علم العمدة) وكذلك في النصب والجر، وقد دفعه الجامي كما عرفت.

قوله: (أي للفاعل) وفيه نظر لأن الفاعلية معنى في الفاعل لا الفاعل وما أشبهه، وكذا المفعولية معنا في المفعول لا هو وما أشبهه، وكذا الإضافة معنا في المضاف إليه تمت قط ف . يجاب عنه بأن الفاعل لما لم يكن شيئا مستقلا بنفسه كان المعنى المنسوب إليها منسوبا إلى ما قامت هي به وهو الفاعل فيصير المعنى: الرفع علم الفاعل تمت إملا عبد الرحمن الحيمي رحمة الله تعالى.

وسمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، ولرفع مرتبته من بين أخوية، وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به ولأنه ينصب الفضلة في الكلام من غير أن يحتاج إليها الكلام، وسمي الجر جرا لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم، وبين الشفة السفلى تنجر إلى أسفل عند التلفظ به تمت هندي. ولم يذكر الجزم لأنه ذكر إعراب الاسم والجزم ليس من إعرابه وإنما هو مختص بالفعل كما يأتي تمت رصاص .

٢- والعمدة هي مالا يسوغ حذفه إلا عند وجود قرينة ظاهرة أو قائم مقامة تمت والله أعلم . .

٣- (القلة) بالكسر ضد الكثرة و هو المراد هنا، وبالفتح النهضة من علة أو فقر، وبالضم أعلى الرأس وأعلا السنام والجبل تمت قاموس .

٤- والدليل على أن الجر متوسط بين العمدة والفضلة أن المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: «جاني عبد الله»، وفي موضوع يكمل الفضلة نحو: «رأيت عبد الله»، وفي موضوع يقع فضلة نحو: «زيد ضارب عمرو» تمت شرح التسهيل. قال في النجم الثاقب: والمضاف إليه قد يكون فاعلا من جهة المعنى وقد

(**والعامل**[٢] **ما به**[٣] **يتقوم المعنى المقتضي للإعراب**[٤]) أي: شيء أو الشيء الذي يقوم بذلك الشيء أو به[٥] المعنى الذي يقتضي الإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة مثل: «جاء» في «جاني زيد» ففاعلية «زيد» هي المقتضية لرفعه وهي لا تتقوم إلا بـــ«جاء» المسند إليه فهو العامل لرفعه، وكذا الكلام في «رأيت، ومررت بزيد»، (**فالمفرد**[٦]) المراد هاهنا ما يقابل المثنى والمجموع وهو الموحد، فإنه يطلق على ما

يكون مفعولا نحو: «عجبت من ضرب زيدٍ عمرا، أو عمرو» فلما كان المضاف إليه قد يكون مترددا بين الفاعل والمفعول أعطي حركة متوسطة بين الخفة والثقل انتهى والله أعلم . .

١- قوله علاقة هي بالعين المهملة والقاف من علق بالشيء بكسر اللام إذا التصق به، والضمير في (وتسمى) يعود إلى الإضافة سميت بذلك لما بين كل من المتضايفين من التعلق بالآخر، وهذه النسخة الصحيحة المعتمدة الموافقة لسياق الشارح حيث قال في الفاعلية ويسمى عمدة وفي المفعولية ويسمى فضلة، وفي بعض النسخ ويسمى علامة ويرجع الضمير حينئذ إلى أنواع الإعراب، وفي بعض النسخ وتسمى علامة وعلاقة وهو سهو تمت منقح. قال الإمام مجد الدين وجدت في نسخة صحيحة أن الذي يسمى علامة الرفع والنصب والجر تمت س. ويمكن أن يقال قوله علامة يرجع إلى الأول أعني الفاعل والمفعول، وعلاقة يعود على الثاني أعني: الإضافة، ويسمى بالتذكير أي كل واحد من المذكورات تمت .

٢- (قوله والعامل ما به ألخ ..) وإنما نسب العمل إلى ما يتقوم به المعنى المقتضي، فيقال الرابع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي أمرا خفيا معنويا، وما يقوم به المقتضى أمرا ظاهرا حليا تمت رضي تمت

٣- قوله: (ما به إلخ..) فإن قيل يدخل في الحد الإسناد فإنه أيضا يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب؟ قيل الباء للسببية والمراد السبب البعيد، وفيه نظر لأن السبب البعيد مجاز وإرادة المجاز في التعريف لا يجوز؛ لأنه يورث الجهالة فيه حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي دون المجازي، وأجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فيتعين السبب البعيد هنا تمت .

٤- إنما قال شيء أو الشيء ولم يقل كلمة أو الكلمة أو لفظ أو اللفظ ليدخل العامل المعنوي تمت شريف . .

٥- الضمير في به يعود إلى شيء والإشارة إلى الشيء الذي وصفه بالموصول تمت .

٦- قوله: (فالمفرد) ذكر المصنف في مقدمته الإفراد في أربعة مواضع وكل واحد يحترز به عن شيء: قد ذكره في حد الكلمة ليحترز به عن المركب مطلقا، وأتى به في المنادى ليخرج المضاف وشبهه، وفي التمييز

ليمتاز تمييز المفرد عن تمييزه الجملة، وفي ما نحن فيه ليحترز به عن المثنى والمجموع، وسواء كان مضاف صحيحا أو في حكمه وهو ما آخره حرف علة وقبله ساكن تمت م. قال السيد نجم الدين وكان على المصنف أن يذكر قيدا آخر يضمه إليه وهو: أن لا يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن قوله المفرد احتراز من المضاف فيخرج الأسماء الستة إذ لو احتراز عنه لو جب أن لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث تمت شرح .

*قوله: (فالمفرد) المراد بالمفرد ههنا ما لم يكن مثنى ولا مجموعا لا ما يكون مضافا ولا مركبا غير مضاف كالمزجي نحو: «بعلبك، وخمسة عشر»، ولا ما يكون جملة نحو: «زيد قائم»، وفيه نظر لأن هذا يوهم أن الجملة والمركب داخلان تحت المفرد وليس كذلك؛ لأن البحث في المعرب، والجملة والمركب مبنيان، والمراد بالمفرد المنصرف المعرب، ويمكن توجيه ذلك بأن يقال: لما كان المراد بالمفرد ما لم يكن مثنى ولا مجموع كان لفظ المفرد شاملا للجملة والمركب المزجي لكن القرينة وهي البحث عن المفردات أخرجتها عن ذلك، ويدل على ما ذكرناه قوله بعد ذلك: فيتناول المضاف والجملة والمركب غير المضاف لخروجهما بواسطة القرينة تمت والله أعلم .

إن قيل فعلى هذى يدخل فيه الأسماء الستة مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبره وليس حكمها ما ذكر من وجوه الإعراب وإن اكتفى بخروجها بذكرها فيما بعد فليكتفي في خروج ما لا ينصرف بذكره أيضا ولا يحتاج إلى التقييد بالمنصرف؟ قلنا الأسماء الستة مع قلها حكمها حكم المنصرف في ثلاث حالات: حالة الأفراد نحو: «جاءني أب له، ورأيت أبا له، ومررت بأب له»، وحالة الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: «جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي»، فإن إعرابها بالحركات التقديرية، وحالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم أيضا مع كونها مصغرة نحو: «جاء أخيك، ورأيت أخيك، ومررت بأخيك» فإن إعرابها بالحركات اللفظية، ويخالف حكمها ما ذكره في حالة واحدة وهي إضافتها إلى غير ياء المتكلم مكبرة فاكتفى بخروجها بسبب هذه الحالة بما أورد من بيان إعرابها بعد، وأما غير المنصرف فهو لا يكاد ينحصر في عدد مع خروجه عن الحكم في حالاته كلها فكان الاعتناء بالاحتراز عنه أكثر، فلم يكتف في ذلك بذكره فيما بعد تمت شريف رحمه الله تعالى .

يقابل المضاف والمركب غيره[1] والجملة، فيتناول المضاف كـ«غلام زيد، وغلامي»، وغيره كـ«بعلبك»، صحيحا كـ«زيد، وأحمد»، أو جاريا مجراه[2] كـ«ظبي، ودلو، ورشا[3]، وكسى، وكرسي»، أو مقصورا كـ«عصى، وسعدا»، أو منقوصا كـ«قاض»، (**المنصرف**) قيد المفرد بالمنصرف ليخرج مثل: «أحمد، وسعدا».

[جمع التكسير]

١- وقع في بعض النسخ والمركب مع غيره وهو الصواب، وفي غيرها والمركب غيره وفيه أن استعمال المفرد في مقابلة المركب الذي هو غير مضاف غير متعارف، فالوجه أن يقال مع غيره أعم أي: ما يقال المركب أعم من الجملة والمضاف وغيرهما، كما يقال: «قرأت غير كتاب» أي: «كتبا» تمت والله أعلم .

٢- قوله: (أو جاريا مجراه) «مجرى» بفتح الميم مصدر «جرا» الثلاثي و«مجرى» بضم الميم مصدر «أجرى» كما هو مقرر في التصريف تمت .

٣- قوله: (ورشا) هو بفتح الراء والشين ثم همزة، الصغير من الظباء، والظاهر من عبارة الشارح أن هذا جار مجرى الصحيح كالمثالين الذين بعده وهو سهو، بل هو مما آخره حرف صحيح، ومثل بكساء لما آخره حرف علة منقلب يعني أصله كساو فلما تطرفت الواو بعد ألف زائدة قلبت همزة وجوبا، ولكنه يقال بعد قلبها همزة قد صارت الكلمة من الصحيح ولا وجه لجعلها من الملحق بالصحيح تمت منقح .

فائدة إذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه إذا أعربته سواء جعلته علما للفظ أو لغيره نحو: «لو، وفي، ولا، وهي، وهو»، تقول هذه «لوٌّ وفيٌّ ولاءٌ» زدت على ألف لا ألفا أخرى وجعلته همزة تشبيها برداء، وكساء، وإنما جعل التضعيف لأنك لو أعربت بلا زيادة لسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو لا يجوز تمت نجم الدين الرضي .

"مثال ما آخره ياء تقديرا تمت شريف. والفرق بين الكساء والرشا ظاهر لأن ألف رشا منقلبة من الياء والثانية منقلبة من الواو كما يقال: «رشيت، وكسوت» تمت .

(**والجمع المكسر**[1]) وهو ما تغير بناء واحده كـ«رجال[2]، ورُجَالَي[3]، وضوارب، وجوار، وهلكى»، (**المنصرف**) قيد به ليخرج مثل: «ضوارب، وجوار» فيمن يمنعه و«هلكى»، (**بالضمة**[4] **رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا**) هذا حكم المفرد والجمع المذكورين، ورفعا تمييز أي: رفعهما يكون بالضمة اللفظية أو التقديرية، وكذا نصبهما بأحد الفتحتين، وجرهما بإحدى الكسرتين[5]، فيدخل فيهما الحركات الثلاث إما

١- وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد أي: بجميع الحركات لمشابهته للمفرد لكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده، ولكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا كما في الجمع بالواو والنون تمت نجم الدين والله أعلم .

٢- و«رجالى» جمع «رجل» جمع راجل تمت س. و«رخالى» بفتح الراء والخاء المعجمة جمع «رخل» ككتف، وهو الأنثى من المعز، تمت منصرف تمت س .

٣- قوله و«رجالى» جمع «رجل» بفتح الراء وكسر الجيم، كـ«عجل» و«عجالى»، والرجل خلاف الفارس، وقد قيل بالخاء المعجمة جمع رخل وهو الأنثى من وله الظأن وهو وهم لأن جمعه على هذا لم يسمع تمت بغية الطالب على الموشح .

الرخل بالكسر وهي الأنثى من أولاد الظأن جمعه أرخل ورخال تمت قاموس بلفظه ويقال رِخال بالكسر ورُخال بالضم تمت والله أعلم .

٤- قوله: (بالضمة رفعا) خبر قوله: (فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف)، وقوله: (رفعا) إما أن يكون نصبه على الظرف أي كائنا بالضمة وقت رفع العامل، أوحالا أي كائنا بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو مصدر نوعي أي يعربان بالضمة رفعا، أو تمييز عن النسبة أي بالضمة رفعة تمت غاية .

وقوله (والفتحة نصبا) من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو» ومثله قوله (والكسرة جرا) تمت .

٥- اللفظية والتقديرية نحو: «مررت بزيد، ومررت بعصا» تمت .

لفظا أو تقديرا؛ إذ أقسام[1] الأسماء الواقعة في اللغة باعتبار دخول علامات الإعراب عليها من الحركات الثلاث، أو الحروف الثلاثة بثلاثتيهما أو بعضهما[2] ستة: إما الضمة وإحدى أختيها الفتحة أو الكسرة أو كلتيهما، أو الياء وإحدى أختيها الألف أو الواو أو كلتيهما، والأصل[3] هو الحركات لكون الحروف متولدة[4] من إشباع

١- قوله: (إذ أقسام) مبتدأ، وهو علة لقوله هذا حكم المفرد والجمع المذكورين، وقيل: علة لقوله: فيدخل فيهما تمت والله أعلم .

٢- فإن قيل: يدخل في هذه الضابطة «كلا، والأسماء الستة» لأن المراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجمع والتثنية و«كلا، والأسماء الستة» مفردات بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع أن إعرابها ليس بالحركات الثلاث، وينبغي أن يذكر لإخراجهما قيد؟ قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه، فيخرج به المثنى والمجموع وما لحق بهما وكلا والأسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما سبق تمت غاية تحقيق والله سبحانه أعلم .

ولقائل أن يقول: بثلاثتهما أو بعضهما يقسم لكل واحد من الحركات الثلاث والحروف الثلاثة وكل واحد منهما مقيد بالثلاثة فلا يصح انقسامه إلى الثلاثة والبعض لاستحالة انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره؟ ويمكن أن يجاب بأن كلا من الحركات والحروف وإن كان مقيدا بالثلاثة صح انقسامه إلى القسمين بثلاثتهما أو بعضها من حيث هو لا باعتبار القيد، ويمكن أن يقال: بثلاثتهما أو بعضهما راجع إلى علامات الإعراب التي يثبت بقوله من الحركات الثلاث تمت .

٣- يعني في حكم الأعراب لا في الوجود فالأصل هي الحروف وإنما الحركات أبعاض منها كما حققه الرضي وبهذا يندفع الإشكال الوارد بلزوم مزية جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم تمت حلال تمت .

٤- ومما يدل على أن الحروف متولدة من الحركات قول الشاعر :

الله يعـــلم أنا في تلفتـــنا ... يوم الفراق إلى إخواننا صور

وإنني حيثما يثني الهوى بصري ... من حيث ما سلكوا أد نو فأنظور

أي: فأنظر. وقال آخر في إشباع الفتحة .

وأنت من الغواية حين تدعا ... ومن دم الرجال بمنتزاح

الحركات فتكون فرعا عليها، وأن تكون بثلاثتها لتكون لكل معنى من المعاني المقتضية علامة كما بين فالمفرد والجمع المذكوران بالحركات، لا بالحروف وبثلاثتها لا بعضها جريا على الأصل.

[جمع المؤنث السالم]

(جمع[1] المؤنث السالم[2]) وهو ما لحق آخره ألف[3] وتاء للجمع، سواء كان لمؤنث كـ«مسلمات، ومضروبات، وحسنات، وفضليات، وحائضات، وهندات»،

أي: بمنتزح، فأشبع الفتحة. وقال آخر في إشباع الكسرة :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة　　　نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم والصيارف تمت والله سبحانه أعلم وأحكم تمت . .

١- قوله: (جمع المؤنث) قدم جمع المؤنث على جمع المذكر لأن إعراب الأول بالحركات والثاني بالحروف والكلام في المعربات بالحركات، فإن قلت: فلم قدم على غير المنصرف مع أن إعرابهما بالحركة؟ قلت: لأن جمع المؤنث خالف القياس في شيء ضعيف وهو الفتح، وغير المنصرف خالف في شيء أقوى وهو الجر فلا حاجة لتقديمه لقوة ذلك، وقيل: لأن غير المنصرف ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين وجمع المؤنث حركة فقط تمت .

*قوله: (جمع المؤنث) أي: صيغة جمع المؤنث فلا يخرج نحو: «سجلات، وسفرجلات» مع جمع المذكر، ولو قال بالألف والتاء لكان أشمل تمت هندي .

٢- قوله: (السالم) بالرفع على أنه صفة جمع وليس بأعرف من الموصوف لأن المضاف إلى ذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام عند «س» وهو الذي اختاره المصنف على ما يأتي في موضعه إنشاء الله تعالى، وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر كـ«حمر» فإن إعرابه بالحركات الثلاث تمت غاية تحقيق .

٣- قوله: (ألف وتاء) ينبغي أن تزاد في الحد للجمع كما رواه ابن الحاجب ويحترز به من نحو: «علباة، وأرطاة» فإن آخره ألف وتاء إلا أن الألف للإلحاق والتاء للإفراد وليسا للجمع تمت .

أو مذكر كـ«حسامات، وحمامات، ودريهمات، ومعلومات[1]» في ﴿أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾(البقرة: من الآية١٩٧)، وبسلامة النظم كما ذكر أو بغيرها كـ«ثمرات[2]، وغرفات، وكسرات»، وتسميته جمع المؤنث باعتبار[3] الغالب، **(بالضمة والكسرة)** أي بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا، وهذا هو القسم الثاني من الستة وهو على القياس في كون إعرابه بالحركات، وكون الضمة علامة للرفع والكسرة علامة للجر، ومخالف له في كون الكسرة علامة للنصب، ووجهه[4] أنه في كونه جمع[5] المؤنث

لا ما كانت التاء فيه أصلية كـ«قوت وأقوات، وبيت وأبيات» فإنه ليس من هذا القسم تمت أو كانت الألف للإلحاق كأرطاة فإن ألف أرطاة للإلحاق والتاء للإفراد وليسا للجمع تمت .

١- قوله: (ومعلومات) الجمع إذا وقع صفة كان مفرده صفة لمفرده في المعنى، هذا هو القياس فيراعى ما أمكن رعايته، فإن جمل المعلومات على أنه جمع لمعلوم فقد أجري على ذلك القياس، ولا يلزم منه إلا جمع المذكر بالألف والتاء وقد ثبت في غيره كـ«حمامات، ودريهمات» مع تضمن الثاني معنا وصفة، وأما قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(البقرة: من الآية١٨٤) فلا يمكن فيه مراعات ذلك القياس إذ لم يأت «أخر» جمع «لآخر» أصلا فيتعين هناك أخرى جمع المذكر غير العاقل مجرى جمع المؤنث ولا يلتفت إلى حال المفرد أصلا فيصح ما ذكره مثالا وإن لم يصح استدلالا لوجود الاحتمال تمت شريف والله أعلم بالصواب لأنه لو كان في «سنين معلومات» لكان جمع مؤنث لأنه جمع معلومة، وإنما لم يكن كذلك لأنه علم من قاعدتهم أن الجمع لا يقع صفة للجمع إلا إذا كان مفرده يقع صفة لمفرده والمعلومة لا تقع صفة لشهر فيكون جمعا لمعلوم، وهذا ينتقض بنحو قوله تعالى: من أيام أخر فإن الجمع وقع صفة للجمع ولا يقع المفرد صفة للمفرد لأنهم لا يقولون يوم أخرى فلم يتم الكلام تمت .

٢- جمع ثمره فقد تغير بناء واحده، وغرفات جمع غرفة كذلك، وكسرات جمع كسره كذلك، ومثله سماوات تمت .

٣- يعني أن في تسميت جمع المؤنث السالم تسامحا إذ قد جاء لمذكر، وفي قولهم السالم أيضا تسامح لورود مثل ثمرات تمت منقح .

٤- قوله: (ووجهه) أي وجه كون هذا القسم مخالفا للقياس في كون الكسر علامة للنصب تمت .

٥- قوله: (في كونه) الظاهر أن «في» هنا للتعليل كما صرح به صاحب المغني في قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾(يوسف: من الآية٣٢) تمت .

السالم فرع على جمع المذكر السالم، وثمة حمل نصبه على جره أي: جعلت الياء علامة لهما على ما نبين في موضعه إن شاء الله تعالى، فحمل النصب على الجر هاهنا، وجعل الكسر علامة لهما لئلا[1] يلزم للفرع مزية على[2] الأصل، فيقال: «جاني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات»، وهكذا حكمه إن جعل علما لمؤنث كـ«عرفات» مع امتناعه بالتأنيث والتعريف، فيقال: «رأيت عرفاتٍ» بالكسر والتنوين على الأكثر، ومنهم من يسقط التنوين[3] فيقال: «هذهِ عرفاتُ، ورأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتِ»، ومنهم من يمنع[4] الكسر والتنوين فيجعله كـ«أرطاة» علما[5]

١- قوله: (لئلا يلزم للفرع مزية الخ..) لقائل أن يقول: المزية باقية في كون إعراب المؤنث بالحركات والمذكر بالحروف؟ وجوابه أنه لا يمكن إعراب المذكر بالحركات ولا يكون لجمع المؤنث مزية عله تمت شريف . ولان الحروف هي الأصل والحركات متولدة عنها تمت والله أعلم .

قال الرصاص: فإن قيل قد حصلت المزية بإعرابه بالحركات؟ أجيب بأن جمع المذكر السالم لما كان أكثر من الواحد والحرف أكثر من الحركة أعطي الأكثر لكثرته، وبقي جمع المؤنث في حكم الأفراد لضعفه لا لفضلة تمت والله أعلم . .

٢- فإن قيل: المزية لازمة بعد لأن الأصل معرب بالحروف، والفرع بالحركة؟ قيل المزية لكون إعراب الفرع بالحركة متحملة ضرورة لعدم الحرف الصالح للإعراب في آخره، بخلاف الأصل حيث وجد في آخره حرف العلة الصالح للإقامة مقام الحركات، أو يقال: الإعراب في الحرف في المجموع صار أصلا ممهدا معتبرا باعتبار أن الجمع فرع والإعراب بالحرف أيضا فرع، وإعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب أصلا ممهدا معتبرا عندهم فصار الإعراب بالحركة كأنه فرع فيها والله أعلم تمت غاية تحقيق تمت .

٣- رعاية للحالة العارضة، وأما إتباع النصب للجر فالنظر إلى الحالة الأصلية ففيه مراعات للجهتين تمت س .

٤- قوله: (ومنهم من يمنع منه الكسر) يعني أن هذا القائل يجعل التاء في عرفات كتاء التأنيث الداخلة على مفرد نحو: «أرطاة» اسم أبي يسر تمت منقح والله سبحان أعلم .

٥- و(أرطاة) اسم شجر يدبغ به الواحدة أرطة، فإذا جعل علما امتنع، والألف للإلحاق أي: لإلحاق اسم بأسم تمت .

أي: كواحدٍ زيْدَ في آخره ألف وتاء حال كونه علما فيقال: «رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ»، (غير المنصرف) أي نحو[1]: «أحمد، وسعدا، وضوارب، وجوار[2]» فيمن منعه، (بالضمة والفتحة[3]) أي: رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة، فهذا هو القسم الثالث من الستة وهو على القياس إلا في امتناع الكسرة عليه كما نبين فيما بعد إن شاء الله تعالى .

[الأسماء الستة]

(أخوك[4] وأبوك وحموك و هنوك وفوك وذو مال مضافة[1] إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف[2] والياء) هذىٰ هو القسم الرابع من الستة وهو

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج إلى مثل التركيب في شعر أو سجع تمت. ولو كانت للتأنيث ما لحقته التاء تمت والله أعلم .

١- لعله أراد بقوله: (أي نحو أحمد) إزالة ما يورد على الشيخ من دخول نحو: عرفات علما فإنه غير منصرف وليس بالضمة والفتحة فدفعة الشارح بقوله: نحو أحمد إلى آخره أي مراد الشيخ غير المنصرف الذي من هذا الباب لا من باب عرفات تمت .

٢- (أحمد) مفرد وإعرابه لفظيٌ و(سعدى) مفرد وإعرابه تقديري و(ضوارب) جمع، و(جوار) فيمن يمنعه إشارة إلى المذهب الذي ذكره، وفيه سؤال وهو أن يقال إنا قد وجدنا ما هو غير منصرف ولا يدخله النصب في موضع الجر كجوار على كلام «س» ومسلمات فإن الجر فيه لا يحمل على النصب عند الجمهور بل العكس، فكان من حقه أن يقول ما لم يكن منقوصا ولا مسمى بجمع المؤنث السالم فإنه لا يكون الجر فيهما محمولا على النصب لكنه بناء على الأغلب تمت إسماعيل والله أعلم .

٣- غالبا احتراز من جوار فإنه لايدخله النصب في موضع الجر على كلام س تمت ومثله مسلمات إذا سمى به تمت .

٤- قوله: (أخوك وأبوك إلخ..) ولهم في إعراب هذه الأسماء أقوال: إن اللام في الأربعة الإول وهي أخوك وأبوك وحموك وهنوك أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقين أعني: فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام للكلمة أو عينها وعلم العمدة وفي الجر والنصب علم الفضلة والمضاف إليه مع كونها بدلا من لام الكلمة أوعينها تمت لنجم الدين الرضي .

١- قوله: (مضافة إلى غير ياء المتكلم) بالنصب على أنه حال من قوله: «أبوك» لأنه مفعول فعل الإعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام، أو حال من ضميرٌ قوله: بالواو، والعبارة محمولة على التقديم والتأخير وإلا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي، وفي جعلها خبر «كانت» المحذوفة نظر لأن حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة تمت .

قوله: (مضافة) بالنصب على الحال والصاحب عائد إلى الأسماء الستة والعامل خبر أبوك وأخوك إلخ أي بالواو تمت.

٢- فإن قيل: إعراب هذه الأسماء الستة حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء لا يخلوا إما أن يحمل على طريق الوجوب أو على طريق الجواز فإن حمل على الوجوب ورد «فوك وحموك وهنوك» فإن إعراب هذه الثلاثة في هذه الحالة جائزة لا واجبة، وإن حمل على الجواز ورد عليه «أخوك وأبوك وذو مال» فإن إعراب هذه الثلاثة في هذه الحالة واجب إما على الاتفاق كما في ذو مال أو على الصحيح كما في «أخوك وأبوك» ويمكن أن يحمل كلامه على الصحة دون الجواز والوجوب فيتناول الوجوب والجواز تمت غاية .

قال الرضي: لما كان الإعراب بالحروف أقوى منه بالحركات كرهوا أن يستبد المثنى والمجموع بالإعراب الأقوى مع كونهما فرعين فأرادوا أن يجمعوا في المفرد الإعراب الأصلي والإعراب الأقوى فاختارو هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والمجموع من حيث أنها تستدعي غيرها، فالأب يستدعي الأبوة وكذلك الأخ الأخوة إلخ.. تمت رضي .

قال الشيخ لطف الله قوله: (بالواو والألف والياء) وذلك لأنهم يُحْوِجُون إلى إعراب المثنى والمجموع بالحروف والحروف وإن كانت فرعا عن الحركة في باب الإعراب فهي أقوى من الحركات؛ لأن الضمة بعض الواو والفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والمثنى والمجموع فرع عن المفرد فكرهوا أن يستبد الفرع بالإعراب الأقوى فاختارو من الأسماء المفردة أسماء وهي هذه فأعربوها بالحروف، وإنما خصوها من بين سائر المفردات لأن كل ذات منها يستلزم ذاتا أخرى فأشبهت المثنى وآخرها حرف يصلح للإعراب تمت لطف الله رحمه الله تعالى .

الذي إعرابه بالحرف الأصلي[1] أو بدله وذلك بدل عن الحركة على[2] الصحيح، بشرط كونها مضافة، حتى لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركات فتقول: «جاءني أب له، ورأيت أبا له، ومررت بأب له»، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم حتى لو كانت إلى ياء المتكلم لكانت في الأحوال الثلاثة على وتيرة واحدة، فتقول: «جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي»، وأن تكون مكبرة[3] حتى لو كانت مصغرة[1] لكان إعرابها بالحركات مطلقا، تقول:

١- وهو الواو فإنها من أصل الكلمة، قيل: والأولى أن يقال: حذفت الواو الأصلية وجيء بأخرى للإعراب تمت ش. لئلا يكون إعراب الكلمة من أصلها تمت. قال الرضي: ولا مانع من ذلك أي: جعل الإعراب من أصلها كالمثنى والمجموع فإن إعرابهما من أصلهما تمت .

٢- قوله: (على الصحيح) لأن ما عداه من المذاهب لا يخلو عن تسامح، أما مذهب «س» من جهة كونه جعل للكلمة إعرابين، وأما مذهب الأخفش فمن جهة أنه جعل الإعراب بوسط الكلمة، وأما مذهب المازني فمن جهة أنه جعل الحروف للإشباع ولا يكون إلا في ضرورة الشعر وهذه الحروف ثابتة في سعة الكلام، وأما مذهب الفراء والكسائي فمن جهة أنهما جعلا للكلمة إعرابين وهذا أبعد عن الصواب من مذهب «س» لأن «س» جعل أحد الإعرابين مقدر وهما جعلا الإعرابين لفظيين تمت منقح والله أعلم .

*قوله: (على الصحيح) وهو مذهب الرماني وقطرب والزجاجي وأكثر البصريين وهشام من الكوفيين؛ لأن ما عداه من المذاهب مذهب «س» ومذهب الكسائي والفراء لا يخلو من التسامح تمت .

وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادو أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة، وإنما اختاروا أسماء ستة لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسما، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها مبنية عن تعدد، ولو جود حرف صالح للإعراب سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد، ودم» فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب تمت جامي والله أعلم .

٣- قول الخبيصي: (وأن تكون مكبرة) وزاد الخالدي شرطا رابعا وهو أن لا يجمع جمع تكسير مثل «أباء» فإنها تعرب بالحركات مضافة ومقطوعة، وأن لا تكون مثناة ولا مجموعة جمع سلامة والإعراب بالحروف غير

«جاني أبيهُ، ورأيت أبيهَ، ومررت بأبيهِ»، وعند سيبويه[٢] أنها معربة بالحروف والحركات التقديرية وكان أصل[٣] «أبوك» في «جاني أبوك» أبوُك فاستثقلت

مستوفاة انتهت . لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة، وقد أشار المصنف في الكتاب إلى الشرطين الأولين بقوله: مضافة إلى غير ياء المتكلم واستغنى عن الآخرين بالتمثيل تمت .

١- لأ ن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن «فعيل» وحرف العلة المجعول إعرابا يجب سكونه ليشا به الحركة تمت رضي. أو لأن في آخرها في هذه الحالة أعني حالة التصغير حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح لا يصلح للإعراب فكذا هذا تمت غايه والله أعلم .

٢- قوله: (وعند سيبويه ألخ..) اعترض على سيبويه بأنه يلزم أن تكون معربة بإعرابين لفظي وتقديري؟ وأجيب بأن نقل الشارح عنه غير صحيح فإن الحروف عنده حروف للإعراب لا نفس الإعراب فإعرابها بالحركات التقديرية فقط لاستثقال اللفظية على حروف العلة تمت شريف والله سبحانه أعلم تمت .

*قوله: (وعند « س » إلخ..) هذا الذي رواه المصنف عن «س» وهو ضعيف لأن في أحد الإعرابين عنية عن الآخر، والمحكي عن «س» وهو مذهب الفارسي وجمهور البصريين والمغاربة وابن مالك ويدل عليه تعليل الشارح حيث قال للإتباع أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الحروف الثلاثة؛ لأن أصل الإعراب أن يكون بحركة ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير كما في «قاض» فلا عدول عنه وقد أمكن هنا تمت شرح. ويمكن أن يقال مراد «س» أن الإعراب بالحركات المقدرة على الحروف لإمكان التقدير وإنما قصرت رواية المصنف عنه تمت إذ يلزم أن تكون معربة بإعرابين لفظي وتقديري، ويحكى عن بعض العرب أنهم يعربون الأسماء الستة بحركات من دون حروف، فيقولون: «هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك» من غير واو ولا ألف ولا ياء، وعن بعضهم بالألف في الأحوال الثلاثة وهو مذهب أبي حنيفة تمت .

٣- الراجح أن إعراب هذه الأسماء بالحروف والأصل في «جاني أبوك» أبوُك أي أصل «أبوك» في حالة الرفع أبوُك بضم الواو ونقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركتها وصار «جاء آبوك»، وفي حالة النصب نحو: «رأيت أباك» أصله أبوَك فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «رأيت أباك»، وفي حالة

الضمة على الواو فأسكنت وضم ما قبلها للإتباع وقدرت الضمة على الواو[1]، وعند الأخفش أنها معربة بالحركات اللفظية على ما قبلها وحرف العلة إما أصلي أو عوض عن حرف أصلي والأصل فيها الواو المتحركة نقلت حركتها إلى ما قبلها استثقالا وبقيت في الرفع وقلبت ألفاً في النصب وياء في الجر، وعند المازني أنها معربة بالحركات اللفظية، والحروف لإشباعها، وعند الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضا[2] .

الجر في نحو: «مررت بأبيك» أصله بأبوك فنقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركت الباء ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل: «مررت بأبيك» تمت.

١- وهو ضعيف لامتناع كون الكلمة الواحدة معربة بالحرف والحركة لأنه لم يعرف مثل ذلك في كلام العرب لقلته وندرته، وأيضا أية ضرورة في أن يجعل الأصل محذوفا والمذكور مشبعا وما هو إلا تحكم محض تمت قط. ويلزم أن يكون الاسم معربا على حرف واحد في «فوك، وذو مال» تمت ش .

٢- العلة في إعراب المثنى بالألف في حالة الرفع أن الحروف التي تصلح أن تكون إعرابا ثلاثة: الألف، والواو، والياء، أما الألف فاختص المثنى في حالة الرفع؛ لأنه قد يكون ضمير الفاعل في الفعل نحو: «يضربان»، والواو اختص بالجمع لأنه قد يكون ضمير الفاعل نحو: «يضربون»، و لم يبق إلا الياء فجعلت علامة للجر في المثنى والمجموع، فلم يوجد في حال نصبهما لما يصلح أن يكون علامة لهما فحمل نصبهما على جرهما تمت نجم .

قال في اليمني: إذا سمي بمثنى ففيه مذهبان: حكاية لفظ التثنية رفعا ونصبا وجرا مع كسر النون، فعلى هذا لا يجوز أن تسمي به مرة أخرى وتثنيه لأن لفظ التثنية وحكاية إعرابها موجودان والمثنى لا يثنى، والمذهب الثاني جعل النون حرف الإعراب فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون فتقول في المسمى برجلان: «هذا رجلانُ، ورأيت رجلانَ، ومررت برجلانَ»، فعلى هذا يجوز تثنيته لأنه بمنزلة مفرد، والتسمية به مرة ثانية بشرط أن تكون حروفه خمسه أحرف فما دونها كرجلان ويدان تقول: «رجلانان، ويدانان» لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم وهي: سبعة أحرف وأما إذا كان أكثر كـ«غلامان» فإنه إذا ثني خرج عن منهاج الاسم لأنك تقول: «غلامانان» فصار ثمانية أحرف تمت والله أعلم .

[المثـــنى، وجمع المذكر السالم]

(المثنى، وكلا مضافا إلى مضمر، و اثنان[1] بالإلف والياء. جمع المذكر السالم[2] وألو[3] وعشرون وأخواتها بالواو والياء) هذا بيان القسم الخامس

وأولو (مع)

١- اسم لمفرد زيد عليه ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه، وليس اثنان كذلك لأن قولك: «اثن» ليس موضوعا لشيء وإنما هو اسم موضوع لمفرد من أول الأمر، وإنما أجري مجرى المثنى في الإعراب لمّا وافق معنى المثنى ومدلوله، و«كلا» ليس بمثنى وإنما هو اسم مفرد وضع لاثنين، و لم يعرب إعراب المثنى إلا إذا أضيف إلى مضمر نحو: «جاني كلاهما، ورأيت كليهما»، ومن العرب من يقول: «جاني كلاهما» في الأحوال الثلاثة وهو القياس، والفصيح إجرائه مجرى المثنى تمت من شرح الشيخ رحمه الله . قوله: (واثنان بالألف والياء) ونحوهما مما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه من كونه مردا به أكثر من اثنين نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(الملك: من الآية٤)، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه نحو: «كلبتي الحداد، والبحرين» علم لمكان إذ لا يصح أن يقال كلبة وكلبة وبحر وبحر،و مثله «القمران» في الشمس والقمر، و«العمران» في أبي بكر وعمر، فإن جميع ما ذكر ملحق به أي بالمثنى وليس بمثنى حقيقة ولكن ألحق في الإعراب لأجل الشبه اللفظي فإن مدلوله متعدد في الحال نحو: «كلا» أو أصلا كالمسمي بالمثنى تمت والله أعلم .

٢- صفة جمع المذكر أي: جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف إذا المراد صيغة جمع المذكر، ولا يرد نحو: «سنين وبنين وقلين» من جمع المؤنثات، ولو قال الجمع بالواو والنون لكان أحسن تمت هندي . فإن قيل لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة و«ألو» كذلك؟ قيل الواو في معرض التغيير فلم يعتد به، ويقال: الواو لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمير لا واو. وإنما قدم «ألو» على عشرين لأنه أشبه بالجمع الحقيقي فإنه أدخل لجماعة بمعنى الأصحاب من غير حصر بخلاف عشرون تمت هندي. ولأنه يدل على عدد غير معين كالجمع بخلاف عشرون وأخواتها تمت .

٣- قوله: (ألو) هو جمع «ذو» لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب أن يكون مفرده عن لفظه وكذا «أولات» جمع «ذات» لا عن لفظها فلا يكون جمع مؤنث سالم، فينبغي أن يذكر «أولات» في جمع المؤنث

والسادس وهما: المثنى والجمع المذكر السالم وشبههما، والأصل فيهما الحركات لما بين إلا أنهما لما كانا فرعين على الواحد[1] جعلت الحروف التي هي فرع عن الحركة علامة لإعرابهما[2]، وأجريا على القياس في أن الياء علامة للجر فيهما، والواو علامة لرفع الجمع وعدل عنه في كون الألف علامة لرفع المثنى، والياء علامة للنصب وذلك لأنهما لو أعربا في النصب بالألف لا لتبس أحدهما بالآخر حالة الإضافة فيقال: «رأيت مسلماك» فيهما، وأما في حالة الإفراد فيمكن أن[3] يقال في أحدهما: «مسلمان» بكسر[4] النون، وفي الآخر بفتحها، فعدل عن الألف في نصبهما لذلك[5]، وحمل النصب على الجر فيهما لكونهما[1] إعراب

السالم ملحقا به، وإما «ذو» فهو جمع سالم ولذا يعد ملحقا به، وإنما قدم «ألو» على «عشرون» لأنه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضيا للجمع تمت عبد الغفور والله أعلم .

١- وإنما قال: (على الواحد) دون أن يقول: على المفرد إذ «الواحد، والموحد» يقال: في مقابلة المثنى والمجموع، و«المفرد» يقال في مقابلتهما وفي مقابلة غيرهما من المركب والمضاف والجملة، والمناسب لهذا المقام الواحد دون المفرد تمت والله تعالى أعلم .

٢- وإنما إعربا بالحروف لأنهما فرع الواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب أن يجعل تلك الحروف إعرابها ليكون إعرابهما فرعا لإعرابه لأنهما فرعان له ولذلك لم يجعل الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم بالحروف أعني لعدم وجود حرف في آخرهما كما ذكر، وإلا فحقهما أن يعربا بالحروف أيضا، ومن ههنا يعلم أنه لامزية لجمع المؤنث على جمع المذكر بإعرابه بالحركات؛ لأن إعرابه بالحركات خارج عن أصله[الذي حقه] أن يعرب به تمت .

٣- إنما قال: (فيمكن أن يقال الخ..) لأن حركة النون قد لا تبقى وذلك في حالة الوقف لأن السكون هو الأحسن في حالة الوقف ومن حق الفارق إن لا يزول في حال من الأحول تمت به والله أعلم .

٤- وإن كان في غير حال الإضافة نون التثنية مكسورة والجمع مفتوحة لأن النون فيهما حال الوقف في الأفراد ساكنة فيقال: «مسلمان» بسكون النون فيهما ولذلك قال يمكن تمت .

٥- ينظر فإن اللبس مندفع إذ لا تحذف ياء التثنية وعليه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾(يوسف: من الآية١٠٠) في حال نصب المثنى، وجره كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾(التوبة: من الآية٥٢)، بخلاف الجمع فإنها تحذف كقوله تعالى: ﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾(ص: من الآية٤٧) كما هو مقرر في

الفضلات، وقيل جبرا [٢] لما حمل الجر على النصب في الممتنع وفتح ما قبلها في المثنى وكسر في الجمع للفرق بينهما، وجعلت الألف لرفع المثنى والواو لرفع

موضعه من التصريف فتأمل . قوله ينظر فإن اللبس مندفع إلخ.. هذه الحاشية لا تصلح على كلام الخبيصي ولعلها من بعض شروح ابن الحاجب، ولفظ حاشية يعني لو رفع المثنى والمجموع بالواو وكما هو القياس ونصبا بالألف لا لتبس المثنى بالمجموع، فإن قيل: وأي لبس وما قبل واو الجمع مضموم، وما قبل التثنية مفتوح؟ فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو: «مصطفون» فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواو ولتدل الفتحة على الألف المحذوفة، وأما حال النصب فلو جعلنا نصبهما بالألف لأدى إلى اللبس بينهما لأن الألف تستدعي أن يكون ما قبلها مفتوحا بكل حال في كلا النوعين فطرحت الألف في حالة النصب لذلك، وسبق المثني فأخذ الألف في حالة الرفع لأنها أخف ولأنها تكون ضميرا للمثنى، وبقي الواو للجمع على قياس الأسماء الستة ولأنها ضمير له انتهى والله سبحانه أعلم . بل لا تصلح تلك الحاشية إلا ردا على قول الشريف حيث قال ما لفظه: وعلى نصبهما لا يزول الالتباس في قولك: «رأيت مصطفيك» تمت شريف. وبعده ينظر فاللبس مندفع إذ لا تحذف ياء التثنية في حالة النصب والجر بخلاف الجمع فإنها تحذف، وقد ذكر معنى ذلك الرضي في باب المثنى تمت .

قال في النجم الثاقب: فإن سمي بالجمع فالأجود الحكاية على ما كان قبل التسمية، ومنهم من أعربه بالحركات منصرفا وألزمه الياء، ومنهم من ألزمه الواو وأعربه بالحركات إعراب ما لا ينصرف ومنعه الصرف للعلمية والعجمة لأنه قليل النظير في المفردات واحتج بقوله:

طال ليلي وبت كالمحزون واعترتني الهموم بالماطرون تمت .

١- قيل: صوابه لكون وقوعهما في إعراب الفضلات لأن قد يأتي إعراب الفضلات في العمدة كما في اسم «إن» تمت

٢- قوله: (لما حمل) قيل: بالتخفيف على أن «ما» مصدرية أي: لحمله على النصب، فيكون الجر بين النصب والجر فقط تمت .

قوله: (قيل جبرا لما حمل) هذه «لمّا» هي التي بمعنى حين، وقد تخفف الميم مع كسر اللام بناءً على أنها لام الجر دخلت على ما المصدرية، والأول الصواب تمت منقح والله أعلم .

الجمع لخفة الألف وكون المثنى سابقا على الجمع، وأما «كلا» فهو موحد اللفظ مثنى[1] المعنى، ومن حيث أنه لا يقع إلا مضافا إلى المثنى تكتسي التثنية[2]، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع كما في التأنيث[3] ومنه قول الشاعر :

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حُب من سكن الديار[4]

---

*قوله: (وقيل جبرا إلخ...)معناه إذ يلزم للنصب مزية على الجر بدلالته على معنيين فحمل النصب على الجر في المثنى و المجموع لذلك، فالجر حينئذ يدل على معنيين كالنصب تمت .

١- لقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(الكهف: من الآية٣٣) ولو كان مثنى لقال: آتتا أكلها، وهذا قول البصريين، وحجتهم السماع فيما جر، وقول الشاعر :

كلا يومي أمامة يوم صدق وإن كانت زيارتها لماما

فأفرد قوله: يوم صدق. وأما القياس فلأنه لو كان مثنى لأدى إضافة الشيء إلى نفسه في قوله نحو: «جاني الرجلان كلاهما» تمت إسماعيل .

٢- وقد يكتسى التذكير كما في قوله :

رؤية الفكر ما يؤل له الأمر معين على اجتناب التواني

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(الأعراف: من الآية٥٦) ولم يقل قريبة، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾(الأنبياء: من الآية٤٧) ولم يقل أتينا به، والمراد بالتثنية اللفظية أنها في حكم التثنية لا أنه مثنى لفظا لأنه مناف لقوله موحد اللفظ .

٣- المضاف إلى المؤنث يكتسي التأنيث من المضاف إليه إذا كان المضاف لفظ «بعض» أو «مثل» كـ«بعض الجارية»، أو جزء من المضاف إليه نحو: «رأس هند كبيرة»، أو فعلا له نحو: «مشي هند مسرعة»، أو وصفا له نحو: حب الديار فإن المحبوبية وصف الديار تمت قط .

٤- قوله: (وما حب الديار البيت إلخ) قائلة مجنون ليلى وقبله :

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدار

وعند إضافة كلا إلى المضمر تتأكد تثنيته اللفظية[١] لشدة[٢] الاتصال بين الضمير وما أضيف إليه، ومن[٣] ثمة لم يعطف عليه في قولك: «ما شأنك وعمرو» إلا بإعادة المضاف، فيقال: «ما شأنك وشأن عمرو»، والمعنوية أيضا لأنه حينئذ لا بد أن[٤] يرجع الضمير إلى مثنى فتكون «كلا» تابعا لمثنى فيعرب إعرابه، بخلاف حالة

(الحب) المحبة وكذلك الحب بالكسر يقال شغفة الحب بمعنى حرق قلبه، وقال أبو زيد: أمرضه الحب، ومعنا البيت ليست الديار الخربة هيجتني، ولا الرسوم المعطلة المهملة أولعتني، بل شغفني حب ساكنها وأحرق أحشائي شوقا لمن كان فيها، والمراد بالاستشهاد أن المضاف وهو حب يكتسي التأنيث من المضاف إليه وهو الديار، ونظيره في الاكتساء قوله الشاعر :

تمنيت سما استضيئ بنورها ... فلما أضاءت أحرقتني ضياؤها

تمت شرح أبيات، ومنه قول الشاعر .

وأشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم

تمت

وفي البيت اكتسى المضاف من المضاف إليه التأنيث والجمعية تمت والله أعلم . .

١- قوله: (اللفظية) المراد من تثنيته اللفظية؛ لأنها في حكم التثنية: لا أنها مثنى لفظا، ولأنه مناف لقوله: موحد اللفظ تمت.

٢- قول الخبيصي (لشدت الاتصال بين الضمير إلخ..) الضمير الذي في قوله: (ومن ثمة) عائد على الشدة وهي مؤنثة والضمير مذكر، قيل: أكتسى قوله: الشدة حكم المضاف إليه، وهو قوله: الاتصال، فأخذ المضاف حكم المضاف إليه بإعادة الضمير إليه في من «ثمة» إلى المؤنث والشدة والله أعلم تمت ز. هذه الحاشية إنما تتصور على نسخة ومنه لا على نسخة ومن ثمة تأمل تمت . .

٣- أي ومن أجل شدة الاتصال بين الظاهر والمضمر لم يعطف إلخ والله أعلم .

٤- قوله: (لابد أن يرجع إلخ..) وفي نسخة لابد وأن يرجع فالواو بمعنى «من»، وهو في الأصل مصدر دخلت عليه لا التبرئة تمت. ويقال: لأن الواو في مثل هذا التركيب زائدة، والتحقيق أن الواو في مثله للعطف، والمعطوف عليه مقدر على حسب ما يقتضيه المقام تمت .

الإضافة إلى المظهر فإنه يكون إعرابه حينئذ تقديرا كإعراب «عصى»، تقول: «جاني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» بالألف في الأحوال الثلاثة في اللفظ، وأما في الخط فكذلك على الأكثر: وعن بعضهم أنه يكون في الخط بالألف رفعا والياء نصبا وجرا، وفي لغة كنانة يعرب إعراب[1] المثنى مطلقا[1] .

---

*قوله: (لأنه حينئذ لابد أن يرجع الضمير إلى مثنى) لو قال: لأنه حينئذ لا يقع إلا تأكيدا لمثنى كان أولى، لأنه لا يقال الرجوع إلا في الغائب تمت والله أعلم .

قوله: (لا بد أن يرجع الضمير إلى مثنى) أي: أنه لا يكون المضاف إليه إلا ضمير الغائب لأن المرجع لا يعتبر إلا له، والظاهر العموم فالأولى ما علل به نجم الأئمة حيث قال: لأنه إذا كان مضافا إلى الضمير فالأغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له نحو: «جاني الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلا كما»، وإن جاز أيضا أن تقول: «كلاهما جاءني» بعد ذكر شخصين، وكذا «كلاكما جئتما، وكلا نا جئنا»، وإذا كان في الأغلب تابعا للمثنى موافقا له في المعنى كما مر فالأولى جعله موافقا لمتبوعه في الإعراب ثم طرد وإن لم يتبع تمت .

*وقوله: (لأنه حينئذ) أي: حين أن يضاف «كلا» إلى الضمير لا يقع إلا تأكيدا تمت رضي . روى عن أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب «س» أنه قال الواو يجيء بمعنى «من» ومنه قولهم: لابد وأن يكون، أي: من أن يكون تمت والله أعلم .

*قوله: (لابد وأن) الواو في قوله لا بد وأن قيل: أنها إما داخله بين اسم لا وخبرها للتأكيد، أو للعطف على مقدر مناسب للمقام تمت من حاشية الشيخ لطف الله على الشرح الصغير . وقد تزاد أي الواو مع «يد» في الخط فرقا بينها وبين يدان» ، فيكون تقديره في هذا الموضع لا بد وأن يكون مثنى قبله وأن يرجع على مثنى، والصحيح ما ذكر عن السيرافي تمت والله أعلم .

١- في إعراب «كلا» إطلاقان وتفصيل: الأول أنه معرب إعراب المثنى مطلقا سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر وهو لغة كنانة، الثاني أنه معرب تقديرا سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر وعليه قول الشاعر :

فيارب حيي الزائرين كلاهما   وحيي دليلا في الفلاة هداهما

(التقدير فيما تعذر[٢]) فيه الإعراب اللفظي من المقصور[٣] منصرفا أو ممتنعا، والمضاف إلى ياء المتكلم موحدا أو جمعا مكسرا[١] كـ«عصًى»، وسعدا، وهلكى،

والتفصيل أنه إن أضيف إلى مضمر أعرب إعراب المثنى، وإن أضيف إلى مظهر أعرب تقديرا، وهو اختيار ابن الحاجب تمت والله أعلم .

١- لفظ «كلا» يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل أعرب بالحركات تقديرا التي هي الأصل، لكن يكون حركاته مقدرة لأن آخره ألف يسقط بالتقاء الساكنين، نحو: «جاني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين»، وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي الفرع، نحو: «جاني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما»، ولذا قيد إعرابه بالحروف لكونه مضافا إلى مضمر تمت جامي. وأعلم أن «كلا وكلتا» لا يضافان إلا إلى المعارف لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف كما يجيء في بابه، والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى إما لفظا ومعنى نحو: كلا الرجلين، أو معنا نحو: كلانا، ولا يجوز تفريق المثنى نحو: كلا زيد وعمرو إلا في الشعر نحو قوله :

كلا أخي وخليل واجد عضدي   في النائبات وإلمام الملمات

وإلحاق التاء بكلا مضاف إلى مؤنث أفصح من تجريده نحو: «كلتا المرأتين»، ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى قال الله تعالى : ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(الكهف: من الآية٣٣) ثم قال: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَراً﴾(الكهف: من الآية٣٣) تمت رضي والله أعلم . .

٢- قول: (فيما تعذر) أي: في معرب تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو: إعراب وأقام المضاف إليه أعني: الضمير مقامه فصار مرفوعا واستتر في الفعل تمت رضي والله تعالى أعلم .

٣- وهي: أسماء أواخرها ألف مفرده نحو: «حبلى وعصى وفتى»، وقياس اسم المقصور أن يكون معربا بالحركات لأنه اسم مفرد منصرف ولكنه لما كان آخره الفاً تعذر قبول الحركات، لأن الألف لا تكون

وغلامي، ورحالي،[٢] مطلقا أي: في الأحوال الثلاث[٣] رفعا، ونصبا، وجرا، لكون آخر الأول ما لا يقبل الحركة وهو الألف[١] ووجوب كسر آخر الثاني لمناسبتها الياء

إلا ساكنة فوجب أن يعرب تقديرا في جميع وجوهه، وقد زعم بعضهم أن باب «غلامي» مبني وهو وهم لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب البناء، بدليل «غلامك، وغلامه»، فلا وجه في جعله مبنيا مع صحة كونه معربا تمت من شرح المصنف تمت .

١- الصواب أن يقال: المضاف إلى ياء المتكلم موحدا أو جمعا غير الذي جمع بالواو والنون، ليشمل جمع المؤنث السالم فإنه من هذا القسم تمت قط ف تمت .

قوله: (أو جمعا مكسرا) في بعض النسخ أو مصححا مؤنثا تمت .

٢- قال الرضي: إن مذهب النحاة أن باب «غلامي» مبني لإضافته إلى المبني وخالفهم المصنف كما رأيت لأنه عنده من أقسام المعرب المقدر إعرابه وهو الحق، بدليل إعرابه نحو: «غلامك وغلامه وغلاماي»، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقا سبب البناء؟ بل لها شروط كما سيجيء في الظروف المبنية، فإذا عرفت أن المعرب الذي إعرابه مقدر مطلقا، أو في بعض الأحوال دون بعض، فما بقي من المعربات إعرابه ظاهر وهو قوله: واللفظي فيما عداه تمت. واعلم أن مما هو كباب «غلامي» وتعذر الإعراب اللفظي فيه في الأحوال المحكي نحو: «من زيدٌ ومن زيدا ومن زيدٍ» فهو معرب مقدر الإعراب فيه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية، فكان على المصنف ذكره، ويمكن إدراجه في ضابط هذا الباب المشار إليه بـــ«غلامي» بأن يراد به كل معرب بالحركات اشتغل آخره قبل دخول العوامل بحركة تمت لطف الله تمت . .

٥- فإن قيل: الحكم بتعذر الإعراب في عصا والاستثقال في «مسلمي» غير متضح لأنه إن اعتبر التعذر والاستثقال بعد الإعلال فلا شك أن إعراب «مسلمي» بعد الإعلال متعذر لا مستثقل كإعراب «عصا»، حيث تعذر أن يلفظ بالواو بعد الإعلال، وإن اعتبر قبل الإعلال فلا شك أن إعراب «عصى» قبل الإعلال مستثقل لا متعذر مثل إعراب «مسلمي» وهذا ظاهر، فالقول بالتعذر في «عصى» والاستثقال في «مسلمي» تحكم محض؟ قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير الإعراب ولا شك أن المؤثر في تقدير الإعراب في «عصى»

المضاف إليه ومضادهما كسرة الإعراب[٢] والفتحة والضمة، **(أو استثقل)** من المنقوص[٣] **(كقاض رفعا وجرا)** إذ ثقل الضمة والكسرة على الياء مدرك بالضرورة دون الفتحة، فتسكن الياء فيهما إذا كان معرفة نحو: «جاءني القاضي، وقاضيكم، ومررت بالقاضي[٤] وقاضيكم»، وتحذف نكرة لالتقاء الساكنين[٥] : الياء والتنوين نحو: «جاءني قاض، ومررت[٦] بقاض»، وتفتح الياء في[١] النصب معرفة كان أو نكرة

ما بعد الإعلال من التعذر، وفي «مسلمي» ما قبله من الاستثقال لأن إعراب «مسلمي» بالواو في حالة الرفع وثقله قبل الإعلال يوجب تقديرها، بخلاف «عصى» فإن إعرابه بالحركات وثقله قبل الإعلال يوجب إبدال الواو بالألف لا إسكان الواو تمت غاية تحقيق والله أعلم . .

١- لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا آخر أي: همزة، ولا يمكن تحريك الألف مع بقائه تمت .

٢- مضادهما للفتحة والضمة ظاهر، وأما الكسرة فلأن كسرة المناسبة غير الكسرة المختلفة بسبب العامل، فصار كالضدين لأنهم يجرون العوامل المعنوية كالمؤثرات الحقيقة تمت والله أعلم. من حيث كونها لازمة وتلك عارضة تمت منقح تمت .

٣- وسمي هذا النوع منقوصا لأنه نقص حركتين تمت رضي .

٤- بالوصل والوقف وقد يوقف عليه بحذف الياء فرقا بين الوصل والوقف تمت .

٥- في عبارته حرازة لأنه صدق على مثل: «جاءني قاضي بلد» أنه نكرة مع ثبوت الياء لعدم موجب الحذف؟ فالأولى أن يقال هكذا: إذا كان غير منون نحو: «جاني القاضي» وتحذف الياء إذا كان منونا ليشمل مثله تمت س. ويمكن أن يتصرف بعبارته بأن يقال: معناها فيسكن الياء فيهما إذا كان معرفة قطعا، وإذا كان نكرة تحذف ياؤه ولا تحذف أخرى نحو: «جاءني قاضي بلد» تمت س والله أعلم .

*مراد الشارح أنه يحذف الياء إذا كان المنقوص نكرة منونة، فلا يرد عليه مثل: «قاضي» وجاءني قاضي بلد» فإنه نكرة مع أن الياء فيه ثابتة، وقرينة هذا المراد تعليله الحذف بالتقاء الساكنين لأن الحذف لهذه العلة لا يكون إلا إذا كانت النكرة المنقوصة منونة تمت والله أعلم .

٦- قال المرادي شارح الإلفية: وقد يظهر الرفع في المنقوص ضرورة كقول الشاعر :

نحو: «رأيت القاضي» أو «قاضيا» لأن الفتح أخف (**ونحو مسلمي**[٢]) من الجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم (**رفعا**) إذ أصله مسلموني فحذفت النون للإضافة كما تبين فبقي «مسلموي» فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت[٣] الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم[٤] لاستثقالهم اجتماعهما مع سكون[١] السابقة[٢]،

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كأبي الأزندي

وكذلك الجر قد يظهر في الضرورة كقول جرير :

ويوما يوافيني الهوى غير عاصي ويوما ترى منهن غولا تقول

والله أعلم .

١- ومنهم من يقدر الإعراب في حالة النصب أيضا محتجا بقول :

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فقال: «واش» ولم يقل واشيا وهو اسم «أن» تمت. وقد قيل هذا من ابيات الألغاز و«أن» فعل ماض، و«واش» فاعله فلا استشهاد والله أعلم . .

٢- قوله: (ونحو مسلمي) عطف على قوله كقاض يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة «كقاض»، وقد يكون بالحرف نحو: «مسلمي» بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه يختص بالإعراب بالحركة تمت حامي .

٣- قوله:(فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم) فإن قال قائل لأي شيء إذا اجتمعت الواو والياء والأول منها ساكن قلبت الواو ياء ووجب الإدغام؟ فالجواب أن الموجب للإدغام أن الواو والياء صارتا بمنزلة المثلين لِلّين الذين فيهما، فلما تنزلا منزلة المثلين وجب الإدغام، فإن قيل لأي شيء قلبت الواو إلى الياء دون العكس؟ فالجواب إنما قلبت الواو إلى الياء لعلتين: أحدهما أن الياء أخف من الواو، والثانية أن الواو من بين الشفتين والياء من حروف الفم وحروف الفم أقوى من حروف الشفتين فلذلك قلبت الواو إلى الياء تمت ذويد .

٤- وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الإعراب حالة الرفع تقديريا بالواو تمت والله أعلم .

وقد قيل: إن إعراب المثنى والمجموع أيضا[3] تقديري[4] والأسماء الستة كذلك، وقد مر من قبل[5].

(**واللفظي فيما عداه**) من نحو: «زيد، ودلو، وظبي، وكرسي، ورجال، ومسلمات، وأحمد، ومساجد، وقاض، وجوار» نصبا، والأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على الأصح[6].

١- قوله: (مع سكون) قيل علة لأدغمت، وقيل الجميع للجمع تمت ش تمت .

٢- فلم يبق علامة الرفع بخلاف حالة النصب وحالة الجر فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فإن الياء المدغمة أيضا ياء، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديريا في الأحوال الثلاثة في مثل: «جاءني أب القوم، ورأيت أب القوم، ومررت بأب القوم» تمت حامي والله أعلم ..

*وأبدلت ضمة ما قبل الواو كسره لمناسبة الياء تمت تمت .

٣- أي: يقدر على متلوها أي: الحروف الثلاثة في المثنى والجمع في الأحوال الثلاثة تمت. قال «س» حروف المد في المثنى والمجموع حرف إعراب، فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرات عليها قياسا على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذا معربان بالحركات التقديرية كالمقصور تمت رضي .

٤- فإذا قلت: «قام الزيدان» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الدال، وإذا قلت: «رأيت الزيدين» فعلامة النصب فتحة مقدرة على الدال، وإذا قلت: «مررت بالزيدين» فعلامة الجر كسرة مقدرة على الدال، وكذلك تقول في الجمع فيقدر الإعراب على متلو الحروف تمت من التسهيل وشرحه .

٥- قوله: (وقد مر أيضا من قبل) قيل إن أشار إلى مذهب «س» فليس إعرابها على مذهبه تقديريا بل بالحروف اللفظية والحركات التقديرية، وإن أشار إلى المذهب المشهور بين النحاة كما يجي بعد وذلك نحو: إن أباها وأبا أباها البيت فما مر من قبل ففي كلامه شيء تمت والله أعلم. و ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾(طـه: من الآية٦٣) لكان أولى تمت .

٦- قوله: (على الأصح) يحترز من قول من قال إن الأسماء الستة والجمع والمثنى إعرابها تقديري تمت . .

[غير المنصرف]

(غير المنصرف[1] ما فيه علتان من تسع) كل واحدة منهما فرع عن غيره (أو واحدة منها تقوم مقامهما) أي العلتين[2]

(وهي:[3] عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة[4] من قبلها[5] ألف ووزن فعل[6] وهذا القول تقريب[7])

١- قوله: (غير المنصرف) مبتدأ وإن لم يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام إلا أنه يصير معرفة عند اشتهار المغايرة نحو: «عليك بالحركة غير السكون» وهنا كذلك؛ لأن غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فيصير معرفة تمت غاية .

٢- إنما لم يكن السبب الواحد مانعا من الانصراف لأن الاسم الذي فيه سبب واحد يكون متماثلا بين الأصل وهو الانصراف وبين الفرع وهو عدم الانصراف، فيجذبه الأصل إلى نفسه لما به من قوة الأصالة فإذا انضم إلى ذلك السبب سبب آخر ترجح جانب الفرع فيجذب الاسم إليه فيمتنع من الصرف تمت إقليد والله أعلم .

٣- قوله (وهي عدل الخ ..)وقد جمعت هذه العلل في نظم أخصر من هذا وهي قوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

٤- قوله: (زائدة) نصبه على الحال، ويجوز رفعه على أنه صفة للنون بتقدير زيادة الألف واللام كأنه قال: والنون الزائدة تمنع الاسم تمت ركن .

٥- *يجوز الرفع على أنه خبر مبتدئ محذوف أو صفة بدل محذوف أي نون زائدة تمت والله أعلم وأحكم بالصواب

٦- لأنه إذا تحقق أن الفعل فرع الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الأصل؛ لأن الأصل إذا تقدم فقد تقدم وزنه؛ لأنه صفة، والفرع إذا تأخر تأخر وزنه فكان فرعا لذلك هذا ما ذكره في الأمالي تمت سعيد تمت

٧- وقبلهما قوله : موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

أي: القول بأن الأسباب تسعة أقرب إلى الصواب مما قيل: إنها إحدى عشرة هذه التسعة مع شبه[1] ألف التأنيث كـ«أرطى»[2] علما، ومراعات الأصل في «أحمر، وعطشان» إذا نكّر بعد العلمية، أو ثلاثة عشر هذه مع لزوم ألفي التأنيث، وعدم النظير في الآحاد[3]، أو بأن كلا منها علة تقريب إلى الصواب إذ العلة في الحقيقة اثنان منها، **(مثل: «عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدي كرب، وعمران، وأحمد»**) وأصولها التي هي فروع عنها: المعدول عنه والموصوف والمذكر والمنكر والعربية والموحد والمفرد والمزيد عليه ووزن[4] الاسم،

قيل قائلها نشوان الحميري وقيل ابن الأنباري والله أعلم .

١- قيل وفي قوله: (مع شبهه ألف التأنيث كأرطى) نظر إلى وجود «أرطاه» فتكون الألف للإلحاق، وفيه بحث لأن أرطى إن كان «فعلى» فألفه للتأنيث وإن كان «أفعل» فغير منصرف للعلمية والوزن تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢- الأرطى شجر معروف يدبغ به وهو القرض وقد اختلف في ألف أرطى على قولين كما ذكره ابن الحاجب رحمه الله في شافيته في بحث حروف الزيادة فمن قال: إن أرطى فعلى من أرط البعير فالألف للإلحاق بجعفر لا للتأنيث لأن الواحدة أرطاة ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر، ومن قال أرطى أفعل كانت ألفه لا للإلحاق تمت والله أعلم .

* أي الألف الملحقة بألف التأنيث إذا كانت مقصورة في علم لم ينصرف كـ«أرطى»، لاالممدودة كـ«علباء» فلا ينصرف مطلقا أي: سواء كان علما أو نكرة تمت.

٣- قال المصنف: إن غير المنصرف ما فيه علتان من تسع والعلة إنما تصير علة إذا احتمع اثنتان فالعلة إثنتان لا أن كل واحدة بنفسها علة، وفيه نظر من وجهين: الأول أن قوله: أو بأن كلا منها علة تقريب إن أريد العلة التامة فممنوع أن كل واحدة منها علة تامة، وإن أريد بها العلة الناقصة فلم قلت بأن هذا تقريب إلى الصواب إذ العلة في الحقيقة لا تطلق إلا على التامة، الثاني أن قوله إذ العلة في الحقيقة إثنان منها ممنوع لأن العلة قد تكون واحدا منها كالجمع وألفي التأنيث تمت قطب فاروق تمت .

٤- أصلٌ لوزن الفعل لأن الفعل وهو «ضرب» مفتقر إلى الاسم وهو «الضرب» مثلا فإنه مصدر اسم أخذ منه الفعل تمت .

(وحكمه[1] إلا[2] كسر) يدخله،[3] (ولا تنوين) كذلك[4] لا أن الجر لا يدخله إذ الجر يدخله ولكن يكون جره بالفتحة، وإنما منعا منه لشبهه[5] بالفعل من حيث أنه فرع من جهتين كما بين[6] والفعل فرع على الاسم من جهتي افتقاره[7] إليه واشتقاقه منه[8] .

١- قوله: (وحكمه) حكم الشيء ما يترتب عليه بعد معرفة ما هيته فعدم الكسر والتنوين مترتب على معرفة ما فيه علتان، والعلة عند أهل الأصول ما يثبت الحكم عندها، فتسمية كل واحدة منها علة من باب تسمية الجزء باسم الكل تمت والله أعلم .

٢- قوله: (ألاكسر) «أن» المخففة من الثقيلة داخلة على ضمير شأن مقدر، و«لا» نافيه، و«كسر» اسمها، وخبرها محذوف ولا تنوين معطوف عليه ومحل «لا» وما دخلت عليه الرفع خبر لأن، ومحل «أن» وما دخلت عليه الرفع خبر المبتدأ وهو «حكمه» تمت غاية تحقيق تمت .

٣- قدر الشارح خبر لا كسر يدخله ليعلم أن الممنوع دخول الكسر لا دخول الجر فتأمل تمت . .

٤- وإنما قدم الكسر على التنوين إشارة إلى أن منعه عنده قصدي لا تبعي ذكره الهندي تمت .

٥- مشابهة الاسم الفعل ثلاث مراتب: أعلاها توجب البناء وأدناها يمنع الصرف وأوسطها العمل تمت عصام. يقال: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل الاسم ضرورة إذ المشابهة معنى قائم بالطرفين؟ ويجاب بأنه إنما يتوجه السؤال لو كان الحكم المذكور بمطلق المشابهة وليس كذلك بل بالاسم شابه ما هو أصل في الفرعية لازمة له البته فكان أولى بانسحاب حكمه على ما شابهه من الأسماء تمت نظرية للفقيه الأكمل عبد الرحمن الحيمي رحمه الله .

٦- قوله: (كما بين) يعني من قوله: كل منهما فرع عن غيره، أو من قوله: وأصولها التي هي فروع عنها إلخ تمت .

٧- قوله: (افتقاره إليه) إلى الاسم كما في الإسناد والاشتقاق، واشتقاق الفعل من الاسم على الصحيح والمشتق فرع المشتق منه لتوقفه عليه تمت والله أعلم .

٨- عند البصريين وأما عند الكوفيين فالفرعية الأخرى التركيب، لأن الفعل مركب مطلقا، والاسم يكون مفردا أو مركبا والمفرد أصل تمت مسالك.

وقيل: إن الممنوع عنه بالأصالة التنوين ومنع الكسر[1] تبع لذلك للالتباس، إذ لو قيل: «مررت بإسحاقٍ» بالكسر بغير تنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم فمنع منه الكسر لذلك، وعوض عنه الفتح لكونهما إعراب الفضلات كما ذكر قبل[2]، والتنوين الممنوع عنه هو تنوين التمكين ويسمى تنوين الصرف، وهذا التنوين وإن كان ممنوعا عنه لفظا فإنه مقدر فيه[3] ومن ثمة يقال: «هؤلاء حواج[4] بيت الله» بإعمال حواج في نصب بيت الله، مع امتناع عمل اسم الفاعل عند عدم اللام والإضافة إلا بالتنوين[5] أو بنون التثنية أو الجمع، وأما التنوين الذي في عرفات- مع

---

*ولفظ حاشية هذا عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيجعلون العلة الأخرى هي التركيب لأن الفعل عندهم بمنزلة المركب لكون دلالته على الحدث والزمان مركبه تمت . .

١- قوله: (ومنع الكسر) قال نجم الدين: والأقرب هذا أعني أن الكسر يسقط تبعا للتنوين وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تبعا له، مع أنه لاحاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إذ مع أو مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة تمت بلفظة تمت . .

٢- قوله: (كما ذكر قبل) يعني حيث قال في المثنى والمجموع وحمل النصب على الجر فيهما لكونهما إعراب الفضلات تمت.

٣- إنما لم يقدر اللام لوجهين الأول أنها توجب التعريف وحق الخبر التنكير، والثاني أن تقدير اللام يوجب التغيير اللفظي والمعنوي وتقدير تنوين التمكين يوجب التغيير اللفظي فقط وقلة التغيير أولى والله أعلم . فتقدير التنوين أولى من تقدير اللام أو الإضافة، واعلم أنه يقال: «نسوة حواج بيت الله عزوجل» بالإضافة إذا حججن فإن لم يحججن «فحواج بيت الله بالنصب» تمت قط ف لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا بشرط معنى الحال أو الاستقبال تمت. م

٤- فالتنوين مقدر، والدليل على تقديره نصب بيت الله ومعناه الاستقبال، إذ لو كان معناه المضي لكان مجرورا تمت والله أعلم

٥- فتقدير التنوين أولى من تقدير اللام أو الإضافة تمت شريف . .

امتناعه[1] للتعريف والتأنيث بدليل وقوعه ذا حال[2] في قوله عليه السلام هذه عرفات مباركا فيها -فللمقابلة[3] لا للتمكين، **(ويجوز صرفه[4])** أي دخول تنوين الصرف عليه مع بقائه غير منصرف في المعنى **(للضرورة[5])** أي لضرورة الشعر، إذ للشاعر أن

١- ذكر الضمير الراجع إلى عرفات في قوله: وامتناعه ووقوعه مع حكمه بتأنيثه نظر إلى اللفظ أي: مع امتناع هذا اللفظ وبدليل وقوع هذا اللفظ تمت والله أعلم .

3- وبدليل وقوعه ذا حال هذا دليل على تعريفه لا على تأنيثه لأن كون الاسم ذا حال لا يقتضي كونه مؤنثا ولو قال: بدليل قوله عليه السلام لكان دليلا عليهما أي: على التعريف فيما قال وأما على التأنيث فبقوله مباركا فيها تمت .

٣- قوله: فللمقابلة لا للتمكين) قال نجم الدين: والأولى عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكين وإنما لم يسقط في نحو: «عرفات» لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ويقع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الجر فيه متبوع للضرورة لا تابع فهو كالتنوين في غير المنصرف لم يحذف لمانع تمت والله أعلم . .

٤- وقوله: (ويجوز صرفه) قيل إنما ذكر الجواز مع أن الضرورة موجبة للصرف لأنه عطف عليه التناسب وهو غير موجب، أو لأنه أراد بالضرورة ما يتناول انكسار الوزن وانزحافه وذلك يجوز وليس بموجب تمت س .

فإن قلت يجوز يجوز مع أن يجب يجب فكيف يجوز يجوز وهو يجب يجب؟ قلت يجوز يجوز ولا يجب يجب لكونه ممكنا عاما تمت محمد شريف. قال في الهندي المراد بالجواز ههنا الإمكان العام فيتناول الضروري أي الإمكان الخاص تمت . الإمكان العام هو الصادق في مادة الوجوب تمت .

٥- قوله: (للضرورة) وكذا للقوافي، فالضرورة ما كان في أول البيت نحو: وجبريل أمين الله فينا البيت، أو في وسطه نحو: أعد ذكر نعمان.... البيت، والذي للقوافي ما كان في آخره نحو قوله :

عصائب دهر تمتدي بعصايب لتطابق القافية الأولى لأنها مكسورة تمت نجم الدين الرضي . .

يرد الأشياء إلى أصولها، وأصل الأسماء الصرف[1] وهذا فيما فيه فائدة، وأما في مثل: «حبلى»[2] مما كان مقصورا فالأكثر على أنه لا يجوز لعدم الفائدة فيه لتأديته إلى حذف ساكن وإثبات آخر وأجازه بعضهم[3]، **(أو التناسب مثل سلاسلا وأغلالا)** إذ السلاسل منضمة إلى ما انصرف بعده من الاسم فحسن أن ينون، وكذا ﴿قَوَارِيرا قواريرا ﴾(الإنسان: من الآية١٥) [4]ليناسب[1] الأول، أو آخر سائر الآيات[2]، والثاني

قوله يجوز صرفه(١)للضرورة ولا يجوز العكس وذلك لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ولا تخرج الأشياء عن أصولها، ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادرا، وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية تمت عبد الغفور حاشية على الجامي .

(١)أي دخول تنوين الصرف، أراد بتنوين الصرف تنوين التمكين وذلك ظاهر، وبعضهم يسميه تنوين الضرورة وجعله قسما غير الأقسام المعروفة وجعل نظيره قوله .

سلام الله يا مطر عليها سماه تنوين الضرورة، وفي شرح الجزولية: أقسام التنوين عشرة وعد تنوين المنادى قسما وحده وهذا قسما وحده تمت .

١- لوجهين: الأول أن الصرف أكثر والأكثر هو أصل بالقياس إلى الأقل، الثاني أن منع الصرف محتاج إلى العلتين والمستغني أصل بالقياس إلى المحتاج تمت قط تمت . .

٢- قيل: إنما حرك التنوين لالتقاء الساكنين بخلاف الألف ففيه فائدة ما لكن الكلام فيما لا فائدة فيه أصلا، فالتمثيل بحبلى غير صحيح، وأجيب بأن التمثيل بحبلى في صورة لا فائدة فيه تمت س .

٣- نظرا إلى أنه قد يكسر لالتقاء الساكنين كما في قوله :

إذا حبلاً اختارت خروج جنينها ولم يك حيا حاز عن إذن بعلها

فحذف الألف ولم يحذف التنوين تمت . .

٤- قوله: (قوارير ا قواريرا) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر بتنوينهما وصلا وإثبات الألف وقفا، وابن عامر وحمزة وأبو عمرو وحفص بمنع صرفهما، وابن كثير يصرف الأول ويمنع في الثاني، ووجه الزمخشري التنوين في الأول على أنه فاصله وفي الثاني إتباعا للأول وأجرى الفواصل مجرى القوافي كقول :

الأول عند صرفه، (وما يقوم مقامهما الجمع) لما يذكر بعد، (وألفا التأنيث) المقصورة والممدودة في نحو: «حبلى، وحمرا» للزومهما[3] للاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال فكأنه تأنيثان، (فالعدل[4] خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا[1]) وهو

يا صاح أم أهاج الدموع الذرفاً فالتنوين يدل من الألف إذ لو ترنم لوقف بألف الإطلاق، وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وجهين: أحدهما أن يكون خبرا لكان، والثاني أن يكون حالا وكان تامة انتهى وقرى الأعمش برفع الثاني أي هما قوارير انتهى من المجد والله أعلم .

١- أي صرف قوارير الأول لكونه مناسبا لما قبله من رؤوس الآي لأنه رأس آية فصرف قواريرا الثاني ليكون مناسبا للأول ولو لم يصرف الأول لم يصرف الثاني، فعلى هذا يجوز منع صرفهما وصرفهما، فصرف الأول دون الثاني في غير عكس تمت قط .

٢- فيجوز أن تصرفهما وأن تمنعهما، وأن تصرف الأول وتمنع الثاني لا العكس تمت .

٣- إذ لا يقال في «حبلى، حبل»، ولا في «حمرا، حمر» فيجعل لزومهما بمنزلة تأنيث آخر تمت والله أعلم .

٤- العدل في اللغة يُعدَّى بعن، ويُعدى بفي فحيث يعدى بعن نحو: «عدل عن الحق» يكون بمعنى الخروج، وحيث يعدى بفي نحو: «عدل في الأمر» يكون بمعنى الاستقامة تمت .

اعلم أن الفرق بين العدل والاشتقاق أن الاشتقاق هو عدل عن اللفظ والمعنى كـ«ضارب» من الضرب، والعدل اشتقاق في اللفظ دون المعنى بل إطلاق المشتق وإرادة المشتق منه، ولهذا يخرج «عليم» عن العدل لأن في معناه مبالغة لم يكن في «عالم» تمت قطب والله تعالى أعلم .

إنما اختار تفسيره بالخروج يظهر كونه صفة للاسم فيكون فرعيته حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف فيه، وأما الإخراج فيدل على صفة الاسم ضمنا تمت شريف .

قوله: (فالعدل خروجه) قال الرضي: لو قال إخراجه لكان أوفق لمعنا العدل وهو الصرف يقال اسم معدول أي مصروف عن بنيته، والعدول الانصراف انتهى قلت: يدل كلام الرضي أن العدل صفة للمتكلم والخروج صفة للكلمة فلم يتطابق المحمول والمحمول عليه بخلاف الإخراج فإنه صفة للمتكلم كالعدل وإنما اختار الشريف عدول المصنف عن الإخراج إلى الخروج فقال وإنما اختار تفسيره بالخروج إلخ...، وأولى منه في الجواب ما ذكره صاحب غاية التحقيق وتبعه عليه الجامي وهو: أن يجعل العدل هنا مصدر المحمول أعني عدل فيكون العدل بهذا الاعتبار صفة للكلمة لأنه بمعنى المعدولية الحاصلة في الكلمة لا

التلفظ[٢] بصيغة يراد بها أخرى لقياس يستدل به عليه بالنظر[٣] إلى ذات الاسم (كـ«**ثلاث**[٤] **ومثلث**») فإن المراد بكل واحد منهما ثلاثة ثلاثة؛ إذ معناه[٥] الحصر في تقسيم من هو له على ما اشتق هو منه، والأصل في ذلك تكرير الاسم[٦] المراد تقسيم الأشياء عليه[٧] تقول: «جاءني القوم رجلا رجلا، ورجلين رجلين، وجماعة

العادلية الحاصلة في المتكلم، وههنا جواب آخر أشار إليه في المنهل الصافي وهو أن العدل مصدر يقال: عدل عن كذا أي: خرج عنه فيكون العدل بمعنى الخروج لا بمعنى الصرف فيندفع الاعتراض من أصله والله أعلم تمت من خط قال فيه من خط سيدي إسحاق رحمه الله تعالى .

١- نصب على المصدر أي خروجا تحقيقيا لأن الخروج إما خروج تحقيق أي خروج محقق كـ«رجل سوء» لمعنا «رجل سيء»، أو خروج تقدير أي: خروج مقدر تمت رضي .

٢- قوله: (وهو التلفظ) فيه حرازة إذا العدل ليس بتلفظ بل هو خروج عن صيغته الأصلية، واعلم أن في قوله وهو التلفظ نظر؟ لأنه منقوض بالكنايات فإنها يتلفظ بها ويراد بها أخرى، وجوابه أن المراد بالأخرى المكنى لا اسمه تمت قطب فاروق والله أعلم .

٣- قوله: (بالنظر إلى ذات الاسم) صفة لقوله قياس، أي لقياس حاصل بالنظر إلى ذات الاسم، فخرج عن تعريف العدل التحقيقي العدل التقديري؛ لأن «عمر» مثلا فيه التلفظ بصيغة يراد بها أخرى لقياس يستدل به عليه، لا بالنظر إلى ذات الاسم بل بالنظر إلى قاعدة تمنع الصرف تمت عر تمت . .

٤- وفي ثلاث ومثلث الخ إطلاقان وتفصيل: الأول أنه يكون إلى عشار ومعشر، والثاني أنه لا يكون إلا إلى رباع، والتفصيل إنه يكون إلى رباع وما سمع عن العرب في الثاني فقد سمع في خماس وعشار تمت . .

٥- قوله: (إذ معناه) أي معنا كل واحد من «ثلاث، ومثلث» الحصر في تقسيم من العدل له وهو «القوم» مثلا في نحو: «جاني القوم ثلاث» على عدد اشتق منه العدل وهو ثلاثة ثلاثة تمت عر .

٦- وفائدتها تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم في غير لفظ العدد مكررا على الاطراد في كلام العرب نحو: «قرأت الكتاب جزء جزء»، و«جاءني القوم رجلا رجلا»، و«أبصرت العراق بلدا بلدا»، فكان القياس في العدد أيضا التكرر عملا بالاستقراء وإلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فيه، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث ومثلث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل إنه نسخ أصله تمت نجم الدين .

٧- الضمير راجع إلى اللام الموصولة في المراد تمت والله أعلم .

جماعة»، فإذا استعمل في معناه «ثلاث» غير مكرر علم أنه فرع عنها، وكذا «أحاد»[1] وموحد» عن واحد واحد، و«ثنى، ومثنى» عن اثنين اثنين، و«ثلاث، ومثلث» عن ثلاثة ثلاثة، و«رباع، ومربع» عن أربعة أربعة لا غير، على الأكثر .

وقيل جاء إلى عشار ومعشر[2]

١- قوله: (وكذا أحاد) قال في المنهل الصافي: وههنا سؤال تلهج به الطلبة كثيرا وهو: أن قولنا «جاء القوم واحد واحدا» أشكل من وجهين الأول: أن اسم العدد هنا حال مفردة ولابد من صحة حملها على ذي الحال لأنها خبر عنه في المعنى وذلك غير متأت؛ إذ لا يصح الإخبار بالواحد عن القوم، وكذا «جاء القوم اثنين اثنين»، الثاني أن الحال إنما هو مجموع اللفظتين لا واحد منهما والذي ينصب على الحالية هو الحال لا جزؤه فكيف انتصب كل واحد منهما وهو جزؤه؟ والجواب أن الإسناد في «جاء القوم» وإن كان في الظاهر إلى مجموعهم ففي المعنى إنما هو إلى كل قسم من أقسامهم، فهذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم ،وحصر الأقسام فيها دل عليه لفظ العدد، والمعنى جاء كل قسم من أقسام القوم واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وهكذا فالحمل على هذا التقدير صحيح، والحال إنما هو اللفظ السابق فقط والثاني تأكيد لكن التزم ذكره ولأن التكرير على إرادة التقسيم، وليس من لوازم التأكيد جواز إسقاطه، وقال (س) في (الكتاب) رب تأكيد يلزم حتى يصير كأنه من الكلمة مثل «لاسيما زيد» فطاح الإشكال تمت .

وأما تكرير هم لهذا المعدول نحو: «أحاد أحاد، ومثنى مثنى» كما جاء في الخبر((صلوة الليل مثنى مثنى)) فلا يدل على أن مثنى معدول عن اثنين وحده لما قرر أن معنا مثنى اثنين مكررا فالثاني تكرير للأول كقولك «ضربت زيدا زيدا» تمت مغني معنى تمت .

٢- (قوله وقيل جاء إلى عشار ومعشر) قال ابن مالك في شرح الكافية: وروى فيها عن بعض العرب «خماس ومخمس، وعشار ومعشر» ولم يزد على ذلك، ظاهر كلامه في التسهيل أنه قد سمع «خماس» أيضا. واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب: أحدها أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم ابن مالك في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها .

ثانيها: أنه لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب البصريين .

قال الشاعر :

تضل الطير عاكفة عليه　　　مربعة وآونة عشارا

فـ«ثلاث، ومثلث» ممتنع للعدل والوصف،[1] وهذا الوصف[2] وإن كان في أصله عارضا فلا[3] يعد سببا كما سيأتي بعد، فهو هاهنا غير عارض لعدم استعمال هذه الأعداد المعدولة غير صفات، فإن سمي به مذكر صرف[4] لزوال العدل[5] والوصف.

ثالثها : أنه يقاس على «فعال» لكثرته لا على «مفعل»، قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البنائين مسموعان من أحد إلى عشرة، حكى البنائين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت «أحاد إلى أعشار»، ومن حفظ حجة مقدم على من لم يحفظ تمت من شرح المرادي على إلفية ابن مالك تمت .

١- وقيل: للعدل والتأنيث؛ لأن العدل التحقيقي كله مؤنث. وقيل للصفة والتأنيث تمت .

٢- فإن قيل: الوصف في هذا العدل المكرر عارض كعروضه في «أربع» في نحو: «نسوة أربع» فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع؟ قلت: هذا التركيب لم يوضع إلا وصفا ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه تمت رضي .

٣- وهذا سؤال ورد عن (س) تقديره لأن الوصف في المكرر هو ثلاثة ثلاثة عارض كعروضه في «نسوة أربع» إلخ ما ذكره نجم الدين .

٤- وقال الرضي: إنه لا ينصرف، والأخفش وأبو على وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد، وذهب الجرمي وابن باب شاذ إلى منع صرفه اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل «عمر» وهو أقوى تمت نجم .

٥- قوله: (صرف لزوال العدل والوصف) لأنه باعتبار معنى الوصفية قد زال، فلو نكر بعد العلمية عاد الخلاف بين (س) والأخفش كما في «أحمر» علما تمت ش .

(وأخر[1]) فإنه جمع لـ«أخرى» مؤنث[1] «آخَر».

وهكذا إذا صغر هذا العدل انصرف لزوال صيغة العدل تقول: «جاءني رجال أحيد وموحيد، ومثني ومثيلث، وثليث وربيع» تمت .

١- عبارة المحقق الجامي: و«أخر» جمع «أخرى» مؤنث «آخر» و«أخر» اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل أشد تأخرا ثم نقل إلى معنى غير، وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو بالإضافة أو بكلمة «من»، فحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحد ها، فقال بعضهم إنه معدول عما فيه اللام أي: عن الأخر، وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه «من» أي: عن «آخر من»، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى مثلها، نحو: «يومئذ، وقبل، وياء تيم تيم عدى» وليس في أخر شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولا عن أحد الآخرين تمت .

* قوله: (وأخر) ذكر الشارح احتمال أنه معدول عما فيه الألف واللام، واحتمال أنه معدول عن المفرد بـ«من» ولم يذكر احتمال أنه معدول عما فيه الإضافة (قال الرضي:) لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات، أو مع ساد مسد المضاف إليه وهو التنوين كما في «حينئذ» و«كلاً آتيناه»، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف نحو: قوله:

إلاّعلالة أو بدا هة سابح نهد الجزارة [1]

أخذا من استقراء كلامهم، ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه لما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته من كونها معرَفات بتقدير الإضافة مع خروجها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال في امتناع كون «أخر» بتقدير الإضافة أن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره ههنا، والأولى أن لا يدعى كون «أخر» وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين بل يقول: هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقا، وإنما عدل عنه لتعريه عن معنى التفضيل الذي هو مستلزم لأحدها كما يجيء في باب أفعل التفضيل وذلك لأنه صار بمعنى «غير» فإن معنى رجل آخر، رجل غير زيد، بعد أن كان معناه في الأصل أشد تأخرا، أو كان في الأصل معنى «جاءني زيد ورجل آخر رجل أشد تأخرا» في معنى من المعاني تمت من نجم الدين تمت .

فإن قيل: «أخر» بضم الهمزة جمع و«آخر» بفتح الهمزة ممدود مفرد، ولا يجوز أن يكون الجمع معدولا من مفرد، فكيف يكون «أخر» معدولا عن «آخر من»؟ قيل: «أخر» بمعنى الجماعة والمفرد كـــ«أفضل» في قولنا «علماؤنا أفضل من غيرهم» وإنما لم يجمع لأن أفعل التفضيل إذا استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير تمت والله أعلم . [1]البداهة أول جري الفرس والعلالة جري بعد جريه الأول والسابح الذي يرجو بيده في العدو والنهد المرتفع .

*قوله: (وأخر إلخ) قال: المصنف في شرح المنظومة «أخر» معدول عن الـــ«آخر» وعن معناه الأصلي في التأخر الوجودي حتى صار المذكور ثانيا متقدما في الوجود أو متأخرا، وهكذا جميع بابه، ومن ثمة لم يقولوا: جمادي الأخر؛ لأنه لم يتعين لبيان التأخر الوجودي وغرضهم في وضع جمادي الثانية الدلالة على ذلك، فمن ثمة وجب أن يقولوا جمادا الآخرة كما قالوا ربيع الآخر بكسر الخاء، ولم يقولوا ربيع الأخر فقد ثبت ما ذكرناه من العدل عن اللفظ والمعنى انتهى من السعيدي رحمه الله تعالى والله أعلم .

قوله: (وأخر جمع أخرى) هي التي مؤنث آخر بفتح الخاء لا التي هي بمعنى الآخرة المقابلة للأولى، نحو:﴿وَقَالَتْ أُولاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾الأعراف: من الآية٣٩ فإنها تجمع على «أخر» مصروفا، نص عليه ابن مالك وغيره تقول «مررت بأولٍ وبأخرٍ» بالصرف؛ لأن مذكرها «آخِر» بالكسر مقابل للأول بدليل:﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾ (النجم:٤٧)، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾(العنكبوت: من الآية٢٠)، وليست من باب أفعل التفضيل، فالعدل منتف قطعا . والفرق بينهما أن «أخرى» أنثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها، وكذلك تعطف عليها مثلها من جنس واحد، كقولك «عندي رجل، وآخر، وآخر، وعندي امرأة وأخرى وأخرى»، وأما «أخرى» أنثى «آخر» المكسور فيدل على الانتهاء، فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد، كما أن مذكرها كذلك، انتهى مجموعا من المنهل الصافي في شرح التوضيح قال سيدي إسحاق بن يوسف هكذا نقلته

وقد جمع الأسيوطي ما سمع فيه المنع من ذلك في قوله . :

فعل الممنوع لمعرفة لمعرفة	والعدل حجا تتم عمر عمر
مضر خشم عصم جمسح جمسح	قزح دلف زحل زفر زفر
هبل بلع واللذ للوصف	أتى منه جمع أخر

(**أفعل التفضيل**) وقياسه أنه إذا جمع نكرة غير مضاف أن يكون على صيغة المفرد بـ«من»، وإن كان باللام يطابق لمن[٢] هو له فهو إما أن يكون عن الـ«آخر» ولا يلزم[٣] تعريفه كما في «سحر وأمس»[٤] المعدولين عنهما لما أن تعريف «أمس» لتضمنه إياها ولذلك بني، و«سحر» للعلمية ومن ثمة امتنع، وامتناع كل منهما فيه

وزاد في حواشي التسهيل نُعَل عن نُعْل تمت .

١- قوله: (مؤنث آخر) بفتح الخاء، وأما «أخر» جمع «آخِر» بمعنى آخرة نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾(الأعراف: من الآية٣٩) فإنها تجمع على «أُخَرٍ» مصروفا نص عليه ابن مالك وغيره تقول «مررت بأول وآخر» بالصرف لأن مذكرها «آخر» بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾ (النجم:٤٧) ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾(العنكبوت: من الآية٢٠) تمت لطف الله تمت .

٢- أي: للمتصف به واللام للتقوية مثالها في ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(يوسف: من الآية٤٣) إلا أنه يحسن دخولها حيث تقدم المعمول لضعف العامل، وأما مثل عبارة الشارح فنكرة تمت منقح .

٣- قوله: (ولا يلزم تعريفه) هذا جواب عن سؤال مقدر: وهو أن «أخر» لو كان معدولا عن الـ«آخر» كان معرفة فيزول وصفه، وإذا زال الوصف زال العدل أيضا فلم يكن غير منصرف؟ وحاصل الجواب أنه لا يلزم من تعريف المعدول عنه تعريف المعدول تمت سيد شريف رحمه الله تعالى .

*قوله: (ولا يلزم تعريفه إلخ...) لأن «آخر» معرب فلا يدخله البناء لتضادهما، وصفة فلا تدخله العلمية لتضادهما فامتنع تعريفه تمت .

٤- قوله: (كما في سحر وأمس إلخ...) هذا إشارة إلى ما ذكره الفارسي من منع كون «أخر» معدولا عن اللام لأنه لو كان كذلك يعني معدولا لوجب كونه كـ«أمس وسحر» المعدولين عن «السحر والأمس» تمت مغني معنى والله أعلم .

للإعراب والوصفية، أو عن «آخر من»[1] صيغة المفرد.[2] **(وجُمَع)** فإنه جمع لـ«جَمْعَاء» مؤنث «أجْمَع» كـ«حمراء، وأحمر»، وقياس جمعه «فُعْل» فيكون معدولا عن «جُمْع» عند الأخفش، وعند الفارسي أنه معدول عن «جماعا، أو جمعاوات» إذ ذاك قياس «فعلا أفعل» الممتنع جمعه بالواو والنون، وقياس غيره[3] «فعالا، أو فعلاوات» كـ«صحراء، وصحراوات، وصحارى»، فيمتنع للعدل[4] والوصف،[5] أو التعريف العلمي،[6] أو باللام أو بالإضافة[1] المقدرة، أو غيرها[2] على اختلاف[3] الآراء، وكذلك «كتع،[4] وبتع، وبصع»[5] .

1- قوله: (أو عن «آخر من» صيغة المفرد) و لم يجعل معدولا عن الإضافة مع أن أفعل التفضيل يستعمل بها؛ لأنه لم يعهد العدل عنها تمت وأما نجم الدين فقال: إن «أخر» معدول عما هو قياسه يعني: أحد الثلاثة التي يستعمل بها إما بمن ا أو اللام أو الإضافة تمت .

2- قال الجامي: وإنما لم يجعل معدولا عن الإضافة مع أن أفعل التفضيل يستعمل بها لأنها توجب التنوين كـ«حينئذ» أو البناء كـ«قبل»، أو إضافة أخرى كـ«ياتيم تيم عدي» وليس في أخرى شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولا عن أحد الآخرين تمت جامي . .

3- قيل: هذا قياس فعالا إذا لم يكن مؤنث أفعل كغدر أو غدارا تمت (ش) وتذكير الضمير باعتبار اللفظ تمت .

4- قوله: (للعدل والوصف) على تقدير أن يكون عن «جمعا، أو عن جمعاوات» فتأمل تمت والله سبحانه أعلم .

5- عند المصنف الوصف الأصلي وإن «ضارب» بالغلبة في باب التأكيد اسما تمت .

6- قوله: (أو التعريف العلمي) وهو كونه موضوعا للتأكيد، والتأكيد لا يكون إلا معرفة تمت وقوله أو باللام يعني أو التعريف باللام أو التعريف بالإضافة تمت (ز) قال في المنهل: التعريف يحتمل أن يراد به علمية الجنس كباب «أسامة»، أو التعريف الوضعي كالأعلام أي: وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف، والتعريف العلمي هنا المراد به تعريف الجنس تمت

(أو تقديرا) : وهو أن يقدر فيه خروج عن صيغة إلى أخرى لضرورة، (كـ«عمر»)[٦] إذ لا قياس فيه يستدل به على العدل إلا امتناعه في لغتهم، والقياس

١- يعني بالعدل مع الإضافة وهو مذهب الخليل لأن الأصل في «جاءني القوم أجمعون أجمعهم» أي: جميعهم، قيل وهو ضعيف لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف، وله أن يقول إنما يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره تمت .

٢- قيل: اللام والإضافة منعا الاسم عن منع الصرف فكيف يقال إنه ممتنع للتعريف باللام أو الإضافة؟ وأجيب بأن اللام والإضافة مقدرتان فلا تأثير لهما، ولا يقال يلزم أن يكون مبنيا لتضمنه اللام أو الإضافة؟ لأنا نقول ليس متضمن بل مقدر والفرق بينهما ظاهر كما تقول «أين» متضمن لهمزة الاستفهام، ولا يقال «أين» مع همزة الاستفهام وفي المقدر يقال مع المقدر فيه تمت شريف .

*أي: غير الألف واللام والإضافة المقدرتين تمت . وقيل المراد بغيرها التعريف التأكيدي، فإنه قسم آخر من وراء الخمسة تمت شريف .

*قوله: (أو غيرها) أي: كونه موضوعا للتأكيد، والمؤكد لا يكون إلا معرفة، ففيه شبه العلمية وقد ورد عليه أن شبه العلمية لم يثبت جمله بالواو والنون وإنما يجمع هذا الجمع نفسه وإلا الصفة تمت شرح .

٣- قوله: (على اختلاف الآراء) وذلك أن يكون صيغة مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف، ولأن من قال أنه ممتنع للعدل والتعريف العلمي فهو ضعيف؛ لأن حقيقة العلم إذا جمعته صار نكرة، وهذا إذا جمعته صار معرفة، ومن قال إنه امتنع للعدل واللام أو الإضافة المقدرة، فهو ضعيف؛ لأن تقدير المعرف الخارجي بعيد، بخلاف الصيغة المرتجلة في ذات الاسم تمت .

٤- «جمع، كتع، وبتع، وبصع» وقياس جمعه «كتاعا» إلخ تمت .

٥- ممتنع للعدل والوصف، أو التعريف العلمي أو اللام أو الإضافة المقدرتين أو تعريف التأكيد، على اختلاف الآراء تمت والله أعلم . .

٦- قال صدر الأفاضل في شرح الأنموذج: إنهم عدلوا عن «عامر» إلى «عمر» لضرب من المبالغة، والأصل فيه باب النداء مثل «يافسق» فإنه أبلغ من «فاسق» تمت منهل . .

أن لا يمتنع إلا لعلتين وليس فيه ظاهر إلا العلمية فحكم فيه بتقدير العدل لإمكانه[1] وتعذر[2] غيره فيه[3] .

(**وباب «قطام» في تميم**)[4] فإنهم يعربونه ويمنعونه الصرف، ويوافقون أهل الحجاز في بناء مثل «حضار»[5] وليس فيه ما يوجب البناء إلا مناسبة «نزال» من حيث العدل[6] والوزن والباب واحد، فقدر فيه[1] العدل طردا للباب. (**الوصف**[2]

١- مع أن صيغة «فُعَل» قد كثر فيها العدل كـ«عذر، وفسق، وجمع، وكتع، وكأخر»، وأما «طوى» فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة، لا العدل عن «طاو» لأنه قد أمكن غيره فلا وجه لتكلفه، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان تمت من أوضح المسالك تمت .

٢- لأنه لا يمكن تقدير سبب آخر فيه سوى العدل لأن «عمر» ليس بجمع، ولا تأنيث فيه لفظا ولا معنى، ولا تركيب فيه، ولا عجمة، ولا وزن فعل، ولا الألف والنون، ولا يجتمع العلمية مع الوصف كما ستعرف تمت

٣- فأما التأنيث اللفظي فظاهر، وأما التأنيث المعنوي فإنه علم لمذكر، وأما الجمع فلأنه ليس على صيغة منتهى الجموع، وأما الوصف فلأنه علم، وأما التركيب فظاهر أيضا، وأما العجمة فلأنه من أوضاع العرب، وأما الألف والنون فليسا زائدان تمت (ش) . وأما وزن الفعل فظاهر إذ ليس في أوله زيادة كزيادته فوزنه «فُعَل» كصرد» تمت .

٤- ووجه تقدير العدل في «قطام» أن ذات الرا منه لابد فيها من تقدير العدل ليتحقق فيها جهة البناء، وهي مشابهته لـ«فعال» بمعنى الأمر في العدل والوزن، فلما قدر فيها العدل قدر في غيره لرعاية طرد الباب تمت عصام تمت .

٥- أي مما كان على وزن «فعال» مما في آخره راء، أي: نحو «حضار» بخلاف ما كان على وزن «فعال» ولم يكن في آخره راء، نحو: «قطام» فإن بني تميم يعربونه ويمنعونه الصرف تمت .

٦- في لفظه مساهلة؛ لأنه لو كانت مناسبة «نزال» حاصلة من حيث العدل لم يحتج إلى تقديره، فالأولى أن يسقط لفظ العدل حتى يستقيم تمت (س) .

شرطه[٣] أن يكون في الأصل كذلك) أي: كونه موضوعا فيه للوصفية كباب «أحمر، وعطشان، وثلاث، وأفعل[٤] من»، وحقيقة الوصفية كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود[٥]، (فلا تضره[١] الغلبة[٢]) أي: غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الأصلية، أي: لا يصير منصرفا.

---

*ومما جاء على [فعل] من الأعلام المعدولة عن فاعل «زفر» عن «زافر» و«قيم» عن «قائم» و«زحل» عن «زاحل» و«حشم» عن «حاشم» و«دلف» عن «دالف» و«قزح» عن «قازح». و«أدد»، ولبد» اسمان ليسا بمعرفتين فجاءا منصرفين، فعلم أنهما ليسا بمعدولين تمت من الكافي .

١- قوله: (وقدر فيه العدل طردا للباب) وفيه إشكال لأن في «قطام» العلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه اسم امرأة، فلا ملجئ إلى تقدير العدل فيه، قال ركن الدين: وجدت نسخة مقروء على المصنف قد حذف منها باب «قطام» فسألت قارئها فقال حذفها المصنف حال القراءة عليه، قال الإمام يحيى وهو اللائق بفطنته وذكاءه تمت رصاص .

٢- الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين: أحدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعة، وثانيهما كونه دالاً على ذات باعتبار معنا هو المقصود وهو المراد ههنا، وهذا أولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار معنا هو المقصود؛ لأنه يكون الشرط المذكور في المتن مستغنى عنه لا فائدة في ذكره، والمراد أن يكون في الأصل جزما لا وهما، وفيه احتراز عن قول من قال: إن «أفعى» للحية، و«أجدل» للصقر إلخ... تمت غاية .

*حقيقة الوصف: ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنا هو المقصود تمت . .

٣- قوله: (الوصف شرطه) الأولى أن يقول أيضا: وأن لا يلزم منه اعتبار متضادين كـ«حاتم»، وكأنه تركه لأنه يُعلم فيما بعد تمت عبد الغفور .

٤- قوله: (وأفعل من) وجه اختصاصه بـ«أفعل من» والحال: أن أقسام أفعل التفضيل بأسرها صفة لأن المستعمل باللام والإضافة لا تؤثر صفته في منع الصرف كما يجيء، فمعناه لا يؤثر في منع الصرف إلا «أفعل من» لا غير تمت والله أعلم.

٥- هو المقصود بالوضع كـ«عالم» فإنه اسم موضوع لذات باعتبار معنى وهو «العلم» وذلك المعنى هو العلم المقصود بالوضع إذ وضع «عالم» لذات سبب ملاحظة العلم فيه تمت . .

(فلذلك[3]صرف «أربع» في «مررت بنسوة أربع»[4]) مع أنه صفة لنسوة، وعلى زنة الفعل، إذ أسماء الأعداد وضعت لغير الصفة في الأصل،[5] (وامتنع «أسود، وأرقم» للحية،[6] «وأدهم»[1] للقيد) وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية عليها

١- قوله: (فلا تضره) الفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا كان كذلك فلا يضر الوصف غلبه الاسمية العارضة على الوصفية العارضة؛ لأن العارض الأصل تمت غاية تحقيق ..

٢- معنى الغلبة: أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاما في أشياء ثم تصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعا عليه، كـ«ابن عباس» فإنه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار أشهر في «عبد الله» فلا يحتاج له إلى قرينة، بخلاف سائر إخوته، وكذا «النجم» في الثريا، و«البيت» في الكعبة، وكذا «أسود» كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات، بخلاف سائر السود فإنه لا بد له منها إذا قصد به من قرينة: إما ذكر الموصوف نحو: «ليل أسود»، أو غيره نحو: «عندي أسود من الرجال». تمت رضي والله أعلم .

٣- قوله: (فلذلك) أي: فلأجل اشتراط كون الوصف في الأصل وعدم مضرة الغلبة إياه صرف «مررت بنسوة أربع» تمت غاية تحقيق . .

٤- إذا الأصل أن يقال: «جاءني أربع نسوة» فلما تقدم المعدود صار صفة فلا يعتد بها، ولا يصح أن يقال: الصرف لقبوله التاء في مثل «أربعة» لأنه لتحقيق التذكر تمت والله أعلم.

٥- قال: نجم الأئمة الرضي وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض لا يعتد به، وأما صرف «أربع» فيجوز أن يكون لعدم وزن الفعل، لأن شرطه عدم قبول التاء أي: تاء التأنيث، وأن تقول في «أربع، أربعة» لا لعدم شرط الوصف تمت خالدي تمت .

٦- لأن «أسود» في الأصل بمعنى ذي سواد، و«أرقم» بمعنى ذي رقمة، و«أدهم» بمعنى ذي دهمة أي: سواد تمت غاية.

* قال نجم الدين: الـ«أرقم» ما اجتمع فيه سواد وبياض تمت و«أبطح» للمكان المتسع تمت منه .

(وضعف منع[٢] «أفعى» للحية، «وأجدل» للصقر، و«أخيل» للطائر،) لعدم[٣] تحقق الوصفية، وظهور الاسمية، وما قيل: من أن اشتقاق «أجدل» من الجدل[١] وهو القوة،

١- فإن قيل: مالهم اعتبروا الوصف الأصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو: «أحمد» علما؟ قيل لما أن العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها، وإذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما، بخلاف غلبة الاسمية فإنها عارضة ولا تعارض الأصل تمت غاية تحقيق تمت .

٢- قوله: (وضعف منع «أفعى») معطوف على قوله: صرف أي وبكون الوصف الأصلي معتبر ضعف منع «أفعى»؛ لأنه لم يتحقق كونه وصفا في أصل الوضع، ولا ثبت أيضا في الاستعمال، نحو: أيم أفعى، بل توهم أنها موضوعة للوصفية لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم أي: شدته تمت رضي والله أعلم .

* قوله: (وضعف منع «أفعى») و«أجدل»، و«أخيل» فإنه قيل هذه الأسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع أفعى إلخ... بل الحق صرف «أفعى»، أو يقول امتنع منع «أفعى»؟ قيل: معناه وضعف منع من منع «أفعى» من الصرف لأن منعه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفا تمت غاية تحقيق تمت .

٣- ووجه من منع هذه الثلاثة لقول الشاعر:

دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي   فما طائري يوما عليك «بأخيلا»

فجره يعني «أخيل» بالفتح وقول الآخر في «أجدل» :

كأن العقيليين حين لقيتهم   فراخ القطا لاقين «أجدل» بازيا

وقول الآخر :في «أفعى»:

ومطرق ينفث السم كما   مطرق «أفعى» ينفث السم صل

* فائدة: ما كان على «أفعل» فهو خمسة أضرب: اسم باق على الاسمية فمنصرف وفاقا كـ«أرنب»، إلا إن سمي به والوصف باق على وصفيته فهو ممتنع كـ«أحمر، وأخضر»، ووصف طرت عليه الاسمية فممتنع اتفاقا كـ«أسود، وأرقم»، واسم طرت عليه الوصفية فمختلف كـ«أربع»، قال الرضي: ولم

و«أخيل» من الخيلان،[٢] ومعنى الخبث في «أفعى» فذلك[٣] وهم. **(التأنيث[٤] بالتاء شرطه العلمية)** للزوم التاء معها كـ«طلحة» وعدمها[٥] في غيرها، إذ تثبت وتنزع والمعنى بحاله، فإن «قائما» يدل على ذات قام بها القيام، كما أن «قائمة» كذلك .

يقم لي دليل قاطع أن الوصف العارض لا يكون كالأصل، وإنما انصرف «أربع» لقولهم في مذكره «أربعة»، واسم لحت فيه الوصفية كـ«أفعى، وأجدل» الأولى صرفه وضعف منعة تمت والله أعلم .

١- أي: فيكون فيه الوصف مع وزن الفعل، وكذا «أخيل» من الخيلان فيه الوصف مع وزن الفعل، وكذا «أفعى» بمعنى الخبث ففيه الوصف مع وزن الفعل، فكل منها غير منصرف على هذا القول تمت و«الجدل» بجيم مفتوحة ودال مهملة ساكنة في قولهم: جدلت الخيل جدلا أي فتلته فتلا محكما، وقالوا: درع جدلا أي محكم فكان هذا منه تمت منهل .

٢- قوله: (وأخيل من الخيلان) جمع خال كتيجان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش، فيكون أخيل بمعنى ذي خيلان، وسمي الطائر الذي يسمى به ذلك لأنه ذو نقوط ونقوش تمت غاية والله أعلم .

٣- قوله: (فذلك وهم) لأنه مجرد دعوى بلا دليل بل الدليل على عدمه إذ لو كانت صفات في الأصل لاتفق على استعمالها صفات، كما اتفق على استعمال «أسود، وأرقم، وادهم» تمت شريف والله أعلم .

٤- وقوله: (التأنيث بالتاء) اعلم أن التأنيث أقوى من العجمة لوجهين: أحدهما أن جنس العجمة لا يفيد بالتسمية به ما لم يكن علما في العجمية، وجنس التأنيث يفيد بالتسمية، والثاني أن التأنيث مفتقر إلى علامة والعجمة لا علامة لها وماله علامة أثقل مما لا علامة له: تداخل التذكير والتأنيث، فاستأثر التأنيث بزيادة الثقل تمت شرح مصنف .

* حقيقة تاء التأنيث: تاء ساكنة زائدة مفتوح ما قبلها تنقلب في الوقف هاء، فنحو: «أخت، وبيت، وهنت» ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميت «ببنت، وأخت، وهنت» مذكرا لصرفتها تمت . نجم الدين وإن سميت بها مؤنثا كانت كـ«هند» في جواز الأمرين تمت .

٥- أي: عدم الملازمة، أو عدم التاء اللازمة تمت (ش) وفي حاشية الضمير راجع إلى لزوم التاء واكتسى التأنيث من المضاف إليه تمت (ش) تمت .

(والمعنوي[1] كذلك)، فيصرف «جريح» في «مررت بامرأة جريح» لعدم لزوم التأنيث الصيغة، إذ يقال فيه: «مررت برجل جريح» أيضا، بخلاف ما لو جعل علما لمؤنث، (وشرط تحتم تأثيره) أي: المعنوي- وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا عن إحدى علامات التأنيث- (زيادة على الثلاثة[2] أو تحرك الأوسط[3]) إذا الثلاثي الساكن الحشو خفيف على ألسنتهم ومنع الصرف للثقل، فقابلت الخفة أحد السببين فضرف، (أو العجمة[4]) فإنها تقوي التأنيث وإن لم تكن في الثلاثة الساكن الحشو

١- قوله: (والمعنوي كذلك) أي: كالتأنيث بالتاء اللفظي في اشتراط العلمية فيه، إلا أن بينهما فرقا: فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه في قوله: وشرط تحتم تأثيره إلى آخره تمت جامي. والمعنوي: هو الذي سمع عن العرب إجراء أحكام المؤنث عليه، كتأنيث ما أسند إليه، وإرجاع ضمير المؤنث إليه فيحكم بأن التاء فيه مقدر تمت (ش). وإنما اشترط في المعنوي الزيادة إذا سمي به مذكر؛ لأن التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسميته المذكر فلم يبق إلا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد على الثلاثة لأنه فيه بمثابة تاء التأنيث فكان فيه تاء، ولم يعتبر ما دون ذلك يعني غيره من العجمة وتحرك الوسط إذا سمي به مذكر لفوات المعنى، وفوات ما يقدر بالتاء تمت (ش) . مصنف تمت . ويشترط أيضا مع الزيادة عدم سبق تذكير الفرد به لوصال وزيادات لو سمي بهما المؤنث ثم نقل علما لرجل فهو منصرف لذلك، ومنها أن لا يكون تأنيثه بالتأويل كـ«رجال» اسم مؤنث لو سمي علم المذكر، فهو منصرف إذ يجوز أن يؤول بالجمع، ومنها عدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر نحو: «درع» علم رجل فهو منصرف أيضا لما ذكر تمت منهل صافي بالمعنى .

٢- قوله: (زيادة على الثلاثة) تحقيقا كـ«زينب»، أو تقديرا كـ«قاض» لو سمي به، وإنما اشترطت هذه في المعنوي دون اللفظي لأنه لم يوجد إلا رباعيا، ولا ينتقض بـ«شاة، وذاة» لأن أصلة «شوهة، وذوهة» فصار ثلاثيا بعد الإعلال، ولأن فيه ثقل، ولأن تاء التأنيث تقوم مقام اسم مؤكد فيحصل الثقل تمت في شرح إسماعيل

٣- لأن تحرك الأوسط بمثابة الحرف الرابع في إفادة الثقل تمت . .

٤- لأن لسان العجم ثقيل على لسان العرب تمت والعجمة مقوية للتأنيث لضعف تأثيره لكونه علامة مقدرة بلا تاء تمت والله أعلم .

سببا كما يذكر بعد، **(فهند يجوز**[1] **صرفه)** لعدم شروط التحتم، **(و«زينب، وسقر، وماه، وجوز» ممتنع)** لوجود أحدها في كل واحد منها، **(فإن**[2] **سمي به مذكر فشرطه الزيادة**[3] **على الثلاثة)** لعدم اعتبار المعنوي بالتسمية وتنزيل الزائد منزلة التاء دون غيره، بدليل تصغيرهم «عقربا، بعقيرب» . **(فقدم منصرف)** لعدم الزائد، **(وعقرب ممتنع)** لوجوده فيه.

١- ولا يجب لوجود العلتين، ويجوز منعه لكون فيه علتين فرعيتين تمت

* ولم يحك المؤلف خلافا في الثلاثي متحرك الوسط كـ«سقر»: فابن الأنباري جعله ذا وجهين قال: لأن الثلاثي كله خفيف فخفته تقاوم أحد السببين فيجوز الصرف تمت منهل تمت .

٢- قوله: (فإن سمي به مذكر) فأما عكس الأمر بأن سميت المؤنث باسم المذكر فإن كان الاسم ثلاثيا متحرك الوسط كـ«رجل، وفرس»، أو زائد على الثلاثة كـ«جعفر» فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسده وهو تحرك الأوسط، وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط كـ«زيد، وبحر» سمي بمثلهما امرأة فالخليل و(س) وأبو عمرو يمنعونه لظهور أمر التأنيث بالطرآن، ولأنه نقل من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث تمت رصا ص . وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل «هند» فيجوزون فيه الوجهين ويرجحون صرفه على صرف «هند» نظرا إلى أصله تمت نجم . .

٣- لأن الحرف الرابع بمثابة تاء التأنيث من حيث هو حرف مثلها فكأن فيه تاء لفظية، ولم يعتبر غير الزائد مما تقدم من العجمة وتحرك الأوسط إذا سمي بـ«ماه» مثلا مذكر فإنه يزول التأنيث وتبقى العجمة وهي أمر معنوي مع سكون الأوسط لا اعتبار بها، وكذا إذا سمي المذكر «سقر» يزول التأنيث وتحركه ليس بمثابة التاء لأنها ليست حرفا مثلها فيصرف إذا سمي بهما تمت منهل .

قال نجم الدين: ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيف، إلا إذا سد مسد علامته حرف، ولا تقاومه الحركة القائمة أولا مقام الساد تمت فيكون «ماه، وجور» كـ«نوح، ولوط» تمت .

(المعرفة[1] شرطها أن تكون علمية[2]) لا غير، على[3] قول من لم يعتد بتعريف التأكيد أو يعتد به علما كـ«أجمع» وأخواته، وأما من يعتد به غير علم ويجعله تعريفا سادسا وراء

١- قوله: (المعرفة) أراد بالمعرفة التعريف؛ لأن العلة المانعة للصرف هي التعريف؛ إذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف، كما أن النكرة هو الاسم الذي فيه التنكير، وأنت تعلم أن الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة كما أن الاسم الذي فيه التأنيث والعجمة وهو: المؤنث والأعجمي ليس بعلة، بل العلة هي التأنيث والعجمة، وإنما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد، وإنما اختار المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن تمت غاية.

التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة يوجد بالعلة فيصير المعنى التعريف شرطه كونه منسوبا إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات إلخ... تمت غاية . .

٢- إنما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا و لم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية تمت جامي تمت . .

٣- قوله: (على قول من لم يعتد بتعريف التأكيد إلى قوله فيضم إلى ذلك تعريف التأكيد) إعلم أن «أجمع» لتأكيد المعرفة معرفة باتفاق لكن اختلف في جهة تعريفه: فمنهم من قال هو علم جنس لمعناه الكلي كـ«أسامة» ولم يعتبر تعريف التوكيد لانحصار المعارف في الخمس، وإليه أشار بقوله: (من لم يعتد بتعريف التوكيد أو يعتد به علما جنسا)، ومنهم من اعتبر تعريف التوكيد غير علم وحينئذ إما أن يجعل تعريفه بالإضافة المقدرة كما اختار المصنف في شرح هذا الكتاب، وهذا هو مذهب الخليل، أو باللام المقدرة وعلى هذا لا يصير تعريف التوكيد قسما سادسا من المعارف وهو ظاهر وإليه أشار بقوله: (أو باللام أو بالإضافة)، وإما أن يجعل تعريفه لكونه توكيدا للمعرفة وحينئذ يصير قسما سادسا والخمسة وعلى هذا المذهب أي مذهب من اعتبر تعريفه غير علم لا يكون شرط المعرفة العلمية فقط بل أحد الأمرين: إما العلمية، وإما التعريف التوكيدي، ويكون في «أجمع» مثلا الوصف ووزن الفعل والتعريف التوكيدي، وفي «جمع» العدل والوصف والتعريف التوكيدي، وامتناع كل منهما باثنين منها تمت شريف .

الخمسة[1] أو باللام أو بالإضافة المقدرة فيضم[2] إلى ذلك تعريف التوكيد، إذ بقية المعارف[1] إما مبنية أو حكمها حكم المنصرف ولا مدخل لهما في هذا الباب.

---

* قوله: (على قول من لم يعتد بتعريف التوكيد) يعني في منع الصرف، ويقال «أجمع» غير منصرف للوصف ووزن الفعل تمت سعيدي .

يحتمل أن المراد بقوله: (من لم يعتد بتعريف التوكيد) من لم يعتد به مستقلا وحينئذ لا يصلح عطف قوله أو يعتد به علما علية إذ من لم يعتد به مستقلا يجعله داخلا في العلم أو فيما بعده، والمناسب «إذ» مكان «أو» ليكون علة لعدم الاعتداد به مستقلا، اللهم إلا أن يدعى أن «أو» للإضراب بمعنى «بل» استقام الكلام، وهذا بناء على ما ادعاه الشريف من أن ألفاظ التأكيد معارف بالاتفاق، والخلاف في تعيين التعريف، وقد قيل: إن ألفاظ التأكيد باقية على الوصفية وإنها ليست بمعارف، وعلى صحة هذا القول يكون قوله: على من لم يعتد به أي: بتعريف التأكيد إشارة إلى هذا القول، فيصح العطف بـــ«أو» ويكون هذا احتمالا زائدا، وعلى هذا تكون الاحتمالات في ألفاظ التأكيد خمسة: **الأول** أنها ليست بمعارف، **والثاني** أنها معرفة بالعلمية الجنسية، **والثالث** أن يكون تعريفها قسما سادسا مستقلا، **والرابع** التعريف باللام المقدرة، و **الخامس** التعريف بالإضافة المقدرة، وعلى تقدير أن يكون تعريفها باللام أو الإضافة أو قسما سادسا لا يكفي في شرط المعرفة العلمية، بل يحتاج على أن ينضم إليه تعريف ألفاظ التأكيد لاعتبار ذلك في منع الصرف، وأما على تقدير أنها باقية على الوصفية وأنها داخلة في أعداد العلم فلا يحتاج إلى ذلك تمت عن سماع سيدي العلامة الحسن بن محمد المغربي تمت .

١- قوله: (وأما من يعتد به علما وجعله تعريفا سادسا وراء الخمسة) يقال: عليه إن المعارف من دون التأكيد سبعة: لأنها إما علم، أو ضمير، أو ما دخل عليه «أل»، أو حرف الندى، أو اسم إشارة، أو موصول، أو مضاف إلى أيها، فعلى هذا يكون التأكيد تعريفا ثامنا لا سادسا، أجاب سيدي العلامة أحمد بن زيد رحمة الله بأن مراده أن المبنيات أعني الضمير واسم الإشارة والموصول قسما واحدا، فحينئذ يكون المجموع خمسة، والتأكيد يصير تعريفا سادسا وراء الخمسة تمت والله أعلم .

وهي المضمرات، والمبهمات، وذو اللام، والإضافة، والعلم، والسادس التوكيد تمت .

٢- قوله: (فيضم إلى ذلك تعريف التوكيد) يعني فيقول شرطها أن تكون علمية، أو تعريف التوكيد، تمت .

(**العجمية شرطها**[*] **أن تكون علمية في العجمية**) أي: كونها علما في اللغة العجمية لاعتوار أحكام كلامهم من الإضافة والألف واللام عليه لو نقل غير علم،[3] وضعف اعتبار العجمة حينئذ إذ صار من جنس كلامهم، ومن ثمة صرف «ديباج» لو سمي به، (**وتحرك الأوسط، أو زيادة على الثلاثة**) لعدم تأثيرها بدونهما للخفة

١- قوله: (إذ بقية المعارف) إما مبنية كالمضمرات، والمبهمات، وأسماء الإشارة، والموصولات، ولا دخول لها في هذا الباب لأن غير المنصرف معرب، وإما معرفة باللام، أو بالإضافة ودخولهما مما يصير غير المنصرف منصرفا على قول، أو في حكم المنصرف على قول، ولا يكون لهما تدخل في أسباب منع الصرف تمت .

ويدخل في حد المعرفة علم الماهية كـ«أسامة» واعتبار علم الجنس لأنا وجدنا أسماء جرى فيها أحكام العلمية لضرورة تلك الأحكام كالعدل في «عمر» فإن «أسامة» وقع مبتدئ، و ذا حال، وغير منصرف، وامتنع عنه اللام والإضافة، فهذه كلها تستدعي تقدير العلمية، ففيه علمية تقديرية كذا في شرح الألباب، وفي حواشيه أن الاستدلال بما ذكر على العلمية من باب الاستدلال بالأثر على المؤثر، وهو استدلال صحيح كالاستدلال بوجود العالم على وجود الصانع تمت .

٢- قوله: (العجمة) قال: في النجم الثاقب والمرجع لمعرفة الأعجمي اللغة والسماع، وقد ذكرت في معرفة تحتم الاسم الأعجمي وجوه مقربة إن فات الضبط: خروجه عن الأوزان العربية نحو: «إبر يسم»، واجتماع الصاد والجيم كـ«صولجان» أو القاف والجيم كـ«الجوائق، والمنجنيق»، واعتقاب الزاي والدال نحو: «مهندز» اسم للمدنس، أو اعتقاب النون والراء بمعنى أن يكون في أول الكلمة نحو: «نرجس»، أو خماسيا عاريا عن حروف الذلاقة، أو رباعيا عاريا عنها إلا أن يكون فيه سين كـ«عسجد» ويجمع حروف الذلاقة: يعني الفصاحة «مر بنفل» انتهى منه بلفظه .

* قوله: (العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية) يعني أن للعجمة شرطين: أحدهما أن يكون الاسم علما في العجم ثم ينقل أيضا إلى علم في العرب، وقال نجم الدين والأولى أن يقال شرطه أن ينقل إلى علم وإن لم يكن علما في العجم إذ قد اعترض كلام الشيخ «بقالون» فإنه ممتنع من الصرف مع أنه في العجم غير علم بل اسم للصدق وهو جنس تمت رصاص معنى .

٣- ومع نقله علما يمتنع أن يعتوره أحكام كلامهم من الإضافة واللام تمت .

المستفادة من سكون الوسط المقتضية للصرف،[1] لمقابلتها ما هو أقوى من العجمة في المنع وهو التأنيث،[2] لمنعه مع العلمية في الجملة،[3] وعدم منع العجمة مع العلمية إلا منقولا علما من كلام العجم، (**«فنوح»**[4] **منصرف، و«شتر،**[5] **وإبراهيم» ممتنع**) .

١- أي: الخفة تمت يعني: أنها قد قابلت الخفة التأنيث في مثل «هند» حتى جاز فيه الصرف والمنع وإذا قابلت في الأقوى وهو التأنيث قابلت في العجمة بالأولى تمت .

٢- وذلك لأن التأنيث له معنا ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات . .

٣- أي: سوى كانت علمية أصلية أي استعمل أولا علما مع التاء أو طارئة أي استعمل أولا غير علم ثم جعل علما تمت.

* قوله: (في الجملة) يعني على الجملة من غير تفصيل، بخلاف العجمة فإنها لا تمنع مع العلمية إلا بشرط أن يكون منقولا من كلام العجم، والتأنيث يمنع مع العلمية من غير شرط تمت والله أعلم .

* قوله: (لمنعه مع العلمية في الجملة) علة كون التأنيث أقوى من العجمة في المنع لأنه إذا انضم إلى التأنيث العلمية منع الاسم الصرف في الجملة، بخلاف العجمة فإنه مع العلمية لا يمنع الصرف بل يتوقف على شرط زائد وهو كونها علما في العجم، وما يتوقف على شرط زائد أضعف مما لم يتوقف، والزيادة على الثلاثة أو التحرك والعجمية شرط تحتم تأثير التأنيث، فيجوز الامتناع بدونها إذ هي ليست شروطا للجواز حتى ينبغي الجواز بانتفائها، لكن قد يجوز الامتناع بدون كونه علما في العجم، فتحقق أن التأنيث أقوى من العجمة تمت . .

٤- فإن قيل: قد اعتبرت العجمة في «ماه، وجور» مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنما هو بتقوية شيئين آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط أحدهما فلا يلزم في اعتباره لتقوية سبب آخر اعتبار سببيها بالاستقلال تمت جامي تمت . .

٥- قوله: (وشتر) قال الرضي: وعند (س) وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو: «لمك» منصرف عندهم متحتما كـ«نوح»، ولا يعتبرون إلا كون الأعجمي منقولا إلى العلم في استعمال العرب، والزيادة على الثلاثة، وهو أولى وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: «سقر» إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث، وأما العجمة فلا علامة لها حتى تسد مسدها تمت رضي، بل الأعجمي

الجمع[1] شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء[2]) وهي كون ثالثها ألفا بعدها حرفان،

بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه أو تحرك شابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لأن أكثر كلامهم على الطول تمت والله أعلم . .

١- قوله: (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع) أي: وزن غاية جمع جموع التكسير لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الجمع امتنع جمعه جمع التكسير تمت نجم الدين . .

٢- قوله: (بغير هاء) ولا ياء نسبة إحتراز عن نحو: «مدايني، ومعافرى» فإن هذا النوع مصروف وإن كان جمعا في أصله لأن ياء النسبة مضاهية لتاء التأنيث بدليل إخراجهم بها الواحد من الجمع كما يخرج بالتاء، وذلك قولهم: «رومي ورم، وسندي وسند، وزنجي وزنج»، كما يقول: «برة وبر، وسدرة وسدر»، وإن ثبت أنها مضاهية لتاء التأنيث انصرف الاسم معها كما ينصرف مع التاء، فأما «بختي وبخاتي، وكرسي وكراسي، وقمري وقماري» فغير مصروفة لأن ياء النسبة لم تحدث في جمعه، بل هي ثابتة فيه كثبوتها في واحده، فصارت كأنها في نفس الكلمة فلم تشبه تاء التأنيث ولم يصرف انتهى من شرح ابن باب شاذ على جمل الزجاجي .

قلت: وهاهنا نكتة جليلة يجب أن ينبه عليها: وهي أن قوله: (بغير هاء) وفي وزن الفعل (غير قابل للتاء) فرق بين الجمع والوزن لان «يعملا» ينصرف مع خلوه عن التاء لمجي «يعملة»، و«جوارب» ممتنع مع مجي «جواربة» تمت عصام والله أعلم .

* قال المحقق الجامي: ولا حاجة إلى إخراج نحو: «مدايني» فإنه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وإنما الجمع «مداين» وهو لفظ آخر، بخلاف «فرازنة» فإنه جمع «فرزين، أو فرزان» بكسر الفاء، فعلم مما سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين: أحدهما ما يكون بغير هاء، وثانيهما ما يكون بهاء، فأما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها انتهى بلفظه .

* قوله: (بغير هاء) المراد [بالهاء] تاء التأنيث باعتبار ما تؤول إليه عند الوقف، ولا يرد نحو: «فواكه، وفواره» جمع فاكهة وفارهة تمت .

أو ثلاثة أوسطها[1] ساكن، أو حرف مشدد، سوى كان قد جمع مرتين كـ«أكالب» جمع «أكلب» جمع «كلب»، و«أناعيم» جمع «أنعام» جمع «نعم»، أو مرّة كـ«مساجد،[2] ومصابيح، ودواب، وشواب»، والمراد بالانتهاء أن لا يجمع مرة أخرى[3] جمع تكسير، فلا ينقض بـ«صواحبات»[4] في قوله ﷺ ((أنتن كصواحبات يوسف)) .

فإن قيل: صيغة «مفاعل، ومفاعيل» يخرج منها «ضوارب، وجعافر، وأساور، وأناعيم»، فإن الأول وزنه «فواعل» والثاني «فعالل» والثالث «أفاعل» والرابع «أفاعيل»؟

أجيب بأن المراد الوزن العروضي لا التصريفي تمت في خط قال فيه في خط سيدي إسحاق ابن يوسف تمت .

* إنما اشترط أن يكون بغير«هاء» لأنه إذا كانت معه كان على زنة المفردات فيدخل في قوة جمعيته فتور، فلا يقوم مقام العلتين، ومن ضابط هذا الصفة أن يكون أولها مفتوحا فيخرج نحو: «علابط» ونحوه تمت والله أعلم .

١- قوله: (أو ثلاثة أوسطها ساكن) لم يحتج إلى شرط كون الأوسط ساكنا لأن العرب لم يتكلم بشي على هذه الصيغة حتى يكون أوسطه ساكنا لئلا يغلب عجز الكلمة صدرها وإنما ذكره تبيين تمت .

ومن شرطه أن يكون أول حروفه مفتوحا وإن كان بعده حرفان، فالأول منها مكسور وإن كان ثلاثة فالأوسط منها ياء تمت والله أعلم . .

٢- فإن قيل لـ«مساجد» نظير في الآحاد كـ«التراخي، والتعالي، والتعازي، والتداوي»؟ قلنا أصلها ضم العين فلا تكون مثلها تمت . .

٣- لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير فهو غاية جموع التكسير تمت ح والله أعلم . .

٤- قوله: (كصواحبات يوسف) جمع صاحبة أي: مثلهن في الظاهر خلاف ما في الباطن، والمراد بالخطاب عائشة فقط كما أن المراد بصواحبات يوسف زليخا فقط . والمشابهة أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك و هو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في

وما قيل: من أنه ممتنع لكونه جمعا[1] مفقود النظير في الآحاد، منقوض بـ«أفلس»،[2] وأما «فرازنة» فمنصرف[3] لمشابهتها «كراهية، وطواعية» لفظا[1] من

محبته، وعائشة أظهرت أن سبب ارادها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ومرادها زيادة على ذلك: وهو أن لا يتشاءم الناس به، كما صرحت هي فيما بعد ذلك تمت ذكره الأسيوطي والله تعالى أعلم بالصواب .

١- فينبغي أن يكون غير منصرف مع أنه منصرف وفيه نظر: لأن نظير «أفلس، أصبع، وأبلم»،_ الأبلم: خوص المقل وفيه ثلاث لغات «أبلم» مفتوح الهمزة، «أبلم» بضم الهمزة، «أبلم» بكسر الهمزة، تمت صحاح .[الخوص] شجر النخل الواحدة في خوصة و«الخواص» الذي يبيع الخوص تمت .– «اذرح» بفتح الهمزة ودال معجمة ساكنة وضم الراء وحاء مهملة قرية بالشام تمت نهاية، لغة فيهما، و«أشد» في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾(يوسف: من الآية٢٢) وقيل لا يصح الاعتداد بمجيئه في الواحد نحو قوله: «اذرح» اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كـ«مدايني»، ولا بـ«آجر، وآنك» لأنهما أعجميان، ولا بـ«أبلم» لأنها لغة ضعيفة، والفصيح ضم الهمزة، ولا بـ«أشد» لأنه جمع «شد» على غير القياس، أو جمع لا واحد له بدليل قوله: بلغتها واجتمعت أشدي، حيث أنث الفعل تمت شريف والله أعلم .

[والآنك] هو الخالص من الرصاص تمت ضياء، وزنه «أفعل» بفتح الهمزة وضم العين فافهم تمت .

٢- فإن «أفلس» جمع «فلس» وليس له نظير في الآحاد فينبغي أن يكون غير منصرف تمت بل قد وجد «آرز» تمت

٣- إن قيل: لم لم يقل فمنصرفة مع وجود تأنيث المبتدئ وهو فرازنه؟ قيل: المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر، فإن قيل: اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما فتكون «فرازنه» هنا ممتنعا فتحقق العلمية والتأنيث وقد سمع هاهنا منونا؟ قيل: هو هنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلته مسماه، والممنوع في غير الصرف تنوين التمكين لا تنوين المشاكلة، والحكم عليه هنا بالانصراف باعتبار مسماه أيضا لأنه ليس فيه سبب سوى التأنيث تمت والله أعلم .

حيث الوزن، ومعنى من حيث جمعية المشبه ومصدرية المشبه به، وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل الأفراد[٢] أو محتملا له[٣] **(و«حضاجر»[٤] علما للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع)** لحضحر وهو

١- أما المشابهة في الوزن فظاهر وهي: تماثلهما في الزنة مع كون التاء آخر كل واحد منهما، وأما المشابهة في المعنى فلوقوع كل واحد منهما على قلة وكثرة، أما الجمع فظاهر لأن أقل ما يكون تحته ثلاثة أفراد وأكثره لا غاية له، وأما المصدر فلجواز إطلاقه على القليل والكثير تمت منقولة . .

٢- وذلك فيما كان محلى باللام أو مضافا - أو نكرة في سياق نفي تمت - والمحتمل ما كان معرا عنهما فإنه صالح لكل الأفراد على سبيل البدل .

*وقيل معناه أن اسم الجنس مستغرق لكل الأفراد عند بعض وغير مستغرق عند الآخرين فيكون محتملا، وإنما قال محتملا له لأنهم اختلفوا في أن الجنس المعرف هل هو حقيقة في كل الأفراد أو محتمل تمت . .

٣- قوله: (أو محتملا له) الضمير يعود إلى الجمع أي احتماله «الدرهم البيض، والدينار الصفر» على قول الأخفش وهو خلاف ما قاله الجمهور تمت . .

٤- منعه للجمعية الأصلية تمت جامي لأن منع الصرف سببه أصالة الجمعية لا النقل عن الجمع تمت عصام ، و(علما) حال من الضمير، و(غير منصرف) أي لا ينصرف في حال كون علما تمت .

* قال الإمام المهدي عليه السلام في التاج ولم تعتبر العلمية مع التأنيث لضعف علميه الجنس ولا تعلق لها مع إمكان أقيس تمت

وقيل: إن منع «حضاجر» للعلمية و التأنيث تمت خالدي شارح الكافية تمت .

* قوله: (وحضاجر إلخ...) قال الجامي: فإن قلت لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجميعة الأصلية فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى ضبعان؟ قلنا علميته غير مؤثرة وإلا كان بعد التنكير منصرفا، والتأنيث غير مسلم لأنه علم لجنس الضبع مذكرا كان أو مؤنثا، وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية لهذا القول و لم يقل الجمع شرطه أن يكون في الأصل كذلك كما قال في الوصف لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العروض في الجمعية تمت جامي بلفظة .

العظيم البطن، وهو كـ«مساجد»[1] إذا سمي به، **(و«سراويل» إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أعجمي حمل على موازنه في العربية)** اعتدادا بشبه الجمع،[2] **(وقيل عربي جمع سروالة[3] تقديرا)**[4] كالعدل في «عمر» وإن كان بعيدا[1] في أسماء

---

* قوله: (علما للضبع) حال من الضمير في غير منصرف ، فإن قلت معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف؟ قلت جاز هنا لأن «غير» بمعنى «لا» النافية فكما يجوز أن تقول «أنا زيد لا ضارب، فكذا هنا يجوز أن يقول «علما غير منصرف»، وما وقع في بعض الشروح أنه مفعول «أعني» ففيه نظر لأن النصب بتقدير أعني لا يعرف إلا مقام المدح أو الذم أو الترحم أو الاختصاص، وهاهنا لم يوجد شيء منها، وفي بعض النسخ وقع «علم» بالرفع فيكون بدلا أو خبر مبتدئ محذوف أي: «هو» والجملة معترضة تمت غاية تحقيق .

*قوله: (وحضاجر علما للضبع) الضبع جنس ولا يطلق إلا على الأنثى، والذكر ضبعان تمت خالدي. وللجامي على هذا كلام مذكور في الحاشية قبل هذه تمت .

١- فكما أن «مساجد» لا ينصرف حالها فكذلك هذا تمت والله أعلم .

٢- وهذا رأي (س) والفارسي فعلى هذا ليس فيه من الأسباب شيء لأن العجمة شرطها العلمية والتأنيث المعنوي مشروط بها أيضا، وأما صيغة الجمع فيلزم المنع لموازنة غير المنصرف فقط وهو مشكل تمت منهل صافي

٣- وفي كل واحد من القولين قوة وضعف، فقوة الأول عدم تقدير الجمعية فيه، وضعفه جعله من موضوعات العجم إذ أصل الأسماء العربية، وقوة الثاني جعله عربيا وضعفه تقدير الجمعية فيه تمت من حواشي الشيخ لطف الله بن الغياث رحمه الله .

٤- وقال قوم هو عربي ولكن جمع في التقدير، فيجعلون «سراويل» في التقدير جمع «سروالة» ثم أطلق اسم الجمع على هذا الآلة المفردة وهو بعيد في أسماء الأجناس فإن مثل ذلك أي النقل لم يثبت إلا في الأعلام تمت .

* قوله: (جمع سروالة) وللحريري رحمة الله كلام غريب وهو أنه قال «سراويل» جمع «سروال» كـ«مفاتيح» جمع «مفتاح» تمت . .

الأجناس[٢] مراعاة لقاعدتهم[٣] المعلومة، وإذا صرف فلا إشكال على من شرط صيغة المنتهى،[٤] إذا الشرط إنما يؤثر عند السبب وهو مفقود هنا، وأما على من شرط صيغة فقدان النظير[٥] فيرد عليه صرف مصابيح،[٦] إلا أن يقال:[٧] إنه عجمي ويراد بفقدان النظير في الآحاد العربية، **(ونحو[٨] «جوار» رفعا وجرا مثل قاض)** في اللفظ وأما في التقدير فمنهم من يقول أنه ممتنع لبقاء الصيغة تقديرا إذ الياء مقدرة

١- أي وإن كان النقل من اسم الجنس إلى اسم الجنس بعيدا، لأن النقل من أسماء الأجناس إلى الأعلام استقراء، وقد نقل سراويل جمع سروالة تقديرا وهو اسم جنس أيضا تمت .

النقل من الجمعية إلى الجنسية بعيد لأنه لا يفيد التعيين، بخلاف النقل من الجمعية إلى العلم فإنه يفيد التعيين تمت قط تمت

٢- لأنهم ينقلون من اسم الجنس إلى العلم، لا من اسم الجنس إلى اسم الجنس تمت سعيدي والله أعلم .

٣- علة لتقدير الجمعية تمت وهي: أن مثل هذه لا تكون غير منصرفة إلا للجمعية تمت . .

٤- كما روى أبو الحسن أن من العرب من يصرف «سراويل» لكونه مفرد تمت نجم الدين . .

٥- قوله: (وأما على من شرط فقدان النظير) لفظ شرح الشيخ ابن الحاجب أما من قال أن العلة كونه لا نظير له في الآحاد فلا إشكال عليه صرف أم لم يصرف انتهى .

قال السعيدي : أما إذا لم يصرف فلما مر في تقدير «حضاجر» وأما إذا صرف فلانة يلزم صرف مثل «مصابيح» لوجود نظيره في الآحاد وهو «سراويل» . لأن «سراويل» مفرد وهو على وزن «مصابيح» فلم يعدم نظيره في الآحاد فعلى هذا ينبغي أن يصرف «مصابيح» لانتفاء العلة وهو عدم النظير ،

والجواب الاستثناء المذكور في الكتاب، أو يقال: إن هذا الوزن شاذ نادر لا حكم له تمت قط .

٦- أي: فيلزمه صرف مصابيح لأنه قد وجد له نظير من الآحاد وهو سراويل . تمت .

٧- أو يقال: إن الوزن هذا شاذ نادر تمت قط .

٨- والمراد بنحو «جوار» كل جمع منصوص على وزن «فواعل» سوى كان يائيا كـــ«جوار» أووا ويا كـــ«دواعي» ولم يتعرض للواوي لصيرورته بعد الإعلال مثل اليائي تمت غاية . .

للإعراب بدليل كسر الراء والامتناع حكم لفظي مثله،[1] والتنوين عوض عن الياء المحذوفة، إذ أصلة[2] «جواري»[3] بغير تنوين، فسكنت[4] الياء لاستثقال الحركة عليها، ثم حذفت لوقوعها طرفا بعد كسرة، كما في قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر:٤) و﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾(الرعد: من الآية٩)، ثم عوض التنوين عنها لكونه

١- أي: مثل الإعراب، وإذا كانت الياء مقدرة للإعراب ينبغي أن تكون مقدرة لأجل منع الصرف أيضا لأن كلا منهما حكم لفظي تمت .

والإشكال في نحو «جواري» من حيث أن الياء إذا حذفت لما ذكر، عدمت صيغة منتهى الجموع، إذ قد تقدم أن يكون بعد الألف حرفان وهنا لم يبق بعد الحذف إلا حرف واحد، فأشكل من هذا الوجه، فأجيب عنه بما في الكتاب تمت والله تعالى أعلم .

٢- .وهو مذهب المبرد[الظاهر أن هذا ليس مذهب المبرد] و(س) وقال إنه عوض عن الياء، وقال بعض مفسري كلام (س) أن مراده من قوله: إنه عوض من الياء أي: من حركتها على حذف مضاف تمت فحينئذ يتفق كلام س والمبرد تمت .

٣- وجب حذف الياء في باب «جوار» بتعويض التنوين حتى لا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف ما في الآيتين فلم يعوض عنها شيء فلم يجب الحذف بل كان جائز تمت . .

٤- **وفيه بحث** لأنه يدل على اعتبار منع الصرف قبل الإعلال فعلى هذا يلزم أن يقال في حالة الجر «مررت بجواري» بالفتح كما هو في اللغة القليلة، فلا يكون ما ذكره توجيها لمذهب الأكثر من أن «جوار» رفعا وجرا كـ«قاض»، والأولى أن يقال الإعلال مقدم على اعتبار منع الصرف لأنه متعلق بجوهر الكلمة، ومنع الصرف من توابع إعرابها والأصل في الأسماء الصرف فتجعل الكلمة مصروفة قبل الإعلال ويعامل بها ما يقتضيه القياس، ثم ينظر في حالها هل هي ما يجب أن يمنع من الصرف أو لا، فيقال أصله في حالة الرفع والجر «جواري، وجواري» بالضم والكسر مع التنوين فيهما ثم حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقي «جوار» في حالتي الرفع والجر، ثم نظر إلى وجود الياء تقديرا وبقاء صيغة منتهى الجموع، فحذف تنوين الصرف المفروض أولا لأجل الإعلال فعاد الياء، ثم عوض التنوين من إعلالها بالسكون، أو يقول حذف الياء بالتنوين وحذف التنوين لمنع الصرف ثم عوض عن نفس الياء بالتنوين، وأما من قال إن الكلمة منصرفة فوجهه أيضا ما ذكرناه إلا أنه يقال حذفت الياء فاختلت الصيغة فلا سبب لمنع الصرف فبقي التنوين على حاله تمت شريف والله أعلم .

أخف منها، وقيل: عن حركة الياء لأنها لما سكنت للاستثقال عوض عن حركتها التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعند بعضهم أنه منصرف لانتفاء الصيغة لفظا إذ أصله «جواري» بالتنوين لأن الأصل في الأسماء الصرف فأعل قبل النظر في الامتناع فصار كـ«قاض»، ثم نظر فيه فلم يوجد على الزنة فبقي منصرفا والتنوين للتمكين فعلى[1] هذا قيل في امرأة سميت بـ«قاض» هذه «قاض» بالتنوين[2] بغير ياء مع العلمية والتأنيث على الأول،[3] و«قاضي» بإثباتها بلا تنوين[4] على[5] الثاني، ومنهم من يقول في الجر «جواري» بالفتح لكون الممتنع مفتوحا في الجر، وهو اختيار أبي زيد والكسائي، وعليه قول الفرزدق :

فلو كان[6]عبد الله مولا هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

١- هو فائدة الخلاف يعني فعلا مقتضى الخلاف بينهم في التنوين هل هو تنوين تمكين كما زعم الزجاج أو للعوض كما قال الخليل و (س) والمبرد تمت والله اعلم . .

٢- أما إثبات التنوين فلكونه عوضا عن الياء أو عن إعلالها بالسكون، وأما حذفها فلالتقاء الساكنين تمت شريف .

٣- أي: على المذهب الأول وهو قول من قال: إن مثل «جوار» غير منصرف والتنوين فيه للعوض ولا مانع لدخول تنوين العوض في غير المنصرف بخلاف تنوين التمكين فتدبر .

واعلم أن مبنى المذهب الأول على تقديم منع الصرف على الإعلال، ومبنى المذهب الثاني على تقديم الإعلال على منع الصرف فافهم تمت . .

٤- فلا يدخل غير المنصرف فتعود الياء لزوال علة حذفها وهو التقاء الساكنين بينها وبين التنوين لأنه لم يوجد التنوين حتى يلزم التقاء الساكنين تمت . .

٥- أي: على المذهب الثاني و هو أن مثل «جوار» منصرف والتنوين فيه للتمكين تمت . .

٦- قوله: (فلو كان عبد الله مولا هجوته) (الهجو) خلاف المدح (المولى) الحليف الذي انضم إلى قوم وهو ذليل ليعتز بهم فإذا حالف رجلا مولى كان أذل، ومعنى البيت لو كان عبد الله مولا لهجوته لكن لم أهجه لأنه مولى الموالي لأنه مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس ابن عبد مناف، فيكون دليلا

(التركيب[1] شرطه العلمية)[2] إذ المركبات من المعربات[3] لا تجامع[4] إلا[5] العلمية (وألا يكون بإضافة)[6] لجعلها الممتنع منصرفا، أو في حكمه على

غاية الذل، والمراد بالاستشهاد أنه حرك «موالي» بالفتح في الجر وإعرابه في حالة الجر مقدر كـ«قاض» تمت شراب

فائدة «المولى» المالك، والعبد، والمعتق، والمعتِق، والصاحب، والقريب كابن العم ونحوه، والخال، والحليف، والأبناء، والعم، والنزيل، والشريك، وابن الأخت، والولي، والرب، والقاضي، والمنعم، والمنعَم عليه، انتهى من القاموس بلفظة .

١- قوله: (التركيب) حقيقة تركيب المزج صيرورة كلمتين كلمة واحدة من غير حرفية جزء تمت . فلا يرد عليه «النجم، والصعق» تمت . .

٢- قوله: (شرطه العلمية) إذا جامع التركيب العلمية صار لازما فصار كلمة واحدة حكما، فيكمن إعرابه ومنع صرفه لأن الإعراب والصرف في كملة واحدة تمت والله أعلم . .

٣- قيد المركبات بالمعربات لأنها المبحوث عنها، أو نقول: فائدة التقييد خروج لفظة «ذلك» فإنه مركب من «ذا» الإشارة وكاف الخطاب ولام البعد تمت . .

٤- أي لا تجامع شيئا من الأسباب المعتبرة في منع الصرف إلا العلمية تمت . .

٥- قال بعض المحققين: هذا تعليل عليل والأولى قول نجم الدين: إنما اشترطت العلمية لأن الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف إحداهما ولولاهما لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال تمت منقح .

ولفظ الجامي شرطه العلمية ليؤمن الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف تمت ..

٦- قوله: (وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد) فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: أن لا يكون الجزء الثاني من المركبات صوتا، ولا متضمنا لحرف العطف، ليخرج مثل «سيبويه، ونفطويه» ومثل «خمسة عشر» علمين؟ قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد، أنهما من قبيل المبنيات، وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناؤها أصلا فلذلك احتاج إلى إخراجها تمت جامي .

اختلاف الرأيين كما يأتي، **(ولا إسناد، مثل:**[1] **بعلبك)** لكون ما فيه ذلك محكيا لا يستقيم فيه الإعراب وكون الامتناع فرعا عليه. (**الألف والنون)** وهما اللذان يشابهان ألف التأنيث[2] في نحو: «حمراء» من حيث كونهما زيدتا معا، ومجيئهما بعد استيفاء الأصول، وامتناع دخول[3] تاء التأنيث عليهما، واستوائهما[4] في الوزن، وبقائهما في التصغير، واختلاف صيغتي المذكر والمؤنث[5] فيهما، وكون الزيادتين في احدهما

قال النجم: وكان عليه أن يقول ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية، ليخرج «ان زيد» علما، وكذا نحو «ما زيد» إلى آخر ما ذكره تمت ..

١- فإن «بعلبك» علم لبلدة مركب من «بعل» وهو اسم صنم، و«بك» وهم اسم صاحب هذه البلدة، جعلا اسما واحدا من غير أن تقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما تمت جامي .

* قال في النجم الثاقب ما لفظه: وأما تركيب المزج كـ«بعلبك» ففيه لغات: الأفصح بناء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ«معدي كرب»، ولا نون كـ«باذنجان» وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، الثانية أن تجعله كـ«غلام زيد»، الثالثة كـ«غلام أحمد»، الرابعة بناء الجزئين جميعا على الفتح تمت منه والله تعالى أعلم .

٢- يعني الممدودة والمقصورة كما هو ظاهر العبارة، وفيه سهو لا يخفي تمت .

* صوابه ألف التأنيث الممدودة، ويدل عليه قول الشارح في نحو«حمراء» تمت وقيل إن المراد بألفي التأنيث: الألف والهمزة تمت والله أعلم . .

٣- وهذا أهم وجوه الشبه إذ بفوات هذه الجهة سقط اعتبارهما (-أي الألف والنون-) عن التأثير بخلاف ما سيأتي من وجوه الشبه فإنه لا يضر فواتها تمت . .

٤- قدر الشارح استوائهما في الوزن العروضي يعني: أن ما آخره ألف ونون مساو لما في آخره ألف تأنيث في وزنه كـ«سكران، وحمراء» فإن «سكران» قبل الألف والنون حرفان الأول متحرك وثانية ساكن، و«حمراء» قبل ألفها حرفان الأول متحرك والثاني ساكن تمت وما قبل الألف مفتوح فيهما تمت . .

٥- فإن للمؤنث في نحو «سكران» صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو «حمراء» كذلك تمت نجم الدين . .

للتذكير والأخرى للتأنيث، والأولى منهما ألفاً وهي العلة للامتناع على الأصح[1] **(إن كانا في اسم)**[2] أي: غير صفة **(فشرطه العلمية)**[3] لتحقق مشابهتهما لهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليه **(كـ«عمران»، أو صفة فالتفاءفعلانة)**[4]

١- قوله: (على الأصح) أي: اختلف فيه فعند بعضهم «عطشان» غير منصرف باعتبار مشابهة «حمراء»، وعند البعض غير منصرف لاعتبار الألف والنون الزائدتين والأول اصح تمت والله أعلم .

* قوله: (على الأصح) إشارة إلى قول الكوفيين: فإنهم قالوا امتناع «سكران» للصفة والزيادة، و«عثمان» للعلمية والزيادة، واختار نجم الدين كلام الكوفيين وقال لا حاجة إلى المشابهة مع وجود علتين تمت . .

٢- يعني بالاسم ما يقابل الصفة، فإن الاسم المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات لوحظ معها صفة من الصفات كـ«رجل، وفرس»، أو يدل كـ«أحمر، وضارب، ومضروب»، فالأول يسمى اسما، والثاني صفة، فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة تمت والله أعلم . .

٣- قوله: (شرطه العلمية) إشارة إلى قول الكوفيين، فقالوا: امتنع «سكران» للصفة والزيادة، و«عثمان» للعلمية والزيادة تمت والله أعلم .

٤- قوله: (فانتفى فعلانة) وحصر ما جاء على «فعلان» ومؤنثه «فعلانة» في قوله

أجز فعلّى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا

ودجنانا وسخنانا وسيقانا وصحيانا وصوحانا وعلانا

وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا

وأرفهن حمصانا على لغة وإليانا

تمت من الروض المستطاب في علم الإعراب، ومعناها: «الحبلان» عظيم البطن، و«دجنان» الليل المظلم، و«سخنان» اليوم الحار، و«النصران» واحد النصارى، و«سيقانا» الرجل الطويل الممشوق، و«صحيان» اليوم الذي لا غيم فيه، و«صوحان» البعير اليابس الظهر، و«علانا» كثير النسيان، و«قشوانا» دقيق الساقين، و«مصانا» اللئيم، و«موتانا» البليد أي ميت القلب، و«ندمانا» المنادم، و«حمصانا» الجامع تمت وزيد على هذه الأربعة عشر «إنسان» فإن مؤنثه «إنسانة» وما سوى هذه فممتنع لانتفاء «فعلانة» ووجود «فعلى» والله أعلم بالصواب تمت

لتحقق المشابهة به، وقيل وجود «فعلا» لاستلزامه الانتفاء، ومن ثمه اختلف في «رحمن»[1] فامتنع على الوجه الأول وهو الوجه لوجود الانتفاء المقصود من الوجود، وانصرف على الثاني لأنتفى الوجود (**دون سكران**) فإنه ممتنع اتفاقا لوجودهما، (**وندمان**)[2] فإنه منصرف إجماعا لانتفائهما .

١- قوله: (ومن ثمة اختلف في «رحمان») وهذا كله مبني على أن «الرحمان» صفة كما ذهب الزمخشري وابن الحاجب وجماعة. وقال الأعلم وابن مالك: هو علم لا صفة، ويدل عليه مجيئه كثيرا غير تابع، نحو: ﴿الرَّحمن عَلَّمَ القُرآنَ﴾ (الرحمن:٢) ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾(الإسراء: من الآية١١٠) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ﴾(الفرقان: من الآية٦٠) قالوا وما الرحمن، والاستدلال على أنه من الصفات بوقوعه صفة كما في البسملة، وكونه بإزاء المعنى لا للذات؟ غير واضح لأنا لا نسلم أنه في البسملة صفة، بل بدل و«الرحيم» نعت له، لا لاسم الله تعالى، إذ لا يتقدم البدل على النعت، ولا نسلم أنه موضوع بإزاء المعنى لا للذات، وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كـ«صالح، وعلي، وحسن، وحارث» .

قال ابن هشام والزمخشري: إذا قلت «الله رحمان» أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب إنه اختلف في صرفة فخارج عن كلام العرب من وجهين: لأنه لم يستعمل صفة، ولا مجرد من «آل» والإضافة إلا في الضرورة تمت منهل صافي بلفظه . واعلم أن رحمان لم يستعمل نكرة غير مضاف إلا في الندى وأما في غيره فأستعمل أما مضاف أو معرفة باللام والممتنع باللام والإضافة تجيء كما سيأتي وكان القياس أن مثل المصنف بلحيان تمت .

٢- قوله: (وندمان) حيث أريد به «النديم» فإن مؤنثه «ندمانة»، وأما «ندمان» من «الندم» فإنه ممتنع لأن مؤنثه «ندما» تمت من التحف تمت .

* للنديم إذ مؤنثه «ندمانة» فهو متمكن في الاسمية، وأما «ندمان» من الندم بمعنى «النادم» فإنه ممتنع إذ مؤنثه «ندما» فهو صفة تمت . .

(وزن الفعل[1] شرطه أن يختص بالفعل كـــ«شمّر») اسم فرس و«ضرب» بالتخفيف والتشديد و«انفعل، وافتعل، واستفعل» إذ هي من أبنية الأفعال، فإن وجد شيء منها في الاسم فلا يكون إلا منقولا[2] عن الفعل، أو أعجميا كـــ«شلّم» وهو اسم لبيت المقدس، و«بقم» اسم للنبت المصبوغ به، ولو سمي به امتنع للتعريف والوزن، إلا إذا أعل كـــ«قيل» فإنه حينئذ يرجع إلى زنة الأسماء كـــ«فيل»، أو كان

١- وزن الفعل على ثلاثة أضرب: مختص، وغالب، ومشترك، فالمختص ما كان على وزن فعّل كـــ«شمّر» وفُعِل كـــ«ضرب»، والغالب ما كان فيه أحد حروف «نأيت»، والمشترك ما كان على وزن فَعَل وفَعِل وفَعُل وفَعْلَل وفَاعَل كـــ«فرس» في الأول، و«كتف» في الثاني، و«عضد» في الثالث، و«جعفر» في الرابع، و«خاتم» في الخامس، هذا في الأسماء، ووزنها في الأفعال «ضرب» في الأول، و«علم» في الثاني، و«كرم» في الثالث، و«قرطس» في الرابع، و«ضارب» في الخامس، فالمختص والغالب لا خلاف أنهما ممتنعان، وفي المشترك إطلاقان وتفصيل: فالأول أنه منصرف، والثاني أنه غير منصرف، والتفصيل أنه إن أخذ من الفعل امتنع، وإن أخذ من الاسم انصرف تمت هطيل .

* فإن قيل لا فائدة في هذا الخبر لأن الإضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى- (يعني قوله شرطه أن يختص بالفعل)- والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار لا طائل تحته؟ قيل كثيرا ما يضاف الشيء إلى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص، كما تقول «زيد أبو عمرو، أو أستاذه» ونحوها من الإضافات التي لا يراد بها الاختصاص، والإضافة هاهنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وجود الزيادة في أوله كزيادة الفعل إذ لا اختصاص، لأنه قسيم الاختصاص تمت غاية تحقيق . تمت .

٢- قوله: (فلا يكون إلا منقولا) نحو «عشر» لموضع، و«بذر» لماء، و«خطم» لرجل، وأصل هذه كلها أفعال، فعلى هذا نحو «يزيد، ونرجس» خواص لعدم هذه الأوزان في أجناس الأسماء العربية، و«يزيد، ويشكر» منقولان، و«نرجس» أعجمي تمت .

مضاعفا كـــ«شدَّ»، وأما «الدئل»[1] لدويبة فشاذ، وقيل منقول عن الفعل إلى اسم جنس لها. (**أو يكون أوله زيادة**[2] **كزيادته**) كـــ«أحمد، ويشكر، وتغلب، ونرجس»،[3] دون «نهشل» إذ هو فعلل[4] لمشابهته الفعل بهذه الزيادة، (**غير قابل**[5]

١- قوله: (وأما الدئل) هذا جواب سؤال مقدر وهو أنك قلت بأن من الأوزان الخاصة بالفعل «دئل» مع أنه منصرف؟ والجواب أنه شاذ فلا يعترض، وأما «الدئل» لقبيلة فهو علم منقول من الفعل فلا إشكال أيضا تمت (ع) والله أعلم .

* قال في حاشية ما لفظه قوله: (وأما الدئل) هو جواب إشكال تقديري وهو أن يقال إنك قلت «ضرب» وأمثاله مخصوصة بالأفعال فـــ«الدئل» يجيء في الأسماء؟ والجواب أنه شاذ يعني مجيئه في الأسماء، وهو اسم لقبيلة، وهو علم منقول من الفعل وهو «دأل» إذا مشى بالنشاط فحينئذ لا إشكال تمت والتغيير دليل النقل إلى العلم فيكون في «دئل» علتا العدل والوزن مع العلمية تمت والله أعلم . .

٢- قوله: (أو يكون أوله) أي أو يكون أول الاسم زيادة كزيادة الأفعال، وزيادتها الهمزة والألف والياء والنون كما مثل به الشارح تمت .

٣- وأما إذا سميت بـــ«نرجس» بكسر النون على وزن «زبرج» فالصرف واجب، لعدم الوزن لأن «فِعْلِل» ليس من أوزان الفعل، ونون «نهشل» أصلية لصرفه مع العلمية تمت رضي تمت . .

٤- يعني أن «نشهل» لا يدل الاشتقاق فيه على زيادة النون، و«فعلل» كثير في كلامهم فيحمل عليه، بخلاف «نرجس» فإن الاشتقاق مفقود فيه أيضا، و«فعلل» غير موجود فيكون «تفعلل» إذ لو وجد فيه ولكنه لم يوجد تمت .

قوله: (إذ هو فعلل لمشابهته إلخ...) أي النون أصلية تمت س ق (لمشابهته) علةٌ لامتناع الصرف ما يكون أوله زيادة تمت . .

٥- قوله: (غير قابل للتاء) حال من الضمير المتصل في قوله: أو يكون أوله تمت .

أي: «التاء» المتحركة لا تدخل آخر الأفعال، والساكنة قد توجد آخر الأفعال تمت ولو قال: غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه «أربع» إذا سمي به، فإن لحوق التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا، ولا يرد «أسود» فإن مجيء التاء في «أسودة» للحية السوداء الأنثى ليس باعتبار الوصف

للتاء) لأنه لقبوله إياها يخرج عن شبه الفعل، إذ الأفعال لا تقبلها. **(ومن ثمة**[1] **امتنع «أحمر» والصرف**[2] **«يعمل»)** إذ يقال «يعملة» ولا يقال «أحمرة»، وإن أعل[3] أو ضعّف كـ«يهب»[4] و«أشدّ» لأنه لم[5] يرجع بالإعلال والإدغام إلى زنة الأسماء، ولا عبرة بغيرهما[6] من الأوزان، وأما «جلا» في قول الشاعر :

أنا[7] ابن جلا[1] وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني .

الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف، بل باعتبار غلبة لاسمية العارضة تمت . جامي. قال الرضي: وأما إلحاق التاء بـ«أسودة» في الحية فلا يضر، لأن هذا إلحاق عارض، لسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثة «سوداء» تمت . .

١- قوله: (ومن ثمة) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء في مؤنثه تمت . .

٢- وأما إذا سميت بـ«يعمل، وأرمل» فإنه لا ينصرف، كما لا ينصرف «ندمان» علما، ذكر معنى ذلك في النجم الثاقب لعدم دخول التاء بعد التسمية تمت منه والله أعلم . .

٣- قوله: (وإن أعل) متصل بقوله: يكون أوله زيادة كزيادته، أو بقوله: لمشابهته الفعل أي الوزن الذي في أوله زيادة مانع من الصرف وإن أعل تمت والله أعلم . .

٤- أصل «يهب» يوهب» فلما توسط الواو بين ياء وكسر حذف، والفتحة فيه الآن عارضة تمت لأجل حرف الحلق تمت .

٥- قوله: (لأنه لم يرجع إلخ...) لا فائدة فيه لأنه لا يشترط الاختصاص في ما أوله زيادة، وإنما ذلك فيما لا زيادة فيه فكلامه يوهم اشتراط الاختصاص تمت . .

٦- قوله: (بغيرهما من الأوزان) أي بغير المختصة وغير ما في أوله الزيادة المذكورة تمت س .

٧- وجه إيراد البيت أن قوله: ولا عبرة بغيرهما من الأوزان ينتقض بـ«جلا» كما في قول الشاعر: أنا ابن جلا، فإنه مغاير للوزنين المذكورين، أما الأول فلأنه وزن غير مختص بالفعل، وأما الثاني فظاهر أنه ليس منه مع أنه غير منصرف تمت .

فهي جملة محكية:[٢] إما صفة على تقدير «أنا ابن رجل جلا، أو مسمى بها» . **(وما فيه**[٣] **علمية مؤثرة)** أي: في غير «مساجد، وحمراء، وحبلى» **(إذا نكر صرف**[٤] **لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه)** وهو: التأنيث بغير الألف والعجمة والتركيب والنون[٥] الزائدة في الاسم، **(إلا**[٦] **العدل**[١] **ووزن**

١- فـ«جلا» غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، فإنه لو كان منصرفا لعدم اعتبار الوزن ينبغي أن يكون منونا لعدم اختلال الوزن بالتنوين، وأجاب بأنه جملة تمت والله أعلم .

* قوله: (تعرفوني) يحتمل معنيين بحسب اختلاف التقدير: أحدهما أن تقدر «على»، فيكون التقدير متى أضع العمامة على رأسي يعرفوا أني أهل للسيادة، وثانيهما أن تقدر «عن» أي متى أضع العمامة عن رأسي تعرفون شجاعتي بواسطة صلع رأسي، لأن الصلع أحد مخامل الشجاعة وأماراتها، وقيل هو من شواهد الكرم لأن العرب تقول الذي ولد أصلع يكون كريما بحسب الغالب تمت . .

٢- قوله: (محكية) المحكية تطلق على الجملة التي يسمى بها وهذا هو المشهور، وأيضا تطلق على الجملة التي لم تبق على جملتها وأرد الشارح بقوله: جملة محكية الثاني، دون الأول، وإلا لزم تقسيم المحكية إلى المحكية وغيرها تمت والله أعلم .

٣- واعلم أن كلام الشيخ رحمه الله قد اشتمل في هذا الحكم على دعوى وبرهان، واستثنى، وجواب لسؤال مقدر، فالدعوى قوله: وما فيه علمية إلخ..، والبرهان قوله: لما تبين إلخ..، والاستثناء قوله: إلا العدل إلخ..، والجواب للسؤال المقدر قوله: وهما متضادان .

٤- مثل «جاءني أحمدُ وأحمدٌ آخر، وإبراهيمُ وإبراهيمٌ آخر» كذلك البواقي تمت كشف مشكل.

٥- قوله: (والنون الزائدة) هذا الكلام في الألف والنون بدافع ما ذكره أولا حيث قال: وهي العلة للامتناع على الأصح تمت .

المراد عند الكوفيين فلا تدافع تمت . والله أعلم .

٦- قوله: (إلا العدل) مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر، الذي استثني منه لفظة «ما» بعد استثنائها، أي: لا تجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر، نحو: قولك «ما ضربت إلا زيدا إلا عمرا» أي ما ضربت أحدا غير زيد إلا عمرا تمت رضي .

الفعل وهما متضادان فلا يكون معها إلا أحدهما) أي: أنها تجامع كل واحد منهما، لا أنها تجامعهما معا لتضادهما، إذ كل[2] واحد منهما يختص بوزن لا يوجد فيه الآخر، **(فإذا نكر بقي بلا سبب)** [3]لزوال العلمية بالتنكير، وزوال الباقي في الأربعة المشروطة هي فيها لانتفاء الشرط وهو العلمية، **(أو على سبب واحد)** في العدل

١- استثنى متصل من الكلام السابق نظرا إلى معناه، فإن قوله: (لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه) محصوله أن كل ما تجامعه العلمية مؤثرة فهي شرط فيه، وحينئذ تظهر صحة الاستثناء، لأن كلما تجامعه العلمية مؤثرة تتناول العدل ووزن الفعل ويكون المقصود منه إخراجهما عن كون العلمية شرطا فيهما، ويلائم التفريع الآتي أعني قوله: (فإذا نكر بقي بلا سبب) أي حيث كانت العلمية شرطا له، أو على سبب واحد أي حيث لم يكن شرطا، وأما من قال تقدير الكلام أن العلمية لا تجامع مؤثرة غير مشروط بها إلا العدل ووزن الفعل، فقد ذهب عنه أن هذا التقدير لا يناسب التفريع، وذلك لأن المقصود الصريح من الكلام على تقديره هو إثبات مجامعتها مؤثرة مع العدل ووزن الفعل من أفراد غير المشروط بها ونفيها عن باقي أفراده، وأما أن العلمية شرط في غيرهما وليس شرطا فيهما فإنما يعلم ضمنا لا قصدا، ولا يشتبه على ذي مثله أن مدار التفريع على إثبات الشرطية ونفيها وأن تقدير الكلام على وجه يكون مدار العمدة في ما يتفرع عنه مقصود صريحة وما عداه ضمنا أولى من عكسه، فما ذكرناه أحرى بالاختيار عند الاختيار وإن اشتركا في الصحة تمت ش رحمه الله تعالى .

٢- قوله: (إذ كل واحد منهما إلخ..) لأن أوزان العدل أما «فُعَال أو مَفْعَل أو فُعَل أو فَعَل أو فَعْل أو فَعَالِ»، فالأول كـ«ثلاث» والثاني كـ«مثلث» والثالث كـ«عمر» والرابع كـ«سحر» والخامس كـ«أمس» عند بني تميم والسادس كـ«قطام» عندهم أيضا، وليس شيء فيها وزن الفعل ولا أوزان الجمع الأقصى وليس الجمع ضمن أوزان الفعل تمت .

٣- قوله: (بقي بلا سبب) فعلى هذا إذا نكر «أذربيجان» وفيه العلمية والعجمة والتركيب والتأنيث المعنوي والألف والنون انصرف لبقائه علي غير سبب لزوال العلمية التي هي أحد السببين وشرط في السبب الآخر تمت .

والوزن، (**وخالف سيبويه** [١] **الأخفش في مثل «أحمر»**) و«عطشان» مما وضع للوصفية في الأصل، (**علما إذا نكر**) في انصرافه بعد التنكير، (اعتبارا [٢] للصفة) الأصلية (**بعد التنكير**) لما مر أن غلبة الاسمية على الوصفية لا تضرها كـ«أسود» ومثله «أدهم»، ولذلك[٣] يقال في جمع[٤] «أحمر حمر»[٥] وإن كان علما، وفي جمع «أحمد أحامد»، (**ولا يلزمه باب**[٦] **حاتم**) إذا سمي به في كونه ممتنعا للعلمية والوصفية الأصلية، (**لما**

١- قوله: (وخالف «س» الأخفش) ذكر في بعض الشروح أن الأولى رفع الأخفش، لأن [مَن اسْمُهُ] «الأخفش» - ثلاثة: أستاذ (س) وهو: أبو الخطاب، وتلميذه وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعود، وقرينه وهو: أبو الحسن علي بن سليمان، والمراد هنا تلميذه تمت كذا صرح به المصنف، فلو نصب الأخفش كانت نسبة المخالفة إلى الأستاذ وهي غير ملائمة لمرتبته، وفيه نظر لأن نسبة المخالفة إلى التلميذ أبعد من الملائمة، لأنها توجب العقوق ولو كانت مخالفة لإظهار الحق فلا بأس بها من كلا الجانبين، ألا ترى أنها وردت نسبتها إلى الأستاذ والتلميذ جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم: «قال أبو حنيفة كذا، خلافا لأبي يوسف» يعني خالف أبوحنيفة أبا يوسف، وقولهم: قال أبو يوسف كذا خلافا لأبي حنيفة، فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من أولوية رفع الأخفش، بل الصواب هو النصب تمت غاية .

٢- حال من (س) أي حال كون سيبويه معتبرا، أو مصدرا لقوله خالف (س) إذ معناه اعتبر (س) دون الأخفش تمت رضي .

٣- قوله: (ولذلك) أي ولعدم مضرة غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية تمت .

٤- اعلم أن «أفعل» الصفة يجمع على «فعل»، و«أفعل» الاسم يجمع على «أفاعل»، ومثل «أحمر» إذا كان علما فقياسه أن يجمع على «أحامر» ولكن يجمع على «حمر»، وذلك لأن وصفيته أصلية وغلبة الاسمية العارضة لا تضرها، فيجمع جمعه على قياس أصل الصفة، و«أفعل» الاسم يجمع على «أفاعل» فجمع «أحمد» على «أحامد» باعتبار الاسمية .

٥- وكان القياس «أحمرون» نحو «زيدون» فاعتبر الو صفية الأصلية، وجمع غير العلمية على «حمر» تمت والله أعلم .

٦- قوله: (ولا يلزمه -ولفظ حاشية: قال الأخفش إذا تمنع أحمر منكر للوصف الأصلي فامنع حاتما للوصف الأصلي تمت- باب حاتم) هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره أن

يلزم[١] من اعتبار أمرين [٢]متضادين في حكم واحد[٣]) إذ العلمية وضع اللفظ لمدلول لعينه لا يتجاوزه، والوصفية وضعه باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقا وامتنع كون الشيء مختصا وغير مختص ولا باب[٤] أفعل التفضيل إذا سمي به ثم نكر في الامتناع للوصفية الأصلية والوزن وهو منصرف اتفاقا لما أن وصفيه هذا الباب مشروطة يكون "من" معه[٥] وما سمي به ثم نكر إن كان مع "من" فممتنع [٦] والإلا فلا

الوصف الأصلي لو اعتبر بعد زواله لكان «حاتم» غير منصرف، إذ فيه العلمية الحالية والوصف الأصلي تمت لجم الدين الرضي رحمه الله تعالى .

١- قوله: (لما يلزم) يتعلق بنفي الفعل وهو «لا»، لا بالفعل المنفي وهو «يلزم» وإلا لتوجه النفي إلى القيد وينفي أصل الفعل مثبتا، فَيَحُد المعنى تمت هندي .

٢- الصواب حذف إبهام كما هو مذكور في نسخة الجامي والغاية والهندي تمت والله أعلم .

٣- قوله في حكم وأما في حكمين فيصح كما في قوله :

أتاني وعيد الحواص من آل جعفر	فيا عبد قيس لو نهيت الأحاوصا

فاعلية العلمية في أحاوص كأحمد وأحامد واعتبرا الصفة فيه فلذلك جمع على حوص كأحمر وحمر قاله نجم الدين تمت خالدي .

٤- قوله ولا باب أفعل أي ولا يلزم س منع باب أفعل التفصيل كأعلم وأفضل مجردا عن من تمت .

٥- قوله يكون من معه فإن كان مجردا ومن الصرف بلا خلاف وذلك لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار كأفعل اسما وأن كان معه من ولا ينصرف بلا خلاف لظهور معناه فيه بسبب وجود العلامة الدالة عليه وهي من التفضلية تمت شرح لباب ولكون من مع مجرورها كالمضاف إليه ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الباقي متصلا منفصلا لأن التنوين يسعى بالانفصال تمت نجم الدين .

٦- إذ لا يتصور ثنالك لام ولا إضافة لأنهما ينفيان حكم الامتناع تمت سيد شريف رحمه الله تعالى .

يكون صفة [1]فلا يرد الأشكال (**وجميع الباب باللام أي لام التعريف أو [2]الإضافة ينجر[3] بالكسرة**) إما لصيوورته منصرفا بدخول ما هو من خواص الأسماء، مما يتغير به نفس مدلوله[4] عليه ومقابلته شبه الفعل، بخلاف كونه مسندا إليه،[5] ومفعولا، وداخلا عليه حرف جر، فإن ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله، وهذا عند الزجاج وأتباعه، وإما لكون امتناع الكسرة لامتناع التنوين للعلتين، فإذا زال بغيرهما

١- يعني صفة معتبرة في الامتناع لأنه لا يكون صفة تمت والامتناع اتفاق بين سيبويه والأخفش فإن الأخفش حينئذ يعتبر الوصفية الأصلية لأن استعمال افعل من تقوى جانب الوصفية تمت ش

٢- أي كان بدونهما تنجر بالفتحة فصار بسببهما ينجر بالكسرة تمت .

قوله: (باللام أو الإضافة) وقيل لقائل أن يقول إن زوال التنوين لأجل اللام ممنوع لأن وجود العلتين مقدم على اللام فساد زوال التنوين إلى ما هو مقدم أولى .

(والجواب) : أن إسناد زوال التنوين إلى اللام أو الإضافة أقوى من إسناده إلى العلتين لكونهما أقوى من العلتين لأن التنوين يجتمع مع العلتين كما في الضرورة الشعرية لكن لا يجتمع مع اللام و الإضافة أبدا والله أعلم .

وإنما خص اللام والإضافة من بين سائر خواص الاسم لقوة تأثيرهما بنقلهما الاسم من عموم إلى خصوص، ولأن التنوين قد يسقط في غير المنصرف، وهو ضد اللام والإضافة فإذا دخلا عليه صار منصرفا، لكونهما قرينتان والأقران تتكافأ تمت .

٣- قوله: (ينجر بالكسرة) القيد مناط الفائدة إذ غير المنصرف بغير لام وإضافة ينجر لكن بصوره الفتحة، وبعد اللام والإضافة ينجر بصورة الكسرة تمت هندي .

٤- أي: الاسم لأنه لو كان نكرة لصار معرفة معينة بدخولهما، بخلاف كونه مسندا إليه، أو مفعولا، أو داخلا عليه حرف جر، فإنها لا تغير نفس المدلول فلا يقابل شبه الفعل تمت .

٥- قوله: (بخلاف كونه مسندا إليه إلخ..) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال: قلتم إن جميع الباب بدخول ما هو من خواص الأسماء ينجر فقد يكون مسندا إليه وداخلا عليه حرف جر وغير ذلك من خواص الاسم فما الفارق؟ والجواب ما ذكره الشارح بأن ذلك بالعامل وهو لا يغيره عن مدلوله تمت .

زال موجب المنع فيدخل الجر، وهذا قول أكثرهم، فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه بأحدهما[1] كـ«المساجد، والحبلى، والحمراء، والأحمر، والسكران»، وينصرف غيره[2].

[المرفوعات]

(المرفوعات[3]: هو ما اشتمل[1] على علم الفاعلية) أي المرفوعات في عرفهم أسماء مشتملة على الرفع، وتذكير الضمير مع كون المرجوع إليه مؤنثا لوقوعه بين مذكر

١- من اللام والإضافة، وإن كان أحد السببين يزول بأحدهما إذا كان أحد سببيه علمية مؤثرة، لأن اللام والإضافة لا يدخلان العلم، فالحاصل أن هاهنا ثلاثة أقوال :

منصرف، غير منصرف، التفصيل، والمصنف جعل التفصيل هنا من تتمة المذهب الثاني تمت قط . فهذا من الشارح كالتفصيل: وهو أن ما كان أحد علتيه العلمية فمنصرف، إذ هي لا تجامع اللام والإضافة، وإلا فممتنع كالجمع إلخ... تمت .

٢- ومن أحكام غير المنصرف أنه إذا صغر ما فيه العدل كـ«عمر، وثلاث» انصرف، وكذا الجمع الأقصى إذا صغر ينصرف، سواء كان مسمى به أولا نحو: «مسيجدات» في تصغير «مساجد» علما، ووزن الفعل المختص بالفعل إذا صغر انصرف كـ«خصيصم، ودحيرج» في «خصم، ودحرج»، بخلاف ما كان أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه لا يضره التصغير نحو: «أحمد»، وأما ما فيه الألف والنون إذا صغر فإن انقلب ألفه ياء انصرف كـ«سليطين، وشريحين» أعلاما، وإن لم ينقلب ألفه ياء كـ«عثمان، وسلمان، وعمران» امتنع، وسائر علل الصرف لا يضرها التصغير، بل تبقى مع التصغير مانعة من الصرف تمت خالدي .

٣- قال في غاية التحقيق: المرفوعات مبتدأ، و«هو» ضمير الفصل ولا محل له من الإعراب وهو عائد إلى المرفوعات، وإنما ذكره ووحده مع أن المرفوعات جمع مؤنث نظرا إلى خبر المرفوعات، أو إلى أنه عائد إليها بتأويل كل واحد، أو لأنه عائد إلى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه، لأن المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لأن أفراده الأسماء، والجمع بالألف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء أيضا،

ومؤنث وصحة تذكيره بالنسبة إلى ما بعده، والبداية بها للزومها الجملة، وكون ما سواها فضلة[٢]

[الفاعل]

(فمنه الفاعل) أي: فمما اشتمل على الرفع الفاعل، وإنه الأصل في استحقاق الرفع على الأكثر، وعن سيبويه أن المبتدأ هو الأصل[١]فيه .

نحو: «الجبال الراسخات، والكواكب الطالعات»، وإنما أعاد الضمير إلى المرفوع دون المرفوعات لأن التعريف إنما يكون للجنس والحقيقة دون الأفراد تمت . غاية .

* وإنما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع فلم يقل: المرفوع هو كذا ليشمل الباب على جميع ما يليها، ويمكن أن يكون المرفوعات خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات، وقوله: هو ما اشتمل جملة مستأنفة، لأنه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكأن سائلا سأل ما المرفوعات؟ فقال هو ما اشتمل على علم الفاعلية تمت . غاية تحقيق والله تعالى أعلم . .

* رفع المرفوعات على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير المرفوعات هذه، أو هذه المرفوعات، واللام لاستغراق الأنواع، ويحتمل على التقدير الأول أن يكون اللام للعهد على ما يفهم من السابق حيث قال وأنواعه تمت عبد الغفور .

وقوله: (المرفوعات) هو ضمير مذكر يعود إلى لفظ «ما»، ويجوز أن يعيده إلى المرفوعات فيقول: «هي» لأن كل ضمير توسط بين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد يجوز تذكيره باعتبار المذكر، وتأنيثه باعتبار المؤنث تمت .

١- ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه إياه حيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلم الفاعلية الضمة والألف والواو الدالة على الفاعلية، وما يجري مجراها كالابتداء و الخبرية، فكل ما فيه هذه الأشياء فهو مرفوع تمت رضي.

ولفظ الجامي والمراد باشتمال الاسم عليها بأن يكون موصوفا بها لفظا أو تقديرا أو محلا تمت والله أعلم .

٢- ليس بصحيح على إطلاقه، فإن «زيدا» في قولنا «إن زيدا قائم» ليس بفضله، وكذا في أخواتها والمنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس، ويمكن أن يقال إن هذه المنصوبات مرفوعة محلا ولهذا يجوز أن يعطف على محله بالرفع تمت قط.

(وهو ما أسند [٢]الفعل أو شبهه[٣] إليه وقدم عليه على جهة قيامه به[٤] مثل «قام

زيد، وزيد قائم أبوه»[١]) فما يشمل الاسم لفظا كـ«قام زيد»، أو تقديرا كقوله:

١- مذهب الخليل أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ محمول عليه، ومذهب «س» بالعكس، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أن كل واحد منهما أصل بنفسه، حجة الخليل من وجهين: أحدهما أن الإعراب جيء به للفرق، والفاعل أحوج إلى الفرق إذ لا يمتاز الفاعل عن المفعول إلا بالإعراب، وأما المبتدأ والخبر فإنه قد يتميز المبتدأ عن الخبر من غير إعراب، لأنك لو قلت «زيد قائم» علم أن الذات هي المبتدأ و الصفة هي الخبر، الثاني أن عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي أقوى من المعنوي فدلت قوة العامل على قوة المعمول وضعفه على ضعف معمولة. وحجة «س» أن عامل المبتدأ معنوي غير ظاهر في اللفظ والمبتدأ متصدر من غير ظهور مؤثر فاقتضى ذلك قوته على ما ظهر مؤثرة. وحجة الأخفش وابن السراج أنه ليس بين هذه الأشياء ترتيب عقلي حتى يمكن الحكم بجعل المتقدم أصلا والمتأخر فرعا فوجب الحكم بأصالة الكل، لأن الرفع علامة لما لا ينعقد الكلام إلا به تمت قط ف.

* لتقدمه على خبره، ولبقائه على حاله لا يتغير، بخلاف الفاعل فإنه متأخر عن فعله ويبطل بالتقدم. وذهب ابن السراج إلى أن الثلاثة كلها أصول، هذا الذي اختاره نجم الدين تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وهو ما أسند الفعل) أي اسم حقيقة أو حكما تمت . يعني «ما» المذكورة عبر بها فلم يقل: اسم أسند إليه ليشمل الاسم لفظا أو تقديرا، وأوضح ذلك المتوسط فقال: وإنما قال يعني المصنف في المتن ما أسند الفعل ولم يقل: اسم أسند إليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم، نحو: «أعجبني أن ضربت زيدا» فأن مع الفعل في محل الرفع بأنه فاعل «أعجبني»، وليس باسم وإن كان في تقدير الاسم تمت .

٣- قوله: (أو شبهه) ولم يقل أو معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير نحو: «زيد قدامك أو في الدار»، والظاهر نحو: «زيد أمامك غلامه» لكون الرافع عنده في الحقيقة الفعل المقدر أو اسم الفاعل المقدر، خلافا لمن قال إنه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء إن شاء الله تعالى تمت رضي .

٤- أي إسناد واقعا على طريقة قيام الفعل أو شبهه به، وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم، أو على ما في حكمها كاسم الفاعل تمت جامي .

يسر[٢] المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً

ومظهرا كالمذكور، ومضمرا منفصلا، أو متصلا، بارزا أو مستكنًا،[٣] لازما أو غيره، نحو: «زيد ما قام إلا هو، وضربت، وأضرب، وزيد شرب»،[٤] والفعل يشمل التام كما مر، والناقص نحو: «كان زيد قائما»، وعن بعضهم أن المرفوع به ليس بفاعل،[٥] ويشمل المصوغ للمفعول، وخرج عنه بقوله: على جهة قيامه به، إذ اسم ما لم يسم فاعله ليس بفاعل عند الأكثر، وتتناول جهة القيام ما قام به حقيقة كـ«علم زيد»، وما قام به توسعا كـ«مات بكر،[٦] ولم يضرب عمرو، وقرب خالد».

١-تمثيله بزيد قائم أبوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون «قائم» خبرا مقدما على أبوه، ولو قال أبواه لكان نصا تمت نجم الدين الرضي .

٢- قوله: يسر المرء (السرور) خلاف الحزن، (المرء) الرجل، (الذهاب) المرور، (الليالي) جمع الليلة، و«ما» في البيت بمعنى المصدر والتقدير: يسر المرء ذهاب الليالي، والضمير المؤنث في ذهابهن راجع إلى الليالي والمراد بها الزمان مطلقا مجازا من باب إطلاق البعض وإرادة الكل. ومعنى البيت أن ذهاب الليالي والأيام وكرور الدهور والأعوام يسر المرء، مع أن مرورها سبب انقضى حيوته والمراد بالاستشهاد أن الفاعل قد يكون اسما تقديرا كقوله: ما ذهب الليالي، فإنه في تقدير ذهاب الليالي تمت والله أعلم.

٣- وضابط ما يلزم استتاره مالا يحل محله ظاهر، وهو كل مرفوع بمضارع ذي الهمزة نحو: «أقوم» والنون نحو: «يقوم»، وأمر المخاطب نحو: «اضرب» ومضارعه نحو: «أنت تضرب»، واسم فعل الأمر نحو: «نزال» مطلقا، وضابط غير اللازم ما يجوز أن يحل محله ظاهر، وهو كل مرفوع بفعل الغائب نحو: «زيد يقوم وزيد قام وزيد ليقم» تمت والله أعلم .

٤- هذا مثال ضمير مستكن غير لازم، وإنما قلنا غير لازم لأن تقديره «زيد ضرب هو» ولو قال «ضرب زيد» لا يحتاج إلى تقدير هو، فعلم أن هذا المستكن في هذا التركيب غير لازم تمت فقط .

٥- بل هو مبتدأ نسب إليه القيام وكان لبيان الزمان تمت شريف رحمه الله .

٦- [قوله: (كمات بكر) لعله من باب الاستعارة، لأنه كما لا يمكن تصور الفعل بدون الفاعل لا يمكن تصور الموت وسلب الضرب والقرب بدون فواعلها تمت لأن عبارته موافقة لعبارة ما قام بالفاعل حقيقة، لأنه

وشبهه يتناول نعت الفاعل نحو: ﴿ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا ﴾(فاطر: من الآية٢٧)، والصفة المشبهة كـ«حسن وجهه»، والمصدر كـ«أعجبني[1] ضرب زيد»، وأفعل التفضيل كـ«ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل»، والظرف[2] نحو: «أعندك زيد»، والجار والمجرور نحو:[3]«أفي الدار زيد»، واسم الفعل كـ«هيهات ذاك»، ويتناول المسند من الفعل وشبهه المؤخر، ويخرج عنه بقوله: وقدم عليه،[4] إذ ذاك لا يقع مؤخرا على الصحيح،[5] ونحو: «زيد قام»، المسند إليه الفعل هو «الضمير»، لا

يقال: «قرب زيد من عمرو» أي قل التفاوت بينهما في أمر مخصوص كالمكان والزمان والعلم ونحوها، فيكون القرب بالحقيقة وصفا لذلك الأمر المخصوص تمت قطب فاروق والله أعلم .

١- قوله: (كأعجبني ضرب) إنما مثل بالنون لتعيين كونه فاعلا إذ لو أضيف لاحتمل أن يكون مفعولا تمت .

بناء على أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة تمت .

٢- لأن الظرف يعمل فيه، أو كان خبرا لمبتدأ نحو: «زيد في الدار غلامه»، أو صفة لموصوف نحو: «جاءني رجل بيده سيف»، أو صلة لموصول نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾(الملك: من الآية١)، أو حالا لذي حال نحو: «جاءني زيد بين يديه خدامه»، أو معتمدا على همزة الاستفهام نحو: «أفي الدار زيد»، أو معتمدا على حرف النفي نحو: «ما بالدار أحد» عند الكوفيين يعمل مطلقا تمت والله أعلم .

٣- إنما أوردهما هنا بالهمزة لئلا يكون خلاف في عملهما، لأنه إذا كانا بغير الهمزة يحتمل أن يكونا خبرين تمت (ش) : بخلافهما مع الاعتماد فلا احتمال عند الكوفيين، لا عند البصريين فالاحتمال باق تمت .

٤- قوله: (وقدم عليه) يعني على جهة الدخول، ليخرج عنه المبتدأ لأنه قد يتقدم الخبر، ولا يقال قد يجب تقديم الخبر كالفعل لأن المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما اسندا إلى الفاعل تمت جامي معنى .

٥- قوله: (على الصحيح) خلافا للكوفيين المجوزين تأخير المسند، والحجة لهم قوله تعالى : ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾(الشعراء: من الآية١٤٨) بجعل «هضيم» صفة للنخل و«طلعها» فاعل لهضيم مقدم عليه أي: هضيم

«زيد» فإنه اسند إليه الجملة وإلا لما قام غيره مقامةً عند وجوده نحو: «زيد قام أبوه»،[1] ولَمَا اختلف حال الفعل باختلافه نحو: «الزيدان يقومان»، وقول امرئ القيس[2] :

فظل لنا يوم حميد بنعمة　　　فقِل في مقيل نحسه متغيب .

مؤوّل بكون «متغيب متغيبيا»[3] في الأصل بياء المبالغة، كقولهم في «أحمر أحمري» فخففت في الوقف، فهو كقول الشاعر :

زعم[4] الغراب بأن رحلتنا غدا　　　وبذاك [1]خبرنا الغداف الأسود

طلعها، ولا يصح أن يكون «طلعها» مبتدأ لأن «هضيم» بالكسر لا يصح أن يكون خبرا، وليعم الاستدلال لو ثبت ذلك في القرآن العظيم لكن لم يرو ذلك لأحد من السبعة تمت والله أعلم .

١- وإلا لزم أن يكون لفعل واحد فاعلان .

قوله : (ولما اختلف حال الفعل باختلافه) أي كما لا يختلف الفعل في يقوم الزايدان ويقوم الزيدون تمت والله أعلم .

٢- وجه إيراد البيت على ظاهره أن الكوفيين تمسكوا في تقديم الفاعل على عامله بقول أمرء القيس لأن «نحسه» مرفوع ولا عامل له، إلا أن يقال: إن «متغيبا» عمل عمل الفعل ورفع «نحسه» بفاعليته وهو متأخر، والتقدير: فقل في مقيل متغيب نحسه .

وأجاب البصريون عنه أن «متغيبا» أصله «متغيبي» فحذف عنه ياء المبالغة، فيكون «نحسه» مبتدأ و «متغيبي» خبره، فلا يلزم تقديم الفاعل على عامله، وهذا التأويل أولا من تقديم الفاعل الذي لم يوجد في لغتهم تمت ش .

قوله: (متغيبا) أصله متغيبي بياء المبالغة فخفف في الوقف فيكون خبرا لـــ«نحسه» فلا يتوهم أن «نحسه» فاعل مقدم، أو يكون «مقيل» بمعنى متروك من قلته بمعنى أقلته أي نسخته فيقدر مقيل آخر، فالمعنى ثم في مقيل متروك نحسه متغيب، فنحسه فاعل لمقيل، لا لما بعده تمت .

٣- فحينئذ لا يعمل لزوال شبه الفعل بواسطة النسبة بل يحمل على الابتداء وأما الكسر في متغيب بعد حذف ياء النسبة تخفيفا فللدلالة عليها تمت شريف .

٤- قوله: (زعم الغداف البيت إلخ..) يقال زعم زعما و زعما بالضم واكسر أي: قال في غير ظاهر، والزَعَم بالتحريك الطمع، وقد زعم بالكسر أي: طمع، والبيت يحتمل كلا المعنيين، و«الغداف» الغراب الضخم،

أي الأسودي فخفف .

لا مرحبا بغد ولا أهلا به   إن كان تفريق الأحبة في غد

أو يكون مقيل اسم مفعول من «قلته» بمعنى «أقلته» أي فسخته فاستعمل هاهنا بمعنى المتروك[٢] مجازا، ويكون «نحسه» فاعلا له لا لما بعده، وكذا قول الزباء :

ما للجمال[٣] مشيها وئيدا   أجندلا يحملن أو حديدا

والعرب تتشائم بنعقه وتعيبه «الرحلة» الارتحال، يقال دنت رحلتنا أي ارتحالنا وبذلك أشارة إلى الرحلة التي بمعنى الارتحال، يقال: فلان لا مرحبا به ولا أهلا له أي: ما أتى سعة ولا أتى أهلا، ونصبهما على المهما مفعولان، والتقدير لا أتى العدو مكانا واسعا ولا أهلا، بل أتى أجانب ومكانا ضيقا، وهذا دعاء عليه لأن التعريف فيه وفعلهما واجب الحذف إذا استعمل باللام، وقوله: في «غد» ظاهر في موضع الضمير، لأن الأصل أن يقول: «فيه». والمراد بالاستشهاد أن الأسود في الأصل الأسودي فحففت الياء تمت شراب تمت .

قال في الصحاح قولهم: مرحبا وسهلا أي: أتيت أهلا وأتيت سعة فاستأنس لا تستوحش، فمرحبا مفعول به، وأهلا معطوف عليه، والفعل محذوف تمت قط والله أعلم .

١- الواو في قوله «وبذلك» عطف على قوله «زعم» لا على «بأن» لفساد المعنى، ويمكن أن تكون للحال فيكون الظاهر مقام الضمير تمت .

٢- أي: مفسوخ من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، أي: فقل في مكان متروك نحسه، فيكون «مقيل» صفة موصوف محذوف، و«متغيب» صفة بعد صفة، أو بدلا عن مقيل تمت . أي: مكان متروك لحسه متغيب، التقدير متغيب نحسه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانقلب المجرور مرفوعا تمت شريف .

٣- «الجمل» زوج الناقة، والجمع «جمال ، وأجمال، وجمالات» .

قال: في الصحاح يقال مشا مشيا وئيدا أي على تؤدة، «الجندل» بفتح الجيم والدال الحجارة، وبفتحها وكسر الدال الموضع الذي فيه حجارة، والضمير الذي في «مشيها، ويحملن» راجع إلى الجمال و«جندلا» مفعول يحملن فقدم عليه، «ما للجمال» جملة استفهامية، والتقدير ما حصل للجمال، أو ما وقع للجمال. والمراد بالاستشهاد أن الكوفيين تمسكوا بالبيت وقالوا: «مشيها» فاعل وئيدا تقدم عليه، وأجاب أبو علي النحوي عن هذا بأن رفع «مشيها» إما على البدل من الضمير الذي للجمال، أو على الابتداء ووئيدا حال سد مسد الخبر،

مؤول بأن «مشيها» مبتدأ ويقدر خبره ناصبا وئيدا، أي: ما للجمال مشيها ظهر وئيدا. ورافعه[1] المسند مطلقا إذا تجرد عن الباء ومن الزائدتين، ومعنى لا لفظا إذا كان بأحدهما، نحو:﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ﴾(الحجر: من الآية١١)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(النساء: من الآية٧٩)، أو مضافا[2] إليه نحو: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾(البقرة: من الآية٢٥١)، ويجوز[3] في الصفة للفاعل المجرور والمعطوف عليه

ومن نصب «مشيها» فهو رواية أيضا فبفعل مضمر والتقدير: تمشي مشيها، ومن خفض وهو رواية أيضا فعلى بدل الاشتمال من الجمال، ولا استشهاد فيه في رواية النصب والجر تمت . شرح أب .

وقصة إنشاد الزباء لهذا البيت وما بعده، ومن قتلها لجذيمة، وجدع قصير لأنفه، وحمل الرجال في الجوالق إليها، وقتلها لنفسها، مشهورة تمت .

قوله: ما للجمال البيت وبعده :

أم صرفانا باردا شديدا أم الرجال جثما قعودا

١- قوله: (ورافعه المسند إلخ..) لا الإسناد كما هو رأي بعضهم، لأنه نسبة بين المسند والمسند إليه فلا يكون عمله في أحدهما أولى من عمله في الآخر تمت ش والله أعلم .

قوله: (ورافعه المسند مطلقا) وهو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب، ومعلوم أن مقتضى الإعراب في الفاعل هو الفاعلية على ما تقدم، ولا يقوم إلا بمسند من الفعل أو شبهه، فعلم أن ما أسند إليه هو العامل، وأما قول خلف الأحمر: إنها الفاعلية فهو غير مستقيم تمت هطيل .

٢- قوله: (أو مضافا) عطف على خبر كان، أي: وإذا كان مضافا إليه تمت ش .

والحاصل من كلامه: أن الفاعل إما أن يكون مجردا من التاء ومن الزايدتين أولا، والأول لا يخلو من أن يكون مضافا إليه أولا، فهذه ثلاثة: مجرد منها، غير مضاف إليه، غير مجرد من أحدهما، الأول مرفوع مطلقا، الثاني والثالث مجرور لفظا مرفوع محلا تمت .

٣- قوله: (ويجوز في الصفة إلخ..) نحو قولك: «كفى بزيد القائم» في الصفة، و«كفى بزيد وعمرو» معا في المعطوف، أما الجر في الصفة والمعطوف فلأنه حمل على اللفظ، وأما الرفع فلأنه حمل على المحل تمت والله أعلم .

الجر والرفع. (**والأصل**[1] **في الفاعل أن يلي فعله**) فيقدم على سائر المعمولات رتبة، لكونه جزءا من الجملة[2] حقيقة، ومن الفعل مجازا، من حيث[3] إسكانهم لامه عند اتصال ضميره به، كـ«ضربت» لكراهتهم توالي أربع حركات في ما هو كالكلمة الواحدة، وإيقاعهم إياه بين الفعل وإعرابه في مثل «تفعلان»،[4] فيقدر مؤخرا ما قدم عليه من المعمولات لفظا، (**فلذلك جاز ضرب غلامه زيد**) جواز «ضرب زيد غلامه»، فلولا أن رتبه الفاعل التقديم لامتنع، (**وامتنع ضرب غلامُه زيدا**[5]) على الأكثر، ولولا أن رتبة المفعول التأخير لجاز جواز «ضرب زيدا غلامه»، وقد جوزه بعضهم لوروده في كلام الفصحاء كقول حسان رضي الله عنه :

ولو أن مجدا[6] أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجدُه الدهر مطعما

١- قوله: (والأصل في الفاعل أن يلي فعله) لو قال والأولى أن يليه لكان أحصر وأوضح وأحسن، أما الأول فلتركه أصل الفعل، وأما الثاني فلأن الأصل يحتمل المعاني الخمسة: الدليل، وأصل العالم، والأصل المعين، وأصل الشيء كأصل الشجرة والعمارة تمت . وأما الثالث فلمراعات الاشتقاق، وهي من المحسنات على ما عرف في علم البديع تمت ولفظ الهندي ولو قال: أن يليه لكان أولى ليدخل شبه الفعل تمت والله أعلم .

٢- إحترازا عن الكاف في ضربك فإنه وإن كان جزءا من الجملة لكنه لم يكن حقيقة لأنه فضلة تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣- الأولى أن يقال: من حيث تغييرهم لامه عند اتصال ضميره، ليشمل مثل ضربوا فلم يسكن بل غير تمت هندي معنى .

٤- قوله: (وإعرابه في مثل تفعلان) فضمير الفاعل مقدم على إعراب الفعل وهو النون تمت .

٧- فإن قيل: قد جاء الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند إعمال الثاني؟ قيل: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في غلامه مضاف إليه وهو غير عمدة تمت غاية تحقيق .

٦- قوله: (ولو أن مجدا) «المجد» الرفعة وبلوغ النهاية في الكرم، و«المجيد» الكريم .

وقال الآخر :

كساء حلمه[1] ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا النداء في ذرى المجد

وقال آخر :

جزا[2] بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزي سنمار

قال ابن السكيت: «الشرف والمجد» يكونان بالآباء، ويقال رجل ماجد شريف أي له أباء متقدمون في الشرف، «والدهر» الزمان والجمع الدهور، وقوله: «أبقى مجده» جواب «للو» والتقدير لو خلد المجد واحدا من الناس في الدنيا لخلد وأبقى مطعما، فقوله «مطعما» مفعول «أبقى»، و«الدهر» منصوب على الظرفية، وحاصل المعنى أنه لو كانت الفضائل المكتسبة موجبة للخلود في الدنيا لكان المطعم أحرى وأحق به. والمراد بالاستشهاد أنه قال: مجده والضمير راجع إلى مطعم أخيرا وهو إضمار قبل الذكر لفظا ومعنى .

وهذا مع الأبيات الآتية الخمسة في أن الإضمار قبل الذكر جائز تمت ملتقط شراب .

١- قوله: (كسى حلمه البيت) يقال كسوته ثوبا فاكتسى متعديا إلى مفعولين وهما في البيت «ذا الحلم، وأثواب»، «الحلم» الطمأنينة عند ثورة الغضب، وقيل ترك الاستعجال بالعقوبة وترك الطيش والشرور، وهو من الفضائل النفسانية التي يحمد عليها ومن شعب الشجاعة، يقال ساد القوم سيادة وسؤددا فهو سيد، يقال رقي عليه مجدا وترقي إذا صعد درجة، «النداء» العطا، وذرى الشيء بالضم أعاليه واحده ذِروه بالكسرة، والذُروة بالضم أيضا أعلى السنام، وذرا جمعه فيستعمل في كل مرتبه فجازا، وقوله: و«رقى» عطف على «كسى» و«الندى» فاعله «وذا الندى» مفعوله، و«في ذرى» متعلق به وإسناد «كسى» إلى الحلم إسناد مجازي وعلاقته ظاهرة. وفي البيت استشهادان: الأول في المصراع الأول، والثاني في الثاني وموضعهما «حلمه، ونداه» وضمير «حلمه» يرجع إلى ذا الحلم المذكور آخرا، وضمير «نداه» إلى ذا الندى تمت ملتقط شرح أبيات .

٢- قوله: (جزا بنوه البيت إلخ..) يقال جزيته بما صنع وأجزيته جزاء، وأجزت عنه إذا أنت كافأته، لما كان بنو الغيلان يؤذون أباهم مع كبر سنه وحسن فعله ضرب هذا المثل فيهم، و«سنمار» اسم رجل رومي بنا الخورنق بظاهر الكوفة للنعمان ابن امرء القيس فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثله لغيره، فيضرب به المثل لمن يجزي الإحسان بالإساءة، وقيل يجزى جزاء سنمار قال الشاعر :

جزانا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب

وقال آخر:

لما رأى[1] طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقال آخر :

يغني[2] حلاها هندا عن حليي وترى البذاذة أحسن الزي

وقال آخر :

جزا[3] ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

قوله: «كما» صفة لمصدر محذوف والتقدير جزاء جزاء مشابها لجزاء سنمار. والمراد بالاستشهاد أن ضمير بنوه راجع إلى أبي الغيلان وهو متأخر لفظا ومعنى تمت ملتقط شرح أبيات .

«أبا الغيلان» بكسر الغين كنية رجل تمت شواهد، وقيل «أبا الغيلان» بالفتح للغين المعجمة اسم ذي الرمة الشاعر تمت شلبي تمت .

١- قوله: (لما رأى طالبوه مصعبا البيت إلخ..) قال الجوهري «المصعب» في الأصل الفحل، وبه سمي الرجل مصعبا، يقال ذعرته أذعره ذعرا أي: أفزعته، و«المقدور» مصدر ميمي كـــالميسور، والمعسور»، «انتصر منه» انتقم، الضمير في «طالبوه» يرجع إلى مصعب بعده وهو محل الاستشهاد. ومعنى البيت: أن طالبي مصعبا لقتله لما رأوه لم يظفروا عليه وخافوا منه، وكاد مصعب ينتقم منهم لو ساعده المقدور تمت ملتقط شرح أبيات .

٢- قوله: يغني حلاها البيت إلخ..) في المغرب: أن حليه الإنسان صفته وما يرى من لون وغيره، والجمع حلًى ضما وكسرا كلحى، والحَلْي بالفتح [مااتـــ]حلى به المرأة، وجمعه حُلِي مثل «ثَدْي، وثُدِي» وهو مفعول، «البذاذة» لبس الثوب الخلق، و«الزي» الزينة، والضمير في حلاها يرجع إلى هند المذكورة آخرا وهذا موضع الاستشهاد، والضمير في «ترى» إما أن يرجع إلى هند أي: مستغنية بجمالها الأصلي عن الحلي العارض، وإما أن يرجع إلى مخاطب غير معين كأنه يخاطب كلا ممن يصح عنه الرؤية كما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾(السجدة: من الآية١٢)، ومنع «هند» للعلمية والتأنيث مع جواز صرفها لسكون الوسط تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم .

٣- قوله: (جزاء ربه البيت إلخ..) عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، وعزاه الأعلم إلى أبي الأسود،

وقيل الهاء فيه عايدة إلى المصدر، أي: رب الجزاء، لا إلى «عدى» إذ الفعل دل على المصدر.[1] **(وإذا[2] انتفى الإعراب لفظا فيهما)** أي: في الفاعل والمفعول **(والقرينة)** كـ«ضرب موسى عيسى، وشتمت سعدا سلمى، وأكرم هذا ذاك، وأكرمت هاتي تلك، وضرب من في الدار من على الباب، **(أو كان)** أي: الفاعل **(ضميرا[3] متصلا)** مرفوعا بارزا، كـ«ضربت زيدا»، أو مستكنا مثل: «زيد ضارب

وقيل لم يعرف قائله، حتى قال ابن كيسان أحسبه مولدا مصنوعا. والشاهد في قوله: «جزا ربه» حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبه، والجمهور على المنع مطلقا، وأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذي دل عليه «جزا» كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(المائدة: من الآية٨) أي: جزا رب الجزا، أو ضرورة، أو شاذ لغير عدي، و«جزاء» الكلاب نصب على المصدرية، أو بنزع الخافض، أي كجزاء الكلاب، و«العاويات» جمع عاوية من عوى الكلب والذئب يعوي عوا صاح، واختلف في جزائها فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة .

وقال الأعلم ليس بشيء، وإنما دعي عليه بالأبنة والكلاب تتعاوا عند طلب السفاد، وهذا من ألطف الهجو، والواو في قوله: «وقد فعل» للحال تمت أي: فعل الله ذلك وقد أجاب، إظهارا للرغبة في إجابة دعوته، فإن الطالب إذا تناهت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه ربما يخيل إليه أنه حاصل تمت (ش) .

١- كما دل قوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(المائدة: من الآية٨) . على العدل، لأنه جزء مفهوم الفعل، والمركب يدل على أجزائه تمت .

٢- قوله: (وإذا انتفى الإعراب إلخ..) أي: الأمر الدال على فاعلية أو مفعولية المفعول لا بالوضع، إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بازاء شي له أنه قرينة عليه، فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذا القرينة شاملة تمت جامي تمت .

٣- قوله: (أو كان مضمرا متصلا) ويرد عليه «زيدا ضربت» فإنه تقدم المفعول مع كون الفاعل ضميرا متصلا؟ ويجاب بأن مراد الشيخ امتناع تقدم المفعول على الفاعل فقط، لا تقدمه على الفعل والفاعل تمت رصاص والله أعلم .

غلامه»، أو مجرورا كـ«عجبت من ضربك زيدا»، **(أو وقع مفعوله[1] بعد إلا)** كـ«ما ضرب زيد إلا عمرا، **(أو معناها)** نحو: «إنما ضرب زيد عمرا» **(وجب تقديمه)** أي: الفاعل لرفع الالتباس في الأول، بخلاف ما لو وجدت قرينة لفظية نحو: «هويت[2] موسى سلمى، وأكرم موسى [3] العالمَ عيسى ، [1] أو موسى عيسى العالِمُ»، أو

١- قوله: (أو وقع مفعوله بعد إلا) وفيه خلاف الكسائي وابن الأنباري فإنهما يجوزان تقديم المحصور بـ«إلا»إذا كان مفعولا، أما دليل الكسائي فلأن الحصر فيما يلي «إلا»متقدما كان أو متأخرا فيجوز تقديمه لأنه غير ملتبس، بخلاف المحصور بـ«إنما». وأما دليل ابن الأنباري فلأنه اعتبر تأخر المقرون بـ«إلا»لفظا أو تقديرا فأجاز تقديمه إذا كان مفعولا؛ لأنه وإن تقدم لفظا لكنه يتأخر معنى، و لم يجز تقديمه إذا كان مرفوعا لأنه كما تقدم لفظا تقدم معنا فيلزم في تقديمه فوات تأخر المصور لفظا وتقديرا وذلك غير جائز تمت .

قال الشارح الرضي: وينبغي أن يعرف أولا أنه يجب في الاستثناء المفرغ إذا ذكرت قبل أداة لاستثنى معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية أو غير ذلك، محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلا: «ما ضرب زيد إلا عمرا» فضاربية زيد محصورة في «عمرو» أي: ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو، وأما مضروبية «عمرو» فعلى الاحتمال أي: يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد أيضا، وبالعكس لو قلت: ما«ضرب عمرا إلا زيد» مضروبية «عمرو» مقصورة على «زيد» أي: لم يضربه إلا زيد، وضاربيه زيد باقية على الاحتمال أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو، أيضا وكذا في نحو: «ما جاء زيد إلخ.... » ما في الرضي. ثم قال فإذا تقرر هذا تبين أن ضرب زيد في قولك: «ما ضرب زيد إلا عمرا» مقصور على عمرو، ومضروبية عمرو على الاحتمال تمت .

وإنما قال في أول المسـألة: (معمولا خاصا) لأنه إذا كان المعمول عاما نحو: «ما ضرب أحد إلا زيدا» فلا يقال إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال؛ لأنه لم يبق بعد «أحد» شيء يمكن أن يضرب «زيدا» كما كان في «ما ضرب زيد إلا عمرا» أمكن أن يضرب عمرا غير زيد تمت منه .

٢- فإن التاء تدل على أن الفاعل «سلمى» وهي قرينة ملفوظة تمت .

٣- هذا مبني على أن أحدهما مشهور بالعلم دون الآخر، وإلا فاللبس حينئذ حاصل .

فقد يقال: إن «عيسى» فاعل و«العالم »مفعول، و«موسى« بدل من «العالم»، ويجوز أن يكون «موسى» عطف بيان تمت منقح .

معنوية كـ«أكل الكمثرى[٢] موسى». ولتعذر تأخير الفاعل المتصل بخلاف المنفصل نحو: «ما ضرب زيدا إلا أنا، وزيد عمرو لابس جبته هو»،[٣] ولانعكاس[٤] المعنى في معنى «إلا» إذ قولك: «إنما ضرب زيد عمرا»[٥] تقتضي الانحصار في الاسم[٦] الآخر،

لفظ المنقح قوله: و«أكرم عيسى العالم موسى» هذا مبني على اشتهار «عيسى» بالعلم دون «موسى» وإلا فاللبس باق، لجواز أن يكون «موسى» عطف بيان تمت والله أعلم .

١- وقد يقال: إن «موسى» في المثال الأول عطف بيان من العالم، ويحتمل ما ذكره من أنه صفة لعيسى، فإذا احتمل فاللبس حاصل. وفي المثال الثاني يقال: إن «عيسى» بدل من موسى، ويحتمل أنه مفعول إذا نصب المفعول، أو فاعل إن رفع، فإذا احتمل فاللبس حاصل فلابد أن يقدم في الصورتين معا والله أعلم .

اللهم إلا أن يقال: إن أحدهما مشهور بالعلم دون الآخر، وإلا فاللبس حينئذ باق تمت منقح .

قوله في الحاشية: (إن عيسى بدل من موسى) يعني يحمل أن «موسى» بدل غلط، ويكون الفاعل «العالم»، ويحتمل أن يكون فاعلا والعالم صفة تمت .

٢- وهو الأجاس، ذكره في القاموس في فصل الهمزة في باب الصاد تمت .

٣- في إجراء الصفة على غير من هي له، فالضمير الذي هو «هو» راجع إلى «زيد» أي: لا بس جبة عمرو، ولو كان عمرو اللابس لما جاء بكلمة «هو» تمت س والله أعلم .

٤- قوله: (ولانعكاس المعنى في معنى إلا) لا يقال: «إنما» في معنى «ما، وإلا» فلم قال في معنا إلا فقط؟ لأنا نقول تابع الكافية حيث قال فيها: أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها تمت ع والله أعلم .

٥- نعم الالتباس حاصل إذا كان الحصر في الفاعل والمفعول جميعا، ويكون التقدير «ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا».

٦- يعني أن الاسمين بعد «إنما» لا يعرف متعلق الحصر فيهما إلا بتأخره، كقولك قاصدا لحصر المفعول في زيد: «إنما ضرب عمرو زيدا» فالمراد كون الضرب الصادر عن عمرو مخصوصا به زيد ولا يعلم هذا إلا بتأخر زيد فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلا متأخرا، وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر، أو الحصر فيما يلي إلا سواء تقدم أو تأخر ليجري الباب أي: باب الحصر على سنن واحد، وهو أن الحصر يكون دائما في الاسم الأخير، فيؤخر متعلق الحصر بالأول وجوبا أيضا تمت ع .

وحمل ما بعد إلا عليه، وإن لم يكن فيه التباس [1]ليطرد باب الحصر على سنن واحد، [2] وفيه خلاف الكسائي وأبي بكر ابن الأنباري، فعندهما يجوز أن يقال: «ما ضرب إلا عمرا [3]زيد»، لانحصار الضاربية في الاسم الآخر، ويؤيد ذلك قول الشاعر :

تزودت[4] من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

وما قيل[5] من أنه يلزم من تأخير الفاعل عكس المعنى، وصيرورة الكلام: «ما ضرب عمرا إلا زيد» ممنوع؛[6] إذ الكلام في وجوب تقديم الفاعل وامتناع تأخيره،

١- وههنا نظر: وهو أن تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مقيدا للقصر في قولنا: «إنما زيدا ضربت» فإنه لقصر الضرب على زيد .

قال أبو الطيب: "أساميا لم يرده معرفة، فإنما لذة ذكرنا"، أي: ما ذكرناها إلا لذة، ويمكن الجواب بأن الكلام في ما إذا كان القصر مستفادا من «إنما» وهذا ليس كذلك تمت مطول تمت .

٢- وهو أن المحصور فيه مؤخر في الصورتين، أي: في صورتي «إلا» وإنما يكون المحصور فيه بعد أجزاء الكلام جميعه، وكذا في «إنما» يكون بعده أجزاء الكلام، لكن يجب في المتوسط أن المحصور فيه بـ«إلا»قد يكون بعد «إلا» متقدما على المحصور كـ«ما ضرب إلا عمرا زيد» تمت والله تعالى اعلم .

٣- مذهب الكسائي وابن الأنباري أن المحصور يكون متأخرا لفظا ورتبه وهنا لو أخر الفاعل والمحصور هو المفعول جاز لأن المحصور وهو المفعول به مؤخرا رتبه وجاز لأجل ذلك تمت .

٤- قوله: (تزودت البيت ألخ...) التزود: أخذ الزاد، والمعنى أخذت الزاد من ليلى بتكليمي ساعة فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي من العشق والمحبة، والمراد بالاستشهاد: أنه وقع الفاعل والمفعول بعد إلا مع الحصر في للمفعول، وهذا مثل قولهم: «ما ضرب إلا عمرا زيد»، ويمكن أن يجاب عن البيت بأن تقدر في «زاد» ضمير يرجع إلى التكلم أو إلى التزود الدال عليه «تزودت» و«كلامها» بدل من الضمير في زاد، فعلى هذا يخرج البيت من الاحتجاج تمت شرح أبيات .

٥- قوله: (وما قيل) يشير إلى اختيار ابن الحاجب في شرحه حيث قال: فلو ذهبتَ تقدم وتأخر فتقول: «ما ضرب عمرا إلا زيد» انعكس المعنى تمت .

أي: ما قال ابن الحاجب وغيره في تعليل تقديم الفاعل على المفعول الواقع بعد إلا: بأنه لو لم يكن مقدما حتى يصير «ما ضرب عمرا إلا زيد» أنعكس المعنى ممنوع، أي: لا نسلم أنه انعكس المعنى، المراد لأن الكلام على تقدير

على تقدير[٢] وقوع المفعول بعد «إلا». وكذا إذا أضيف المصدر[٣] إلى الفاعل نحو: «عجبت من ضرب زيد عمرا» أوجب تأخير المفعول إلا لضرورة كقول الشاعر :

فزججتها[٤] بمزجة زج القلوص أبي مزادة

وقوع المفعول بعد «إلا»، وعلى هذا التقدير لو أخر الفاعل عن المفعول وقيل: «ما ضرب إلا عمرا زيد» يكون المعنى ما كان أولا و لم ينعكس تمت ش والله أعلم .

١- أي: ممنوع أنه يلزم من تأخير الفاعل عكس المعنى، بل لو أخر الفاعل بعد إلا لكان المعنى كما هو تمت. ولأنه خلاف المقدر إذ المقدر لو وقع المفعول بعد إلا وجب تقديم الفاعل، فينبغي أن يكون التقدير باقيا لو أخر الفاعل تمت .

٢- قوله: (على تقدير وقوع المفعول) والحاصل أن المحصور ما بعد إلا، وغير المحصور ما قبلها في قولك: «ما ضرب زيد إلا عمرا» فعند الجمهور لا يجوز أن يقال: «ما ضرب إلا عمرا زيد» ليطرد باب الحصر على سنن واحد، وعند ابن الأنباري يجوز لعدم الالتباس، وعند ابن الحاجب لا يجوز لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم فيصير تقديره «ما ضرب أحدا أحد إلا عمرا زيد» واختل المعنى؛ إذ الغرض حصر فاعلية زيد في مفعولية عمرو مع احتمال ضاربية غير زيد، هذا حاصل هذه المسألة وبالله التوفيق، وضابطة إن أردت حصر الضاربية وجب تأخير المفعول، وإن أردت حصر المضروبية أخرت الفاعل تمت منقح .

٣- وجب تقديم الفاعل؛ لأنه لو أخر لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو غير جائز إلا للضرورة تمت ش أما على تقدير وقوع الفاعل والمفعول معا بعد إلا يجوز تقديم المفعول تمت .

٤- قوله: (فزججتها بمزجة البيت إلخ...) يقال زججت الرجل أزجه زجا فهو مزجوج إذا طعنته بالمزجة .

«المزجة» بالكسر رمح قصير كالمزراق، الضمير في زججتها ترجع إلى الكتيبة، و«زج» صفة لمصدر محذوف والتقدير زججت الكتيبة زجا مثل زج أبي مزاده القلوص، فشبه الزج بالزج، والجهة الجامعة بينهما السهولة، و«القلوص» الشابة من النوق وهي بمنزلة الجارية من النساء، الجمع قُلُص وقلائص مثل قدم وقدائم وقلوص مثل قدوم.

والمراد بالاستشهاد: أنه فصل بين المضاف الذي هو «زج» والمضاف إليه الذي هو «أبي مزاده» بالمفعول الذي هو «القلوص»، وجواز هذا الفصل لضرورة الشعر، واعترض عليه بأنه ليس للضرورة إذ الشاعر يمكن أن يقول: «زج القلوص أبو مزادة» بجر القلوص ورفع أبي مزادة و لم يخل بوزنه وقافيته تمت ملتقط من شرح الأبيات .

وقد أجيب عنه بأنه كذلك، لكن مقصوده الاختصاص وهو لا يحصل مع عدم الإضافة إليه تمت والله أعلم .

(فإذا اتصل به) أي: بالفاعل **(ضمير مفعول**[1]) نحو: «ضرب زيدا غلامه»، **(أو وقع أي: الفاعل بعد «إلا»)** نحو: «ما ضرب عمرا إلا زيد»، **(أو معناها)** نحو: «إنما ضرب عمرا زيد»، **(أو اتصل مفعوله)** به **(وهو غير متصل)** نحو: «أكرمني زيد» **(وجب تأخيره**[2]**)** أي: الفاعل؛ لما مر من امتناع «ضرب غلامه زيدا» في الأكثر، واقتضى[3] الحصر في الاسم الآخر في «إلا» أو معناها، وفيه خلاف الكسائي[4] كما ذكر، دون[5] ابن الأنباري إذ هنا لو تأخر المفعول لم يبق

«الزج» المختص بأبي مزادة فإضافته إليه لهذا المعنى و لم يتفق له إلا بالفصل تمت .

١- قوله: (ضمير مفعول) الأولى أن يقال: ضمير مفعوله؛ لئلا ينتقض بنحو: «ضرب زيد هندا وغلامها عمرا» لأنه قد اتصل بالفاعل وهو غلامها ضمير مفعول وليس يجوز تقديمه عليه، فكان يجب عليه أن يقول: ضمير مفعوله تمت حامي .

ويجاب عنه بأن تنوين العوض في «مفعول» كاف عن المضاف إليه تمت .

٢- قوله: (وجب تأخيره) أما في اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلِمُنافَات الاتصال توسط الغير المتصل بينه وبين الفعل تمت حامي .

فقوله: (وجب تأخيره) أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع الصور، أما في اتصال الضمير، وفي صورة كون المفعول ضميرا، فلما في الحاشية، وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلألا ينقلب الحصر المطلوب تمت .

٣- قوله: (واقتضى الحصر) علة القسم الثاني والثالث، أي: اقتضى الكلام الحصر تمت .

٤- وحجته قوله الشاعر : ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم وما هجا قط إلا أجباء بطلا

الجباء: بضم الجيم وتشديد الباء وهمزة الجبان تمت منهل صافي والله أعلم .

٥- لأن الحصر في مابعد إلا مقدما كان أو مؤخرا، فلا ينعكس على تقدير تأخير المفعول، وأما ابن الأنباري فلا يجوز تأخير المفعول، ودليله أن المحصور فيه ينبغي أن يكون فيه مؤخرا إما لفظا وإما معنا، وهنا لو تأخر المفعول لم يبق المحصور فيه وهو الفاعل مؤخرا لا لفظا ولا معنا؛ لأن رتبة الفاعل التقدم، وأما لو كان الحصر في المفعول نحو: «ما ضرب زيد إلا عمرا» فيجوز تقديمه كما جوزه الرضي؛ لأنه على تقدير التقدم يبقى المحصور فيه مؤخرا معنا، وأنه لم يكن مؤخرا لفظا لأنه مفعول ورتبه المفعول التأخير تمت .

المحصور[1] فيه مؤخرا لا لفظا ولا معنى،[2] بخلاف ما لو كان الحصر في المفعول،[3] وكذا إذا أضيف المصدر إلى المفعول.

(وقد يحذف[4] الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل: «زيد» لمن قال:[5] «من قام»[6]) مما كان جوابا لسؤال واقع أي: قام زيد، فحذف الفعل إيجازا واختصارا[2] لدلالة[3] قول السائل عليه، والأصل هو الإظهار ومنه قول الشاعر :

١- أي: المحصور عليه، والمحصور فيه، على اختلاف العبارتين وهو «زيد».

قوله: (لا لفظا ولا معنا) أما لفظا فظاهر وأما معنا فلأن رتبه الفاعل التقديم وحينئذ يلزم قصر الصفة قبل تمامها فإن المحصور هو الضرب الواقع على عمرو لا مطلق الضرب فالمفعول أعنى عمرا من تتمة المحصور وقد تأخر لفظا ورتبه ويكون الضرب المذكور قبل تمامه لفظا ورتبه محصورا في الفاعل، بخلاف ما لو كان الحصر في المفعول فإن الفاعل حين أخر مقدم رتبة فيكون المحصور بتمامه مقدم رتبه والمحصور عليه مؤخرا كذلك فلا يلزم المحذور، هذا غاية ما يقال في توجيه كلام الأنباري، يمكن أن يجاب عنه بأن المفعول في الصورة المذكورة حقه التقديم لامن حيث أنه مفعول بل من حيث أنه جزء للمحصور والفاعل حقه التأخير لامن حيث أنه فاعل بل من حيث أنه محصور عليه فيكون المحصور مقدما على المحصور عليه تمت ع .

٢- قوله لا لفظا ولا معنا مع أنه يجب تأخره بأحد الوجهين لئلا يلزم حصر الوصف قبل تمامه تمت .

٣- نحو: «ما ضرب زيد إلا عمرا» فيجوز عنده «ما ضرب إلا عمرا زيد»، فالمفعول مقدم لفظا لا رتبة وهو جائز تمت والله أعلم.

٤- اعلم أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف واجبا أو جائزا، إلا أن واجب الحذف لا بد فيه من لفظ هو كالبدل في المحذوف مفسر له، بخلاف الجائز تمت نجم الدين الرضي رضي الله عنه .

٥- النحويون على أن «زيد» فاعل لفعل مقدر أي: قام زيد، واعترض عليهم بأن السؤال جملة اسمية فالأولى أن يكون «زيد» مبتدأ خبره محذوف، أي: زيد قام لأن المطابقة بين السؤال والجواب أمر مهم عندهم، والصواب أنه فاعل لأن من قام جملة أسمية صورة، وفعلية حقيقة وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى، فكان الأصل أن يقال: أقام زيد، أقام عمرو، أقام خالد، ونحوه لكن لما تعذر هذا التطويل وضع لفظة «من» عامة

ألا هل[٤] أتى أم الحويرث مرسلي نعم خالد إن لم تعقه العوائق

أي أتاها خالد .

٩ (ليبك يزيد ضارع[١] لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح)

لتلك الذوات وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل، فصارت الجملة الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة، فروعي في الجواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيها عليه بذلك، على ذلك التصريح بالجملة الفعلية في بعض الأجوبة كقوله تعالى : ﴿قل يحييها الذي﴾ وقوله تعالى : ﴿ خلقهن العزيز العليم﴾، ولا يخالف هذه الرعاية إلا لنكتت كقوله تعالى : ﴿قل الله يحييكم﴾ فإن قصد الاختصاص في قوله قل الله يحييكم أوجب تقديم المسند إليه تمت شريف رحمه الله تعالى .

١- وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئيها والتقليل في الحذف أولى تمت جامي والله أعلم . وقوله: (واقع) أي محققا لا مقدر.

٢- قال ابن هشام في المغني: جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف الفعل اقتصارا واختصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل، وبالاقتصار الحذف بلى دليل تمت .

٣- قوله: (لدلالة قول السائل عليه) لأنه استغنا بالفعل الواقع في السؤال عن ظهوره في الجواب، وقوله: (والأصل هو الإظهار) لأنه على تقدير الحذف يحتمل الابتداء به، والخبر محذوف، بخلاف ما لو ظهر فإنه يزول ذلك، ولأنه مع الحذف يحتاج إلى القرينة تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤- قوله: (ألا هل أتى أم الحويرث) هو اسم امرأة، ويروى «مرسل» من غير إضافة، «تعقه» أي: تحبسه يقال: عاق عن كذا يعوقه عوقا أي: حبسه وصرفه عنه، وعوايق الدهر الشواغل من أحداثه، و«نعم» من حروف الإيجاب مقررة لما سبقها من كلام موجب أو منفي، استفهاما كان أو خبرا، قوله، «مرسلي» فاعل أتى، و«أم الحويرث» مفعوله، والتقدير هل أتى مرسلي أم الحويرث، فقيل: في جوابه نعم أتاها خالد إن لم تمنعه موانع الدهر، وإنما قال: نعم مع قوله: إن لم تعقه العوائق؟ للتفاؤل فتأمل. والمراد بالاستشهاد أنه حذف الفعل وهو «أتاها» إيجازا لدلالة سؤال السائل تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم .

على رواية من يضم الياء ويفتح[٢] الكاف ويرفع يزيد، وقد روى الأصمعي بفتح الياء وكسر الكاف ونصب يزيد مما كان جوابا لسؤال مقدر فضارع فاعل الفعل دل عليه «ليبك» أي يبكيه ضارع كأنه إذا قيل: «ليبك يزيد» يسأل من يبكيه؟ فقيل: ضارع، والضارع: الذليل والمختبط: السائل، والطوائح جمع مطيحة، أمرا بالبكاء عليه لإجارته إياهما،[٣] وفيه[٤] من المزايا[٥] على بنائه للفاعل: تضمنه جملة مقدرة[٦] وأخرى مذكورة بجزئيها وثالثة بأحدهما، وكون كل من الاسمين[٧]

---

*- أي: الضارع والمختبط بالبكاء على يزيد، لفظة «ما» إما مصطرية أي: من إطاحة الطوائح أي: إهلاكها،أو موصولة والعامل محذوف، قوله: «مما» متعلق بمختبط أي: ابتداؤه من ذلك، أومختبط من أجل ذلك تمت ش

فالطوائح جمع مطيحة على غير قياس، كلواقح جمع ملقحة، وهو من طاح الشيء يطيح إذا هلك، وأطحته أنا أي: أهلكته تمت.

* قوله: (لخصومة) متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الحال يكتفي بريح الفعل، أي: يبكيه من يتضرع ويذل لأجل الخصومة، فإن يزيد كان ملجاءً وظهرا للأذلاء والضعفاء تمت رضي

٢- أي: على رواية ليبك بالبناء للمفعول، فإنه لو بني للفاعل لم يكن شاهدا تمت .

٣- يعني لإدخاله إياهما في جواره ونصره لهما تمت .

٤- قوله: (وفيه) أي: في بنائه للمفعول وإن لم يجر ذكره، بخصوصية القرينة وهي الرواية بالبناء للمفعول به، أو في الكلام المذكور إذا روي على صيغة البناء للمفعول ، أو في البيت المذكور، أو في المروي المذكور، أو ليبك يزيد، والكل قرينة تمت والله أعلم .

٥- «المزايا» جمع مزية، وهي الرجحان والفضيلة تمت والله أعلم .

٦- قوله: (مقدرة) استفهاميه وهي: «من يبكيه»، وقوله: بجزئيها وهي: «ليبك يزيد»، وقوله: بأحدهما وهو: «ضارع» والجزء الآخر مقدر وهو: «يبكيه» تمت .

٧- وهما: يزيد، وضارع، أما كون ضارع مقصودا فظاهر؛ لأنه فاعل، وأما كون يزيد مقصودا فلكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في البناء للفاعل تمت والله أعلم .

مقصودا، وكون أوله غير مطمع في ذكر الفاعل، وآخره ميسرا للسامع[1] بما لا يحسب، وسلامته عن إيهام التناقض[2] الذي في بنائه للفاعل لأنه من حيث كون الأول مفعولا يؤذن بكونه غير مقصود لأنه فضله، وكونه مقدما يؤذن بكونه مقصودا. (**ووجوبا**[3]) فيما وقع بعده فعل مفسر للمحذوف كراهة اجتماع المفسر والمفسر، وذلك فيما بعد حرف الشرط والتحضيض (**مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾**)(التوبة: من الآية٦)، «ولو ذات[4] سوار لطمتني، وألا زيد قام» أي: وإن استجارك أحد، ولو لطمتني ذات سوار، وألا قام زيد، لاقتضاء حرف الشرط والتحضيض الفعل: لفظا أو تقديرا، و«هل» في مثل: «هل[5] زيد خرج» على رأي

١- فيكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة والله أعلم .

٢- لا نسلم أن عدم إيهام التناقض مزية، بل المزية للكلام المشتمل عليه تمت أي: الإيهام تمت .

فقد تضمن هذا التركيب ثلاث جمل: الأولى مذكورة بجزئيها وهو: ليبك يزيد، والثانية محذوفة الجزئين وهي: من يبكيه، والثالثة محذوف أحد جزئيها وهو: يبكيه، مذكور الآخر وهو: ضارع تمت .

٣- انتصاب وجوبا وجواز على أنهما مصدران لقوله: «يحذف» أي: حذفا جائزا ووجوبا تمت نجم الدين الرضي رحمه الله .

٤- قيل: «لو» هنا يجوز أن تكون للتمني، وقيل: لا تخرج عن التمثيل على التقديرين فإن كانت للشرط قدر جوابها، وإن كانت للتمني لم يحتج إلى تقدير الجواب إذ «لو» للتمني أيضا يدخل على الفعل تمت أصل . المثل أن حاتم الطائي التميمي أسر في بلاد عنترة فغاب عنه الرجال وبقي فيها بين نسائهم مقيدا مغلولا ثم اتفق لهن الارتحال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع- وكان من عاده الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة- فقال أفككن عني الغل لأفزاد لكن ففككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له في ذلك فقال: هكذا فزدي أنه، فلطمته جارية بما فعل فقال: لو ذات سوار لطمتني يريد: لو حرة بسوار لطمتني، والمعنى لو لطمتني من كانت في الشرف لي كفوا لكان أهون علي تمت هطيل والله أعلم . لا فصد تمت فصدي تمت .

٥- قوله: (هل زيد خرج) جاز أن يكون زيد فاعلا لفعل محذوف والفعل بعده مفسر له، وهذا أولى لأنه بمعنى «قد»، وجاز أن يكون زيد مبتدأ وما بعده خبره لتضمنه معنى همزة الاستفهام تمت .

الأخفش،[1] وفيه شذوذ؛[2] لما أن هل[3] بمعنى «قد» على[4] قول سيبويه فوقوع الاسم بعدها كوقوعه بعد «قد» فذكر الفعل لفظا بعدها هو القياس،[5] وعن الجرمي أنه مبتدأ، و عن سيبويه جواز الأمرين،[6] بخلاف «أزيد خرج» فإنه شائع بلا شذوذ؛ وذلك لكون الهمزة أعم تصرفا لدخولها على الاسم والفعل، وفيه جواز[7]

١- قوله: (على رأي الأخفش) أي عنده «هل» لازم الدخول على الفعل فإذا دخل على الاسم يكون الفعل مقدرا تمت .

٢- قوله: (وفيه شذوذ) أي: في دخول «هل» على الاسم الصريح الواقع بعدها شذوذ؛ لأن سيبويه قال: «هل» في الأصل بمعنى «قد» ولايقال: قد زيد خرج على تقدير أن الفعل مقدر لعدم ورود استعمال الفصحاء بذلك، فوجوب حذف الفعل يختص بقول الأخفش دون غيره تمت ش .

٣- قال الله تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ أي قد أتى تمت .

٤- فقيل: «أهل» نحو: * أهل عرفت الدار بالغريين * وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها، وإقامة لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان﴾ أي: قد أتى، فلما كان أصلها «قد» وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة فإن رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودها بالحمى، وحنت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنده ذاهلة، ومع وجود الفعل لا تقتنع به مفسرا للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختيارا «أهل زيدا ضربته» بل لا بد من إيلائها إياه لفظا تمت نجم من حروف الشرط

٥- فعلى هذا لا يأتي هذا المثال الذي فيه الفعل مقدرا لأن عنده أن القياس كون الفعل بعد لفظ «قد» فلا يأتي في هذا المثال على رأيه تمت .

٦- كونه فاعلا و مبتدأ تمت قوله: بخلاف متعلق بقوله: وفيه شذوذ تمت .

٧- قوله: (جواز الأمرين) كونه فاعلا، ومبتدأ، وقيل المراد جواز دخول الهمزة على الفعل صريحا ومقدرا تمت ش .

الأمرين عن سيبويه، وكذا في إذا الشرطية،[1] وكذا فيما وقعت «أن» المفتوحة[2] بعد «لو» مثل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾(الحجرات: من الآية٥) أي: لو ثبت صبرهم؛ بدلالة «أن» على الثبوت فكان كالفعل[3] المفسر.

(وقد يحذ فان[4] معا) أي: الفعل والفاعل، **(مثل: «نعم»[1] لمن قال: «أقام زيد»)** تقديره: نعم قام زيد، فتقدير المحذوف جملة فعلية لمطابقة السوال، وكقولك: «زيدا» لمن قال: «من أكرم» أي: أَكْرِمْ زيدا.

١- أي: جواز الأمرين عن سيبويه لا على الشذوذ، ولأنه لا يجب عنده أن يدخل «إذا» على الفعل، وعن بعض النحويين يجب دخول إذا على الفعل فحينئذ لا يجوز فيه الابتداء، بل يكون فاعلا للفعل المحذوف، فيحتمل أن يكون مراده من قوله من الواجب الحذف تمت ش . جزاء الشرط والمشهور عن سيبويه أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظا أو تقديرا تمت .

٢- أو وقع بعده ما نزل منزلة مفسر للفعل المحذوف، مثاله: «أن» المفتوحة الواقعة بعد: لو أنك تأتني لأكرمتك، فأن مع الاسم والخبر في محل الرفع بأنه فاعل فعل محذوف، وتقدير: لو ثبت إتيانك لأكرمتك، وإنما حذف الفعل لدلالة أن المفتوحة على الثبوت فكانت كالفعل المفسر تمت والله أعلم .

٣- قوله: (فكان كالفعل) إنما قال كالفعل المفسر لأن «أن» ليست مفسر على الحقيقة، فإن المقدر وهو: ثبت مفسر تمت والله أعلم

٤- وأما حذف الفاعل وإبقاء الفعل فلم يأت في كلامهم إلا في الأفعال الناقصة وهي: «قل ما، وطال ما، وكثر ما» على أن ما كافة لطلب الفعل الفاعل، وقيل إنما فاعل لهذه الأفعال تمت .

* وهذا الحذف جائز لقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامها كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك. جامي بلفظه يعني: فكان على المصنف تقديم هذا على قوله: ووجوبا إذا العطف على الوجوب يتمم لزوم حكمه في المعطوف تمت والله أعلم .

* أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عن الكسائي كما يجيء في الشارع، وإنما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا؛ لأن نعم حرف لا يفيد معناه إلا فرادي لا بانضمامه إلى غيره كما سبق في حد الحرف، وههنا أفاد المعنى الكلامي المستقل، فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظ «نعم» تمت نجم الدين .

(وإذا تنازع[٢] الفعلان[١]) أو مشبها الفعل فصاعدا (ظاهرا[٢]) فصاعدا (بعدهما[٣] فقد يكون في الفاعلية) أو الاسمية لما لم يسم فاعله (نحو: «ضربني

---

* وقد يخفى الفاعل فيظن محذوفا وليس كذلك، بل يضم له ما يناسب أن يكون هو الفاعل، كمصدر الفعل المسند في قوله تعالى: ثم ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين﴾(يوسف: من الآية٣٥)،

كما قال الشاعر : بدى لك من تلك القلوص بداء

أي ظهر لك منها رأي تمت من شرح ابن عقيل على التسهيل والله أعلم .

أو غيره نحو: قام القوم خلا زيدا، أي: جانب قيامهم زيدا، أو جانب القائم، أو البعض المفهوم مما تقدم تمت شيخ لطف الله .

ونحو ذلك كما في قوله تعالى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(النور: من الآية٤٠) ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف و لم يجر له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه .

والحاصل: أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه، وموهم ذلك مؤول، فهذا قول الجمهور تمت تسهيل وشرحه والله أعلم .

١- وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز، ولذا فصله عما يجب فيه الحذف بقوله: وقد يحذفان معا تمت شيخ لطف الله . ومنه قول الشاعر :

نعم نعم عند كل الناس لا ثقة ... محبوبة غير أني لا أحب نعم

لأنني حين سار الخل قلت له ... محبوب قلبي تسير اليوم قال نعم

فهذا دليل على حذفهما تمت .

٢- اعلم أنه لو قال إذا تنازع العاملان أو أكثر لكان أصوب، ليدخل فيه بقوله عاملان مثل: زيد ضارب ومكرم عمرا، وبقوله: أو أكثر مثل: أهنت وأكرمت وصاحبت زيدا، ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما قال الفعلان و لم يقل العاملان بناء على أن الفعل هو الأصل في العمل، وبيان تنازع عاملين لا ينا في تنازع أكثر من عاملين تمت كثير .

والتنازع في اللغة التجاذب يقال تنازع النائمات الثوب أي تجاذباه، وفي الاصطلاح توجيه العاملين من حيث المعنى إلى معمول واحد أو أكثر ظاهرا بعدهما سواء اتفقا أو اختلفا تمت .

*والتنازع توجيه عاملين متقاومين نقيضان في المعنى ظاهرا بعدهما يصلح كل واحد منهما أن يعمل فيه، وإنما قلنا متقاومين ليخرج عنه التأكيد فإنه لتبعيته ضعيف فلا يقاوم المتبوع، وإنما قلنا في المعنى لأن فاعل «ضربني وأكرمت زيدا» من حيث اللفظ مضمر، ومفعول أكرمت قولك زيدا فلم يتوجها في اللفظ إلى واحد تمت نجم الدين .

١- قوله: (وإذا تنازع الفعلان) المتصرفان فإنه لا يصح التنازع في غير المتصرف وفاقا، إلا في فعلي التعجب فإنهم اختلفوا فيه، ولعله جعل اللام للعهد أي ما يصح تنازعهما تمت شريف .

(فائدة) ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط إما تعاطف كما في: قام وقعد أخوك، أو عمل أولهما في ثانيهما نقوله تعالى: (وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطاً) (الجن:٤) ، أو كان ثانيهما جوابا للأول: إما جوابية شرط كقوله تعالى : (تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ)(المنافقون: من الآية٥)، وإما جوابية لسؤال نحو قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ)(النساء: من الآية١٧٦)، ونحو ذلك من أوجه الارتباط، أما إذا لم يكن ثمة ارتباط البتة فإنه ممتنع التنازع، فلا يجوز: قام وقعد زيد على أنه من ذلك، والمعروف في كلام النحويين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل أو شبهه تمت منهل صافي .

وأما قوله تعالى : (هَاؤُمُ اقرءوا كِتَابِيَهْ)(الحاقة: من الآية١٩) فحرف العطف مقدر .

٢- جزاء الشرط محذوف أي: فأعمل ما شئت، ويصح أن يكون قوله: «فقد يكون» جزاء وحينئذ الشرط سبب للإخبار.

واعلم أن اللائق بنظم الترتيب أن يقدم مفعول ما لم يسم فاعله على بحث التنازع لأنه يتناوله أيضا تمت .

قوله: (ظاهرا) احترز بقوله ظاهرا من المضمر في أنهما إذا وجها إليه استويا في صحة الاحتمال فيهما، نحو: ضربت وأكرمت، فإن قيل: فعلام يحمل: ما ضرب وأكرم إلا أنت؟ والجواب أنه كلام محمول على الحذف تخفيفا، وتقديره ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا أنت تمت إبراهيم هطيل .

٣- وأما التنازع في المتقدم عليهما والمتوسط نحو: «زيدا ضربت وقتلت، أو ضربت زيدا وقتلت» فقد صرح نجم الأئمة بجوازه في الأول، فظاهره أنه يجوز مع كون الربط بالعطف أو بغيره، والفارسي يجوزه في الثاني، وظاهر عبارة المصنف وغيره المنع من ذلك وهو الظاهر، أما أولا فلعدم صحة عمل الثاني في الظاهر وهو مكانه مع العطف لما صرح به الرضي في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير، من أن حرف العطف لا يعمل ما

وأكرمني زيد، وأقائم ومكرم زيد، وضرب وأكرم زيد، وفي المفعولية نحو: ضربت وأكرمت زيدا، ﴿هَاؤُمُ[1] اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ﴾(الحاقة: من الآية١٩) ، وأنا مكرم ومفضل زيدا، وأنا مكرم ومحسن إلى زيد[2]» **(وفي الفاعلية والمفعولية مختلفتين)** نحو:« أكرمت وأكرمني زيد أو زيدا، وهل أنت مكرم فيسرك زيدا أو زيد، وقام وأكرمت زيدا أو زيد، وضربت وقام زيد أو زيدا».

ولا تنازع في المضمر لأهما يستويان[3]فيه إذا وجها له، كـ«ضربت وأكرمت،[1] وزيد ضرب وأكرم»، وأما «ما ضرب وأكرم إلا أنا أو أنت أو هو»

بعده فيما قبله، وأما ثانيا فلأن ظاهر كلامهم أن الاختلاف في الاختيار مطرد في باب التنازع، ومع التقدم أو التوسط لا يتأتى اختلاف فيه لأنه مع التقدم الأول أقرب وأهم ومع التوسط قد يسلط عليه الأول ولا مخالفة للأصل في إعماله مع تساويهما في القرب، وامتناع الأول بالأهمية تمت من خط قال فيه من خط سيدي إسحاق بن يوسف رحمه الله .

وقد يكون أحد المتنازعين ناقصا والأخر تاما نحو: ﴿كان يقول سفيهنا﴾، وصار يضرب زيد، فإن كان الإعمال للثاني قدر خبرا للناقص أعني: الجملة، واسم الناقص ضمير، وبالعكس يكون اسم الناقص الظاهر، وفي الثاني ضمير، والجملة خبر أيضا، وكذا في: صار يضرب زيد تمت من خط قال فيه من خط سيدي إسحاق بن يوسف رحمه الله

قوله: (بعدهما) لا حاجة إليه إذ قد يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوبا نحو: زيدا ضربت وأكرمت، وإياك ضربت وأكرمت . نجم الدين. وقد وقع للرضي في باب ما أضمر عامله خلاف هذا فليتأمل تمت والله أعلم

١- من جملة أسماء الأفعال «هاء» بالألف والهمزة وتتصرف تصريف الكاف نحو:«هاؤما، هاؤم» إلى آخره تمت والله أعلم

٢- وفيه نظر اللهم إلا أن يضمن في الإكرام معنى الإحسان تمت لا وجه للتنظير إذ هو مثل قوله تعالى (تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ)(المنافقون: من الآية٥) لا فرق بينهما إلا أن المتعدي في المثل متأخر، فيكون قوله: وأنا مكرم..... مثالا لمايطلب أحدهما المفعول بلا واسطة والآخر بواسطة حرف الجر تمت

٣- قال المصنف رحمه الله في شرح هذه المقدمة: التنازع في المضمر إذا كان منفصلا وهو غلط لأنه لو جعل من هذا الباب لفسد المعنى لأن معنا قولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا نفي الضرب والإكرام عن كل أحد وإثباتهما

فهو مثل: «ما قام وقعد إلا زيد» محمول على الحذف[٢] لا على التنازع على الأصح،[٣] إذ لو كان منه[١] لقيل: «ما قاموا وقعد إلا

للفاعل المضمر الواقع بعد إلا، متكلما كـ«أنا»، أو مخاطبا كـ«أنت»، أو غائبا كـ«هو»، ولو جعلناه تنازعا أضمرت أحدهما متصلا، فقلت: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وفي ذلك إثبات أحد الفعلين للفاعل ونفي أحدهما عنه، وذلك خلاف المعنى في قولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا، فدل ذلك على أنه لا يجوز التنازع، وأنه كلام محمول على الحذف، وتقديره: ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، فحذف الفعل الأول لدلالة أنا في الفعل الثاني عليه فاعرفه موفقا تمت رصاص والله أعلم .

١- ولا يكون العمل لأحدهما دون الأخر، بل ما يجب لأحدهما يجب للآخر فيقال: للمتكلم ضربت وأكرمت وللمخاطب ضربت وأكرمت وللغائب ضرب وأكرم تمت .

٢- قوله: (محمول على الحذف) خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو تمت وتقدير ما ضرب إلا أنا أو أنت أو هو، وأكرم إلا أنا أو أنت أو هو، فحذف أحدهما تخفيفا ولدلالة الأخر عليه تمت ومنه قوله :

ما صاد قلبي وأضناه ويتمه إلا كواعب من ذهل بن شيبان تمت .

٣- قوله: (على الأصح) خلافا للكسائي فإنه يجوز أن يكون من باب التنازع، قلت ويلزم البصريين أيضا في هذا المقام متابعة للكسائي في موافقته لأنهم يوافقون ههنا في أنه من باب الحذف لا من باب الإضمار، وحذفوا الفاعل لدلالة الثاني عليه لأنه هو تمت نجم الدين .

* قوله: (على الأصح) فإن قلت: مما يشكل على هذا القائل أنه يلزم أن يكون التنازع في الاسم والحرف؟ قلت لا يلزم بل التنازع عنده إنما وقع في الاسم الموجب بالحرف فإذا أتي بضميره أتي به موجبا فوجب اختلاف الحرف كما وقع التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو: قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾(النساء: من الآية١٧٦)، ولو أعمل الأول لأتى في الثاني بالحرف والضمير معا قال الشاعر : :

هي لم تستك بعود إراكة تنخل فاستاكت به عود أسحلي

تمت منهل صافي والله أعلم .

لعله أشار إلى مذهب الكسائي فإنه يحذف الفاعل عن الفعل الملغي ويحمل مثل هذا على التنازع تمت.

نحن، أو ما قام وقعدوا إلا نحن» فيخلو الفعل الملغي[٢] عن الإيجاب[٣] لعدم مقارنة "إلا" معمول الملغي لا لفظا ولا تقديرا، ولا فيها[٤] متفقين،[١] بأن يقتضي أحدهما

١- لوجب قطعه بإعمال أحدهما في المذكور بعد إلا وإضماره في الآخر، وذلك إما بأن يضمر فيه إلا مع ما بعدها جميعا وهو باطل، فإن الحرف مع الاسم لا يضمر في الفعل، وإما بأن يضمر فيه ما بعده وحده وحينئذ يفسد المعنى؛ لأن الفعل يكون منفيا عن ذلك المضمر إذ ليس هناك ما ينقض النفي، أعني «إلا» لا لفظا ولا معنا، مع أن المقصود إثباته له ونفيه عما عداه، ومن ههنا يظهر أنه لو قال: «ما قمنا وقعد إلا نحن، أو ما قام وقعدنا إلا نحن» لكان أحسن، فإن الفساد هو انتفاء الفعل عن المتكلم مع غيره لا نفيه عما عداه، وتوجيه ما ذكره الشارح: أن يجعل الضمير الغائب في: ما قاموا وقعدوا عاما، بحيث يدخل فيه المتكلم مع غيره وما عداه فيلزم النفي عن الجميع، مع أن المقصود إثباته للمتكلم مع غيره ونفيه عما سواه فيكون فساد المعنى لازما أيضا تمت شريف .

٢- أي الذي لم يعمل في الظاهر أوّلا كان أو ثانيا تمت أي: إذا قلنا بالتنازع نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا أو أنت أو هو، وفي مثل: ما قام وقعد إلا زيد، على الفعل الملغي أي: الذي لم يعمل في المظهر أولا كان أو ثانيا عن الإيجاب مع كونه مرادا لأن المراد إثبات الضرب للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب، وإنما قلنا إنه يخلو الفعل الملغي عن الإيجاب لعدم مقارنة إلا معمول الفعل الملغي لا لفظا ولا معنا وذلك ظاهر، ولا تقديرا لأن الحرف لا يضمر قطعا لا وحده، ولا مع غيره، مع أن الإيجاب مراد تمت والله أعلم .

٣- قال: الدماميني في شرح المنهل الصافي وأقول: الممنوع هنا إنما هو الإتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من فساد المعنى، وأما المنفصل فلا فساد من الإتيان به، وهلا قيل: ما ضرب إلا أنا، وأكرم إلا أنا، وما قام إلا هو، وفعل إلا زيد، فإن قيل يلزم أن يكون التنازع في الاسم والحرف؟ قلت لا يلزمه بل التنازع إنما وقع في الاسم الموجب بالحرف، فإن أتى بضميره أتى به موجبا فوجب اختلاف الحرف كما وقع التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو قوله تعالى : { يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة } تمت ولو أعمل الأول لأتى في الثاني بالحرف والضمير معا كما قيل:

إذا هي لم تستك بعود إراكة تنحل فاستاكت به عود إسحلي تمت منه والله تعالى أعلم .

٤- أي: ولا تنازع في الفاعلية والمفعولية حال كون العاملين متفقين: بأن يقتضي أحد العاملين أحدهما، والآخر كلا المعمولين، وذلك في أربع صور نحو: ضرب وأعطى زيد درهما، وأعطى وضرب زيد درهما، وأخذت وكسي زيد ثوبا، وكسي وأخذت زيد ثوبا، أو يقتضي كل واحد من العاملين كل واحد من المعمولين نحو: ضرب وشتم زيد عمرا تمت ش .

١ – قوله: (ولا فيهما متفقين) لنا أن نؤوله بتأويلين: الأول أن قوله ولا فيهما متفقين أي: ولا يتنازع فيهما أي: في الفاعلية والمفعولية حال كونهما متفقين كما هو ظاهر كلام الشارح، وعطفه على قوله: ولا تنازع في المضمر وعدم التنازع في هذه الخمس الصور لا يقول به من له بعض عرفان في هذا الفن، والتأويل الذي يصلح به كلام الشارح وجعلهما من هذا الباب أي: من باب التنازع بأن يقول معنا قوله: ولا فيهما متفقين معناه أن لا يتنازع في هذه الصور في الفاعلية والمفعولية التي تقدمت؛ لأن التنازع فيهما في حالة الاختلاف، بل التنازع فيها أي في الخمس الصور في حال الاتفاق، إما في الفاعلية أو في المفعولية، أو فيهما لكن متفقين، فنفى التنازع في هذه الخمس الصور باعتبار الفاعلية والمفعولية التي تقدمت، لأن التنازع فيهما في حال الاختلاف، والتنازع في هذه الخمس الصور في حالة الاتفاق، لا أنها خارجة من باب التنازع فافهم ذلك، ولا يقال كان على المصنف أن يذكر مثالهما متفقين كما ذكر مثالهما مختلفين لأنا نقول هما أي الفاعلية والمفعولية متفقين داخلان فيما تقدم إما في الفاعلية أو المفعولية كما حققه الجامي، فلذا لم يذكر مثالهما متفقين كما ذكر مثالهما مختلفين تمت والله أعلم.

* قوله: (ولا فيهما متفقين ألخ...) وجهه المحقق الشريف بالخروج عن قسم التنازع في الفاعلية والمفعولية حال الاختلاف لا عن مطلق التنازع وهو الحق لا كما فهمه صاحب المنقح، – قال صاحب المنقح: لعل الشارح لم يجعل هذه الخمس الصور من التنازع لعدم بروز الضمير في حال التثنية والجمع فحمله ذلك على قوله: ما قام وقعد إلا أنا تمت والله أعلم – لما تقرر عند النحاة من ثبوت التنازع في مثل الصور المذكورة كما جزم به الرضي والجامي وغيرهما.

وما توهمه عبارة الشارح من العطف على قوله: ولا تنازع في المضمر هو المتبادر لكونه ثانيا، ولتأكيد ذلك بمجيئه بالواو في قوله: ولا فيهما متفقين، وكان اللائق بالمقام حذفها لإشعارها بإخراج ما هو مقطوع بوقوع التنازع فيه.

وعلى الجملة فالعبارة لا تعطي بظاهرها إلا ذلك وهو فاسد، غير أن قول الشارح: فقوله مختلفين احتراز من هذه الخمس الصور ربما قلل من ذلك الفساد شيئا، إذ إخراج تلك الصور عن الاختلاف، لاستلزام إخراجها عن مطلق التنازع للفعل، للقطع بأن ليس مدار التنازع على الاختلاف حتى يكون الإخراج عنه إخراجا عنه، بل أقسام التنازع ثلاثة: الاتفاق في اقتضاء الفاعلية، والاتفاق في اقتضاء المفعولية، والاختلاف في الاقتضاء، والخمس الصور المذكورة ليست قسما رابعا بل هي مندرجة تحت القسمين الأولين إذ هي اجتماعهما، كما صرح به الفاضل الجامي، فإخراجها على الاختلاف إدخال لها في القسمين الأولين اللذين هما مادة لها، وبهذا يسلم لزوم توجيه المحقق الشريف المستفاد من آخر كلام الشارح، لما أن الأخذ بظاهر ما يقضي به أول

أحدهما والآخر كليهما، أو كل منهما كليهما، فهذه[1]خمس صور فقوله: «مختلفين»[2] احتراز من هذه الخمسة، ولا إذا كان ثانيهما مؤكدا كقوله :

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فلا اعتداد بالثاني فيه والعمل للأول، ولو اعتد به لقيل: «اتاك أتوك اللاحقوك، أو أتوك أتاك اللاحقوك»، ولا فيما إذا كان الظاهر بعدهما سببيا[3] مرفوعا[1] نحو: غريمها في قول الشاعر :

الكلام يفضي إلى الفساد والله أعلم تمت من نظر القاضي العلامة محمد بن على الشوكاني رحمه الله والله أعلم .

١- وتفصيلها أن يقتضي الأول الفاعلية والثاني كليهما، أو الأول المفعولية والثاني كليهما، أو الثاني الفاعلية والأول كليهما، أو الثاني المفعولية والأول كليهما، أو كل كليهما، مثال الأول: قام وضرب زيد عمرا، والثاني ضربت وأكرم زيد عمرا، والثالث ضرب وقام زيد عمرا، والرابع ضرب وأكرمت زيد عمرا، والخامس ضرب وأكرم زيد عمرا تمت والله أعلم .

٢- يعني فإنها خارجة عن هذا القسم، أعني: أن يكون التنازع في الفاعلية والمفعولية، وإن كانت داخلة فيما سبق، إما في الفاعلية وإما في المفعولية، وإما فيهما معا تمت شريف . لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضا في المفعولية . تمت نجم .

٣- قوله: (ولا فيما إذا كان الظاهر بعدهما سببيا مرفوعا) وذلك إذا وقع مرفوعا بأحد جزئي الجملة وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، نحو: زيد قام وقعد أبوه في الفعل، وزيد قائم وقاعد أبوه في الاسم، فلا تنازع في هذا لأن الضمير في الملغي لا يخلوا إما أن يعود إلى الأب فيبقي زيد بلا عائد أو يعود إلى زيد فيختل المعنى تمت .

قال شارح الإلفية: ولم يذكر هذا الشرط أكثرهم وإنما ذكره ابن حروف وابن مالك وبعض متأخري المغاربة، واختار بعض المتأخرين التنازع في البيت، والأول أصح والله تعالى أعلم .

السببي هنا المضاف إلى ضمير المبتدأ وسمي سببيا لأن المسند هنا لم يسند إلى ضمير المبتدأ كما في قولنا: «وعزة ممطول...» بل إلى ما بينه وبينه سبب وعلاقة اقتضت الإضافة، وهذا من اصطلاح بعض البيانيين . السكاكي تمت منقح تمت .

قضى[٢] كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنىً غريمها

أما على من يشترط[١] الإبراز فظاهر، إذ أيهما أعمل فيه لزم إبراز[٢] الضمير في الآخر،[٣] وإما على غيره فلعدم ارتباطه[٤] بالمبتدأ[٥] حيث لم يرفع ضميره ولا

١- والمراد بالمرفوع السببي هو: أن السببي صاحب صفة عاملة فيه، جارية على غير الصاحب، نحو: أبوه في زيد قائم أبوه، وهو سبب لإجراء شيء على شيء آخر، كأبوه في المثال الثاني المذكور؛ لأنه سبب لإجراء قائم على زيد إذ لو لاه لم يجر إجراء قائم على زيد، لأن المراد أبوه قائم لا هو، وكغريمها في البيت المذكور فإنه سبب لإجراء ممطول ومعنا على عزة إذ لولاه لم يجر إجرائهما عليها لأن المراد غريمها ممطول معنا لا هي تمت ع.

وفي مختصر التلخيص ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، فخرج المسند في نحو: زيد منطلق أبوه؛ لأنه مفرد، وفي نحو: {قل هو الله أحد} لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: زيد قائم، وزيد هو قائم لأن العائد مسند إليه تمت.

٢- قوله: (قضى كل ذي دين البيت إلخ....) مفعول «قضى» محذوف وهو دينه، وهو إما بمعنى الفراغ يقال: قضيت حاجتي أي: فرغت عنها، والتقدير: فرغ كل ذي دين عن دينه بأدائه، أو بمعنى التأدية يقال قضى زيد دينا أي: أدى، ووفى وأوفاه بمعنى أي: أعطاه، وهو يقتضي مفعولين وحذف مفعوله الثاني في البيت، والتقدير وفى غريمه هو الذي له عليه الدين دينه، والضمير في «وفى» يرجع إلى كل، وغريمه مفعوله، والمطل هو المدافعة للدين، و«معنى» أي: محبوس، يقال: عناه أي حبسه، و«عزه» اسم امرأة ذات جمال ويسار عشيقة له، ومعنى البيت لم يمطل في أداء الدين- أي الوصل- كل صاحب دين، ويسعى في براءة صاحبته عن هذا الشين، وفي كلامها أي عزة سائبة المين في البين فلعلها مغلولة اليدين وليس لها عين.

وروي أن الشاعر بعث غلاما للتجارة فاشترت عزة ومطلت ثمنها، فأنشد البيت وكان لا يعرف عزة فأخبر بذلك ولم يأخذ منها شيئا من الثمن واخبر كثير فأعتقه، وروي أيضا أن أم المنيرة بنت عمر ابن عبد العزيز سألتها عن ما مطلته فقالت: وعدته بقبلة وتحرجت وقالت الخزي وعلي إثمها، ثم أنها أعتقت أربعين رقبة كفارة لتلك الكلمة، وكانت تقول يا ليتني لم أقلها.

والمراد بالاستشهاد أن هذا البيت ليس من باب التنازع وإن كان يشبهه صورة؛ لأن ممطولا ومعنا يتوجهان إلى غريمها تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم.

متعلقا بضميره، بل هذا محمول على أن «غريمها» مبتدأ ثان، و«ممطول ومعنى» خبران له، والجملة خبر عن «عزة»، (ويختار البصريون إعمال الثاني[6]) تمسكا بقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(الكهف: من الآية٩٦)، وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ﴾[7] (النساء: من الآية١٧٦)، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا[1] وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾(البقرة:

١- قوله: (أما على من يشترط إلخ...) ولقائل أن يقول: يختار أن التنازع متحقق على من يشترط الإبراز قوله فيجب الإبراز؟ قلنا ممنوع فإن الإبراز إنما يجب إذا لم يكن الضمير مفسرا كما صرح به الفاضل الإسفرايني، ولما فسر الضمائر في البيت لم يبرز، ويختار أن التنازع متحقق على من يشترط الإبراز، وقوله: يلزم عدم الربط، قلنا ممنوع فإن هنا رافع لضمير يرجع إلى متعلق ضمير المبتدأ وهو يصلح للربط، نحو قولك: زيد ضربني وأكرمني غلامه، فإن ضربني خبر لزيد وهو راجع إلى متعلق ضمير المبتدأ تمت والله أعلم بالصواب .

*قوله: (أما على من يشترط الإبراز فظاهر) أي: فظاهر أنه لا تنازع فيه لأنه أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، و لم يبرز الضمير في الملغي منهما، أي: من ممطول ومعنى، إذ هما جريا في الظاهر لعزة وفي المعنى لغريم .

٢- لأنه صفة جرت على غير من هي له فيجب الإبراز عند البصريين، لكنه لم يبرز فكان عدمه دليلا على أن البيت ليس من باب التنازع تمت «فممطول، ومعنّى» صفتان إلخ .

٣- مثلا لو أعمل الثاني وهو «معنى» لكان في ممطول ضمير إلى غريمها، لأن المطول والمعنى هو، لا عزة، فلا يكون بين المبتدأ وهو عزة والخبر وهو ممطول رابطة تمت ولو أعمل الأول لقال معنى هو تمت ذكره ابن الأنباري تمت .

٤- والارتباط هو: أن يرفع ضمير المبتدأ أو ما هو متعلق بضميره، كزيد قام أو قائم أبوه تمت والله أعلم .

٥- يعني ولا يخلو ح إما أن يعود إلى السببي فيبقى المبتدأ بلا عائد أوإلى المبتدأ فيفسد المعنى إذتصير عزة حينئذ ممطولة وهي الماطلة تمت منقبح .

٦- قوله: (ويختار البصريون إعمال الثاني) صواب العبارة أن يقال: ويختار البصريون إعمال الآخر، كما لا يخفى من تعدد المتنازعات، فإنها إذا تعددت لا يختار البصريون إعمال الثاني بل الآخر، ويمكن أن يجاب أن ابن الحاجب لم يذكر إلاتنازع العاملين، فذكر اختيار الثاني باعتبارهما تمت من خط قال فيه من خط الشيخ العلامة الحسن بن أحمد الرباعي رحمه الله تمت .

٧- «الكلالة» القريب الذي هو غير الوالد والولد والميت هو الذي غيرهما، والقرابة من غير جهتهما تمت .

من الآية٣٩)، و﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ[٢] رَسُولُ اللَّهِ﴾(المنافقون: من الآية٥)، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً﴾(الجـن:٧) إذ لو أعمل الأول لقيل: أفرغه، وقل الله يفتيكم فيها في الكلالة، والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا، وتعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، وأهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحدا، وبما ورد في آخر الصلوة على النبي ﷺ: « كما صليت وباركت وترحمت[٣] على إبراهيم»، ولو أعمل الأول لقيل كما صليت ورحمته وباركت عليه على إبراهيم، وبقول الشاعر :

وكمتا[٤]مدماة[١] كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

١- قوله: (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا) فيه نظر إذا الظاهر لا تنازع، إذ الفعل الأول لا يطلب المفعول المذكور، لأن المراد كفروا أو أوقعوا الكفر وفعلوه وكذبوا بآياتنا، فهو عطف جملة على جملة، هذا هو الظاهر، ويحتمل أن معنى الفعلين متحد أي: كفروا بآياتنا وكذبوا بها، فلا تنازع أيضا بل الثاني تأكيد للأول تمت هاشم بن يحيى رحمه الله تعالى والله أعلم

٢- قوله تعالى: ﴿تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ تعالوا يقتضي مفعولا بواسطة إلى، ويستغفر يقتضي مفعولا بلا واسطة تمت ش .

قال ابن النحاس لا أعلم أن في التنزيل ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله تعالى : ﴿تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ تمت من خط قال فيه من خط العلامة عبد الرحمن الحيمي رحمه الله تعالى.

٣- ورحمته: بالتشديد والفتح في الحاء، والتخفيف والكسر في الحاء أيضا تمت والله أعلم .

٤- قوله: (وكمتا) عطف على قوله: في البيت السابق «ورادا»، قوله: «مدماة» يقال لكل أحمر شديد الحمرة مدمى والمدمى من الخيل الشديد الحمرة، شبة لونه لون الدم وكل شيء يكون في لونه سواد وحمرة فهو مدمى، والمتون جمع المتن، قوله: لون مذهب قال في الصحاح: كل شيء مموه بالذهب فهو مذهب، ويقال: كميت مذهب، للذي يعلو حمرته صفرة، فإذا اشتدت حمرته ولم تعلقه صفره فهو المدمى، استشعرت: إما بمعنى لبست شعار الثوب وهو ماولي الجسد من الثياب، أو بمعنى أخذت الشعار وهي العلامة، يقال هذا شعار القوم أي: علامتهم، وكلا المعنيين في البيت مستقيم وفسروه بهما، قوله: كأن متونها تشبيه لمتونها بشيء مموه بالذهب، والجهة الجامعة الصفرة.

والمراد بالاستشهاد أن جرى وأستشعرت يتنازعان في لون مذهب، وأعمل «استشعرت» وجعل لون مذهب مفعوله، هكذا رواه س تمت شراب. وكمتا: أي أمدح كمتا، وهو شديد الصفرة، يصف الشاعر الشعار

بنصب «لون مذهب»وقول كثير عزة :

قضى[٢] كل ذي دين فوفى غريمه

فأعمل «وفّى» في غريمه، ولو أعمل «قضا» لقيل فوفاه.

الذي هو مخلوط باللونين فشبهه بالشيء المذهب. والكمت جمع الكّميت، والمدماة شديدة الحمرة، ومتونها جمع متن وهو: الظهر، والوراد الفرس التي ليست حمرته شديدة، والجوار وهو جمع الأجور هو الذي بين الأخضر والأصفر والأدهم تمت والله أعلم .

قبله حَلَبنا مِنَ الأَعرافِ أعرافِ غَمرَةٍ وَأَعرافِ لُبنى الخَيلَ يا بُعدَ مَحلَبِ

بناتِ الغُرابِ وَالوَجيهِ وَلاحِقٍ وَأَعوَجَ تَنمي نِسبَةَ المُتَنَسِّبِ

وِراداً وَحُوّاً مُشرِفاً حَجَباتُها بَناتِ حِصانٍ قَد تُعولِمَ مُنجِبِ

١- ولعله أراد ما علت صفرته حمرة يعني أن أصول شعرها أحمر ورؤوسها أصفر . ولو أعمل الأول لقيل استشعرته تمت .

٢- قوله: (قضى) فعل ماض، وكل ذي دين فاعله، فوفى عطف على قضى، فاعله مستتر فيه، وكلاهما يتنازعان في غريمه يطلبان مفعولا تمت .

والمراد بالاستشهاد: أن «قضى، ووفى» يتنازعان في غريمها فأعمل «وفى» فيه ونصب، ولو أعمل قضى لقال وفاه، ولقائل أن يقول لا نسلم أن قضى ووفى يتنازعان في غريمه، لأن التنازع لا يكون إلا إذا توجه العاملان لمعمول، وقضى غير متوجه إلى غريمه إذ لايقال قضى غريمه، بل قضى دين غريمه أو حقه، ولو قدر المضاف ليكون التقدير حق غريمه لا يكون وفى موجها إليه؛ إذ لا يقال وفى حق غريمه، وإذا ثبت أنه لا تنازع فيكون مفعول قضى محذوفا، والتقدير قضى كل ذي دين دينه فوفى غريمة تمت ملتقط.

بل يقال قضى فلان غريمه، فالتنازع حاصل، وكلام صاحب الحاشية باعتبار أصل الوضع، ولعلي كلام الشارح باعتبار عرف اللغة تمت . قال في الإنصاف في مسائل الخلاف على قوله: «قضى كل ذي دين البيت» أعمل الثاني في هذا البيت في مكانين أحدهما: وفى، ولو أعمل الأول لقال وفاه، والثاني: معنى؛ ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى فيقول: وعزة ممطول معنى هو غريمها تمت هو للشيخ عبد الرحمن ابن الأنباري رحمه الله .

ومراعاة لحق القرب[1] والجوار ولما أن الأصل[2] في المعمول أن يلي عامله وفيه تخليص من كثرة الضمائر كما في مثل مسألة كما صليت، والفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، والعطف على العامل قبل ذكر[3] معموله .

(**والكوفيون الأول**) لما أنه يلزم من خلافه[4] الإضمار قبل الذكر وهو ضعيف، ومراعاة[5] لحق السبق كما روعي في قولهم: «ثلاث[6] من البط ذكور» بإسقاط التاء، «وثلاثة ذكور من البط»، بإثباتها تقضية لحق سبق البط في الأول

١- أي ويختار البصريون إعمال الثاني مراعاة إلخ تمت والله أعلم .

٢- يجوزان يكون متعلقا بقوله مراعاة فتكون معطوفا على قوله لحق القرب، والأولى أن يجعل معطوفا على «تمسكا» فيكون مفعولا له، وأظهر اللام لعدم شرط تقديره تمت فاللام على الوجه الأول صلة لقوله مراعاة، وعلى الوجه الثاني للعلة تمت والله أعلم .

٣- فإنه لا يجوز كما لا يجوز في قولك ضرب زيد وخالد عمرا، فإن أصله أن يقال: ضرب زيد عمرا وخالد فتدبر تمت والله أعلم.

٤- أي: من خلاف إعمال الأول، يعني أنه لو أعمل الثاني للزم الإضمار قبل الذكر، ولو أعمل الأول لم يلزم فكان إعماله أولى تمت .

أي خلاف إعمال الأول وهو إعمال العامل الثاني تمت .

٥- عطف على المفعول له الذي مع اللام وهو قوله: «لما» وقدر اللام ههنا دون الأول لوجود شرط تقدير اللام هنا بخلاف الأول تمت .

٦- قال صاحب المغني إذا اجتمع للعدد مميزان مذكر ومؤنث، كان الحكم للذي سبق منهما لتقدمه، فلذا قال: ثلاث من البط بغير الهاء، لكون العدد لمؤنث فإن البط مفرده بطة، وفي المثال الثاني ثلاثة بالهاء لكون العدد لمذكر تمت .

والذكور في الثاني، ولكون إعمال السابق[1] مغنيا عن إعمال الثاني، كما أن جواب السابق من القسم والشرط[2] مغن عن جواب الثاني .

وما قيل في جوابها أن تقديم الضمير بشرط التفسير شائع[3] من غير ضعف، كما في باب «نعم، ورب، وضمير الشأن»، واعتبار السابق في مسألة العدد لا لكونه سابقا، بل لكونه قريبا من محل التأثير،[4] والسابق من القسم والشرط لكونه مقصودا إذا كان شرطا وكون القسم المتأخر موكدا غير مقصود، وإجراؤه هذا المجرى إذا كان[5] قسما طردا للباب[1]. (**فإن أعملت الثاني**[2] **أضمرت الفاعل**)، أو اسم ما

١- بخلاف إعمال الثاني فإنه ليس بمغن عن إعمال السابق تمت .

٢- كقولك: والله إن أكرمتني لأكرمنك، أو إن أكرمتني والله أكرمتك تمت .

٣- وإن لم يذكر تمحض التفسير كما في: نعم رجلا، بل لغرض آخر كما في ما نحن فيه، فإن المفسر للفاعل جملة، ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة أخرى، بخلاف الإضمار قبل الذكر في غير العمدة فإنه لا يجوز إلا بشرط ما هو محض التفسير، ولم يفرق الكسائي بين الإضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير تمت عصام والله أعلم .

*والذي يدل على أن تقديم الضمير بشرط التفسير شائع، أنهم يحذفون بعض الألفاظ استغناء عنه ببعض الآخر إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف في علم المخاطب كقوله : (نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف) ولم يقل نحن بما عندنا راضون استغناء عنه بذكر الخبر الثاني وهو راض وكقوله تعالى : ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ ولم يقل والحافظات فروجهن وكقوله تعالى : ﴿والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ ولم يقل والذاكرات الله، استغنى عنه بذكر الأول، ومثل هذا أكثر من أن يحصر، وإذا جاز حذف بعض الألفاظ عند التفسير له فلا بعد للإضمار أيضا قبل الذكر عند التفسير له تمت شرح كبير .

٤- وهو ثلاثة: فإن تأنيث البط يؤثر في إسقاط التاء، وتذكير الذكور يؤثر في إثباتها بواسطة القرب تمت .

٥- يعني: إذا كان القسم سابقا على الشرط أجري القسم مجرى الشرط، أي أن الجواب للقسم لفظا، وإن لم يكن القسم مقصودا طرد للباب؛ لأنه إذا كان الشرط مقدما فالجواب له لفظا ومعنى، وإن كان القسم مقدما على الشرط فالجواب للقسم لفظا ومعنى، إلا أنه إذا تقدم الشرط كنت مخيرا بين جعل الجواب للشرط لتقدمه على القسم، وبين جعله جوابا للقسم لكونه أقرب من الشرط كما يأتي في حروف الشرط والله أعلم .

لم يسم فاعله **(في الأول على وفق الظاهر)**،[3] نحو: «ضربني وضربت زيدا، ضرباني وضربت الزيدين، ضربوني وضربت الزيدين، ضربتني وضربت هندا، ضربتاني وضربت الهندين، وضربنني وضربت الهندات،[4] ضرب وأكرمت[5] زيدا، ضربا وأكرمت الزيدين، ضربوا وأكرمت الزيدين، ضربت وأكرمت هندا، ضربتا وأكرمت الهندين، ضربن وأكرمت الهندات، ومنه قول الشاعر :

جفوني[6] ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

١- أي: باب اجتماع القسم والشرط أي: إذا كان القسم سابقا على الشرط أجري مجرى الشرط، وإن لم يكن القسم الموجود مقصودا طردا للباب في اعتباره، حيث سبق وتقدم لقوته حينئذ بالتصدر طردا للباب، ولا استدلال للكوفيين بلملك على أن إعمال الأول أولى، لأن الأول وإن كان أبعد من الثاني إلا أن هذا البعد يقوى، بالتصدير الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط إذ هو خلاف أصله ووضعه، فبطل القياس تمت .منقولة تمت .

٢- قوله: (فإن أعملت إلخ....) هذا شروع في بيان مسائل طريق قطع التنازع بناء على المذاهب كلها كما تشاهدها إن شاء الله تعالى بالتدريج والترتيب؛ لأنه لما بين مسائل تنازع الفعلين وفرع منه، أراد أن يبين مسائل طريق قطع التنازع فقال: فإن أعملت الثاني ألخ تمت والله أعلم .

٣- هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو: قتيل وجريح هند، فإنه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لا غير تمت عصام .

٤- هذه ستة أمثلة فيما إذا اقتضى أول الفعلين فاعلا، وثاني الفعلين مفعولا، وأعمل الفعل الثاني تمت والله تعالى أعلم .

٥- شرع في ستة أمثلة فيما اقتضى أول الفعلين نائب الفاعل، وثاني الفعلين مفعولا، وأعمل الفعل الثاني تمت .

٦- قوله: (جفوني البيت إلخ....) يقال: جفوت الرجل أجفوه جفاءً بالمد وهو خلاف البر، الأخلاء جمع الخليل، وهو الصديق، والجميل ضد القبيح، يقال أهملت الشيء إذا خليت بينه وبين نفسه، قوله: مهمل خبر لأن، ولغير جميل متعلق به، ومن وخليلي صفة لغير جميل أي: لغير جميل صدر من الأخلاء، و«إنني» إن روى بالكسر فهو جملة مستأنفة جواب لسؤال سائل، والتقدير ما حالك بالنسبة إلى الأخلاء إذا جفوك فقال في جوابه: إنني مهمل بغير جميل صدر منهم، وإن روي بفتح الهمزة فهو علة لقوله لم أجف؛ لأنني مهمل،

هذا فيما اقتضى الثاني المفعول، ومثل:[1] «ضربني وأكرمني زيد، ضرباني وأكرمني الزيدان، ضربوني وأكرمني الزيدون، وضرب وأكرم زيد، ضربا وأكرم الزيدان، ضربوا وأكرم الزيدون، وضربني وأكرم زيد، ضرباني وأكرم الزيدان، ضربوني وأكرم الزيدون».

«وضرب وأكرمني زيد، وضربا وأكرمني الزيدان، ضربوا وأكرمني الزيدون»، كل ذلك إلى الستة فيما اقتضى الفاعل أو اسم ما لم يسم فاعله.

(دون الحذف[2]) نحو: «ضربني وضربت زيدا، ضربني وضربت الزيدين» إلى تمام الأمثلة السابقة،[3] إذ حذف الفاعل لم يثبت بحال[4] **(خلافا للكسائي)**[1] فإنه

والمعنى أنه إذا صدر من خليلي فعل قبيح أهملته وأسبلت عليه ذيل العفو وصفحت عنه ولم أتعرض للانتقام والإخزاء بالإساءة.

والمراد بالاستشهاد أنه أعمل الفعل الثاني وهو: لم أجف في الأخلاء، وأضمر الفاعل في الفعل الأول وهو: جفوني تمت ملتقط شراب .

١- كل واحد من الفعلين إما إن يقتضي الفاعل أو اسم ما لم يسم فاعله، أو الأول الفاعل والثاني اسم ما لم يسم فاعله، أو بالعكس فهذه أربع صور، والمعمول إما مفردا مذكرا أو مثنى مجموعا وإما مؤنثا كذلك، فالأمثلة أربعة وعشرون ذكر منها في صدر الكتاب بما نبه تمت س وهذا على نسخة حذف المثال الثالث في كل صوره وهو جمع المذكر تمت

فإن قيل: لم لا يظهر الفاعل في الأول عند إعمال الثاني لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر أوحذف الفاعل؟ قيل لو ظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار إليه مع إمكان الإضمار تمت غاية .

٢- قوله: (دون الحذف) أي دون حذف ضمير الفاعل من الفعل الأول فلا يجوز لأنه عمدة، ولا يتم الكلام إلا به تمت .

٣- إلى ستة وثلاثين: اثني عشر فيما يقتضي الثاني المفعول والأول الفاعل، واسم ما لم يسم فاعله، وأربعة وعشرون فيما اقتضى الفعلان المرفوع، فاعلا أو ما يقوم مقامه تمت شريف .

٤- وفيه ما تقدم حيث حذفوه في: ما قام وقعد إلا أنا اللهم إلا أن يذكر البصريون دليلا على أن الحذف والإضمار إذا تعارضا كان الإضمار أولى من الحذف تمت ع .

يحذفه حذرا من الإضمار قبل الذكر لفظا[٢] ومعنى. (وجاز[٣]) أي: إعمال الثاني وحده مع اقتضاء الأول الفاعل، (خلافا للفراء) فإنه لا يجيزه فيما اقتضى الثاني

قال الدماميني: لأن الفاعل لم يثبت حذفه، ثم قال قلت: وهذا إذا كان رافع الفعل غير مصدر كالأمثلة، أما إذا هو الرافع له فلا مانع من الحذف على ماهو مقرر في بابه، نحو أعجبني قيام وقعود الزيدان تمت منهل والله أعلم .

لما أن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل فلا يقبلهما إذ هما من خصائص الأسماء، وتغاير الفاعل الذي يرفع به لعدم صدقه عليه بحيث يصح حمله عليه هو هو، بخلاف الصفة وهم: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، إذا ليس لها مدلول مغاير مدلول صاحبها لأن معنى الضارب، والحسن، من قام به الضرب والحسن، ومعنى المضروب من وقع عليه الضرب وهو هو تمت والله أعلم .

قال في شرح قطر الندى: هذا أحد الأربعة المواضع التي يحذف فيها الفاعل مستمرا، الثاني الفاعل في: ما قام وقعد إلاانا، والثالث فاعل التعجب نحو: {أسمع بهم وأبصر}، الرابع فاعل الفعل مغير الصيغة انتهى وقد أجيب عن هذا بأن المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا، وعن البواقي أنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا، والمحذوف في باب التنازع نسيا منسيا تمت . والله أعلم .

ولفظ حاشية: إذ الفاعل لا يحذف إلا إذا سد شيء مسده من الصفة والمستثنى والمفعول، فالأول نحو: ضرب ضارب، والثاني نحو ما ضرب إلا زيد، والثالث نحو: ما ضرب عمرو على صيغة المجهول تمت ح.

١- قوله: (خلافا) مفعول لفعل محذوف أي: يخالف خلافا تمت والله أعلم .

قوله: (خلافا للكسائي) فيه محذور وهو: حذف الفاعل عند إعمال الثاني، ففر من الإضمار قبل الذكر إلى ما هو أقبح منه وهو حذف الفاعل كما قال الشاعر :

فكان كالساعي إلى مشعب موائلا من سبل الراعدي

تمت خالدي والله تعالى أعلم .

٢- قوله: (لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر لعدم تقدم مرجع الضمير، وأما معنى فلأن الاسم المذكور متأخر رتبة لأنه معمول للفعل المتأخر لفظا ورتبة، لأنه معطوف ورتبه المعطوف التأخير فكذا معموله تمت .

٣- قوله: (وجاز) جملة معترضة لبيان خلاف الفراء، أي جاز إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل تمت غاية .

المفعول،[1] إلا بتأخير الضمير منفصلا، نحو: «ضربني وضربت زيدا هو، ضربني وضربت الزيدين هما، ضربني وضربت الزيدين هم» إلى آخره، أو بإعمال الأول،[2] لما يلزم من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل. وفيما اقتضى الثاني الفاعل[3] قال الفراء: بإعمال الفعلين معا نحو:[4] «ضربني وأكرمني زيد، ضربني وأكرمني الزيدان، وقام وقعد زيد، وقام وقعد الزيدان» إلى آخرهما، وهذا مثل قولك: «زيد وعمرو منطلقا» على مذهب سيبويه إذ عنده الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويكون رفع منطلقان[5] بزيد وعمرو، (وحذفت [6] المفعول إن استغني عنه) على الأكثر، وذلك إذا كان

١- والأول الفاعل أو اسم ما لم يسم فاعله، وأما عكس هذه الصورة فلو أعمل فيها الثاني لم يلزم منه إلا حذف المفعول من الأول ولا محذور فيه تمت شريف والله أعلم .

٢- قوله: (أو بإعمال الأول) لا يجوز عطفه على قوله: إلا بتأخير كما هو الظاهر، لفساد المعنى، فتقدير «القول» لتصحيح المعنى أولى، وتقدير الكلام فإن الفراء لا يجيز إعمال الثاني إلا بذلك الشرط المذكور، أو يقول بإعمال الأول وحينئذ لا غبار عليه تمت ش .

* ولفظ حاشية قوله: (أو بإعمال الأول) عطف على فعل مقدر تقديره: أو يقول، ولا يصح أن يكون معطوفا على تأخيره لفساد المعنى؛ إذ يكون تقديره وبتأخير إعمال الأول تمت .

٣- فإنه لا يجيز إعمال الثاني إلا بذلك الشرط، أو يقول بإعمال الأول ولا بدمن تقدير القول ليصح المعنى، وكذا يقول بإعمال الفعلين إذا تنازعا مفعولا، ويمكن الفرق بين هذه الصورة والتي في الكتاب تمت والله أعلم .

٤- نقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضا الفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في علم الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية إلى آخر ما في الرضي تمت والله أعلم.

٥- وأجيب بأن الفرق بين المسألتين وهو استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقان إذ لا يصح زيد منطلقان ويصح قام زيد تمت ابن عقيل .

٦- قوله: (وحذفت المفعول إن استغني عنه) أي إن أعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين، وكان الفعل الأول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الأول إن استغني عن ذلك المفعول نحو: ضربت وأكرمني

المفعول واحدا، نحو: «ضربت وضربني زيد، وضربت وأكرمت زيدا»، وأضمرت عند بعضهم نحو: «ضربته وضربني زيد، ضربته وأكرمت زيدا» إلى آخرهما[1] قال الشاعر :

إذا كنت[2] ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

والغ أحاديث الوشاة فقل ما يحاول واش غير تغيير ذي ودي

وقال آخر :

وثقت[1] بها وأخلفت أم جندب فزاد غرام القلب إخلافها الوعدا

زيد، وضربت وأكرمني الزيدان، ضربت وأكرمني الزيدون إلخ، وقوله فيما يأتي قريبا، وعلى مذهب الكسائي أي: ويحذف الضمير من الفعل الأول نحو: أعطاني وأعطيت زيدا درهما، أعطاني وأعطيت الزيدين درهما، أعطاني وأعطيت الزيدين درهما تمت .

١- أي: إلى آخر المثالين الأولين للحذف، وآخر المثالين الآخرين للإضمار، فكأنه قال إلى آخر مثال الحذف والإضمار تمت ش .

٢- قوله: (إذا كنت ترضيه البيت إلخ...) إذا ظرفية متضمنة للشرط، وجوابه: فكن في الغيب، يقال أرضيته ورضيته بالتشديد فرضي والتقدير ترضيه عنك ويرضيك عنه جهارا أي: ظاهرا، وهو منصوب على الحال، وددت الرجل ودا إذا أحببته، وقوله في البيت الذي بعد: ألغ بمعنا ألق يقال: ألغاه من العدد أي: ألقاه، الوشاة جمع واش من الوشي كرعاة وراع وهو النميمة وأصله التزيين وإنما سمى النمام واشيا لأنه يزين كلامه ويحسنه، ويحاول يطلب من حاول إذا طلب الشيء . فقل ما «ما» مصدرية أي: قل محاولة الواشي، أو كافة للفعل، وحقها في الكتابة على الأول الفصل، وعلى الثاني الوصل، وحاصل المعنى أنه إن كان بينك وبين صاحبك محبة في الحضور فكن في غيبته أحفظ للمودة وارعاها، وألق أحاديث الوشاة ولا تلتفت إلى كلامهم عن محبته.

والمراد بالاستشهاد أنه أضمر المفعول في الأول وهو ترضيه وأعمل الفعل الثاني وهو يرضيك في صاحب تمت شرح أبيات .

أو ثانيا[٢] من باب أعطيت،[٣] مثل: «أعطاني وأعطيت زيدا درهما، أعطياني وأعطيت الزيدين درهما، أعطوني وأعطيت الزيدين درهما»، وعلى مذهب الكسائي بحذف ضمير الفاعل[٤] من الأول أواثنين منه: مثل: «أعطيت وأعطاني زيد درهما»،

١- قوله: (وثقب بما البيت إلخ....) يقال: وثقت بفلان أثق بالكسر فيهما ثقة، إذا ئتمنته، ووثقت الشيء أي أحكمته، أم جندب: اسم امرأة، والجندب بضم الدال وفتحها اسم رجل، الغرام الولوع وأغرم بالشيء إذا ولع، قال أبو عبيدة: الغرام العذاب .

يقال: أخلف بالوعد إذا قال شيئا و لم يفعله، وضمير بما راجع إلى أم جندب، وإخلافها فاعل زاد، وغرام القلب مفعوله، والوعد مفعول لإخلافها. والمعنى ولعت ووثقت واعتمدت بوعد أم جندب، وأخلفت وعدها فزاد إخلافها الوعد غرامَ قلبي وشوقي ومحبتي لها تمت شرح أبيات.

والمراد بالاستشهاد أنه تنازع «وثقت، وأخلفت» في «أم جندب»، وأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير «أم جندب» مع الباء لأن وثق متعدي إلى المفعول تمت .

٢- قوله: أو ثانيا عطف على قوله: «واحدا» لأنه خص المفعول الثاني من باب أعطيت لأنه اعتبر كون الفعلين من باب الإعطاء و لم يجد فيه مثالا مفيدا قد حذف فيه المفعول الأول فقط، وهذا الاعتبار غير لازم لأنك إذا قلت: أعطيت درهما وضربت زيدا فقد حذفت مع إعمال الثاني المفعول الأول من باب أعطيت وحده، وتصويره مع كون الفعلين من ذلك الباب أن يقال: أعطى درهما وأعطيت زيدا غلاما، ويقصد أن فاعل أعطى ضمير زيد، ومفعوله الأول هو الغلام وقد حذف وحده، إلا أن المتبادر إليه منه أن زيدا أعطى المتكلم درهما، فيكون المحذوف هو المفعول الأول، إلا أنه لا تنازع فيه والكلام في حذف ما فيه تنازع تمت سيد شريف .

٣- إذا قلت أعطاني وأعطيت زيدا درهما فقد حذفت المفعول الثاني من الفعل الأول، تقديره أعطاني درهما وأعطيت زيدا درهما، وأضمرت ضمير زيد في الأول وحذفت مفعوله الثني، وذكر في الكتاب ثلاثة أمثلة للمذكر، وأما أمثلة المؤنث: أعطتني وأعطيت هندا درهما إلى آخره فلم يذكره تمت والله أعلم .

٤- أي: من الفعل الأول من أعطياني وأعطوني، فتقول: أعطاني وأعطيت الزيدين إلخ.. وأما الفراء فيقول أعطاني وأعطيت الزيدين درهما هما تمت

أو من باب «علمت»[1] نحو: «حسب وحسبت[2] زيدا منطلقا، وحسبت[3] وحسبني زيد منطلقا[4]، أو مفعولا لفعل التعجب إذا كان بصيغ الماضي، نحو: «ما أحسن وأجمل زيدا» على الصحيح،[5] وأما إذا كان بصيغة الأمر فيجوز[1]

١- قوله: (أو من باب علمت نحو: حسب وحسبت زيدا منطلقا) لأن تقديره حسبني منطلقا فحذف المفعولان من الأول، وكذا المثال الثاني إذ تقديره حسبت زيدا منطلقا وحسبني زيد منطلقا، فحذف المفعولان من الأول، وفي مثال الأول نظر لأن المفعولين ضمير المتكلم ومنطلقا، وضمير المتكلم في الثاني فاعل، فلا يكون من التنازع باعتباره لأنه مضمر، ولا تنازع في المضمر، ولا يكون التنازع باعتبار زيد لأن زيدا فاعل في الأول فلا يكون المفعولان المحذوفان زيدا أو منطلقا؛ لأن زيدا فاعل تمت ع .

٢- هذا المثال قد حذف منه مفعولا حسب، إلا أن التنازع في أحدهما بخلاف الآخر تمت فالتنازع فيهما معا تمت س

٣- أو ثالثا من باب «أعلمت» نحو: أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما، على إعمال الثاني وحذفت مفاعيل الأول، وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأولى أن يقال: وأعلمته ذلك قصدا للاختصار إذ مفعولا أعلمته في الحقيقة واحد هو مضمون المفعولين، فيكون ذلك إشارة إليه تمت نجم الدين الرضي تمت .

٤- تحقيق الكلام في كلام السيد الشريف أن كلام الخبيصي في تمثيله بحسب وحسبت زيدا منطلقا قد حذف في هذا المثال المفعولين معا أعني: الياء التي هي مفعول أول، ومنطلقا الذي هو المفعول الثاني، لكن لا تنازع إلا في المفعول الثاني وهو: منطلقا، لا الأول أعني: ياء المتكلم، إذ الفعل الثاني لا يطلبها، ولا يتوجه إليها أصلا، والتقدير حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا، بإضمار الفاعل في الأول ومفعول الثاني هما: زيد ومنطلقا، فلا يتوجه إلى الياء التي هي أول المفعولين من الأول، وأما المثال الثاني من كلام الخبيصي أعني قوله: وحسبت وحسبني زيد منطلقا، ففيه حذف مفعولي الأول معا وهما: زيد ومنطلقا، وهما معا مطلوبان للثاني، لكن الأول للفاعلية والثاني للمفعولية، والتنازع في المفعولين معا تمت .

٥- قوله: (على الصحيح) إشارة إلى قول بعض النحويين فإنهم لا يجيزون حذف مفعول التعجب، وحجتهم أن فعل التعجب بدون مفعوله لا يفيد؛ لأن مفعوله محط الفائدة فلا يحذف، وأيضا مفعوله فاعل في المعنى، إذ معنى: ما أحسن زيد، أحسن زيد، والفاعل لا يحذف فكذا ما في معناه تمت والله أعلم .

الإضمار[٢]، نحو: «أحسن به وأعقل بزيد»، والحذف [٣] نحو: «أحسن وأعقل بزيد» على مذهب البصريين،[٤] على أن يكون الأصل: «أحسن به وأعقل بزيد» وعلى مذهب الفراء بأن تكون الباء متعلقة بهما[٥] **(وإلا أظهرت،[٦])** وهو فيما كان مفعولا ثانيا [٧]من باب «علمت»، وكان الأول مذكورا لئلا يلزم إضمار المفعول قبل

١- قيل: احترز عن مذهب الفراء حيث حكم بأن زيدا مفعولهما معا، وقيل احترز عن قول بعضهم لا يجوز حذف المفعول هنا لأنه مناط الفائدة تمت س وقيل احترز به عن مذهب سيبويه فإنه لايجيز حذف مفعول فعل التعجب، بخلاف سائر المفاعيل لعدم تصرف الجمل الإنشائية تصرف الإخبارية تمت وهذا أولى إذ هو مختص بالتعجب بخلاف الأولين فلا اختصاص لهما به تمت والله أعلم .

٢- قوله: (فيجوز الإضمار) على مذهب من يجوز الإضمار في المفعول، أو لأنه فاعل والباء زائدة والحذف على مذهب الكسائي فإنه يحذف الفاعل أو باعتباره أنه مفعول فحذفوه تمت .

٣- أي: ويجوز الحذف تمت يحمل على حذف حرف الجر لا على حذف الضمير لأنه فاعل تمت .

٤- قيل ثم حذفت الباء واستتر الضمير في الفعل لأنه فاعل في المعنى وصورة الأمر في معنا الخبر، وفيه حذف الباء واستتار الضمير لا الحذف وحده، وأما مذهب الفراء فلا حذف فيه، فكأنه أراد ويجوز على مذهبه أحسن وأعقل بزيد، بأن تكون الباء متعلقة بهما معا، ولا يكون هناك حذف. ويمكن أن يؤول كلامه هكذا: ويجوز على غير مذهب البصريين الحذف فإنه مفعول، وأما على مذهبهم فيكون المثال المذكور للحذف محمولا على حذف الجار وإضمار المجرور، والمجوز لارتكاب هذه التكلفات تكلف الشارح للاختصار فكأنه قال ويجوز المثال على مذهب البصر تمت ش .

٥- نظرا منه إلى أن مفعول فعل التعجب الذي بصيغة الأمر فاعل، وهو يعمل العاملين في المعمول المرفوع، وأما إذا كان مفعولا فإنه يوافقنا في الحذف تمت .

٦- أي: وإن لم يستغن عنه أظهرت، وعدم الاستغناء عنه إذا كان المفعول المتنازع فيه مفعولا ثانيا تمت .

٧- هذه العلة جارية في المفعول الأول، إلا أن المثال في المفعول الثاني أظهر، ولو قلت: حسبت هندا قائمة وحسبت هند زيدا منطلقا كان هندا المفعول الأول بحسبت وقد تنازعا فيه، فيجب إظهاره ولا يلزم أحد المحذورين، وأما اعتبار كون المفعول مفعولا ثانيا للفعلين معا، أو مفعولا أولا لهما فأمر غير لازم، بل إذا قلت: حسبت زيدا منطلقا وضربت زيدا وأعملت الثاني وجب إظهار المفعول الأول للفعل السابق الخ تمت س .

الذكر، أو حذف أحد مفعولي باب علمت، نحو: «حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا، حسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين» إلى آخره،[1] وكذا إذا كان ضمير المتكلم[2] اثنين أو جمعا أو مونثا أو موحدا أو مثنى أو جمعا، وكذا[3] على مذهب الكسائي بحذف ضمير الفاعل من جميع الصور،[4] وقد جاء[5] الاضمار متأخرا عن أبي العباس،[6] مطابقا للمفعول الأول دون المفسر فيما تعذر[7] الجمع

١- قوله: (إلى آخره) أي: إلى آخر المثالين نحو: حسبوني منطقا وحسبت الزيدين منطلقين، حسبتني منطلقا وحسبت هندا منطلقة، حسبتاني منطلقا وحسبت الهندين منطلقتين، حسبني منطلقا وحسبت الهندات منطلقات تمت ع .

٢- نحو: حسبنا منطلقين وحسبنا زيدا منطلقا، حسبنا منطلقين وحسبنا زيد منطلقا، وحسبتني منطلقا وحسبت هندا منطلقة، إلى آخر الأمثلة، وبالجملة فلضمير المتكلم الذي هو مفعول أول للفعل الأول ست حالات، وكذا للمفعول الأول للفعل الثاني ست حالات، وحاصل الضرب ستة وثلاثون مثالا، وإذا اعتبرت مذهب الكسائي في حذف الفاعل صارت اثنين وسبعين تمت ش والله أعلم .

٣- قوله: (وكذا) يعني يجب إظهار المفعول مع حذف ضمير الفاعل تمت والله أعلم.

٤- فيقول في المثال الأول: حسبني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقا، ولا تقول حسباني إلخ... تمت والله أعلم .

٥- وهذا أعني قول أبي العباس المبرد والسيرافي ضعيف إذ يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، وهو قبيح ولاسيما إذا صار في تقدير اسم مفرد، بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه تمت نجم الدين رحمه الله .

كأنه قال: وقد جاء الإضمار متأخرا مطابقا للمفعول الأول حيث أمكن، وغير مطابق للثاني فيما تعذر الجمع بينهما تمت .

٦- قوله: (عن أبي العباس) أي: تجب الإضمار مطابقا للمفعول الأول مطلقا في جمع الصور، وغير مطابق للمفسر وهو منطلقا فيما تعذر الجمع بينهما، وفي المؤنث وفي المثنى، وأما في غيرهما فيجب المطابقة أيضا للمفسر وهو: منطلقا إياه، فعدم المطابقة ليس إلاحيث تعذر الجمع بالمخالفة بين المفسر والمفسَّر من التأنيث والتثنية والجمع كحسبني وحسبت الزيدين منطلقين إياه بأنه يلزم كما وحدث الفصل بين معمولي باب علمت بأجنبي .

بينهما، تقول: «حسبني وحسبت زيدا منطلقا إياه، حسبتني وحسبت هندا منطلقة إياه، حسبتكما وحسبتما ني منطلقا[٢] إياهما»،[٣] إذْ ذكر المفسر[٤] لبيان الماهية[٥] دون[٦] الكمية والكيفية .

(وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني) على وفق الظاهر، نحو: ضربت وضربني زيدا، ضربت وضرباني الزيدين، ضربت وضربوني الزيدين،[١] ضربني

١- فإن جيء بالإضمار بحيث لم يتعذر الجمع بين المفعول والمفسر، جيء به مطابقا لكليهما، نحو: حسبني وحسبت زيدا منطلقا إياه، فإن إياه يجمع بين مطابقة المفعول الأول وبين المفسر، بخلاف إياهما في المثال الأخير، فإنه جيء به مطابقا للمفعول الأول لأنه تعذر الجمع بين المفسر وبين المفعول الأول؛ إذ أحدهما مفرد والآخر مثنى ومطابقة المفعول أولى حتى يحصل الحمل، وحينئذ يعود ضمير المثنى إلى المفسر وهو منطلقا ولا بأس به، إذ المفسر أتي به ليدل على الماهية تمت حاشية الأربعة والله أعلم .

٢- أورد ثلاثة أمثلة أحدها فيما أمكن الجمع بينهما باعتبار المطابقة، وثانيهما فيما تعذر الجمع بينهما لأن المفعول الأول مذكر والمفسر مؤنث، وثالثهما فيما تعذر الجمع بينهما لأن المفعول الأول مثنى والمفسر واحد، تمت سيد شريف تمت .

٣- وعلى هذا تقول: حسبتكم وحسبتموني منطلقا إياهم، حسبتكن وحسبتكن منطلقا إياهن تمت فإياه وإياهما وإياهم وإياهن مطابقات للمفعول الأول من الفعل الأول كما ترى، لا للمفسر وهو منطلق لتعذر الجمع بين المفسر وبين المفعول الأول في الكمية والكيفية، إلا في المثال الأول أعني قوله: حسبني وحسبت زيدا منطلقا إياه، فالإضمار فيه مطابق للمفعول وللمفسر كليهما كمية وكيفية وماهية أيضا، أعني بها إفرادا وتذكيرا وانطلاقا تمت .

٤- قوله: (إذ ذكر المفسر إلخ...) هذا تعليل لكونه مطابقا للمفعول دون المفسر، يعني فيما تعذر الجمع بين المتطابقين، بمعنى لا تجب المطابقة بين الضمير والمعود إليه لأن الإضمار قد يأتي على المعنى المقصود ويكون الإتيان بالمفسر لبيان الماهية من انطلاق أوقيام أو غيرهما لبيان الكمية من تثنية أو جمع، والكيفية من تذكير أو تأنيث تمت والله أعلم .

٥- أي لبيان التنازع في جنس الانطلاق، لا لبيان كون الانطلاق من واحد أو اثنين فصاعدا، أو كونه مذكرا أو مؤنثا ـ تمت .

٦- الأولى وهي الكمية: التثنية والجمع والإفراد، والثانية وهي الكيفية: التذكير والتأنيث تمت ش تمت .

واكرمني زيد، ضربني وأكرماني الزيدان، ضربني وأكرموني الزيدون،[٢] وكذلك نحو: ضربت وضربتني هندا، ضربت وضربتاني الهندين، ضربت وضربتني الهندات، إلى آخرهما[٣] .

(**والمفعول على المختار**[٤]) كذلك نحو: ضربني وضربته زيد، ضربني وضربتهما الزيدان، ضربني وضربتهم الزيدون، ضربت وأكرمته زيدا، مربي ومررت به زيد، إلى آخرها[٥] قال الشاعر :

أساء[٦] ولم أجزه عامر فعاد لحلمي به محسنا

وقال آخر :

إذاهي [٧] لم تستك بعود إراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل [١]

١- وكذا يقول: ضربت وضربتني هندا، ضربت وضربتاني الهندين، ضربت وضربتني الهندات تمت والله أعلم .

٢- ذكر الشارح ما اقتضى الأول المفعول والثاني الفاعل، وما اقتضى كل منهما الفاعل، ثم قال: إلخ أي: كل الستة وهكذا حيث اقتضى كل منهما النائب أو الأول الفاعل والثاني النائب أو بالعكس كل إلى الستة تمت .

٣- ضربتني وأكرمتني هند، ضربتني وأكرمتاني الهندان، ضربتني وأكرمنني الهندات .

٤- لو قال: على الأفصح لكان أولى، لإيهام عبارته أن في إضماره خلاف ولا خلاف فيه تمت جلال والله أعلم .

٥- يعني إلى الستة وهذا فيما اقتضى الأول الفاعل والثاني المفعول بواسطة تمت .

٦- قوله: (أساء ولم أجزه) أي: لم أكافه بفعله القبيح، عامر: اسم رجل، يقال: عاد يعود عودة وعودا، الحلم: الطمأنينة عند ثور الغضب وقيل ترك العجلة بالعقوبة، وخلاف الطيش، الضمير المفعول في لم أجزه عائد إلى عامر، وهو فاعل أساء، والضمير الذي في عاد عائد إلى عامر، ومحسنا حال من الضمير والمعنى أساء عامر ولم أجزه عن إساءته فعاد إلى محسنا بسبب حلمي له وإغماضي عن المكافأة. والمراد بالاستشهاد أنه أعمل الفعل الأول وهو أساء في عامر، وأضمر المفعول في الفعل الثاني وهو لم أجزه تمت شرح أبيات والله أعلم .

٧- قوله: (إذا هي لم تستك البيت) قاله عمر ابن أبي ربيعة يصف امرأة متنعمة، يقال سوك فاه تسويكا، وساك فاه إذا استعمل السواك، وإذا قلت استاك وتسوك لم يذكر الفم، والسواك العود نفسه، والتسويك استعماله أيضا، تنخل- بضم التاء والنون وكسرها- اختير، من قولهم تنخلت الشيء إذا أخذت أفضله، العود

وحذفت المفعول[2] على الجواز نحو: ضربني وضربت زيد، وضربت وأكرمت زيدا، ومربي ومررت زيدا، إلى آخرها قال الشاعر :

يرنو[3] إلي وأرنو من أصادقه   في النائبات فأرضيه ويرضيني

الخشب، والإسحل بكسر الهمزة والحاء الغير معجمة قضبانه ألين من قضبان الإراك يتخذ منه السواك، الضمير المؤنث راجع إلى المرأة الموصوفة، وعود إسحل مفعول ما لم يسم فاعله لتنحل، وبه مفعول فاستاكت، إذا ظرف متضمن معنى الشرط، وجزؤه تنخل، والتقدير إذا هي لم تستك بعود الإراك فاختير عود إسحل فأستاكت به، يعني أحضر بين يديها عود إسحل والإراك فإذا هي لم ترد الاستياك بعود الإراك اختارت عود إسحل.

والمراد بالاستشهاد أن تنحل واستاكت يتنازعان في: عود إسحل، فأعمل الأول وأضمر المفعول في الثاني إذ لو أعمل الفعل الثاني بجعل عود إسحل مفعول استاكت لم يأت بلفظة به تمت ملتقط شرح أبيات تمت .

١- الإسحل بكسر الهمزة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل، ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك تمت شواهد .

يأتي في عود إسحل ثلاثة أوجه: رفعه على النيابة لتنحل، ونصبه على أنه بدل من محل الجار والمجرور وهو به، والكسر على البدلية من الضمير في به تمت .

٢- لما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة، أعني: إذا أعملت الأول والثاني طالب للمفعول على أن المختار إضمار المفعول في الثاني كان خلوُّه في قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابية﴾، وقوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ دليلا للبصريين على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أي: القرآن على غير المختار على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول، وإنما اختير الثاني لأن الثاني أقرب الطالبين، والأولى أن يخص بمطلوبه مع الإمكان أن يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب تمت نجم الدين الرضي رحمه الله تعالى .

٣- قوله: (يرنوإلي البيت إلخ...) قال الجوهري رنا إليه يرنوا أي: أدام النظر إليه، المصادقة والصداقة التودد، النائبات جمع نائبة وهي المصيبة، ونائبات الدهر شدائده، قوله: من أصادقه فاعل يرنوا، وفي النائبات متعلق به، والتقدير يرنوا من أصادقه إلي في النائبات وأرنوا إليه فيها فأرضيه ويرضيني. والحاصل أن الشاعر قال بيني وبين كل صديق لي معاونة في شدائد الأمور وحوادثها وفي نكبات الأيام ونوائبها فأرضيه ويرضيني.

والمراد بالاستشهاد أنه حذف المفعول بواسطة حرف الجر وهو «إليه» من الفعل الثاني وهو «أرنوا» وأعمل الأول تمت شرح أبيات تمت .

(إلا أن[1] يمنع مانع[2] فتظهر)، وهو إذا كان مفعولا[3] ثانيا من باب «علمت» مع ذكر[4] الأول غير مطابق للظاهر[1]، نحو: «حسبني وحسبتهما منطلقين

١- وذلك حيث كانا مختلفين في الكمية والكيفية، فالاختلاف في الكمية: الإفراد والتثنية والجمع، والكيفية التذكير والتأنيث تمت .

٢- يعني إلا أن يمنع مانع من الإضمار فحينئذ وجب إظهار المفعول، وهو ما إذا كان مفعولا ثانيا من باب «علمت» مع ذكر المفعول الأول غير مطابق للظاهر، ومثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقان، باب حسبني وحسبتهما تنازعا في «الزيدان ومنطلقا» وأعمل الأول وهو «حسبني» فجعل الزيدان فاعلا، ومنطلقا مفعولا له، وأضمر المفعول الأول في حسبتهما، وأظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع منع إضماره لأنه لو أضمر مفردا خالف من هو له وهو المفعول الأول وذا غير جائز لوجوب إيجادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب، فلو أضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الإضمار وجب إظهاره تمت غاية تحقيق والله أعلم .

٣- نحو مال عني وملت إليه زيد، ولا يجوز حذف إليه إذ يصير الظاهر أن التقدير مال عني وملت عنه زيد وهو خلاف المراد تمت .

* قال: الرضي وذلك إذا كان أحد مفعولي باب علمت ويلزم من إضماره مطابقا للمعود عليه الذي هو المفسر مخالفة بينه وبين المفعول الأول في الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث تمت بلفظة والله أعلم .

٤- قوله: (مع ذكر الأول) قيل المفعول الأول من هذا الباب حكمه أيضا ما ذكر من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الظاهر مع كون المفعول الثاني مذكورا، نحو: حسبت وحسبا منطلقين المنطلق زيدا، ولو وجدت المطابقة جاز الإضمار نحو: حسبت وحسبني إياه المنطلق زيدا، فيجيء هنا جميع الوجوه المذكورة في المفعول الثاني تمت شريف والله أعلم

وأخر صورة التطابق لأنها مما يجوز فيها الإظهار والإضمار تمت .

وأورد الاتنازع لاختلاف مفعوليهما، وذلك لأن حسبني لا تطلب منطلقين الذي هو ثاني مفعول حسبتهما لأنه مثنى والمفعول الأول مفرد فانتفى شرط التنازع: وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة .

الزيدان منطلقا، حسبني وحسبتهم منطلقين الزيدون منطلقا، حسبتني وحسبتها منطلقة هند منطلقا، حسبتني وحسبتهما منطلقتين الهندان منطلقا، حسبتني

وحسبتهن منطلقات الهندات منطلقا»، وإن طابقه[٢] تضمر[٣]، نحو: «حسبني وحسبته إياه زيد منطلقا»، وهكذا [٤]إذ كان ضمير المتكلم مثنى [٥]فالاظهار، نحو: «حسبنا وحسبناه منطلقا زيد منطلقين، حسبنا وحسبناهم منطلقين الزيدون منطلقين،

وأجيب باتفاقهما في الاتصاف بالانطلاق أي: باتفاق المفعولين الثانيين في كون كل واحد منهما يدل على ذات متصفة بالانطلاق، وكون أحدهما مثنى والآخر مفردا لا يضر؛ لأن العاملين يتوجهان إلى المفعول الثاني من الجهة العامة تمت وافي وشرحه والله أعلم .

١- قوله: (مع ذكر الأول غير مطابق) هذا مانع الإضمار، وغير مطابق حال من الأول، يعني أن المفعول الأول غير مطابق للظاهر وعدم مطابقته إما لاختلافهما في الكمية والكيفية تمت ش تمت .

٢- أي: وإن طابق المفعول الأول للفعل الثاني الظاهر المعمول للفعل الأول يضمر لعدم المانع حينئذ وهو عدم المطابقة بينه وبين الظاهر تمت شريف والله أعلم .

٣- أي: وإن طابق المفعول الأول المفعول الثاني الظاهر جاز أن يضمر المفعول الثاني تمت شريف بلفظه .

٤- قوله: (وهكذا إذا كان ضمير المتكلم مثنى) ما تقدم كان ضمير المتكلم فيه مفردا ومذكرا، والمظهر الذي عمل فيه الفعل الأول مفردا و مذكرا أيضا، لأ نهما مفعولا فعل واحد من باب علمت، وكان المفعول الثاني للفعل تارة مطابقا له فأضمر، وتارة مخالفا له فأظهر، ولو فرضنا ضمير المتكلم مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا لتحقق هناك تارة المطابقة فيضمر، وتارة المخالفة فيظهر تمت شريف والله أعلم .

*أي: وكما ذكرنا في المفرد إذا كان مفعولا أولا أنه إذا لم يطابق الظاهر فيظهر وإن طابقه فيضمر، وكذا في المثنى في الإظهار والإضمار أي: إذا كان المفعول الأول مثنى فإن لم يطابق الظاهر أظهر فإن طابق أضمر تمت .

٥- لأنه يلزم من إضماره مطابقا للمفسر المخالفة بينه وبين المفعول الأول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تمت للإمام مجد الدين.

حسبتنا وحسبناها منطلقة هند منطلقين، [1]حسبتنا و حسبناهما منطلقتين الهندان منطلقين، حسبتنا وحسبناهن منطلقات الهندات منطلقين»، والإضمار نحو: « حسبنا وحسبناهما إياهما الزيدان منطلقين، حسبتنا وحسبناهما إياهما الهندان [2]منطلقتين»، وكذا[3] إذا كان جمعا أو مؤنثا فيهما [4]وكذا [5]في مثل قولك: «حسبت وحسباني

١- قوله: (حسبتنا وحسبناهما منطلقتين الهندان منطلقين) مع قوله في مثال الإضمار للمثنى: حسبتنا وحسبناهما إياهما الهندان منطلقتين، قد كثرت الحواشي على هذين المثالين فقال بعضهم على المثال الآخر فيه بحث: لأنه وإن طابق لفظة: هما الظاهر في التثنية لكن خالفه في التذكير والتأنيث .

وقال: آخر فيه ما لفظه: جوز الشارح في هذا المثال أعني: حيث كان ضمير المتكلم مثنى مذكرا والظاهر مثنى مؤنثا وجهين الإظهار والإضمار كما سبق والإضمار كما هنا: ولعل وجه الإظهار أن المفعول الثاني للفعل الثاني غير مطابق للظاهر، أعني المفسر في الكيفية، لأن الأول مذكر والثاني مؤنث ووجه الإظهار أن صيغة إياهما صالحة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث فهو مطابق للظاهر باعتبار صلاح الصيغة تمت .

ولا يخفاك أن هذا الاعتراض إنما يتمشى حيث كان مثال الثاني: حسبتنا وحسبناهما إياهما الهندان منطقين، لا منطلقتين، أما مع قوله منطلقتين فلا يرد عليه اعتراض، لأن المتكلم فيه مثنى مؤنث والغائب كذلك مثنى مؤنث والمثال الأول المتكلم فيه مثنى مذكر والغائب مثنى مؤنث فالاختلاف حاصل، بخلاف ماإذا كان مثال الثاني منطلقين من دون تاء فإن هذا الاعتراض يرد، فيحصل من ذلك أن المثال الأول يجب فيه الإظهار لأنه قد حصل الاختلاف في الكيفية أعني التذكير والتأنيث وإن اتفقا في الكمية وهي التثنية، وأن المثال الثاني يجوز فيه الإضمار كما ذكر والإظهار، تقول حسبتنا وحسبنا هما منطلقين الهندان منطلقتين تمت .

٢- فيه بحث لأنه وإن طابق لفظة «هما» الظاهر في التثنية، لكن خالفه في التذكير والتأنيث تمت .

٣- أي: وكذا إذا كان ضمير المتكلم جمعا فلا بد أن يكون المفعول الثاني للفعل الأول جمعا أيضا، لكونهما عبارتين عن ذات واحدة، فإن كان المفعول للفعل الثاني غير مطابق للظاهر الذي هو معمول الفعل الأول أظهر تمت .

٤- أي: في الإظهار والإضمار تمت فالإظهار إن لم يتطابقا، والإضمار إن تطابقا تمت والله أعلم .

٥- قوله: (وكذا في مثل قولك) أي وكذا إذا كان ضمير المتكلم مؤنثا أومفردا أومثنى أومجموعا في الإظهار والإضمار فضمير المتكلم المتصل بالفعل الأول إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع،

منطلقا الزيدين منطلقين» في الإظهار، «وحسبت وحسبني إياه زيدا منطلقا»[1] في الاضمار . وقول[2]امرء القيس[3]:

ولوأنما أسعى لأدنا معيشة　　　　كفاني و لم أطلب قليل من المال

ليس منه [4]لفساد[1] المعنى[2] ؛ إذ «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق [1]جوابها منفيا، والمنفي فيهما مثبتا، إذ امتناع الإثبات

وعلى كل تقدير معمول الفعل الثاني إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منهما إما مذكر أو مؤنث، فيظهر حيث لم يمكن المطابقة، ويضمر حيث أمكنت، فيكون الأول المجموع ستة وثلاثين مثالا تمت .

فالممكن المطابقة بين المفعول الأول للفعل الثاني والمفعول الثاني للفعل الأول في ستة أمثلة، فيجوز الإضمار والإظهار، وتمتنع المطابقة في ثلاثين وذلك ظاهر تمت والله أعلم .

١- والفرق بين هذين المثالين وبين الأمثلة السابقة: أن الفعل في تلك الأمثلة يقتضي أن يكون أحد الظاهرين فاعلا له والأخير مفعولا له، والفعل الثاني يقتضي كونهما مفعولين له، وفي المثالين الأخيرين الحال على عكس ذلك، وعلى كل واحد من التقديرين تكون الأمثلة ستة وثلاثين حاصلة من ضرب ستة في ستة تمت ش .

٢- ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرء القيس: من أن «كفاني و لم أطلب» يتنازعان في: قليل وأعمل كفاني تمت غاية تحقيق والله أعلم .

٣-قوله: (ولو أنما) اعلم أن «لو» لانتفاء الأول فلو أنها دخلت على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا، ولو دخلت على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا تمت والله أعلم .

هذا البيت احتج به الكسائي على إعمال الأول، فقال سيبويه لو نصب: قليل «بلم أطلب» فسد المعنى لأنه كان يطلب الملك دون قليل المال، فقال لو لم أطلب الملك وكنت أسعى لأدنا معيشة كفاني قليل من المال ذكره الاصبهاني تمت

٤- أجاب الإمام المهدي عليه السلام عن الكوفيين بأن هذا من باب «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» يعني مما يكون نفي التالي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم، فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى: قليل من المال مع نفي: السعي لأدنا معيشة أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة، فيكون البيت من باب التنازع ولا فساد تمت خالدي معنى، ألا ترى أن عدم عصيان صهيب إذا كان لازما لعدم خوفه فبالأحرى أن يكون لازما للخوف، وإذا لزم الشيء الشيء ونقيضه فبالضرورة يكون لا زما مستمر الوجود، إذ النقيضان لا يمكن ارتفاعهما معا فلزم استمرار عدم عصيان صهيب رضي الله عنه طاعته، والطاعة وعدم

الخوف أمران متغايران في المفهوم، فيصح أن يترتب عدم العصيان الذي هو الطاعة على عدم الخوف، وأما طلب القليل من المال فهو بمعنى السعي لأدنا معيشة فكيف يصح عدم طلب القليل من المال على تقدير وجود السعي لأدنا معيشة أو على تقدير عدم السعي لأدنا معيشة، وإن فرض صحة ذلك كان مناقضا لغرض الشاعر، لأنه يصير المعنى أن عدم طلب القليل من المال حاصل على تقدير ثبوت السعي لأدنى معيشة وعدمه فيكون دائما مستمرا، فيكون هذا التقدير ظاهر البطلان فتأمل تمت إبراهيم بن علي بن الإمام عادت بركاته .

١- فإن قال الكوفيون: إن التناقض إنما جاء في جعلك الواو في: و لم أطلب للعطف ونحن نقول: إن الواو للحال؟

فالجواب إنك تكون إذاً مستشهداً بما يحصل العطف الراجح والحال المرجوح، إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح، أو بما هو نص بالمقصود،لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا .

فإن قلت: فإلى ما يوجه قوله: و لم أطلب إذا كان: كفاني موجها إلى: قليل؟

قلت: قيل إلى: المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد هذا البيت:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يعاش به من المال لكنت قد اكتفيت بذلك، لكنه قد حصل لي ذلك، و لم أكن أطلب المجد والرفعة، والأظهر أن مفعول: لم أطلب محذوف نسيا منسيا كما في قوله تعالى : ﴿ يقبض ويبسط﴾ أي له القبض والبسط فكذا هاهنا معنى البيت تمت لجم .

وأعلم أن فساد المعنى إنما يتم لو كان السعي والطلب متساويين كما ذكر وكان قوله: و لم أطلب معطوفا على: كفاني، وأما إذا كان السعي أخص من الطلب إذ الظهر أنه الطلب مع مباشرة الأسباب، فلا يلزم فساد المعنى، لأنه يجوز عدم السعي مع الطلب بحسب الباطن، وأيضا إذا لم تكن الواو في: و لم أطلب للعطف بل للحال، أو كان: لم أطلب معطوفا على مجموع الشرط والجزاء لم يلزم أن يكون مثبتا ولا يلزم فساد المعنى تمت عصام .

٢- بيان فساد المعنى لو كان من باب التنازع: وذلك أن قوله: ولو أنما أسعى لأدنى معيشة شرط «لو» أي: لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة أي: أن طلبي لقليل من المال، وقوله كفاني جزاء «لو» وقوله: لم أطلب قليل من المال عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب القليل من المال منفيا أي: ثبت أن طلبي لقليل من المال وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول فيكون متناقضا فيفسد المعنى تمت لجم

نفي وامتناع النفي إثبات، فيكون السعي لأدنا معيشة [٢]منفيا إذ هو مثبت في سياق «لو» ولو وجه [٣] «ولم أطلب» إلى «قليل» لكان طلب القليل مثبتا إذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد [٤]في المعنى فيؤدي إلى إثبات[٥] شيء ونفيه في كلام واحد، وعن الفارسي أن واو «ولم أطلب» للحال، وحينئذ [٦]لا يلزم ثبوت الطلب، إذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دينة كفاني قليل [٧]مع أني غير طالب له، فيصير من هذا الباب .

١- السياق: مصدر ساقه يسوقه سوقا وسياقا، فعلى هذا أطلق على المفعول أي المسوق بعد لو تمت .

٢- لأن السعي لشيء إنما يكون مع الرضاء به وعدم الكراهة له عادة، فهو وإن لم يكن عين الطلب بهذا المعنى لكن يستلزم له فيلزم من اعتباره معه بهذا المعنى مثل ما لزم من المعنى الأول ضرورة امتناع وجود الملزوم بدون اللازم، وكذا الكلام في اعتباره مع الكفاية المترتبة على السعي المستلزم للرضا وعدم الكراهة فتأمل تمت ح والله تعالى أعلم

٣- قوله: (ولو وجه ولم أطلب الخ...) فلم يبق إلا أن قوله: لم أطلب موجه إلى غير ما وجه إليه كفاني فليس بمتنازع، فيكون معناه ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال وهو موجود عندي ولم أطلب الملك لكني سعيت لأكثر معيشة فطلبت الملك ودليله في البيت الثاني وهو قوله: ولكنما أسعى لمجد مؤثل البيت الخ .

٤- قوله: (وهما) أي السعي لأدنى معيشة وطلب القليل واحد أي: معنى السعي والطلب واحد تمت .

٥- قوله: (إلى إثبات شيء) وهو طلب القليل من المال، إذ التقدير وطلبت القليل تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وحينئذ لايلزم الخ..) هذا ليس من قول الفارسي وإنما هو ابتداء كلام من الشارح تمشية لما ذكره الكوفيون على مقتضى أصولهم على هذه الرواية عن الفارسي، لأنه يقول قائلهم: إن التناقض إنما جاز لجعلك الواو في: ولم أطلب للعطف وهي للحال تمت .

٧- فيلزم انتفاء هذا المجموع ولا يلزم من انتفاء هذا المجموع انتفاء طلب عدم القليل من المال ليلزم ثبوت الطلب، ويلزم إثبات شيء ونفيه في كلام واحد تمت والله أعلم .

فاقتضى أولويته لأنه عدل عن إعمال الثاني مع إمكانه إلى الأول على ضعف، وهو حذف الضمير من: ولم أطلب، فلولاه [1] لما اغتفر لكنه محتمل غير [2] منصوص، والمحتمل لا يصلح حجة لإثبات متنازع فيه .

١- قوله: (فلولاه) أي: لولا كون إعمال الأول أولى لما جاز إعماله مع ارتكاب الضعف المذكور، مع أن إعمال الثاني لا يستلزمه تمت .

٢- أي: كون الواو للحال محتمل، بل كونها للعطف أظهر، وأيضا معنى الحالية غير متضح تمت شريف .

[مفعول ما لم يسم فاعله]

(مفعول[1] ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله [2]) إما لغرض[3] لفظي: كقصد الإيجاز، كقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ ﴾ (الحج:٦٠)، أو موافقة[4] المسبوق السابق، نحو: «من طابت[5] سريرته حمدت سيرته»، أو إصلاح النظم، كقول الشاعر :

وإذا [6]شربت فإنني مستهلك ... مالي وعرضي سالم لم يُكْلَم

١- قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله)، أي: مفعول فعل، أو شبه فعل لم يذكر فاعله تمت هندي. وإنما قال مفعول ما لم يسم فاعله ولم يقل ومنها كما في المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل تمت ش والله أعلم .

* أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، وقولهم: مفعول ما لم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له تمت نجم الدين .

٢- أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف إلى المفعول لأنه كونه فاعلا لفعل متعلق به تمت شرح .

٣- المراد بالغرض: العلة الباعثة، لا العلة الغائية، والكاف في قوله: لقصد الإيجاز خطأ، والصحيح اللام،فكأنه سهو من الشارح تمت قطب فاروق .

٤- قوله: (أو موافقة المسبوق السابق) هذا أعم من أن يكون في النظم أو غيره، فهو مكرر مع قوله أو لتوافق القوافي تمت قط .

٥- (السريرة) السر الذي يكتم، والسيرة: الطريقة، فلو قال: حمد الناس سيرته، لخالفت السيرة السريرة في الإعراب تمت .

يعني فلو لم يكن الفعل مبنيا لكان منصوبا، لأنه مفعول به، وكان حمد الناس سيرته، فلم يكن المسبوق موافقا السابق تمت .

٦- قوله: (وإذا شربت فإنني مستهلك) أي: مهلك، وأصلة طالب هلاك شيء ومن طلب هلاك شيء وقدر أهلكه، فيستعمل في لازم المعنى وهو: معنى مهلك، وافر: أي تام، ويقال كلَمْته كلْما أي: جرحته جرحا، مالي: مفعول مستهلك، وقوله: عرضي وافر: مبتدأ وخبر ولم يكلم خبر بعد خبر والجملة في محل النصب بأنه حال. والمعنى أني إذا شربت الخمر فقد استهلكت مالي، والحال أن عرضي وافر لم يجرحه جارح، ولم يطعن فيه طاعن.

أو لتوافق القوافي، مثل قول الشاعر :

وما المال[1] والأهلون إلا وديعة ولا بد يوما أن ترد الودائع

[2]أو لتقويم السجع، كقوله تعالى : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ (الليل:١٩)، أو معنوي، [3]كعلم المخاطب، نحو : ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ (النساء: من الآية٢٨) ، أو جهل المتكلم به، كـ«سرق المتاع»، أو لإيثار غرض السامع، كـ«هزم عدوك»، أو لإيثار غرض المتكلم، كقول الشاعر :

وإن مدت [4]الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

والاستشهاد: أنه لو لم يقل: لم يكلم، وقال: لم يكلمه واحد أو غيره، لخرج عن الوزن، فاختار الفعل المبني للمفعول لإصلاح النظم تمت ملتقط شرح أبيات .

١- قوله: (وما المال البيت إلخ...) وقبله .

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

«الشهاب» شعلة نار ساطعة، والجمع شهب، يقال: سطع الرائحة، والصبح إذا ارتفع، ويحور: يرجع، يقال حار يحور حورا أي: رجع ومنه المحاورة، الأهلون: جمع أهل، والأهل أهل الدار، وأهل الرجل، الودايع: جمع الوديعة وهي ما يودع الإنسان. والمعنى: وما المال والأولاد إلا أشياء دفعت إليك لتحفظها، فلا بد أن تسترد هذه الودائع يوما.

والمراد بالاستشهاد أنه حذف الفاعل من: ترد لتوا فق القوافي، إذ لو لم يحذف الفاعل لكان «الودائع» منصوبا، فلم تتفق القوافي، والغرض بتوافق القوافي، أن يوافق حرف الروي بالحركة في ثلاثة حروف في بيت آخر في القصيدة تمت ملتقط شرح أبيات

٢- قوله: (أو لتقويم السجع) والسجع في اللغة: هدير الحمام، فيحاشا أن يسما به كتاب الله تعالى . تمت

٣- يعني: أن المقصود هو الغرض المعنوي وإن كان لابد من حصول الإيجاز، لكن ليس مقصود المتكلم فيكون بالتبعية تمت .

٤- قوله: (وإن مدت الأيدي إلى الزاد البيت) الأيدي: واحدها «يد»، الزاد: طعام يتخذ للسفر، والفعل تزودت، والأعجل بمعنى العجل قال صاحب التسهيل: الأعجل بمعناه، أراد لم أكن عجلا، ولم يرد لم يكن أكثرهم

أو لتعظيم الفاعل كـ«قطع اللص»، أو احتقاره، كـ«شتم الأمير»، أو التستر عليه، خوفا منه، أو عليه[1] .

(وأقيم هو[2] مقامه[3]) في كونه مسندا إليه الفعل، أو شبهه، مقدما عليه، جاريا مجراه[4] في كل ماله من الرفع[1] لفظا أو معنا، والتنزيل منزلة الجزء منه، وعدم الاستغناء عنه.

عجلة، لأن قصد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة، وليس غرضه إلا التمدح بنفي العجلة قليلها وكثيرها انتهى كلامه. ويروى: أجشع القوم. قال الأزهري: الجشع: شدة الحرص إذ أحرص القوم أعجل، قوله إذا: ظرف لقوله: لم أكن، وفي إيراد لفظ: الزاد مبالغة من حيث أنه طعام السفر، وهو أعز وجودا من سائر الأطعمة، والمراد إذا لم يكن حريصا عليه فعلى غيره بطريق الأولى، ويصف الشاعر نفسه بالوقار عند الأكل، ويتأخر بعدم البدار إلى الطعام. والمعنى أني أصبر على المجاعة والتعب إذا كان القوم في ضيق من العيش وبؤس، ولست خفيف العنان في الأمور، وذلك غاية الحلم والرزانة، وأقصى العقل والسكينة، والعرب ربما تمدح بتقليل الطعام.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال: مدت بصيغة المجهول لإيثار غرض المتكلم، فإنه ما قصد فيها معينا، بل أي قوم كان تمت شراب .

١- كقولك: أخذ المال، فتركت التصريح بالفاعل خوفا من مضرته عليك أو عليه تمت .

٢- أكد الضمير المستكن في أقيم لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير تمت عبد الغفور .

فإن قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم: أنبت الربيع البقل، حيث كان في الأصل مفعولا فيه، أي: أنبت الله البقل في الربيع، فهو مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه؟ قيل إنه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا، لصدق حد الفاعل عليه تمت .

٣- قوله: (مقامه) بضم الميم إذ هو على مفعل من الرباعي، والثلاثي على فاعل تمت والله أعلم .

٤- أي مجرى الفعل في إسكان لام الفعل عند اتصال ضميره به، كضُربت فإنه بمنزلة ضربت تمت .

(وشرطه[٢] أن تغير صيغة الفعل إلى: «فُعِل ويُفعَل» ولا يقع المفعول الثاني من باب «علمت»[٣]) مطلقا على الأكثر، (ولا الثالث من باب «أعلمت») لأنهما في الحقيقة مخبر بهما،[٤] فلو أقيما مقامه لصارا[٥] مخبرا عنهما، وعن بعضهم جواز إقامة

١- قوله لفظا أي إذا جرد عن الباء ومن الزائدتين وقوله أو معنى أي إذا كان بأحدهما تمت من حاشية على الخبيصي تمت .

٢- قوله: (وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فعل ويفعل) ونظائرهما مما تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، حتى يعم: أُفعِل، وافتُعِل، واستُفعِل، وفُعِّل، وفُوعِل، وفُعلِل، ويُفعلِل وأمثالها، ويضم أوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى في: يُفيعَل ويُستفعَل ويفعلَل و أمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلا للرباعي وذي الزيادة تمت نجم الدين .

* فإن قيل: كيف يدخل في هذا الشرط نحو: افتُعِل واستفعِل و غيرهما فيما بني للمفعول؟ قيل في الكلام حذف معطوف، أي: فعل ويفعل ونحوهما مما يبنى للمفعول، أو يقال المراد بقوله: فعل ويفعل مجرد اللفظ، واللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما، والعلم يصح تأويله بصفة اشتهر مسماه بها، كما في لكل فرعونٍ موسى، أي لكل جبارٍ عادلٌ قاهرٌ، والصفة المشتهرة بمسمى: فُعِل ويفعَل كونه ماضيا مجهولا، ومضارعا مجهولا، وكونه صيغة المبني للمفعول، فيكون المعنى أن تغير صيغة الفعل الماضي المجهول أو المضارع المجهول وأن تغير صيغة الفعل المبني للفاعل إلى صيغة الفعل المبني للمفعول تمت غاية تحقيق .

٣- قوله: (في باب علمت) لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما، ولو أسند الفعل إليه لزم كونه مسندا أو إليه، مع كون كلا الإسنادين تاما، بخلاف نحو: أعجبني ضرب زيد، لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام تمت هندي والله اعلم .

٤- والشيء لا يكون مخبرا ومخبرا عنه في حالة واحدة، قال نجم الدين: في هذا نظر لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسند إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في: أعجبني ضرب زيد عمرا، فأعجبني مسندا إلى الضرب، والضرب مسندا إلى زيد، قال السيد شريف وفي كلام نجم الدين نظر، لأن مراد النحاة بالإسناد المفيد، وإسناد المصدر إلى فاعله ليس بمفيد تمت والله أعلم .

٥- (أي: مقام الفاعل، لأن المفعول الثاني من باب «علمت» مسند إلى المفعول الأول دائما لكونهما مبتدأ وخبر في الأصل، فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو غير جائز، وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب «أعلمت» نحو: أعلمت زيدا عمرا خير الناس، موقع الفاعل لأن المفعول الثالث

الثاني من باب «علمت» إن أمن اللبس،[1] ولم يكن[2] جملة،[3] أو ظرفا،[4] أو جارا ومجرورا،[5] كقولك في: «ظننت الشمس بازغة، ظُنَّت بازغةٌ[6] الشمس»، وفي «علمت قمر الليلة [7] بدرا، علم بدرٌ قمر الليلة»،[8] فلو[1] خيف اللبس لا يقع إلا

يكون مسندا إلى المفعول الثاني، ولو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو غير جائز تمت متوسط .

١- كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لأن التنكير يرشد إلى انه هو الخبر في الأصل تمت نجم الدين تمت .

٢- فإنها لا تقع مسندا إليها إذ من خواصه جواز إضماره وإدخال لام التعريف عليه وهما منفيان عن الجملة تمت ش .

*لأن الجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه، بل إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد، أي اللفظ نحو قوله تعالى : { وقيل يا أرض ابلعي مائك }، أي: قيل هذا القول أو هذا اللفظ: وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل والنائب وهي في الحقيقة مؤله باللام الذي تضمنه كقوله تعالى : ﴿وتبين لهم كيف فعلنا بهم﴾، وقوله تعالى : ﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا ﴾، أي: يتبن لكم كيف فعلنا، أو لم يهد لهم إهلاكنا، فيصح نحو: تُبين لكم كيف فعلنا تمت نجم الدين الرضي تمت.

٣- وإنما اشترط أن لا يكون جملة لأن الفاعل كجزء من الفعل ولا تكن الجملة كالجزء لاستقلالها تمت والله أعلم ز

٤- قوله:(أو ظرفا) لأن الظرف حيث هو ظرف منصوب فلا يكون مسندا إليه، ولأنه لو أقيم الظرف الذي هو المفعول الثاني من باب: علمت مقام الفاعل لزم إقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده تمت .

٥- مثال ذلك: علمت زيدا أبوه منطلق، أو عندك أو في الدار، والمقصود بالظرف هنا غير المتصرف، ووجه امتناع قيام هذه مقام الفاعل أن معنى غير المتصرف من الظروف أن يلزم النصب على الظرفية، أو جرا بمن، والجار والمجرور لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦- إذ لا يجوز إقامتهما مقام الفاعل مع وجود المفعول به، لأنهما مقدران بجملة تمت شريف .

٧- لأنه يعلم أن: بازغة صفة للشمس، ففي الحقيقة الشمس مبتدأ، وبازغة خبره، وكذا الكلام في: بدر في المثال الثاني تمت .

٨- يؤخذ من كلام الشارح تقديم النائب أنه واجب وليس كذلك وإنما هو حسن تمت .

الأول مطلقا،[2] نحو: «علم صديقك عدو[3] زيد» وامتناعه من باب: أعلمت عند اللبس، كـ«أعلمت زيد عمرا منطلقا»، [4] فيقال: «أعلم زيد عمرا منطلقا لا غير[5] وأما إذا انتفى اللبس فيقام، تقول: «أعلم زيد دارك متسعة، وأعلم دارك متسعة زيدا»، والأول أولى، وكذا تقول في: «أعلمت زيدا كبشك سمينا، أعلم زيد كبشك سمينا، وأعلم كبشك سمينا زيدا» .

١- أي أمن الالتباس بالمفعول الأول، كما يعلم أن: بازغة لا يكون مبتدأ مع وجود الشمس لأنها في الحقيقة صفة الشمس، فتكون هي خبر عنها، وكذلك: البدر فانه صفة للقمر وكماله، فيكون خبرا له تمت شريف والله أعلم

٢- قوله: (مطلقا) أي: بلا خلاف وسواء تقدم أو تأخر، وسواء كان مفردا أو جملة، أو ظرفا فلا تقع بحال تمت .

٣- معناه علم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة على الإخبار بها فلو عكست انعكس المعنى تمت ش تمت .

٤- فإن إقامة عمرو مقام الفاعل يوجب اللبس، وأما إقامة: منطلقا ففيه تأمل والظاهر الجواز على مذهب من جوز إقامة الثاني من باب: علمت، فيقال: أعلم منطلق عمرا زيدا تمت س .

قال نجم الدين: ولا شك أنه لم يسمع إلا إقامة الأول في باب علمت، والثاني من باب: أعلمت، لكن اقتضى القياس خلافه تمت .

٥- أي فلا يقال: أعلم عمرو زيدا منطلقا، إذ يلزم أن يكون مسندا إليه من أول الأمر وليس كذلك .

وأعلم أن المتأخرين أجازوا نيابة الثاني عن الفاعل حيث لا لبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة، لأن التنكير دليل على كونه في الأصل خبرا .

قال نجم الدين: والذي أرى أنه يصح نيابة الثاني والثالث عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه، قال: ولا شك أنه لم يسمع إلا إقامة الأول في باب: علمت، والثاني من باب: أعلمت، لكن القياس اقتضى خلافه تمت منه

(**والمفعول**[1] **له والمفعول معه**[2]**كذلك**[3])، للإخلال في الأول، [4] والتعذر في الثاني، إذ لو أقيم مع الواو لكان [5] عطفاً على غير معطوف عليه، لكون المفعول معه

١- وإنما قلنا إن المفعول له كذلك، لأنه قد يكون علة للأفعال المتعددة، نحو: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجموع أو مقام أحدهما، وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل وهو باطل، فلما لم تطرد هذه القاعدة للعرب منعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا يتعدد فيه الأفعال كذلك تمت سيد شريف .

٢- لأن الواو تمنع الإسناد، وتركها تغير ماهية المفعول به تمت هندي .

٣- المنصوب لا المجرور فيصح والله أعلم. وقوله: (كذلك) أي لا يقعان موقع المفعول به تمت صوابه الفاعل تمت .

٤- فإن نصبه هو المشعر بالعلية، وذلك لأن النصب بتقدير اللام الدالة على التعليل، فإذا زال لم يبق إشعار بالعلية، وحينئذ يفوت حقيقة المفعول له تمت للسيد شريف على الشرح .

*وقيل لا يصح إقامته لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة نحو: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد، فإذا أنيب عن المجموع من حيث هو مجموع أو عن أحدها بقي بعضها بغير نائب، ولا يقال لمضمر في الذي لم يقع ثانيا عنه، لأن المفعول له لم يقع ضميرا بالاستقراء تمت .

وقال نجم الدين: إنما لم تصح إقامتها مقام الفاعل لأن دلالة الفعل عليهما ضعيفة: إذ قد يعقل بغير علة ومعية، ولا يلزم في الحال لأن قلة مجيهما في الكلام منعت الإقامة تمت والله أعلم .

*أي لا يقام المفعول له حيث كان بلا لام، بخلاف ما لو كان مع اللام، نحو: ضرب للتأديب تمت جامي . *قيل وباللام أيضا لا يقع لأنه ليس من ضروريات الفعل، ولا يشبه الفعل ولا يقوم مقامه، وكذا المفعول معه تمت عبد الغفور على الجامي .

٥- عبارة الجامي فإنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء تمت .

معطوفا على ما قبله بالحقيقة، [1] ولو أقيم بعد بغيرها لخرج عن كونه مفعولا معه، فإنه لا يعقل بدون الواو .

(وإذا وجد المفعول به تعين له) على الأكثر، لشدة شبهه بالفاعل في احتياج الفعل إليه، إذ هو محله [2] ولا بد للحال من محل .

(تقول: «ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا [3] شديدا في داره» فيتعين «زيد»)، وأجاز الأخفش والكوفيون إقامة غيره مقامه مع وجوده، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(الجاثـية: من الآية١٤) ، [4] ومثلها قول الشاعر :

ولو[5] ولدت قفيرة جرو[1] كلب ... لسب بذلك الجرو الكلابا

١- والمراد بالحقيقة اللغوية، وهي أن تثبت للثاني مثل ما تثبت للأول في الحكم لا في الإعراب، بخلاف الحقيقة النحوية، والمراد أنه يكون الثاني معطوفا على ما قبله في الإعراب تمت .

٢- والمراد منه المحل المخصوص، وهو ما يتوقف عليه الفعل، وإلا فالمفعول فيه أيضا محله تمت س .

٣- وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، إذ لا فائدة لدلالة الفعل عليه تمت ح .

٤- المعنى: قرأ أبو جعفر على البناء للمفعول وأسند إلى المجرور وهو: «بما» مع وجود للمفعول به وهو: قوما .

٥- قوله: (ولو ولدت قفيرة جرو كلب البيت إلخ...) يقال ولدت المرأة ولادا وولادة، والولد يكون واحدا وجمعا، والقفيرة: اسم امرأة على زنة التصغير، ويروى: فكيهة، والجرو ولد الكلب والسباع، والجمع أجر كأدُر. ذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جروا لسب بسبب ذلك الجرو المولود الكلاب، لسوء خلقة وخلقة.

والمراد بالاستشهاد: أنه أقام غير المفعول به وهو: الكلابا. فأجاب شارح اللباب عن الاستدلال بأنه لم لا يجوز أن يكون الكلابا مفعول وَلدت، ونصب جرو كلب على البدل أو الذم، وعلى هذا لا يكون نصا في المستشهد، فلا يصلح للاحتجاج .

وقيل: الكلابا نصب على الذم وجمع، لأن قفيرة وجروا وكلبا ثلاثة، والتوجيهان لا يخلوان من تكلف وركاكة .

قال البغدادي والجواب: أن سب: فعل أمر، وتقديره لقيل سب الكلابا بذلك الجرو أيها السباب، كذا قيل، وحذف القول غير عزيز، ومنه قوله تعالى: ﴿ وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي: فيقال لهم أكفرتم

وقول الآخر:

أتيح[2] لي من العدى نذيرا   به وقيت الشر مستطيرا.

(فإن لم يكن فالجميع [3])، أي: الباقية من الظرف المحدود [4]غير لازم الظرفية [1]زمانيا أو مكانيا، والمصدر لغير التوكيد، والجار والمجرور،[2] **(سواء)**، لاعتدال الأمر

وفيه تعسف تمت ملتقط شرح أبيات وقفيرة: بالقاف المضمومة والفاء ثم الراء المهملة ذكره في القاموس تمت والله أعلم.

١- قفيرة كجهينة إم الفرزدق ذكره في القاموس في باب الراء المهملة تمت والله أعلم.

٢- قوله: (أتيح البيت إلخ..) يقال: تاح له الشيء وأتيح له أي: قدر، والعدى: بالكسر الأعداء، وهو جمع لا نظير له، وقاه وقاية أي: حفظة ويفتح لغة، واستطار الفجر وغيره: انتشر، وشرا مستطيرا أي: متفرق، ونذيرا: مفعول لأتيح، وبه: متعلق بوقيت، والجملة صفة نذيرا، وقوله: من العدى إما متعلق بنذير أي: أتيح من ينذرني ويخوفني من الأعداء، وإما متعلق بمحذوف، فيكون حالا من نذيرا، وحينئذ يكون من جنس الأعداء، وعلى الأول لا يلزم أن يكون في جنسهم، ومستطيرا حال من الشر.

والاستشهاد: أنه حذف الفاعل وأقيم الجار والمجرور مقامه وهو: لي، مع وجود المفعول به وهو: نذيرا تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم.

٣- قوله: (فإن لم يكن فالجميع) قال نجم الدين: والأولى أن يقال: كلما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره، أو تخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذاً إلى اختياره تمت.

٤- أي: المعين كيوم الجمعة، والمسجد، واحترز به عن غير المحدود، نحو: زمان ومكان، إذ لا فائدة في إقامته مقام الفاعل، وبقوله: غير لازم الظرفية، يخرج ما كان لازم الظرفية، فإنه لا يقام مقام الفاعل، وإلا ارتفع، وقيد المصدر بغير المؤكد، إذ لا فائدة في إقامة المؤكد مقامه تمت ش.

أما المؤكد فإنه لا يقام، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرا معا كلاما، فلو قلت: ضرب ضرب لم يجز؛ لأن ضرب مستغن عن قولك ضرب، بل يقال ضرب ضربة، أو الضرب الفلاني لذلك قال المصنف: ضربا شديدا ولذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضرب شيء، لأن هذا معلوم من الفعل وله فائدة متجددة في ذكره تمت من الأمام نجم الدين والله أعلم صوابه ليس له فائدة جديدة تمت.

فيها، وعدم المرجح لأحدها على الأخر. (**والأول من باب** [٣]«**أعطيت**») **في مثل** قولك: «أعطيت زيدا درهما» (**أولى من الثاني**)، فيقال: «أعطى زيد درهما»، لأن فيه فاعلية ما، من جهة أنه الآخذ، فأما إذا التبس فمتعين [٤]نحو: «أعطيت زيدا عمرا» فيقال: «أعطي زيد عمرا، لا زيدا عمرو» .

[المبتدأ والخبر]

(**ومنها** [٥]**المبتدأ** [٦]**والخبر: فالمبتدأ:** [١]**هو** [٢]**الاسم المجرد عن العوامل اللفظية**) حقيقة لكان وإن وظننت وأخواتها، أو حكما دونها، كـ«من» في قوله تعالى : ﴿

١- احتراز من لازم الظرفية، فلا يقام نحو: إذ وإذا من المبنية، وذات مرة، وذات يوم، وما عين نحو: غدوة وبكرة وسحر وعشية من المعربات تمت نجم .

٢- هذا كلام الأكثر ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر ذكره نجم الدين، ثم قال والأولى أن يقال إلخ.. تمت .

٣- أي مما له مفعولان أولهما ليس مبتدأ، وإنما كان أولى لأن فيه معنا الفاعلية دون الثاني، ففي: أعطيت زيدا درهما، زيد عاطي أي: آخذ والدرهم معطى، وفي: كسوت عمرا جبة، عمرو: مكسي والجبة مكتسى تمت نجم الدين والله أعلم.

٤- أي فالمفعول الأول متعين للقيام مقام الفاعل تمت .

٥- وحقيقة المبتدأ اهتمامك بالشيء قبل ذكرك له وجعلك له أولا لثان، ذلك الثاني عبارة عنه، ومنها المبتدأ أي: من جملة المرفوعات، وفي بعض النسخ ومنه أي من جملة المرفوع المبتدأ والخبر، وجمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما، واشتراكهما في العامل المعنوي تمت جامي والله أعلم

٦- سمي المبتدأ مبتدأ لأنه من ابتدأت الشيء إذا فعلته أولا، وأما الخبر فمن قولهم: أرض خبري، أي سهله، فكأن الخبر سهل عند السامع المعنى المطلوب تمت والله أعلم .

﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(فاطر: من الآية٣). (مسندا [3]إليه الخبر)، نحو: «زيد قائم، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: من الآية١٨٤)، ﴿وسواء [4]عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ [5]تُنْذِرْهُمْ﴾ (البقرة:٦) .

١- قوله: (فالمبتدأ) أي: المبتدأ به في البحث، فهو اسم مفعول من ابتدأ يبتدئ، وقوله: (هو) شروع في بحث المبتدأ، وراجع إلى المبتدأ، بإرادة المبتدأ الاصطلاحي، على طريقة الاستخدام، فلا يرد أن المقام لا يناسب الإتيان بضمير الفصل، نعم يرد في قوله والخبر هو تمت .

٢- المبتدأ إما أن يكون مجردا عن العوامل اللفظية تجريدا حقيقيا، كزيد قائم، فإنه مجرد عن العوامل اللفظية حقيقة، أو تجريدا حكميا، أي تقديريا، كمن في قوله تعالى : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾، فإن المبتدأ وهو: خالق مجرد عن العوامل حكما لأن من: زائدة تمت والله أعلم .

٣- قوله: (مسندا) حال من الضمير المستتر في المجرور، وإليه: في موضع الرفع بأنه مفعول ما لم يسم فاعله، والها في: إليه يعود إلى الاسم، لكن الشارح اعتبر أن مفعول ما لم يسم فاعله مسندا إليه الخبر، حيث قال: مسندا إليه الخبر فهذه الحاشية تخالف حل الشارح نقض المخالفة تمت .

* والعامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء، أو ليسند إليه شيء، فمعنا الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، رافع لهما عند البصريين، وأما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الآخرون: كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية تمت .

٤- سواء: خبر مقدم، وقدم لغرض الفرق بين الخبر والاستخبار تمت لأنه جملة في تأويل المفرد، أي سواء عليهم إنذارك وعدمه تمت .

٥- الهمزة: موضوعة للاستفهام من أحد المستويين، نحو: أزيد عندك أم عمرو، ويستعمل حينا في جزء معناه كاستعماله في كل المستويين تجردا عن الاستفهام، وههنا كذلك فالمعنى: أن إنذارهم وعدم إنذارهم مستو عليه تمت .

وقيل: إن أنذرتهم ليس بمبتدأ، وأن المبتدأ هو: سواء، والخبر أأنذرتهم، واختار الرضي: أن سواء خبر لمبتدأ محذوف، أي الأمران سواء، وجملة الاستفهام مستأنفة وهو جيد تمت منه .

(**والصفة**) من مشتق، كـ«ضارب، ومضروب، وحسن»، أو جار مجراه كـ«قرشي»، (**الواقعة بعد حرف النفي**[1])، كـ«ما، ولا، وإن» ([2]**وألف الاستفهام**)، ونحوه كـ«هل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيان» .

(**رافعة لظاهرٍ**[3])، أومضمر منفصل، بالفاعلية [4]أو الاسمية لما لم يسم فاعله، وتستغني به عن الخبر، [5]لسده مسده، لشدة شبهها[6] بالفعل، ومن ثمة لم تصغر[7] ولا توصف ولا تعرف، (**مثل: «زيد قائم، وما قائم أبواك، و أقائم الزيدان»**)، وما

١- الصواب حذف حرف، وكذا حذف لفظه: ألف، ليكون أعم تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وألف الاستفهام) ولو قال: أدوات الاستفهام لتعم حروف الاستفهام، وأسماء الاستفهام لكان أولى، وقيل إنما ذكر ألف الاستفهام لأنها أصل أدوات الاستفهام، و لم يذكر غيرها استغناء بها تمت .

٣- وسادة مسد الخبر، قال ابن السراج: ولا يعرف، لأن المعارف لا تقوم مقام الأفعال تمت من حواشي التسهيل تمت .

٤- قوله: (أو مضمر منفصل) أي: لا متصل، قال الدماميني بعد قول الوافي في آخر كلامه: رفع غير مستتر ينتقض بنحو: أقائم أخواك أم قاعدان، فإنه تركيب عربي، وقائم فيه مبتدأ قطعا، وقد عطف عليه الوصف قولك: أم قاعدان، فيلزم أن يكون مبتدأ مع أنه إنما رفع ضميرا مستترا، نعم قال المازني تقول أقائم أخواك أم قاعد هما، وهذا هو القياس تمت منهل .

٥- لا بمعنى أنه حذف خبر الصفة فسد المرفوع مسده، بل بمعنى أنها مستغنية عن الخبر، إذ هي في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له تمت ع، ونجم. وأما سائر النحاة فيقولون حذف الخبر، وسد الفاعل مسده، وهو الذي نفهم من كلام الخبيصي تمت و الله أعلم .

٦- لأن الصفة إذا اعتمدت على حرف النفي، أو ألف الاستفهام ونحوه، يكون في التقدير بمعنى فعل مضارع، فإن: أقائم الزيدان، بمعنى يقوم الزيدان تمت .

٧- قوله: (لا تصغر إلخ...) فلا يقال أضويرب الزيدان، ولا توصف فلا يقال: أضارب قاعد الزيدان، ولا تعرف فلا يقال: القائم أخواك، قال ابن السراج لأن المعارف لا تقوم مقام الأفعال تمت .

مضروب العمران، وهل ذاهبة جاريتاك، ولا قرشي[1] قومك، وإن حاضر[2] القاضي امرأة، وما صانع البكران، ومن خاطب [3] الخالدان، ومتى ذاهب العمران، وأين جالس صاحباك، وكيف مصبح ابناك، وكم ماكث صديقاك، وأيان قادم رفيقاك» ونحو قول الشاعر :

خليلي [4] ما واف بعهدي أنتما   إذا لم تكونا لي على من أقاطع

١- وجه جريانه على المشتق، توافقهما معنا، لأن قرشي: تدل على ذات غير معينة باعتبار صفة معينة، كضارب تمت والله أعلم .

٢- جاز ترك التأنيث من حاضر لوجود الفصل، وجاز أيضا وإن حاضرة القاضي امرأة تمت .

٣- «من، وما» مفعولان لخاطب، وصانع، ويجوز أن يكون كل واحد منهما مبتدأ، وصانع وخاطب مبتدآن، وكل واحد مع فاعله خبر للأول، والضمير محذوف، تقديره أي شيء صانعه البكران، وأي شيء خاطبه الخالدان تمت.

فائدة: ذكر ابن هشام في كتابه: أن منع الجمهور لنحو: قائم الزيدان إما لفوت شرط العمل وهو الاعتماد كما ذكرنا، أو لفوت شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما أنه بالاعتماد ومطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو: زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ، وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه، والثاني أن شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو في العمل في المنصوب لا لمطلق العمل، لدليلين: أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه، والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة: أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال تمت والله أعلم .

٤- قوله: (خليلي ما واف) الوفي: ضد الغدر يقال: وفاه وأوفاه بمعنى واحد، العهد: الأمان واليمين والذمة والحفظ والوصية، والمقاطعة: ضد المواصلة، أصل خليلي: يا خليلين أسقطت النون للإضافة وأدغمت الياء الأولى في الثانية، وحذف حرف النداء، وصار خليلي، وقوله: إذا لم تكونا لي، ظرف متضمن لمعنى الشرط، والجزاء محذوف، يدل عليه قوله ما واف بعهدي أنتما، وقوله: لي خبر لم تكونا، واللام في لي: بمعنى مع، والتقدير إذا لم تكونا معي، وقوله: على من أقاطع، خبر بعد خبر، أو حال، أي مبغضين أو حاملين على من أقاطع، ورأيت قد علق في بعض حواشي الكتب: إذا لم تلوماني، من اللوم، وحينئذ يكون معناه خليلي إذا لم تلوماني على مقاطعة الحبيبة فما واف أنتما بعهدي، ولا تكلف في هذا لوضوح روايته، ولا بد في هذا الوجه من تقدير مضاف، ليستقيم قوله: على من أقاطع، أي: مقاطعة من أقاطعه، والضمير المفعول محذوف.

اسم موصول بمعنى الذي

[1] وابتدائية ما بعد «ما» أو «لا»، على لغة بني تميم، وأما على لغة أهل الحجاز فتكون الصفة مرفوعة بـ«ما، أولا» على اسميتهما، وما بعد الصفة مرفوع بها ساد مسد خبر «ما، أولا»، وكذا فيما انتقض النفي بـ«إلا» مطلقا، نحو: «ما مقيم إلا أخواك»، وكذا فيما بعد ليس، [2]نحو: «ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران»، وأجري نحو: «غير قائم الزيدان» مجرى «ما قائم» فتجعل «غير» [3]مبتدأ، وما بعد الوصف مرفوعا به ساد مسد الخبر، وعليه قول الشاعر :

غير لاه عداك فاطرح [4]ال...........لهو ولا تغترر بعارض سلم

والمراد بالاستشهاد: أن ما واف: رافع لمضمر منفصل وهو: أنتما بالفاعلية، وهو ساد مسد الخبر تمت شرح أبيات .

١- قوله: وابتدائية ما بعد ما ولا، أي الاسم الواقع بعد ما ولا النافيتين تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وكذا فيما بعد ليس) إن عطفت قوله وكذا فيما بعد ليس على الأول، أعني قوله وابتدائية ما بعد ما إلخ...... لم يصح، إذ ليس فيه خلاف، بل الصفة اسم ليس، وما بعدها ساد مسد خبرها، وإن عطف على قوله: وكذا فيما انتقض النفي بإلا لم يصح أيضا لذلك، والجواب أن التشبيه في رفع الصفة ما بعدها والعطف على المجموع تمت شريف أي: وكذا ما بعد ليس مرفوع بالصفة ساد مسد الخبر لليس على المذهبين، لا خبر لمبتدأ سواء انتقض نفيه بإلا أولا، لأن عمله بالفعلية تمت ش. وقوله: (نحو ليس قائم الزيدان) فلا يرفع ما بعد ليس إلا على اسميتها على اللغتين ذكر معناه شارح ألفية بن مالك تمت .

٣- قوله: (فيجعل غير مبتدأ) لاكتسابه أي اكتساء «غير» التعريف والوصفية بإضافته إلى الصفة الواقعة بعده، والفرق بين غير، وما الذي أجري غير مجراه، أن غير تكون مبتدأ بعد إضافته إلى الصفة التي بعده، بخلاف ما، فإن الصفة الواقعة بعدها سواء كانت ما نافية أو استفهامية- مبتدأ وما بعدها فاعل ساد مسد الخبر، وفي اكتساء غير التعريف بالإضافة فتأمل تمت .

٤- قوله: (فاطرح) افتعل بمعنى اطرح يقال: طرحت الشيء إذا رميته، قال في الصحاح: الغرة الغفلة، والغار الغافل، تقول منه اغتررت يا رجل، و اغتره أتاه على غرة، واغتر بالشيء خدع به، السلم بكسر السين الصلح يذكر ويؤنث، وإضافة عارض سلم، من قولهم أخلاق ثياب. والحاصل أن الشاعر أراد أن يحرضه على الحزم في الأمور، ويهديه إلى الفكر في العاقبة لئلا يغتر.

وإنما يتحتم رفع الصفة المذكورة بعد أحدهما على الابتدائية إذا كانت موحدة، وكان ما بعدها مثنى، أو مجموعا، كما مر، لعدم مطابقة الضمير الذي فيها مرجعه لو كان ما بعدها مبتدأ، بخلاف ما لو كانت مطابقة له في التثنية والجمع، كـ«أقائمان الزيدان، أو ما قائمون الزيدون» إذ حينئذ يجعل ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا له، لمطابقة الضمير فيها المرجع، ولا يجوز أن تجعل الصفة مبتدأ والمرفوع بعدها فاعلا، إلا على لغة «أكلوني البراغيث». **(فإن طابقت [1]مفردا)** أي طابقت الصفة بعد أحدهما موحدا، كـ«أقائم زيد» **(جاز [2]الأمران)**: أحدهما أن تكون الصفة مبتدأ وزيد

فالمراد بالاستشهاد أنه أجرى غير لاه مجرى ما لاه، فيجعل غير لاه مبتدأ وما بعد الوصف مرفوعا به ساد مسد الخبر، ولو كان عداك مبتدأ، وغير لاه خبر، لوجب أن يقال غير لاهين، أو غير لاهية، لوجوب التطابق بين ضمير المبتدأ المستتر في الصفة والصفة تمت شرح أبيات

* قوله: (غير لاه) فإن قيل لو كان غير: مبتدأ و ما بعد الوصف مرفوعا به لما كان المبتدأ رافعا له؟ قلنا جيء بغير وهي لا تستعمل إلا مضافة لفظا أو تقديرا أضيف إلى الوصف فصار الوصف مضافا إليه مجرورا، وجعل غير مبتدأ، وأعرب بالرفع لاشتغاله بالإعراب الذي اقتضى الوصف، فيقدر رفعه حينئذ، كما أعرب «غير» إعراب المستثنى وجعل المستثنى مجرورا به تمت من شرح أبيات كتاب سيبويه تمت . الأولى أن يكون عوضَ .

١- قوله: (فإن طابقت مفردا) أي: إذا كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الإفراد جاز الأمران، كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها، وكونها خبرا عما بعدها، فنقول: الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام إما أن تكون مفردة أولا، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إما مفرد أولا، فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرناه الآن، والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها، والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، والأظهر أنها خبر عن ما بعدها، ويحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة تمت رضي .

٢- قوله: (جاز الأمران إلخ...) ما لم يعطف عليه بأم، فإن عطف عليه تعينت الصفة للخبرية، بعد أن كانت محتملة لها وللابتدائية، نحو: أقائم زيد أم قاعد، فيعطف قاعد على قائم يتعين قائم للخبرية أيضاء ورفع المفسر كالمعطوف، فخرج عن الحد تمت والله أعلم .

فاعلها، فيدخل في الحد لكونها رافعة لمنفصل، و الثاني أن يكون زيد مبتدأ والصفة خبرا عنه مقدما عليه، فتكون رافعة لمتصل فتخرج عن [1]حده، وعن سيبويه جواز الابتداء [2]بها من غير استفهام، [3]ونفي، مع قبح، [4]والأخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر :

فخير [5]نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يا لا[6]

---

*قال عصام الدين: وتشكل القاعدة بقوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي ﴾فإنه مطابق للمفرد، ويتعين كونه مبتدأ، وإلا لزم الفصل بين راغب ومعموله بأجنبي وهو: المبتدأ، وتشكل أيضا بأقائم رجل، فإنه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ، لعدم ما يتخصص به، ويشكل أيضا بقولنا: أطالع الشمس، فإنها تطابق المفرد مع كونها نفسها مبتدأ، إذ لو كان خبرا لوجب أطالعة الشمس تمت. وكذا قولنا: أممرور بزيد، فإن ممرور يتعين أن لا يكون مبتدأ لأن الجار والمجرور لا يصلح لأن يكون مبتدأ، ويصلح لأن يكون مفعولا لما لم يسم فاعله تمت والله أعلم .

١- قوله: فتخرج عن حده) هو من إضافة المصدر إلى مفعوله، والضمير عائد إلى المبتدأ هو صفة، وقد يوجه الضمير إلى المصنف، والصواب ما ذكرنا تمت منقح بلفظه تمت .

٢- يعني بالصفة نحو: قائم زيد، فإن قائم مبتدأ وزيد فاعله ساد مسد الخبر، وإنما كان مع قبح لأن الصفة ضعيفة في العمل، فإذا لم يعتمد على أحدهما لم يقو على أن يعمل في المرفوع بعدها تمت .

٣- قال ابن مالك: من رغم أن سيبويه يمنعه فقد قال ما لم يقل تمت .

٤- قوله: (مع قبح) وجه القبح أن الصفة ضعيفة في العمل لان عملها للمشابهة، فإذا لم يعتمد على حرف النفي والاستفهام لم يقو على أن يعمل في المرفوع بعدها، بخلاف ما لو كانت معتمدة على أحدهما فإنها حينئذ قوية على العمل، ووجه الحسن أن الصفة تعمل عمل الفعل، فكان الفعل يعمل مطلقا فكذا الصفة التي تشابهه تمت .

٥- قوله: (فخير نحن البيت إلخ.....) يريد فنحن عند الناس خير منكم، والمثوب: الذي يدعو الناس ويستنصرهم ومنه التثويب في الأذان، قال الشيخ لا يخلو نحن من أن تكون ارتفعت بالخير، أو بالمبتدأ، ويكون خير: خبرا، فيكون تأكيدا للضمير الذي في خير، والمبتدأ محذوف وهو: نحن، تقديره نحن خير، فنحن الأول مبتدأ، وخير خبره، وفيه ضمير راجع إلى المبتدأ، ونحن الثاني تأكيد للضمير في خير، فلا يكون نحن مرتفعة بخير، لأن خير

«فخير» مبتدأ، و«نحن» فاعله، ولو جعل «خير» خبرا عن نحن، لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بأجنبي، بخلاف ما لو كان فاعلا، لكون فاعل الشيء كجزء منه .

[الخبر]

(**والخبر** [2] **هو المجرد**[3])أي: الاسم [1]الذي جرد عن العوامل المذكورة، (**المسند به** [2]) احتراز من أحد نوعي المبتدأ وهو المسند إليه .

لا يرفع المظهر البتة، ولا يكون نحن مبتدأ لأنك لو قدرت ذلك لكنت قد فصلت بين خير وما اتصل بها وهو منكم الذي هو معمولها بما ليس من سببها، وهو نحن المبتدأ، وهو لا يجوز، فثبت أن نحن تأكيد للضمير في خير.

والمراد بالاستشهاد: أن فخير: مبتدأ من غير استفهام ونفي، مع قبح، والأخفش يرى ذلك حسنا، وجه القبح أن الصفة ضعيفة إلى آخر ما ذكر في الحاشية المتقدمة .

*قيل: نحن تأكيد للضمير الذي في خير، وخير خبر مبتدأ محذوف، أي: نحن خير، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بخير على أنه فاعل له؛ لأنه غير معتمد على ما قبله، ولأن الضمير المنفصل منزلة الظاهر، وهو لا يعمل في الظاهر إلا بالشروط تمت وذكر نجم الدين أنه يعمل في المضمر المنفصل، وأن هذا منه، وظاهره عدم الاشتراط تمت .

١- قوله: (قال يا لا) أي: يا قوم لا تناموا، والأولى أن يكون أصله: يا لقومي، بلام الاستغاثة، فحذف المستغاث لضيق المقام فأتى بألف الإطلاق للوقف، وإنما اخترنا هذا الوجه لأنه أوفق لغرض الصارخ المستغيث، ولأن المحذوف فيه أقل تمت منقح تمت.

٢- الخبر في الحقيقة جملة مركبة من مخبر عنه، ومخبر به، وكيفية النسبة، إذ لا يوجد الخبر إلا عند وجودها، لكنه أطلق على أحد جزئيها توسعا تمت .

٣- قوله: (الخبر هو المجرد) قال ابن معين وهاهنا بحث، لأن المراد إما الاسم المجرد فيخرج قام في: زيد قام، أو اللفظ المجرد فيخرج يضرب في: يضرب زيد، وكأنه أراد الأول بناء على انه في قسم الاسم، وتدارك ما أو ردناه بقوله فيما بعد: والخبر قد يكون جملة تمت ، ولو ترك الشارح كلام المصنف على عمومه وشموله لكان أولى، لأن الخبر قد يكون جملة تمت وقد يؤول كلام الشارح بأن مراده هنا الخبر المفرد، والجملة سيجيء في قول الشيخ والخبر قد يكون جملة تمت .

زيد بالمسند به المغاير للصفة المذكورة إخراج ما سند مسند الخبر

(**المغاير للصفة** [٣]**المذكورة**)، احتراز عن الآخر، وأما خبرية [٤]قائم في: «أقائم أخواه زيد» مع كونه صفة بعد ألف الاستفهام رافعة لظاهر فلكونه مؤخرا في المعنى، إذا الواقع بعدها في المعنى هو: زيد، ورافع المبتدأ الابتداء، وهو كونه مجردا للإسناد [٥]ورافع الخبر إما المبتدأ وحده وهو مذهب سيبويه، أو مع الابتداء وهذا عند أبي العباس، [٦]وعند الكوفيين أنهما يترافعان، [١]و المقتضي لرفعهما مشابهتهما الفاعل، في

---

* فبداء المجرد بالاسم لئلا يرد عليه يضرب في يضرب زيد تمت فإن حد المصنف صادق عليه، لأنه مجرد مسند وليس بخبر تمت .

١- قوله: (أي الاسم) يعني حقيقة، أو تقديرا كما إذا كان الخبر جملة، وقد صرح بهذا في شرح المفصل، حيث قال: وخبر المبتدأ وإن كان فعلا أو جارا ومجرورا أو جملة اسمية راجع إلى كونه اسما في التقدير إلى آخر ما ذكره فيه، فنحو يضرب من يضرب زيد غير داخل فيه، وخرج بهذا القيد ما دخل عليه شيء من نواسخ كخبر إن وأخواتها تمت شيخ لطف الله .

٢- و لك أن تقول المراد بالمسند به المسند إلى المبتدأ، و تجعل الباء بمعنى إلى والضمير المجرور راجع إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، أو يكون قوله المغاير للصفة تأكيدا تمت جامي تمت .

٣- قوله: (المغاير للصفة المذكورة إلخ...) قال نجم الدين وعلى هذا الحد صفة المبتدأ في قوله تعالى :﴿ولعبد مؤمن﴾ فمؤمن اسم مجرد مسند إلى الضمير المستتر فيه العائد على مغاير للصفة وهو عبد، وليس بخبر، فلو قال المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ لسلم من هذا الاعتراض تمت .

٤- جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن من شرط الخبر أن يكون مغايرا للصفة المذكورة وقد جاء نفس الصفة تمت .

٥- فالعامل على هذا تجريد الاسم للإسناد إليه في القسم الأول، وتجريد الاسم لإسناده إلى شيء آخر في القسم الثاني تمت .

٦- ورد قول أبي العباس بأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر، لأنه لا يتقدم إذا كان العامل لفظيا غير متصرف تمت عقيل. كأنه يريد لا يقال نعم الرجل زيد في زيد نعم الرجل تمت .

كون كل واحد منهما أحد جزئي الجملة، وكون النوع الأول من المبتدأ مسندا إليه والخبر جزءا ثانيا .

(وأصل[٢] **المبتدأ**[١] **التقديم)** لكونه محكوما عليه، وضرورة[٢] تعقل المحكوم عليه قبل الحكم[٣] فيقدر المؤخر لفظا مقدما رتبة، **(ومن ثمة جاز «في داره**[٤] **زيد»)**، فيعود الضمير إلى المتقدم رتبة المؤخر[٥] لفظا .

قال المتأخرون كالزمخشري والجرولي: إنما كان الابتداء عاملا في الخبر لطلبه لهما على السواء ذكر نجم الدين . قال ابن عقيل وهذا القول ضعيف لأن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون التبعية فالمعنى أولى بأن لا يعمل رفعين تمت .

قوله: (وعند الكوفيين إلخ...) حكاه نجم الدين عن الكسائي والفراء فقط، واستدل الكوفيون على ترافعهما بقوله تعالى : ﴿ أياما يدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ فإن أيا عمل الجزم في تدعوا، وتدعوا عمل النصب في أيا، ورد بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ، نحو قولك: القائم أبوه ضاحك أخوه، فيؤدي إلى أن يرفع الاسم رفعين من دون إتباع تمت عقيل والله أعلم .

١ - وهذا مذهب الكسائي والفراء، وقواه نجم الدين، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد تمت .

وقيل: هذا ليس بشيء لأنه لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما أن المبتدأ رافع للخبر لكان لكل واحد منهما رتبة أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان ينبغي أن لا يمتنع صاحبها في الدار، كما لا يمتنع في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل بين على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه .

وقال الرضي : بل يترافع المبتدأ والخبر، وأما تقدم المبتدأ فلكون حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، فترافع المبتدأ والخبر إذا ككلمة الشرط والشرط، كل واحد منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى : { أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى } تمت بغية .

٢ - إنما قال: أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وأما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول، وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني: العمل وألغي العمل المعنوي أعني: تقدم المحكوم على الحكم لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرو عليه تمت نجم .

(وامتنع صاحبها في الدار)، إذ الضمير عائد إلى «الدار» المذكور المؤخر لفظا ورتبة.

١- اعلم أن للمبتدأ أصلين وهما: التقدم والتعريف، فبين أحدهما بالتصريح والآخر بالالتزام، إذ يلزم من تعليل التنكير أصالة التعريف تمت هندي .

٢- قوله: (لكونه محكوما عليه ضرورة) مجرور عطفا على الكون، أي: ولوجوب تعقل المحكوم عليه، لكن قدم لفظ الضرورة اختصارا وهو قاعدة علماء العجم، خصوصا السعد التفتازاني تمت منقح .

٣- الحكم هاهنا بمعنى المحكوم به ولا ضرورة أولا ثم الصفات التي يحكم بها عليها، وأما الفاعل يعني: وأما الفاعل فلا يراعا فيه تقدمه لأنه لو روعي لصار من باب المبتدأ والخبر تمت . قال الرضي وأما تقدم الحكم في الجملة الفعلية إلخ . ففيه مانع من رعاية هذا الترتيب تمت شريف. لا معنى لهذا الاعتراض إذ المراد الحكم الذي هو النسبة بمعنى انتساب أحد الأمرين إلى الآخر تمت . أصلا .

قال الرضي رحمه الله: قال ابن الدهان: وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ أو عن الفاعل بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا، فقلت: زيد قائم، عد لغوا، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه، وأما الجمهور فلا يجوزون الابتداء بالنكرة إلا إذا تخصصت بوجه تمت تقريب .

٤- قوله: (ومن ثمة جاز في داره إلخ...) أي ومن جهت كون أصل المبتدأ التقدم جازت هذه المسألة، فإن قيل لم جازت وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا لأن أصل المبتدأ التقدم، فالتقدير زيد في داره، والمعود عليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا تمت .

٥- وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول، وقيل لكون الفعل محتاجا إلى الاسم واستغنى الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل تمت نجم الدين والله أعلم .

(**وقد يكون المبتدأ** [1]**نكرة** [2]**إذا تخصصت** [3]**بوجه** [4]**ما**)، لصيرورته به مقربا من المعرفة التي هي القياس، لكونه مخبرا عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد، وكون توقف حصول الفائدة[5] بالإخبار عنها على قرينة لفظية أو معنوية،(**مثل ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾** [6])، لاختصاصه بالصفة، وفي الحديث عن النبي ﷺ

١- قال صاحب الوافي: وقد ينكر لزوما في نحو: ما أكرم زيدا، في رأي س تمت . قال صاحب المنهل جزم به جميع البصريين إلا الأخفش، فما عنده نكرة بمعنى شيء وهو مبتدأ والمعنى: شيء أكرم زيدا، وجوز الأخفش هذا، وأن تكون ما معرفة موصولة، فالجملة بعدها في محل رفع على النعت، والخبر التقديري محذوف وجوبا عنده، أي شيء عظيم انتهى تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وقد يكون المبتدأ نكرة إلخ...) قال في المنهل الصافي: أصالة التعريف إنما هو في أحد ذينك القسمين وهو فيما إذا كان مسندا إليه، لأن الإسناد إلى الشيء ينبغي أن يكون على معلوم كذا قيل، وفيه نظر إذ معلوميته لا تستلزم كونه أحد المعارف المعروفة، وأما القسم الآخر وهو ما كان مسندا من الوصف الرافع لغير مستتر بعد نفي أو استفهام فلذلك لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له إذا فيما نحن فيه تمت بلفظه والله أعلم .

٣- والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة تمت وإلا فهي تنيف على الأربعين تمت .

«إذا» ظرف مستقر لقوله: نكرة، ولا يجوز أن يكون لغوا متعلقا بقوله: يكون، لصيرورة المعنى كون المبتدأ نكرة في زمان التخصيص قليل، قيل ومفهومه تكون نكرة من غير تخصيص كثير، أو هو فاسد لان المبتدأ لا يجوز أن يكون نكرة من غير تخصيص تمت .

٤- قوله: (بوجه ما إلخ..) كلمة «ما» زائدة، أو صفة وجه، أي: بوجه أي وجه تمت والله أعلم .

٥- قوله: (وكون توقف حصول الفائدة) دليل على أن القياس الإخبار عن المعرفة، أي حصول الفائدة بالإخبار عن المعرفة لا يتوقف على أمر زائد، بخلاف الإخبار عن النكرة، فالقياس عدم التوقف، قيل الظاهر أن لفظ «الكون» زائد، ويكفي أن يقال ولتوقف تمت ش .

٦- قوله: (ولعبد مؤمن خير من مشرك) ومنه: «خمس صلوات كتبهن الله عليكم» لأن إضافة النكرة إلى النكرة تفيد تخصيصا وقوله ﷺ ((أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة)) وقوله: «رجيل جاءني» لأنه في معنى رجل صغير جاءني تمت .

((شوهاءُ ولود، خير من حسناء عقيم))، وقد تكون الصفة مقدرة، مثل: «السمن منوان بدرهم»[1] أي منه، ومنه قول الشاعر :

إني لأكثر مما[2] سمتني[3] عجبا   يد تشج وأخرى منك تأسوني

أي يد منك فحذف منك لدلالة الثاني عليه وقول الآخر :

وما برح الواشون[4] حتى ارتموا بنا   وحتى قلوب عن قلوب صوارف

١- قوله: (منوان بدرهم) هذه المسألة تحتمل أربعة أوجه: أحدها أن يكون منه صفة لمنوان والوصف مصحح الابتداء بالنكرة فيعلق بمحذوف، أي: استقر منه، فضمير المرفوع يعود إلى الموصوف، وضمير المجرور يربط الجملة بالمبتدأ، والثاني أن يكون منوان: بدلا من السمن بدل بعض، عائده محذوف، وبدرهم خبر عن السمن، والثالث حذف مضاف من المبتدأ والخبر، أي سعر السمن سعر منوين بدرهم، وبدرهم: صفة لمنوين، أو لسعر الثاني، والرابع أن يكون منه: متعلقا بدرهم وإن تقدم عليه لأنه ظرف، ومنوان لا يحتاج إلى الوصف لأنه نكرة في معنى العموم، أي كل منوين بدرهم تمت قط تمت .

٢- قوله: (إني لأكثر) مشتق من الكثرة بالفتح نقيض القلة، يقال سمته إذا أوليته إياه، وسمته حسنا إذا وليته عليه وأوردته عليه، الشج: في الأصل كسر الرأس، والمراد هنا مطلق الأذى، يقال: أسوت الجرح إذا داويته، والمراد هنا مطلق المراعاة. قوله: (عجبا) مفعول لأكثر، وثاني مفعولي سمتني محذوف وهو العائد على ما، أي: مما أوليتنيه لأنك تؤذيني مرة وتراعيني أخرى ولا تستقيم على حالة واحدة.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف «منك» من قوله: يد تشج، أي يد منك تشج لدلالة الثاني عليه، ومحل منك رفع على أنه صفة للمبتدأ تمت والله أعلم .

٣- وقبله :   ياذا الذي لست أدري ما تلونه   أنا صح أم على غش تداجيني

وبعد   تغتابني عند أقوام وتمدحني   في آخرين وكل عنك يأتيني

هذان أمران شتى بون بينهما   فاكفف لسانك عن ذمي وتزييني

تمت . قل للذي لست أدري من تلونه ... إلخ. المداجاة: إظهار المحبة وإخفاء العداوة تمت شريف رحمه الله .

٤- قوله: (وما برح الواشون البيت) أي: ما زال، والواشون جمع واش، من الوشي وهي النميمة، وهو في الأصل التزيين، وإنما سمي النمام واشيا لأنه يزين الكلام ويحسنه ليروجه، وحتى ارتموا بنا، أي: رموا من القرب إلى البعد، وخبر ما برح محذوف لدلالة السياق عليه، أي ما زال الواشون يمشون بيننا بالنميمة حتى ارتموا بنا.

أي قلوب منا عن قلوب [1]منهم .

(**وأرجل في الدار أم امرأة**[2])، لاختصاصه [3]بثبوت أحدهما في الدار، لأنه إنما يسأل بالهمزة وأم عن تعيين أحد المتساويين، فهو في تقدير [4]أيهما في الدار، [5]وكانت في المعنى كالنكرة الموصوفة .

(**وما أحد [6]خير[7] منك**) لاختصاصه [1]بعموم الشمول المستفاد من النفي، بعد أن كان عاما [2]لعموم [3]الأفراد، وهذا على مذهب بني تميم، وكذا كل نكرة في

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف «منا» وهو صفة قلوب تمت شرح .

١- قوله: (قلوب منا عن قلوب منهم) هذا بناء على أن القلوب الأولى عبارة عن قلوب العشاق، والثانية عن قلوب الواشين، والأولى أن القلوب الأولى قلوب الأحبة، والثانية قلوب العشاق، لأن هذه القلوب انصرف بعضها عن بعض بسبب الوشاة، بخلاف ما ذكره الشارح في القلوب، فإن انصراف القلوب بعضها عن بعض حاصل من بادي بدا تمت منقح والله أعلم .

٢- قوله: (وأرجل في الدار أم امرأة) ولو كانت أم المتصلة تقديرا كما في كم الاستفهامية، ومن عندك، فإنها متضمنة لمعنى الهمزة وأم المتصلة، فإذا قلت كم غلاما اشتريت، كان التقدير أعشرين اشتريت أم ثلاثين تمت منهل صافي تمت .

٣- فإن الاختصاص موجود حاصل عند المتكلم، لعلمه بكون أحدهما في الدار، ولا يخفى عليك ان الاختصاص الواجب هو الاختصاص عند المخاطب دون المتكلم تمت معين .

٤- لو قال: أي منهما لكان قوله: في المعنى كنكرة موصوفة مستقيما، ويمكن توجيهه أن الإضافة بمعنى من، فيكون أيهما بمعنى: أي منهما، وحينئذ فالمبتدأ كنكرة موصوفة فأي نكرة ومنهما صفة تمت .

٥- فكأنه قيل: أي منهما فيها، أي: من رجل أو امرأة تمت.

٦- فأحد عم جنس الإنس، حيث لم يبق منهم أحد بعد أن كان عاما لهم على سبيل البدل، وأنت لو حكمت بنفي الأخيرية على واحد معين لم تحصل الفائدة للمخاطب، لعدم تعين المحكوم عليه تمت .

٧- يعني أن «أحد» عام في أصل وضعه لكن لا على سبيل الشمول، بل لصلاحيته لكل فرد، وبعد دخول حرف النفي يستفيد الشمول لجميع الأفراد، كأسماء الأجناس تمت منقح والله أعلم .

الإثبات يقصد بها العموم، نحو: «تمرة خير من جرادة»، (وشرٌّ أهر [٤]ذا ناب)، [٥]لاختصاصه بما اختص به الفاعل معنىً لشبهه به، إذ يستعمل في موضع: «ما أهر ذا ناب إلا شر»، والمختص به الفاعل كونه محكوما عليه قبل ذكره، [٦]فكأنه موصوف،

١- قوله: (لاختصاصه بعموم الشمول) الأفراد لأنك لما تيقنت أن يكون أحد خيرا منه، صار كأنه متحد معين تمت رصاص.

٢- لأن نفي الجنس بمنزلة تعريف الجنس، لأنك إذا قلت: ما أحد خير منك، ففيه نوع تعريف، لأن من يراه المخاطب يعلم أنه خير منه، ففيه تعريف كما في: الرجل خير من المرأة تمت شريف.

٣- الفرق بين عموم الشمول، وعموم الأفراد، أن عموم الشمول يتناول جميع الأفراد لا على جهة البدلية، بخلاف عموم الأفراد فإنه على جهة البدلية تمت.

*قال في المنقح ما لفظة: واللام في قوله: لعموم، للتعليل، يعني أن أحدا عام في أصل وضعه، لكن لا على سبيل الشمول بل لصلاحيته- كتمرة خير من جرادة، بخلاف: لا جرادة خير من تمرة تمت والله أعلم -لكل فرد، وبعد دخول حرف النفي يستفيد الشمول لجميع الأفراد، كأسماء الأجناس تمت منقح .

*قال الرضي: وكذا كلمات الشرط، نحو: من صمت نجا، تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم، لا بسبب تخصيصها بشيء تمت منه والله أعلم .

٤- قوله: (وشر) فيه أربعة أوجه: أحدها أنه فاعل في المعنى: أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، الثاني أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا شر أهر ذا ناب، الثالث: أنه مصدر، ومعرفة المصدر ونكر ته متقاربان، الرابع دلالته على التعظيم قائمة مقام الوصف، فألحق بالنكرة الموصوفة تمت .

٥- يقال: تخصص بصفة محذوفة، تقديره: شر عظيم إلخ...، لأن التنوين فيه للتعظيم تمت ش والله أعلم .

٦- قوله: (قبل ذكره) أي قبل ذكر الفاعل، لأنك إذا قلت: قام رجل، فقد حكمت عليه بالقيام قبل ذكره، والحكم على الشيء يقتضي تقدم ذلك الشيء، فرجل في المثال، تعلق به القيام الذهني تمت ش .

وكذا كل نكرة أخبر عنها بجملة فعلية، ومنه «شر ما يجيئك»[1]، «ومأربة [2]لا حفاوة جاءت بك»، ومنه قول الشاعر :

قدر[3]أحلك ذا المجاز وقد أرى   وأبي مالك ذو المجاز بدار

وقول الآخر :

قضاء [4]رمى الأشقى بسهم شقائه   وأغرى بسبل الخير كل سعيدي

(وفي الدار رجل)، لتخصيصه بتقدم الحكم عليه، فكأنه موصوف، [1]وكذا كل نكرة مخبر عنها بما يعين للخبرية، [2]من جار ومجرور مختص كما ذكر، أو ظرف

١- تمام المثل: «إلى مخة عرقوب» أي: ما يجيئك إلا شر، وفي رواية: شر ما أجاءك إلى مخة عرقوب، يضرب مثلا لكل مضطر إلى مالا خير فيه، والعرقوب لا مخ فيه، ويقال: ألجأه إلى ذلك، وأجاه في معناه، وفي القرآن ﴿فأجاءها المخاض﴾ أي ألجأها تمت .

٢- في الصحاح: المأربة الحاجة، ومنه المثل: مأربة لا حفاوة، والحفاوة بالفتح المبالغة في السؤال عن الرجل والعناية في أمره، أي حاجة جاءت بك لا عناية بنا تمت صحاح تمت .

٣- قوله: (قدرٌ إلخ...) القدر ما يقدره الله تعالى، وأحلك: أنزلك، والمجاز: بمعنى المكان موضع بمنى، كان سوقا في الجاهلية، ومفعول أرى محذوف، والتقدير لا أراك أهلا لذي المجاز، والواو في أبي، للقسم. بمعنى قضاء الله وقدره أنزلك في هذا الموضع، وأقسم بأبي أن هذا الموضع ليس بمنزل لك. قوله: وقد أرى، الجملة في محل النصب بأنه حال من مفعول «أحلك»، وقيل: جملة دعائية.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله: قدر، نكرة أخبر عنها بجملة فعلية، فجاز أن يكون مبتدأ، مثل: شر أهر ذا ناب، أي: ما أحلك إلا قدر تمت شرح .

٤- قوله: (قضاء) القضاء الحكم والتقدير، قضاء لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما وقعت بعد الألف صارت همزة، والشقاء والشقاوة بفتح الشين نقيض السعادة، والأشقى: أفعل من الشقاوة، أغرى من أغريت الكلب بالصيد، السبل: جمع سبيل، وهو الطريق، كرغيف ورغف فسكنت عينه لضرورة الشعر، وكل سعيد مفعول أغرى، والمعنى أن سعادة المرء وشقاوته بقضاء الله عز وجل وقدره، لا يكون للكسب فيها مدخل ومجال، ولا تنقلب السعادة بالشقاوة، ولا الشقاوة بالسعادة بكل حال.

المراد بالاستشهاد: أنه قال: قضاءٌ، وهو نكرة فأخبر عنها بجملة فعلية، فالتقدير ما رمى إلا قضاء تمت .

مختص، نحو: «عندك مال»، أو جملة مشتملة على فائدة، نحو: «قصدك [3]غلامه رجل»، بخلاف: «قائم رجل، وعند رجل مال»، لأنه مضاف إلى نكرة فلا يصح، لكثرة اتساعهم في الظروف المختصة، وللالتباس بالمبتدأ، **(وسلام عليكم)**، لتخصيصه بنسبته إلى المتكلم، إذ أصلة: سلمت سلاما، فحذف الفعل، ثم عدل إلى الرفع لغرض الثبوت، [4]والمعنى على ما كان عليه، [5]وهو في تقدير: سلامي و سلام مني، وكذلك [6]كل [1]نكرة تكون دعاء، ومنه قول الشاعر :

١- إذا الخبر في المعنى كالصفة، أي: رجل موصوف بالحصول في الدار تمت فحكمنا عليه قبل ذكره، فلم يأت إلا بعد أن صار كأنه موصوف تمت ابن هطيل والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذى التعليل أولى من قولهم إنما لم يجز «رجل في الدار» للزوم التباس الخبر بالصفة، لأن هذى الاحتمال لا يمنع بدليل زيد القائم، وبأن هذا الفرق لا يفيد التقريب من المعرفة تمت .

٢- يعني مما لم يتعين للخبرية فليس بداخل فيما ذكر، نحو: أفي الله شك، و أعندك رجل، واحترزنا بالمختص في الصورتين عن غير المختص، فإنه لا يجوز: في دارٍ رجل، لأن ما ليس فيه ألف ولام فليس بمختص فلا فائدة بالإخبار بذلك تمت .

٣- قوله: (قصدك غلامه رجل) فرجل مبتدأ، وقصدك غلامه خبر مقدم عليه، والفائدة إعلام المخاطب بأن القصد إليه لا غير، بخلاف ما لو قال: قام غلامه رجل، وتلك الفائدة مستفادة من إضافة الفعل إلى الكاف تمت ، إذ لولا الكاف من قصدك لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الخبر بهما تمت .

٤- لأنك إذا نصبت احتيج إلى تقدير فعل ناصب له، فإن كان الفعل ماضيا أدى إلى أن يكون قد مضى السلام، وإن كان مستقبلا كان غير حاصل، فرفع ليفيد الثبوت للسلام في الماضي والحال والاستقبال تمت والله أعلم .

٥- أي معناه حال الرفع، على ما كان عليه حال النصب، فكما كان مختصا بالمتكلم حال النصب كان مختصا به حال الرفع أيضا تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وكذا كل نكرة إلخ...) نحو: ﴿ويل للمطففين﴾ فإنه يكون الكلام فيما هذه صفته كالكلام في سلام عليكم تمت شرح وفيه نظر إذ هو غير مطرد في جميع الأدعية، إذ ليس معنى ويل لك: ويلي لك، وكذا ليس

لقد [٢]ألب الواشون إلبا لبينهم   فترب لأفواه الوشاة وجندل

(وخمس صلوات أثبتهن الله على العباد) لتخصيصها بالإضافة، ونحو: ((أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة))، مما هو نكرة عاملة لكونها في معنى الإضافة، [٣]ونحو قوله :

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي   فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا[٤]

المعنى في البيت الآتي فتربي، وإنما المراد مطلق الإهلاك، فالأولى أن تخصيصه كونه موصوفا في المعنى تمت كما قال بعضهم: أي ترب عظيم، وكذا ويل تمت .

١- لكن لا يتمشي له التعليل الذي ذكره في سلام عليكم، في قوله: وترب لأفواه الوشاة وجندل، وفي: ويل، لأنه ليس المراد فيهما فترب مني، وويل مني، بل مطلق الهلاك، فلم يطرد، فالأولى أن يقال تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرا منصوبا، ولا تخصيص فيه أي في جميع باب سلام عليكم، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب، مما كان يذكر الفعل الفعل الناصب والمسند إليه، وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم وللتبادر إلى ما هو المراد، فلو قدمت الخبر وقلت عليكم قبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى خلاف المقصود، وهو اللعنة فتظن أن المراد عليك اللعنة تمت .

٢- قوله: (لقد ألب الواشون إلخ...) قال الفراء: ألب الإبل ألبها وتألبها إلبا، أي جمعها وساقها، وألبت الجنس جمعته، وتألبوا اجتمعوا، وهم إلب وألب إذا كانوا مجتمعين، والتأليب: التحريض على القتال الحث عليه، وألّب: في البيت على رواية التشديد إما مبالغة ألب أي جمع أو سعى، وإما بمعنى حرض، وكلاهما مستقيم، قوله: لبينهم أي: لتفريقهم، والبين الفراق، والترب: التراب، والأفواه جمع فوه، قوله: فترب إلخ.. جملة دعائية، وهو دعاء الهلاك على الوشاة، أي فعل الله التراب بفيههم وهو كناية عن الموت، والجندل: الحجارة عطف على ترب.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله: فترب مبتدأ نكرة، تخصص بوقوعه في جملة دعائية تمت شرح أبيات .

٣- لأن الأمر مصدر عامل أضيف إلى المفعول بواسطة حرف جر ملفوظ به، أي: أمر معروف ونهي منكر تمت والله أعلم .

٤- قوله: (اصطبار) الاصطبار من الصبر، وهو حبس النفس من الجزع، يقال: شكوت فلانا إذا أخبرت بسوء فعله بك، والاسم الشكوى، والمعنى أني ابتليت بالاصطبار على الهوى، وعند قاتلتي مني شكوى، فهل سمع امرؤ أعجب من هذا. والمراد بالاستشهاد: أن شكوى مبتدأ نكرة، معطوف على مبتدأ مخصص في جملة أخرى

مما هو معطوف، ونحو: قول الشاعر :

فيوم علينا [1]ويوم لنا   ويوم نساء [2]ويوم نسر

مما هو معطوف عليه، ونحو: «ما أحسن [3]زيدا» مما هو نكرة مضافة في المعنى أو موصوفة، وتقديره: أي شيء أحسنه، أو شيء ما[1]، ونحو :

بتقديم الخبر الظرف عليه تمت شرح أبيات . قال الشريف : هو[شكوى] معطوف على اصطبار، وفيه تخصيص بتقديم الخبر فأخذ من حكمه، وأراد بأن الجملة معطوفة على مثلها، وقد يقال العطف قرينة التخصيص بتقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين تمت .

١- قوله: (فيوم علينا إلخ...) وتخصيص يوم علينا ويوم لنا بعطف يومَ نساء ويوم نسر عليه، وتخصيص الآخرين بالإخبار عنهما بجملة فعلية، أي ما نساء إلا يوم وما يسرنا إلا يوم، وفيه ما في السابق من أن المعطوف هو الجملة على مثلها، والأظهر أن التقسيم مفيد التخصيص تمت .

٢- قوله: (نساء) مجهول من الإساءة وهو نقيض المسرة، والسرور خلاف الحزن، ونسر: على صيغة ما لم يسم فاعله، «اللام» يستعمل في النفع، و«على» في الضر.

والمراد بالاستشهاد: أنه عطف نساء ونسر على: يوم علينا، ويوم لنا، وهما مبتدآن تخصصا بعطف يوم نساء ويوم نسر، وتخصيصهما بالإخبار عنهما بجملة فعلية، والتقدير يوم نساء فيه، ويوم نسر فيه، وهو كناية عن تلون الأيام، وعدم تثبتها على نهج واحد، وفي البيت وجه آخر من التخصيص: أن يوم علينا مبتدأ نكرة، يخصص بوصف محذوف، والتقدير يوم من الأيام، وعلى هذا التقدير لا استشهاد فيه. وفي حواشي اللب لقائل أن يقول يمكن أن تكون الأيام الأربعة أخبار عن مبتدأ محذوف، وعلينا ولنا ونساء ونسر صفات، والتقدير: الدهر يوم علينا ويوم لنا ويوم نساء فيه ويوم نسر فيه، أي الدهر ذو تلون لا يستقيم على نهج واحد، و الاستشهاد فيه أيضا تمت وقبل هذا البيت قوله :

أرى الناس قد أحدثوا شيمة   وفي كل حادثة لو يؤتمر

يهينون من حققوا فقره   وإن كان فيهم نقيا وبر

تمت .

٣- أو ما أحسنُ زيد بالرفع أي: ورفع نون أحسن ليكون استفهاما تمت س .

لولا [٢]اصطبار لأوديٰ كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن

مما هي تالية للولا لكونها فاعلا في المعنى، إذ تقديره: لولا منع اصطباري ونحو

سرينا ونجم [٣]قد أضاء فمذ بدا محياك أخفيٰ ضوءه كل شارق

مما هي تالية واو الحال، ونحو: «إن ذهب عير فعيرٌ في الرباط» [١]مما هي تالية فاء الجزاء، [٢]ونحو: «من عندك، وكم درهما [٣]مالك» مما هي واجب التصدير، لكونها

١- اعلم أنه قد اختلف النحاة في «ما» التعجبية فقال سيبويه وهو أحد قولي الأخفش: إن «ما» مبتدأ نكرة لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه، والتنكير يناسب معنى التعجب، فكان المعنى: شيء من الأشياء جعله حسنا، وهذا معنى قول الشارح تمت .

٢- قوله: (لولا اصطبار إلخ...) أودى فلان إذا هلك، المقة: المحبة، الاستقلال: الارتفاع، أي: ارتفعت المطايا، والمراد بارتفاعها قيامها عند الضعن، المطايا: جمع مطية، وهو كل مركوب من الجمل والفرس أو غيرهما، والشاعر يريد بها الجمال يدل عليه استقلت مطاياهن، استقلت: في محل الخبر بإضافة خبر إليه وهو ظرف لأودى، أو لاصطبار، الضمير المؤنث راجع إلى الأحباء، أو إلى جماعة النسا التي فيها المحبوبة. ومعنى البيت لولا حبس النفس عن الجزع والاضطراب، أو أن مفارقة الإخوان والأحباب لهلك صاحب المودة في ورطة العذاب.

والاستشهاد في البيت: أن اصطبار مبتدأ نكر، خصصت بأنها تالية للولا، لكون ما بعدها فاعلا في المعنى، والتقدير لولا منع اصطبار، وكان هذا الاصطبار يستفاد من لفظة لولا، فهي لامتناع الثاني لوجود الأول، وخبر اصطبار محذوف، واجب الحذف تمت ملتقط أبيات والله أعلم .

٣- (سرينا ونجم إلخ...) من السرى وهو ستر الليل، وروينا شربنا، النجم: الكوكب، وليس المراد في البيت الثريا، لأنهم إذا أرادوه لم يستعملوه إلا باللام، ضاءت النار وأضاءت بمعنى، أخفيت الشيء: أي كتمته وأخفته بمعنى أظهرته، وهو في البيت بمعنى الكتمان، الشارق: الطالع ذو الشروق، ومذ مبتدأ خبره زمان مضاف إلى الفعل، أي أول زمان ظهر محياك زمان خفا هو كل شارق، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والمراد بالاستشهاد: أن نجم مبتدأ نكرة، تخصصت لأنها تالية واو الحال، لأن واو الحال واو العطف، فكأنها تاليه واو العطف تمت شرح أبيات وقيل: وجه تخصيصها لكونها مقيدة للعامل تمت شرح أبيات تمت .

نكرة مسبوقة باستفهام، والمبتدأ عند سيبويه [4] في «كم مالك» «كم» مع كونه نكرة، والخبر «مالك» مع أنه معرفة، وكذا «مررت برجل أفضل منه أبوه» «أفضل» عنده مبتدأ و«أبوه» خبره [5].

[الإخبار بالجملة]

(والخبر [6] قد يكون جملة) لإفادتها ما يفيد [7] المفرد من الأحكام، اسمية، (نحو: «زيد أبوه قائم»)، و ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾(البقرة: من الآية٢٥٥) ، ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (الأعراف:١٧٠) أو فعلية، نحو:

١- قوله: (في الرباط) ونسخة في الرياض، هو الأقيس إذا كان العير بالفتح، إذ هو السيد، وإذا كان العير الأتان فالرباط أولى، لكن الأولى بحسب السماع هو الأخير، والعير: بالكسر الجمال، والرباط: ما تربط به الدابة، مثل يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب تمت شريف والله أعلم.

٢- إنما جاز الابتداء بالنكرة بعد فاء الجزاء لأن ما بعدها متأثر عن الشرط والتأثير بالفعل أحق، فالتقدير فبقي في الرباط عير فعير فاعل في الفعل، وقيل إن التقدير فعير آخر، فتخصص بالوصف تمت ع والله أعلم.

٣- لأن المعنى: أرجل عندك أم امرأة، و أعشرون درهما مالك أم ثلاثون تمت ش تمت .

٤- قيل: إنما ذهب إلى ذلك لأن وقوع ما بعد الاستفهام من جملة ونكرة وظرف أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه معرفة لا يقع إلا خبر نحو: من قائم، ومن قام، ومن عندك، فحكم على المعرفة بالخبرية ليجري الباب على سنن واحد تمت قط ف. فأجري الباب على سنن واحد، وعند غير سيبويه الأمر بالعكس تمت قط ف تمت .

٥- قال سيبويه: أفضل مبتدأ، أبوه خبره، لأن المبتدأ يعمل في الخبر عنده، وإعمال المشتق في الجامد يكون أولى من العكس، وعند غير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان تمت نجم الدين تمت والله أعلم.

٦- عبر الشيخ رحمه الله بعبارة هي المثال، فإن قوله: والخبر: مبتدأ، وقد يكون جملة: خبره، وهو جملة، ويسمى عند أهل البديع براعة المطلع تمت .

٧- قوله: (لإفادتها ما يفيد المفرد) يعني من الأحكام، فحذف الضمير المفعول تمت ، عبارة الرضي: إنما جاز كون الخبر جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له تمت .

«زيد إن تكرمه يكرمك»، **(وزيد [١]قام أبوه)**، ونحو: «زيد اضربه» مما كانت طلبية، ونحو قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾(النحل: من الآية٤١) مما كانت قسمية، وعن ثعلب [٢]منع الإخبار بها قسمية، وعن ابن الأنباري وبعض الكوفيين منعها [٣]طلبية. **(فلا [١]بد من عائد [٢])**في الجملة

١- فريد: مبتدأ، وقام: فعل، أبوه فاعله، والجملة الفعلية خبر للمبتدأ الأول، ونظير الجملة الإنشائية قوله تعالى : ﴿بل أنتم لا مرحبا بكم ﴾، وقولك: نعم الرجل زيد، على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ مقدم على الخبر، وعند المحققين الجملة الإنشائية إنما تقع خبرا بالتأويل، أي: بل أنتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم، وزيد مقول في حقه نعم الرجل، وفيه تعسف ظاهر تمت غاية .

٢- إنما فرق ثعلب بين الطلبية والقسمية لأن القسمية من حيث أنها جملة مستقلة تأبى أن تجعل خبر المبتدأ، بخلاف الطلبية فإنها ليس لها من الاستقلال التام ما للقسمية، ولأن الجملة القسمية الواقعة جوابا للقسم لا محل لها من الإعراب، ومع وقوعها خبرا يلزم استحقاقها للمحل، وأجيب بأن القسم وجوابه هو الخبر، فالمحل لجملة القسم وجوابه لا للجواب فقط، ولعل ثعلبا يؤول الآية بأن التقدير: والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا يستحقون الإنعام، والإحسان، وقوله لنبوئنهم مؤكد فقط تمت قط ف تمت .

٣- لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، فهو وهم، وإنما أتوا من قبل إنها لفظ خبر المبتدأ، وليس خبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيء، ففي قولك: أزيد عندك يسمون الظرف خبرا مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة، ويدل على جواز كونها طلبية كقوله تعالى :﴿بل أنتم لا مرحبا بكم﴾، وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في قولهم: أما زيد فاضربه تمت نجم الدين .

*وفي المطول ما لفظه: قد توهم كثير من النحويين أن الجملة الواقعة خبر المبتدأ لا يصح أن تكون إنشائية لأن الخبر هو الذي يكون محتملا للصدق والكذب والإنشاء ليس ثبات في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره، وجوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ، لا ما لا يحتمل الصدق والكذب، والغلط من اشتراك اللفظ، ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر والقضية، لا مطلق خبر المبتدأ، لأن الإسناد عندهم أعم من الإخباري والإنشائي، ألا ترى أن الظرف في نحو: أين زيد وأنى لك هذا، ومتى القتال، وما أشبه ذلك من نحو: أزيد عندك، وهل زيد عندك، وليت زيدا عندك خبر، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، وليس بثابت للمبتدأ، وكذا قوله تعالى : ﴿ أنتم لا مرحبا بكم﴾، وقولك: أما زيد فاضربه، وزيد كأنه الأسد، ونحو: نعم الرجل

إلى المبتدأ لترتبط بالمبتدأ، وإلا كان لغوا، نحو: «زيد قام أبو عمرو»، إلا إذا اتحدت بالمبتدأ معنا هي كضمير[3] الشأن، نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾، [4]والقصة كقوله تعالى :﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾، أو ما في معناه، كقوله عليه السلام ((أفضل ما قلت أنا والنبيئون من قبلي «لا إله إلا الله»[5]))، أو بعضها، وهو أن

زيد، على أحد القولين، ولا يخفى أن تقدير القول في ذلك تعسف انتهى من كلام سعد الدين رحمه الله والله أعلم .

١- قوله: (فلا بدمن عائد إلخ..) «بد» اسم «لا» مفتوح، وقوله: من عائد خبرها، وزعم بعض النازحين: أن الجار والمجرور متعلق بقوله: بد، وخبر لا محذوف، تقديره: لا بد من عائد فيها، وفيه نظر لأنه يصير على هذا قوله: «بد» مضارع للمضاف، فيكون منصوبا لا مفتوحا، نحو: لا حافظا للقرآن عندي، والبد: هو الفراق أي لا فراق تمت غاية .

٢- وإنما قال الشيخ: فلا بد من عائد، و لم يقل فلا بد من ضمير، لأن العائد يكون ضميرا كقولك: زيد أبوه قائم، وقد يكون غيره، كتكرير الظاهر إما بلفظه كقوله تعالى :﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾، وإما بغير لفظه، كقولك: نعم الرجل زيد، وباسم الإشارة، كقوله تعالى :﴿ ولباس التقوى ذلك خير﴾ في بعض القراءات، والاحتياج إلى العائد إذا لم يكن الخبر نفس المبتدأ والمبتدأ نفس الخبر، كقولهم: هجيرة أبي بكر لا إله إلا الله، وكالحديث، وكذلك الجملة التي هي الخبر عن ضمير الشأن، كقولهم هو الأمير خارج، وقد يحذف كقوله تعالى : ﴿وكلا وعد الله الحسنى﴾، ونحو قوله: ثلاث البيت إلخ تمت والله أعلم .

٣- تأكيدا للضمير المستكن في: اتحدت تمت قال في المنقح وإنما أكده ليعطف عليه قوله: أو بعضها إلخ تمت .

٤- ينبغي أن يعلم أن قول الشارح: (كضمير الشأن والقصة) أن ضمير الشأن هو القصة، لكن ضمير القصة للمؤنث وضمير الشأن للمذكر، ويجب أن يكون خبر ضمير الشأن والقصة جملة تمت قوله: (فإذا هي إلخ..) هي: مبتدأ، وأبصار الذين كفروا: مبتدأ ثان، وشاخصة: خبر عنه، والجملة خبر عن ضمير الشأن ومفسرة له، و لم يكن قوله: أبصار الذين كفروا ساد مسد الخبر، وقوله: شاخصة مبتدأ على قول الأخفش ثانيا، لأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة على الصحيح تمت والله أعلم .

٥- لأن قوله: (أفضل ما قلت أنا إلخ...) ولا إله إلا الله شيء واحد في المعنى، كما أن الجملة وضمير الشأن متحدان، فأفضل القول هو لا إله إلا الله، ولا إله إلا الله أفضل القول تمت .

يتضمن الجملة الدال على مدلول المبتدأ بإشارة، كقوله تعالى: ﴿ولباس[1] التقوى ذلك خير﴾، وغيرها، كقوله تعالى : ﴿والذين يمسكون [2]بالكتاب﴾ الآية، **(وقد يحذف)** أي: الضمير للعلم به، وذلك فيما كان منصوبا بفعل أو شبهه، [3]لفظا أو محلا، كقولك :

ثلاث كلهن [4]قتلت عمدا [فأخزى الله رابعة تعود]

أي قتلتهن وكقوله:

ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ

أي: نساء فيه، ونسر فيه، وكقوله تعالى : ﴿وكل [5]وعد الله الحسنى﴾، دون ما كان مرفوعا [1]أومنصوبا بحرف، أو مجرورا بإضافة غير[2] صفة .

١- في قراءة الرفع يعني: قراءة غير نافع، برفع لباس على الابتداء، وقراءة نافع بالنصب على العطف تمت والله اعلم .

٢- فالدالّ في الآية الأولى اسم إشارة، يعني أن الإشارة إلى المدلول الذي هو المسمى لا إلى اللفظ، والدال في الآية الثانية المصلحين، إذ هو عبارة عن الذي يمسكون تمت منقح بلفظه .

٣- قوله: (أو شبهه إلخ...) مثال ما كان منصوبا بشبه الفعل كقولك زيد أنا ضارب، أي أنا ضاربه، فيجوز أن يكون الضمير منصوبا لكونه مفعول لضارب، وأن يكون مجرورا أضيف إليه الضارب، فعلى الأول منصوب لفظا، وعلى الثاني منصوب محلا، فإن قيل كيف كان منصوبا لفظا أو محلا والضمير لا يكون منصوبا لفظا؟ قلنا المراد من كونه منصوبا لفظا أن يكون ضمير المنصوب من حيث اللفظ، لا أن يكون فيه نصب لفظا، والمراد من كونه منصوبا محلا أن يكون مجرورا لفظا، لكنه كان منصوبا لفظا كما في زيد أنا ضاربه بالإضافة تمت حاشية قط ف تمت .

٤- خزي الرجل لحقه انكسار، قوله: فأخزى الله، جملة دعائية، وتعود: من العود.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف الضمير المنصوب لفظا من خبر المبتدأ، والتقدير قتلتهن هذا على رواية رفع ثلاث، وأما على رواية النصب فلا استشهاد فيه تمت شرح أبيات فقد وقع النصب لفظا بلا واسطة حرف جر والله أعلم تمت .

٥- قوله: (وكل) بالرفع على قراءة ابن عامر، والباقون بالنصب أي وعده الله تمت والله أعلم .

(وما وقع ظرفا [3] فالأكثر أنه مقدر بجملة)، نحو: «زيد في الدار»، تقديره حصل في الدار، «وخالد أمامك»، أي استقر أمامك، نظرا إلى أنه متعلق، [4]وأصل التعلقات للأفعال كـ«جاءني الذي في الدار، وكل رجل فيها فله درهم، وزيد في الدار، [5]وخرج غلامه»، وعن بعضهم أنه مقدر بمفرد، فزيد في الدار تقديره: حاصل

١- نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، ومثال المنصوب بحرف نحو: زيد إنه قائم، ولا يجوز حذف الضمير لأنه يوجب الالتباس، ومثال المجرور زيد أبوه قائم تمت ش .

٢- أحترز بقوله: (غير صفة) عن مثل زيد عمرو ضاربه، فإنه يجوز زيد عمرو ضارب تمت ش .

٣- قال الشريف قدس الله سره: وإنما سمي مطلق الجار والمجرور ظرفا لأن كثيرا من المجرورات ظروف زمانية ومكانية، فأطلق الاسم الأخص على الأعم، وقيل: سمي به لعروض معنى الاستقرار له، فتقدير الكلام: الحمد مستقر لله، كل ما استقر فيه شيء فهو ظرف له، ويؤيده ما نقل عن المصنف من أن الحد لما أختص به كان مستقر، وكل مستقر ظرف، ولا يخفى عليك أن اعتبار معنى الاستقرار في مثل رميت السهم عن القوس مستبعد جدا، فيحتاج إلى تسمية الأعم بالأخص تمت منقولة والله أعلم .

* أو جارا أو مجرورا، و لم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه، حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا تمت رضي تمت .

* قوله: (وما وقع ظرفا إلخ...) لا يقع ظرفُ زمانٍ خبرا عن عين، وأما اسم المعنى فيجوز، نحو: القتال اليوم، ونحو: اليوم خمر وغدا أمر مؤول بمضاف إلى اسم العين، أي: شرب خمر، إلا أن يكون اسم العين عاما والزمان خاصا فيجوز عند ذلك كون ظرف الزمان الخاص خبرا عن اسم العين العام، نحو: نحن في شهر كذا وكذا، في المستفهم به عن خاص نحو: في أي شهر نحن، فيصح كون: في أي شهر خبرا عن نحن لكونه مستفهما به عن خاص تمت غاية تحقيق.

٤- بكسر اللام وهو الظرف، وبفتحها هو المقدر الذي هو الفعل تمت ش فعلى تقدير الكسر الضمير في قوله «أنه» راجع إلى الظرف، وعلى تقدير الفتح الضمير راجع إلى المقدر تمت والله أعلم .

٥- عطف على متعلق في الدار وهو استقر أو ثبت أو حصل تمت فهو مقدر بالفعل، يدل عليه عطف الفعل تمت ش فيه نظر لأنه يصح عطف الجملة على المفرد مثل قوله تعالى : ﴿والطير صافات ويقبضن﴾. تمت

[1]في الدار، لما أنه خبر والأصل في الخبر هو الإفراد، لكونه أحد جزئي الجملة وهو المخبر به، وعلى التقديرين فيه ضمير عائد إلى المبتدأ منتقل من المقدر إليه، مرتفع به كارتفاعه بالمنتقل منه، بدليل الإبدال [2]منه، كقوله تعالى : ﴿ والوزن يومئذ الحق [3]﴾على الأكثر، [1]والعطف، كقوله: عليك [2]ورحمه الله السلام،

١- والصحيح الأول لقولهم: جاءني الذي في الدار، إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره، ولا خلاف أنه هاهنا متعلق بجملة، فيجب تعلقه في محل الاختلاف، وكذلك قولهم: كل رجل في الدار فله درهم، فجواز دخول الفاء هاهنا يدل على تقدير الفعل متعلقا، فلذلك امتنع كل رجل قائم فله درهم تمت من شرح ابن الحاجب تمت .

٢- قوله: (بدليل الإبدال) إلى آخر الأمثلة قال في الوافي وشرحه في بيان ما يدل على انتقال الضمير من الفعل إلى الظرف ما لفظة: وجاز العطف عليه أي: على ذلك الضمير نحو زيد الذي عندك اليوم وأبوه، وجاء الذي في الدار أمس وأخوه، فلولا أنه انتقل لم يتأت عليه، وجاز توكيده كما في

فإن يك جثماني بأرض سواكم   فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

وتأكيده علامة وجوده، لأن التأكيد والحذف متنافيان، وجاز نصب الحال عنه، وكذا الإبدال بالرفع عنه، كما في نحو: زيد عندك قائما، وجاء الذي في الدار ضاحكا، والرغيف على المائدة ثلثه، والعبد في ملكك نصفه، على أن يكون الظاهر بدل بعض من الضمير المستكن، قال: وفي الكل نظر لأنا لا نسلم امتناع العطف على المحذوف، كما في قولك: نعم وغلامه، جوابا لمن قال: أقام زيد، ولا منافاة الحذف للتوكيد، فقد قال الإمامان سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد: في نحو: مررت بزيد وأما مي أخوه أنفسهما أنه يجوز رفع أنفسهما بتقديرهما صاحباي أنفسهما، ونصبه بتقدير أعني هما أنفسهما، ولا منافاة في الحذف أيضا بمجي الحال بشهادة قوله تعالى :﴿بلى قادرين﴾أي: بجمعها قادرين، وقولك: راشدا مهديا لمن قصد الذهاب ونحوه، ولا منافاة أيضا للإبدال منه، فإن المشهور أن الاسم الشريف في لا إله إلا الله بدل من الضمير في الخبر المحذوف، وخرجوا على حذف المبدل منه بعض الآيات، ومن ذهب على أن المقدر المحذوف مفرد كابن السراج وابن مالك وجماعة نظرا إلى أن الأصل في الخبر الإفراد، وإلى أنه يتعين في بعض المواضع تقدير المفرد، كما في قولك: أما في الدار فزيد، إذ لا تفصيل بين أما وبين فائها بجملة تامة فيقدره، كذلك في كل موضع ليجرى الكل على سنن واحد تمت منه .

٣- قوله: (والوزن يومئذ الحق) الوزن: مبتدأ، ويومئذ: متعلق بمضمر هو الخبر، تقديره الوزن يومئذ كائن، فلما حذف كائن انتقل الضمير منه إلى يومئذ، وهو مرفوع به لأنه قام مقام كائن وفيه ضمير، وكذا ما قام مقامه، فيومئذ في موضع الخبر، والحق رفع بالإبدال من ذلك الضمير الذي في الظرف .

«السلام» مبتدأ، «وعليك» مقدم خبره، «ورحمة الله» عطف على الضمير المستتر في عليك، [3] والحال [4] كقوله: «زيد في الدار جالسا»، «فجالسا» حال [5] من

---

* قال الأصفهاني في شرح ابن جني: ولا أحمل «الحق» على أنه وصف «للوزن» للفصل- لا يقال اجعله صفة وقد جاء الفصل بين الصفة والموصوف نحو: عار عليك إذا فعلت عظيم، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، قلت إلا أنه على خلاف القياس فالحمل على البدل أولى تمت . وقيل الوزن مبتدأ ويومئذ ظرف، والتنوين للعوض، والحق صفة للوزن، أو خبر مبتدأ محذوف تمت- بالخبر ولا أحمله بأنه خبر، ويومئذ منصوب بالمصدر وهو «الوزن» لأنه معرفة والمصدر المعرفة إعماله قليل، ولا أحمله أنه خبر بعد خبر، كقولهم: هذا حلو حامض، لأن الحق معرفة، وتقديمه أولى، فتعين جملة على البدل، ويلزم أيضا تعريف الخبر عند عدم ضمير الفصل وهو قليل .

١- قوله: (على الأكثر) احتراز من قول بعضهم: إنه صفة للوزن، ويجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر تمت .

٢- قال في المغني: الواو هاهنا عاطفة للمقدم على متبوعه للضرورة، قال الدماميني في حاشية المغني: أقول قد قيل إنما ليست عاطفة للمقدم على متبوعه المؤخر، بل هي عاطفة لما دخلت عليه على ضمير وقع مستكن في الجار والمجرور، وهو خبر المبتدأ المؤخر الذي هو السلام، فصار أي ما فيه من وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل، ولا تأكيد، وهو جائز في الشعر، ووقع قليلا في النثر تمت

٣- فلو لم يقدر الضمير في عليك لقدم المعطوف على المعطوف عليه . وقد ذكره الرضي وصاحب المغنى كما ترى، وفي عطفه على الضمير المذكور نظر، لأنه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده، وهو اختيار ابن الحاجب كما يأتي تمت .

٤- قوله: (والحال إلخ...) والتأكيد كقوله .

وإن يك جثماني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

تمت نجم الدين. وذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق قال: لأن الظرف اسم جامد لا يشبه الفعل، والاسم إنما يعمل بالمشابهة تمت ش تمت .

٥- وهو معمول للظرف عند أبي علي لقيامه مقام الفاعل تمت نجم الدين تمت .

الضمير الذي في الظرف، لا مما في المقدر إذ لو كان منه لجاز [1]تقديمه و لم يجز [2]وما وقع[3] مشتقا كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه فإنه مفرد بالإجماع، [4] وكذا إذا كان فاعله مظهرا عند المحققين، [5]نحو «زيد حسن غلامه»، وعن بعضهم أنه مع فاعله جمله.

(وإذا كان المبتدأ مشتملا [6]على ماله صدر الكلام) كالاستفهام **(مثل من أبوك)**، «وأيهم أفضل، وغلام من عندك»، والشرط نحو: «من يكرمني [1] فإني

١- ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلا لقيام القرينة على تعيينه، ولسد الظرف مسده، ولا يقال زيد كائن في الدار، وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له، وأما قوله تعالى : ﴿ فلما رآه مستقرا عنده﴾ فمعناه ساكن غير متحرك وليس معناه كائنا تمت .

٢- قوله: (لم يجز) أي لم يجز زيد جالسا في الدار، وما ذاك إلا لكون الحال من الضمير في الظرف وهو عامل ضعيف لا يتقدم عليه الحال، ولو كان بالنظر إلى المحذوف لجاز لأنه عامل قوي تمت .

٣- وفيه نظر لأنه قد ورد على ضعف تقديم الحال، وقرأ في الشواذ ﴿والسموات مطويات﴾ فنصب مطويات تمت منقول .

٤- فلذلك لو سميت باسم الفاعل أعربت، وإن سميت بالفعل وفيه ضمير حكيت، لأن الجمل محكية، ولأن الألف والواو في: ضاربان، وضاربون، حرف، وفي الفعل في: يضربان ويضربون اسم، بدليل انقلابهما في حال النصب والجر كانقلابهما في الزيدَين والزيدِين بخلاف الفعل تمت والله أعلم .

٥- قوله: (عند المحققين إلخ..) وجه الأكثر أنه لو كان جملة لصح السكوت عليها، لكن لو سكت على ضارب غلامه لم يصح، لانتفاء شرط عمل اسم الفاعل، وأيضا لو كان جملة لما قبل الإعراب، لكنه يقبله بدليل كان زيد قائما أبوه، بالنصب، فلولا الإفراد للزم الرفع، كما في زيد أبوه قائم، ووجه المخالف أن ضارب غلامه، بمعنى: ضرب غلامه ، وهو جملة اتفاقا، والجواب منع اتحاد المعنى إذ لو اتحد لصح السكوت على كل واحد منهما، نعم قد يفهم من اسم الفاعل مع الفاعل ما يفهم من الفعل لأمور - كوقوعه صلة الموصول، وكوقوع القسم الثاني من المبتدأ تمت والله أعلم- عارضه اقتضت مشابهة بينهما مصححة العمل تمت قط .

٦- إنما قال مشتملا ولم يقل له صدر الكلام لعمومه، إذ قد يكون مشتملا على ما له صدر الكلام وليس بصدر، نحو: غلام من ضربت والله أعلم . قوله: (ماله صدر الكلام) أي على معنا وجب له صدر الكلام كالاستفهام تمت .

أكرمه»، وما في [٢] معناه مما اقترن خبره بالفاء، وكونه ضمير الشأن والقصة، وكم الخبرية، نحو: «هو زيد منطلق»، [٣]وما في معناه، نحو: «كلامي زيد منطلق»، [٤]وكذا لام الابتداء، نحو: «لزيد منطلق» والتعجب، نحو: «ما أحسن زيداً». (أو كانا معرفتين[٥])ولا قرينة، «مثل زيد أخوك» (أو متساويين [٦]) رتبة في التخصيص، (نحو: «أفضل [٧] منك أفضل مني»، [٨]أو كان الخبر فعلا له) أي: فيه ضمير

١- قيل: «من» هو مبتدأ، ومجموع الشرط والجزاء خبره، وقيل: الشرط من تتمة المبتدأ، والخبر هو الجزاء وحده تمت.

٢- مثل: الذي يأتيني فله درهم، لأن بسبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، ولم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم جواب الشرط تمت قط تمت.

٣- لأنه لو تأخر لم يدر أهو ضمير شأن أم هو تأكيد للضمير المستتر في منطلق تمت.

٤- لأنه لو تأخر كلامي بعده لكان بمنزلة كلامي كلامي، لأن تقدم زيد منطلق يعلم أنه كلامك، فكلامي بعده لا يفيد شيئا تمت والله أعلم.

٥- قيل: ولو اقتصر بقوله: متساويين ولم يذكر معرفتين لفهم أنه لم يجب تقديمه على الخبر في مثل: زيد أنت، وأنت زيد، لأنهما ليسا بمتساويين، وليس الأمر كذلك فلا بد من ذكر معرفتين حتى لا يرد ذلك، فإنه يجب تقديم المبتدأ سواء اختلف جهة تعريفهما أم اتفق تمت، منقولة.

٦- متساويين في التعريف أو غير متساويين ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا، نحو: زيد المنطلق تمت جامي فلا يصح أن يخبر باسم العلم عن ذي اللام تمت.

٧- التخصيص في: أفضل منك أفضل مني كون منك قائمة مقام اللام فيهما تمت.

٨- فإن قيل: ما الفرق بين قولك للقائل أفضل منك أفضل مني، وبين قولك: أفضل مني أفضل منك، حتى وجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر، قيل الفرق بينهما واضح، بيانه أن ما كان مبتدأ فهو معرفة، وما كان خبرا فهو نكرة، بما ثبت من أن شرط الخبر أن يكون نكرة ليفيد المخاطب حصول العلم لما جهل، فإذا قيل أفضل مني أفضل منك فهذا خطاب لمن قد علم بأنه أفضل من المتكلم ولم يعلم بأنه أفضل منه فأخبره بما جهل، وهو أن الممدوح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس إذا قيل: أفضل منك أفضل مني فهو إخبار من علم زيادة فضل الممدوح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضله على المتكلم، فأخبر بما جهل، وهذا هو الفرق بينهما تمت مسالك والله تعالى أعلم.

مستكن، [1] (**نحو: «زيد قام» وجب تقديمه**)، حذرا من تأخير ذي التصدير في الأول، والالتباس بالخبر في الثاني والثالث، وأما إذا لم يلتبس وذلك عند القرينة [2] فيجوز فيه التأخير، نحو قوله :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد[3]

والفاعل في الرابع، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا» فإنه يجوز فيه التأخير، نحو: «قاما [4] الزيدان»، وكذلك إذا كان الخبر فعلا لغير المبتدأ، نحو: «قام أبوه زيد» .

ومما يجب فيه تقديم المبتدأ اقتران الخبر بـــ«إلا» كقوله تعالى : ﴿وما [1] محمد إلا رسول﴾، وهذا في الاختيار، إذ قد ورد في الشعر تأخيره كقول الكميت بن زيد :

١- إشارة إلى أن في عبارة المصنف تجوز، إذ الخبر ليس هو الفعل فقط بل الفعل مع الفاعل تمت شيخ لطف الله .

٢- أي القرينة المعنوية، لا الحالية والمقالية، وهو أنك أخبرت عن بنو أبنائنا فإنهم مثل بنونا فهو مخبر عنهم لأنهم تمت والله أعلم .

٣- قوله: (بنونا بنو أبنائنا) وذلك لأنا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه التي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو حنيفة أبو يوسف، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف الخبر، ومثله قوله أبي تمام .

لعاب الأفاعي القاتلات لعابة وأري الجنا اشتارته أيد عواسل

تمت نجم قوله: الأباعد هم ضد الأقارب، والمعنى: أبناء أبنائنا بمنزلة أبنائنا، وأبناء بناتنا هم أبناء الرجال الأباعد وليسوا بأبنائنا. والمراد بالاستشهاد: أن بنونا: خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، وكلاهما معرفتان، لكن القرينة سوغته، إذ لا التباس عند وجودها، وهي أن مراد الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا عكسه تمت والله أعلم .

٤- قال في شرح التسهيل: فإن قلت إن تقديم الخبر في نحو: قاما الزيدان يقتضي فاعليه المبتدأ على لغة: أكلوني البراغيث؟ قلت لا يمنع ذلك من التقديم لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة والعمل على الأكثر أرجح تمت .

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول[2]

وكذا في اقترانه بمعنى «إلا»، نحو: «إنما أنت نذير».

(وإذا تضمن الخبر المفرد[3] ماله صدر الكلام نحو: «أين[4] زيد»)، «وصبيحة أي يوم سفرك»، **(أو كان مصححا له)**، أي: كان تقديمه مصححا للابتداء، لوقوع

١- فلو قيل: ما رسول إلا محمد، لانقلب المعنى، وصار النفي متناولا لجميع الرسل إلا محمد صلى الله عليه وآله وسلم تمت- ولو قيل: ما إلا رسول محمد، لزم دخول ما على إلا واشتبه بمعنى الحصر تمت . لأن المحصور يكون بإلا وما تمت .

٢- قال: في البغية قائله الكميت بن زيد، شاعر مقدم من شعراء مصر في أيام بني أمية، و لم يدرك الدولة العباسية، وهي من الطويل، يرثي بها زيد بن علي عليه السلام ويحيى بن زيد عليه السلام ويمدح بني هاشم، ومعناه ما النصر على الأعداء إلا بك تمت منها .

قوله: (فيا رب البيت) يبتغى: بغيت الشيء إذا طلبته، وابتغيت أيضا كذلك، لكن الابتغاء مستعمل في أكثر المواضع لطلب الخير، والتعويل: الاعتماد، والمعول في البيت مصدر ميمي بمعنى التعويل، والاستفهام للإنكار، وعليهم: متعلق بالنصر، والمعنى هل النصر عليهم أي على أولئك الحكام يبتغي إلا بك، وهل التعويل في ذلك الأمر إلا عليك.

والمراد بالاستشهاد: أن المبتدأ الذي خبره واقع بعد إلا جاء مؤخرا عليها خلاف الاختيار في السعة، وهو قوله: النصر، والمعول، وهما موضعا الاستشهاد، ويروى إلا إليك المعول تمت قط .

٣- أراد بالمفرد صورة وإن كان جملة تقديرا، لأن في مثل هذا لا يكون المفرد إلا مصدرا أي يستحق الصدر فلا يرد أن أين جملة تقديرا، من حيث أنه ظرف، وقد قال فيما سبق وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة فينبغي أن لا يجب تقديمه تمت.

* لفظا لا معنى، ولفظ الجامي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة تمت.

٤- قوله: (أين زيد) فإن قيل: هلا كان أين مبتدأ؟ قلنا يشترط في الخبر أن يكون نفس المبتدأ، والمبتدأ نفس الخبر، وليس زيد نفس الأينية، فإن قيل: هذا يلزم إذا جعل خبر مقدم؟ والجواب أن الخبر متعلقة وليس إياه تمت هطيل .

الأمن من كونه نعتا، (نحو: «في الدار [1]رجل» أو لمتعلقه [2]ضمير في المبتدأ مثل: «على التمرة مثلها زبدا» أو) يكون (خبرا عن «أن») المفتوحة وصلتها، (مثل: [3]«عندي أنك قائم»)، ومعلوم أنك فاضل، (وجب تقديمه)، لاستحقاق ذي التصدير إياه في الأول، وغرض التصحيح في الثاني، [4]وهو فيما وقع المبتدأ نكرة

١- إنما كان تقديمه مصححا، لأن تأخيره يوهم كونه نعتا، وتقديمه يؤمن ذلك، فإن قلت كيف يوهم النعت مؤخرا مع أنه لا يصلح إلا للنعت ولا يوهم الخبر؟ قلت يوهم أن يكون في الدار صفة، ويوهم أن يكون خبرا على تقدير نعت مقدر، فيلتبس تمت .

٢- وهذا إذا كان المتعلق خبرا، احترازا عن نحو: زيد غلامه ضرب تمت والله أعلم .

بكسر لام متعلق، والمراد بالمتعلق جزء الخبر الساد مسد الخبر المقدر الذي هو متعلق الجار والمجرور بفتح اللام، وهو الفعل، أو اسم الفاعل، على الخلاف كما تقدم تمت

المحققون بكسر اللام- وإن صح الفتح -إذا المراد بها معمولات الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلق بكسر اللام والعامل متعلق بالفتح، وسره أن المتعلَق هو المتشبَث، والمتشبِث بالكسر هو المعمول الضعيف، وبالفتح العامل القوي تمت قط .

* الأولى أن يقول: أو لبعض متعلقه، لأن متعلق الجار والمجرور محذوف، والتقدير استقر، وفي المبتدأ ضمير يعود إلى بعض المتعلق لا المتعلق بجملة تمت ووضع المسألة فيما إذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق، بشهادة المثال، فلا يرد قولهم: على الله عبده متوكل تمت عج . فعبده: مبتدأ، ومتوكل الخبر، وعلى الله متعلق الخبر، وجاز تقديم المبتدأ هاهنا وتأخير الخبر لأن الضمير الذي فيه يرجع إلى مذكور أولا، بخلاف ما لو قلت في المثال: مثلها على التمرة لعاد إلى غير مذكور كما ذكر تمت فلو قال أو لمتعلق الخبر الواجب الحذف، لم يرد عليه: على الله عبده متوكل تمت منهل بلفظه .

٣- قوله: (عندي أنك منطلق) وإنما وجب تقديم الخبر على قائم المبتدأ لئلا يلتبس «أن» المفتوحة بالمكسورة في الكتابة، لأنه لو أخر عندي وكتب: أنك قائم عندي احتمل أنها «إن» المكسورة، وعندي: ظرف قائم، واحتمل أنها «أن» المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ، وعندي خبرها قاله في المتوسط تمت .

٤- وأما الثالث قلت: فلألا يلزم الإضمار قبل الذكر، وأما إذا لم يلزم ذلك وذلك إذا لم يسد متعلق الخبر مسده، فلا يجب التقديم، كما في قولهم، على الله عبده متوكل، فإن قوله: عبده: متعلق مبتدأ اتصل به ضمير عائد إلى

صرفه؛ (1)والخبر ظرفا مختصا، نحو: «عندك رجل»، أو جارا ومجرورا مختصا، كما ذكر، أو جملة متضمنة لما فيه فائدة، (2)نحو: «قصدك غلامه رجل»، بخلاف(3) الأدعية التي كانت في الأصل مصادر، نحو: «سلام عليك، وويل له» لما سبق من أنها موصوفة في المعنى، (4)وكذا فيما كان تقديمه دالا على ما لا يفهم بالتأخير، كالتعجب في مثل: «لله (5)درك»، إذ لولا تقديمه لا لتبس الإنشاء التعجبي بالإخبار والمراد الإنشاء، وكالتسوية (6)في مثل: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، إذ

متعلق الخبر، وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله: متوكل، الذي هو الخبر، لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الإضمار قبل الذكر، لعدم سد تعلق الخبر مسده تمت غاية تحقيق .

1- احتراز عن مثل قولهم: رجل فاضل في الدار، فإنه لا يجب تقديم الخبر فيه لتخصصه بالصفة تمت والله أعلم .

2- والمراد بالفائدة إفادة القصد بضمير الخطاب، كما ذكر قبل، بخلاف قام غلامه رجل تمت والله أعلم .

قوله: (لما فيه فائدة) اللام زائدة تفيد التقوية كما في قوله تعالى :﴿فعال لما يريد﴾ أي: ما يريد تمت والله أعلم .

3- هو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هو بخلاف، وهذا مطرد في أي محل استعمل، وقد يكون تارة حالا إن ناسب سياق الكلام، وهو هاهنا غير صالح لما قدم ولا يكون حالا تمت .

4- وإذا كانت موصوفة في المعنى فليست بنكرات صرفه فلا يجب تقديم الخبر تمت .

* قوله: (في المعنى) لا يقال: الذي سبق أن تخصيصه بنسبته إلى المتكلم، لأنه قال في آخر البحث فهو في تقدير سلامي أو سلام مني، فهو بالتقدير الآخر موصوف في المعنى، وبالتقدير الأول مختص بتقدير الإضافة، ولكن كان عليه أن يقول ما سبق من أنها موصوفة في المعنى أو مضافة ولو أقتصر على قوله لما سبق لكان مع عمومه أخصر كما لا يخفى والله أعلم .

5- إذا التعجب مستفاد من التقديم، فلولا التقديم لم يفهم التعجب، إذ معنى درك لله، درك مختص بالله تمت ع والدر في اللغة اللبن، وفيه خير للعرب إذ به معاشهم، فلما كان ذلك معظما عندهم مرغوبا فيه استعملوه في موضع الخير، أي لله ما خرج منك من خير، وإنما يستعمل في التعجب تمت منقح تمت .

6- قوله: (وكالتسوية) اعلم أن الهمزة وأم للسؤال عن المتساويين تجرد معناهما عن السؤال، فبقي معنى التساوي، وقوله: سواء: تأكيد لذلك التساوي المقدر، والمعنى على الإخبار، فلو قدم أنذرتهم لفهم من أول الأمر الاستفهام لأن سواء المقدم دل على التجريد عن معنى السؤال تمت ع والله أعلم .

لو لاه لا لتبس الإخبار بالتسوية بالإنشاء الاستفهامي، والمراد الإخبار بالتسوية. وتقديم مرجع الضمير في الثالث ومنه قوله :

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها[1]

وخوف لبس «أن» المفتوحة بالمكسورة، أو بقائها عرضة لدخول المكسورة[2] عليها، أو للفرق بينها وبين «أن» التي بمعنى [3]لعل في الرابع، هذا إذا لم تقع بعد

١- قوله: (أهابك إجلالا إلخ..) أهابك: من الهيبة وهي الإجلال، ومن المهابة وهي الخوف، لأن معناها أجلك، لأن من أهاب فقد أجل، وإجلالا مصدر أو مفعول له، وما بك: قدره في محل النصب على الحال، والملء بفتح الميم مصدر ملئت الشيء، وبالكسر الاسم، وهو ما يأخذه الإناء الممتلئ. فالمعنى أجلك وليس لك علي قدرة لكن من شأن المحبوب أن يكون له وقع في عين المحب، وضمير حبيبها راجع إلى العين.

والمراد بالاستشهاد أنه قدم الخبر وهو: ملء عين على المبتدأ وهو: حبيبها ليرجع الضمير المتصل إليه تمت شرح أبيات وبعده قوله :

وما هجرتك النفس أنك عندها قليل ولكن قل منك نصيبها تمت

٢- قوله: (لدخول المكسورة عليها إلخ) بأن يجعل أن المفتوحة اسما لإن المكسورة، كما إذا قلت: إن أنك منطلق عندي، لأن المكسورة تدخل على المفردات، وأن المفتوحة مفردة مع صلتها فتكون عرضة لذلك، إذا مانع تمت ع .

وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعني واحد، ويكرهون ما يؤدى إليه تمت سعيدي والله تعالى أعلم .

٣- قوله: (التي بمعنى لعل) نحو: ايت السوق أنك تشتري اللحم، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها﴾ الآية، على قول سيبويه، يعني أنه لا يجوز تقديم الخبر إذا كان إن بمعنى لعل، إذ لها صدر الكلام، لأن إن المكسورة تدخل على المفردات وأن المفتوحة مفرد مع صلتها، فتكون عرضة لذلك، كما إذا قلت إن أنك فاضل عندي وذلك لا يجوز، لكراهتهم اجتماعهما، وإلا فأن ومدخولها اسم لإن، وعندي الخبر تمت .

«أما»، فأما إذا وقعت بعدها فلم يلزم [1]التقديم، لوقوع الأمن من المحذورات الثلاثة، تقول: «أما معلوم فإنك فاضل، وأما إنك فاضل فمعلوم»، ومنه قول الشاعر:

دأبي اصطبار وأما أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني [2]

ومن الواجب تقديمه أيضا ما كان مسندا إلى المقرون بـ«إلا»، أو معناها، نحو: «ما في الدار إلا زيد، [3]وإنما عندك عمرو».

(**وقد يتعدد الخبر**) لفظا ومعنى، لا لتعدد المخبر عنه، فيجوز الاقتصار[4] فيه على واحد، ويستعمل بعطف وغيره، (**نحو: «زيد عالم عاقل»**)، ولتعدده حقيقة كقوله:

يداك يد [1]خيرها يرتجى ... وأخرى لأعدائها غائضة[2]

١- لأن «أما» لا تدخل على إن المكسورة لكونها للابتداء، ولا يجوز دخول حرف الابتداء على مثله، ولأنها لا تدخل على «بعد» أصلا بل تدخل على اسمية خبرية، وذلك لصدارة كل من أما وإن المكسورة، والتي بمعنى لعل، فلا تدخل أحدهما على الأخرى لما يذكر في حروف الشرط أن الجملة التامة لا تتوسط بين أما وفائها، لألا تلتبس المفتوحة بالمكسورة تمت ز

٢- قوله: (دأبي اصطبار إلخ...) ويروى كان يبريني، الدأب: العادة، والوجد: الحزن، والنوى: البعد، والبرى العجب والمراد في البيت الجرح والبغض، أما: تفصيلية وفيها معنى الشرط، وأنني جزع: مبتدأ، قوله: فلوجد كاد: خبره، وفعل الشرط محذوف، والتقدير مهما يكن من شيء فجزعي لو جد، حذف فعل الشرط، وزحلقت الفاء إلى الخبر كراهة لبقا حر في الشرط والجزاء، وقوله كاد يبريني: في محل الجر صفة لوجد، والمعنى أن شأني وعادتي الإصطبار عند الشدائد، وأما جزعي يوم النوى فلوجد كاد يبريني يقتلني ويهلكني، وهو الوجد المفرط.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله أنني جزع: مبتدأ، ولما وقع بعد أما لم يلزم تقديم الخبر عليه لوقوع الأمن من المحذورات تمت ملتقط شرح أبيات .

٣- فلو قيل في المثال: ما زيد إلا في الدار لتغير المعنى، ولو قيل: ما إلا في الدار زيد، أو ما إلا زيد في الدار، لم يعلم أن الحصر في المبتدأ أو الخبر تمت .

٤- والمراد بالاقتصار أن يتم المعنى المقصود بدون التكرار تمت

أو حكما[3] كقوله:

[وَالمَرءُ ساعٍ لِأَمرٍ لَيسَ يُدرِكُهُ] وَالعَيشُ شُحٌّ وَإِشفاقٌ وَتَأميلُ [4]

ولا يصح [5] فيهما الاقتصار، ولا يستعملان [6] بغير عطف، أو لفظا دون معنى

ويقوم مقامهما واحد، كـ«هذا حلو حامض[1]» أي: مزّ، ولا يصح فيه الاقتصار، [2] ولا يستعمل بالعطف، [3] وأجاز العطف فيه أبوعلي [4].

١- قوله: (يداك البيت إلخ...) غائضة: بالظاء من الغيظ، لا بالضاد كما وقع في المتون التي وقفت عليها، ولأعدائها: متعلقة بغائضة، ويداك: مبتدأ، ويد مبتدأ ثان، وخبرها: مبتدأ ثالث، ويرتجى خبر الثالث، والجملة خبر الثاني، والثاني مع الجملة خبر الأول، وتقدير الوصف سوغ كون يد: مبتدأ أي يد منها وأخرى إلى آخره: خبر ثاني ليداك متعدد خبرها، والمخبر عنه وهو يداك متعدد معنى، إذ أصله يدان فحذفت النون للإضافة.

والمراد بالاستشهاد: أنه لما كان المبتدأ متعدد حقيقة تعدد الخبر كذلك، أعني لفظا ومعنا تمت شرح أبيات .

٢-. قوله: (غائضة) الغائضة بالظاء الهالكة، وبالضاد: الناقصة والغيض بالضاد هو النقص تمت وقوله: يداك مخبر عنه وهو متعدد حقيقة لأنه مثنى، والخبر أيضا يكون متعددا أحدهما بدون الآخر تمت .

٣- والمراد به هو حيث يكون المبتدأ مفردا ذا أجزاء تنقسم الأخبار عليها، كقوله تعالى :﴿ إنما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد﴾ تمت منهل صافي والله أعلم .

٤- قوله: (والعيش) العيش: مبتدأ، وشح: خبره، وكذا إشفاق وتأميل، والعيش متعدد حكما لأن المراد به العيش شح، العيش إشفاق، العيش تأميل، والشح: بضم الشين البخل مع الحرص، والإشفاق: هو الخوف، والتأميل: هو الأمل تمت .

٥- قوله: (ولا يصح) أي ولا يصح فيما كان المخبر عنه متعددا حقيقة أو حكما الاقتصار على خبر واحد من الخبرين فصاعدا تمت . ويصح في المتعدد حقيقة أن يقول: الزيدان فقيه وكاتب، زيد وعمرو فاضل وجاهل تمت منهل .

٦- لأن المبتدأ متكرر تقديرا نحوهما عالم وجاهل أي احدهما عالم والآخر جاهل تمت نجم الدين .

[تضمن المبتدأ معنى الشرط]

١- قوله: (حلو حامض) فإنهما في الحقيقة خبر واحد، لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة، لا إثبات أنفسهما كما قيل بناء على أن الطعمين. قوله: هذا حلو حامض، فيه إشكال فإنه يقال في أيهما الضمير الراجع إلى المبتدأ، ولا يستقيم أن يكون في أحدهما، لأن الذي فيه الضمير هو الخبر، بخلاف الثاني، ولا يستقيم أن يكون فيهما جميعا، لأنه يؤدي إلى أن يكون كل واحد منهما خبرا على انفراده، والمعنى يمنع منه، ففي هذه المسألة نظر، ويمكن أن يقال الضمير مقدر فيما هو بمعناه وهو ممزوج تمت رصاص - إمتزجا في جميع الأجزاء، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ، وليس في شيء من الخبرين ضميره تمت عبد الغفور فلا يتوسط المبتدأ بينهما فلا يقال: حلو الرمان حامض، على الأصح، وأجازه بعضهم تمت عن أوضح المسالك تمت .

* قال اليمني: لا يجوز أن يعود الضمير من كل واحد منهما لأنه يصير التقدير: كله حلو كله حامض، فيؤدي إلى الجمع بين ضدين، ولا خلو هما عنه لأنه تنقض قاعدة الصفة المشتقة، ولا عوده من أحدهما لما فيه من التحكم لأنه يكون هو الخبر لعود الرابط منه، فلم يبق إلا أن تقدر الاسمين بمعنى اسم واحد محتمل للضمير، وهو: مز. قال ابن جني: وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه سنين سنة، وما أظنه فهم إلا واحد أو اثنان تمت نجم ثاقب .

٢- يعني لا يصح أن يقال: هذا حلو فحسب، أو هذا حامض فقط، لدلالة كل منهما على معنى معين، كما في زيد عالم عامل تمت .

٣- لأن مجموعه بمنزلة مفرده، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض الكلمة على بعض، وعليه مذهب ابن مالك تمت شريف والله أعلم.

٤- قوله: (وقد أجاز العطف أبو علي) لدلالة كل واحد منهما على معنى كما في زيد عالم عامل تمت .

* قال السعيدي : فإن قيل كيف يصح الإخبار بالمتضادين عن شيء واحد في حالة واحدة؟ فالجواب أنه لم يرد أنه حلو من كل وجه وحامض من كل وجه، بل أريد أن فيه طرفا من هذا وطرفا من هذا، وهذا ليس بمناف تمت سعيدي تمت.

(وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فيصح[1] دخول الفاء[2] في الخبر وذلك الاسم الموصل) من أل بمستقبل عام أو غيرها،[3] **(بفعل [4])** صالح للشرطية،[2] **(أو ظرف)** أو شبهه.

١– ولا يجب، بخلاف ما إذا كان المبتدأ شرطا حقيقة، والخبر جملة فتجب الفاء، نحو: من يأتي فله درهم .

* قال نجم الدين: ولا يلزم من الفاء أن يكون الأول سببا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء، كما في قوله تعالى : ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ الآية، فالملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببا للملاقاة، وكذا في قوله تعالى : ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا، فلا يغرنك قول بعضهم إن الشرط سبب للجزاء، و نحن نحققه في حروف الشرط إن شاء الله تعالى .

٢– قوله: (فيصح دخول الفاء) ويصح عدم دخوله في الخبر نظر إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، فأما إذا لم يقصد لم يجب بل لا يجوز، ويجب عدمه تمت ج معنى .

قوله: (من أل بمستقبل عام) احتراز من أن يكون الذي لشيء معلوم نحو: الذي يغيب من عندي فله درهم، لم يجز لفوات العموم من اللام وهي اللام الداخلة على صلة بمعنى الاستقبال تمت .

* قول الشارح: (من أل بمستقبل عام أو غيرها) يعني أن أل لا تدخل ألفاء في خبرها إلا بشرط أن يراد بها العموم، لا إذا كان المقصود بها معهودا، قلت وكذا غيرها من الموصلات لا بد فيها من إرادة العموم، فصواب العبارة أن يقال: وذلك الاسم الموصول بمستقبل عام من أل أو غيرها، بفعل صالح للشرطية، وعبارة الشارح بين التعقيد وضعف التأليف، إذ ظاهرها يقتضي أن غير أل لا يشترط فيه ما اشترط فيها من العموم والاستقبال وليس بصحيح، وقد صرح في آخر كلامه بمقتضى قولنا تمت منقح .

* قوله: (بمستقبل عام أو غيرها) يعني أنه لو قصد العهد أو المضي امتنعت الفاء، إذ الاستقبال والعموم يناسبان فعل الشرط، لأن من الشرطية عامه وفعلها مستقبل، لأن الشرط إنما ينعقد في المستقبل، فلا يحصل الشبه للشرط إلا بما ذكر، فحينئذ يحصل الشبه للخبر بالجزاء فتدخل الفاء تمت ح والله أعلم .

٣– قوله: (أو غيرها) أي غير أن عطف على أل بشرط الاستقبال، لأن الشرط يقتضيه وبشرط العموم ليشابه الشرط في العموم تمت .

(والنكرة الموصوفة[3] بهما) من الفعل الموصوف، أو الظرف أو شبههما، والمضاف[4] إلى تلك النكرة، (مثل: «الذي يأتيني فله درهم، أو في الدار فله درهم، وكل رجل[5] يأتيني أوفي الدار[6] فله درهم[1])، «وكل رجل عنده حزم فسعيد»، ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾[2] وقوله :

١-قوله: (بفعل) قال الجامي: أي الذي جعل صلته جملة فعلية، أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية هاهنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤولا بالفعل لتتأكد مشابهته للشرط، لأن الشرط لا يكون إلا فعلا تمت منه .

٢-قوله: (صالح للشرطية) نحو: ﴿ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾ فلو كان فعلا ما ضيا معنى لم تدخل الفاء تمت ح ش .

فاحترز عن الماضي الخالص، نحو: الذي أتاني له درهم تمت ويحترز عن الموصول بجملة إسمية، نحو: الذي هو محسن مكرم، فلا يجوز دخول الفاء فيه تمت ح والله أعلم .

* قوله: (صالح للشرطية) وذلك بأن يكون الخبر بمعنى الاستقبال، وبأن لا تكون شرطا، نحو: الذي إن حدث صدق مكرم، ولا منفيا كما نذكر تمت ش تمت .

٣- قال المحقق الهندي: ينبغي أن يقول: «به» لا «بهما» لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة «أو» مفرد، نحو: زيد أو عمرو قائم، ولا يقال قائمان انتهى.قيل: وقد ورد مثنى في قوله تعالى : ﴿غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾، ونقل كلام الزمخشري والبيضاوي في تفسير هذه الآية والله أعلم.

٤-قوله: (والمضاف إلى تلك) عطف على قوله الاسم الموصول من أن لو هيرها والنكرة الموصوف بهما، والمعنى أن ذلك التضمن أي تضمن المبتدأ معنى الشرط حاصل في الاسم المذكور، وفي النكرة المذكورة، وفي المضاف المذكور تمت .

٥- الأولى ترك لفظة «كل» لتطابق المثال الممثل له، فيقال: رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم، على قصد العموم في رجل، كقول الشارح رجل عنده حزم إلخ تمت شيخ لطف الله رحمه الله .

٦- مثال للنكرة الموصوفة بظرف تمت والله أعلم .

ما لدي الجازم اللبيب معارا فمصون وماله قد يضيع[3]

و﴿ما بكم من نعمة فمن الله﴾، و﴿ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾، على قراءة غير نافع[4] وابن عامر، ومثل: «رجل عنده حزم [5]فسعيد، [6]وعبد لكريم فلا يضيع، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب[7]»، والموصوف [8]بالموصول المذكور كقوله :

١- المثال الأول في المتن للاسم الموصول بفعل، والثاني في المتن- صوابه الثالث- للمضاف إلى نكرة موصوفة بالفعل، والثالث للاسم الموصول- صوابه الرابع- بشبه الظرف، والرابع- صوابه الثاني- للمضاف إلى نكرة موصوفة بظرف، والخامس أعني: وكل رجل عنده، هو الموصول بظرف حقيقة، والسادس أعني: الآية الكريمة للاسم الموصول من أل بمستقبل عام تمت .

٢- التمثيل بالآية الكريمة إنما يصح على مذهب المبرد ومن تابعه كما سيأتي في باب ما أضمر عامله، وأما على كلام سيبويه وأتباعه فليس مما نحن فيه تمت . لأنه[أي المبرد] جعل الفاء بمعنى الشرط في قوله تعالى: ﴿والزانية والزاني فاجلدوا﴾، لا عند سيبويه فالخبر محذوف تمت والله تعالى أعلم .

٣- «ما» الموصولة مبتدأ موصول بالظرف، ومعارا: حال من الضمير الذي في المبتدأ وهو اسم مفعول، من أعار إعارة، ومصون: مفعول من الصون حذف منه أحد الواوين فوزنه بعد الحذف إما فعول أو مفعل على اختلاف المذهبين، وقوله: وماله: إن قرء بضم اللام يكون مبتدأ، وقوله: قد يضيع: خبره، ويجوز أن تكون اللام مفتوحة فحينئذ تكون «ما» موصولة و«له» صلته، وقد يضيع خبره؟

والمراد بالاستشهاد: أنه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الموصول بالظرف، وهو قوله: فمصون والله أعلم .

٤- ويدلك على أن «ما» موصولة لا شرطيه سقوط الفاء في قراءة نافع، وابن عامر تمت عقيل .

٥- مثال للنكرة الموصوفة بالظرف وشبهه والفعل، وأما مثال المضاف إلى هذه النكرة فقد مر ذكره تمت .

٦- هذا الأمثلة أولى من مثال ابن الحاجب بقوله: كل رجل إلخ .

٧- هذه الثلاثة أمثله للنكرة الموصوفه بأحد الثلاثه تمت .

٨- عطف علي قوله: الاسم، أو مما عطف عليه من قوله: والمضاف تمت .

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا[1]

إذ الموصول بالفعل أو ما تقدر به جاز أن يقصد به السببية [2] للثاني، فيكون للعموم لا للعهد، وكذلك النكرة الموصوفة بأحدهما، وحينئذ يجاء بالفاء كما في الشرط، إذ معناه [3] «من يأتيني فله درهم»، وجاز أن لا يقصد فلا يجاء بها، وقد تدخل الفاء على خبر«كل» مضافا[4] إلى نكرة، نحو: «كل نعمة فمن الله»، ولا يصح في مثل قولك: «الذي إن حدث صدق [5] مكرم، والذي ما يكذب أو لن [6] يكذب

١- قوله: (صلوا) أمر بالوصل وهو ضد الهجر، وقوله الخطب: الأمر العظيم الذي يكثر فيه التخاطب، متعسرا: حال من الضمير المفعول في تلقونه. يصفهم الشاعر بالحزم والتيقظ في الأمر العارض لهم لأنه وإن كان يسيرا عند ظنهم فهو متعسر في نفس الأمر.

والمراد بالاستشهاد: أن الفاء دخلت على خبر المبتدأ الموصوف بالموصول بفعل وهو: الخطب. ملتقط شرح أبيات

٢-قوله: (السببية) معناه أن هذه الأمثلة المذكورة إن قصد بها السببية والمجازاة كانت للعموم، فحينئذ يجاء بالفاء. والمراد بالسببية أن يكون ما بعد الفاء لازما لما قبلها والأول سببا للثاني، وإن لم يقصد السببية والمجازاة كأن يكون استحقاق الدرهم في دين مثلا في قوله: الذي يأتيني فله درهم فإنه غير متسبب عن الإتيان ولا تدخل الفاء حينئذ تمت .

٣- تعليل لقوله: يجاء، أي: معنى الكلام الذي جيء بالفاء مثل: الذي يأتيني فله درهم، أي: من.... تمت والله أعلم

٤-قوله: (على خبر كل مضاف إلى نكرة) وإن لم تكن موصوفة بأحد الثلاثة: من الفعل والظرف وشبهه، لأن المعنى كل نعمة حصلت أو وجدت، فحذف الفعل لوضوح المعنى تمت .

٥- وذلك لأن الشرط قد استوفى ما يقتضيه، فلم يبق ما يقتضي التشبيه بالشرط تمت .

٦- قوله: (ما يكذب) قيل: النفي طالب للمصدر فيمتنع تقدير الشرط، وقيل: ما ولن حرفين للاستقبال فيمتنعان تقديره، والأولى أن «ما» للحال فيمتنع الشرط تمت ش لكونها من قرائن الحال تمت .

مصلح»، [1] ولا في مثل: «زيد منطلق»[2] خلافا للأخفش، وما تمسك به من نحو قول الشاعر :

وقائلة [3]خولان[4] فانكح فتاهم   وأكرومة الحيين خلو كما هيا

والآخر :

أرواح [1]مودع أم بكور   أنت[2] فانظر لأي ذلك تصير

١- لأن ما دخلت الفاء على خبره ينزل منزلة الشرط، وهو لا يدخل على أداته، فكذا المنزل منزلته تمت . وإنما امتنع من المثالين الأخيرين لأن «ما» من قرائن الحال، و«لن» يؤثر في الفعل الاستقبال، واجتماع أمرين إما متماثلين كالمثال الآخر أو مختلفين كالمثال الأول لا يمكن تمت .

٢- لأن الفاء للعطف والسببية والربط، ولا معنى لذلك في مثل: زيد منطلق تمت منهل .

٣- قوله: (وقائلة) الواو بمعنى «رب»، خولان: اسم قبيلة في اليمن، والفتاة الشابة، والأكرومة: المكرمة من الكرم، كالأعجوبة في العجب، والمراد من الحيين حي أبيها وحي أمها، يقال خلو من كذا بكسر الخاء أي خال قيل الفاء في قوله: فانكح يدل على أن شرف هذه القبيلة تسبب لأن تنكح فتاهم، قاله أبو سعيد النحوي هذا كما قيل: زيد أبوك فقم إليه، أي كونه إياه سبب القيام إليه، وقال الأخفش هي زائدة، وقال سيبويه هي عاطفة للجملة على جملة مثلها مقدرة. قوله: كما هيا: أي كما عهدتها ليس لها زوج، يحتمل أن تكون ما موصولة[وهي] مبتدأ خبره محذوف، أي: هي عليه، والجملة صله ما، وحينئذ يحتمل أن يكون قوله: كما هي خبر بعد خبر لأكرومة الحيين، وأن يكون صفة لمصدر محذوف، أي كالخلو الذي هو عليه قبل ذلك، وتحتمل أن يكون ما زائدة ويكون الضمير المرفوع واقعا موقع المجرور، كما وقع في لولاك، وحينئذ يكون الجار والمجرور خبرا بعد خبر، ومنصوب المحل على أنه حال من الضمير المستتر في خلو والمعنى أن قائلة قالت لي إن هذه خولان فأنكح فقلت كيف وأكرومة الحي خلو أي خالية عن الزوج كما عهدتها.

والمراد من هذا البيت بالاستشهاد: أن ما تمسك به الأخفش من دخول الفاء على خبر المبتدأ المجرد عن ملاحظة معنى الشرط لا يصلح أن يكون حجة، لأن خولان يصح أن يكون خبر مبتدأ محذوف، ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال تمت منتقظ شراب والله أعلم .

٤- أي هذه خولان، وخولان: قبيلة توصف نساؤها بالعفة والجمال تمت شريف .

محمولان على أن «خولان» خبر مبتدأ محذوف، تقديره [3]«هذه خولان»، و«أنت» فاعل فعل محذوف تقديره «انظر أنت» [4].

(وليت ولعل مانعان [5]باتفاق) لاقتضائهما صدر الكلام، ولا يجامعان ما في معنى الشرط، إذ هو أيضا مقتض لذلك، فيؤدي إلى التناقض، [6] أو لكونهما للإنشاء وكون الشرط للإخبار فلا يجتمعان أيضا [1].

١- قوله: (أرواح البيت) الرواح: ضد الصباح، ومودع يروى بكسر الدال اسم فاعل من التوديع مسند إلى ضمير الرواح مجازا، أي مودعك رواح أم بكور، بمعنى أن أحدهما لابد أن يكون آخر الأوقات التي ينتهي إليها حياتك، والهمزة لمجرد التسوية، ويروى بفتح الدال بمعنى زمان التوديع تمت شرح.

والمراد بالاستشهاد: أن أنت فاعل لفعل محذوف أي انظر أنت، لا مبتدأ مجرد عن معنى الشرط وتدخل على خبره الفاء كما زعم الأخفش تمت ملتقط شرح أبيات.

٢- قوله: (أنت فانظر) على أن التقدير انظر فانظر، ثم حذف انظر أولا وحده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر، تمت مغني وقيل: أنت في البيت مرتفع بالمصدر، وكأنه قال: أتروح أم تبكر أنت، فليس بإسناد فانظر إليه كما زعم الأخفش، ويجوز أن يرتفع على أن يكون أرواح بمعنى الفاعل، كأنه قال أرائح أم باكر أنت، ويجوز أن يرتفع على التقدير أي ذو رواح وذو بكر أنت، ذكره الإصبهاني في شرح لمع ابن جني تمت والله أعلم .

٣- فد خول الفاء على تقدير جواب سؤال، كأنه قال: كيف أصنع فقال انكح إلخ تمت ر

٤- فيه نظر لأن أنت في انظر أنت ليس بفاعل وفاقا، إذ هو تأكيد لفاعله، إذ هو من المواضع التي تجب فيها استكنان الفاعل، إلا أن يقال إذا حذف الفعل وجب إبراز الضمير، وفيه نظر أيضا إذ قوله تقديره انظر أنت صريح بأنه فاعل أنظر، إلا أن يقال لما كان تأكيدا للفاعل وعبارة عنه فسماه فاعلا من حيث المعنى اللغوي لا اصطلاحا تمت قط ف .

٥- أي هما يمنعان باتفاق النحاة من دخول الفاء على خبرهما، إذا كان [اسميهما] موصولا صلته فعل أو ظرف أو نكرة صفتها فعل أو ظرف، مثلا لا يقال ليت الذي في الدار ويأتيني فله درهم تمت س .

٦- بيان التناقض بينهما و الشرط: أن خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض، فكان في الجمع بينهما والفاء تناقض تمت شرح مصنف.

* أي من حيث فيه معنى الشرط يقتضي التصدير، ومن حيث أنه اسم لها لا يقتضي تمت

(وألحق بعضهم «إن» بهما) أي: المكسورة، وقيل إنه مذهب سيبويه[2] لما مر من اقتضاء كل منهما التصدير، وهو تعليله فيهما، ويخالفه الأخفش لعدم ما ذكرنا ثانيا فيهما وهو يعللهما به، إذ «إن»[3] لا تغير معنا الشرط، ولوروده في التنزيل، قال الله تعالى : ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم[4]﴾، ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض﴾، ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم﴾ .

١- هذا قول المصنف، وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبرا، أي محتمل للصدق والكذب، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك فهذا قول المصنف .

قال نجم الدين: وليس بشيء لصحة قولك: إن جاء زيد فاضربه، قال الله تعالى : ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم﴾

قيل: وما ذكره المصنف في امتناع دخول الفاء في خبر: ليت ولعل للزوم التناقض، وذلك أن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبر أي محتلا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا محتلان ذلك -ليس بشيء لصحة قولك إن جاء زيد فاضربه . قال الله تعالى : { إن الذين يكفرون بآيات الله إلى آخر الآية فبشرهم بعذاب أليم } .

٢- هكذا نقله عبد القادر، وتبعه المصنف عليه، ونقل العبدي وأبو البقاء وأبي نعيش أن مذهب سيبويه دخولها، ومذهب الأخفش عدم الدخول وهذا النقل أصبح تمت .

٣- هذا دليل أول زقوله: ولوروده دليل ثان بناء على مذهب الأخفش في جواز دخول الفاء في الخبر فافهم تمت .

٤- فأدخل الفاء في خبر المبتدأ هاهنا وإن لم يكن موصلا لأنه موصوف بالموصول تمت رضي .

وقيل: الخلاف على العكس، والمفتوحة مثلها في جواز دخول الفاء[1] في الخبر، كقوله تعالى: ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه﴾ ومنه قوله:

علمت يقينا أنما حم[2] كونه ... فسعي امرؤ في صرفه غير نافع

ولكن[3] كذلك فيه كقوله :

بكل داهية ألقى العداة وقد ... يظن أني في مكري بهم فزع[4]

١- قال نجم الدين الرضي رضي الله عنه: وألحق المالكي بها أن المفتوحة ولكن من غير سماع، ولكنه لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم «أن» كما يجوز على محل اسم «إن» كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل انتهى .

وأما الاستدلال بالآيات والشعر ففيه نظر إذ لا يتم جواز دخول الفاء في غير أن المفتوحة إذ في هذين المثالين لم تكن مفتوحة معنى لأن أن التي بعد العلم هي في المعنى مكسورة، فدخولها في المثالين على المكسورة معنا، فلا يكون المثال موافقا للمدعاه تمت قطريف . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

٢-قوله: (أنما حم كونه البيت) حم: أي قدر، ولكون بمعنى: الحدوث والوجود، فتكون تامة، ويقينا: مصدر للنوع من غير لفظ الفعل، أي علم يقين إن كان العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل، وإن كان بمعنى اليقين وهو اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع يكون للتأكيد، والمعنى علمت يقينا أن الذي قدر الله وقوعه وحدوثه فسعي كل أحد وجهده في صرفه وذبه عن نفسه غير نافع.

والاستشهاد: أن الفاء دخلت على خبر المفتوحة لما كان اسمها متضمنا لمعنى الشرط كالمكسوة تمت شرح أبيات والله أعلم .

٣- وعبارة التسهيل لابن مالك: ويزيلها أي الفاء نواسخ المبتدأ، إلا إن وأن ولكن على الأصح تمت .

٤- قوله: (بكل داهية البيت إلخ...) الداهية: الأمر العظيم، وعداة جمع عاد، كطغاة وطاغ، والعادي هو العدو، والفزع: صفة مشبهه أي الخائف، كلا: حرف ردع، والإبداء: الإظهار، والفرق: الخوف، ويغروا: من الغرور وهو الخداع، ويغريهم من الإغراء، والظاهر أنه يخاطب شخصا لامه على ترك المقابلة مع الأعداء ونسبه إلى الخوف منهم، ويقول بكل داهية سألقيهم وقد تظن أني فزع في مكري بهم وهو: قعودي عن الحرب كلا ليس الأمر كذلك كما تظنه وتزعمه، ولكن ما أظهره من الخوف لا حقيقة له بل لكي يغروا

كلا ولكن ما أبديه من فرق فكي يغروا فيغرَ يهم بي الطمع

وقوله:

فو[1] الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

[حذف المبتدأ]

(وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) حالية أو مقالية، **(جوازا كقول المستهل** [2]**)** عند ترائي الهلال **(الهلالُ والله)**، أي: «هذا الهلال»[3] ومن شم طيبا "مسك" أو سمع

ينخدعوا له فيغر يهم الطمع بي فيتوجهوا إلي فأقاتلهم فأقتلهم، ويجوز أن يكون ضمير يظن راجع إلى العداة، ويروى يظن بالياء المثناة من تحت وضمها.

والمراد بالاستشهاد: أن الفاء دخلت على خبر لكن في البيت الثاني، وهو قوله: فكي يغروا، ويروى لكي يغروا وعلى هذى لا استشهاد فيه والله أعلم تمت ملتقط شرا ب تمت .

١- قوله: (فوالله ما فارقتكم البيت) قاليا: من القلى وهو البغض حال من ضمير الفاعل، ولكم: متعلق به، واللام فيه: زائدة كما في: ضربته وضربت له، يتعذر الشاعر إلى أحبابه بأن مفارقتي عنكم ليست للقلى والبغض لكن بحكم الله تعالى وقضاه المبرم.

والمراد بالاستشهاد: أن الفاء دخلت على خبر لكن كما مر تمت شرح أبيات والله أعلم .

٢- ولم يذكر ابن الحاجب واجب الحذف في المبتدأ لأن بعضهم لا يجيزه، لأنه عمدة ولعل المصنف اختاره تمت .

٣- وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا، لأن مقصود المستهل تعيين شيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على ما هو عادة المستهلين غالبا، ولئلا يتوهم نصب «الهلال» عند الوقف بتقدير انظروا تمت جامي وقد يحذف لقرينة مقالية نحو: في الدار لمن قال: أين زيد تمت شيخ لطف الله .

صوتا "قراءة" أو رأى شخصا "إنسان" بإضمار "هذا" ومن سئل "كيف أنت؟" "صحيح"، "وأين اعتكافك؟" "في المسجد"، "ومتى سفرك؟" "غدا"، "وكم دراهمك؟" "عشرون"، ومنه قول الشاعر :

قال لي كيف أنت قلت[1] عليل   سهر دائم وحزن طويل[2]

وفيما تقدم ذكره في الجملة السابقة[3] كقوله :

سأشكر[4] عمرا أن تراخت منيتي   أيادي لم تمنن وإن هي جلت

١- نسخة :

قال لي كيف أنت قلت صحيح   فرح دائم وخير جزيل

تمت

٢- قوله: (قال لي كيف أنت البيت إلخ...) العليل: المريض، وأصل العلل الشرب الثاني بعد الأول، قال الجوزي العلل المرض، لأنه إذا حدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول، وقوله سهر: إما خبر لمبتدأ محذوف فيكون جوابا لسؤال آخر، كأنه سأل السائل عنه ثانيا ما عليك فقال: مرض سهر دائم وحزن طويل، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر، أي أنا عليل سهر دائم، إما على سبيل المجاز كأنه لطول الحزن والسهر صار نفسهما، وإما على تأويل مضاف محذوف أي: ذو سهر وذو حزن.

والاستشهاد: في أن الشاعر حذف المبتدأ وهو «أنا» أي أنا عليل، لدلالة المسئول عليه تمت شراب .

٣- عطف على مقدر تقديريه يجوز حذف المبتدأ فيما لم يتقدم ذكره في كلام المتكلم في الجملة السابقة، وفيما تقدم ذكره تمت قطب فاروق .

٤- قوله: - والبيت لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح عمرو بن سعيد بن العاص- (سأشكر عمروا البيت إلخ..) المنية: الموت، الأيادي: جمع الأيدي جمع اليد بمعنى النعمة، لم تمنن: لم تقطع بل واجب، جلت: أي عظمت، غير محجوب الغنى: خبر آخر أوصفة كاشفة لفتى، لأنه مأخوذ من الفتوة وهي بذل الموجود في الرخاء، والصبر على المفقود في البأساء، الغنى: بالكسر مقصورا اليسار، ولا مظهر الشكوى: يروى بالجر عطفا على محجوب، ولا فيه زائدة، ويروى بالرفع عطفا على غير، كأنه قال: وغير مظهر الشكوى زلة النعل كناية عن الفقر وذهاب الدولة.

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

وقول ابن الطمحان القيني :

أضاءت [1]لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوي إليه كواكبه

أي: «هم نجوم»، وفيما اشترك مع المضاف إليه في خبر فيجيء الخبر مثنى، كقولهم: «راكب البعير طليحان» أي: «راكب البعير [2]والبعير طليحان»، فحذف المعطوف لوضوح المعنى.

ووجوبا وذلك في المخبر عنه بنعت مقطوع[1] يتعين المنعوت بدونه، لمدح [2]نحو: «الحمد لله الحميد»،[3] أو ذم كـ«أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين»، أو ترحم

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف المبتدأ الذي تقدم ذكره في الجملة السابقة وهي عمرو، إذ الضمير المقدر راجع إليه، والتقدير هو فتى، وقوله: أيادي إما بدل استمال من عمرو، وإما منصوب بنزع الخافظ، أي على أيادي كقولهم شكرته نعماه، أي على نعماه تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم .

١- قوله: (أضاءت لهم البيت إلخ...) الأحساب: جمع حسب بمعنى المحسوب، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخره، ودجى الليل: مفعول به، أو فيه، وهي جمع دجية وهي الظلمة، نظمت اللؤلؤ أي جعلته في السلك، والتنظيم مثله، الجزع: بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به الأعين، والثاقب: من الثقب لا من الثقوب، والهاء في ثاقبه راجع إلى الجزع، وإنما عدل عن ناظمه إليه إشارة إلى حصولهما معا إدماجا، وانقضاض الكواكب: هو من انقض الطائر إذا هوى في طيرانه، وهاهنا كناية عن الموت، كلما: منصوب على الظرفية والعامل فيه بدا، وما مصدرية والوقت مقدر أي كل وقت انقضاض كوكب. والبيت الأول يدل علي رفع حسبهم وأنهم بيض الوجوه وأن دجى ليلهم ينكشف من نور أحسابهم. والبيت الثاني يدل على علو نسبهم وكونهم كالنجم في الرفعة والاعتلاء والاقتدار وعدم خلوهم عن سلطان وزكى أصولهم.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف المسند إليه الذي تقدم ذكره في الجملة السابقة، والتقدير هم نجوم تمت ملتقط شرح أبيات .

٢- قال الأندلسي في شرح المفصل: فأما قولهم راكب البعير طلحان، فتقديره أحد طليحين حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿من القريتين﴾ ويجوز أن يكون كما قال الشاعر تمت .

كـ«مررت بغلامك المسكين»، [4] أو بمصدر جيء به [5] بدلا عن اللفظ بفعله، كقولهم: «سمع وطاعة» أي: «أمري سمع وطاعة»، ومنه قول الشاعر :

فقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف [6]

١-قوله: (مقطوع) أي: قطع عن كونه نعتا، وأخرج عن حكمه للاستغناء عنه بحصول التعيين بدونه، والعلة في ذلك أنهم نصبوا مثل هذا النعت بفعل يلزم إضماره، دلالة على أنه إنشاء مدح فجعلوا إضماره أمارة الإنشاء، كما في النداء، ثم التزم حذف المبتدأ في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد تمت ش .

٢- قال السيد الشريف في شرح الكشاف: المرفوع على المدح أو الذم مثلا وصف لما قبله خولف فيه الإعراب للافتنان، والغرض من هذا الافتنان إظهار الاهتمام بالمذكور من جهة أن فيه زيادة إيقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع، وذلك الاهتمام إنما يكون بمدح أو ذم أو نحوهما مما يقتضيه المقام، ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله تمت .

٣- تقديره: هو الحميد، فالمخبر عنه هو، والحميد نعت لله مقطوع عن موصوفه لفظا، فإنه مرفوع وموصوفه مجرور تمت .

٤- واعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو: أمس الدابر، ونفخة واحدة، لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معين، لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في: جاءني القوم أجمعون أكتعون، والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم في أنه إذا لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف مستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل، ومع اجتماع الشرطين جاز القطع، وإن كان نعت أول كقوله تعالى :﴿ وامرأته حمالة الحطب﴾، وقولك: الحمد لله الحميد، وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والآية رد عليه تمت نجم الدين، قوله: وامرأته حمالة الحطب هذا على قراءة النصب، وهي قراءة عاصم، ومن هذا قوله تعالى : ﴿قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب﴾ بنصب عالم، قال سيبويه سمعت أعرابيا يقول: الحمد لله ربَّ العالمين بالفتح فسألت عنها يونس فقال: إنها لغة عربية تمت والله أعلم .

٥- لما التزم إضمار ناصبه لكونه بدلا عنه حمل المرفوع على المنصوب من التزام الإضمار تمت ش .

٦- قوله: (وقالت حنان البيت) وقبله وآخر عهدي من أمية نظرة على جانب العليا إذ أنا واقف

أي: أمري، أو بمخصوص «نعم، وبئس» على من جعله خبرا، [1] أو في مثل قولهم: «في ذمتي لأ فعلن» أي: ميثاق، أو عهد، أو يمين.

[حذف الخبر]

(والخبر جواز) لقرينة، وذلك فيما بعد «إذا» المفاجأة، (نحو: «خرجت فإذا السبع») أي: حاضر، إذ إذا المفاجأة [2] تدل على الوجود، [1] وإن أردت أنه قائم أو

الجنان: الرحمة يقال منه حن عليه حنانا، قال صاحب الكشف: حنان خبر مبتدأ محذوف، والتقدير الذي لك عندنا أو أمرنا جنان، وما أتى بك: أي أي شيء أتى بك أذو نسب فيكون من أقربائهم، أم أنت عارف بالحي.

والمراد بالاستشهاد: أن حنان خبر مبتدأ محذوف كما قال صاحب الكشف، والتقدير أمري حنان تمت ملتقط شرح أبيات والله تعالى أعلم .

١- وقال ابن خروف: لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدرا لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكا الأندلسي مثل هذا عن سيبويه وهو الذي ذكرناه قبل واخترناه تمت نجم الدين بلفظه

* يشرط تأخير المخصوص بالمدح أو الذم، كنعم الرجل زيد، أي: هو زيد، وهذا عند من جعله خبرا، أما عند من جعله مبتدأ فهو خارج عن هذا تمت والله أعلم .

٢- وفيه خلاف المبرد قيل: إن إذا: ظرف مكان خبر عن السبع، أي: فبالمكان السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب، إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب وجعله بدلا تعسف تمت .

وقيل: ظرف زمان خبر عما بعده، بتقدير مضاف، أي في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قدر المضاف لأن الزمان لا يقع خبرا عن الجثة، وقيل ظرف زمان مضاف إلى ما بعده، وعامله محذوف، أي ففاجأت وقت وجود السبع، إلا أنه يلزم إخراج إذا عن الظرفية، لأنه مفعول به لفاجأت، اللهم إلا أن يقال فاجأت منزلٌ منزلَة اللازم، ولو قيل: إن الظرف غير مضاف إلى الجملة كما في الوجوه الأخر، والعامل فاجأت لم يلزم إخراج إذا عن الظرفية، لجواز أن يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج تمت عبد الغفور .

واختلف في الفاء فقال: الزيادي إنها جواب لشرط مقدر، ولعله أراد بها السببية، وقال المازني زائدة وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها، وقال أبو بكر ميرمان: هي للعطف حملا على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا، وهو قريب تمت رضي .

قاعد ونحوه فلا بد من ذكره، إذ لا دلالة لها عليه. وفي الاستفهام عن المخبر عنه،[2] كقولك: «زيد» لمن قال: «من عندك» أي: «زيد عندي»، ومنه قول المتنبي:

قالت [3] وقد رأت اصفراري من به ... وتنهدت فأجبتها المتنهد

أي من يطالب به. وفي العطف عليه، نحو: «زيد قائم وعمرو» أي: و«عمرو كذلك»، ونحو: «زيد وعمرو قائم» أي: «زيد قائم»، للاستغناء بأحد الخبرين عن الآخر، ومنه قوله:

نحن بما عندنا [1] وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف

١- وهو أحد المتعلقات السبعة التي هي: الوجود، والحصول، والاستمرار، والثبوت، والكون، والدوام، والاستقرار، وتسمى المتعلقات العامة، إذ يعبر بها عن كل فعل، بخلاف الخاصة، كقائم وقاعد ونحو هما، فلا يعبر بها إلا عنها تمت .

٢- أي ويحذف الخبر جوازا في جواب الاستفهام عن المخبر عنه، لأن جواب الاستفهام يدل على أن المخبر به متعين معلوم عند المستفهم والمستفهم عنه، فيجوز حذفه تمت والله أعلم .

٣- وبعده قوله: فمضت وقد صبغ الحياء بياضها ... لونا كما صبغ اللجين العسجد

وقبلهما قوله : إن التي سفكت دمي بلحاظها ... لم تدر أن دمي الذي تتقلد

تمت .

قوله: (قالت وقد رأت اصفراري من به البيت إلخ...) قد رأت اصفراري: جملة حالية، وتنهدت: عطف على قد رأت، ومن به: أي من يطالب به أي: باصفراري هو مقول قالت، وقوله المتنهد: مع خبره المحذوف مقول الجواب، أي أجبتها وقلت المتنهد يطالب به.

والمراد بالاستشهاد أنه حذف خبر المبتدأ في الاستفهام عن المخبر عنه، لأن الاستفهام عن المخبر عنه يدل على أن الخبر متعين معلوم عند المستفهم عنه، فيجوز حذفه، فالاستشهاد في قوله: المتنهد حيث حذف خبره، وليس الاستشهاد في قوله: من به تمت حاشية الأربعة تمت .

أي نحن بما عندنا راضون، وقوله تعالى : ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ .

و(**وجوبا فيما التزم في موضعه غيره**) لوجود القرينة المشعرة بخصوصية الخبر والواقع موقعه والساد مسده، [2] (**نحو: «لولا زيد لكان كذا»**) أي: «لولا زيد موجود» [3] إذ «لولا» تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وفيه إشعار بالوجود، [4]

١-قوله: (نحن بما عندنا البيت إلخ...) كان على قوم الشاعر دية لشخص من قوم مالك وهم يطلبونها منهم بالتمام، والقوم يعطون نصفها . قال الشاعر يخاطب مالك ويقول: نحن بما عندنا راضون: أي بإعطاء نصف الدية، وأنت لا ترضى إلا بتمام الدية والرأي مختلف، إذ رأينا إعطاء النصف، ورأيك استيفاء الكل.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف الخبر عن الأول لدلالة خبر الثاني عليه، والحذف عن الأول متعين إذ لا يصلح راض أن يكون خبرا عن نحن .

قال صاحب التكميل شارح التسهيل: هذا الاستدلال ضعيف، إنما الجيد الاستدلال بالأول عن الثاني، كقوله تعالى :﴿ والحافظين فروجهم والحافظات﴾ شرح أبيات .

٢- ينظر ما وجه زيادة قوله: (وساد مسده) مع قوله: (والواقع موقعه) وما الفرق بينهما؟ ولعله أراد بقوله والساد مسده في مثل قولهم: كل رجل وضيعته، مع تقدير أن الخبر مقرونان مقدر بعد المعطوف فإنه ساد مسد الخبر وليس في محل الخبر، فكل واقع موقعه ساد مسده من دون عكس تمت .

وفي بعض النسخ من دون واو فإذا ثبت فلا تأويل تمت والله أعلم .

٣- ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبرا كما مر في: أما زيد فقائم، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب، كما لولا علي لهلك عمر تمت رضي والله أعلم .

* هذا مذهب البصريين، وقال الفراء «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل تمت والله أعلم.

٤- وقال الكسائي: هو من باب حذف الفعل، أي لولا وجد زيد لكان كذا، كما في قوله، «لو ذات سوار لطمتني» وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر أنها «لو» التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط -دخلت على «لا» فكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء ومعناها مع «لا» أيضا باق على ما كان، كما يبقى مع غير «لا» من حروف النفي،

ويلتزم ذكر جواب لولا في موضع خبرها [1] فاغني ذكره عن ذكر الخبر وقيل هذا فيما كان الخبر [2] عاما فأما فيما كان خاصا لا دليل عليه نحو: «لولا زيد سالمنا لما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك» فواجب الإتيان به، ومنه قوله عليه السلام ((لولا قومكِ حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم))، وقول الشافعي رضي الله عنه :

ولولا الشعر بالعلماء يزري[3] لكنت اليوم أشعر من لبيد[4]

وفيما كان خاصا تدل «لولا» عليه [5] جاز الأمران، نحو: «لولا أنصار زيد حموه لم ينج»، ومنه قول المعري :

أذاب الرعب منه كل عَضب فلولا الغمد يمسكه لسالا[6]

فمعنى: لولا علي لهلك عمر، أي: لو لم يوجد علي لهلك عمر، فينتفي الأول، أي انتفى وجود علي لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، تمت رضي تمت .

١- أي خبر يجيء بعد لولا، فصح إضافة الخبر إلى لولا باعتبار الملابسة، لا باعتبار أنه خبر عنها حقيقة تمت فالضمير في خبرها عائد إلى المبتدأ تمت والله أعلم .

٢- يعني مقدرا بمتعلق عام، نحو: الثبوت والحصول والوجود تمت .

٣-قوله: (يزري في البيت) الإزراء: التهاون بالشيء يقال أزريت به إذا صغرته، ولبيد: اسم شاعر معروف هو من بني عامر، والمراد بالعلماء: العلماء المتقون الذين هم ورثة الأنبياء، وإنما كان إزراء بالعلماء لأن الشاعر قل ما لم يكذب في شعره، كما قيل أحسن الشعر أكذبه.

والمراد بالاستشهاد: أنه لم يحذف الخبر بعد لولا لأنه خاص لا دلالة لها عليه تمت شراب .

٤- وبعده: و لولا خشية الرحمن ربي حسبت الناس كلهم عبيدي تمت .

٥- فالخبر إما عام وإما خاص مدلول عليه، وإما خاص غير مدلول عليه، ففي الأول الحذف إلا عند بعضهم، وفي الثاني يجوز الأمران، وفي الثالث لا يجوز الحذف، و يجوز أن يقال: لولا أنصار زيد لم ينج، بغير ذكر «حموه»، لأن النجاة تشعر بالحماية، وقيل لأن الأنصار تشعر بالحماية تمت قط تمت .

٦-قوله: (أذاب الرعب البيت إلخ...) للمعري: واسمه أحمد بن عبد الله بن سليمان، صاحب معرة النعمان تمت من قصيدة مشهورة قالها، أولها :

وعن بعضهم جواز إظهاره مطلقا، (وضربي زيدا قائما)، أي: «ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما[1]»، «فضربي» مبتدأ، «وحاصل» خبره، و«إذا كان» ظرف متعلق به، و«كان» تامة، [2] و«قائما» حال من الضمير في «كان[3]»، فحذف

أعن وجد القلاص كشفت حال ومن عند الظلام طلبت مالا

أذاب: الشيء يذوب ذوبا وذوبانا، نقيض جمد وأذابه غيره وذوبه بمعنى، وضمير منه لسيف الممدوح، العضب: السيف القاطع، الغمد: غلاف السيف. والمعنى أن سيفاك في نهاية السيوف كما تهابك الرجال حتى ذابت من الرعب منه، بحيث لولا الغمد امسكها لظهر سيلانها.

والمراد بالاستشهاد: أن الخبر يمسكه جاز فيه الأمران الحذف والإثبات، لأن هذا الخبر الخاص مدلول عليه، كما في قولهم: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، لأن من شأن الأنصار الحماية ومن شأن الغمد الإمساك تمت شرح أبيات .

١- فصار قائما قرينة دالة على المحذوف وعوضا عنه، لأنه وقع موقعه تمت رصاص إذ الإخبار عن الضرب لكونه مقيدا بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله تمت خالدي معنى والله أعلم تمت .

٢- فإن قيل لم لا تكون «كان» المقدرة ناقصة، وقائما خبرها؟ قيل لأن مثل هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون إلا نكرة، ولم يسمع مع كثرته إلا كذا، فلو كان خبر كان لجاز تعريفه، ولسمع ذلك مع طول الاستقراء، هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى التامة، وذلك لأن معنى قولهم: حاصل إذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف، ولا نظير له، والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه، ولا ضرورة ألجاءتهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره: ضربي زيدا حاصل قائما، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء أو زيد تمت نجم الدين الرضي بلفظه .

٣-قوله: (حال من الضمير في كان) لأنه لو كان حالا من زيد لكان حالا من تتمة المبتدأ، فلم يكن في موضع الخبر شيء مذكور، إذ ليس خبرا لكان على تقدير أنها ناقصة وإلا جاز أن يكون معرفة ونكرة، والاقتصار على النكرة ها هنا يدل على أنه حال لا خبر هكذا ذكره ابن يعيش تمت قطب فاروق .

* وليس خبر كان لعدم وقوعه معرفة تمت لأن خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة، بخلاف الحال فلا يكون إلا نكرة كما عرف تمت .

«حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف [1] العامة، فبقي الظرف والحال، فاستغني بالحال عن الظرف لدلالتها عليه، فحذف، والتزمت الحال وسدت مسد الخبر، وكذا كل ما في معناه مما صدر بمصدر منسوب إلى فاعله، أو مفعوله، أو إليهما، بعده حال منهما، أو من أحدهما في المعنى، [2] نحو: «قيامك محسنا، أو إحسانك قائما»، [3] أو مؤول بالمصدر من أفعل التفضيل مضافا إلى مصدر، [4] مذكور بعده حال مفرد، نحو

١- على القياس المعروف، وهو إذا وقع الظرف صلة لموصول، أو حالا لذي حال، أو خبرا لذي خبر، أو صفة لموصوف، تعلق بمحذوف إذا كان متعلقه عاما، وهو مطلق الوجود تمت هطيل وهو الاستقرار والحصول والكون والثبوت، وسميت عامه لأنه لا يخلو فعل من كل واحد منها تمت .

٢- وإنما قال: (في المعنى) لأنها في اللفظ حال عن ضمير كان الراجع إليهما، أو إلى أحدهما، لأنه لو كان حالا منهما أو من أحدهما في اللفظ كان من تتمة المبتدأ، فلم يكن في موضع الخبر شيء مذكور تمت نحو: ضربي هندا قائما أو قائمة تمت والله أعلم .

٣- مثل الشارح رحمه الله بمثالين: الأول للحال السادة مسد الخبر وهو: حاصل، ووجوب حذفه مع كون المبتدأ مصدرا مضافا إلى الفاعل، فمحسنا حال في المعنى من الضمير المنسوب إليه المصدر، وأما في اللفظ فهو حال من ضمير كان المقدرة، ومثله قائما في المثال الثاني، مع كون المصدر مضافا إلى المفعول، وإنما كان في الأول من الفاعل وفي الثاني من المفعول لأن القيام لازم، والإحسان متعد تمت .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيدا ضربه قائما تمت جامي . قال عصام: ولا عيب فيه إلا أنهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله، كحذف أن مع الفعل مع بقاء معموله، وهو حذف الموصول مع بقاء صلته و لم يجوزوه تمت .

أي: إحساني إليك حاصل إذا كنت قائما، فهو منسوب إلى المفعول تمت ش تمت .

٤- صريح كالمثال، أو مقدر كما يأتي تمت والله أعلم .

«أكثر شربي السويق [1]ملتوتا»، [2]أو جملة اسمية مقرونة بالواو، كقوله عليه السلام ((أقرب[3] ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)) وقول الشاعر :

خير[4] اقترابي والمولى حليف رضا وشر بعدي منه وهو غضبان

وهذا أولى من تقدير الكوفيين، فعندهم الحال معمول للمبتدأ ومن تتمته، مقدر بعده الخبر، أي: «ضربي زيدا قائما حاصل» لعدم ما يقع موقعه [5]بعد حذفه، وخروج

١- السويق: حب مقلو يسحق ثم يلت بسمن أو سكر أو عسل تمت والله أعلم .

٢- فأفعل التفضيل وهو: أكثر هو بعض ما أضيف إليه فقد اكتسى من المصدر بإضافته إليه تمت ش .

٣- «ما» مصدرية، فقوله أقرب ما يكون العبد إلخ: أي أقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجدا تمت .

٤-قوله: (خير اقترابي من المولى البيت) أي اقترابي من المولى حاصل إذا كان حليف رضي، وشر بعدي منه حاصل إذا كان غضبان، وهذا البيت مشتمل على الأمرين من وقوع الحال مفردة، والجملة الاسمية أيضا بعده وهي وإن كانت حالا لكن بحسب الظاهر جملة غير منصوبة، فلهذا أفردها بالذكر والاستشهاد فيه في الموضعين تمت .

(*) قوله: (خير اقترابي البيت) من البسيط، خير اقترابي: كلام إضافي مبتدأ، والمراد بالمولى الحليف وهو المعاقد باليمين، وحليف رضي: كلام إضافي نصب على الحال، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير محذوف أي: خير اقترابي من الحليف إذا وجدت حليف رضا، ففي الحقيقة الخبر إذا وجدت، كما في قولك: أكثر شربي السويق ملتوتا، أي إذا كان ملتوتا، وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، وهو بعد كل مبتدأ وهو مصدر منسوب إلى الفاعل أوالمفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل، وشر بعدي: كلام أضافي أيضا مبتدأ، وقوله: وهو عضبان جملة اسمية حالية سدت مسد الخبر، وفيه الشاهد، وهو حجة على سيبويه في منعه مثل هذا إلا إذا كانت اسما منصوبا كما في الشطر الأول، ومنه قوله عليه السلام ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا)) وقاس الكسائي التي بلا واو على التي بالواو، ومنعه الفراء تمت من كتاب شرح الشواهد تمت .

٥-قوله: (لعدم ما يقع موقعه) وقد تقرر أن كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من واقع موقعه، وتأويلهم لجعل قائما من تتمة المبتدأ معمولا له فكما لا يصلح المبتدأ للخبر لا يصلح جزء له، و لم يقع في موقع الخبر لفظ يقوم مقامه تمت.

الضرب ونحوه من العموم، إذ يستعمل في موضع «ما ضربت زيدا إلا قائما»،[1] وعند بعض المتأخرين منهم لأ علم -أن التقدير: «ضربت زيدا قائما» فقام المصدر مقام الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله، كـ«أقائم الزيدان»،[2] **(وكل رجل[3] وضيعته[4])** فـ«كل رجل» مبتدأ معطوف عليه بالواو التي بمعنى مع، والخبر محذوف تقديره:[5] «كل رجل [6] وضيعته مقرونان[1]»، وعند الكوفيين أن «وضيعته» هو الخبر، لكون

١- وهذا المعنى لا يستقيم إلا على تقدير البصريين، لأن المصدر إذا أضيف بالنسبة إلى ما أضيف إليه ألا ترى أنك إذا قلت: علم زيد نافع عم النفع جميع علومه، فقد وقع المصدر أولا عاما غير مقيد بالحال إذ الحال من تمام الخبر، ثم أخبر عنه بحصوله حال القيام، فوجب هذا الخبر أن يكون للعموم أي: للمصدر العام لما تقرر من عمومه من أنه إذا أضيف عم ، لأن الخبر عن جميع المخبر عنه، فلو قدرت أن بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم تكن مخبرا عن جميعه، فإذا تقرر ذالك كان معناه: ما ضربي زيدا إلا في حال القيام، وعلى مذهب الكوفيين تكون الحال من تتمة المبتدأ، والأول من تمام الخبر، فيكون المخبر عنه مقدرا بالقيم فيتخصص، فيكون المعنى الإخبار عن الضرب الواقع في حال القيام بأنه حاصل، ولو قدرت ضربا في حال القيام لم يكن متناقضا، إذ لم يخبر إلا عن ضرب زيد في حال القيام بالخصوص، وإخبارك عن شيء عام أو خاص بالحصول لا يمنع إخبارك عن غيره بإثبات الحصول أو نفيه تمت سعيدي

٢- وهذى التقدير فاسد لفظا ومعنى، أما لفظا فلأنه لو كان المبتدأ قائما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك: أقائم الزيدان، ولا يستقل إذا لو قلت: ضربي لم يكن كلاما، ومعنا بما تقدم تمت قوله ومعنى ما تقدم هو قوله وخروجه من العموم تمت .

٣- قوله: (كل رجل وضيعته) وضابطه كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي هي بمعنى مع، وفيه مذهبان كما ذكره في الكتاب تمت رضي والله أعلم .

٤- الضيعة: الحرفه، وإنما سميت الحرف ضيعة لأنها إذا تركت ضاعت أوضاع صاحبها تمت .

٥- وأما على ما قدره الخبيصي من قوله: مقرونان فلم يكن المعطوف سادا مسد الخبر، لأنه قد أخر على المعطوف، وهو لابد له أن يكون المعطوف الساد مسده في محله، فالصواب أن يقال كل رجل مقرون مع ضيعته تمت والله أعلم .

٦- والحق أن يقال: كل رجل مقون مع ضيعته، وهما في التقدير مبتدأ وخبر تمت .

الواو [2] بمعنى مع ولم يحتج إلى آخر، كما لو كان مع مظهر،[3] وكذا في كل ما أضيف إلى نكرة معطوف عليه ما هو مقترن به، كقولك: «كل عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمته»، (**ولعمرك**[4] **لأفعلن كذا**)، أي: «لعمرك قسمي»، أو «يميني»،

(*) فإن قيل: قد ذكر أن المبتدأ وما هو تتمة له لا يقع موقع الخبر، والمعطوف على المبتدأ من تتمته، وضيعته معطوف على المبتدأ، فكيف تسد مسد الخبر؟ قلت إنه سد مسده من حيث أنه بمعنى مع، وكما استغنى بنحو كل رجل مع ضيعته عن ذكر غيره فكذا استغنى بما هو في معناه عن غيره، كما استغنى سقيا عن فعله لأنه صار بمعناه، وقيل أيضا في الجواب لا يشكل أن المعطوف على المبتدأ من تتمته لأنه تابع وتابع الشيء لا يكون من تتمته ألا ترى أن تابع الفاعل لا يكون من تتمت الفاعل، وقيل أيضا إنه معطوف على الضمير الذي في الخبر، وتقدير الخبر قبل المعطوف عليه، هكذا: كل رجل مقرون هو وضيعته، وحينئذ لم يتوجه الإشكال تمت نجم وسعيدي وشرح كبير .

١- هذا كلام البصريين، قال نجم الدين وفيه إشكال إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر، فكيف حذف وجوبا، وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر انتهى كلام نجم الدين فقياس المثال: كل رجل وضيعته مقرونان أي كل رجل مقرون تمت .

٢- قوله: (لكون الواو بمعنى مع) وليس هذا القول بعيدا من الصواب، ولا يرد عليهم أنه لو كانت الواو بمعنى مع لوجب النصب في ضيعته، لأنه إنما يجب لو كان قبل الواو فعل أو معنى فعل، لكن لا فعل ولا معنى فعل تمت كبير والجواب عن كلام الكوفيين: أن جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي، وبقاء العطف يمنع جعله خبرا، لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ، فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر، بخلاف مع ضيعته فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر تمت غاية والله أعلم .

٣- وفيه نظر، لأن الواو وإن كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا تمت نجم الدين لما لا يخفى من أن الخبر لا يعطف على المبتدأ تمت منهل .

٤- قوله: (ولعمرك لأفعلن كذا) ضابطه كل مبتدأ في الجملة الاسمية يتعين للقسم نحو: «لعمرك، وأيمن الله، فإن تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف، والعَمر والعُمر بمعناه، ولا يستعمل مع اللام [أي لام القسم] إلا المفتوح، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله، وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال أيضا، مثل لعمرك

فحذف لدلالة المقسم به عليه، والتزام جوابه موضعه، وكذا فيما كان ذكره مشعرا بالقسم، كـ«أيمن[1] الله»، بخلاف[2] «عهد الله»

فجائز أن يقال: «علي عهد الله لأفعلن»، فلا يحذف الخبر، وأن يقال: «عهد الله لأفعلن» فيحذف لعدم إشعاره بالقسم بدون المقسم عليه[3].

[خبر[4] إن وأخواتها[5]]

لتفعلن، وقد ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام، نحو: زيد قدامك تمت نجم الدين بلفظه وزيد عندك تمت.

١- يعني أيمن الله وحده مشعرا بالقسمية لأنه لا يستعمل إلا في القسم، فيكون قرينة للقسم، بخلاف عهد الله فإنه لا يكون وحده مشعرا بالقسم، لأنه يستعمل في القسم تارة وفي الإخبار أخرى، فلما لم يكن عهد الله مشعرا بالقسم بدون الجواب، بخلاف أيمن الله لم يكن قرينة للقسم، لأن الجواب خارج، والقرينة ينبغي أن تكون داخلة، وإذا حقق المعنى يلزم إما رفع النزاع وإما خشونة مذهب الكوفيين تمت أي ضعف تمت.

٢- أي إذا كان المقسم وحده يدل على القسم بأن لا يذكر إلا في القسم، أو يغلب ذكره فيه، وجب الحذف، وإلا فلا يجب تمت ش وإن لم يدل لفظ المقسم به على القسم إلا إذا ذكر جوابه لم يجب حذف الخبر، لأنه لولا الجواب ما علم أنه قسم أو إخبار تمت.

٣- لأنه قد يستعمل لغير القسم، كقولك: عهد الله يجب الوفاء به تمت شريف تمت.

٤- إن قيل لم لم يذكر اسم كان وأخواتها وهو مبتدأ في المعنى؟ قلنا قد ذكره ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس، فإن قيل كان ينبغي أن تقدمه على خبر إن لأن العناية بالمبتدأ أتم من العناية بالخبر أجيب بأن ذلك لما كان إخراجا له عن أصله كان العناية بإخراج الخبر عن الأصل أتم من العناية بالمبتدأ ولذلك أخره بعد الخبر تمت.

٥- ولفظ غاية التحقيق: وإنما قدم خبر «إن» على خبر «لا» التي لنفي الجنس مع أن كلا منهما من ملحقات الفاعل لأن خبر لا فرع خبر إن لأن لا إنما يعمل لمشابهة إن على عرف، وإنما قدم على خبر «ما» و«لا» بمعنى ليس لأنهما فرع الفعل الجامد مع شذوذه في لا، بخلاف إن تمت منه، والمراد بالفعل الجامد ليس تمت.

(**هو المسند** [1] **بعد** [2] **دخول هذه الحروف نحو: «إن زيدا قائم»، وأمره كأمر خبر المبتدأ**) في أقسامه: من كونه مفردا، وجملة، ومعرفة، ونكرة، وأحكامه: من وقوعه متعددا ومتحدا ومثبتا، ومحذوفا للعلم به جوازا نكرة [3] كان الاسم كقول الشاعر :

إن محلا [4] وإن مرتحلا　　　وإن في السفر إذ مضوا مهلا

أو معرفة، مثل: «إن ذلك»، أي حق، و«لعل ذاك» أي: مقضي في قول عمر ابن عبد العزيز لمن ذكره بقرابته ثم ذكر له حاجته. ووجوبا لسد واو المصاحبة مسده، كقول بعض العرب: «إنك وما خيرا» أي: إنك مع خير، وما زائدة، ومنه قول الشاعر :

فدع [5] عنك ليلى إن ليلى وشأنها　　　وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

١- واعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات، ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية، بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع تمت جامي معنى .

٢- قوله: (خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف) قال نجم الدين ويرد عليه نعت اسمها، نحو: إن زيدا القائم أبوه قاعد، فإن القائم مسند إلى أبوه بعد دخول إن وليس بخبر لها، فلو قال بعد دخولها الذي كان في الأصل خبرا لمبتدأ لسلم من الاعتراض تمت منه معنى وتفسير الجامي بدفع هذا الاعتراض تمت .

٣- وهو الأكثر بل أوجبه الكوفيون، واشترط الفراء تكرير إن، والظاهر أنه كثير لا لازم تمت هطيل والله أعلم .

٤- قوله: (إن محلا البيت إلخ...)أي إن لنا في الدنيا حلولا وإن لنا عنها ارتحالا، والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم فحذف خبر المبتدأ الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين، أعني العقل، ولضيق المقام، أعني المحافظة على الشعر ولا تباع الاستعمال على طرد الحذف في مثل: إن مالا وإن ولدا، وقد وضع سيبويه في كتابة بابا فقال: هذا باب إن مالا وإن ولدا تمت شرح صغير لسعد الدين التفتازاني .

٥- قوله: (فدع عنك ليلى البيت) قائله مجنون بني عامر، دع ذا: أي اتركه، فدع فعل وفاعل، عنك: متعلق به، ليلى: مفعوله، والواو في قوله: إن ليلى وشأنها بمعنى مع جملة مستأنفة محذوفة الخبر علة لدع، وإن وعدتك الوعد شرط جوابه لا يتيسر، وضمير الفاعل في لا يتيسر عائد إلى الوعد، خاطب الشاعر نفسه ونصحها

وعن الكسائي «إن كل ثوب لَوْ ثمنه» بإدخال اللام على الواو لسدها مسد [1] مع، ولسد الحال مسده، نحو: إن «ضربي زيداً قائماً». ومما التزم [2] حذفه «ليت شعري»[3] لأنه بمعنى «ليتني أشعر»، [4] ولكن يشترط أن يكون بعده استفهام يسد مسد المحذوف، ومنه قوله :

وقال اترك ليلى مبعدا عن نفسك لأن ليلى مع شأنها مقرونان، أي مشغولة بحالها فارغة عما وعدته، لا تلتفت إلى أحد.

والاستشهاد أنه حذف خبر إن وجوبا لسد واو المصاحبة مشده تمت.

١- وهذا خطا عند البصريين لأن اللام لم تدخل على الاسم ولا على معموله تمت تسهيل.

٢- قوله: (ومما التزم فيه حذفه إلخ..) هذا رأي ابن يعيش وهو أن الخبر محذوف لسد الاستفهام مسده، كشد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الواقع بعدها، واعترض الرضي بأن محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع معمولاته فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده؟ قال بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال، قلت وهو خرق للقاعدة المقررة بغير ثبت، ولقائل أن يدعي أن الشعر هنا بمعنى المشعور، وأن الاستفهامية خبر على تقدير مضاف، فإذا قلت: ليت شعري هل زيد قائم كان المعنى ليت مشعوري: جواب هل زيد قائم، وجواب هذا إما بإثبات القيام أو نفيه، فصار الحاصل ليت مشعوري قيام زيد أو عدمه، وحينئذ فلا يرد قول الرضي الاستفهامية من حيث المعنى مفعول المصدر، إذ المبتدأ لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه كما عرفته تمت منهل صافي.

٣- هاهنا خبط، وتحقيقه أن هنا ثلاثة مذاهب: أحدها أن ليت شعري بمعنى ليتني أشعر، وليتني أشعر لا يحتاج إلى الخبر، فكذا ما في معناه لوجدان المنسوب والمنسوب إليه، والثاني أن الخبر محذوف، وإنما حذف لأنه لا يستعمل ليت شعري بدون استفهام بعده، كقولك ليت شعري أزيد قائم أم عمرو، أي ليت شعري حاصل بما يجاب به هذا الاستفهام، ثم حذف الخبر لقيام الاستفهام مقامه، والثالث أن الجملة الاستفهامية يصح أن يطلق عليها الخبر كما يطلق على الجار والمجرور نحو: في الدار أنه خبر فلا يكون على هذا حذف الخبر أيضا، فإذا عرفت هذا فلا يخفى أن المصنف خلط بعض المذاهب ببعض تمت ع تمت.

٤- فإن أشعر: هو الخبر وشعري مصدر له ساد مسده، واليا المضاف إليها شعر نائب عن اسم ليت تمت والله اعلم

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذ خر وجليل[1]

وشرائطه: من وجوب الضمير لفظا[2] أو تقديرا، أو عدمه، (**إلا في تقديمه** [3]) على اسمها فإنه غير جائز، فلا تقول: «إن قائم زيدا» لكراهتهم أن يجعلوا هذه الحروف متصرفة كتصرف الأفعال، أو تنبيها بأن عملها عمل الفعل الفرعي،[4] إذ عملها

١- قوله: (إذخر) الإذخر: نبت، و الجليل: الثمام وهو نبت ضعيف يحشى به جصاص البيوت. أي: ألا ليتني أشعر أو ليت شعري حاصل هل أبيتن بهذا المكان بيتوتة، وبعد- ولفظ القاموس الإ ذخر: حشيش طيب الرائحة، والجليل: بالضم والفتح هو الياسمين والورد أبيضه وأحمره وأصفره -بهذا البيت :

وهل أردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل

المجنة: اسم موضع على ستة أميال من مكة، والشامة والطفيل: بفتح الطاء جبلان، وهل أردن: عطف على هذا.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف الخبر من ليت شعري لسد الاستفهام الذي بعد مسده تمت شراب .

وقال ابن الأثير في نهايته: الشامة والطفيل: هما عينان ماء تمت والله اعلم .

٢- في الخبر إذا كان جملة تمت يعني فيما اتحدت جملة الخبر بالمبتدأ معنا، كضمير الشأن، ونحو: كلامي زيد منطلق، مما كان الخبر نفس المبتدأ، ونحو ذلك تمت والله أعلم .

٣- قال الرضي: و لم يقدم الرفع على النصب كما قدم في «ما» الحجازية، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي تعمل عمله أعني «ليس» شيء واحد، فكان ترتيب معمولها كمعمول ليس، أعني: تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى، وأما إن فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه، وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها، فأعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي إذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع تمت رضي والله أعلم .

٤- العمل الأصلي للفعل تقديم المرفوع على المنصوب، كـ«ضرب زيد عمرا»، والعمل الفرعي له تقديم المنصوب على المرفوع، كضرب عمرا زيد، ولما كان عمل هذه فرعا على عمل الفعل لأنها عملت بمشابهته جعل عملها كالعمل الفرعي للفعل، تبينها على أنها غير متأصلة في العمل، فيقال: إن زيدا قائم، كما يقال في عمل الفعل الفرعي: ضرب عمرا زيد، تمت والله أعلم .

فرعي، أو بالقصور بينها [1] وبين ما شبهت به من الفعل، (إلا إذا كان ظرفا)، فإنه حينئذ يجوز أن يقدم،[2] فتقول: «إن في الدار زيدا»، لاتساعهم فيه بما لم يتسعوا في غيره، لكثرة [3] وقوعه في كلامهم،[4] ولذلك فصل بين الاستفهام والقول بمعنى الظن، [5] نحو: «أغدا تقول زيدا قائما»، وقدم على اسم ما نحو: «ما غدا زيد راجلا»، [6] وعلى العامل المعنوي، نحو: «أكل [7] يوم لك ثوب»، وعلى المنفي بـ«ما» نحو: قول قول بعض الصحابة: «ونحن عن فضلك ما استغنينا»، [8] دون غيره. وإلا إذا كان مفردا فيه معنى الاستفهام، نحو: «كيف زيد» فإنه لا يقع خبرا لهذه الحروف أيضا، أو

١- هذا التعليل قد انخرط في سلك التعليل الذي قبله، لاتحاد مقتضاهما ورجوع أحدهما إلى الآخر، ولعله يقال: الفرق بينهما أن الأول بالنظر إلى تصورها عن الفعل من غير نظر إلى المشابهة، والثاني بالنظر إلى المشابهة فتأمل والله سبحانه أعلم .

٢- نحو: ﴿إن إلينا إيابهم* ثم إن علينا حسابهم﴾، ويجب أن يتقدم إذا كان الخبر نكرة، نحو: «إن من البيان لسحرا وإن من الشعر لحكمة» تمت جامي .

٣- وقوت حاجة غير الظرف إليها، فهي كالمحارم تدخل حيث لا تدخل الأجانب، لشدة الحاجة إليها كالحاجة إلى المحارم تمت جامي تمت .

٤- كما يأتي في أفعال القلوب من أنه يجرى القول مجرى الظن بشرط أن يكون بعد استفهام بلا فصل غير ظرف تمت .

٥- يعني أن الأصل أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل وهاهنا فصل بين الاستفهام والفعل بالظرف لكثرة اتساعهم في الظروف تمت .

٦- مع أن «ما» عامل ضعيف، ولهذا يبطل عمله بتقديم خبره على اسمه تمت .

٧- قوله: (أكل يوم لك درهم) فدرهم: مبتدأ، والجار مع المجرور وهو لك: في محل الرفع بأنه خبره، وكل يوم: منصوب على الظرفية، والعامل فيه لك وهو معنى الفعل تمت .

٨- أي: نحن ما استغنينا عن فضلك، فقدم الظرف على ما، مع أن لحرف النفي صدر الكلام تمت

جملة [١] استفهامية، نحو: «زيد هل [٢] قام»، أو أمرية، نحو: «زيد أكرمه»، أو نهيية، نحو: «خالد لا تهنه»، إلا ماشذ من قول الشاعر :

إن الذين قتلتم [٣] أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وارتفاعه بما دخل عليه من الحروف المشبهة [٤] عند البصريين، وأما عند الكوفيين [٥] فبما ارتفع به عند كونه خبرا .

[خبر لا التي لنفي الجنس]

(هو المسند [١] بعد دخولها، مثل: «لا غلام رجل ظريف فيها» [٢]) وهي العاملة فيه كما كانت عاملة في الاسم، إذا [٣] لم يركب[٤] الاسم معها، وكذا مع

١- لأن الجملة الإنشائية وإن وقعت خبرا للمبتدأ بتأويل بعيد لكن لا تقع خبرا لأن، لأن إن لتحقيق معنى الخبرية وهو ينافي الإنشائية، أي الأمر الذي يتحقق خبريته مناف للإنشائية تمت ح والله أعلم .

قوله: (أو جملة استفهامية) النسبة بين المبتدأ والجملة الاستفهامية تعلق الاستفهامية به وانتسابها إليه، فمعنى: زيد هل قام، زيد مستفهم عن قيامة، أو زيد مقول في حقه هل قام، وهذا النسبة معلومة عن العبارة لا شك فيها، فتأكيدها بأن يكون لغوا، وقس على ذلك الأمر والنهي تمت من حاشية السيد الشريف رحمه الله فلذلك هجرته العرب في الاستفهام تمت ش .

٢- فلا يقال: إن زيدا هل قام، ولا إن عمرا أكرمه، ولا إن خالد إلا تهنه تمت .

٣- يقال: ساد القوم بني فلان: أي قتلوا سيدهم، أسند اليوم إلى الليل مجازا كما تقول: نهاره صائم، وليله قائم، والمراد صاحبه أي: إن الذي قتلتم أمس سيدهم لا تظنو أنهم غافلون عنكم، بل هم متهيئون للقتال.

والاستشهاد: أن خبر إن جملة نهيية وهي: لا تحسبوا، والله أعلم تمت شرح أبيات .

٤- لأن هذه الحروف تقتضي الاسم والخبر اقتضاء واحدا، وعملت فيهما قياسا على ظننت وأخواتها والله أعلم .

٥- حجة الكوفيين أن زيدا كان عاملا في أخوك، لاقتضائه إياه، وذلك باق، وهذا الاقتضاء فاسد، لأن الاقتضاء من أخوك أيضا باقيا في زيد فيجب أن لا ينصب تمت هطيل .

التركيب عند الأخفش والمبرد، وعند سيبويه أنه مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولها، لضعف[٥] شبهها بإنّ حين ركبت، لصيرورتها حينئذ كجزء كلمة، إلا أنها تعمل في الاسم لقربه منها، وجعلا بمنزلة المبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه.

ويحذف[٦] كثيرا جوازا إذا دل عليه دليل، نحو: «لا رجل» للقائل: «هل في الدار من رجل» أي: فيها، و«لا بأس» للشاكي، أي: «عليك»، ونحو: «لا إله إلا

١- قوله: (هو المسند إلخ...) قال نجم الدين يرد عليه صفة اسمها نحو قولك: « لا غلام رجل قائما أبوه حاضر » فإن قائما مسند إلى أبوه لأنه رافعه بعد دخولها وليس بخبرها، وكذا يرد على حد اسم «ما، ولا» المشبهتين نحو: « ما زيد الظريف غلامه في الدار » فإن غلامه مسند إليه مع أنه ليس باسم « ما » ولو قال في الأول: المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبرُ المبتدأ ، وفي اسم ما ولا هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ ، لسلم من الاعتراض تمت منه بلفظه .

٢- قوله: (فيها) أي في الدار خبر بعد خبر، لا ظرف ظريف، ولا حال، لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره تمت جامي تمت .

٣- إشارة إلى كلام س يعني إذا لم يكن الاسم مبنيا فهي العاملة في الخبر عند جميع النحاة تمت شرح والله أعلم .

٤- المراد بتركيب لا مع الاسم أن تجعل الاسم مبنيا بها ، والحاصل أن لا عاملة في الاسم بلا اختلاف، وأما في الخبر فتكون عاملة فيه أيضا ركبت لا مع الاسم أو لم تركب عند الأخفش والمبرد، وأما عند س فإنها تكون عاملة فيه إذا لم تركب «لا» مع الاسم تمت .

٥- علة لعدم عملها في الخبر تمت . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦- قوله: (ويحذف كثيرا) أي غالبا ، المثبتون لخبر لا وهم الحجازيون يحذفون وعلة الحذف أنه جوابٌ أو في تقديره ، إذ التصرم والتأكيد مبني عليه ، فتدل القرينة المقالية والحالية عليه كقولك «لا رجل» لمن قال «هل من رجل فيها» ومما ذكر أنه يحذف كثيرا علم أن: لا رجل ظريف أظهر في الصفة حملا على الأكثر وهو حذف الخبر تمت والله أعلم .

الله، [1] ولا سيف إلا ذو الفقار، [2] ولا فتى إلا علي» مما كان مع إلا، وهذا عند الحجازيين، [3] (**وبنو تميم** [4] **لا يثبتونه** [5])، أي: لا ينطقون به، والحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى فلا يجوزون [6] المثال المذكور إلا منصوبا على الوصفية،

١- ارتفعت الجلالة على البدلية على محل لفظ إله ، فإن قيل فالمبدل منه يكون في حكم الساقط ، فيلزم دخول النفي على الجلالة ، قلنا هذه خاصة ، والخاصة لا يجب أن تكون منعكسة ، فلا يلزم ما ذكرتم تمت .

مسألة: إذا قلت «لا إله إلا الله» و «لا فتى إلا علي و «لا سيف إلا ذو الفقار» فارتفاع هذه الألفاظ وهي: الله وعلي وذو وأما على الصفة على المحل أو على البدل وإما على أنها خبر وتقدير الخبر الله إله فقدم الإله للاهتمام به وقيل إله الله وأريد الحصر فأدخل النفي وقيل لا أله إلا الله (قال جار الله ولا يلزم أن يكون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة لأن هذا في تقدير الله إله ثم قدم الخبر دفعا لإنكار المنكر، ثم أريد نفي الآلهة وإثباته قطعا، ثم أدخل في صدر الجملة حرف لا، وفي وسطها إلا، ليحصل غرضهم، فصار لا إله إلا الله، يجوز أن يكون جملة تامة من غير حذف الخبر تمت) وأما من يجعله بدلا أو صفة والخبر محذوف، فالتقدير لا إله موجود إلا الله وهو أحسن من قولهم لا إله لنا، لأنه لا يفيد على هذا الحصر تمت عقيل والله أعلم .

٢- ذو الفقار بفتح الفاء سيف العاص بن أمية، قتل يوم بدر كافرا وصار إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم صار إلى علي عليه السلام تمت قاموس .

٣- أي أن أكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا كأمثله الثلاثة، ومن حذفه دونها قوله صلى الله عليه وآله وسلم ((لا ضرر ولا ضرار)) ذكره ابن عقيل تمت .

٤- قال: نجم الدين قال الأندلسي: الحق أن بني تميم يحذفون وجوبا إذا كان جوابا، أو قامت عليه قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم يقم فلا يجوز حذفه رأسا، إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذا كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم تمت .

٥- أي لا يظهرون الخبر في اللفظ، لأن الحذف عندهم واجب، والمراد أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، فيقولون معنى قولهم لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل: لا رجل قائم على الصفة دون الخبر تمت جامي والله أعلم .

٦- كلام الشارح خلاف ما يقتضيه كلام الشيخ تمت .

نحو: لا غلام رجل ظريفا فيها، ويحملون "أفضل" في مثل: لا غلام رجل أفضل منك، على الصفة على المحل .

[اسم ما ولا]

(المشبهتين بليس: هو المسند إليه بعد دخولهما [1] مثل:« ما زيد قائما، ولا رجل أفضل منك») وشبههما بليس من حيث النفي، والدخول على المبتدأ [2] والخبر، ويرتفع بهما الاسم عند الحجازيين لذلك الشبه، وبنو تميم على أن اسميهما يرفعان [3]

١- أي بعد دخول ما في مسألتها وبعد دخول لا في مسألتها، وهذى معلوم لكل واحد، لأن اجتماعهما في اسم واحد محال، فلا يرد أن تعريفه غير جامع إذ لا يصدق على زيد في ما زيد قائما فإنه ليس مسندا إليه بعد دخولهما، والمراد من دخولهما دخول ما ولا المشبهتين، فلا يرد ما يقوم زيد ولا غلام رجل ظريف تمت والله أعلم .

٢-قوله: (على المبتدأ إلخ) فيه نظر إذ يلزم من هذا أن تعمل لا التي لنفي الجنس عمل ليس، لأن ما ذكرت من وجه الشبه واقع في لا التي لنفي الجنس، إذ هي المنفي كليس وتدخل على المبتدأ والخبر كليس مع أن عملها خلاف عمل ليس تمت ع ونفهم من هذا أنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ والخبر، وفيه نظر لأن ما قام ولا يقوم بخلاف ذلك، ويمكن أن يقال إن هاتين غيرهما تمت .

٣- قال الشاعر :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب   فأجاب ما قتل المحب حرام

تمت ه .

بالابتداء، [1]وهو في لا شاذ، إذ مشابهة [2]«ما، بليس» أكثر لكونها لنفي الحال كليس، ودخول الباء[3] على خبرها، ومما جاء إعمالها في نكرة قول سواد بن قارب :

فكن لي[4] شفيعا يوم لا ذو شفاعة　　　بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي معرفة كقول النابغة :

بدت فعل [5]ذي حب فلما تبعتها　　　تولت وردت حاجتي في فواديا

١- وذلك لدخولها على القبيلين الاسم والفعل تمت عبد العفور تمت .

٢- قوله: (إذ مشابهة ما إلخ) وفيه نظر لأن لا أشبه بليس من ما، بدليل دخول تاء التأنيث على لا، دون ما، في قوله تعالى : ﴿ولات حين مناص ﴾ وأيضا لا نسلم أن لا لا تدخل الباء في خبرها كما في البيت الذي سيجيء إن شاء الله تعالى .

٣- والمقصود من دخول الباء على خبرها أنه على سبيل الشيوع في النثر والشعر، ودخولها على خبر لا في ضرورة الشعر فقط على سبيل الندور تمت والله أعلم .

٤- قوله: (فكن لي شفيعا البيت إلخ) ويروى يوم لا ذو مشفع، الفتيل: بالفاء ما يكون في شق النواة، وقيل هو ما يفتل بين الأصبعين من الوسخ، والمراد به هنا الشيء القليل، الخطاب في يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شفيعا: خبر فكن ويم مفعول فيه لشفيعا بمغن خبر للا واسمه ذو شفاعة والجملة في محل الجر لإضافة يوم إليها فتيلا مفعول لمغن سواد ابن قارب متعلق به والمعنى كن لي شفيعا يوم لا يقبل شفاعة أحد منه وهو يوم القيامة ولا يغني فتيلا وشيء قليلا لا يعبأ به عني أي كن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة يدافع قليلا من العذاب عني والمراد بالاستشهاد أنه أعمل لا في النكرة ودليل أعماله دخول الباء في خبره لأنها لا تدخل على خبر المبتدأ على الصحيح تمت والله أعلم .

٥- قوله: (بدت البيتين إلخ) قالهما النابغة الجعدي الصحابي عمره مائتين وأربعين سنه، قيل اسمه عبد الله بن قيس، وقيل قيس بن عبد الله، وقيل حنان بن قيس، من قصيدة من الطويل ولم يعدهما أبو تمام في حاشيته لكونهما مختارين، وهي تنيف على عشرة أبيات.

قوله: بدت أي: ظهرت المحبوبة، ويروى وبت: وفعل ذي ود: نصب بنزع الخافض، أي كفعل ذي ود: أي محبة، وبقت بالتشديد، ويروى وردت حاجتي، قوله في فؤاديا: أصله فؤادي بسكون الياء فلما حركت للضرورة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

وعن المبرد ومن تابعة كابن جني وأبي علي أن «إن» النافية تعمل عمل ليس لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، والظرف والجار والمجرور، والمخبر عنه بمحصور، نحو: «إن زيد فيها، وإن زيد إلا فيها، و﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ (يونس: من الآية٦٨)، وعليه قول الشاعر :

إن هو [1] مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وآخره :

إن المرء [2] ميتا بانقضاء حيوته ولكن بأن يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا

[المنصوبات]

(**هو ما أشتمل على علم المفعولية** [1])، أي: أسماء اشتملت على النصب.

اتسقت بالألف. والشاهد في قوله لا أنا باغيا حيث أعمل لا بمعنى ليس في المعرفة، وهو شاذ، وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجري، وأجيب بأنه يجعل أنا مرفوع بفعل مضمر، وباغيا نصب على الحال، تقديره لا أرى باغيا سواها، أي طالب غيرها، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويروى: وحلت سواد القلب لا أنا مبتغي، فعلى هذا لا أيضا معملة ولكن سكن مبتغي للضرورة، وسواد القلب: حبته، وكذا سوداؤه وسويداه تمت شواهد العيني تمت .

١- قوله: (إن هو مستوليا البيت) أنشده الكسائي، وهو من الوافر. والشاهد في قوله: إن فإنها نافية بمعنى ليس، وعملت عملها وهو نادر، وقوله هو: اسمها، ومستوليا خبرها، والاستثنى مفرغ، ويروى إلا على حزبة الملامين، وفيه شاهد آخر وهو: أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل تمت منه والله أعلم بالصواب.

٢- قوله: (إن المرء البيت إلخ) هو من الطويل. والمعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكن إنما يموت إذا بغي عليه فيخذل عن النصر والعون. والشاهد في قوله إن المرء ميتا حيث أعمل فيه إن عمل ليس، قوله: يبغى عليه على صيغة المجهول، والتقدير ولكن يموت بان يبغى عليه من البغي وهو الظلم، قوله فيخذلا: بالنصب عطف عليه، أي فيترك عونه ونصره تمت من شواهد العيني .

[المفعول المطلق]

(فمنه المفعول المطلق،[٢] **وهو اسم ما فَعَلَه**[٣] **فاعل فعل مذكورا)**، لفظا، أو حكما **(بمعناه)**، نحو: «ضربت ضربا» وحمدا لله»، بخلاف «ضَرَبَ ضَرَبَ زيد» فإن ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، ولكن ليس باسم فليس مفعولا مطلقا، وبخلاف «أعجبني إعجابك» فإن «إعجابك» اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس فاعلا لفعل مذكور[٤]، وبخلاف «كرهت ضربي» فإن «ضربي» اسم ما فعله فاعل فعل

١- قال الجامي: وعلم المفعولية أربع، الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين تمت بلفظه تمت .

* والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة، أي من حيث أنها علامة له فلا تبطل طرد التعريف بمسلمات في: مررت بمسلمات، أو حكما كما في المشبه بالمفعول فإن المشبه بشيء ملحوق به، ومن أعداده، تمت عبد الغفور تمت .

٢- [بحث في الفرق بين المصدر والمفعول المطلق]

بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه، فيوجدان معا في: ضربا من ضربت ضربا، لصدق حقيقتهما عليه، ويوجد المصدر بدون المفعول المطلق في: ضربي من نحو: ضربي زيدا قائما، لصدق حد المصدر عليه دون المفعول المطلق، ويوجد المفعول المطلق بدون المصدر في نحو: سوطا في من ضربته سوطا، مما كان من الأعيان تمت من إملاء عبد الرحمن الحيمي رحمه الله تعالى والله أعلم .

٣- قال الرضي: ويعني باسم ما فعله، اسم الحدث الذي فعله، ويخرج عن هذا الحد نحو: ضربا في ما ضرب ضربا لأنه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هاهنا فعلا، إلا أن يقول النفي فرع الإثبات فجرا مجراه وألحق به، وكذا نحو: مات موتا وفني فنا جار مجرى ما فعله الفاعل تمت والله أعلم .

٤- بل فاعل الفعل المذكور أعني: أعجبني نفس إعجابك، والإعجاب يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه تمت شريف إذ فاعل الإعجاب هو الكاف تمت .

* فإن إعجابك فاعل لأعجبني وهو مضاف إلى فاعله، وهو كاف المخاطب، والفاعلان مختلفان كما ترى، فإن فاعل الإعجاب هو الكاف، وفاعل أعجبني إعجابك تمت والله أعلم .

مذكور لكنه ليس بمعناه، وبخلاف «كرهت كراهتي»[1] فإنه ليس مدلولا للفعل المذكور[2] وهو المراد، إلا أن يؤل بأن المراد كرهت كراهية مثل كراهتي. وسمي مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة،[3] دون ما سنواه أو لعدم[4] تقييده بحرف من حروف الجر.

(**وقد يكون للتأكيد**)، وهو ما تزيد دلالته على دلالة الفعل،[5] سواء كان منصوبا بمثله،[6] أو بفرعه، فعل أو اسم فاعل أو مفعول.

١-قوله: (وبخلاف كرهت كراهتي فإنه ليس مدلولا للفعل المذكور) يعني أنه ليس صادر عنه كما يصدر مدلولات المصادر عن أفعالها، وذلك لأن كراهتي في هذا المثال حاصل من قبل الفعل، وإنما وقع عليه الفعل كوقوعه على المفعول به، هذا تقدير كلام الشارح وهو مراد المؤلف، قال الرضي يبطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهتي، على أن المنصوب مفعول به انتهى وهو مدفوع بما ذكره الشارح من أنه ليس مدلولا لذلك الفعل المتقدم بل لما يضاهيه تمت منقح .

٢- أي ينبغي أن يكون مدلول المفعول المطلق مدلول الفعل المذكور، إذ المراد بما فعله فاعل فعل مذكور، أنه فعله وصدر عنه لصدور الفعل المذكور، فكراهتي إن صدرت عن المتكلم بصدور الفعل فمفعول مطلق، فإن أريد بها كراهة صادره عنه قبل الفعل، والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة تلك الكراهة حتى يكون مفعولا به، فلا يرد لأنه ليس مدلولا للفعل المذكور، لأنها لم تصدر عن المتكلم بصدور الفعل، اللهم إلا أن يجعل مفعولا مطلقا بتأويل وهو أن يحذف الموصوف ثم أقيم الصفة مقامه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه تمت .

٣- إذ هو الذي يخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود، لأنك تقول فعلت الضرب فتطلق الفعل عليه من غير قيد، ولا يصح أن تقول فعلت زيدا بل فعلت به تمت .

٤- وفي تعليله نظر، لأن المفعول معه غير مقيد بحرف من حروف الجر، مع أنه لا يسمى مفعولا مطلقا، فالأولى أن يقال لعدم تقييده بحرف من حروف الجر أو ما أشبهه تمت والله تعالى أعلم.

٥- وزعم بعض المتأخرين أن المفعول المطلق نائب عن تكرير الفعل الذي هو قسيم الاسم، والصواب أنه تأكيد وتكرير الحدث الصادر عن الفاعل، فإذا قلت: ضربته ضربا فكأنك قلت: أوقعت به ضربا ضربا لأنه لم يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل القسيم للاسم، وفائدته تأكيد الضرب لا تأكيد فاعله، ولو كان نائبا على ضرب آخر لأفاده تأكيدهما تمت سعيدي تمت .

(والنوع)، وهو ما يزيد معناه على معنى عامله، سواء [2] كان بلفظ المؤكد[3] المذكور حقيقة أو تقديرا، مع إضافة أو صفة لفظية أو معنوية أو لام تعريف، أو بغيره من اسم خاص أو مصوغ على فِعلةٍ، مع صفة أو إضافة أو بغيرهما .

(والعدد) وهو ما يصاغ [4] للمرات، **(مثل: «جلست جلوسا»)**، «وعجبت من قيامك قياما، وأنا طالبك طلبا، وأنت مطلوب طلبا» في التأكيد، «وضربت ضربا شديدا،[5] أو ضربت أي ضرب» أي: ضربا كاملا: «والضرب الذي تعلم»، [6] ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً﴾(آل عمران: من الآية٤١) ، [7]«أو رجع القهقرى»،[1] «ويموت

١-قوله: (بمثله) كقوله تعالى : ﴿فإن جزاؤكم جزاء﴾ وفرعه: كسلموا تسليما تمت والله أعلم .

٢- قوله: (سواء كان) أي المفعول المطلق الذي للنوع تمت والله أعلم .

٣- قوله: (بلفظ المؤكد) أي سواء كان بلفظ المصدر المتقدم ذكره وهو التأكيدي، أم بغير لفظه، وليس قوله: بلفظ المؤكد راجعا إلى الفعل أي: لفظ الفعل كما قد حشاه القاصرون، بل الصحيح ما ذكرناه، ويدل عليه سياق الكلام والعطف عليه فتأمله، وهو مراد المصنف والله أعلم. وعلى هذا أن لفظ نسخة المؤكد أصرح وأرجح من لفظ المذكور كما في بعض النسخ تمت منقولة والله أعلم .

٤- قوله: (وهو ما يصاغ) أي مما يدل على عدد المرات معينا كان أولا، وهو إما مصدر موضوع له نحو: ضربت ضربة وضربتين وضربا، أو مصدر موصوف مما يدل عليه نحو: ضربته ضربا كثيرا، وإما عدد صريح مميز بالمصدر نحو: ضربته ثلاث ضربات، قال تعالى : ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾، أو مجرد عن التمييز نحو: ضربته ألفاً، وإما آلة موضوعة موضع المصدر، نحو ضربته سوطا أو سوطين، والأصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر والمراد به العدد وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بأفرادها، وكذا في ضربت ضربتين بسوط، أو ضربات بسوط وتثنيتها وجمعها بتثنية المصدر وجمعه، لا تثنية الآلة وجمعها، لأنك ربما قلت ضربته سوطين أو أسواطا مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد تمت نجم الدين الرضي والله أعلم .

٥- هذى مثال ما يكون النوع بلفظ المؤكد حقيقة مع الصفة تمت .

٦- هذا مثال ما يكون النوع بلفظ المؤكد مع لام التعريف تمت .

٧- قوله: (واذكر ربك) هذا مثال ما كان النوع بلفظ المؤكد تقديرا مع صفة لفظية تمت والله أعلم .

(٢)الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضية، وجلس جلوس (٣)الأمير، (**وجلسة وجَلْسة وجلستين**) في العدد، (**فالأول لا يثنى ولا يجمع**)، لتعذرهما فيه لكونه للحقيقة المشتركة(٤) وهي واحدة، وكونهما ضم أمرين متميزين أو أمور متميزة بعضها إلى بعض، (**بخلاف أخويه**) لإمكانهما فيهما لتعدد الأنواع والمرات. (**وقد يكون**) أي: المصدر المؤكد (**بغير لفظه**) أي: الفعل الناصب(٥) له، فيكون مرادفا (١) لمصدر الفعل، (**نحو: «قعدت جلوسا»**(٢))، «وتبتل إليه تبتيلا»، وقول امرئ القيس :

١- القهقرى: مصدر بنفسه عند سيبويه، وقال المبرد هو في الأصل صفة المصدر، أي الرجوع القهقرى، وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل، وكأنه قيل يقهقر القهقرى، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين، إذ هو إثبات حكم بلى دليل تمت رضي والله أعلم .

الآية والمثال هما للاسم الخاص أحدهما مشتق دون الآخر تمت والله أعلم

٢- هذى المثال والذي بعده لما كان على فِعلة مع إضافة كالأول، أو الصفة كالثاني تمت .

٣- قوله: (وجلست إلخ) هذا مثال ما يكون النوع بلفظ المؤكد حقيقة مع إضافة، ومثال ما يكون تقديرا مع إضافة مثل قوله :

بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

أي بدت بدو قمر ومالت ميل خوط بان، والخوط: غصن، والبان: شجر، وفاحت فوح عنبر، ونظرت نظر غزال يقال رنت أي نظرت تمت ش .

قوله: (ويعيش المؤمن) هو مثال ما يكون النوع بغير لفظ الفعل المصوغ على فِعلة مع صفة لفظية تمت ف .

وكذلك المثال الذي قبله فإنه مثال لما يكون النوع بلفظ المعرفة وبغير لفظ الفعل المصوغ على فِعلة لكنه مع الإضافة تمت .

٤- بين الواحد والاثنين والثلاثة، لأنه جنس يشمل القليل والكثير على اختلاف أنواعه تمت .

* لأن الفعل كما لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل تمت والله أعلم .

٥- صوابه أي «بغير لفظ العامل» ليدخل اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما تمت .

ويوماً (٣) على ظهر الكثيب تعذرت		علي وآلت حلفة لم تحلل

١- قوله: (مرادفا لمصدر الفعل) لا يقال هذا ممنوع لأن الجلوس لا يكون مستعملا في جميع موارد القعود، كما هو مقرر عندهم، لأن الجلوس إنما يستعمل في مقابلة النوم لأنا نقول الجلوس والقعود مترادفان ما لم يذكر مقابل كل منهما من الاضطجاع والقيام، ودليله ما قيل في أول المصابيح فجلس بين يديه تمت ع قال في شرح المصابيح النبوية أن الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع، وحكي أن النضرين شميل دخل على المأمون فقام بين يديه، فقال له المأمون اجلس، فقال لست بمضطجع حتى أجلس ثم جلس، قال المأمون فكيف أقول، قال: قل أقعد تمت شلبي.

قال في الإتقان ومما يظن فيه الترادف وليس منه القعود والجلوس، فالأول فيه لبث بخلاف الثاني، ولهذا يقال قواعد البيت، ولا يقال جوالسه، للزومها ولبثها، ويقال جليس الملك لا يقال قعيده، لأن مجالس الملوك يستحب فيها التخفيف، ولهذا استعمل الأول في قوله تعالى : ﴿ في مقعد صدق﴾ للإشارة أنه لا زوال له، بخلاف تفسحوا في المجلس، لأنه يجلس فيه زمانا يسيرا تمت .

أقول: إذا كان القعود انتقالا عن القيام، والجلوس انتقالا عن الاضطجاع، فليسا بمعنى واحد، فيرد على المصنف حيث قال بمعناه، ويمكن أن يجاب عنه بأنه يحتمل أن لا يكون هذا مذهب المصنف، ويكون مذهبه الترادف تمت ح لب .

٢- قوله: (جلوسا، وتبتيلا) والفرق بين المثال الأول والثاني أن المفعول المطلق في الأول بغير لفظ الفعل وحروفه، والمفعول المطلق في الثاني بلفظ الفعل وحروفه لكن مصدر أحدهما مخالف للآخر تمت .

قال الكشاف : فإن قلت كيف قيل تبتيلا مكان تبتلا؟ قلت لأن معنى تبتل بَتَل نفسه فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل، والتبتل: الانقطاع عن الدنيا إلى الله تعالى، وكذلك التبتيل ومنه قوله تعالى ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾ تمت صحاح .

٣- قوله: (ويوما على ظهر الكثيب إلخ) الكثيب: الجمع كثب وهو المجتمع من الرمل، تعذرت: امتنعت، آلت: حلفت، لم تحلل: أصله تتحلل أي لم تستثن، يقال: تحلل من يمينه استثنى، يوما: ظرف زمان، على ظهر الكثيب: ظرف مكان وعاملهما تعذرت، وقيل: إن ظرف المكان هاهنا لغو لوجود تعذرت، وآلت معطوف على تعذرت، وحلفه: مفعول مطلق بغير لفظ الفعل، أعني آلت وهو محل الاستشهاد، و لم تحلل صفة لحلفه،

وقد يكون الناصب هو المرادف أو فرعه، نحو: «عجبت من إيمانك تصديقا، وأنا مؤمن تصديقا، ولقاء الله مُؤمَن به تصديقا، وعند سيبويه أن مثل هذا مصدر لفعل محذوف من لفظه، كـ«جلست[1]»، وبتل، وحلفت.

(**وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا، كقولك لمن قدم: «خير مقدم»[2]**) أي: للقادم، و«سيرا شديدا» لمن قال: «أي سير سرت»، و«بلى قياما طويلا» لمن قال: «ما قمت». (**ووجوبا سماعا**)، وذلك في مصادر كثر استعمالها في ألسنتهم فحذفوا أفعاله للتخفيف، فلا يوقف [3] على ما يعرف به ما كثر من غيره، وذلك إما لإنشاء دعاء خير، (**نحو: «سقيا، ورعيا) له**، أو شر نحو: «تعسا»[4] (**وخيبة، وجدعا** [5]) له» ومنه قوله:

والعائد محذوف أي: فيها، أوحال عن فاعل آلت، ولم يذكر المحلوف عليه لكن يفهم من سيقا الكلام أن المراد أن الحبيبة امتنعت علي يوما على ظهر الكثيب، وما أطاعت لي، وحلفت أن لا أعطيك مرادك من غير أن قالت إلا أن يعطيني كذا أو إلا في مكان كذا، أو إلا في زمان كذا، أو غيرها من الشروط تمت.

١- قوله: (كجلست، وبتل، وحلفت) وعن المبرد، والمازني، والسيرافي، أنه منصوب بالفعل الظاهر.

قال نجم الدين: وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية إليه تمت نجم، ولأنه يمتنع في حلفت يمينا إذ لا فعل له من لفظه تمت والله أعلم.

٢- قوله: (خير مقدم) أي قدمت خير مقدم، فمقدم مصدر بمعنى القدوم، وخير أفعل تفضيل لكونه بعض ما أضيف إليه، فصار ههنا مصدرا بإضافته إلى المصدر وهو مقدم تمت دار الحديث.

٣- أي ولا يوقف الحذف في تلك المصادر على ضابطة يعرف بها ما كثر استعماله مما لم يكثر، بخلاف الحذف في الوجوب القياسي تمت ع.

٤- التعس: الهلاك وأصله الكب، وهو ضد الإنعاش، وقد تعس بالفتح يتعس يقال: تعسا له، أي ألزمه الله هلاكا تمت صحاح.

٥- قال ابن الأثير: الجدع: قطع طرف الأنف والأذن والشفة، وهو بالأنف أخص، فإذا أطلق حمل على الأنف يقال رجل جدع ومجذوع إذا كان مقطوع الأنف تمت بلفظها والله أعلم.

سقياً [1]لقوم لدينا هم وإن بعدوا   وخيبة للأولى وجدناهم عدم

أو للإخبار نحو: (**حمدا**) لله، (**وشكراً**) له، (**وعجبا**) له، وإنما يجب حذف أفعال [2]هذه المصادر عند [1]استعمالها مع اللام، (**وقياسا في مواضع[2]**)، وذلك فيما

١– قوله: (سقيا لقوم البيت إلخ)خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب، سقيا: مفعول مطلق لسقى الله، وكذلك خيبة: لخاب القوم، لقوم: مفعول له بالواسطة لسقى، هم: مبتدأ ، ولدينا: خبر مقدم، والجملة صفة قوم، وإن بعدوا: عطف على مقدر، والتقدير إن لم يبعدوا ، وإن بعدوا: الواو للحال في مقام التأكيد وهو أحسن، وللأولى: مفعول به لخاب المحذوف، وجدناهم: مبتدأ، عدم: خبره، الجملة صفة للأولى، بزيادة اللام أي وجودهم كقدمهم، والمعنى: سقا الله قوما هم لدينا بالحقيقة أي محبتهم في خواطرنا وإن بعدوا في الصورة، وخيبة لقوم آخرين وجودهم كعدمهم وإن حضروا عندنا.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال سقيا وخيبة وحذف فعلهما وجوبا تمت شرح أبيات .

٢– قوله: (وإنما يجب حذف أفعال هذه المصادر) قال نجم الدين الذي: أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن أتي بعدها ما يبينها من فاعل أو مفعول مجرور إما بحرف الجر أو إضافة المصدر إليه، لا لبيان النوع احتراز من نحو قوله تعالى : ﴿وسعى لها سعيها﴾ نحو: كتاب الله، وصبغة الله، وسنة الله، ووعد الله، وضرب الرقاب، وسبحان الله، ومعاذ الله، وبؤسا لك، أي شدة، وسحقا له، أي بعدا، وبعدا لك أيضا، وعقرا لك، أي جرحا، وجدعا لك، وشكرا لك، وحمدا لك، وعجبا منك، فيجب حذف الفعل في جميع ذلك قياسا، وإن لم يأت بعدها ما يبينها كما ذكر قبل فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقيا، ورعاك رعيا تمت خالدي والله أعلم .

فإن قيل: كيف زعمت أنه يجب حذف الفعل،والمشهور بين الناس قولهم: حمدت الله حمدا، وشكرت الله شكرا، وعجبت عجبا؟ قيل ذلك من استعمال المولدين، لا من استعمال العرب، وكلا منا في استعمالهم لا في استعمال المولدين، على أن البعض قيد وجوب الحذف في: حمدا لله، وشكرا له، باستعماله مع اللام، فلا يتوجه الإشكال أصلا تمت غاية تحقيق تمت .

معنى هذه الحاشية أن وجوب الحذف في مثل هذه إذا استعمل مع اللام نحو حمدا وشكرا له تمت منقول من .

علم فيه ضابط[3] كلي باستقراء كلامهم، يدل على حذفهم إياه لزوما، لما فيه من القرينة الدالة على خصوص [4]الفعل، ووقوع ما يسد مسده، ويجري عليه ما لم يسمع، **(منها ما وقع مثبتا)**، احتراز مما وقع منفيا، نحو: «ما زيد سيرا»، **(بعد نفي أو معنى نفي[5])**، احتراز من مثبت غير نفي أو معناه، نحو: «زيد سيرا» .

(داخل على اسم)، احتراز من نفي أو معنى نفي داخل على فعل،[6] كـ«ما سرت إلا سيرا، وإنما سرت سيرا» .

١- قوله: (وإنما يجب حذف أفعال هذه المصادر عند استعمالها إلخ) جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال لم قلتم أن فعل هذه المصادر واجب الحذف وقد يستعمل فعلها نحو حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا؟ أجيب بقوله وإنما يجب إلخ .

٢- وقال المصنف وإنما كانت هذه المصادر قياسا لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء، اعلم أنهم يحذفون معنه الفعل لزوما هذا معنى القياس في اللغة تمت مصنف والله أعلم

٣- حقيقة الضابط الحكم على كلي بحكم يعرف منه أحكام جزئياته نحو: كل فاعل مرفوع، وحقيقة الاستقراء تتبع الجزئيات لإثبات حكم كلي تمت ت والله أعلم .

٤- قوله: (على خصوص الفعل) أي على الفعل خصوصا، وهذا من اصطلاح علماء العجم في التعبير بأوجز عبارة كما قدمنا في قوله ضرورة تعقل المحكوم، وكذا قوله للدلالة على اختصاص الفعل تمت منقح .

٥- وإنما وجب أن يكون مثبتا بعد نفي، لأنها تكون حينئذ كلمة «إلا» نائبة مناب الفعل، فيحصل توفيه حق اللفظ، ويكون كلمة النفي قرينة لأن ما يطلب خبرا، ولا خبر له من حيث المعنى إلا فعل بمعنى المصدر، فيحصل توفيه حق المعنى تمت عجلوان.

هذا في الضابطة الأولى، وأما الضابطة الثانية أعني قوله: أو وقع مكررا، فالقرينة فيها المبتدأ، فإنه يقتضي خبرا، ولا يصلح خبرا إلا أفعال هذه المصادر، وأما الساد مسد الفعل فهو المصدر كما سيذكره الشارح تمت .

٦- غير أفعال المبتدأ، كما ظننت زيدا إلا قائما لأن التقدير: ما زيد إلا يقوم قياما، ويجوز أيضا ما كان زيد إلا سير وما وجدتك إلا سير البريد تمت نجم .

(لا يكون خبرا عنه) أي: لا يكون المصدر الواقع [1]خبرا عن ذلك الاسم، أي بأن يكون اسم عين «كزيد»، احتراز من نحو: «ما سيري إلا سير شديد» ، فيرفع سير شديد على خبرية سيري، لصلاحيته لذلك، بخلاف ما لو كان اسم عين، فإن المصدر لا يصلح لخبريته إلا على سبيل المجاز، وحينئذ تعين نصبه بفعل هو الخبر، ولا فصل بين ما وقع مفردا، أو مضافا، **(أو وقع مكررا)** أي: المصدر في موضع خبر [2]عما لا يصلح كونه خبرا ظاهرا، [3] **(مثل: [4]ما أنت إلا سيرا، وما أنت إلا سير البريد، [5]وإنما أنت سيرا،)** في الواقع مثبتا، ومنه قوله :

ألا إنما [6]المستوجبون تفضلا   بدارا إلى نيل التقدم [1]في الفضل

١- الألف واللام للعهد، أي الذي وقع مثبتا بعد نفي أو معنى نفي تمت .

٢- قوله: (عما لا يصلح إلخ) هذا كلام رائق فاق غيره من الشراح، أشار به إلى اختلال كلام المصنف حيث أطلق التكرار و لم يقيده بقيد فدفع ورود قوله تعالى : ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا﴾ تمت ح س والله أعلم .

٣- إنما قال: ظاهرا لأنه في الظاهر لا يصلح زيد سير، ولكن يصلح تقديره بأن يقول: زيد ذو سير تمت سعيدي والله أعلم .

٤- قوله: (ما أنت إلا سيرا وما أنت إلا سير البريد) إنما مثل بمثالين لأن الأول نكرة والثاني معرفة، والأول مفرد والثاني مضاف، والأول تأكيدي والثاني نوعي، والأول فعله حقيقة و الثاني مشبه به تمت غاية .

٥- البريد في الأصل البغلة المرتبطة في الرباط، ثم سمي الرسول المحمول عليها، ثم استعمل في اثني عشر ميلا، وكان وكان عادة الملوك أنهم يتنون المرابط ويقفون البغال فيها ويقطعون أذناها لأجل أصحاب الحاجات، والمراد بالبريد هاهنا المسرع من بلد إلى أخرى، لا ذا الرسالة، ويقال له بالفارسية بيك تمت غاية تحقيق فأما البريد في الشرع فهو أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة أو ثلاثة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون إصبعا والأصبع ست شعائر الشعيرة ست شعرات من شعر البرذون مصفوفات العرض، وهذا هو الذراع المعروف بالعمري تمت .

٦-قوله: (ألا إنما إلخ...) ألا: كلمة تنبيه، وإنما: أصلها إن، قد خلت عليها ما الكافة قد خلت على المبتدأ كقوله تعالى: { إنما إلهكم إله واحد وإنما الله إله واحد }، وتفضلا: منصوب على المفعولية، وقوله بدارا: منصوب بفعل مقدر وجوبا لإرادة الحصر وهو يبادرون، وفيه الشاهد والله أعلم تمت .

وقد أجيز الرفع (٢) في مثله، على أن يجعل المعنى خبرا عن اسم العين على سبيل المبالغة، (٣) فيقال: «إنما زيد سير»، (وزيد سيرا سيرا)، في الواقع مكررا، والتزامهم الحذف للدلالة على اختصاص (٤) الفعل، وكون التكرار قائما مقامه وعوضا عنه، بخلاف ما لو كرر فيما لم يقع في موضع الخبر، كـ«ضربته ضربا ضربا» .

[٣] (ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة، مثل: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾(محمد: من الآية٤)) (٥) أي: تمنون مناً، أو تفدون فداء، إذ

١- في حواشي النسخة الشيرازيه يجوز أن يكون الاستشهاد في تفضلا، وفي بدارا، ففي تفضلا يكون بدرا مفعولا له فيكون التقدير ما المستوجبون للفضل إلا يتفضلون تفضلا، أي يطلبون الفضائل للمبادرة إلى وصولهم إلى التقدم في الفضل، وفي بدارا ويكون حينئذ تفضلا مفعولا به للمستوجبين، لا مفعولا مطلقا، وبدارا هو المفعول المطلق، فالمعنى ما المستوجبون تفضلا إلا يبادرون بدار تمت ش والله أعلم.

٢- ومنه قول الخنساء أخت صخر :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت   فإنما هي إقبال وإدبار

تصف ناقة لها تمت .

(*) فإن عدم الحصر أو التكرار جاز إظهار العامل وإضماره، كذا أطلق المصنف تمت والله تعالى أعلم .

٣- بأن يكون مجازا، كأن المخاطب نفس السير لكثرة سيره تمت ش .

٤- قوله: (على اختصاص الفعل إلخ) أما القرينة في الضابطة الأولى فهي «ما» المشبهة بليس فإنها تقتضي خبرا، ولا يصلح إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد مسد المحذوف فهو إلا التي للاستثنى، وأما القرينة في الثانية فهي المبتدأ، فإنه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد فهو ما ذكره المصنف وهو التكرار تمت غاية قوله في هذه الحاشية فهو إلا التي للاستثنى فيه نظر، من وجهين: الأول أن ما لا عمل لها لا تقتضي النفي بإلا، الثاني أن الفعل المحذوف يقدر بعد إلا فلاساد مسده فتأمل تمت .

٥- وضابطه أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تضمن مصدرا يطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعوله مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها تمت رضي، لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لإشعاره بالعامل المحذوف، وقيام الجملة مقامه تمت منهل صافي لمناسبتها له من جهة أنه تفصيل أثر مضمونها تمت غاية تحقيق تمت .

مضمون الجملة السابقة من: شدوا الوثاق شد الوثاق وما يتعقبه من الأثر أشياء تفصيلها ما ذكر من المن والفداء وغيرهما، بخلاف ما لو وقع غير تفصيل، كـــ«مننت منا»، أو تفصيلا لا لأثر مضمون الجملة، كـــ«زيد يسافر سفرا قريبا أو بعيدا» [1].

[٣] **(ومنها ما وقع للتشبيه علاجا** [2] **بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه)** أي: بمعنى المصدر الواقع، **(وصاحبه)** أي: صاحب[3] ذلك المصدر الواقع الذي هو فاعل

١- وبخلاف ما لو كان تفصيلا لأثر، ولكنه لأثر مضمون مفرد لا جملة، فلا يجب حذف الفعل في هذه كلها تمت والله أعلم.

(*)وهكذا إن لم يقع لجملة كأن يكون تفصيلا لأثر مضمون مفرد، نحو: العلم إما أن يحل صاحبه تبجيلا وإما أن يموله تمويلا، وقوله: (سفرا بعيدا أو قريبا إلخ) فإن سفره القريب والبعيد تفصيلا لمضمون الجملة، وهو السفر مع الضمير لا لأثر مضمون الجملة، فلو أراد الأثر لقال: لزيد سفر فإما ربحا وإما خسارة، والربح والخسارة فائدة المضمون تمت والله تعالى أعلم .

(*)قوله: (قريبا أو بعيدا) فإنه تفصيل مضمون مفرد تمت ش . قال في الغاية وفيه نظر؛ لأن المصدر في المثال تفصيل لأثر مضمون قوله: يسافر، وهو مع الضمير جملة لا مفرد، بل الأولى أن يقال في المثال: لزيد سفر فإما أن يصح صحة أو يغنم اغتناما، ولزيد ضرب فإما أن يتأدب تأدبا أو يهلك هلاكا، وفي المتقدمة احتراز عن المتأخرة، نحو إما يتأدب زيد بالضرب تأدبا أو يهلك هلاكا فأضربه، وإما يمنون بالشد منا أو يفدون فداء فشدوا، قال بعض الشارحين التفصيل إنما يكون للجملة المتقدمة لأن المفصل لا يكون متأخرا عن التفصيل، فذكر قوله: متقدمة توضيح وفيه نظر؛ لأن التفصيل قد يكون لأثر جملة متأخرة أيضا، وحينئذ لا يجب الحذف، فلا بد من قيد لتحترز عنه، وذلك ما من نحو قولك: إما أن يتأدب زيد بالضرب أدبا أو يهلك هلاكا فاضربه تمت غاية تحقيق تمت .

٢- احتراز عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم معناه وصاحبه و لم يكن علاجا فإنه ليس من هذا القبيل، كقولنا: له علم علم الفقهاء، وله هذي هدي الصلحاء، فإن العلم والهدي يدلان على أمرين مستمرين يصح تقدير الفعل فيُرفعَان على البدلية تمت .

(*)قوله: (علاجا) حال كونه دالا على فعل من أفعال الجوارح تمت جامي تمت .

٣- الصواب صاحب ذلك الاسم تمت وصاحب ذلك الاسم هو الضمير الذي في «له» تمت ح .

في المعنى، وكان المصدر دالا على الحدوث،[1] **(مثل: «مررت بزيد فإذا له صوت**[2] **صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى»)**، فإن فقد منها أمر لم يجب الحذف، نحو: «لزيد صوت صوت[3] حسن»[4] لعدم وقوعه للتشبيه، «والصوت صوت حمار» لعدم وقوعه بعد الجملة، «ومررت به فإذا له ضرب صوت حمار[5]» إذ الضرب ليس بمعنى الصوت، «وفيها صوت صوت حمار» لعدم اشتمال الجملة على صاحب الاسم، «وله هدى هدى الصلحاء» لعدم كون المصدر دالا على الحدوث، إذ المفهوم من «له

١- هذا إنما يستقيم على تقدير عدم ثبوت علاجا كما في نسخة الرضي وإلا ففيه غنية عن هذا القيد كما لا يخفى تمت. ولعل نسخة الشارح ليس فيها ذكر علاجا، مثل ما في نسخة نجم الدين تمت منقح والله تعالى أعلم .

٢- وإنما وجب الحذف عند اجتماع هذه القيود لوجود قرينة المحذوف، ولسد شيء مسده، أما هذا فالنصب المشعر بحذف الفعل لاسيما والعلاج دال على الحدوث المقتضى لكون المصدر مفعولا مطلقا، وأما الأول فالجملة المتقدمة تمت منهل صافي .

٣- وأجازوا انتصابه على الحالية على أحد تأويلي الوصف كما سيذكره، وذو الحال الضمير المستكن في لزيد، وأجاز غير سيبويه رفعه على أنه بدل أو عطف بيان، أي: مثل صوت حمار، كما ذهب، ويجيز التعريف بأن يقال: صوت الحمار مثلا، ولا يتعرف بالإضافة، ورد عليه سيبويه بأنه لو جاز هذا لجاز: هذا قصير الطويل، أي مثل الطويل، وإما على أنه جامد مؤول بالمشتق، أي: منكر، فإذا عرف كان بدلا أو عطف بيان لا غير تمت عبد الغفور .

٤- بدل من صوت كما هو الظاهر، ويحتمل التأكيد نظرا إلى الجزء الأول، إن جوز في المسند من التكرار، ويحتمل النعت نظرا إلى الجزء الثاني، فإن نصب كان مفعولا مطلقا، إما للمصدر المذكور، أو لفعل مقدر، أي يصوت صوتا حسنا تمت شريف تمت .

٥- قوله: (صوت حمار) إن رفع صوت حمار احتمل أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف، وأن يكون بدل غلط، لكنه مستبعد في كلام الفصحاء. وإن نصب كان مفعولا مطلقا، أي يصوت صوت حمار تمت ش .

قال في اليمني وأجاز الخليل صوت صوت حمار بالرفع على الصفة، أي مثل صوت حمار، وعلى البدل، وأجاز أيضا فإذا له صوت صوتا حسنا على المصدر، أو على الحال، وصاحبه الضمير في لزيد تمت والله أعلم .

هدى» أي أنه ذو[1] هدى، بخلاف «له صوت» إذ المفهوم منه أنه يصوت ويلحق بله صوت صوت حمار، قول الحماسي [2]:

ما إن يمس الأرض إلا جانب منه وحرف الساق[3]طي المحملي[4]

إذ قوله: ما إن يمس الأرض إلا جانب، بمنزلة له طي. وقد جاء النصب على ضعف في [1] مثل: «فيها صوت صوت حمار» لأنه إذا قيل فيها صوت علم إن ثمة مصوتا، لاستحالة الصوت بلا مصوت.

١- إذ المراد بقوله: وهدي الثبوت والاستقرار، لا هو يفعل، فهو بمنزلة يد يد أسد، وكما لا يجوز نصب يد أسد لايجوز نصب هذي الصلحاء تمت س والله اعلم .

٢- قول الحماسي: منسوب إلى الحماسة، وهي في اللغة الشجاعة، والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب إلى الإمام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل هذا حماسي يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب تمت من حاشية على الفصول .

٣- حرف الساق طرف منه، طويت الشيء طيا فانطوى، المحمل: بكسر الميم الأولى مثل المرجل علاقة السيف، ما: بمعنى ليس، وإلا جانب: مستثنى مفرغ مرفوع، والمستثنى منه محذوف، وتقديره ما يمس شيء من أعضاء الرفيق الأرض إلا جانب منه وحرف ساقه، واللام عوض عن المضاف إليه. يصف رفيقه وصاحبه لفرط التيقظ والجلادة وأنه إذا نام على الأرض لم يتمكن جميع أعضائه على الأرض كما هي عادة الكسلان حتى لا يشمر للانتباه إلا بعد مزاولة العمل.

والمراد بالاستشهاد: أن طي المحمل منصوب بأنه مفعول مطلق على أسلوب قولهم: له صوت صوت حمار، إذ قوله ما إن يمس الأرض إلا جانب بمنزلة: له طي، لأن في مس الجانب وحرف الساق لا غير -دليلا على أن الرجل مطوي فيكون له طي، والتقدير له طي يطوي كطي المحمل تمت والله أعلم .

٤- قبله :

ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل

تمت والله أعلم .

(**ومنها ما وقع مضمون جملة** [٢] **لا محتمل لها غيره، مثل: «له علي ألف درهم اعترافا»** [٣])، أي: تكون الجملة نصا في الواقع مضمونها، (**ويسمى تأكيدا لنفسه** [٤]) لاتحاد مدلولي الواقع والجملة، فيكون بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفسها، وكأنها نفسه، وقد جوز فيه الرفع على خبرية مبتدأ محذوف، فيقال: «له علي ألف درهم اعتراف» أي: هذا الكلام اعتراف.

(**ومنها ما وقع مضمون جملة لها** [٥] **محتمل غيره، مثل: «زيد قائم حقا»**)، إذ لم تنص الجملة على الحقية بل تحتمل غيرها، (**ويسمى توكيدا لغيره** [٦])، لأنه ليس كتكرير الجملة.

١- وجه الضعف أن الجملة المتقدمة ليست إذا كالفعل، لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى، ولا بعد للفعل من مسند إليه تمت رضي.

٢- يحترز من وقوعه مضمون مفرد، نحو: ضربت ضربا، فهو مضمون مفرد وهو: ضرب تمت .

٣- أي: اعترفت اعترافا، فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي: له علي ألف درهم، لأن مضمونها الاعتراف، ولا محتمل لها سواه قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنا الفعل تمت في حاشية على الجامي والله أعلم .

٤- وإنما سمي تأكيدا لنفسه لأن الاعتراف المنطوق أكد الاعتراف المضمون، كما أكد ضربا الضرب الذي هو مضمون الفعل إلا أن الضرب مضمون مفرد، والاعتراف مضمون جملة، فأقيم مقام عامله الذي هو اعترفت فوجب حذفه تمت شرح والله أعلم .

٥- قال الشريف: إن في عبارته مساهلة لأن مضمون الجملة إنتساب القيام إلى زيد، والحق ليس عبارة عنه، فمعناه ههنا ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها محتمل غيره تمت والله أعلم .

٦- قوله: (ويسمى توكيدا لغيره) أي لغير المضمون، وإنما يسمى توكيدا لغيره لأنه لا يسمى توكيدا لنفسه إلا ما طابق الجملة في مفهومها، وهذا ليس بمطابق لاحتمالها الحق والكذب، ووقوعه نصا في أحدهما، ووقع للمصنف في بعض شروحه في قوله: لغيره أي لغير الكذب، ورد بأنه لم يتقدم له ذكر، ويجاب أنه قد أشار إليه بقوله لها محتمل غيره، إذ ذلك المحتمل غير الكذب تمت منقح والله أعلم .

(ومنها ما وقع مثنى، [1] **مثل: «لبيك** [2]**وسعديك»)، «وحنانيك»،** [3] **أي ألبيك تلبية بعد تلبية، وإسعادا بعد إسعاد، وتحننا بعد تحنن**[4]**، والمراد منه التكثير، وجعل تثنيته دلالة عليه لكونها أول تضعيف للعد، وما فيه من معنى التكثير قائم مقام الفعل ودال عليه. وهذه المصادر غير متصرفة، ما لها أفعال مستعملة،** [5] **وأما «لبًّا** [6]

١- أي: على صيغة المثنى، وإن لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير، ولا بد في تتميم هذا التعريف من قيد الإضافة، أي: مثنى مضاف إلى الفاعل أو المفعول، لئلا يرد مثل قوله تعالى : ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ تمت جامي .

٢- أصله ألب لك إلبابين، أي أقيم بخدمتك، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، ورد إلى الثلاثي محذوف الزوائد، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه تمت جامي والله أعلم .

٣- وتحنن عليه ترحم، والعرب تقول حنانيك يارب وحنانك بمعنى واحد، أي رحمتك تمت صحاح .

٤- وكذلك هذا ذيك، ودواليك، قال أبو الخشخاش :

إذا شق برد شق بالبرد مثله   دواليك حتى كلنا غير لا بس

وقال آخر :

أيا منذر أفنيت فاستبق بعضنا   حنانيك بعض الشر أهون من بعض

تمت

٥- ومن المصادر ما لا يتصرف نحو: سبحان الله قال سيبويه : ومعنى قولنا لا ينصرف هو أنه منصوب على المصدرية ولا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا على حال، وحذف فعله إنما هو على القياس المطرد في نظيره تمت .

قيل المراد بقوله: (مستعملة) أنه لم يلفظ بها البتة، بل لفظ بالمصادر من غير أفعال فهي مثل ما يقدم في نحو: سقيا ورعيا ونحوها، لا أنها لا أفعال لها تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وأما لبا) جواب لسؤال: قلتم هذه المصادر غير متصرفة فإن لها أفعالا فأجاب بقوله وأما لبا يلبي إلخ تمت غاية والله أعلم .

يلبي» فهو متخذ من لفظة لبيك، [1] كسبحل من «سبحان الله»، ومثله «حمدل، وحوقل»، فهذا عند سيبويه، وعند يونس أنه مفرد مضاف إلى المضمر، وأصله لَبَّب على وزنه فعلل، فقلبت الباء الأخيرة ياء هربا من التضعيف، ثم ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، [2] ثم بإضافته إلى المضمر صار ياء كـ«عليك» .

[المفعول به [3]]

(**هو ما وقع عليه فعل الفاعل**)، والمراد من الوقوع تعلقه بما لا يعقل إلا به، [4] ولذلك لم يكن إلا للمتعدي، (**مثل: «ضربت زيدا»**)، «ولم أضرب عمرا، وخلق [5] الله العالم»، [6] وناصبه الفعل عند سيبويه، [1] والفاعل عند هشام، [2] ومجموعهما

١- يعني أن لفظه لبا: مشتق من لبيك لا من التلبية التي هي المصدر كما هي قاعدة الاشتقاق، ويسمى هذا اشتقاقا جعليا، وحاصل هذى الاشتقاق أن يوجد الفعل من أي لفظ كان، بمعنى قال هذا اللفظ، مثل تحاشيت من حاشا وسوفت من سوف، وصهصهت من صه؛ ولو ليت من لولا تمت ه .

٢- في نسخة فالتقى ساكنان الألف والتنوين، فحذفت الألف فصار لبا بالتنوين، ثم بعد الإضافة إلى الضمير سقط التنوين وعادت الألف لزوال المانع ثم صار الألف ياء تمت صح نسخة خبيصي .

٣- الجار و المجرور في الأصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول، لأن معناه الذي فعل به، والضمير عائد إلى الموصول أعني للام، ثم صار كل اسم مما ذكر جزء الاسم المصطلح عليه، وكذا المفعول فيه وله ومعه، ويسمى به لأنه الذي أوقع عليه الفعل الذي أنزل به وألصق به تمت ش له والله اعلم .

٤- قوله: (والمراد من الوقوع إلخ) إنما فسر الوقوع بهذا، دون الوقوع الحسي، لئلا يشكل: شكرت الله، وما ضرب زيد عمرا، فالشكر ليس بواقع عليه له وكذلك المنفي تمت وإنما هو مما يتوقف تمام فائدته عليه تمت .

٥- قوله: (وخلق الله العالم إلخ) وعن بعضهم أنه مفعول مطلق، لأنه لو كان مفعولا به للزم أن يكون الخلق واقعا واقعا على العالم، فيلزم من الوقوع أن يكون العالم أزليا، وهذا باطل، وفيه نظر لأن الخلق متعلق بالعالم، ولا يلزم من التعلق كونه موجودا قبله حتى يكون أزليا تمت وهذا يكون ردا على عبد القاهر تمت .

٦- هذا رد على عبد القاهر حيث ذهب إلى أن العالم مفعول مطلق، لأن المفعول به ما كان موجودا وأوجد الفاعل فيه، الفعل والمفعول المطلق ما كان معدوما عدما محضا فأوجده الفاعل، والله تعالى أخرج العالم إلى الوجود بعد العدم تمت ش والله أعلم .

وبمجموعهما عند الفراء، والمفعولية[3] عند بعضهم، وهو أمر معنوي. **(وقد يتقدم[4] على الفعل)** جوازاً، لوجود قرينة لفظية أو معنوية، لقوة الفعل من حيث أنه أصل، فيعمل فيما قبله مستقلا بخلاف ما يعمل بالمشابهة،[5] نحو: «زيدا ضرب عمرو، والكمثرى أكل موسى»، ومثل: «غلام هند ضَرَبَتْ» إذ هو في التقدير «ضربت هند غلامها»، ومثل: «ما أراد زيدٌ أخذ» إذ التقدير «أخذ زيد ما أراد»، ومنه قول الشاعر :

١- لأن الفاعل لا بد له من تعلقه بالمعمول، والذي يقتضي التعليق هو الفعل، لأن أحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فكان العامل فعله تمت .

٢- ولأن الفعل قد عمل الرفع في الفاعل فلا يجوز عمله للنصب لئلا يعمل عملين مختلفين، قياسا على عوامل الجر فإنها لا تعمل عملين مختلفين تمت وفيه نظر لأنهما يشتركان في الاسمية فيكون إعمال الفاعل في المفعول دون العكس ترجيحا لغير مرجح، ولأن الفاعل قد يكون ضميرا لا يمكن نسبة العمل إليه، ولأنه لا يتقدم المفعول على الفعل فيقع حيث لا يقع العامل، وأما ما قاس عليه فإن العامل يعمل بحسب الاقتضاء وهي أعني حروف الجر لا تقتضي سوى معمول واحد، وأيضا لا يلزم كون المعمول بجنب العامل بدليل جواز إن في الدار زيدا تمت .

٣- قوله: (والفاعلية والمفعولية عند بعضهم) وفيه نظر لأن الفاعلية معنى هو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولم يقل أحد بأن عامل المفعول به معنوي، ولأنه يتقدم المفعول على الفاعل الذي لا يتحقق إلا به، والعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه تمت والله أعلم .

٤- هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف فموضوعها أثناء الكلام تمت نجم الدين قوله: إلا المفعول معه، وأجاز ابن جني والإمام يحيى بن حمزة تقدم المفعول معه على صاحبه نحو قوله عليه السلام :

جمعت وفحشا غيبة و نميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

تمت والله أعلم .

٥- المراد به الحروف المشبهة بالفعل لا اسم الفاعل والمفعول، فإنه يعمل متقدما فالتقوية ليست فيه شرطا تمت .

ما حبت[1] النفس مما راق منظره رامت و لم ينهها يأس ولا قدر

مطلقاً، ومثل: «زيداً غلامُهُ[2] ضرب،[3] وغلامَهُ ضرب زيد، وغلامَ[1] أخيه ضرب زيد، وما [2]أراد أخذ زيد، وما طعامك أكل إلا زيد» عند البصريين،[3] وقد جاء مثلها في الشعر قال :

١- قوله: (ما حبت النفس إلخ البيت) من البسيط. ما: موصولة تحتمل أن تكون مفعولة لرامت، أي: رامت الذي أحبت وفيه الشاهد: حيث قدم المفعول على الفعل والفاعل، ويحتمل أنه مبتدأ صفته الجملة، وخبره قوله: رامت العائد من الصلة والعائد محذوف، أي: ما حبته النفس رامته ولا شاهد فيه على هذا التقدير، وحبت لغة في أحبت قوله: ما راق: أي ما حسن، ومنظره مفعل بفتح الميم والظاء المعجمة مصدر بمعنى نظره، وقولها لم ينهها جملة معطوفة على جملة رامت تمت بغية .

٢- قوله: (مثل زيدا غلامه ضرب إلخ) اعلم أن الكوفيين يرفعون الاسم على الابتداء في هذه الصورة، وكذا ما بعدها وعللوا منع زيدا غلامه ضرب، بأن زيدا متأخر من ثلاث جهات: من جهة كونه مفعولا لضرب ورتبة المفعول التأخير، ومن جهة كونه من جملة خبر غلامه- أي من تتمة خبر الغلام تمت- ومن جهة كونه مفعولا ورتبة المفعول بعد الفاعل فبقي الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله، بخلاف ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾ لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط، وكذلك أجازوا زيدا ضرب غلامُهُ، لأنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصريون اكتفاءً بالتقدم اللفظي وهو الحق، وكذلك منع الكوفيون غلامَهُ ضرب زيد، وغلامَ أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، لأن المفسر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز تقديره قبل المفعول المقدم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر بما هو متأخر لفظا، وليس بمتقدم تقديرا، وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد، فإن المفسر وإن تأخر لفظا فهو مقدم تقديرا، وأجازه البصريون وهو الحق، نظرا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل وإذا لم يجز تقديم المفسر وحده أي الفاعل أخرنا ما اتصل به المفسِّر، فنقول: إن تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه، وكذلك منع الكوفيون ما طعامك أكل إلا زيد، لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتنيت بالمفعول الفضلة وذلك بأن قدمته على الفعل، وأجازه البصريون وهو أولى لأن المستثنى يسد مسد الفاعل تمت نجم الدين الرضي رضي الله عنه .

٣- منعه الكوفيون لأن خبر المبتدأ إذا لم يجز تقدمه عليه فكذا معموله بالأولى تمت وهو ههنا فعل وهو ضرب فلا يجوز أن يتقدم عليه تمت .

كعباً[٤] أخوه نهى فانقاد منتهياً

وقال آخر :

رأيه[٥] يحمد الذي ألف الحز م ويشقي بسعيه المغرور

أ ن (طمًا)
بخلاف ما لو كان الفعل صلة حرف «من» نحو: «من البر أن تكف لسانك»، أو مقرونا بلام الابتداء، نحو: «وإن الله ليحب المحسنين[٦]»، أو القسم نحو: «والله لأقولن الحق» فإنه لا يجوز فيها تقديم المفعول على الفعل. [٧]ووجوبا فيما تضمن معنى

١- ومنعه الكوفيون للإضمار قبل الذكر، ويكون المفعول مرفوعا على الابتداء تمت ومثله غلامه ضرب زيد تمت والله أعلم.

٢- على أن في أراد ضمير زيد ومنعه الكوفيون لأن المفسر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز أن يقدره قبل المفعول، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متأخر لفظا وليس بمقدم تقديرا، وأجازه البصريون وهو الحق تمت والله أعلم .

٣- والكوفيون يرفعون «طعامك» ومنعوا هذه للفصل بين «ما» والفعل تمت .

٤-قوله: (كعبا أخوه إلخ) كعبا: مفعول نهى، وأخوه مبتدأ، ونهى فعل وفاعل والجملة واقعة خبر للمبتدأ، وفيه الشاهد حيث قدم المفعول على الفعل والفاعل، وقوله أبي: بمعنى ترك، وقوله باء بمعنى هلك كقوله تعالى : ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ (البقرة: من الآية٩٠) وقد يأتي بمعنى الإقرار والاعتراف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض ((الأدعية المأثورة ((أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي)) تمت بغية .

٥- معناه: يحمد من ألف الحزم رأيه، والحزم: الأخذ في الشيء باليقين، قيل ليس في البيت شاهد، ولم يظهر لي وجه التنظير، فالظاهر أن رأيه مفعول يحمد والموصول وصلته فاعله، وفيه الشاهد حيث قدم المفعول على الفعل تمت .

٦- فإن المحسنين مفعول ليحب، ولا يجوز أن يقال: وإن الله للمحسنين ليحب لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها تمت وهذا مثال وليس بآية تمت.

٧- قوله: (تقديم المفعول على الفعل) وكذا لو كان الناصب فعل التعجب، نحو: ما أحسن زيدا لأنه لا يتصرف في معموله، وكذا إذا أكد الفعل بنون التوكيد نحو: اضربن زيدا تمت نجم. وأما قوله :

وذا النصب المنصوب لا تعبدنه

الاستفهام أو الشرط، نحو: «من رأيت، وأيهم لقيت، ومن تكرم يكرمك، وأيهم تدع يجبك»، أو أضيف إليه، نحو: «غلام من رأيت، وفعل أيهم استحسنت»»، وفيما كان الفعل [1] جوابا [2] لـــ«أمَّا» نحو قوله تعالى :﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [3] .(الضحى:٩)

[حذف الفعل]

(وقد يحذف[4] **الفعل لقيام قرينة)** مقالية، أو حالية، **(جوازا، كقولك: «زيدا» لمن قال: «من أضرب»)**، أو «من ضربت» أي: «اضرب زيدا، أو ضربت زيدا» فحذف لدلالة السؤال، ومثله [5] قول الشاعر :

لن [6] تراها ولو تأملت إلا ... ولها في مفارق الرأس طيبا

فللضرورة، وكذا كل حرف له الصدر لا يفصل بينه وبين الفعل ولا يتقدم عليه معمول الفعل، كإن الشرطية، و لم، ولما، والداخل عليه لام الابتداء، مثل: سوف أضرب ما لم يكن في خبر إن فإنه لا يجب نحو ﴿إنه على رجعه لقادر﴾ وحرف الاستفهام، فحصل من هذا أنه يجب التأخير لضعف العامل وأدائه إلى تأخير ما له الصدر، أو إلى الجمع بين مثلين، كعلمت أنك قائم لأنك لو قدمته لجاز دخول العوامل عليه، نحو: إنّ أنك قائم علمت، أو إلى اللبس وزاد الكوفيون عوده إلى غير مذكور نجم ثاقب تمت .

١- عبارة الرضي فيما كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب «أما» تمت.

٢- وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أما تمت نجم الدين الرضي .

٣- قوله: (فأما اليتيم إلخ) هذا إذا لم يكن له منصوب سواه، فلو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت وتجيء بالآخر بعد الفعل، نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيدا تمت نجم الدين .

٤- واعلم أن المفعول به يحذف كثيرا إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها، وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة الدالة على تعيينه، نحو: ما أحسنك وأجمل، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه، ولا يحذف المجاب به نحو: زيدا في جواب من قال: من ضربت، إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدا تمت نجم الدين.

٥- وإنما قال: ومثله لأنه ليس في البيت سؤال والقرينة في البيت لفظية وهي ذكر الفعل تمت .

تقديره: وأنت [2] ترى لها طيبا، «ومكةَ» لمن يريدها، أي: «تريد مكة» فتحذفه لدلالة حال المخاطب .

[حذف الفعل وجوبا]

(ووجوبا في أربعة [3] أبواب، الأول: سماعي، مثل: «امرأً ونفسه») أي: «اتركه ونفسه»،[4] **(وانتهوا خيرا)** أي: عن التثليث واقصدوا خيرا، وهذا عند سيبويه، والكسائيُّ ينصبه بخبرية «كان» على تقدير «يكن [5] الانتهاء خيرا لكم»،

١- قوله: (لن تراها إلخ البيت) من الخفيف. معناه لن تراها إلا على هذه الحالة المذكورة، وقوله ولو تأملت: الواو عاطفة على مقدر، أو اعتراضية على اختلاف الرأيين، وقوله: (وأنت ترى) قدر الجملة الاسمية لتكون بالواو والضمير، ولو قدر المضارع لم يتم ذلك لأن المضارع المثبت الواقع حالا لا تقترن الواو به، وسيأتي إن شاء الله تعالى، وطيبا: مفعول ترى ففيه الشاهد حيث حذف الفعل لقرينة السؤال فتأمل تمت والله أعلم . فلما نفى الفعل ثم جاء بأدات الإثبات وهي «إلا» ونسب المفعول وهو طيبا لتناسب ذلك الفعل –دل على أنه المحذوف والقرينة لفظية تمت ش .

٢- وفائدة تقدير «أنت» لئلا تدخل واو الحال المضارع إذ المضارع المثبت بالضمير وحده تمت فأتى بلفظ أنت ليكون الحال جملة اسمية وحينئذٍ يكون بالواو والضمير معا تمت .

٣- وفي الحصر في الأربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الإغراء بتقدير إلزم واحفظ، نحو: شأنك والحج، والصلوة الصلوة، وكذا في المنصوب على المدح والذم والترحم، بتقدير الحمد لله الحميد، وأنا زيد الفاضل، ومررت به المسكين تمت وأجاب الشارح الجامي بأن تخصيصها بالذكر ليس للحصر، لوجوب الحذف في باب الإغراء، أوالمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم، بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه تمت .

٤- قوله: (ونفسه) الواو: بمعنى مع، أو للعطف، وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي لكثرة الاستعمالات، بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى تمت رضي رحمه الله تعالى.

٥- ورد الفراء كلام الكسائي بأنه لو كان كما زعم لجاز: انته أخانا، أي انته تكن أخانا، ويرد عليه الآية إذ ليس فيها على قوله دعاء إلى التوحيد بل نهى عن التثليث، والمراد إنما هو الأول تمت شرح ابن عقيل ولفظ الغاية وفي كلام الكسائي نظر لأن حذف كان بلا واسطة حرف شرط شاذ، فلا يحمل عليه مع إمكان الوجه القياسي، وفي خلاف الفراء أيضا نظر لأنه غير مطرد في نحو انته أمرا قاصدا لأن قوله أمرا لا يحتمل أن يكون

والفراء على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: «انتهوا انتهاء خيرا لكم»، **(وأهلا[1] وسهلا)** أي: «أتيت أهلا لا أجانب ووطئت سهلا من الأرض لا حزنا»، وعن بعضهم أن مثل هذا دعاء نصب بالمصدر، أي: «أهلت أهلا، وسهلت سهلا» .

[المنادى]

الثاني : (المنادي، وهو المطلوب[2] إقباله بحرف نائب مناب «أدعو» لفظا أو تقديرا) وإنابة الحرف عن الفعل لغرض الإنشاء، إذ «زيدا» في قولك، «أدعو زيدا» مطلوب إقباله وليس بمنادى، لأنه إخبار، والناصب له الفعل المحذوف عند سيبويه، و«يا» أو مثله على أنه من أسماء [3] الأفعال [1] عند بعضهم، أو على أنه نائب[2] عن الفعل عند آخرين.

صفة لأنه اسم جنس فيتعين أنه مفعول لفعل محذوف، أي انته عن الإفراط والتفريط وائت أمرا قاصدا، أي متوسطا بين الإفراط والتفريط أي بين العلو والتقصير تمت غاية تحقيق.

١- قوله: (وأهلا وسهلا إلخ) قال ابن عقيل مرحبا وأهلا وسهلا يقع خبرا لمن قصدك، ودعاء للمسافر أي لقاك الله ذلك انتهى تمت ، أي تأهلت تأهلا، فقدر له فعل وإن لم يكن له كما قيل في رجع القهقرى تمت لجم والله تعالى أعلم .

٢- قوله: (وهو المطلوب إلخ) أي توجهه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت مقبلا عليك حقيقة، كيازيد أوحكما كيا الله ويا سماء، أو مجازا كالمندوب والمتعجب، وعند المصنف أنهما ليسا بمنادين ذكره الشيخ لطف الله، والصواب أن المنادى هو اللفظ المطلوب إقبال معناه بحرف نائب مناب أدعو تمت والله أعلم .

٣- ورد بأن أسماء الأفعال لم يوجد فيها ما هو على حرف واحد بخلاف حروف النداء تمت ش. وأيضا فإنه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله، بخلاف اسم الفعل، وأيضا اسم الفعل يستقل بالإفادة نظراً إلى معناه، بخلاف حرف النداء تمت ش تمت. فقد وجدنا ما هو على حرف واحد وهي الهمزة وإذا بطل أن يكون الهمزة اسم فعل، فكذا البواقي، ولا قائل بالفرق، ولأن الجميع بمعنى واحد باتفاق ولأن أسماء الأفعال لا بد لها

(ويبنى على ما يرفع به[٣]) لفظا أو تقديرا، كـ«يا زيد، ويا موسى، ويا قاضي» وهو الضمة في الموحد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والألف في المثنى، والواو في الجمع، على حد[٤] التثنية، (إن كان مفردا) أي غير مضاف ولا مشبه به،

من مرفوع، ولا مرفوع هنا، فإن زعم زاعم أن الفاعل مضمر في «يا» مثله في: رويد زيدا وشبهه، فغير مسلم، لأنه إذا كان لغائب فلا يتقدم له ذكر وليس المعنى أيضا عليه إذ لم يرد أن المخاطب هو الداعي وإن كان لمتكلم فضمير المتكلم لا يستتر في أسماء الأفعال تمت هطيل.

١- بدليل تمام الكلام بقولك: يا زيد، ورد بأن من حروف النداء الهمزة، وليس في أسماء الأفعال حرف واحد، وبأنه يلزم الاقتصار عليها دون منصوبها لأنه فضلة تمت برود .

٢- يعني عملت، لنيابتها عن الفعل، ورري عن الفارسي، ورد بلزوم اتصال الضمير بها، وبأنه قد يحذف وهم لا يحذفون العوض والمعوض منه تمت برود. ويمكن الدفع بأن النائب يحذف إذا كان له نائب، كما في ضربي زيداً قائما والقرينة هنا نائبه تمت عصام تمت .

٣- ويحذف تنوين التمكين وجوبا ولا يثبت إلا للضرورة كقوله :

سلام الله يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطر السلام

إما مع بقائه مضموما كما في البيت وهو اختيار الخليل وسيبويه، أو ينصب كقوله :

يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وهو اختيار أبي عمرو عيسى تمت ح شريف والله أعلم .

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء ويثبت ياؤه عند الخليل وسيبويه، لا عند يونس، فتقول عندهما يا قضي بإثبات الياء لذهاب مقتضي حذفها وهو التنوين، وتحذف ضمة البناء كما تحذف ضمة الإعراب لا عند يونس تمت شرح .

٤- إنما قال: (على حد التثنية) وأراد به الصحيح لأن المثنى لا يكون إلا مصححا، فيكون على حد التصحيح، بخلاف المكسر تمت قط ف .

(*) إنما قيد بذلك ليخرج جمع المكسر، لأن إعرابه بالحركات فرفعه بالضمة، فلا يكون حكمه كذلك تمت قط ويدخل به جمع السلامة تمت والله أعلم .

مما هو من اسمين مرتبط أولهما بالثاني على غير جهة الإضافة، (**معرفة**) إما بدخول حرف النداء، أو توجه الخطاب فيما كان موحدا نكرة قبل النداء، أو مثنى أو مجموعا من الأعلام وغيرها، أو بهما على رأي، [1]أو بالعلمية[2] على آخر، فيما كان موحدا علما قبله، (**مثل: يا زيد**)، ويا أحمد، (**ويا رجل**،[3] **ويا زيدان، ويا زيدون**) ويا رجلان، ويا ضوارب، ويا رجال، ويا مسلمات،[4] **أما أصل البناء** فلمشابهة كاف الخطاب من حيث التعريف والإفراد والخطاب، وأما على غير السكون فللفرق بين اللازمي والعارضي، وأما تعين علامة الرفع فلالتباس الكسر بالمضاف، والفتح بالحركة

١- هذا كلام مرتبط بعضه ببعض، وتوضيحه أنهم اختلفوا إذا دخل حرف النداء على المعرفة، فقال المبرد والسيرافي والجرجاني وغيرهم إلى أنه ينكر إذا أريد نداؤه، فيصير واحدا من الجنس ثم يصير مخصوصا عند دخول يا عليه، كما في يا رجل تمت، هطيل. واستدلوا بأن حرف النداء يجري مجرى التعريف، ولذلك لم يجمع بينه وبين اللام. وذهب ابن السراج وجماعة إلى أنه باق على تعريفه، وذهب بعضهم إلى أن العلمية باقية والخطاب أحدث نوعا آخر من التخصيص على جهة التأكيد، كما يخصص بالصفة، وهذان القولان متقاربان كما ترى، وبعضهم إلى أن تعريف العلم بدخول حرف النداء، وتوجه الخطاب، والعلمية أيضا تمت .

٢- قوله: (أو بالعلمية على آخر إلخ) و الآخر هو رأي ابن مالك، وابن السراج، وجماعة، استصحابا للأصل، من أنه باق على تعريفة تمت هطيل واحتج ابن مالك أنه لا يمكن تفلت المعرفة عنه كاسم الله واسم الإشارة تمت إلفية. قال صاحب المنقح: ما ذهب إليه ابن السراج ومن إليه هو الصواب، يعني يعرَّف بالعلمية كما كان قبل النداء، لأن معنى العلمية لم يذهب كما ذهبت عند دخول اللام والإضافة، بل ازداد بتوجه الخطاب تعينا إلى تعيينه تمت منقح .

٣- قوله: (ويا رجل) مثال النكرة المقصودة، وقد اختلف أيضا فيه فذهب بعضهم إلى أنه معرفة، لأنه مقصود قصده، فلذلك قال الخليل يا فاسق الخبيث، وصرح سيبويه أنه معرفة، قال في التاج وهذا الذي اختاره ابن الحاجب، وقال الأندلسي هو نكرة مخصصة تمت .

(*) واعلم أن كل معرفة ووحدة إذا ثنيت أو جمعت صارت نكرة، فإذا نوديت صارت معرفة تمت والله أعلم .

٤- **نجم** وتقول في نداء اثني عشر واثنتي عشرة، يا اثنا عشر ويا ثنتا عشرة بالألف فيهما، وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا ثنتي عشرة تشبيها بالمضاف تمت والله اعلم .

الإعرابية في الممتنع، [1] **(ويخفض** [2] **بلام الاستغاثة** [3]) لكونها من حروف الجر، وهي غير ملغاة، [4]**(نحو يا لَزيدٍ)** بفتح اللام [5] لكونها من حرف الجر، ووقوع المخفوض موقع الضمير كما بين، وكون لام الجر مفتوحة في الضمير نحو: «له، ولك» لكونهما مبنيين، وكون الفتح[6] أولى بالمبني لخفته، وأما كسرها في المظهر فلتوافق حركتها حركة معمولها، إذ توافق الحركتين أخف من تخالفهما، ومنه قوله :

يا لعطافِنا ويا لرباح[7] وأبي الحشرج الفتى النفاح

١- قوله: (في الممتنع) إذا حذف حرف النداء وكذا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم إن قلبت الياء ألفاً وحذفت اكتفا بالفتحة تمت شريف .

(*) قيل هذا لا معنى له، والأولى أن يقال: فلالتباس الفتح بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المقلوب ياؤه ألفاً ثم حذف تمت .

٢- ولم يقل ويكسر ليعلم أن المنادى بسبب دخول لام الاستغاثة فيه صار معربا تمت والله أعلم .

٣- قال في شرح ابن عقيل الاستغاثة دعاء المستنصر به المتعين والمستغاث به، فإن جميع ما ينادى يصح كونه مستغاثا أو متعجبا منه ويمتنع هناك كونه إلا فيما ذكر، ولا يمتنع هنا إلا مما لفصل الاسم من حرف النداء تمت.

٤- فإن قلت إنما يمتنع إلغاء الحروف الجارة في المعربات، والمنادى ههنا مبني والعامل لم يظهر عمله في المبني، قلت حرف النداء مقتضٍ للبناء واللام مقتضٍ لأن يعمل فيه وكان أقرب إليه من حرف النداء فأعمل فيه لأجل القرب تمت تمت .

٥- وإنما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث به بالمستغاث له تمت جامي تمت .

٦- قوله: (وكون الفتح إلخ) لأن الأصل في البناء السكون والسكون ههنا يمتنع لأن اللام كلمة واحدة فيعدل إلى إلى مناسبه وهو الفتح، وأما كسرها في لي فلوجوب كسر ما قبل ياء المتكلم تمت والله أعلم.

٧- قوله: (يا لعطافنا إلخ) هو من أبيات الكتاب، وعطاف ورباح: بفتح الباء الموحدة، وأبو الحشرج: أسماء رجال، رجال، يرثيهم الشاعر، واللام في يا لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث، وكذا في يا لرباح لتكرار حرف النداء.

والشاهد في البيت في فتح اللام في المستغاث به، وفي البيت شاهد آخر وهو فتح اللام مع المعطوف المكرر فيه حرف النداء، وترك اللام في أبي الحشرج، وأصله ويا لأبي الحشرج تمت.

وهذا في المستغاث به كما ذكر، وأما في المستغاث له فمكسورة،[1] نحو: «يا لله لِلمسلمين»، وكذا[2] في المعطوف على المستغاث[3] به، نحو: «يا لزيد[4] ولعمرو للخطب العظيم»، وما سمي لام التعجب نحو: «يا للماء،[5] ويا للدواهي» بفتح اللام وكسرها، فهي للاستغاثة في التحقيق، والمنادى مستغاث به إن فتحت اللام، كأنه قيل: يا أيها الماء أدعوك ليعجب منك الناس، ومستغاث إليه[6] إن كسرتها كأنه قيل:

١-قوله: (فمكسورة إلخ) لانتفاء علة الفتح وهي الوقوع موقع المضمر، واللامان متعلقان بالفعل المحذوف الذي ناب عنه الحرف، والأول مفعول به، والثاني مفعول له، وقيل الثاني يتعلق بمحذوف أي أدعوا الله وأدعوه للمسلمين تمت شريف وإنما كسرت اللام في المستغاث له لعدم وقوعه موضع المضمر تمت منه ش .

٢-قوله وكذا في المعطوف يعني تكسر مهما لم يكرر حرف النداء، واللام متعلق بما قبله، واللام الداخلة على المستغاث له متعلق بما يعلق به اللام الأولى، ففي يا للمسلمين التقدير أخص الله تعالى بالدعاء لأجل المسلمين تمت بغية. وقبله :

يا لقومي من للعلى والمساعي   يا لقومي من للندى والسماح

٣- قوله: (على المستغاث به نحو: يا لزيد ولعمر) بكسر اللام، إذا لم يعد معه حرف النداء فإن أعيد فتح كما في البيت، وإنما كسرت في المعطوف مع أنه منادى آخر لأن المعطوف يجب أن يكون مغايرا للمعطوف عليه وكسر اللام فيه لتدل المغايرة اللفظية على المغايرة المعنوية تمت ع والله أعلم .

٤-قوله: (يا لزيد ولعمر) وإنما كسر في المعطوف وإن كان واقعا موقع المضمر لضعف الواو النائبة عن العامل تمت .

٥- وهذان يستعملان عند كثرة الماء وعند نوائب الدهر والله أعلم .

٦- قوله: (ومستغاث إليه) أي وما دخل عليه اللام مستغاث إليه، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، ولا يجوز أن يكون معطوفا على مستغاث به، ولا يلزم أن يكون المستغاث إليه منادى فتفكر تمت . يريد المحشي أن الجملة إذا لم تكن معطوفة على الجملة كان مستغاثا معطوفا على مستغاث أول، فيبقى تقدير الكلام في المنادى مستغاث إليه إن كسرها، وهذا لا يجوز فإن المستغاث إليه ليس بمنادى، وإنما المنادى المستغاث به الأول الذي ذكر بقوله والمنادى مستغاث به تمت منقولة تمت .

يا قوم أدعوكم إلى الماء، وكذلك الكلام في يا للدواهي، **(ويفتح لإلحاق**[1] **ألفها)** لضرورة فتحة ما قبلها، **(فلا لام)** لتعذر الجمع بين أثريهما[2]، **(مثل: «يا زيداه»)**، ومحل الجميع من الجار والمجرور [3] والمبني على الفتح وغيره منصوب على المفعولية، من الفعل المحذوف، من نحو: «أدعو، أو أريد»،[4] **(وينصب ما سواهما)**، أي: ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث، وهو إما مضاف أو مشبه به، [5] من كل اسم لا يتم معناه

١- وإنما لحقت الألف بآخر المستغاث له لحاجة المستغيث إلى مد الصوت تمت .

٢- الخفض المقتضى عن اللام، والفتح المقتضى عن الألف تمت .

٣- فيه نظر بل المجرور فقط في محل النصب، لأن الحرف لا يعرب لا لفظا ولا محلاً، ولعل العذر صيروته كالجزء من مجروره فعمهما بالوصفية تمت .

٤- قال نجم الدين الأولى أن تقدر الفعل الماضي أي دعوت أو ناديت، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي تمت.

٥- **فائدة** ومن المشبه بالمضاف المنعوت بجملة أو ظرف، نحو: يا حليما لا تعجل، ويا جوادا لا تبخل، قال الشاعر :

أيا شاعراً... إلخ والآخر: أعبداً حل... إلخ

والآخر: ألا يا نخلة... إلخ والآخر: أداراً بحزوى... إلخ

وكل هذا مضارع للمضاف، سواء جعلته علما أولا، وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد كما في يا رجل، وأن لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا، فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا، ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا، ويا عبداً حل في شعب غريبا، وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف، ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء، وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوز يا حليما لا تعجل القدوس، وأداراً بحزوى الدارسة، لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفة بالنكرة، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء، فتقول يا حليما لا تعجل غفارا الذنوب تمت نجم ..

واعلم أن ما ذكروه من أن الوصف بالجمل أو بالظرف يكون حكمه حكم المنبه- لأن الرضي قال ومن المشبه بالمضاف المنعوت بجملة أو ظرف نحو يا حليما لا تعجل ويا جوادا لا تبخل إلخ -بالمضاف يخالف قولهم أن الظروف والجمل بعد المعارف أحوال فالمنادى فيه ههنا معرفة يصح أن يكون صاحبا للحال على المختار، ولو

إلا بانضمام شيء آخر إليه، كنعت الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مع معمولها والمعطوف مع المعطوف عليه، إذا كان علما [1] لشخص واحد، أو نكرة، لانتفاء علة البناء بانتفاء الإفراد في المضاف والمشبه به، والتعريف في النكرة، **(مثل: «يا عبد الله»)** في المضاف، **(ويا [2] طالعا جبلا [*])**، **«ويا مضروبا، غلامه، ويا حسنا**

كان نكرة غير مقصوده لكان وجه انتصابه، و لم يحتج إلى ذكره هنا اللهم إلا أن يقال إنهم أرادوا الوصف بالمعنى الأعم فالحال في الحقيقة وصف لصاحبها فتأمل تمت .

ووجة المشابهة للمضاف أي بين الإضافة والمشبه بها من ثلاثة أوجه: الأول أن الأول عامل في الثاني كما عمل المضاف في المضاف إليه، والثاني أن الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، والثالث أن الأول من المشبه بالمضاف تخصص بالثاني كتخصص المضاف بالمضاف إليه تمت .

١-قوله: (إذا كان علما لشخص واحد) وهذا مذهب الأندلسي وابن يعيش، والأولى أنه لا فرق بين العلم وغيره لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى، كما في خيرا من زيد، بل هو اشد تمت نجم الدين تمت .

٢- قوله: (وياطالعا جبلا إلخ) هذا مثال المضارع للمضاف، والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه، إما معمول للأول كالمثال المذكور في المتن، وإما معطوف عليه، على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد، نحو: يا ثلاثة وثلاثين علما أولا، وإما صفة هي جملة أو ظرف، نحو: يا حافظا لا تنسى، ويا شاعراً لا شاعر اليوم مثله، وألا يا نخلة من ذات عرق، فإن كلا من ذلك مضارع للمضاف، بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فإنه نكرة وليس بمضارع للمضاف، نحو: يا رجلا صالحا. فإن قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي مفردة، وبين الموصوف بصفة هي جملة أو ظرف في كون الأول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف، مع أن كلا منهما موصوف بصفة؟ قيل الفرق في أن المنادى في نحو: يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف، ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف، بخلاف أمثلة الموصوف بالجملة أو الظرف فإن المنادى فيها هو الموصوف بالأوصاف المذكورة، والوصف فيها سابق على النداء وذكره للتأكيد فكأنه من تمام المنادى، لا صفة فيحصل التعيين وتفيد التعريف فاعرف فإنه فرق دقيق انتهى بلفظه تمت غاية تحقيق تمت .

(*) قوله: (يا طالعا جبلا) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله، وإن اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لأنه موصوف بمفرد اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن بقي شيء وهو

وجه أخيه، ويا خيرا من زيد، ويا ثلاثة وثلاثين» بنصبهما في المشبه به، ولو نودي بهما جماعة عددهم هذا القدر قيل: يا ثلاثة وثلاثون بضم ثلاثة، مثل: «يا زيد، وعمرو، (**ويا رجلا لغير معين**) في النكرة، ومنه قول الشاعر:

أن طالعا جبلا جاز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف صح أن يكون موصوفه نكرة اللهم إلا أن يقال أن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع قصد تعريفه تمت .

قال الرضي ما معناه وعمل اسم الفاعل في النداء من دون اعتماد لم ادر ما مستندهم، نحو: ياضاربا زيدا ويا طالعا جبلا تمت .

١- قال عصام الدين : قوله: (يا طالعا جبلا) هذا المثال من المزالق النحوية فإنه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل، لأنه إذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا، ولا يكون شبه مضاف. ولفظ غاية التحقيق: فإن قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على أحد الأشياء الستة المعروفة، فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبلا؟ قيل المعتمد عليه لا يلزم أن يكون ملفوظا به بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا، تقديره يا رجلا طالعا جبلا أو يا إنسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه نظر، لأنه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحا وذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائي إذ يقال يا رجلا طالعا جبلا الظريف، بخلاف يا رجلا صالحا فإنه نكرة بدليل امتناع تعريف صفته فلا يقال يا رجلا الصالح، ويمكن أن يقال أنه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته، والتقدير يا أيها الرجل الطالع جبلا فحذفت أي: للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الياء واللام ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف، على أن يحتمل أن يكون هذا المقال على قول الأخفش والكوفيين فإنهم يجوزون عمل اسم الفاعل بغير اعتماد تمت، وذهب بعضهم إلى أن طالعا عامل في جبلا لكونه معتمدا على حرف النداء، وقيد اعتماد اسم الفاعل بأن يلي أحد المذكورات فيما يأتي أو يلي حرف نداء وإلى هذا ذهب ابن مالك في الخلاصة وأنشد عليه:

أيا موقدا ناراً لغيرك ضوءها

...البيت وقيل، على موصوف مقدر تقديره يا رجلا طالعا تمت .

ومن جملة ما ينتصب لشبهه بالمضاف الاسم الموصوف بجملة -أو ظرف كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق إلخ تمت- كقول الشاعر : أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله، بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فإنه نكرة، وليس بمضارع للمضاف، نحو يا رجلا صالحا تمت غاية والفرق بينهما ما ذكره صاحب غاية التحقيق كما تراه .

فيا راكبا [1] إما عرضت فبلغن   نداماي من نجران ألا تلاقيا

أي: أتيت العروض وهو اسم مكة والمدينة، ونداماي: جمع ندمان بمعنى النديم، ونجران: اسم بلد في اليمن، **(وتوابع [2] المنادى المبني المفردة [1] من التأكيد)**

١-قوله: (أيا راكبا البيت إلخ...) أيا: لنداء البعيد وفي بعض النسخ فيا راكبا، إن: للشرطية، ما: زائدة، عرض الرجل: إذا أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما، والتبليغ: الإيصال، ونداماي: جمع ندمان بمعنى النديم، ونجران: بلد وهو من اليمن، إن هي المخففة من الثقيلة، لا: التي لنفي الجنس، راكبا منصوب بأنه منادى غير معين، إما: حرف شرط بزيادة ما، عرضت فبلغن: شرط وجزاء، نداماي: مفعول أول مضاف إلى ياء المتكلم، من نجران: حال من نداماي، اسم أن المخففة ضمير الشأن المحذوف، أي أنه لا تلاقيا، وتلاقيا اسم لا خبره محذوف أي لا تلاقيا كائن لنا، أولا تلاقي كائن بيننا، ولا مع اسمه وخبره في محل الرفع خبر أن المخففة، وأن المخففة مع ما في حيزها في محل النصب بأنه مفعول لبلغن. ومعناه يا راكبا إن أتيت مكة والمدينة فبلغ ندامای وجلسائي من نجران أن الشأن لا تلاقي بيننا البتة، لسد سبل الملاقاة، لما حدث من الحوادث المانعة منها.

المراد بالاستشهاد: أنه قال راكبا بالتنوين وأراد راكبا لا بعينه، قال في الصحاح قال أبو عبيدة أراد براكبا الندبة فحذف الهاء، كقوله تعالى: ﴿يا أسفا على يوسف﴾ ولا يجوز يا راكبا بالتنوين إذا لم يقصد بالنداء راكبا بعينه وقبله:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا   فما لكما في اللوم خير ولا ليا

ألم تعلما أن الملامة نفعها   قليل وما لومي أخي من شماليا

أي شمالي وبعد بيت الخبيصي:

أيا كرب والأيهمين كليهما   وقيسا بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قائل القصيدة عبد يغوث الحارثي، ينوح بها على نفسه لأنه أسره تيم الرمان ويريدون قتله بدم رجل منهم تمت والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢- قوله: (وتوابع المنادى المبني المفردة يحترز من توابع المنادى المضاف، ومن النكرة غير المقصودة، والمشبه به والمستغاث المجرور فإنها معربة كإعراب متبوعها تمت، ولفظ الجامي المفردة حقيقة أو حكما، وإنما جعلنا

المعنوي، (٢) (والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع (٣) دخول ‹يا› عليه)، كالمعرف باللام كـ«الحسن، والصعق، (٤) والرجل»، (ترفع على (*)لفظه (١)) لمشابهة

المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف أو حكما بأن يكون مضافا لفظيا أو مشبها بالمضاف، فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لأنهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب، نحو: يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه. تمت والله أعلم.

(*) قوله: (وتوابع المنادى المبني إلخ...) غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فإن توابعه لا ترفع -وإنما لم ترفع لأن المتبوع مبني على الفتح تمت نجم الدين- نحو يا زيداه وعمرا، ويا تميماه أجمعين، ويا زيداه أخا عمرو، في الثلاثة تمت نجم الدين وقوله من التأكيد أي التأكيد المعنوي، لأن اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول، إعرابا وبناء نحو: يا زيد زيد وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، وكأن المختار عند المصنف ذلك ولذا لم يقيد التأكيد بالمعنوي تمت جامي .

١-قوله: (المفردة) حقيقة أو حكما، ليدخل المضاف إضافة لفظية، والمشبه بالمضاف -نحو يا حسنا وجهه ظريفا تمت- فإنه يجوز فيهما الوجهان تمت .

٢- وأما اللفظي فيكون مبنيا على الضم، نحو: يا زيد زيد، لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا وبناء، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصباً تقول: يا زيد زيد. تمت. وقد جاء إعرابه رفعا ونصبا معا قال روبة:

إني وأسطار سطرن سطرا   لقائل يا نصر نصر نصرا

تمت هندي.

٣- وإنما لم يقل والمعطوف المعرف باللام، مع أنه أحصر ليشير إلى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول ‹يا› عليه، وليخرج عنه نحو: يا محمد والله لتعين الرفع تمت عبد الغفور على الجامي والله أعلم بالصواب .

٤- قوله: (كالصعق والحسن إلخ...) فإن قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا أي شيء هو؟ قيل رافعه «يا» لأنها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الضمة بالرافع، في كون أثر كل عارضا مطردا، و لم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء، فظهر في التابع لاحتياجه إلى المؤثر تمت غاية .

٥- وفيه سؤال وهو أن يقال إن الحسن الوجه لو دخل عليه حرف النداء لم يكن إلا منصوبا لأنه مضاف فكذلك إذا كان تابعا، ولا يجوز الرفع فينظر في ذلك؟ تمت رضي أجاب الشيخ لطف الله بأن قال وإنما جاز الرفع في اللفظية والمضارع للمضاف مع أن لو باشرهما حرف النداء لم يكونا إلا منصوبين أما المضارع للمضاف فلأنه

حركته حركة المعرب، من حيث كون كل واحدة عارضة، [٢] **(وتنصب على محله [٣])** وهو القياس في إعراب توابع المبني، نحو: «يا تميم أجمعون، و أجمعين» في التأكيد وهذا في التأكيد المعنوي، وأما في التأكيد اللفظي فيكون كلاهما [٤] مبنيٌّ على الضم،

مفرد حقيقة، وأما المضاف إضافة لفظية فلأن إضافته كلا إضافة، فكأنه مفرد وفرق بين مباشرة (يا) لهما وعدم مباشرتها، فإنهما في حال عدم المباشرة لا يقعان موقع الكاف، فلا يغلب عليهما حكم الكاف في الإفراد والتعريف، بخلافهما حال المباشرة فلأنهما لما وقعا موقعها وخالفاها فيما ذكر غلب عليهما حكم المخالفة فلم يبنيا تمت .

(*) غير ما لحقته ألف الاستغاثة فإنه ينصب على لفظه ومحله، فلا يرفع والمبهم فإن توابعه ترفع لا غير كما سيأتي إن شاء الله تعالى تمت والله أعلم

١ – فإن قلت المنادى هنا مبني وتوابع المبني إنما تتبع محله دون لفظه فلا يقال أمس الدابر بالكسر بل ترفعه حملا على أمس فلم جاز هنا قلت لمشابهة إلخ... تمت .

٢–قال المصنف في شرح المفصل وأما حمله على لفظه فلأنه لما كان فيه البناء عارضا يشبه الإعراب في عروضه فأشبه موجبه عامل الإعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الإعراب في متبوعه أجروا التابع مجرى توابع المعرب، فكان حكمه حكمه، وذلك للشبه بالعامل في الانسحاب على التابع، لما شبهت الحركة في نحو يا زيد بحركة جاء زيد فشبه الموجب لها وهو يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء زيد، وكذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع المعرب المحقق في جاء زيد العاقل، وهو من مشكلات النحو بحيث كان تابعا معربا بإعراب حركة متبوعه المبني مع استحقاقه إعرابا مخالفا له وإيضاحه لما ذكرنا تمت سعيدي ..

٣–قوله: (وينصب على محله) فإن قيل إنهم بنو صفة اسم (لا) التي لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو: لا رجل ظريف فلو لم يبنوا صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف، ولا كذلك صفة المنادى لإمكان الفصل بلام التعريف، ولأن وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء إليها فافترقا تمت غاية تحقيق.

٤– قوله: (فيكون كلاهما مبني إلخ...) في الأغلب لأنه هو لفظا ومعنى، فكأن حرف النداء باشره كما باشر الأول، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصباً كما قال رؤبة:

إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا

نحو: «يا زيد زيد»، **(مثل يا زيد العاقلُ[1] والعاقلَ)** في الصفة، «ويا غلام بشرٌ وبشراً» في عطف البيان، «ويا زيد والحارثُ والحارثَ» في المعطوف، **(والخليل في المعطوف يختار الرفع)**، وكذا سيبويه، تنبيها على أنه منادى ثان في التحقيق، إذ حرف العطف ينوب عن العامل، **(وأبو عمرو النصب)**، وكذا يونس، جريا على القياس المذكور في إعراب توابع [2]المبني، كـ«ضربت هؤلاء[3] الرجال»، **(وأبو العباس)** المبرد **(إن كان)** المعطوف مما يمكن انتزاع اللام عنه، **(كـ«الحسن»)**، والفضل، مما كان في أصله صفة أو مصدراً، **(فكالخليل[4])** في اختيار الرفع، لجواز

تمت رضي قال في القاموس نضر بالضاد المعجمة وقراءته بالصاد المهملة غلط.

١- قوله: (يا زيد العاقل والعاقل) وإنما اقتصر المصنف على النظير الواحد للاختصار، وإنما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا لقول من قال إن المنادى لما قام مقام الضمير، والمضمر لا يوصف وكذا المنادى لا يوصف، فرفع الصفة عنده على أنه خبر مبتدأ محذوف، ونصبه بتقدير أعني، والصحيح جواز وصفه لأنه وإن وقع موقع المضمر لكونه ما خرج عن كونه ظاهرا تمت غاية تمت .

٢- يعني أن قياس توابع المبني كهؤلاء وأمس مثلا إن كان فاعلا فتابعه مرفوع، وإن كان مفعولا فتابعه منصوب، وإن كان مجرورا فتابعه مجرور، ولا تقول إن نعته يتبعه في لفظه، فإن لفظ المبني يكون تارة مبنيا على الرفع وتارة على الكسر كهؤلاء، وتارة على الجر، فتابعه يتبع محله لا لفظه، إذا علم ذلك فالقياس في نعت هذا المنادى الموصوف بما ذكر أن يكون منصوبا لأن للمنادى محليه النصب على المفعولية، وإن كان لفظه مبنيا على ما يرفع به تمت والله أعلم .

٣- قوله: (كضربت هؤلاء الرجال) وأجاب المصنف بالفرق نصرة للخليل، وذكر أنا إنما حملنا المعطوف في نحو: جاءني هؤلاء وزيد على المحل للتعذر، إذ الإعراب إما لفظي أو تقديري، أو محلي، والأولان منفيان، لأن هؤلاء مثلا من أسماء الإشارة وهي مبنية فمتعين الحمل على المحل، أما يازيد وإن كان مثل هؤلاء في عموم البناء إلا أنه لما كان معربا في حالة واحدة ومبني في حالة أخرى لم يكن كهؤلاء، ولذلك جاز في تابع يازيد الإعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منـــزلة الحركة الإعرابية لطرو الإعراب تمت منهل .

٤- قال الرضي: وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا، ألا ترى أنك لا تقول في محمد وعلي، المحمد والعلي، بل يجوز دخول اللام في أكثرها. تمت رضي .

تقدير نزع[1] اللام ودخول ‹يا› عليه، فترفع تنبيها على أنه منادى ثان، **(وإلا فكأبي عمرو)** أي وإن لم يكن كـ«الحسن» بل كـ«النجم، والصعق» من كل اسم جنس معرف باللام، إما باق على جنسيته [2]أو صار علما معها بغلبة الاستعمال، فأبو العباس كأبي عمرو في اختيار النصب، لعدم صحة دخول ‹يا› عليه، إذ لم يصح تقدير نزع اللام[3] منه، فجريه على القياس أولى، **(والمضافة المعنوية[4] تنصب)** لا غير، جريا

١-قوله: (لجواز تقدير نزع اللام) لأنها لم تصر مع اللام أعلاما حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية، وإن لم يكن العلم يحتاج إلى التعريف، وذلك لِلَمْح الوصفية الأصلية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين، وذمه إن كانت متضمنة للذم، كالقبيح والجهم لو سمي بها، فكأنك أخرجتها عن العلمية وأطلقتها على المسميين بها أوصافا تمت رضي .

٢- أي لم يصر علما بالغلبة مثل: يا زيد والرجل، والمراد منه المعهود. تمت ع .

٣- أما من النجم والصعق فظاهر، وأما من الرجل فلتغير معناه من التعريف إلى التنكير، بخلاف نحو الحسن والفضل فإنهما على تقدير نزع اللام تبقى علميتهما فلا يتغير المعنى من التعريف إلى التنكير تمت .

٤- قال في غاية التحقيق: وإنما قيد الإضافة بالإضافة المعنوية، احتراز من اللفظية فإن حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين، لأن اللفظية في حكم الانفصال، والتوابع المضارعة للمضاف مفردة حقيقة وصورة، فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب، وكذا تقول يازيد خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامر العنس

فإن اسم الإشارة وهو: ذا منادى مفرد، والضامر: مرفوع على أنه صفة ذا، وإن كان مضافا لأن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، والتقدير يا ذا الضامر عنسه، والضامر: من الضمر بالضم وهو الهزال، يقع على الناقة والجمل، والعنس: بالفتح الناقة الصلبة الشديدة، فإن قيل ما بالهم اعتبروا في الأسماء المضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم المضاف إذا وقعت مناداة، حتى أوجبوا فيها النصب، وحكم المفردة إذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب؟ قيل الأسماء المضافة بالإضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما، والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة، فعملوا بالاعتبارين في الحالين، وعليك أن تحقق وجه عدم العكس في كل منهما تمت غاية .

على القياس، كما لو كانت مستقلة، لإمكان دخول حرف النداء عليها، فكأنها حينئذ مستقلة بنفسها، نحو: «يا زيد ذا الجمة» في الصفة، «ويا خالد نفسه، ويا تميم كلهم وكلكم» في التأكيد، [1]«ويا بشر صاحب عمرو» في البدل، «ويا غلام أبا عبد الله» في عطف البيان، «ويا زيد وعبد الله» في العطف بحرف، (والبدل [2]**والمعطوف غير**

يقال: وجه عدم العكس أن اعتبار الصورة أصل، واعتبار الإفراد حكم فرع، وكون الشيء متبوعا أصل، وكونه تابعا فرع، وكون الشيء متنوعا أصل، فاعتبار الأصل مع الأصل أولى من عدمه تمت .

(*) قوله: (المعنوية) لتخرج اللفظية، فإنه يجوز فيها الوجهان لضعفها، لأنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهي في حكم المفرد، فبالنظر إلى هذى جاز فيها الرفع، وبالنظر إلى صورة الإضافة جاز فيها النصب تمت ، فتقول يا زيد حسن الوجه بالوجهين الرفع والنصب تمت والله أعلم .

(*) قوله: (والمضافة المعنوية تنصب إلخ...) لا اللفظية مثل يا زيد الحسن الوجه فالحسن مضاف إلى الوجه إضافة لفظية فيجوز فيه الوجهان، لأنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإضافتها دون المعنوية في القوة، وأيضا المنادى معرفة فلا يوصف إلا بمعرفة، واللفظية لا تفيد تعريفا كما عرفت فلا بد فيها من اللام لتتعرف كموصوفها، ومع دخول اللام لا يصح مباشرة حرف الندى لها فكان فيها الوجهان، ذكر ذلك ركن الدين، وأما إذا كانت إضافة التوابع المذكورة معنوية وهي ما أفادت تعريفا أو تخصيصا فإنها تنصب تمت .

(*) قوله: (والمضافة) يعني قياسها لو كانت هي المنادى، قال الرضي وليس في نسخ الكافية تقييد الإضافة بالمعنوية، ولا بد منه لأن اللفظية جارية مجرى المفردة، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب، ولم يتعرض الشارح لذكرها في المفردة ولا في المضافة، وكأنه للوضوح تمت بغية والله أعلم .

١- والعائد في التأكيد جائز بلفظ الغيبة نحو: يا تميم كلهم ويا زيد الذي أحبه، نظرا إلى أن المتبوع اسم ظاهر فجاز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة كما جاز بطريق الخطاب أيضا، نحو: يا تميم كلكم ويا زيد الذي أحبك لعروض الخطاب، فالحاصل أنه جاز تارة باعتبار اللفظ، فجاز ضمير الغيبة، وتارة اعتبر المعنى فجاز ضمير المخاطب تمت منهل صافي والله تعالى أعلم .

٢- إذا كان غير معرف باللام كأمثلة الكتاب، أما لو قلت يا أخانا الحارث كان الحارث عطف بيان ولم يصح بدلا، ذكر معنى ذلك في تعليقة الشيخ إسماعيل في آخر عطف البيان .

ما ذكر حكمه [1]**حكم المستقل)**، إذ البدل في حكم تكرير العامل، والمعطوف مقصود بالنداء، وأمكن فيه تقدير الحرف لزوال المانع، فصار كما لو باشرهما، **(مطلقا)** أي: مفردين أو مضافين، بعد المفرد والمضاف، نحو: «يا زيد بشر، ويا زيد وعمرو، ويا زيد عبد الله، ويا زيد وصاحب عمرو، ويا عبد الله بشر، ويا عبد الله وعمرو، ويا عبد الله صاحب عمرو، ويا عبد الله وصاحب عمرو» .

(والعلم [2]**)** المفرد **(الموصوف بابن**[3] **أو ابنة**[4] **مضاف إلى علم يختار فتحه)**، لاجتماع الثقل فيه من وجوه، من حيث [5]بناء المنادى، ووقوع الابن بين علمين، إذ العلم أثقل من النكرة لكثرة دورانه واستعماله، وكثرة نداء الأعلام، وتخالف حركتي

١- قوله: (حكمه) أي حكم المنادى المستقل في الإعراب والبناء. قال في الغاية فإن قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في أن الأول يجب فيه البناء، وأن الثاني لا يجوز فيه البناء بل واجب الإعراب رفعا ونصباً مثل لا أب وابنا وابن؟ قيل وجوابه يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى تمت .

هذا كلام صاحب الغاية ثم قال في الحاشية قال الرضي لم يطرد ذلك فيه، إما لأن بناء اسم لا للتركيب ولا تركيب هنا مع كون أحد جزأي المركب مقدرا، وإما لأن عمل «لا» ضعيف لضعف مشابهتها، ألا ترى إلى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها وتكرر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها، بخلاف (يا) على أنه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف انتهى كلام الرضي رحمه الله .

٢- ولما فرغ الشيخ من بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والعلم إلخ... تمت غاية والله أعلم .

٣-قوله: (بابن إلخ...) أو ابنة، وأما بنت فليس مثلهما في النداء، وأما في غير النداء ففي إجرائها مجراهما وجهان: الأول المنع لأن التخفيف معها لفظا وخطا لكثرة الاستعمال و لم يكثر استعمال بنت تمت رضي .

٤- يشترط في الصفة يعني الابن والابنة أن لا تكون مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة ولا مفصولا بينها وبين الموصوف، فإن الكثرة مع هذه الشروط منتفية، وأما بدون هذه الشروط فلكل واحد من الموصوف والصفة حكم بنفسه تمت ش . لفظ حاشية الشريف: فإن الكثرة إنما هي مع هذه الشروط، فإن انتفى شيء من هذه الشروط فلكل واحد إلخ... تمت .

٥-قوله: (من حيث بناء المنادى) إذ لزوم الاسم على حركة يقتضي ثقله، لأن في الاختلاف نوعا من التخفيف تمت .

المنادى والابن، فخفف المنادى بإتباع حركته حركة [1]الابن، كما فعل في «امرئٍ وابنم» [2] والميم في «ابنم» [3] زائدة، فيقال في: «جاءني ابنُمٌ» بضم النون والميم،[4] «ورأيت ابنماً، ومررت بابنمٍ» وحركة [5]المنادى بنائية، دون حركة الابن فإعرابية،

١- يعني بإتباع المنادى حركة الصفة وإنما فعل هكذا دون العكس لوجهين: أحدهما أن حركة الإعراب لمعنى، وحركة البناء لغير معنى، والدال على المعنى أحق أن يكون متبوعا، الثاني أن حركة الصفة من جنس ما يستحقه الموصوف في الأصل وهو النصب تمت يمني. يعني قبل دخول حرف النداء وهو «يا» فإنه منصوب قبل ذلك بأدعو. تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وابنم) الابنم: ابن الرجل ومن يحرم عليه نكاحه قال الشاعر:

لقيم بن لقمان من أخته   فكان ابن أخت له وابنما

وأصل ابنم: بنو، فأبدلت الميم من اللام، وغير بإسكان الباء وإتباع حركة النون حركة اللام على غير قياس تمت مناهل للشيخ لطف الله وفي حاشية ابنم بمعنى: ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة، كما في زرقم وليست الميم بدلا من اللام وإلا لكانت في حكم الثابتة كما في فم، فلا يحتاج إلى همزة الوصل كما في فم ذكر ذلك الجاربردي والله أعلم .

٣-قوله: (في ابنم) ومع زيادته جعل ما قبله تابعا له في الحركة، فالكلمة المرادة الواقعة بعد المنادى المتصلة به غاية الاتصال والامتزاج أولى بأن يجعل ما قبلها تابعا لها في الحركة، وهذا تعسف، والظاهر أنه أراد بيان زيادة الميم في كلمة أبنم فقط تمت والمذكور في كتب التصريف أن الميم عوض عن اللام، والأصل بنو عند الجمهور، بل حكى الرضي ذلك مذهبا عن بعضهم ولعل الشارح يرى ذلك مذهبا تمت .

٤- في ابنم والراء والهمزة في امرئ تمت وكذا فتح -في حالة النصب تمت- النون و الميم وكسرهما- في الجر تمت- في ابنم، وفتحهما وكسرهما في امرئ فتدبر تمت .

٥- قوله: (وحركة المنادى إلخ...) لأنهم أبدلوا الضمة في المنادى فتحة لتحصيل التخفيف من وجهين: أحدهما أن أن الفتحة أخف من الضمة، الثاني أن فيهما إتباعا والإتباع أخف من مخالفة الحركات، وأما إعراب الثاني فلأنه تابع مضاف وإضافته معنوية، وأما من قال ببنائها فوجهه أنه عنده لما كثر استعمال المنادى المذكور صار المنادى والابن كالكلمة الواحدة كخمسة عشر، كأنهم ركبوا الصفة مع الموصوف. وأما من قال بإعرابهما فوجه إعراب الأول عنده أحد وجهين: إما أن يكون عنده يا زيد عمرو بالإضافة إلى ابنه ثم أقحم ابن وبقي

على الصحيح، [1] وقيل: ببنائهما،[2] وقيل: بإعرابهما نحو: «يا زيد بن عمرو، ويا هند ابنة عاصم» بخلاف «يا رجل ابن عمرو، ويا زيد ابن أخينا، ويا هند ابنة عمنا» فإنه يضم المنادى لعدم وقوعه بين علمين.

(وإذا نودي المعرف [3]باللام قيل: «يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيهذا الرجل[4]»)، كراهية [5]اجتماع حرفي [1] التعريف، وتحصيل الغرض بإجراء ذي اللام

زيد على ما كان عليه، كقولك يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط إلخ...، وإما أن يكون الأصل يا زيد عمرو ابن عمرو فحذف عمرو كقوله بين ذراعي وجبهة الأسد، ووجه إعراب الثاني ظاهر تمت ش والله أعلم .

١- قال في التسهيل وربما ضم ابن تبعا يعني لضم المنادى. قال ابن عقيل رواه الأخفش ونصره قراءة من قرأ الحمدُ لُله بضم اللام تمت .

٢- معا ببناء المنادى وابن، كأنه سرى حكم الأول إلى الثاني لأنهما صارا بالتركيب كخمسة عشر تمت والله أعلم

٣- قوله: (وإذا نودي المعرف) سواء كان جنسا نحو: يا أيها الرجل، أو موصولا نحو ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾، فأما إذا كان علما كالفرزدق والثريا والصعق فلا يدخل حرف النداء عليه، بل تقول يا من هو الفرزدق ويا من هو الثريا، ولا يجوز أن يتوصل بما ذكر من أي وها التنبيه إلا إذا كان اسم جنس يعلم ذلك، ذكر ذلك أبو حيان، والعلة في ذلك أن المعرف باللام صفة لأي والأعلام لا تقع صفة تمت .

٤- الأكثرون أن الرجل في يا أيهذا الرجل صفة لاسم الإشارة لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة، وهي الرجولية، وهذا حد النعت كما يأتي، أي ما دل على معنى في متبوعه، وقال الباقون هو عطف بيان لعدم الاشتقاق، والجواب أن الاشتقاق ليس بشرط كما يجيء في باب النعت تمت رضي ثم قال قدس الله سره بعد كلام فعلي هذا صار النعت والمنعوت في هذا الرجل مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل، إذا كان اللام فيه للعهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فلهذا لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول هذ اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع، ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر تمت منه باختصار .

٥-قوله: (لكراهة اجتماع حرفي التعريف) قال نجم الدين وفيه نظر لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر، كما في لقد، ولأن، على ما يجيء في موضعهما، قالوا وليس المحذور اجتماع

المقصود بالنداء على المأتي به في الصورة المجردة عنه، وهو «أي» أو «هذا»، وأتوا بـ‹ها› التنبيه بين «أي، وذي اللام» تنبيها على أن المنادى ما بعدهما، أو على خروج «أي» من بابها،[2] أو لتكون كالعوض عن المضاف إليه اللازم لأي.

(**والتزموا**[3] **رفع الرجل**[4] **لأنه المقصود** [1] **بالنداء**)، أو للفصل بين الصفة المستغنى عنها واللازمة، خلافا للمازني والزجاج، وقيل: هذا الالتزام في «يا أيها

التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا أنت، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما، فالعلة حينئذ ما ذكره نجم الأئمة وهو أنه لو دخل اللام المنادى، فإما أن يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين، فمن ثمة قل بناء الاسم معها كالخمسة العشر وأخواته والآن، فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني، وإما أن يعرب وهو أيضا بعيد لحصول علة البناء وهو وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الإفراد والتعريف تمت س .

١- وقد ورد ‹يا› على ما به لام التعريف في قول الشاعر :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

ولكنه شاذ وأشذ من هذا قول آخر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تبعثان شرا

لأن الألف واللام لازمتان في التي بخلاف الغلامين تمت والله أعلم .

٢- أي: الموصولة فإنها وقعت ههنا موصوفة تمت ش وبابها أن تكون مصولة أو استفهامية أو صفة تمت .

٣- قال الخالدي رحمه الله فصار الرجل كالنعامة أي كما قيل:

مثل النعامة إن قيل احملي لحقت بالطير أو طيري سارت مع الإبل

لأنه إن قيل لم وجب رفعه قيل هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه، فإن قيل فيجب أو يجوز في التوابع ما جاز في توابع المنادى المضموم، قيل هو ليس هو نفس المنادى المضموم بل هو مثله تمت خالدي رحمه الله. وعند الأخفش أن الرجل خبر مبتدأ محذوف تمت .

٤- كأنه جواب سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف تمت رضي

الرجل» وأما في «يا هذا [2] الرجل» [3] فيمكن أن يكون المقصود هو «هذا»، فيجوز في «الرجل» الرفع والنصب، [4] وأن يكون هو المقصود فيلزم رفعه.

(وتوابعه) مضافة أو مفردة، نحو: «يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو المال»، **(لأنها توابع معرب)** مرفوع، وتوابع المرفوع مرفوعة، ويستوي في «أي» المفرد والمثنى والمجموع، نحو: «يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال»، والأولى التأنيث في المؤنث، [5] نحو: «يا أيتها المرأة». **(وقالوا [6] يا الله خاصة)**، لكون

١- قوله: (لأنه المقصود) فإن قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة، قيل إنه مقصود واقعاً لا لفظا حيث أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث أنه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث أنه منادى مستقل، فلا تثبت بدليته على أن البدل في حكم تكرير العامل، فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا في المعرف باللام حكما فظهر أنه ليس ببدل تمت غاية .

٢- قال: ابن معين ما لفظه قال صاحب اللباب: كلمة أي في النداء لا تكون إلا وسيلة، وحينئذ فلا تكون صفتها إلا مرفوعة، وأما كلمة هذا فيجوز أن تكون وسيلة، وحينئذ يجب رفع صفتها، وأن تكون مقصودة بالنداء فيجوز فيها الرفع والنصب انتهى والله أعلم .

٣-قوله: (وأما في يا هذا الرجل إلخ...) قال الرضي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع، لأنه غير مستغن عنه وإلا جاز الرفع والنصب، نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا تمت رضي .

٤- إن أراد جواز النصب بتقدير أعني، فمستقيم، وإن أراد جوازه على الإتباع، فليس بشيء تمت ح مفصل تمت .

٥- فرق بينهما في شرح الهادي بأن التأنيث لازم للمؤنث لا يفارقه، والتثنية والجمع صفتان إضافيتان توجدان بسبب انضمامه إلى غيره، وذلك الانضمام غير لازم تمت سعيدي تمت .

٦- إشارة إلى ثلاثة أحكام، قطع همزته، ودخول يا لا غيرها، ودخولها من غير واسطة، وتعويض الميم في آخره عن الياء تمت وقوله يا الله إلخ... بالجمع من غير فصل، وفيه نقض لما مر، والجواب أنه يجوز الجمع بشرطين أن تكون اللام عوضا عن محذوف، وتكون لازمة، ولا يجتمعان في غير اسم الله سبحانه، فلذلك قال خاصة. وقوله: من أجلك يا التي تيمت قلبي إلخ... شاذ لانتفاء كونها عوضا، وكذا قوله: فيا الغلامان اللذان فرا أشد، لانتفاء كل من الشرطين، ذكر معناه الجامي . قوله وقالوا جواب عن سؤال يرد نقضا على القاعدة المذكورة وهو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة، وهذا أولى وإنما استثناه منها لوجهين أحدهما ما

اللام لازمة لهذه الكلمة، إذ الأصل كان «إلها» فحذف منه الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، وأدخل اللام لرفع الشياع، الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم آلهة، فأدغمت لام التعريف في اللام التي بعدها، ولزمت لأنها كالعوض[1] من الهمزة المحذوفة، ومن ثمة [2] تقطع الهمزة في النداء [3].

(**ولك في مثل: «يا تيم تيم عدي»** [4] **الضم والنصب**)، أي: في «تيم» الأول، فالضم لكونه منادى مفردا، والنصب لإضافته إلى عدي المذكور آخرا، والثاني مقحم

في الكتاب، والثاني ما ذكره صاحب غاية التحقيق أن التوسط فيه ممتنع، لأن أيا يستلزم البعيد، وها يستلزم التنبيه، والله تعالى منزهٌ عن البعد والتنبيه، وهذا للإشارة الحسية والله يتعالى عن ذلك، ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي فذلكم كان محمولا على أي طرد اللباب انتهى .

١- لقلة اجتماعهما، ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة، وذلك لأنه قد يجيء الإله في السعة، أورد أبو الفرج الأصفهاني أن أمية ابن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن أمية عبد الإله تمت رضي والله أعلم .

٢-قوله: (ومن ثمة) أي ومن أجل أن اللام كالعوض عن الهمزة جعلوا الهمزة همزة قطع لا وصل، لأن همزة الوصل تسقط عند الاتصال فيؤدي إلى عدم البدل والمبدل تمت ش يقال قد أجازوا حذف حرف النداء وهو يؤدي إلى عدم البدل والمبدل منه فتأمل تمت والله أعلم فقوله تقطع على قول الأكثر تمت. للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام صارا كالجزء من الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام وحكى أبو علي وصلها تمت خالدي .

٣- وقد يحذف حرف النداء منه، ويبدل ميما مشدودة، نحو اللهمَّ ولا يجمع فيه بين البدل والمبدل منه إلا في الشعر كقول الشاعر :

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهمَّ تمت نجم الدين تمت .

٤- تمامه:

لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر

هذا قول جرير ومثله قول بعض ولده :

يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل

تمت .

للتأكيد، [1] وهذا عند سيبويه والخليل، أو إلى عدي المقدر بعده المحذوف[2] استغناء عنه بالمذكور،[3] وهذا عند المبرد، ونظيره قوله :

[يا من رأى عارضا أسر به]   بين ذراعي وجبهة الأسد

أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف الأول استغناء عنه بالثاني، أو على الإتباع، كما في: «يا زيدَ بنَ عمرو» .

(**والمضاف إلى**[1] **ياء المتكلم يجوز فيه «يا غلامي»**) بإثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، والأصل فيها الفتح على[2]الأكثر، لكونها اسما على حرف واحد فقوى

١- وقد مر في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركته إعرابية كانت أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني، مع أنه ليس بمضاف، وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في لا أبا لك لتأكيد اللام المقدرة، وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم تمت رضي والله أعلم .

(*) وأما نصب الأول فقال سيبويه إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي لتيم تمت.

٢- تقديره: يا تيم عدي تيم عدي، وهذا أولى من قول سيبويه، لأن حذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه تمت ش تمت .

٣- قوله: (يا من رأى عارضا البيت إلخ...) العارض: السحاب يعترض في الأرض، أسرَّ: من المسرة خلاف الحزن، وفي نسخة أرقت له، ذراعا الأسد: كوكبان نيران ينزلهما القمر، جبهة الأسد: أربعة أنجم ينزلها القمر. يا: حرف نداء والمنادى محذوف، أي يا قوم، من: للاستفهام مبتدأ عند سيبويه، رأى: خبره، عارضا: مفعول رأى، أسرَّ به: جملة صفة، عارضا وكذا بين ذراعي الأسد وجبهة: صفتان له، وجواب النداء محذوف، أي لا يكذب الرائي. أي يا قوم من رأى سحابا أسر برؤيته ناشئا بين هذه الكواكب خليقا بالمطر لا يكذب الرائي، ولا يخلف ظنه، لأنه إذا كان السحاب بين هذه الكواكب كان ممطراً البتة، على زعمهم.

والاستشهاد في أن ذراعي مضاف إلى الأسد المحذوف، واستغنى عنه بالأسد المذكور للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف كما في الاستشهاد في الشرح تمت شرح أبيات .

بالحركة، كالكاف في «ضربتك»، وأما سكون الواو في «ضربوا» فلثقل[3] الحركة عليها بعد الحركة، ويجوز إسكانها تخفيفا، **(ويا غلامِ)** بحذفها لكونه أخف مع دلالة الكسرة عليها، **(ويا غلاما)** بقلب الياء ألفا والكسرة فتحة، لكون الألف أخف، **(وبالهاء[4] وقفا)** لبيان الألف، أو الفصل بين الوصل والوقف، وتسمى ‹ها›

١- قوله: (والمضاف إلى يا المتكلم إلخ...) يعني أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح اللام أو ملحقا به يجوز فيه خمسة أوجه كما ذكره، وأما ما كان آخره معتلا فلا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو إثبات الياء متحركة بالفتح، وهو الأصل فيما كان على حرف واحد، نحو: مولايَ وفتايَ ومصطفايَ ونحو ذلك، وذلك فراراً من اجتماع الألف والياء تمت س .

٢-قوله: (والأصل فيها الفتح) لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وفا الجزاء ولامه و‹يا› المتكلم أصلها الحركة، لئلا يبتدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة في الضم والكسر تمت .
وقوله: (على الأكثر) إشارة إلى أن بعضهم يقول أصلها السكون؛ قال الرضي : وهو أولى لأن السكون هو الأصل، وقولهم إن الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع، والظاهر أنه نظر في المضمرات بدليل وضعها مرفوعة غير منصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب، وعلى كل حال فإسكان يا المتكلم أكثر استعمالا، إذ لم يلزم اجتماع ساكنين، وهذان الوجهان أعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء أيضا تمت بغية تمت .

٣- وفيه احتراز عن مثل «دلو» تمت شريف يعني الضمة في ضربوا أسكنت لئلا يجتمع حركتان، وأما في دلو فاللام ساكنة فحركت الواو وفيه نظر، إذ الواو من دلو ليس اسما كالواو في ضربوا فلا معنى للاحتراز عنه تمت عبد الرحمن الحيمي .

٤- قوله: (وبالهاء وقفا) أي ويكون بإلحاق ها السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الألف، فيقال يا غلاماه، كذا في بعض الشروح، وقيل معناه ويكون بإلحاق هاء السكت في الكل وقفا، وهو الصواب، لأن ها السكت كما يجيء لبيان الألف يجيء لبيان الحركة، بأن تزاد في آخر الكلمة لتبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها، فيقال يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه تمت غاية تحقيق ومثله ذكر الجامي، لكن الذي ذكره الجلال في شرحه أن الياء الساكنة لا يوقف عليها إلا بسكونها أو حذفها وسكون ما قبلها وهو مفهوم كلام الرضي تمت وتعليل الخبيصي تمت والله أعلم .

السكت،[1] وقد جاء «يا غلامَ» قياسا على يا أبتَ، و«يا غلامُ» بالضم إجراء له مجرى المفرد بعد حذف الياء، وهذا[2] فيما غلب عليه إضافته إلى يا المتكلم،[3] كقوله تعالى: ﴿رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾(الأنبياء: من الآية١١٢) على قراءة أبي جعفر،[4] **(وقالوا « يا أبي » و« يا أمي »)** بالوجوه المذكورة، **(و«يا أبت[5]» و « يا أمت »)** بقلب الياء تاء للتأنيث، بدليل صيرورتها هاءً في الوقف، فيقال « يا أبه »، ويدل على كونها عوضا عن الياء عدم جواز الجمع بينهما، فلا يقال « يا أبتي »، وعند الكوفيين أن التاء للتأنيث، وياء الإضافة مقدرة بعدها،[6] وكان الأصل يا أبتي فحذفت الياء

١- فإن الهاء للوقف، فإذا وجدت علم أن هناك وقفا على الكلمة، بخلاف ما إذا أراد أن يصل الكلمة بكلمة بعدها فإنها تكون بغيرها تمت .

٢- أي البناء على الضم بعد حذف ياء المتكلم لا يكون إلا في الاسم الذي تغلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو: رب، فإنه لا يستعمل غالبا إلا مضافا إلى المتكلم نحو ربي ربنا تمت سماع والله أعلم .

٣- فيعلم أن المراد إضافته إلى يا المتكلم. تمت ش.

٤- هذى التخريج مبني على أنه منادى مضاف، وأن نحو « يا غلامي » يجوز فيه « يا غلامُ » بالضم وهي لغة حكاها سيبويه كما قرأ أبو عيلة ﴿ يا قومُ إنكم ظلمتم أنفسكم ﴾بضم قوم، وابن جني لم يخرجها عن ذلك بل جعلها من باب النداء المفرد واستضعفها لذلك مع حذف حرف النداء من اسم الجنس تمت منهل صافي والله أعلم .

٥- قوله: (ويا أبت إلخ...) واعلم أن التاء فيهما للتأنيث مع كونهما عوضا عن الياء، ولهذا فتح ما قبلها، ويُوقف عليها بالهاء، وإنما طولت وإن كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت ، وأخت ،- وإن كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الواو، ولكن تاء أبت وأمت تصير في الوقف هاءً، وذلك لأن أصل هذه التاء أن تاء أخت وبنت أصل لأنها عوض عن الواو الأصلية، وأصل تلك التاء زائدة لأنها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان تمت ذكر في تفسير البيان أن التأنيث في أبت للمبالغة تمت بغية . قال نجم الدين لأن التاء تكون للمبالغة كعلامة ونسابة فأبدلت من الياء لأن الأب والأم مظنتا المبالغة تمت .

٦- أي بعد التاء. اعلم أن التاء للتأنيث عند البصريين والكوفيين، إلا أن الإضافة غير مقدرة عند البصريين، وتكون وتكون التاء عوضا عنها ومقدرة عند الكوفيين تمت والله أعلم .

المضاف إليها[1]. **(فتحاً)** [2] لإبدالها عن حرف مفتوح، **(وكسرًا)** لمناسبته أصلها، **(وبالألف)** مع التاء، نحو: « يا أبتا » و « يا أمتا » تعويضا عن الياء بهما، **(دون الياء)** معها، لما مر من امتناع اجتماع العوض والمعوض منه، **(و « يا ابن أم » و « يا ابن عم » خاصة)**، مما أضيف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، **(مثل باب: يا غلامي مطلقا[3])**، فيما ذكر من الوجوه لكثرتها كثرته دون غيرهما، **(وقالوا « يا ابن أم » و « يا ابن عم »)** [4]بفتح الميم بلا شذوذ لطوله ومناسبته التخفيف، وإجراء له مجرى المركب .

[ترخيم المنادى]

١- إذ لو كانت كذلك لم تقلب هاءً، لأن قلب هاء التأنيث هاء مختص بالمتطرفة دون المتوسطة لفظا أو تقديرا، فلا تقول في يا عمت « يا عمتي » تمت نجم الدين الرضي تمت .

٢- وقد جاء الضم وعليه قراءة ﴿ يا أبتُ ﴾ بالضم، لإجرائه مجرى المفرد المعرفة، لأنه اسم في آخره تاء تأنيث، نحو ثبة تمت عبد الغفور

٣- قوله : (مطلقا إلخ...) يعني إذا كان المنادى مضافا إلى العم أو الأم المضافين إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو « غلامي » من الوجوه المذكورة المقررة في باب غلامي، فتقول « يا ابن أميْ » و « يا ابن عميْ » بسكون الياء وفتحها، و « يا ابن أمِ » و « يا ابن عمِ » بحذف الياء و الاكتفاء بالكسرة، و « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب الياء ألفاً، ويجوز فيه وجه آخر وهو « يا ابن أمَّ » و « يا ابن عمَّ » بحذف الألف و الاكتفاء بالفتحة، وإنما جاز هذا الوجه فيه وإن لم يجز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم سواء كان المضاف غير الابن نحو « يا غلام أمي » و « يا غلام عمي »، أو كان المضاف إليه غيرهما نحو « يا غلام أخي » و « يا غلام غلامي »، وإنما اختصا بهذا الحكم دون غيره لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما . تمت منقولة .

٤- قوله: (خاصة) منصوب على الحال، وكذا كافة، وعامة، وقاطعة، ولا تأتي مضافة، وما أتى في قول الجريري استغنت بقاطبة الكتاب في قول الزمخشري بكافة الأبواب بالجر فعلى سبيل التسامح قد اعتز له ابن هطيل تمت .

وترخيم المنادى: (جائز[1]) مطلقا، لكثرة وقوع النداء[2] في كلامهم، (وفي غيره ضرورة[3])، أي: ويجوز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر، **(وهو[4] حذف [5]في آخره تخفيفا [6])،** أي حذف ما في [1]آخر المنادى من حرف أو حرفين أو كلمة، كما

١- قوله: (جائز) أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإذا دعت إليه ضرورة شعرية فبطريق الأولى تمت جامي والله أعلم .

٢- ويكون المقصود في النداء هو المنادى له، وقصد شرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطا تمت رضي والله أعلم

(*)قوله في كلامهم فحسن أن يخفف بشيء منه لتسهيل التكلم به، في الصحاح والترخيم: التبيين، ويقال الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر تمت .

٣- قوله: (ضرورة) بالنصب مفعولا لأجله، ومعنى أن ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام، والترخيم في غير المنادى ضرورة، وفي بعض النسخ مقيد بالرفع وهو صحيح بتأويل وذلك ترخيم غير جائز في الشعر ضرورة تمت من بعض شروح الكافية والله أعلم .

٤- قوله: (وهو حذف إلخ...) قال نجم الدين: يعنون بالحذف التخفيفي، ما لم يكن له موجب كما في باب قاض وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذى حذف بلا علة وحذف الاعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة، وهذا اصطلاح منهم انتهى . قلت فظاهر هذا أن الحذف الإعلالي ما كان له موجب سواءً كان الموجب قياسا كباب قاض وباب عصا، أو غير قياسي كحذف لام «يد ، ودم » من باب الحذف الإعلالي ظاهر كلام نجم الدين في شرح الكافية وكلام الخبيصي فيما يأتي عن قريب، وأما ابن الحاجب فجعله في باب الحذف التخفيفي أي الترخيم، فضابط الحذف الإعلالي هو الحذف لعلة موجبه قياسية تمت .

٥- قال نجم الدين: الحد الشامل حذف في آخر الكلمة اعتباطا جوازا، فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويخرج حذف الياء من يا غلام لأن الياء ليست آخر الكلمة، ويخرج منه الحذف في ألف عصا ويا قاض فإنه لعلة، ويخرج أيضا نحو يد ودم تمت فإنه واجب لا جائز تمت .

٦- فعلى هذى يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالقياس، ويمكن حمله على على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع ــ وهو قوله هو حذف ــ إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم تمت ح وهو قوله في آخره تمت .

كما يجيء بيانه إن شاء الله تعالى، لمجرد التخفيف، لا لعلة كحذف الألف من «حبلى» والياء «من قاض» لالتقاء الساكنين في قولك « رأيت حبل القوم » و « هذا قاض »، فأما في غيره فللضرورة، كقول ذي الرمة .

ديار مية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب [٢]

١- كقول أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه .

وإن افتقادي فاطما بعد أحمد دليل على أن لايدوم خليل . تمت

وقبله :

لكل اجتماع من خليلين فرقة وكل الذي دون الممات قليل

تمت

٢- قوله: (ديار مية) منصوب على تقدير فعل أي اذكر دار مية، وقوله إذ مي: هذه الضرورة مع عدم بقاء ما يدل على المحذوف، والأفصح عند الأكثر بقاء ما يدل على المحذوف كما سيأتي بيانه ، كقول الشاعر :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

تمت

قوله: (ديار مية البيت إلخ...) الديار: جمع دار وهي مؤنثة، مية: امرأة عشيقة الشاعر، المساعفة: المواتاة والمساعدة، أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له، والعجم: بضم العين وسكون الجيم هم الذين لغتهم غير العربية أي لغة كانت، وهو خلاف العرب بضم العين وسكون الراء، وأورده الشاعر في مقابلة العجم، العرب: بفتحتين لضرورة الشعر، ديار: مضاف إلى مية، يروى فيها الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هي ديار مية، ، والنصب على أنه مفعول فعل محذوف، أي أذكر ديار مية والجر على أنه بدل من لفظ دار المذكور سابقا في القصيدة أو من الظروف المبنية، مي: مبتدأ وجملة تساعفنا خبره، والجملة الاسمية مضاف إليه لإذ والعامل في إذ على تقدير رفع ديار انتساب الخبر إلى المبتدأ، وعلى تقدير النصب أذكر، وعلى تقدير الجر لفظ الشوق المذكور سابقا، وجعل الظرف مع ما أضيف إليه بدل اشتمال من ديار مية على تقدير أذكر مساعفتها لنا في الزمان الماضي أحسن، وجملة (ولا يرى) في محل النصب على الحال فاعله عجم، (ولا عرب) معطوف عليه، (مثلها) مفعوله والضمير راجع إلى الديار أو إلى مية.

(وشرطه أن [1] **لا يكون مضافا)** لتعذره فيه، لوقوعه في وسط الكلمة معنى لو رخم الأول، وفيما ليس بمنادى لو رخم الآخر، إذ المنادى هو المضاف لا المضاف [2] إليه، خلافا للكسائي والفراء فإنهما يحذفان آخر المضاف إليه، تمسكا بقول الشاعر :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصر فالرحم بالغيب تذكر [3]

(ولا مستغاثا [1] **ولا مندوبا)** إذ المطلوب فيه مد الصوت وتطويله، والترخيم ينافيه، **(ولا جملة)** لأنها محكية [2] على ما كانت عليه، **(ويكون إما علما)** لكثرته في

ومعنى البيت أذكر وقت مساعفتها لنا والحال أنه ليس لها نظيرة في الحسن والجمال في العجم ولا في العرب تمت شريف .

والمراد بالاستشهاد: أن الترخيم جاء في غير المنادى لضرورة الشعر، وهو قوله: مي إذ أصله مية حذفت منه التاء، في الصحاح مية اسم امرأة ومي أيضا، والظاهر من كلامه أن مراده من قوله ومي أيضا أنهما اسمان تامان ولا ترخيم في مي فلا يكون فيه استشهاد والله أعلم تمت ملتقط ش .

١-. خمسه شروط: أربعه عدمية، وواحد ثبوتي، وهذا على فرض وجود قوله ولا مندوبا تمت . ولفظ حاشية أي وشرط ترخيم المنادى أربعه ثلاثة عدمية، والرابع ينقسم إلى قسمين وجوديين، وهو قوله إما علما وإما إلخ... تمت والله أعلم.

٢- قوله: (لا المضاف إليه) وفيه نظر إذ لو كان المنادى هو المضاف لا المضاف إليه لجاز أن يقال في مثل عبد الله إذا كان علما يا عبدو، الثاني باطل، أما بيان الملازمة فلأن المضاف هو العبد لا اسم الله، وأما بطلان الثاني فلأنه لا يدل العبد في عبد الله على المسمى، كما لا يدل الزاي في زيد على مسماه، والجواب أن المضاف وإن لم يكن منادى لكنه من تتمات المضاف وكالجزء له، فلا يتم معناه بدونه، فلذلك وجب ذكر المضاف إليه مع المضاف عند الندى تمت.

٣- وأجيب بأنه لضرورة الشعر، وليس حكم المضاف حكم المركب، نحو: معدي كرب، لأن المضاف والمضاف إليه معربان بإعرابين، بخلاف المركب . تمت . ومما احتجا به قول الشاعر أيضا :

ياعبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائد للقنيص

أي: يا عبد هند، وهو عبد هند اللخمي، فحذف المضاف إليه بأسره، وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ينادي عبد الله بن مسعود يا بن أم عبد، أي يا ابن أم عبد الله، ويا أباهر، أي يا أبا هريرة تمت منقولة.

الكلام ويناسبها التخفيف، (زائدا على ثلاثة أحرف)، لئلا يخرج الاسم عن أقل الأصول [٣] والاعتدال، [٤] بما هو تخفيف لا إعلال، وأما حذف لام «يد ودم» فلاستثقال حركتها [٥] عليها، (وأما بتاء تأنيث) وإن لم يزد على ثلاثة، ولم يكن علما، لمناسبتها [٦] التخفيف، [٧] وعدم الإفضاء إلى تغيير البنية، نحو قولهم[١] :

١- قوله: (ولا مستغاثا) لم يقل المصنف ولا مندوبا، لأن المندوب عنده ليس منادى تمت نجم . وهو ظاهر تعليل الخبيصي حيث أفرد الضمير في قوله إذ المطلوب فيه كما يجيء، ولكنه سيأتي ما يفهم منه خلاف ذلك تمت .

ولفظ الجامي ولم يذكر المندوب لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين، مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف تمت منه.

٢-قوله: (لأنها محكية على ما كانت عليه) أي: على إعرابها الأصلي في انفصال كلمة من الأخرى من جهة اللفظ، فهو كالمضاف مع المضاف إليه تمت شرح مصنف. ولأنك لو رخمت «زيد قائم، وتأبط شرا» علما فقلت «يا زيد» و «يا تأبط» لجاز أن يكون الأول مفردا والثاني فعلا قد سمي به مجردا عن الضمير، فلم يعلم أنه مفرد أو جملة، ومراده بالأول زيد في يا زيد المنادى وكذا في الثاني تمت.

٣- فإن قلت المنادى المرخم مبني، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف، نحو: «ما ومن» قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمته مشبهة للرفع على ما تبين قبل تمت رضي.

٤- والمراد بالاعتدال أن يكون بين الحرف المبتدأ به والموقوف عليه مهلة، وهو لا يكون إلا بحرف ثالث بين المبتدأ به والموقوف عليه تمت.

٥- أي حركة اللام واستثقال حركتها يقتضي حذفها، وإذا حذفت التقى ساكنان- نون التنوين وما حذف حركته- فالحذف للإعلال وإن كان غير مطرد تمت ش تمت.

٦- لفظا، لزيادتها على بنية الكلمة، فهي كالطرف الثاني من المركب، ومعنى، إذ التأنيث بالتاء كثرة العلم وأكثر لأنه يدخل العلم أيضا تمت سعيدي.

٧-قوله: (التخفيف) الظاهر أن هذا من القلب فإن التخفيف هو المناسب لا المناسب مناسبة التخفيف إياها لثقلها لفظا، وهو ظاهر، ومعنا لأن التأنيث ثقيل ألا ترى إلى تأثيره في المنع ما ذاك إلا لثقله تمت منقولة تمت

جاري[2] لا تستنكري عذيري   سيري وإشفاقي على بعيري

أي يا جارية، « ويا ثب اقبلي » أي يا ثبة، « ويا شا ارجني »أي يا شاة ارجني، من الرجون وهي الإقامة، وأما ما رخم [3] مضافا كـ « يا صاح»[4]أو اسم جنس بغير تاء « كأطرق كرى » فشاذ.

(فإن كان في آخره زيادتان [1] **في حكم الواحدة)** أي زيدتا معا لمعنى واحد[2]، **(« كأسماء »)** وهي فعلا، من الوسامة، قلبت واوها همزة، ففيها زيادتان للتأنيث،

١- ومثل قوله   أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي ميتة فيجيب.   أي أبا عروة تمت رضي تمت .

٢- قوله: (جاري البيت إلخ...) قائله العجاج، واسمه عبد الله بن زيد التميمي البصري لقب بذلك لقوله حتى تعج تحتا عجعجا، وهو وابنه راجزان مشهوران، أدرك العجاج أبا هريرة وروى عنه، وكان من أعراب أهل البصرة مخضرم. وابنه رؤبة أيضا كان مقيما بالبصرة، توفي سنة خمس وأربعين ومائة بالبادية.

والشاهد في البيت في قوله: جاري حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة، وأصلة يا جارية، والعذير: بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما تعذر عليه إذا فعله، يعني لا تستنكري يا جارية معذورا أنا فيه، قوله سيرى: بدل من عذيري، والواو: للعطف أو بمعنى مع تمت بغية . ويقال إن موجب ارتجازه أنه كان يصلح جليسا له فمرت به جارية فألحّت بالنظر إليه متعجبة فقال ذلك تمت والله أعلم .

٣- جواب عن سؤال مقدر تقديره لا يجوز ترخيم الاسم المضاف واسم الجنس بغير تاء التأنيث، ونحو « يا صاح » (اسم جنس) و « يا كرى » رخموه، وأجيب عن ذلك بقوله (فشاذ) تمت وأصلهما يا صاحبي ويا كروان تمت .

٤- قال

يا صاح هل حم عيش باقيا فترا   لنفسك العذر في إبعادها الأملا

قيل هو ترخيم يا صاحبي والأظهر أنه ترخيم يا صاحب مفرد ولما كثر في النداء كثرة الأعلام رخم تمت ش تمت .

وهذا عند سيبويه، وذهب غيره إلى أنها أفعال، من الاسم، [٣] سمي به المؤنث وامتنعت للعلمية والتأنيث المعنوي، فيكون مما آخره حرف أصلي بعد مدة، كما سيجيء إن شاء الله تعالى، (« **ومروان** ») و« سكران » ونحوهما مما فيه ألف ونون زائدتان لمعنى التذكير، و« هاشمي » مما فيه ياء النسبة فإنهما زيدتا لأجلها، و« مسلمان » و« مسلمون » في من [٤]أعربهما بالحروف بعد التسمية، و« مسلمات » مما فيه الألف

١- قوله: (زيادتان) وإن لكل واحدة منهما معنى يغاير معنى الأخرى كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين، وهاتان الزيادتان سبعة أصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم، نحو مسلمون ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم، نحو مسلمات، وزيادتا الألف والنون، نحو: مروان وعثمان وخراسان، وياء النسبة وشبههما، نحو « كوفي » و« كرسي » وألفاء التأنيث وهمزة الإلحاق مع الألف – لامع التاء فإن ما فيه ألف الإلحاق مع التاء كأرطاة لا تحذف الزيادتان معا بل التاء فقط، كما سيأتي للشارح قريبا تمت- التي قبلها كما في حرباء وعلباء تمت عبد الغفور على الجامي وهو بلفظه في الرضي تمت .

٢- فإن كانت لمعنيين لم يحذف إلا حرف واحد نحو: « مرجانة » فإنه يقال فيه « يا مرجان » تمت في تعليقه الشيخ إسماعيل لأن التاء زيدت بعد زيادة الألف والنون تمت .

٣- فأصله (أسماو)بالواو قلبت همزة ككساء تمت ش فإن قلت كيف قال ما في آخره أصلي؟ قلت المراد بالأصلي مالا يكن زائدا، ولما كانت الهمزة بدلا عن أصلي كانت أصلية تمت والله أعلم

(*)وفائدة الخلاف تظهر في ما إذا نكرت (أسماء) فعند سيبويه يمتنع بعد التنكير لبقاء سبب منع الصرف وهو ألف التأنيث، وعند غيره يصرف لبقائه بلا سبب تمت .

٤- قوله: (فيمن أعرابهما بعد التسمية إلخ...) فأما من أعربهما بالحروف نظرا إلى الأصل الذي زيد فيه الحرفان لمعنى، وأما من أعربهما بالحركة على النون والتزم الألف في التثنية والياء في الجمع وهو لا ينظر إلى الأصل ويجعل الحرفين جزءا من الكلمة بعد العلمية فيكون مما آخره أصلي قبله مدة زائدة تمت س. لكن هذا الاعتبار يستلزم أن يكون مروان ونحوه خارجا عن قوله في آخره زيادتان، إذ قد صارتا جزءا من الكلمة، ويستلزم أن لا يدخلا في قوله أو حرف صحيح قبله مدة لعدم زيادة المدة بهذا الاعتبار، فالأولى عدم التقييد بقوله فيمن أعربهما بالحروف، ويقول فيمن أعربهما بالحروف ومن لم يعربهما كما فعل الرضي وغيره تمت والله أعلم .

والتاء كجمع المؤنث، **(أو حرف صحيح** [1]**قبله مدة)** زائدة، **(وهو أكثر من أربعة**[2] **أحرف)** كـ« منصور »، و« عمار[3]»، و«مسكين»، **(حذف منه حرفان)**، لكون الآخِرِ منهما مستحقا للحذف في الترخيم، والآخَرَ حرف علة زائدا بعد الأصول، **(وإن كان مركبا**[4]**)** وهو كل اسمين ركبا وجعلا اسما لشخص واحد كـ«معدي كرب» و «سيبويه» **(حذف الاسم الأخير)**، لكونه بمثابة زيادة ملحقة بعد تمام البنية، كتاء التأنيث وألفيه فيحذف حذفها، ووجه المشابهة بينهما كونهما زائدتين، وسقوط

١- قال نجم الدين كان على المصنف أن يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة، لأنه لا يحذف في عفرتاة وسعلاة إلا التاء وحدها تمت .

٢- قوله: (وهو أكثر من أربعة أحرف) قيد في قوله أو حرف صحيح قبله مدة، لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة، لأن نحو « يدان » و« دمان » و « ثبون » و « قلون » و « دمي » يرخم بحذف زيادتيه لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم، بل قبله أيضا كانت كذلك كما قلنا في نحو « ثبه » و « شاة »، وذهب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو « يدان » و «ثبون » و « دمي »، والأول أولى تمت رضي تمت .

٣- والفراء يجيز حذف حرف المد أيضا في نحو « سعيد » و « عمود » و « عماد »، ولكن لا يوجبه كما في نحو« منصور » و « عمار » و « مسكين » تمت نجم الدين .

٤- قوله: (وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير) يرد عليه اثنا عشر حيث يجعل علما وينادى فإنه يرخم ويحذف شطره الأخير مع حذف الألف من اثنا، وذلك لأن عشر في موضع النون المحذوفة للإضافة فنزلت هي والألف منزلة الزيادتين في اثنان علما، لكنه قد اعترضه ابن الحاجب فإن هذا منظور فيه من جهة أن الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته النون لحذف الألف مع حذفه كما يحذف مع النون، قلت لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب .

قال سيبويه عن الخيل: وأما اثنى عشر فإنك إن رخمته حذفت عشر مع الألف لأن عشر بمنزلة نون مسلمون والألف بمنزلة الواو وأمره في الإضافة والتحقير كأمر مسلمين، ومراده بالإضافة النسبة، وبالتحقير التصغير، هذا نصه وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب، والعلة مناسبة المسموع، وهذى كان في العلل النحوية ولا معنى للاعتراض بأن المنزل منزلة الشيء لا بد من أن يعطي حكم ذلك الشيء، ذكر ذلك الدماميني في شرحه على الوافي تمت والله أعلم .

[1]كل منهما في النسبة، والاقتصار على الأول بدونهما[2] في التصغير، **(وإن كان غير ذلك فحرف واحد)** لحصول المقصود به، وعدم موجب حذف الأكثر، كـ«بنون[3]» و «يدان» و «دمان» و«ثمود» إذا جعلت أعلاما، [4] فيحذف الآخر دون المدة لعدم بقائها على أقل الأصول بدونها، وكذا «مختار» و«مستبين» و «مستكين» في حذف الآخر دون المدة، لكونها عين الكلمة، [5] وكذلك « أراطاة » في حذف التاء دون الألف، مع كونهما زائدتين، لأنهما لم يزادا معا بل زيدت الألف للإلحاق ثم التاء للتأنيث، **(وهو[6])** أي المحذوف **(في حكم الثابت على الأكثر [7])** في

١- هذا لا يستقيم في ألف التأنيث الممدودة لأنها تقلب واوا في النسبة كـ« حمراوي »، وإنما يتأتى في تاء التأنيث وألفه المقصورة، على أنه قد جاء حبلوي وحبلاوي تمت .

٢- الاسم الأخير وتاء التأنيث تمت أي بغير الأول في تصغير المركب فيقال « حضيرموت » ولا يغير الثاني كما أنه يغير ما قبل التاء ولا تغير التاء في التصغير أيضا تمت ش. بل يقال « فويطمة » تمت أندلسي تمت والله أعلم .

٣- قوله: (كـ« بنون ، ويدان ، ودمان »إلخ...) قلت أما يدان و دمان ففيه نظر على المختار، إذ ترخيمهما بحذف زيادتهما، لأن بناء الكلمة على حرفين، ففي آخرهما زيادتان لمعنى واحد وهو التثنية كـ« زيدين » فهما داخلان في قول الشيخ فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة، لا يقال أنه يبقى على دون الأصول، لأنا نقول بناء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم كما قلنا– في ثبة وشاة، وذهب الجزمي إلى منع حذف الحرفين في نحو « يدان ، وبنون، وثبون »، والأول أولى تمت رضي وأما بنون جمع ابن فقال نجم الدين إنما لم يحذف زيادتا (بنون) لأنهما غيّرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود تمت والله أعلم – بل قبله أيضا كانت كذلك تمت منقولة .

٤- لأنها إذا لم تجعل أعلاما لم يجز ترخيمها، بناء على الشرائط المذكورة في الترخيم بقوله ويكون إما علما زائدا على ثلاثة أحرف وإما بتاء تأنيث تمت .

٥- فإن المد في مختار أصلي لأن أصله مختير تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصارت ألفا، هذا إن كان اسم مفعول أو مختير بكسر الياء إن كان اسم فاعل تمت .

٦- أي المحذوف من المنادى المرخم من حرف أو حرفين أو كلمة تمت .

٧- قوله: (على الأكثر) لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في حكم الثابت، ولا شك أن الترخيم قريب منه فأجري مجراه، فإنه قياس مطرد يطلب به التخفيف

في اللغة، إذ المقصود من المرخم هو الأصل لفظا ومعنى، [1] **(فيقال)** في «حارث، وثمود، وكروان، («**يا حار**» و«**يا ثمو**» و«**يا كروا**») ببقاء ما قبل المحذوف على حاله، من الكسرة والواو الساكنة والمفتوحة، وكذا في مثل: «هر قل[2]» و«ثبون» و«قاضون[3]» أعلاما «يا هرق، ويا ثبو، ويا قاضو» بسكون القاف والواو فيهما، **(وقد يجعل اسما برأسه)** فيقدر المحذوف نسيا منسيا **(فيقال: «يا حارُ»)** بالضم، و «يا ثمي» بقلب الواو الواقعة آخر الاسم ياءا، وضمة ما قبلها كسرة كما هو القياس في لغتهم، **(و«يا كرى»)** بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، [4]و«يا هرق» بضم القاف، و«يا ثبي» و«يا قاضي» مثل: «يا ثمي».[5]

في النداء ليصغي المنادى إلى ما يلقى إليه من الأمر الذي ينادى لأجله، فكان بمثابة الواجب تمت منهل صافي شرح الوافي تمت والله أعلم .

١- أما اللفظ فإنك إذا قلت يا حار فمقصدك يا حارث بجميع حروفه، والمعنى الدلالة على الذات فحصل في حار الدلالة على اللفظ وعلى المعنى تمت والله أعلم .

٢- قوله: (ومثل هرقل) ملك من ملوك الروم إليه ينسب الدراهم الهرقلية ذكره الخوارزمي، وهو كما ذكر لسكون القاف في هرقل والواو في بنون، وأما قاضون فلا يقال يا قاضو بسكون الواو بل يحذف ويضم الضاد لكونه علما باقيا بعد الحذف على ثلاثة أحرف، فيقال يا قاض لأن المحذوف كالموجود، وهذا على اللغة الكثرى، وأما القلّى فيقال يا قاضي بإثبات الياء لأن المانع قد زال تمت ش .

هرقل اسم ملك الروم على وزن خندق، ويقال هرقل على وزن دمشق تمت ش والله أعلم .

٣- فيه نظر ووجهه أن قاضون مما في آخره زيادتان في حكم الواحدة إذ هو جمع مذكر سالم فالقياس في مثله يا قاض، وإن أراد الشارح الإشارة إلى ما قيل عن الجمهور أن الترخيم إذا زال في اسم بسبب حذفه فالقياس أيضا أن يقال على هذا يا قاضي، لأن المحذوف إنما هو الياء لمّا لاقت الواو، على أن الرضي قال ما لفظه قال المصنف ويعم ما قال لو قيل يا قاض في هذه اللغة لم يبعد لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا، وكذا صرح به السعيدي وظهر أنه لا وجه لقوله يا قاضون والله أعلم، هذا في قاضون وأما بنون فقال الرضي ما لفظه وإنما لم يحذف زيادتا بنون لأنهما غيّرتا بناء الواحد فكأنه مثل ثمود انتهى والله أعلم .

٤- لأنه لما جعل «كرو» اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب إلخ... تمت .

٥- فتقدر الضمة على الياء فيهما في مختار يا فتنا بتقدير الضمة على الألف تمت .

[المندوب]

وا (ع)

(وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، [1]وهو المتفجع[2] عليه[3] بيا أو واو) لاشتراكهما في الاختصاص، بكون كل واحد منهما [4]مدعو. (واختص[1] بوا) ليكون نصا

١- قوله: (في المندوب) قيل: حقيقة المندوب ميت يبكى عليه آخر، وتعدد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه في التفجع تمت وهو إظهار الحزن عند نزول المصيبة ويا أو وا متعلق بالمتفجع، أي الذي يتفجع عليه بأحد هذين الحرفين تمت نجم الدين .

٢- قوله: (هو المتفجع) دخل فيه المجرور في تفجعت على زيد فلما قال بياء أو وا خرج تمت رضي تمت

قوله: (وهو المتفجع عليه) وجودا أو عدما فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكى عليه النادب، والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما، كالمصيبة والحسرة والويل والهيئة اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب، مثل زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ، ويا مصيبتاه تمت جامي قال نجم الدين: وقد أخل بأحد قسمي المندوب هو المتفجع منه نحو وا حزناه وا حزناه وا ويلاه واثبوراه انتهى تمت والله أعلم .

٣- قوله: (وهو المتفجع عليه حقيقة) كقوله الباكي على الميت يا زيدا، ومنه قول جرير في عمر بن عبد العزيز :

حملت أمرا عظيما فاضطربت له   وقمت فينا بأمر الله يا عمرا

نعا النعاة أمير المؤمنين لنا   يا خير من حج بيت الله واعتمرا

أو حكما كقول الخنساء ومن أسر معها من آل صخر، وصخر غائب لا يرتجى حضوره، واصخراه، فنزل منزلة المفقود، وقد يكون التوجع لكونه محل ألم كقول الشاعر :

فواكبدا من حب من لا يحبني   ومن عبرات مالهن فناء

أو لسببه كقوله : تبكيهم أسماء معولة وتقول سلمى وا رزيتيه ، ومثل وانقطاع ظهرناه ، فجاز وإن لم يكن علما ولا مضافا لأنه مندوب بلفظ الرزية وهي المصيبة تمت شرح شواهد .

٤- الظاهر والله أعلم أن الشارح أشار إلى ما اختاره نجم الدين: من أن المندوب منادى محذوف، وقد نقله عن سيبويه والزمخشري، قال نجم الدين قال الجزولي: المندوب منادى على جهة التفجع، فإذا قلت: يا محمداه فإنك تناديه وتقول له تعال فأنا مشتاق إليك، ومنه قولهم في المراثي لا يبعد، وكذا المندوب المتوجع منه نحو: واويلاه، واثبوراه، أي احضر

عليه، وفرقا بين المندوب والمنادى. (**وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى**[2])، أجروه مجراه في أحكامه بعد إجرائهم إياه مجراه في الصيغة، (**ولك زيادة [3]الألف[4] في آخره**) قرينة مزيلة للبس بالمنادى إذا كان المندوب [5]بياء، أو تحصيلا لغرضهم من تطويل الصوت فيه؛ وسلوكهم [6]في ذلك مسلك التطريب، مفردا كان المندوب كـ«يا زيداه» أو مضافا

حتى يتعجب من فضاعتك، والدليل على أنه مدعو قوله تعالى : ﴿ لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ﴾ تمت .

١- قوله: (واختص بوا ليكون إلخ...) لأن «يا» مشتركة بينهما فلا يكون نصا إلا إذا لحق علامة التنبيه بآخر الاسم، ولا يستعمل من حروف الندبة سوى «ياء» لأنها أم الباب ولأنها الأصل، لأن منها تفرع باقي الحروف تمت تمت .

٢- وأما في غير الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى، فلا يرخم كما تقدم تمت والله أعلم .

٣- ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لا ستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه تبعا في حالة واحدة، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل منفجعا عليه جاز واغلامكا تمت رضي .

٤- قوله: (ولك زيادة الألف) قال ابن مالك في التسهيل ويليها في الغالب سالمة ومنقلبة هاء ساكنة تحذف وصلا، وربما ثبتت مكسوة ومضمومة، ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وها، إلى هنا لفظ التسهيل قوله ويستغنى إلخ... استثقالا لألف وها بعدها ألف وها، فلا يقال في عبد الله وجهجاه علمين، واعبد اللاهاه واجهجاهاه، وأجازه المغاربه تمت ح س فقوله: يحذف وصلا نحو: يازيدا رحمك الله، وقوله: وربما ثبتت مكسورة نحو: يا زيداه رحمك الله، ومضمومة كيازيداه رحمك الله تمت ح س .

٥- فيه نظر إذ يلتبس المندوب بالمنادى المستغاث عند وجود الألف في آخر المندوب، إذ يقع الألف في آخر المستغاث، فعرفت أن القرينة هي الفارقة لا غير، كقوله: *وقمت فينا بأمر الله يا عمرا * تمت بغية وأما إذا كان المندوب بوا فلا لبس بينهما لاختصاصها بالمندوب، ولذلك قيل لا يجوز أن تقول: يا زيد بلا ألف وأنت مريد الندبة، بل هاهنا تأتي بواو، وأنت بالخيار في إلحاق الألف مع وا فتكون الألف مع وا زائدة لمد الصوت، إذ قد علم أنه مندوب بوا تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وسلوكهم) إما منصوب عطفا على قرينة أو تحصيلا، وجاز كونه معرفة[1] مع أنه مفعول له، وإما مجرور عطفا على محل أحد المذكورين لأن الأصل فيهما اللام، أي: ولسلوكهم، أو عطفا على قوله: من تطويل الصوت، أي ومن سلوكهم والتطريب قد يكون في الأفراح وقد يكون في الآحزان تمت . [1]قوله وجاز كونه معرفة أي وجاز كون سلوكهم معرفة لإضافته إلى المضمر، مع أنه مفعول له، قوله وإما مجرور عطف على أحد المذكورين إذ الأصل فيهما

كـ«يا أمير المؤمنيناه»،[1] **(فإن خفت اللبس)** بزيادة الألف بغيره، عدلت إلى غيرها من حروف المد مجانس لما في آخر الاسم من ضمة أو كسرة، كما لو ندبت غلام مخاطبة **(قلت: واغلامكيه[2])** لالتباسه بندبة غلام المذكر، أو غلام جماعة مذكرين قلت **(واغلامكموه)** بالواو، إذ الميم أصلها الضم لالتباسه بالألف بندبة غلام المثنى، أو غلام الغائب قلت: «واغلامهوه» لئلا يلتبس بغلام الغائبة، أو غلام الغَائِبِيْنَّ قلت «واغلامهموه» لئلا يلتبس بغلام الغَائِبَيْنَ.

(ولك الهاء[3] في الوقف) بيانا للألف وأختيه، **(ولا يندب[4] إلا المعروف فلا يقال: «وارجلاه»)**، لعدم ما هو المقصود منها من الإعلام بالتفجع[1] وإقامة العذر، **(وامتنع [2])**

اللام أي وسلوكهم إما منصوب عطف على قرينة أو عطف على تحصيلا، وإما مجرور عطف على محل المذكورين، وهما قرينة أو تحصيلا، إذ الأصل فيهما اللام، لأن كل واحد منهما مفعوله مقدر فيه اللام تمت .

١- ـ وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه، وإن كان المندوب في الحقيقة هو المضاف، نحو: وا أمير المؤمنيناه، والمندوب هو الأمير إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين فلو ألحقت مدتها بالمضاف لانفك من المضاف إليه، وكذا تقول في المضارع للمضاف، واطالعا جبلاه ، وكذا تلحقها آخر الصلة وامن حفر بير زمزماه تمت رضي والله أعلم .

فإن كان آخر الاسم ياء ساكنة نحو قاضي، أو واوا حركتها بالفتح، نحو ياقاضياه ويا يرمياه وسميدواه، فأما إذا ندبت غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه، لأن أصلها الفتح عنده وأجاز المبرد واغلاماه بحذف الياء للساكنين تمت نجم الدين والله أعلم .

٢- باليا لأنه يقال في غلام للذكر، واغلا مكاه، فلو قيل في غلامها كذلك لا لتبسا تمت .

٣- قوله: (ولك الهاء) أي لك زيادة الهاء مع زيادة الألف والواو والياء في الوقف، يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة، وا كانت أو يا جائز في الوقف، وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب المضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو: يا غلاما، وليس ما قاله بوجه لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر، فاللبس حاصل، والفارق هو القرينة، وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد، لا سيما الألف لخفائها تمت رضي .

٤ـ قوله: (ولا يندب إلا المعروف) ليتقوى بذلك عذر النادب، فإذا وجدت الشهرة فلا فرق بين أن يكون علما أو غيره، ومتى فقدت امتنع أن يكون مندوبا، سواء كان علما أو غيره تمت منهل .

قال ركن الدين في شرحه: ويعني بالمعروف المشهور علما كان أو غيره، فعلى هذا لو كان المندوب علما غير معلوم للسامع فلا يجوز ندبته، واشترطت الشهرة ليحصل عذر النادب في الندبة، ولئلا يلام فيها تقول: وا ضاربا زيداه إذا

«**وا زيد الطويلاه**») مما ألحق علامة الندبة بصفته، لما أنه جيء بها بعد كماله لمعنى التخصيص أو التوضيح، فتكون غيره لفظا[3] ومعنى مستغنٍ عنه، بخلاف المضاف إليه،[4] فإنه كالجزء من المضاف[5]، (**خلافا** [6] **ليونس**) فعنده الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف إليه.

كان زيدا رجلا عظيما وقد اشهر المتفجع عليه ويقول: وامن قلع باب خيبراه وأمن حفر بير زمرماه لاشتهار الرجلين .

قال نجم الدين: هذا في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فإنك تقول وامصيبتاه، وليست لمعروفة تمت .

١- فلا يندب إلا العلم أوماضاهاه في الشهره، كقولهم وامن حفر بير زمرماه، فإن هذا الفعل الجميل قد اشتهر به عبد المطلب تمت .

٢- قوله: (وامتنع) عطف على ولا يندب، دون قوله فلا يقال، وإلا لزم أن يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك تمت هندي وقيل معطوف على قوله: ولك زيادة الألف في آخره تمت .

٣- أما اللفظ فظاهر وأما معنى، فلأن معنى زيد غير معنى الطويل، إذ معنى زيد الشخص الذي هو مسماه، ومعنى الطويل الدار التي ثبت لها الطول تمت ع .

٤- قوله: (بخلاف المضاف إليه فإنه كالجزء من المضاف) بخلاف الصفة، ولهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف في السعة كقوله تعالى : ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ بخلاف المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر ﴿قتل أولادَهم شركائِهم﴾ واردة على الشذوذ تمت .

٥- ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه كما جاز عن الصفة، فيجوز إلحاق علامة الندبة في المضاف إليه، كأنه جواب سؤال مقدر، وتقدير السؤال ظاهر تمت .

٦- قوله: (خلافا) في انتصاب خلافا في نحو: قولهم خلافا لفلان، قال الدماميني في شرح التسهيل عند قول ابن مالك: والفعل المضارع صالح للحال ولو بني، خلاف لمن خصها بالمستقبل، فإن قلت ما توجيه النصب في قوله: خلافا، قلت جوز فيه وفي أمثاله وجهان، أحدهما أن يكون مصدرا لفعل محذوف، أي خالفوا في ذلك خلافا، ولا يمنع من ذلك وجود اللام فإنها متعلقة بمحذوف، مثل ما في سقيا له، والتقدير أرادني له، والثاني أن يكون حالا والتقدير أقول ذلك خلافا لفلان أي مخالفا له، وحذف الفعل كثير، ودل عليه أن كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن رده والتصريح بالمخالف له فهم قائلون به مكان القول مقدر قبل كل مسألة انتهى تمت .

(ويجوز حذف حرف[1] النداء) للتخفيف،(إلا مع اسم [2] الجنس)، أي ما يجوز دخول اللام عليه، فلا يجوز أن يقال: «رجل» على نية «يا رجل» لتأديته إلى وجوه من الحذف وكراهتهم ذلك، إذ أصله [3] «يا أيها الرجل» فحذف اللام استغناء بيا، ثم ما كان

١- قوله: (ويجوز حذف حرف النداء) **اعلم** أنه يجوز حذف حرف النداء من خمسة أشياء، وهي العلم والمضاف وشبهه والموصول وأي، أما العلم فلأنه كثير الاستعمال في النداء فلما حذف منه لم يلتبس بغير النداء، وأما المضاف وشبهه والموصول وأي فلكونها مشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لأي تمت ع .

جوازا و وجوبا في اللهم، لأن الميمين فيه عوض عن يا، إذ الأصل يا الله، فحذف حرف النداء وعوض منه الميم مشددة، لأنها عوض عن حرفين فرارا من الجمع بين العوض والمعوض عنه، وأما قول الشاعر :

إني إذا ما حدث ألمّا   أقول يا اللهم يااللهما

فشاذ من وجهين اجتماع يا والميم، ووصل الهمزة مع مباشرة يا تمت منهل والله أعلم .

في غير اسم الله فإنه لا يحذف عنه الحرف، حيث كان عريا عن إبدال الميم في آخره، فيقال يا الله بإثبات الحرف، لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي، أو باسم الإشارة، فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف، لئلا يكون إجحافا تمت منهل صافي .

٢- قوله: (إلا مع اسم الجنس) والمراد بالجنس ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كيا رجل، أو لم يتعرف كيا رجلا، وسواء كان مفردا أو مضافا، وإنما لا يحذف مع النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغني عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له، وهذا لا يكون إلا في المعرفة المتعرفة بحرف النداء إذ هي إذاً حرف تعريف، وحروف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المعرف بها فحرف النداء أولى منها لعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف والخطاب تمت رضي .

٣-قوله: (إذ الأصل يا أيها الرجل) إنما كان هو الأصل لأن المقصود نداء المعرف، ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفي التعريف، وقد علم أن التعريف بالألف واللام هو الأصل وإذا كان كذلك وجب يا أيها الرجل، لأنه لا يقال إلا كذلك. قال الرضي وإنما لم يحذف من المتعرف بحرف النداء إذ هي أيضا حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير تمت بغيه .

بينهما لحذفها، [1] ولا «رجلا» على نية «يا رجلا» لالتباسه [2] بغيره من المفعولات، (**والإشارة**) كما مر من كثرة الحذف [3]والالتباس،[4] إذ أصله «ياأيهذا»،[5] وعن الكوفيين أنه يجوز حذفه عنها، (**والمستغاث والمندوب**) لأن المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل، والحذف مما ينافي ذلك. (مثل: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾(يوسف: من الآية٢٩)، «**وأيها الرجل**»)، «وأيتها المرأة، وعبد الله، وصاحب بكر، ومن لا يزال محسنا أحسن إلي»، (**وشذ «أصبح ليل»**)، أي «يا ليل»، وهذا قول امرأة [6]امرء القيس حين طال الليل عليها لبغضها

١- أي: لحذف لام التعريف، لأن علة دخول أي على المنادى لام التعريف، فإذا حذفت زالت العلة فحذفت لزوال علتها تمت .

٢-قوله: (لالتباسه بغيره من المفعولات) إذ لا يعلم أنه منادى على التقديرين، أو مفعول على تقدير النصب، أو فاعل على تقدير الرفع لعدم العلامة في اللفظ تمت س .

إذ يحتمل أن يكون مفعولا لفعل محذوف، وأن يكون منادى نكرة تمت .

٣- أي لم يحذف من اسم الإشارة لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل، فاحتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله وجعله مخاطبا وهي حرف الندى تمت خالدي .

٤-. لأنه إذا حذف «يا» من «ياهذا» لم يعلم هل إنشائي أوإخباري .

٥- قوله: (إذ أصله ياأيهذا) هذا العليل أضعف من الأول، لأن هناك حاجة إلى «أي» وهو كراهة الجمع بين تعريفين بخلاف ما نحن فيه، فدعوى أن أصله ياأيهذا ركيك جدا، والصواب ما أجاب به الرضي من أن هذا موضوع لما يشار إليه للمخاطبين وبين كون الاسم مشار إليه، وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء تمت منقح . والله أعلم

٦- هي أم جندب زوجة امرء القيس قالته تبريا منه وكان مفركا، ويقال إنه سألها عن تفريكها له فقالت: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز، سريع الإراقة بطيء الإفاقة. وأصبح ليل: أي ادخل في الصباح تمت نجم . قال الشريف كانت له رائحة منتنة تمت لأنه ارتضع من كلبه، فإذا عرق ظهر عليه رائحة الكلب تمت شريف . في نسخ... وكان مبغوضا فسألها عن بغضها له إلخ... .

إياه، فلما أصبحت أخذت الطلاق من زوجها، (و«**افتد مخنوق**»[1])، مثلٌ يضرب للحظ على تخليص النفس من الشدائد، (و«**أطرق كرا**»[2]) تمامه: إن النعام في القرى، يقال إن الكروان يخاف من النعامة، مثل يضرب لمن يتكلم وبحضرته من هو أولى منه بذلك، وقيل يقال للكروان: أطرق كرى فإنك لن ترى، فيظن أنه لن يراه أحد فيلصق بالأرض ولا يطير، فيأخذه الصائد. (**وقد**[3] **يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا**)، وذلك فيما بعده كلام (**مثل: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾**(النمل: من الآية٢٥)[4]) أي: «يا قوم اسجدوا»، ومثل: «يا بؤس[1] لزيد» أي: «يا قوم بؤس لزيد» .

١- قوله: (وافتد مخنوق إلخ...) قاله شخص وقع بالليل على سليك ابن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال: افتد مخنوق فقال سليك الليل طويل وأنت مقمر، أي أنت آمن من اغتيالك ففيم استعجالك في الأسر، ثم ضغطه سليك حتى ضرط، فقال له سليك أضراط وأنت الأعلى، فذهبت كلها أمثالا تمت نجم الدين قدس الله روحه .

٢- قوله: (وأطرق كرا) وفيه ثلاثة شذوذات، حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيمه والعلمية معتبرة فيه، وقلب الواو ألفا، والقياس تركها بناء على أن القياس اعتبار المحذوف على اللغة الكثيرة وأما على جعله اسما برأسه على اللغة القليلة فالقياس قلبها ألفا تمت والله أعلم .

٣- قال صاحب المنهل: ولا يعتبر بظاهر عبارة ابن الحاجب بل لا بد من التقييد بكون حرف النداء هاهنا «يا» لا غيرها كما قيل إن الهمزة في قول صاحب البردة * أمن تذكر جيران * للنداء و المنادى محذوف، أي: أصب من تذكر، وهو غلط تمت والله أعلم .

إذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في «ألايا اسجدوا » وقوله :

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال وقبل منايا عاديات وأهوال

والحرف في ﴿يا ليتني كنت معهم﴾، ((ويا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))، والجملة الاسمية كقوله : * يالعنة الله والأقوام كلهم* البيت، فقيل هي للنداء، والمنادى محذوف. وقيل لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها. وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت، أو أمر نحو: ألا يسجدوا فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلها، نحو: ﴿يا آدم اسكن﴾، ﴿يانوح اهبط﴾، ونحو: ﴿يا مالك ليقض علينا ربك﴾ وإلا فهي للتنبيه تمت معنى والله أعلم .

٤- وهي قراءة الكتاب بتخفيف ألا، ومن قرء ألا يسجدوا بتشديد اللام فأن ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام «لا»، ويسجدوا: فعل مضارع سقط نونه بالنصب، أي فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و«لا» زائدة في جواب أن

[الاشتغال]

الثالث : (**ما أضمر عامله**) أي المفعول الذي أضمر عامله (**على شريطة التفسير، وهو كل** [2] **اسم بعده فعل** [3]) احتراز عما وقع بعده اسم، أو جملة، مثل: «زيد منطلق، وزيد أبوه منطلق»، (**أو شبهه**[4])، ليدخل فيه مثل: «أزيدا أنت ضاربه»، (**مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه**[5])، احتراز مما اشتغل به نحو: «زيدا[6] ضربت»، (**لوسلط**[7] **عليه هو**

يسجدوا، ويجوز أن يكون بدلا من أعمالهم، أي فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، ويجوز أن تكون لا بدل من السبيل، أي فصدهم عن السجود تمت رضي والله أعلم .

١- قوله: (يابوس) يجوز في بؤس إعرابان الرفع والنصب، فالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون «لزيد» الخبر، وأما النصب فعلى المصدر لأنه دعاء، مثل قولهم: جدعا، كأنه دعا عليه بالبوس وهي الشدة تمت .

٢- أو في حكمه لتدخل الجملة المحكية، نحو: زيد قائم، قلته تمت حلال .

٣- لا يريد به أن يليه الفعل، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده، نحو: زيدا عمرٌو ضربه، وزيدا أنت ضاربه، تمت رضي .

٤- قوله: (أو شبهه) ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول- المعتمدين - أما المصطر فلا يكون مفسرا في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها تمت رضي .

٥- قوله: (أو متعلقه) والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير، أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على ما فيه الضمير، مثل: زيدا ضربت غلامه، وزيدا ضربت الذي يحبه، وزيدا ضربت رجلا يحبه، وزيدا ضربت وأخاه تمت .

٦- ففي هذا يتعين النصب، وقد أجاز سيبويه الرفع في الشعر في قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي   علي ذنبا كله لم أصنع

تمت .

٧- قال نجم الدين هذا القيد غير محتاج إليه لأن معنى قوله غير مشتغل عنه بضميره أنه لولا الضمير لعمل فيه، والفعل لا يرفع ما قبله فلم يبق إلا النصب، تمت منه .

أو مناسبه [1] لنصبه)، احتراز مما وقع بعده فعل[2] التعجب، نحو: «زيد ما أحسنه»، أو اسم فعل[3] نحو: «زيد تراكه»، أو اسم التفضيل، نحو: «زيد [4] أكرم منه عمرو»، أو يفصل صلة لاسم، نحو «زيد أنا الضار به»، [5] أوحرف، نحو: «أذكر أن تلده ناقتك أحب إلي أم أنثى» أو شبهها نحو: «زيد[6] حين ألقاه يسر» أو شرط مع أداته، نحو: «زيد إن زرته[7] يكرمك» أو جواب [8] مجزوم، نحو: «زيد إن يصم [1] أكرمه» أو فعل مسند إلى ضميره

١- قوله: (أو مناسبه) ليس في كثير من النسخ، وإنما ألحقه غيره لتدخل الأمثلة الأخيرة، ويمكن أن يعني بتسليطه بعينه أو بلازمه، فلا حاجة في دخولها فتأمل والله أعلم .

٢- لأن «ما» التعجبية لها صدر الكلام فيجب رفع الذي قبلها، وإلا لزم بطلان صدارتها تمت ولأنه غير متصرف تمت .

٣- لأنه لا يعمل فيما قبله لانحطاط مرتبته عن مرتبة الفعل تمت والله أعلم .

٤- الكلام فيما يقدر أنه لو سلط عليه لنصبه «وأكرم» لا يقوى على النصب في المظهر المؤخر عنه إلا مع شروط، فبالأولى مع التقدم عليه تمت. لأن اسم التفضيل من قبل شبه الفعل في العمل، فلا يعمل في الظاهر مقدما أو مؤخر إلا في مسألة الكحل تمت ز

٥- قوله: (الضاربه) صلة اللام وهو الاسم لمعنى الموصول ههنا على الأكثر فلا يتقدم عليه معموله، وكذلك الفعل الواقع صلة الحرف لا يجوز تسليطه وإلا لبطل كونه صلة تمت .

٦- قوله: (زيد حين ألقاه يسر) لأن الفعل أضيف إليه «حين» ولا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، ووجه الشبه بينهما أن الموصول لا يتم بدون الصلة، والمضاف لا يتم بدون المضاف إليه تمت

٧- وأما إذا تقدمت أداة الشرط قبل المفعول كان من هذا الباب، نحو: إن زيدا زرته يكرمك، وإنما منع مع الشرط وأداته لأن لها صدر الكلام، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملا ولا تفسيرا، إذ كل ما صح له العمل صح له التفسير، وكذا العكس تمت .

٨- قوله: (أو جواب مجزوم) لأنه إذا كان الجواب مجزوما كان معمولا لحرف الشرط فلا يتقدم عليه، ولا يعمل فيما قبله لصدارته، بخلاف[1] الجواب الغير المجزوم، نحو: زيدا إن أتاني أكرمه بالرفع لعدم كونه معمولا للحرف المقتضي لصدارته لفظا، فقوله: جواب مجزوم يحترز به عن جواب غير مجزوم فإنه يجوز أن يكون منصوبا به تمت . [1]وإنما جاز أن يكون غير مجزوم لأن الأول ماضيا والثاني مضارعا، وسيأتي في الجوازم قول ابن الحاجب وإن كان الثاني فالوجهان تمت .)

المتصل، نحو: «زيد ظَنَّهُ [2] ناجيا» أي: ظن نفسه،[3] أو مقرون [4] بإلا نحو: «ما زيد إلا يضربه عمرو»، أومعلق، [5] نحو: «زيد هل ضربته، وعمرو أأكرمته، وخالد كيف وجدته، وبكر ما أنساه،[6] وعامر ليسجننه بشر، والحسن ليجزينه الله تعالى خيرا»، أو وقع [1] بعد

١- الظاهر أن كونه مجزوما غير مشروط، ولقد أحسن الشارح الرضي في إسقاطه، ولعل وجه ترك التقييد به أنه وقع قبله ماله صدر الكلام وهو حرف الشرط، فلا يعمل ما بعده فيما قبله مطلقا. وعبارة نجم الدين هذه: ومن الواجب تصدره حرف الشرط، نحو: زيد إن ضربته يضربك، وزيد لولى ضربته ضربك، وكذا زيد إن قام أضربه، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبله كما هو مذهب البصريين، على ما يجيء في بابه إن شاء الله تعالى والله أعلم .

٢- قوله: (ظنه ناجيا) أي لا يجوز نصبه وإلا لكان مستغنى عنه من حيث هو مفعول، وعمدة من حيث أنه ضمير الفاعل المتصل رجع إليه، وأما إذا كان الضمير منفصلا جاز نحو زيد لم يظن ناجيا إلا هو، لأن الضمير المنفصل بمنزلة الأجنبي تمت بمن، ومثله للشريف تمت والله أعلم .

٣- لأنه لا يعمل فعل فاعله مضمر متصل على مفسره الظاهر فلا يقال: زيدا ضرب- يعني على أن الضمير عائد إلى زيد تمت رضي تمت- فإن انفصل جاز النصب نحو: زيد لم يظنه ناجيا إلا هو تمت .

٤- قوله: (أو مقرونا بإلا) ولا يجوز تسليط الواقع بعد إلا على زيد الواقع قبلها، لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها، ولأن الواقع بعد إلا مثبت إذا كان ما قبلها منفيا، ومنفي إذا كان ما قبله مثبتا، فلو جوز تسليط الفعل على ما قبله لكان زيد مثبتا لوقوعه بعد إلا معنا منفيا لوقوعه بعد ما لفظا تمت ع ولأن ما بعد إلا جملة مستأنفة تمت .

فصارت الجملتان كالواحدة اختصارا، فلا يعمل ما بعد إلا في شيء إلا في الذي يلي إلا على الأصح، وإن ولي بعد إلا شيئان نحو: ما ضرب إلا زيد عمرا، لم يعمل ما قبلها إلا في الأول، نحو: زيد، ونحو عمرا منصوب بفعل مقدر تقديره ما ضرب أحد أحدا إلا زيد ضرب عمرا، فإذا كان الأمر كذلك فأولى أن لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، لئلا يعمل شيء من جملة في شيء من جملة أخرى تمت رضي بمعناه .

٥- أراد بالمعلق الاستفهام، والنفي بما، ولام القسم، والابتداء، فإنها تعلق أفعال القلوب الداخلة عليها، أي تبطل عملها لصدارتها، كذلك هذه حملا عليه تمت ش

٦- و«إن، وما» من حروف النفي، نحو: زيد ما أضربه، وأن أضربه، فهذه للتصدير في جميع ما ذكرنا، فإن قيل: قد عدد «أن» المفتوحة من جملتها وهي لا تستحق التصدير؟ قلنا أجل ولكن لما كان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها جعلنا حكمها حكم أخواتها بخلاف «لا، ولن، ولم» فيجوز الرفع والنصب، لأن الفاعل يتخطاها، كما قال الشاعر :

* قد أصبحت أم الخيار تدعي   علي ذنبا كله لم أصنع *

حرف من الستة[2] المشبهة، نحو: «زيد إني أضربه، وعمر ليتني ألقاه»، أو بعد«كم» الخبرية، [3] نحو: «زيد كم لقيته»، أو حرف التحضيض، نحو: «زيد هلا ضربته»، أو العرض، نحو: زيدا ألا تكرمه» لأن ما بعد[4] هذه الأشياء لا يعمل فيما قبلها،[5] مثل: «زيدا ضربته» فيما اشتغل عنه بضميره بنفسه، و«زيدا مررت به» فيما اشتغل بضميره بحرف جر، **(و«زيدا ضربت غلامه»)** فيما اشتغل عنه بمتعلقه، **(و«زيدا حبست عليه»)**، فيما انتصب بمناسبه. **(ينصب بفعل أو شبهه يفسره ما بعده)** على الصحيح، [6] لدلالته عليه، لا به لعدم استقامة

وإنما تخطاها العامل لأن «لا» تقع بين الحرف ومعموله، نحو: كنت بلا مال، وأما «لن» فلكونها نقيضه سوف وهو يتخطاها العامل، نحو: زيدا سوف أضرب، وإما لم فلامتزاجها بالفعل حتى صارت كجزئه فلذلك يتخطاها العامل تمت .

١- وفي بعض النسخ: أو وقع بعد حرف، فالضمير الذي في وقع للفعل، وعلى النسخة الأخرى الضمير في وقع للاسم تمت منقولة الظاهر عدم الضمير على النسخة الأخرى لأن الفاعل قوله حرف تمت .

٢- قوله: (الستة) أما في «إن» المكسور و«كأن، ولكن، ولعل» فلأن لها صدر الكلام وأما «أن» المفتوحة فلأنها تسبك ما بعدها مصدرا فيكون من قوله: أوصلة بعدها اسم أو حرف فتأمل تمت عصام .

٣- لأنها جرت مجرى الاستفهامية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كذلك هذه حملا لها عليها تمت تسهيل .

٤- قوله: (لأن ما بعد هذه إلخ...) قال نجم الدين: فإن المفسر عوض من الناصب ودال عليه، فلا أقل من أن يكون مستعدا للنصب وعلى العمل، بحيث لو لم يشغله الاسم المنصوب المتقدم أعني بضميره أو متعلقة لنصبه تمت منه والله أعلم .

٥- وما لا يصح له العمل لم يصح له التفسير، وأما ما صح له العمل صح له التفسير تمت والله أعلم .

٦- وعند الكسائي والفراء ليس ناصبه الفعل المضمر، بل الناصب لزيد عندهما لفظ الفعل[1] المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى بتسليطه عليه، نحو: زيدا ضربته، فضربت عامل في زيد وفي زيدا مررت به، وعمرا ضربت أخاه فالعامل في زيد هو قولك: مررت لسده مسد جاوزت، وفي عمرا ضربت غلامه هو ضربت غلامه لسده مسد أهنت، وليس قبل الفعل في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما، وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر تأكيد إيقاع الفعل عليه تمت نجم الدين .

إعماله إعمالين من جهة[1] واحدة، (أي ضربت) في الأول، مما أمكن تقدير مثل المذكور، (وجاوزت) في الثاني، فيما تعذر ذلك لعدم تعدي مررت بغير الباء، وتعدي جاوزت بغيره، فهو بمعناه مع معموله[2] الخاص،[3] (وأهنت) في الثالث، مما اشتغل بمتعلقه، إذ تعذر فيه مثل الأولين، إذ الضرب غير واقع على زيد فتقدر فيه مضمون[4] الجملة، فهو بمعناه مع معموله

قال صاحب الأسرار ما لفظه: وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه هو الفعل الموجود، ويكون هذا الضمير إما بيان أو بدل، وهو ضعيف لأن العامل لا يكون عاملا في معمولين من جهة واحدة تمت . (1) ثم اختلفا فعند الكسائي أنه منصوب بالعامل المشغول والعائد ملغى، وعند الفراء أن المشغول عامل في المضمر والمظهر تمت منقح. والمختار ما اختاره الشارح تمت)

١- وإنما قال من جهة واحدة إذ الفعل ينصب المفعولات من جهات (٢) مختلفة، كالمفعول به وله ومعه وفيه والمطلق، وقوله واحدة أي ينصب اسمين ظاهرا ومضمر من جهة المفعولية الواحدة تمت سعيدي. (٢) نحو: ضربت زيدا تأديبا يوم الجمعة ضربا شديدا إلخ... تمت .

تقديرا وأما من جهتين مختلفتين فيصح، نحو: زيدا ضربته ضاحكا فقد اختلف العاملان تمت والله أعلم .

٢- يعني به زيدا مررت به وما أشبهه مما يكون الضمير متصلا بنفس الفعل لا بمفعول الفعل، كضربت غلامه فهو العام تمت والله أعلم .

لأن زيدا الذي هو معمول جاوزت هو معمول مررت لأنه والضمير المجرور بالباء عبارتان عن شيء واحد بخلاف أهنت فإنه بمعنى ضربت لكنه ليس مع معموله الخاص كشيء واحد، لأن زيدا غير الغلام تمت ش تمت .

٣- قوله: (الخاص) ومعنى الخصوص في المعمول أنك إذا قلت زيدا مررت به فإنك لا تفسر مررت بجاوزت إلا مع هذا المعمول فقط، ولا تفسر به في قولك مررت بغلامه أو بابنه أو بأخيه أو بصديقه أو غير ذلك من المعمولات، بل تفسر في مثل ذلك بفعل الملابسة كما لا يخفى على من له ذوق سليم، ومعنى العموم في المعمول أنك إذا قلت زيدا ضربت غلامه فإنك تفسر ضربت بأهنت مع الغلام ومع سائر معمولاته، من قولك زيدا ضربته وزيدا ضربت أباه وأخاه وصديقه إلى غير ذلك، إلا أنه يخرج منه ضربت عدوه، وكأن الشارح لم يعتد به لقلته، كأنه لم يكن بالنظر على ما سواه من الصور التي لا تحصر تمت .

٤- الأولى لازم مضمون الجملة وهو الإهانة، أو مضمون الجملة هو الضرب ولازمه الإهانة تمت شيخ لطف الله رحمه الله .

العام،[1] (ولا بست) في الرابع، مما تعذر فيه ذلك كله، وضارب فيما بعده شبه الفعل، مثل: «أزيدا أنت ضاربه» أي: «أضارب زيدا أنت ضاربه».

(ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه) من النصب اللازم أو لا تضربه من المتلو بـ«لم أو لن أو لا» خلافا لأبي محمد[2] بن السيد[3] فعنده النصب أولى فيه، ومثل: «أنا زيد ضربته،[4] وأنت عمرو أكرمته» مما هو تال لما هو فاعل في المعنى،[5] خلافا للكسائي فعنده النصب أولى فيه، لسلامته عن الحذف والتقدير واستلزام غيره ذلك، (أو عند وجود

١- قيد المعمول بالعلم هنا وبالخاص ثمة لأن الفعل المقدر لا يكون بدون المفعول، ولكن يكون بدون حرف الجر، والمفعول بواسطة حرف الجر خاص، إذ ليس كل فعل يقتضي أن يستعمل بالباء فمررت يختص به، بخلاف ضربت غلامه في زيدا ضربت غلامه إذ ضربت يستعمل لغير غلامه كعمه وخاله تمت .

٢- قوله: (خلافا لابن السيد) لأنه شابه النهي من حيث النفي بخلاف زيدا ما أنا ضاربه فإنه لم يجز فيه إلا الرفع لأن «ما» طالبة للصدر بخلافها. قال ابن مالك الفعل المنفي بغير «ما» كالمثبت لأنهما يتقابلان تقابل الأمر والنهي فكما جاز التقدم على الأمر والنهي جاز فيهما أيضا، فلو كان النفي بما لم يجز التقدم لأنها من بين حروف النفي مختصة بالتصدير تمت ش.

والجواب أن النهي إنشاء فلا يقع خبرا للمبتدأ فينتصب الاسم بخلاف لم يضربه، وأخواتها فإنها أخبار مع كونه سالما من الحذف والتقدير في حالة الرفع فهو أولى تمت والله أعلم.

٣-قوله: (لأبي محمد بن السيد) هو أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي بن السيد والسيد بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبعدها دال مهملة وهو من أسماء الذئب. تمت ابن خلكان.

٤- لأن ضربته وإن صلح لأن يعمل في زيد النصب فإنه لم يصلح لأن يعمل في أنا الرفع لأن الفعل لا يرفع ما قبله تمت صارم الدين.

٥- أي من الاسم الذي هو تال وتابع لما هو فاعل في المعنى، فإن «أنا وأنت» في المثالين فاعل في المعنى لضربت، وأكرمت، ودليل الكسائي أنه إذا كان فاعلا في المعنى فتقدر الفعل، فينتصب الاسم به، وجوابه أن كل اسم فاعل في المعنى لا يجوز أن يكون فاعلا حتى تقدر الفعل، وإلا لزم النصب في: زيدا ضربته تمت. فيرتفع بالابتدائية[1] مع كونه سالما عن الحذف والتقدير تمت والله أعلم [1]متعلق بالكلام الأول وهو اختيار الرفع ومعنى الكلام أن الاسم الذي هو تال وتابع لما هو فاعل في المعنى يرتفع بالابتداء فلا يظن أن قوله الابتدائية من تتمة كلام الكسائي بل راجع إلى الكلام الأول تمت والله أعلم.

أقوى منها،[1] كـ«أمَّا» مع غير الطلب)، نحو: «جاءني زيد وعمرو فأما زيد فضربته[2] وأما عمرو فأكرمته»، ومثل: «زيد ضربته وأما عمرو فأكرمته» لأنه وإن وجد هاهنا قرينة النصب إلا أن «أما» وهو من قرائن الرفع أقوى منها لكونها حرفا يقع بعدها المبتدأ غالبا[3].

١- أي وجود قرينة للرفع أقوى من قرينة النصب، وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا، «أما، وإذا» المفاجأة تمت رضي والله سبحانه أعلم.

(*)قوله: (أو عند وجود قرينة أقوى منها) كأما مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة، أما «أما» فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي غالبة في اثنتين ومغلوبة مع واحدة، فتغلب [في] العطف على جملة فعلية نحو: قام زيد وأما عمرو فضربته، وتغلب [في] كون الجملة التي بعدها جوابا لجملة استفهامية فعلية، نحو: قولك أما زيد فأكرمته، في جواب أيهم أكرمت، لأن أما من الحروف التي يبتدئ بعدها الكلام ويستأنف بعدها الكلام، ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يمكن معها قصد التناسب فرجعت الجملة بسببها إليها إلى ما كانت عليه في الأصل وهو اختيار الرفع، للسلامة من الحذف والتقدير، وتكون مغلوبة مع الطلب، نحو: أما زيدا فأكرمه وأما عمرا فرحمه الله تعالى، لأن وقوع هذه الأشياء خبرا قبل الاستعمال. وأما إذا المفاجأة فتجامع من قرائن النصب العطف على جملة فعلية، قال النحاة وهي غالبة لها، فيكون الرفع أولى من النصب مع جواز النصب نحو: قام زيد وإذا بكر يضربه، قال نجم الدين: وفيما قالوا نظر لأنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلا الاسمية فرقا بينها وبين إذا الشرطية، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع، فلو سمع نصب ما بعدها مع العطف على جملة فعلية لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم تمت خالدي.

٢- التمثيل بالمثال الأول غير مستقيم [1]لأن قوله: أما زيد فضربته ليس فيه حرف العطف حتى يقتضي النصب بالعطف على جملة فعلية وقوله وأما عمرو فأكرمته ليس عطفا على جملة فعلية لأن ما قبله أما زيد فضربته وهو جملة اسمية. وأما التمثيل بالمثال الثاني فغير مستقيم أيضا، لأن قوله فأما عمرو فأكرمته ليس عطفا على جملة فعلية حتى يقتضي العطف اختيار النصب، لأن الذي قبله وهو قوله: زيد ضربته جملة اسمية، فلو قال في المثال الثاني زيدا ضربته وأما عمرو فأكرمته معه أو في داره لصلح التمثيل به، أو تقولي ذكر المثال على تقدير العطف على ضربته لا على زيد ضربته فحينئذ يصح، ولكن لا يخلو عن النظر المشهور، وهو أن المعطوف على الخبر ينبغي أن يكون فيه ضمير أيضا، ووجدت في نسخة صحيحة هكذا (زيدا ضربته) والتمثيل فيه بقولهم ضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته أظهر في المقصود تمت سماع والله أعلم. [1]هذا المثال مبني على سقوط الفاء مع أنها موجودة في أكثر النسخ تمت)

٣- يحترز من نحو قوله تعالى: ﴿فأما ثمودَ فهديناهم﴾ بالنصب على قراءة غير السبعة تمت وهو الأعمش تمت والله أعلم.

(**وإذا للمفاجأة**)، نحو: «قام زيد وإذا عمرو يضربه بكر» إذ هي أيضا مثل «أما» في وقوع المبتدأ بعدها غالبا،[1] فتكون أقوى من[2] «قام»، وعند ابن مالك لا يجوز فيما بعد «إذا» المفاجأة إلا الرفع، لالتزام العرب أن لا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ،[3] بخلاف «أما» التي هي للطلب[4] حيث يختار فيه النصب، نحو: «أما زيدا[5] فأكرمه» لاستلزام الرفع كون الطلب خبرا، وهو غير صالح لذلك إلا على[6] تأويل، وفي مثل: «أأنت زيد ضربته» فيما حال بينه وبين الاستفهام اسم آخر عند سيبويه،[7] إذ عنده «أنت» مبتدأ،

(*) والأظهر أن قوله غالبا يشير إلى ما ذكره المحقق الشلبي في حاشية المطول حيث قال ما معناه: أنه يقع بعد «أما» الاسم حتما وقوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ مؤول بأن المعنى فأما المتوفى كما ذكره السعد في حاشية الكشاف تمت والله أعلم.

١- احتراز عما رواه الأخفش عن بعض العرب: خرجت فإذا قد قام الأمير تمت فقد وليتها الجملة الماضوية مع قد تمت.

٢- يعني وإن وجدت قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية تمت والله أعلم.

٣- مثل قوله تعالى: ﴿إذا لهم مكر في آياتنا﴾ تمت.

٤- فالطلب هنا هو الأمر والنهي والدعاء فقط، لأن سائر أنواعه كما مر يجب الرفع معها ذكره الرضي تمت.

٥- وأما بكرا فلا تضربه، وأما عمرا فرحمه الله، لقلة وقوع مثل هذه الأشياء خبرا تمت نجم الدين.

قال الهندي: والأولى أن يقال إن قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض، وإن قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض، إذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار تمت.

٦- قوله: (إلا على تأويل) قد تقدم للشارح في المبتدأ والخبر أن الإنشاء يقع خبرا بلا تأويل، وهو يخالف ما ذكره هنا فينظر فهذا التعليل يستقيم على مذهب من منع من وقوع الطلب خبرا، وأما على مذهب الجمهور فالعلة أن وقوع الإنشاء خبرا قليل في الاستعمال تمت.

٧- لأن الاسم الذي بعد الاستفهام غير الاسم الذي ينصب بالفعل فرجع إلى الأصل وهو اختيار الرفع تمت ش.

(*) لأن الفصل بين الهمزة وبين الفعل بالمبتدأ بعده من مطالب الفعل فبقي كما لو لم توجد الهمزة، والمختار في زيد ضربته ونحوه الرفع، وكذلك هنا فأنت مبتدأ وزيد ضربته جملة في موضع الخبر تمت عقيل.

و«زيد» مبتدأ ثان خبره ما بعده، والجملة خبر عن الأول. خلافا للأخفش فعنده يرتفع «أنت» بفعل مقدر، وينتصب «زيد» به[1] ويرى هذا أولى[2] من الأول.

(ويختار[3] النصب بالعطف على جملة فعلية[4] للتناسب)، وكونه مقصودا به عندهم وعدم كراهتهم الحذف حينئذ، نحو: «لقيت زيدا وعمرا كلمته، وجاء سعيد وسعداً زرته». **(وبعد حرف النفي[5])**، نحو: «ما زيدا ضربته». **(وحرف الاستفهام[6])**، نحو: «أعبد الله

١- أي بالفعل المقدر، تقديره أضربت أنت زيدا ضربته على أنه تأكيد، أو تقديره أضربت زيدا ضربته على أنه فاعل وكان متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا تمت سماع.

٢- لأن الاستفهام بالفعل أولى، وللقياس على الفصل بالظرف نحو أكلَّ يومٍ زيداً تضربه تمت ش وجوابه أن الهمزة أعم تصرفاً فلا يقع الفعل بعدها وجوباً، مع أن في الرفع السلامة من الحذف والتقدير تمت.

٣-قوله: (ويختار النصب بالعطف إلخ...) وكذا العطف على شبه الفعلية، نحو: مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقبِّلها، وكذا يختار بعد «حتى، وبل، ولكن» وإن كانت مع دخولها على الجملة حروف ابتداء تشبيها لها بحالها عاطفة تمت شيخ لطف الله.

٤- وقد جرت عادة النحاة بأن يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة إلى المعطوف في باب الاشتغال، ولم يذكروا ذلك بالنسبة إلى المعطوف عليها في نحو: زيدا أكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني تمت والله أعلم.

٥- وليس «لم، ولما، ولن» من هذه الجملة وهي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل تمت حامي.

٦- لأن الاستفهام غالبا إنما يكون عن الفعل، ألا ترى إذا قلت: أزيدا ضربت إنما تسأل عن الضرب الواقع على زيد لا عن ذات زيد، إذ لا تشك في ذاته، فحينئذ كان تقدير الفعل أحسن، وإذا وقع بعدها المبتدأ والخبر يكون الاستفهام عن النسبة التي بينهما تمت.

(*) قوله: (وحرف الاستفهام) **اعلم** أن الاستفهام على ثلاثة أوجه الأول ما يختار فيه الرفع مع جواز النصب فيه، وهو الاستفهام بالأسماء كما ذكر من نحو: أيهم ضربته ومن حدثته، والثاني ما يجب فيه الرفع ولا يجوز النصب وذلك في الاستفهام الواقع خبرا، نحو: زيد هل ضربته لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، والثالث ما يختار فيه النصب مع جواز الرفع، نحو: أزيد ضربته. فإن قلت كيف صح أزيداً ضربت عمرا وأخاه، وضربت مشغول بعمرو، وهو ليس ضميرا لزيد ولا متعلقا به؟ [قلت] لما كان أخاه متلبسا به بالعطف فكأنه متلبس بزيد، إذ وقع بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة وبين المعطوف وزيد ملابسة، فصح لأجل هذا عطف أخاه على عمرو، فلما حصلت

ضربته، وأزيدا ضربت عمرا وأخاه» أي: أخا زيد.[1] **(وإذا الشرطية)** نحو: «وإذا عبد الله تجده فأكرمه». **(وحيث[2])**، نحو: «حيث زيدا تجده فأكرمه» لأن وقوع الفعل بعد هذه الألفاظ أكثر. **(وفي الأمر)**، نحو: «زيدا أكرمه». **(والنهي)**، نحو: «زيدا لا تشتمه».[3] **(والدعاء)** نحو: «ذنوبنا اللهم اغفرها» إذ هي مواقع الفعل، لما مر[4] من عدم صلاحية الطلب للخبر إلا بتأويل. **(وعند خوف لبس المفسر بالصفة)** لو رفع (مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ[5] شَيْءٍ

الملابسة بين أخا زيد وعمرو بواسطة العطف فكان الملابسة بين أخا زيد وزيد حاصلة، فحصلت الملابسة بين زيد وعمر وتسبب ذلك فصح إضمار أهنت قبل زيد حينئذ، لأن الضرب الواقع على عمرو وأخيه إهانة له، والتقدير أهنت زيدا ضربت عمرا وأخاه تمت سماع.

وإنما قال بعد حرف الاستفهام لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام، مثل من أكرمته، و لم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل: هل زيدا ضربته، فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لأنه بمعنى قد في الأصل تمت ح.

(*) احتراز عن اسم الاستفهام نحو: من أكرمته وأيهم ضربته، وأما هل زيد ضربته فقيل ضعيف نصبته أو رفعته، لأن هل في الأصل بمعنى قد وهي لا تدخل على الاسم، لأن الاسم الذي بعد الاستفهام غير الاسم الذي ينتصب بالفعل فيرجع إلى الأصل وهو اختيار الرفع تمت شريف.

١- لأن الضمير راجع إلى زيد إذ لو رجع إلى عمرو لبطل الربط تمت.

٢- قوله: (وحيث) فيه معنى المجازاة فالمختار النصب، والرفع بعد حيث أقوى من إذا، لأن إذا أعرق في الشرطية أي المجازاة ما لم يكسع بما، والمراد بكسعها أن تتصل بها ما فإن اتصلت بها ما وجب دخولها على فعل (لأن الفعل مقدر تمت) فإن دخلت على اسم وجب نصبه تمت.

٣- والنصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام لأنهما لا يكونان إلا بالفعلية تمت.

٤- قوله: (لما مر) أشار الشارح بهذا التعليل إلى أنه لا يصح تعليل المتن للجميع لأنه لا معنى لقولنا في زيد اضربه يختار النصب لأنه من مواقع الفعل بل لأنه لو رفع لزم الإخبار عنه بالطلب تمت والله أعلم.

٥- بالنصب قال في بعض حواشي شرح ابن الحاجب: النصب واجب وليس فيه تقدير فعل بل النصب على البدل -يعني بدل اشتمال من اسم إن تمت- متفق عليه، وتقدير الفعل مختلف فيه، ولا حجة لهم في ذلك على خلق الأفعال، ويكون البدل بدل اشتمال، ويكون الخبر قوله: بقدر، فخلقناه في موضع الخبر صفة لشيء تقديره: إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر، أي مقدر بحسب المصلحة والاستحقاق فافهم ذلك. ذكر معنى هذا الكلام في النجم الثاقب، ومثله عن طاهر بن باب شاذ تمت وقد توهم بعض الشارحين أن المؤلف أراد بقوله مذهبه، وليس كذلك بل مراده أن الآية

خَلَقْنَاهُ [1]بِقَدَرٍ﴾ (القمر:٤٩) لما في النصب[2] من النصوصية على المعنى المقصود، واحتمال[3] غيره من كونه صفة في الرفع، وفي مثل:[4] «أيوم الجمعة زيداً زرته، وأفي الدار عمرا أكرمته» مما فصل بينه وبين الاستفهام ظرف أو شبهه أوأجيب[5] به استفهام بمفعول[6] ما يليه، نحو:

سيقت للتمدح بخلق الأشياء جميعا بإحكام وإثبات على كثرتها وتنوعها، ولو رفع «كل» وحمل المفسر على الصفة لاختل المراد. ومثله قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ فهذا يقتضي أن الله تعالى محيط علمه بكل شيء، ولو رفع كل وجعل المفسر صفة لاختل المعنى تمت منقح والله أعلم.

١- وجه اختيار النصب عند العدلية النصوصية على أن خلقناه خبر إنا، لا بقدر وحده، لأنه غير مقصود بالإخبار إلا على جهة التبع، وأما الرفع فإن جعلت الفعل -وهو خلقناه تمت والله أعلم- صفة كان بقدر الخبر وحده، وهو غير مقصود، وإن جعلت خلقناه خبرا أفاد المقصود والله أعلم تمت من النجم الثاقب تمت.

٢- بنصب كل على الإضمار بشريطة التفسير، ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له موافقا للنصب في أداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى:﴿بقدر﴾ خبراً، وهو خلاف المقصود، فإن المقصود الحكم على كل شيء أنه مخلوق لنا بقدر، فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد تمت حامي والله أعلم بالصواب.

(*) في الكشاف وكل شيء خلقناه منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر، وقرئ «كلُّ» بالرفع والقدر والقدرة: التقدير، وقرئ بهما أي خلقنا كل شيء مقدرا محكما على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدرا مكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه قد علمنا حالة زمانه تمت.

٣- أي ولما في الرفع من احتمال غيره أي غير المعنى المقصود من كونه صفة تمت.

٤- أي يختار النصب لكون الظرف متعلقا بالفعل، فالأولى همزة الاستفهام إذاً أن تقدر داخلة على الفعل تمت رضي تمت.

٥- قوله: (وأجيب به) أي بما أضمر عامله على شرطية التفسير، فإن زيدا ضربته أجيب به الاستفهام بنفس المفعول الذي يليه الفعل، فإن أيهم ضربت استفهم بنفس المفعول، أو أجيب بما أضمر عامله الاستفهام الذي وقع الاستفهام بنفس المضاف إليه للمفعول الذي يلي الفعل المضاف إليه. وإنما اختير النصب في هاتين الصورتين ليطابق السؤال الجواب تمت والله أعلم.

٦- قوله: (بمفعول[1] ما يليه إلخ...) أي استفهام بمفعول الفعل الذي يلي ذلك المفعول، ففي المثال الأول استفهم بأيهم وهو مفعول الفعل الذي يليه، وفي المثال الثاني استفهم بثبوت (بثبوت) أيهم وهو ما أضيف إليه مفعول الفعل الذي يليه تمت شريف والله أعلم. [1]فالباء في بمفعول ما يليه بمعنى عن تمت شريف

لـ الأصح أنه لا توجد هذه اللفظة ليصح المعنى ويستقيم

«زيداً ضربته» في جواب «أيهم ضربت»، أو بمضاف إليه مفعول ما يليه نحو: «ثوب زيد لبسته» في جواب «ثوب أيهم لبست». **(ويستوي الأمران في مثل زيد قام وعمرا أكرمته)**، أي: الرفع في «عمرو» على أنه مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، معطوف على مثله وهو الجملة الكبرى[1] الاسمية، من «زيد قام»، والنصب على أنه مفعول فعل مقدر، وهو جملة فعلية معطوف علي جملة فعلية هي الجملة الصغرى، من «قام» مع ضميره، وسلامة الكبرى عن الحذف معارض معارض بقرب[2] الصغرى، وهذا عند سيبويه، خلافا للأخفش فإنه يستضعف النصب فيه، إلا أن تتضمن الجملة الثانية ضميرا يرجع إلى «زيد»، نحو: «زيد قام وعمرو أكرمته معه»، لاشتراط صلاحية[3] المعطوف على الخبر أن يكون خبرا،

١- فإن قلت الضمير في قوله: وهو الجملة راجع إلى مثله، أي مثل عمرو، وهو زيد الذي هو مبتدأ في الجملة الأولى، وليس هو بجملة حتى يقال إنه الجملة الكبرى الاسمية، قلت لما كان عمرو مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية فلا بد أن يكون المبتدأ في الجملة الأولى أيضا مخبرا عنه بجملة فعلية حتى يكون مثله، لأن المراد من كونه مثلا له أن المعطوف عليه مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية أيضا، فيكون هذا القيد جملة وإن لم يكن وحده جملة، فالضمير في قوله وهو الجملة راجع إلى المبتدأ المقيد بكونه مخبرا عنه بجملة فعلية، فحينئذ يكون المرجع إليه المجموع فيصح إطلاق الجملة عليه تمت. سماع

٢-قوله: (معارض بقرب الصغرى) أقول ولقائل أن يقول: وهذه المعارضة غير مستقيمة فإنا لا نسلم البعد[1] على تقدير الرفع وإنما يكون البعد كذلك لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى، وأما لو كانت الجملة الثانية معطوفة برأسها علي الجملة الأولى فلا يتحقق بعد أصلا، اللهم إلا أن يقال بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون من عطف المفردات. تمت سعيدي. فيبعد، أو من عطف الجملة على الجملة فيقرب تمت سماع تمت. [1]فإن قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضا قريبة غير مفصولة عنها؟ قلت هذا باعتبار الانتهاء أما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب تمت جامي)

٣- قوله: (لا شتراط صلاحية المعطوف إلخ...) وهذا مذهب الزيادي وبه قال السيرافي وغيره، ولعل ابن عصفور عن سيبويه وغيره من أئمة النحو لم يشترطوا ضميرا، فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطًا في استواء الرفع والنصب عندهم في هذه المسألة، فيدل على ذلك قوله تعالى: ﴿والقمر قدرناه منازل﴾ قراءة الحرميين وأبي عمرو بالرفع وباقي السبعة بالنصب وهو معطوف على قوله تعالى: ﴿والشمس تجري﴾ وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود علي الشمس تمت من شرح ابن عقيل تمت.

وعدم صلاحية «عمرو أكرمته» لذلك إلا بعود الضمير،[1] ويلزم منه عطف[2] جملة لا محل[3] لها من الإعراب[4] على ما له محل منه، وكذا فيما كان المفسِّر مُطَاوَعاً، نحو قول الشاعر:

لا تجزعي[5] إن مُنْفِساً أهلكته[6] فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

١- واعتذر لسيبويه بأعذار أحسنها ما قاله السيرافي: وهو أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوفا عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه كما ذكر، وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا منه على علم السامع أنه إذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد تمت نجم الدين والله أعلم.

٢- قوله: (ويلزم منه) أي من عطف الجملة التي ليس فيها ضمير على الجملة التي فيها ضمير، وهذا من تتمة كلام الأخفش تمت والله تعالى أعلم.

٣- وإنما قال لا محل لها من الإعراب لأن المحل من الإعراب فرع الخبرية، والخبرية مشروطة بوجود الضمير، وإذا لم يكن فيها ضمير لم تكن خبرا لعدم شرطه، وإذا لم تكن خبرا لم يكن لها محل من الإعراب تمت.

٤- وهي: أكرمت، لأنها مفسرة والمفسرة لا محل لها من الإعراب، وقوله: (على ما له محل منه) وهي: جملة قام ولها محل لأنها خبرية تمت والله أعلم.

٥-قوله: (لا تجزعي إن منفساً إلخ...) منفسا: بضم الميم وكسر الفاء قال الجوهري نفسني فلان في كذا أي رغبني فيه، ولفلان منفس ونفيس أي مال كثير، يقال ما سرني في هذا الأمر منفس ونفيس. الجزع: نقيض الصبر. إن: للشرط فعله محذوف لقرينة المفسر، ومنفسا مفعوله، وجزاؤه محذوف لسبق الدال عليه- وهو لا تجزعي تمت- وإذا هلكت: جملة شرطية معطوفة على الشرطية السابقة، فعند ذلك فاجزعي: جوابه، والفاء في فاجزعي: إما زائدة أو للعطف على مقدر تقديره وإذا هلكت فاجزعي عند ذلك فاجزعي، أي جزعا عقيب جزع، وقيل الفاء الأولى زائدة، والجزاء في الحقيقة فاجزعي. الشاعر يخاطب زوجته ويقول إن أفنيت مالاً كثيرا فلا تجزعي ولا تبكي لأني إن بقيت كسبت لك ذلك، وإذا مت فاجزعي لأنك لا تجدين بعدي مثلي تمت شراب.

والمراد بالاستشهاد: أنه يجوز في «منفس» النصب والرفع، فينصب بإضمار الموافق، أي المطاوع بفتح الواو، أي أهلكت منفسا، ويرفع بإضمار المطاوع بكسر الواو أي إن هلك منفس تمت.

٦- أهلكته أي إن هلكت، ومعنى المطاوعة كون الفعل دالا على معنى حصل من تعلق فعل آخر متعد به، كما هو مذكور في موضعه، فمعنى المثال هذا أي إن أهلكت منفسا أهلكته، فالإسناد مجازي للمطاوعة التي حصلت من تعلق الفعل

فيصب منفسا بإضمار الموافق،[1] أي: «إن أهلكت»، ويرفع بإضمار[2] المطاوع، أي: «إن هلك». **(ويجب النصب بعد حرف[3] الشرط[4] وحرف التحضيض، نحو: «إن زيدا ضربته ضربك، وألا زيدا ضربته»)** لاقتضائهما الفعل لفظا أو تقديرا. **(وليس[5] مثل:**

المتعدي وهو: أهلكت بفعل المطاوعة وهو: هلكت، لأنك تقول أهلكته فهلك لأن فعل الثلاثي لكثرة معانيه تشارك كل باب فعل لا يخلو منه باب عن استعماله فيه كما ذكر في موضعه، ولا يقال فَعَلَ ليس أبنية المطاوعة.

١-قوله: (بإضمار الموافق) وهو الأولى للمطابقة بين المفسر والمفسر، على هذا ينبغي أن يكون مما يختار فيه النصب تمت.

٢- قال عبد القاهر: ومعنى المطاوعة أنه قبل الفعل ولم يمتنع، فالثاني مطاوع لأنه طاوع الأول والأول -أي أهلكت أي هلك تمت والله أعلم- مطاوع لأنه طاوع الثاني تمت.

٣- ما لم يكن مطاوعا، ويضمر المطاوع كما تقدم للشارح، ويمكن أن يقال لا نسلم جواز إضمار غير المفسر إلا لضرورة، وإن سلم فهو نادر تمت والله أعلم.

٤- أما أسماء الشرط الجوازم، نحو: متى زيدا تجده فأكرمه، وكذا: حيثما زيدا تجده فأكرمه، فلا يفصل بينها وبين الفعل إلا لضرورة، فيجب حينئذ النصب لوجوب تقدير الفعل تمت رضي معنى تمت.

المنصوص عليه استواء الرفع والنصب مطلقا، سواء صلح ما بعد العاطف خبرا كقام زيد وعمرو أكرمته عند سيبويه، أم لا يصلح كمثال الكتاب لعدم العائد، إما لتقدم ظهور الإعراب من حيث هي جملة واحتمال عروها عن العائد، أو لأنه لا يلزم في التوالي ما يلزم في الأوائل ذكره الفارسي.

وقال هشام: إن كان العطف بالواو والفاء جازت المسألة في الواو في الجمعية والفاء من السببية واكتفى الأول، وإن عطف بغيرها لم يجز، ومذهب الجمهور كمذهب هشام، إلا أن العطف عندهم مع غير الفاء والواو في الحقيقة إنما هو على الكبرى، وكذا النصب لمشاكلة الصغرى، ذكره أبو بكر بن طاهر ومن تبعه، فقد اتفق مذهب الجمهور ومذهب هشام أن مع عدم الواو والفاء أن العطف على الصغرى لا يجوز، واختلف على تأويل ابن طاهر للجمهور فإنهم يقولون العطف على الكبرى مع النصب للمشاكلة، وهشام على العطف على الصغرى مع عدم العائد مطلقا بالواو والفاء وبغيرهما، بل جعلوا الرفع راجحا، وجوزوا النصب مرجوحا، على أنك تبتدئ عمرو أكرمته والنصب جائز والرفع مختار تمت.

٥- قوله: (وليس مثل أزيد ذهب به منه إلخ...) الفرق بينه وبين زيدا حبست عليه مع أن كلا منهما مبني للمفعول -أن القائم مقام الفاعل «ذهب» هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا، بخلاف حبست عليه فإن القائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني عليه فهو منصوب محلا، وتحقيقه أن حبست عليه مستلزم ملابسة

«أزيد ذُهِبَ به» منه) على الصحيح،[1] لامتناع عمله النصب فيما قبله لوسلط عليه، **(فالرفع لازم)** فيه على الابتداء، أو بفعل مضمر تقديره «أأذْهِبَ زيد ذُهِبَ به»، **(وكذلك: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾**(القمر:٥٢)) في أنه ليس من هذا الباب، لتعين فعلوه[2] للوصفية، إذ معناه: كل شيء مفعولٍ لهم ثابت في الزبر، فيمتنع تسليطه على ما قبله،[3] **(ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾**(النور: من الآية٢)) مما صدر بصفةٍ ذاتُ لام، بعدها أمر مع الفاء مسلط على ما يتعلق بضميره،[4] **(والفاء بمعنى الشرط عند المبرد)**، فلا يكون منه لامتناع[5] تسليط ما بعد الفاء الشرطية[1] على ما قبلها، فتعين فيه الرفع على

فاعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذهب به فإنه يستلزم ملابسة أو إذهابا لم يعلم فاعلهما، والأول يستلزم فعلا معلوما وهو لابست وينصب زيدا إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلا مجهولا وهو لوبس برفعه إذا سلط عليه تمت ش.

١-قوله: (على الصحيح) إشارة إلى مذهب السيرافي حيث جوز النصب بجعل المصدر قائما مقام الفاعل، تقديره زيدا ذهب الذهاب به، والجار والمجرور على أنه منصوب المحل على المفعولية، كما في زيدا حبست عليه، فتقدر أذهبت زيدا ذهب به الذهاب، وهو ضعيف لأن المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا خصص، كيف والمفعول به موجود تمت ش والله أعلم. وفي الرضي ما لفظه وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق بفعل متعد مقدر قبل الاسم نحو أذهب شخص زيد أذهب به لأن اللازم مفسر المتعدي تمت

٢- قوله: (لتعين فعلوه للوصفية) يعني في حال رفع كل ليصح المعنى الذي ذكره الشارح، بخلاف حالة النصب، فإن فعلوه يكون مفسرا ليس له محلا من الإعراب، ويحمل المعنى لو جعلنا فعلوه مفسرا أو سلط على ما قبله بخلاف حالة الرفع فإنه يكون وصفا ويمتنع تسليطه على ما قبله تمت.

٣- فيمتنع تسليطه على ما قبله من حيث المعنى لأنه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر، وهو كذب لأن في الزبر إما صفة لشيء فمعناه فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الأوامر والنواهي وهو ليس كذلك، وإما متعلق بفعلوه فمعناه فعلوا في الزبر كل شيء وهو أيضا ليس كذلك، فالرفع لازم، وكل شيء: مبتدأ، وفعلوه: أعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر صفة لشيء، وفي الزبر خبر المبتدأ والمعنى ما ذكره الشارح تمت.

٤- لأنه مسلط على كل واحد، وكل واحد موصوف بقوله منهما وهو ضمير الاسم فيكون مسلطاً على ما يتعلق بضميره تمت سماع والله تعالى أعلم.

٥- يعني امتناع عمل اجلدوا الذي في جملة ثانية في الزانية والزاني، الذي أخبر عنه بغير فاجلدوا، وقوله في أخرى يجوز أن يكون حالاً من الغير أو من المخبر عنه تمت منقح والله أعلم.

أنه مبتدأ متضمن معنى الشرط، (وجملتان عند سيبويه[٢])، إحداهما اسمية من مبتدأ محذوف الخبر،[٣] أي: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، والأخرى فعلية أمرية مذكورة بياناً للحكم الموعود به، فليس منه أيضا لامتناع عمل ما في جملةٍ في المخبر عنه بغيره[٤] في أخرى، (وإلا) أي وإن لم يؤول بأحد هذين التأويلين (فالمختار النصب[٥])، لصيرورته منه مع قرينة الطلب التي هي أقوى قرائن النصب.

١-قوله: (الفاء الشرطية) إذا كانت غير زائدة كالآية وهي وقعت موقعها، فأما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ إلى قوله: ﴿فسبح﴾، أو وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى:﴿وربك فكبر وأما اليتيم فلا تقهر﴾ تمت حاشية علوي على الكشاف.

٢- قوله: (عند سيبويه ظرف) ظرف لمفهوم الكلام، أي حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه إذ قوله الزانية مبتدأ، وقوله والزاني عطف عليه، والخبر محذوف، أي حكم الزانية والزاني مما يتلى عليكم، أو خبر مبتدأ محذوف، على نحو الباب والفاصل والتقدير، هذا بيان حكم الزانية والزاني، وقوله فاجلدوا: بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام، والفاء فيه عنده زائدة أو للتفسير، فيمتنع تسليط قوله فاجلدوا على قوله الزانية لأن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فلا يدخل في الضابط المذكور تمت.

فيه نظر لأن حمل الفاء على الزيادة لا يليق لجزالة نظم القرآن، وحملها على التفسير غير ظاهر لعدم الحاجة إليه تمت غاية.

٣- والفاء عند سيبويه فاء السببية، أي إن ثبت زناهما فاجلدوا تمت رضي والله أعلم.

٤- أي بغير ما في جملة وذلك الغير هو: مما يتلى عليكم في أخرى أي في حال كون المخبر عنه كائناً في جملة أخرى ويجوز أن يكون حالا من الغير تمت والله تعالى أعلم.

٥- قوله: (وإلا فالمختار النصب) أي وإن لم تحمل الفاء على ذلك بأن تحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب لكنه ليس المختار، وإلا فيلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل عليه من كون الفاء بمعنى الشرط، أو كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط، لأن ما بعد فا الجزاء لا يعمل فيما قبلها، وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء أخرى، هذا دليل على ما ذكره على صورة القياس الاستثنائي، والاستثناء محذوف وهو قوله لكنه ليس بمختار فيلزم سلب الثاني وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر إثباته نحو: قولك إن لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود، لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة، فإن الاستثناء هيهنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب الثاني وهو وجود الليل، فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس، وسلبه إثباته تمت غاية تحقيق.

[التحذير]

الرابع: أي من اللازم حذف ناصبه[1] **(التحذير)،**[2] أي: المحذر والمحذر منه، بإقامة المصدر مقام المفعول، **(وهو**[3] **ضمير**[4] **منفصل معمول بتقدير «اتق»**[5]**)** ونحوه، كـ«احذر، وباعد، وجانب، واجتنب،»، احترازاً من الضمير المنصوب المنفصل المعمول

(*) المراد أن فعل الأمر وهو: احلدوا قد سلط على متعلق الزانية والزاني، وذلك التعلق بينهما هو أن جزى تأكيدا لضمير الزانية والزاني، والتأكيد نوع من التعلقات، والضمير في قوله: عائد على «ما» التي بمعنى الذي في قوله مما صدر بصفة ذات لام والله أعلم تمت نظرية.

١- وإنما وجب حذف العامل لأن القصد أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره، لأنه لا يفعل ذلك إلا عند مشارفة المكروه، وحذفه في المكرر لقيام أحد الاسمين مقام العامل، وفي المعطوف لأنه في معنى المكرر لأن معنى إياك: «بَعِّدْ نفسك من الأسد» ونحوه كاحذر الأسد فكأنك قلت الأسد الأسد تمت رضي.

٢- سمي المحذر والمحذر منه في نحو: إياك والأسد تحذيرا مع أنه آلة تحذير من إطلاق اسم الشيء على اسم آلته، وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي الاصطلاح هو ما ذكر الماتن رحمه الله تعالى.

٣- التقييد بالضمير المنصوب المنفصل يوهم اختصاص الباب بالضمير وليس بصحيح، بدليل: ماز رأسك والسيف تمت س وتقديره: اتق رأسك أن يتعرض للسيف واتق السيف أن يقطعه تمت عحدواني تمت. أي يا ماز. تمت. فهو محذوف حرف النداء. تمت.

٤- وجد في نسخة سيدنا صديق وهو «معمول» من دون قوله ضمير وهو اللائق تمت.

٥- قوله: (بتقدير اتق) وفي تقدير «اتق» ههنا بعض سماحة من حيث المعنى إذ يصير المعنى اتق نفسك من الأسد، ولا يقال اتقيت زيدا من الأسد أي جنبته، فلو قال نَحِّ أو بَعِّدْ لكان أولى تمت رضي والله أعلم.

بغير تقدير «اتق»، كقولك: «إياك» للقائل «من ضربت»، (**تحذيرا**[١] **مما بعده**)، احتراز منه به لا للتحذير، كـ«إياك» للقائل: «من أتقي»، (**أو ذكر المحذر**[٢] **منه مكررا**)، أي ما كرر[٣] المحذر منه، فالأول (**مثل**: «**إياك والأسد**»)، أصله «اتقك» فعدل إلى «اتق نفسك»، لامتناع جمعهم بين ضميري فاعل ومفعول لشيء واحد، ثم حذفوا الفعل[٤] لكثرته في كلامهم، فعدل عن النفس لانتفاء[٥] موجبها إلى الضمير المنفصل، لزوال[٦] ما يتصل به، وهو باب إياك على حسب[٧] المأمور، و«الأسد» معطوف على «إياك» عطف المفرد على المفرد، تقديره «اتق نفسك أن تدنو من الأسد، والأسد أن يدنو منك»، وليس من عطف[٨] الجمل، خلافاً لابن طاهر[٩] وابن خروف، وعند ابن مالك أنه من عطف المفرد على المفرد، على

١- انتصاب «تحذيراً» إما على أنه مفعول مطلق، وكلمة «ما» موصولة أو موصوفة والظرف صلة أو صفة، والجملتان في محل الرفع صفة لقوله معمول، وإما مفعول له لتقدير أو لقوله ذكر المحذوف، أي ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده، وإما ظرف إذ المصدر قد يجعل حيناً، أي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده. تمت غاية تحقيق. تمت.

٢-قوله: (أو ذكر المحذر منه مكررا) زاد في المنهل الصافي قسما ثالثا يجب فيه حذف العامل، وهو ما ذكر المحذر منه معطوفا ومعطوفا عليه، كقوله تعالى ﴿ناقة الله وسقياها﴾ تمت منه. وإنما لم يلزم الضمير في قوله أو ذكر المحذر مع أنه معطوف على قوله معمول وفيه ضمير خشية أن يتوهم اختصاص هذا الباب بالمضمر، فأتى بقوله المحذر ظاهرا موضع المضمر لذلك تمت والله أعلم.

٣- أي اسم كرر حال كونه محذرا منه تمت.

٤- قال نجم الدين: وهذا تكلف والأولى أن يقال هو بتقدير: باعد أو نَحِّ بإضمار العامل بعد المعمول، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لكون أحدهما منفصلا، كما جاز ما ضرب إلا إياك وما ضربت إياي.تمت منه معنى.

٥- أي لزوال موجب الإتيان بها تمت والله أعلم.

٦- علة للعدول إلى الضمير المنفصل دون المتصل تمت.

٧- مذكرا أو مؤنثا مفردا أو جمعا، فيقول إياكَ إياكِ إياكما إياكم إياكن تمت.

٨- للزوم حذف الفعل الثاني مع فاعله تمت شريف يعني يلزم كثرة الحذف تمت سماع.

٩- وإنما قال: إنه من عطف الجمل لأنه لو حمل على عطف المفرد لزم من جهة تشريك المعطوف والمعطوف عليه في العامل كون الاسمين محذرين وليس كذلك، لأن الأسد محذر منه، والجواب أنه يلزم من قولكم كثرة الحذف لأنه يلزم

تقدير «اتق تلاقي نفسك والأسد» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويرى هذا أولى لكونه أقل تكلفا، وعن السيرافي والأندلسي أن معنى: «إياك والأسد، جنب نفسك الأسدَ». و«الأسد» مفعول ثان، والواو للدلالة على معنى الجمع،[1] (**«وإياك وأن تحذف»**) أي: والحذف،[2] إذ الفعل مع أن في تأويل المصدر، فهو مثل ما تقدم في التقدير[3].

والثاني مثل: «الأسد الأسد، (**والطريق الطريق**»)، أي: اتق الأسد، أو اتق الطريق، أو باعده، (**وتقول: «إياك من الأسد، وإياك من أن تحذف»**) بحذف العاطف وجر المحذر منه

ذكر اتق مرة أخرى، وأما التشريك في العامل ولزوم كون الاسمين محذرين فليس كذلك، لأن الأسد على المعنى الذي ذكره محذر لا محذر منه تمت والله أعلم.

(*) قوله: (خلافا لابن طاهر) لأن المخاطب مأمور والأسد ليس بمأمور فلا يصح عطفه عليه فيقدر فعل آخر، والجواب أن المأمور هو الضمير المرفوع في باعد واتق، لا إياك، والحاصل أن فاعل الاتقاء والمباعدة مأمور لا مفعوله، فالمعبر عنه بلفظ إياك من حيث هو مفعول معبر به أي بلفظ إياك لا من حيث كونه فاعلا تمت ش. وفي الرضي: الجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله من الفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها، ووجه انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولا به أي مبعداً، وكذا الأسد مبعدا إذ المعنى إياك بعد وبعد الأسد تمت نجم الدين.

١-قوله: (على معنى الجمع) إذ المعنى إياك ومجامعة الأسد واجتماعك معه، أي لا تجتمع معه، والتحقيق أن المعنى احذر الجمع بين نفسك وبين الأسد، فحينئذٍ يرجع إلى جَنِّبْ نفسك الأسد تمت سماع.

٢- وهذا مثال ما المحذر منه فعل مع أن المصدرية لتسبكه مصدرا إذ معناه إياك وحذف الصيد بالعصا تمت والله أعلم.

٣- أي تقديره اتق نفسك أن تتعرض للحذف واتق الحذف أن يتعرض لنفسك، والمراد حذف الأرنب أي رميه بالعصا يقال حذفه بالعصا أي رماه بها، وإنما قيل ذلك لأنه يقتله بالصدم فلا يحل تمت عجدواني تمت.

قال نجم الدين: وضابط هذا الباب أن تقول: كل محذر معمول لحذر أو بعد أو شبيههما مذكور بعده ما هو المحذر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذر عنه مكرر معمول لبعد فيدخل في الأول، نحو: إياك والأسد وإياي والشر ومازِ رأسك والسيف، فالمحذر إذاً إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطبا، وقد يجيء متكلما كما مر، وإذا كان معطوفا على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو إياك وإياه من الشر، وقولهم إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب شاذ من جهتين: وقوع إياه محذرا وقيس بمعطوف، ومن جهة إضافة إيا إلى المظهر تمت.

بمن، أي باعد نفسك عنه، فيتعلق الجار والمجرور بالفعل المحذوف، (و«**إياك أن تحذف**» **بتقدير «من»**[1]) لجواز حذف «من» مع «أن» قياسا مستمراً لطول الكلام بها. (**ولا تقول: «إياك الأسد»**[2] **لامتناع تقدير «من»**)، وأما قول الشاعر:

فإياك[3] إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

فلضرورة الشعر، وعن سيبويه والخليل أنه منصوب بفعل مقدر غير الفعل الذي نصب[4] إياك، أي: اتق المراء وجانبه، فينقطع عما قبله فلا يكون منه[5].

١- قوله: (بتقدير من) وبعد حذف «من» يكون محل أن وما دخلت عليه نصب عند سيبويه إلحاقا بالمفعول به، أو حملا على الغالب فيما يظهر فيه الإعراب مما حذف منه الجار، وجر عند الخليل اعتبارا بالجار المقدر، وقد روى ابن هشام الخلاف على العكس ومما يشهد له في الجر قول الشاعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إليّ ولا دين بها أنا طالبه

قوله ولا دين بها أنا طالبه: يحتمل أن يكون من باب القلب، والأصل فلا دين أنا طالبها به ويجوز أن تكون الباء بمعنى على فلا قلب. تمت منهل صافي.

٢- لأنه لو جاز لكان إما بتقدير من الأسد أو بتقدير إياك والأسد وكلاهما لا يجوز؛ لأن من وغيرها من حروف الجر لا يجوز حذفها إلا مع أنْ وأنّ كما عرف، وحذف حروف الجر مع غيرهما سماع، نحو: قولك استغفرت الله ذنبا، أي من الذنوب ذكره نجم الدين، وأما حذف الواو وتقدير إياك والأسد فلأن حذف العاطف لم يثبت إلا نادراً كما ذكره أبو علي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾ أي وقلت تمت رضي.

٣- قوله: (فإياك إياك إلخ...) المراء المخاصمة والمجادلة، وهو مصدر ماريت الرجل أماريه مراء أي جادلته. دَعَّاء صيغة مبالغة من دعا يدعو والفاء لترتيب السبب على المسبب في الذكر إذ ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه، فإن كان الواقع ترتيب المسبب على السبب بالفاء وضمير فإنه راجع إلى المراء، وإلى الشر متعلق بدعَّاء وهو خبر إن، وبالشر متعلق بآمر، ويروى وللشر جالب. ومعنى البيت اتق نفسك من المراء لأن المراء بالآخرة ينجر ويؤول إلى الشر. والمراد بالاستشهاد: أن الشاعر قال المراء وحذف عنه «من» لضرورة الشعر، وبعضهم جوز حذف الجار لأن المصدر بتأويل أن تماري تمت وليس بحجة لوجهين: الأول أنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود ولا تثبت به الأصول، الثاني أن المراء مصدر بمعنى أن تماري فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف الأسد فإنه لا يقدر فيه ذلك التقدير تمت والله أعلم.

[المفعول فيه]

المفعول فيه: (هو ما فعل فيه[3] فعل[4] مذكور[5])، احتراز من «يوم الجمعة حسن»، (من زمان، أو مكان، وشرط نصبه تقدير «في»[6]) إذ لو وجدت لخفض بها (وظروف

١-قول الخليل: إياك إياك مستقل بالتحذير منصوب بالفعل الواجب تقديره، ثم شرع في كلام آخر غير متعلق به، فقال المراء أي اخش المراء، وهو مما جاز حذف عامله لأنه محذر منه غير مكرر تمت سعيدي.

٢- أي من باب التحذير لأن كل واحد من الضمير والمراء لا يكون معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وإن كان معمولا بتقدير اتق لا تحذيرا مما بعده تمت والله أعلم.

قال نجم الدين: وقد ترك المصنف مما يجب حذف ناصبه قياساً باب الإغراء، وضابطه كل مغرى به مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له   كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

والذي مع المعطوف، مثل شأنك والحج، ونفسك وما يعنيها، والعامل فيه الزم، ومثل الطريق الطريق إذا أردت إغراءه بسلوك الطريق المستقيم، والتقدير اسلك، ويعرف التحذير من الإغراء بالقرائن، وعلة وجوب حذف عامله ما تقدم في التحذير تمت والله سبحانه أعلم.

٣- الجار والمجرور في الأصل مفعول مالم يسم فاعله، والضمير عائد إلى اللام الموصولة، وقوله: المفعول فيه إما مبتدأ محذوف الخبر أي ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق، وإما خبر مبتدأ محذوف، أي هذا بيان المفعول فيه، فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة تمت والله أعلم.

٤- أي حدث مذكور، تضمنا في ضمن الفعل المذكور أو المقدر أو شبهه، أو مطابقة إذا كان العامل مصدرا تمت حامي.

٥- قوله: (فعل مذكور) يعني به الحدث (المصدر) الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف، وذلك أنك إذا قلت ضربت أمس فقد فعلت لفظ «ضربت» اليوم، أي تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس وأمس ما فعل فيه الضرب، لا ضربت تمت رضي والله أعلم.

٦-قوله: (وشرط نصبه تقدير في) إذ لو لم يكن مقدره لكان ظرف الزمان والمكان اسما صريحا، نحو حسن الوقت وطاب الزمان ولم يكن مفعولا فيه تمت.

قوله: (تقدير في) ولا يجب البناء لأنه مراد لا على جهة التضمن، بخلاف كيف وأين فحرف الاستفهام وهو الهمزة مراد معهما على جهة التضمن فوجب بناؤهما تمت شريف.

الزمان كلها تقبل ذلك)، لدلالة[1] الفعل عليها كدلالته على المصدر، فيتعدى إلى قسميها المبهم كالحين والوقت، والمؤقت كاليوم والليلة، تعديه إلى قسمي المصدر[2] المعرفة والنكرة،[3] **(وظرف المكان إن كان مبهما قبل)** النصب بتقدير في لدلالة الفعل على المكان[4] المبهم فيتعدى إليه، **(وإلا لم يقبل)** لعدم دلالته على الأمكنة المعينة.

(وفُسِّر المبهم[5] بالجهات الست) كـ«الخلف، والقدام» ونحوهما، فإن «خلف زيد» يتناول جميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع الأرض، وكذلك البواقي. **(وحمل عليه «عند،**

١- قوله: (لدلالة الفعل إلخ...) للفعل دلالة تضمنية على الزمان في الجملة، كالماضي والحال والاستقبال فإنها أجزاء لمفهومات الأفعال، بخلاف المكان إذ لا دلالة له عليه كذلك، فشابه الزمان المصدر في كونه جزءاً لمدلول الفعل فانتصب قسماه به كالمصدر تمت شريف.

٢- مقصود النحاة بدلالة الفعل على الزمان كدلالته على المصدر أن الزمان والمصدر جزءان له، فإذا قلت ضرب مثلا دل على المضي والضرب، وإذا قلت يضرب دل على الحال والضرب، وإذا قلت سيضرب دل على الاستقبال والضرب، من غير نظر إلى كون الزمان مبهما أو معينا والمصدر معرفة أو نكرة، فينصب قسمي الزمان كما ينتصب قسمي المصدر لعدم الفرق تمت.

٣- فإنهما مبهمان لأنه ليس لهما قدرا معلوم بل يقعان على قليل الزمان وكثيره، فكما يقال ضربت الضرب وضربت ضربا يقال ضربت اليوم وضربت وقتا تمت.

٤- قوله: (على المكان المبهم) أي التزاما وهو أضعف من التضمن، والحاصل أن الفعل له دلالة التزاميه على مطلق الزمان والمكان، وله دلالة تضمنية على الازمنة المعينة ببعض الوجوه، فاتصاله بالزمان أشد، فينصب كلا نوعيه، دون المكان إذ ليس شيء من معيناته يوجد مدلولا للفعل تمت شريف والله أعلم.

٥- قوله: (وفسر المبهم إلخ...) وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست، لمشابهتها لها في الانتقال، فإن تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا، ففي جميع الأقوال إذاً نظر، فالأولى أن يقال ينتصب على الظرفية من المكان المبهم على تفسير الجمهور والملحق به والمعدود وكل اسم مكان مشتق من حدث بمعنى الاستقرار بشرط أن ينصبه الفعل المشتق من الحدث الواقع فيه أو من حدث آخر بمعنى الاستقرار كما بينا تمت نجم الدين.

وَلديْ» وشبههما،[1] لإبهامهما،[2] ولفظ: «مكان»[3] لكثرته[4]) أو لإبهامه أيضا، نحو: «قعدت مكانك»، (وما) يقع (بعد «دخلت»[5]) من الأمكنة المعينة نحو: «دخلت الدار» (على الأصح)، لكثرته، وعن الجرمي أن ما بعده مفعول به نظرا إلى أنه متعد، والباقون على أنه[6] لازم[7] والأصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف اتساعا. (وينصب) بعامل

قال المصنف: في حده هو: ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، فالمكان المسوح كالفرسخ داخل فيه أي في المبهم لأنه لا يصير فرسخا إلا بسبب القياس للساحي، وهو أمر خارج عن مسماه، والموقت ما كان له اسم بسبب أمر داخل في مسماه، كأعلام المواضع وكذا بلد وسوق ودار تمت.

١- وهي: مع ودون وحذاء وتجاه ووسط وبين، لمشابهتها الجهات الست تمت.

٢- أي الإبهام اللغوي، وإلا لم يصح الحمل تمت هندي يعني وأما في الاصطلاح فهو معين تمت.

٣-قوله: (مكان) قال الرضي: ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق -من كونه للكثرة- فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد تمت.

قوله: (ولفظ مكان لكثرته) ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو أن يكون الفعل المتعدى إليه إما مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو: قابلت مكان القتال، أو مشتقا من المصدر الذي بمعنى الاستقرار، نحو: قعدت مكانه، ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا المقعد والمجلس والمثوى تمت رضي.

٤-قوله: (لكثرته) أي لكثرة استعماله الموجبة للتخفيف، وقيل لكثرة الأمكنة فيكون فيه إبهام تمت.

٥- وإنما قال بعد «دخلت» ولم يقل ما بعد «دخل» إذ لا يحتمل الأول الفاعل بخلاف الثاني، يعني بالأول دخلت فإنه استوفى فاعله وهو التاء فلا يحتمل الفاعل بمعنى لا يحتاج إليه لأنه استوفى فاعله، ويعني بالثاني دخل فإنه يحتمل الفاعل أي إذا جاء بعده اسم احتمل أن يكون فاعله، لأنه لم يستوف فاعله، ويحتمل أن يكون ما بعده مفعولاً فلهذا مثل المصنف في المتن بدخلت تمت.

٦- قوله: (على أنه لازم) لأن نظيره ولجت، ونقيضه خرجت، وهما لازمان فوجب أن يكون لازما، لأنه يحمل على نظيره ونقيضه، وأيضا فإن المصدر من خرج وولج خروج وولوج، وما كان على فعول فهو لازم إلا ما قل، من نحو سكون تمت والله تعالى أعلم.

٧- والأصح أنه لازم ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في نحو: دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان، وكثيرا ما يستعمل في مع الأمكنة أيضا بعده نحو: دخلت في البلد، وكذا نحو قوله تعالى: ﴿وسكنتم في مساكنِ الذين

مضمر مثل: «يوم الجمعة» للقائل: «متى سرت» **(وعلى شريطة التفسير)** على حسب المذكور قبل، فتقول في اختيار الرفع، «يوم الجمعة سرت فيه»، والنصب «أيوم الجمعة سرت فيه»، وتساويهما «يوم الجمعة سار فيه عبد الله، ويوم الخميس[1] سار فيه عمرو»،[2] ووجوب النصب «إن يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه، وهلا يوم الجمعة سرت فيه»[3].

[المفعول له]

المفعول له: (هو ما فعل لأجله فعل مذكور[4])، احتراز من «أعجبني التأديب» غرضي[1] أو غيره، **(مثل: «ضربته تأديبا»[2])** في الأول، **(و«قعدت عن الحرب جبنا»)** في

ظلموا أنفسهم﴾، وقولك نزلت في الخان، وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم، وكونه ضد خرجت وهولازم اتفاقا برجحان كونه لازما، فمن ثمة قال على الأصح تمت رضي.

١- في المعطوف حيث يستوي الوجهان تمت فإن عطف على يوم كان مرفوعا، وإن عطف على سار كان منصوبا تمت.

٢- وضابطه كل ظرف بعد فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقة لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو يوم الجمعة أكلت في نهاره، أو يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته تمت غاية.

٣- قال نجم الدين: واعلم أنه إنما ينصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية، لأن كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي الأزمنة الثلاثة وهو: غير محصور منه والمعدود، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة انتهى منه تمت.

وينتصب انتصاب المفعول فيه كل اسم أضيف إلى اسم زمان أو مكان سواء كان مختصا أو مبهما، تقول: سرت نصف ميل وربع فرسخ، وقعدت شرقي المسجد، وغربي الدار، قال الله تعالى: ﴿جانب الطور الأيمن﴾، وتقول: في ظروف الزمان جئتك أول السنة وآخر الشهر ونصف النهار، قال تعالى: ﴿آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار﴾، و﴿سبع ليال وثمانية أيام حسوما﴾، وكذا لو أضيف إلى ضمير الظرف نصب أيضا، مثل قوله تعالى حاكيا: ﴿واكفروا آخره﴾ تمت خالدي تمت.

٤- قال الرضي ما لفظه: قوله مذكور احتراز عن قولك: وقد شاهدت ضربا لأجل التأديب أعجبني التأديب، فإن التأديب فعل له الضرب، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه، والحق أن تقول في المفعول له هو ما فعل لأجله

الثاني. وأنه غير المفعول المطلق لكونه علة للفعل، (خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر) من غير لفظ الفعل للنوع، فـ«ضربته تأديبا» أي: «ضرب تأديب»، كـ«رجع[3] القهقرى». وهو سبب[4] للفعل على الأكثر،[1] وأما «أسلمت لدخول الجنة» فإن دخول الجنة هو السبب

مضمون عامله، وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله، لئلا ينتقض الحدان بنحو: ضربت وقد أعجبني التأديب، وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك تمت والله أعلم.

١- والغرضي ما يكون علة مطلوبة، وغيره ما يكون غير مطلوبة فالعلة أعم من الغرض تمت.

والمراد بالغرضي أن تكون عِلّيّةً غائيّةً، وبغير الغرضي أن تكون باعثة، والعلة الباعثة أعم من الغائية تمت شريف والعلة الغائية هي أحد العلل الأربع عند أهل الاستدلال الصورية والفاعلية والمادية والغائية، فالصورية كالهيئة الحاصلة للسرير في اجتماعها وتركيبها، والفاعلية كالنجار، والمادية كالخشب، والغائية كجلوس من عمل له عليه تمت والله أعلم.

المراد بالغرضي ما يتقدم وجوده على الفعل المعلل، كالتأديب، وبغيره ما يتقدم وجوده على الفعل المعلل كالجبن فإنه متقدم على القعود تمت.

قوله: (غرضيا) وهو أن يكون علة في الذهن معلولا في الخارج، وقوله: (أو غيره) وهو الذي يكون علة في الخارج تمت والله أعلم.

٢- قوله: (ضربته تأديبا) قيل التأديب غير الضرب إذ لم يصدر هنا عن المتكلم حدثان بل حدث واحد، ويمتنع أن يكون الشيء علة لنفسه، ويمكن أن يجاب عنه بما ذكره نجم الدين من أن العلة في الحقيقة ليست التأديب بل هي أثره أي ضربته لتأدبه لكن لو صحت بما هو العلة أعني التأدب لم ينصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل، وقد يجاب بأن هنا مضافا محذوفا أي إرادة تأديبه، وأقول لا يبعد أن يقال الضرب والتأديب اتحدا ذاتاً لكنهما اختلفا اعتبارا وهو من حيث أنه تأدب علة لنفسه من حيث أنه ضرب ولا مانع فيه تمت معنى.

٣- وفساد ما ذهب إليه الزجاج أنه لو كان لتلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لم يدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى وعدى النكسا، ولان نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويخبر عنه بما هو نوع، فيقال كل جمزي سير ولا كذلك ضربته تأديبا لا يقال كل تأديب ضرب تمت سماع.

٤- قوله: (وهو سبب للفعل إلخ...) وإنما قيل ذلك لأن لا يطرد في قعدت جبنا، فإن قيل كيف يكون الضرب سببا لشيء وذلك الشيء سبب له، ونحن نقطع بأن الضرب سبب التأديب؟ والجواب أن التأديب له جهتان فباعتبار عقليته هو سبب للضرب، وباعتبار وجوده هو مسبب له، فقد اختلف الوجه، وإنما التناقض لو كان سببا مسببا لشيء واحد،

الحامل على الإسلام. **(وشرط نصبه تقدير اللام**[2]**)** إذ لو وجدت لوجب إعمالها، إذ حروف الجر لا تلغى، **(وإنما يجوز بحذفها**(حذفها (مع)) **إذا كان فعلا**[3] **لفاعل الفعل المعلل)** في اللفظ،[4] أو في التقدير، مذكورا كان الفعل (الفاعل (مع)) أو غيره، لظهور[5] معنى التعليل حينئذ،[6] **لأنها الغالب**[7] في التعليلات، **(ومقارنا له في الوجود)**، أي: للفعل، ومصدرا[8] حقيقة أو تقديرا «بأنْ،

وكذا أسلمت لأدخل الجنة، فالإسلام سبب لدخول الجنة باعتبار الوجود، ومعقولية دخول الجنة هو سبب الإسلام تمت هطيل تمت.

١- قوله: (على الأكثر) إشارة إلى أن بعضهم ذهب إلى أن الفعل قد يكون سببا للمفعول له فلا يكون سببا للفعل كما في الإسلام ودخول الجنة، والأكثر على أنه سبب للفعل دائما، إما في الخارج كالجبن للقعود وإما في الذهن كما في المثال الأول، وإن كان الإسلام سببا في الخارج لدخول الجنة تمت ش والله أعلم.

٢- وكلام ابن الحاجب خلاف ما عليه الجمهور، فإن تقدير اللام عندهم شرط لكونه مفعولا لأجله لا للنصب كما ذكر، فعلى هذا أنه إذا ظهرت اللام كان مفعولا به عند الجمهور لا مفعولا له كما صرح به في الجامي تمت.

٣- يعني مصدرا يحترز عما كان عينا، نحو: جئتك للسمن تمت ج إذ السمن اسم عين تمت سماع تمت.

٤- قوله: (في اللفظ) نحو ضربته تأديبا، ومثال ما كان فعلا لفاعل الفعل المعلل في التقدير، ﴿يريكم البرق خوفا وطمعا﴾، ومثال ما كان الفاعل غير مذكور، ضُرِبَ الصبيُّ تأديباً تمت.

٥- قوله: (لظهور معنى التعليل) كان الأولى تأخير قوله لظهور معنى التعليل حينئذ وما بعده عقيب قوله: ومقارنا له في الوجود، لأن ظهور معنى التعليل إنما يكون باجتماع القيدين وهما إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل وإذا كان مقارنا له في الوجود، وعبارة ابن الحاجب في شرحه والرضي تنبي على قلته تمت منقح.

٦-قوله: (حينئذ) حين وجدت الشرائط لأن الغالب في التعليلات وجود هذه الشرائط، وإذا علم التعليل من هذه الشرائط فيحذف اللام لكونه معلوما غير محتاج إليه تمت سماع.

٧-قوله: (لأنها الغالب) تعليل لقول المؤلف بتقدير اللام، أي إنما حصلت اللام بالتقدير هنا دون سائر حروف التعليل كالباء ومن وفي لأنها أشهر حروف التعليل، وزعم الشريف أن الضمير في لأنها يعود إلى القيود التي جاز لأجلها الحذف وليس بشيء، لأن قوله: لظهور معنى التعليل يغني عنه تمت منقح.

٨- واعلم أن قوله ومصدرا غير محتاج له لأن قوله: إذا كان فعلا يدل عليه تمت لباب، وفي بعض الحواشي على الموشح ما معناه أن قوله ومصدرا عطف تفسيري على قوله فعلا تمت والله أعلم.

وأنَّ» ظاهرة فإن فقد أحدها[1] فلا بد من اللام أو ما يقوم مقامها من ‹من› أو الباء أو ‹في› لتدل[2] على التعليل[3] نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾(البقرة: من الآية٢٩)، وقوله عليه السلام: ((إن امرأة دخلت النار في هرة[4])) أي من أجلها في فقدان المصدر حقيقة وتقديراً، و﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ[5] لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(النحل: من الآية٤٤) في فقدان المصدر حقيقة وفقدانَ «أنْ وأنَّ» ظاهرة، وكقول امرئ القَيس:

فجئت[6] وقد نضت[7] لنومٍ ثيابَها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

١- كونه فعلا لذلك الفاعل وكونه مقارنا وكونه مصدرا تمت.

٢- أو الكاف نحو قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ تمت والله أعلم.

٣- قوله: (ليدل على التعليل) أي فلا بد من اللام أو بدلها لتدل على التعليل، لأن الشرائط لم توجد حتى تعلم العلية فيستغنى عن اللام أو بدلها تمت سماع والله أعلم.

٤- ليس بمصدر فجيء بفي وفيه بحث فإن الهرة ليست فعلا لفاعل فعل المفعول تمت س فقد فقدت الثلاثة الشروط فيكون مما سيأتي تمت.

٥- من التبيين وإن كان مصدرا تقديرا، لكن الشرط أن يكون مصدرا مقدرا بأنْ وأنَّ ظاهرتين وها هنا أن مقدرة تمت والله أعلم.

٦- قوله: (فجئت وقد نضت لنوم) يعني أن النوم وإن كان مصدرا وفعلا لفاعل نضت لكنه لم يكن مقارنا للتنضية بإخراج اللبس في غير وقت النوم تمت سماع والله أعلم.

٧- قوله: (فجئت وقد نضت البيت إلخ...) أي فجئت وقد أخرجت جميع ثيابها لأجل النوم إلا اللباس القصير الذي يلبس حال النوم، أي إلا لبسة الشخص الذي يلبس الفضلة من الثياب وهو الثوب القصير المسمى الحبل مرطاق.

قوله: (وقد نضت) في الصحاح نضى ثوبه إذا خلعه، قال امرئ القيس فجئت إلخ...، ويجوز عندي تشديده للتكثير، والستر: واحد الستور والأستار، واللبس: ما يلبس، المتفضل: لابس ثوب واحد يلبسه في وقت عمله وانفراده، من تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد، كالخليع وهو قميص لا كم له ونحوه الثوب مفضل بكسر الميم، والمرأة فضل بالضم مثل جنب والرجل كذلك.

الإعراب: فجئت: عطفا على قوله تجاوزت في البيت السابق، والواو في وقد: للحال، لنوم: متعلق به، ثيابها: مفعول به، لدى الستر: مفعول فيه، إلا لبسة: مستثنى والمستثنى منه محذوف أي كل الثياب.

في فقدان المقارنة، وكقول الآخر:

وإني لتعروني[1] لذكراك هزةٌ   كما انتفض العصفور بَلَّلَهُ القطر

وقوله تعالى:﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾(النساء: من الآية١٦٠) في عدم اتحاد الفاعل، ومثال ما كان الفاعل متحدا غير مذكور، «ضُرِبَ الصبيُّ تأديباً»، ومتحدا في التقدير دون اللفظ ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً[2]﴾(الرعد: من الآية١٢)، إذ معنى يريكم

المعنى أن الشاعر يقول أتيتها وقد خلعت جميع ثيابها لأجل النوم إلا ثوبا واحدا قصيرا تنام فيه.

والمراد بالاستشهاد: أنه جاء باللام في النوم لأن المقارنة المشروط حذف اللام بها من المفعول له مفقودة هاهنا لأن النوم لم يكن عند التنضية. تمت.

١- قوله: (وإني لتعروني إلخ...) في الصحاح عراني هذا الأمر واعتراني إذا غشيك، وعروت الرجل أعروه عروا إذا ألممت به وأتيته طالبا وهو معرو. الذكر والذكرى: نقيض النسيان والذكرى التذكر. الهزة: الحركة يقال هززت الشيء هزا فاهتز إذا حركته فتحرك. نفضت الثوب والشجر أنفضه نفضا إذا حركته لينتفض أي ليتحرك. وبله يبله بالضم نداه وبلله: مشدد للمبالغة، والجار والمجرور متعلق بتعروني، وذكرى مضاف إلى المفعول. القطر: المطر، اللام في لتعروني للابتداء وهو خبر إن، واسمه ضمير المتكلم، أي حركة مثل انتفاض هذا الطائر، وجملة بلله القطر في محل النصب بألها حال من فاعل النفض وهو العصفور، بتقدير قد. والمعنى إنه ليصيبني روعة ويعرض لي خفقان واضطراب لتذكرك كما ينتفض هذا الطائر حين بلله القطر.

والاستشهاد: أنه لم يحذف اللام من المفعول له وهو لذكراك لعدم اتحاد الفاعل، لأن فاعل تعروني هزة، وذكرى فَعلة المتكلم تمت. قوله: لتعروني لتشملني هزة مشبهة لانتفاض العصفور حين بلله القطر لأجل ذكري إياك، فإن الذكر وإن كان مصدرا ومقارنا لكنه لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل، بل هو فعل المتكلم وهذا مثل قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾، لأن الظلم وإن كان مصدرا ومقارنا للتحريم لكن لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلل، لأن الظلم فعل الكفار والتحريم فعل الله تعالى فلا يكون فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلل متحدين تمت.

٢- قوله: (﴿يريكم البرق خوفا وطمعا﴾) أي مثال ما كان المفعول له وفاعل الفعل متحدا في التقدير يركم البرق ولأن (كم) فاعل في التقدير وإن كان مفعولا في اللفظ لأن يريكم في تقدير يجعلكم ترون البرق تمت سماع.

يجعلكم[1] ترون البرق. ومثال[2] ما جر بمن قوله تعالى:﴿خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ[3]﴾ (الحشر: من الآية ٢١).

[المفعول معه]

المفعول معه[4]أي: الذي في اصطلاح النحاة (**هو المذكور بعد الواو**)، ليخرج المجرور بـ«مع» نحو: «جلست مع زيد»، وبالباء نحو: «وصلت هذا بذاك[5]» فإنه قد يطلق على

١- وإنما كان مقدرا بما ذكر لأن فاعل الإراءة هو الله تعالى والخوف والطمع من المخلوقين تمت.

٢- قوله: (ومثال ما جر بمن إلخ...) يعني من خشية الله تعالى فعل الجبل، ورؤيته فعل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل فجيء ببدل اللام، ويمكن أن يقال: إن من خشية الله فعل فاعل الخاشع أي مفعول له من خاشعا لكن عند وجود الشرائط لا يجب حذف اللام بل يجوز وجود اللام وعدمها بل هذا الوجه الآخر هو المعمول عليه إذ لا معنى لتعليل الرؤية بالخشية. تمت والله أعلم.

٣- واعلم أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله خلافا لقوم منهم ثعلب، والسماع يرد عليهم كقول الشاعر:

وما جزعا ورب الناس أبكي ولا حرصا على الدنيا اغترابي

تمت والله أعلم.

٤- قوله: (المفعول معه هو المذكور إلخ...) قال في لب الألباب ما لفظه: ويجوز إضماره منفصلا، وفي حواشيه ما لفظه كقوله:

والبيت لا أنفك أحذوا قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدي

الضمير في تكون: للمخاطب، وإياها: ضمير امرأة كان يحبها المخاطب، فكأنه قال القصيدة مثلا، ولو قصد العطف لقال تكون أنت وهي انتهى وسيأتي في الهامش من شرح الأبيات أن الضمير للقصيدة. تمت.

٥-قوله: (هذا بذاك) أي مع ذاك، ويطلق على المعطوف إذا كان المراد به للمصاحبة نحو مزجت عسلا وماء، فإن ماء معطوف وهو مفعول معه لغة لا اصطلاحا، وكذا يطلق أيضا على المذكور بعد الفاء ونحوه نحو: جاء زيد فعمرو، فإن عمرا معطوف بالفاء ومفعول معه لغة لا اصطلاحا تمت.

كل واحد منهما، (**لمصاحبة معمول**[1] **فعل**)، ليخرج نحو: «زيد وعمرو أخواك» فاعلاً كان المعمول أو مفعولا به على الصحيح،[2] نحو: «حسبك[3] وزيدا درهم»، وعن سيبويه أن «زيدا» مفعول به،[4] (**لفظا**) كان الفعل (**أو معنى**)، والناصب له ما عمل في المعمول، لا المضمر بعد الواو، خلافا للزجاج[5] فعنده إذا قلت:[6] «ما صنعت وأباك» تقديره «ما صنعت

١-قوله: (لمصاحبة معمول فعل) والمراد بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في الفعل في وقت واحد، فإذا قلت: سرت وزيدا فزيد مشارك للمتكلم في المسير في وقت واحد، أي وقع تشاركهما معاً أو زمانا واحدا نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو، والعاطفة نحو جاء زيد وعمرو فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل العامل دون المصاحبة تمت جامي وفي قولك: سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد تمت رضي.

عبارة غاية التحقيق وفيه احتراز عن نحو: كل رجل وضيعته، فإن وضيعته مذكور بعد الواو ولكن المصاحبة معمول فعل، وإنما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول في نحو: حسبك وزيدا درهم، فإن قولك زيدا مفعول معه فإنه ليس مصاحب الفاعل بل مصاحب المفعول لأن معناه كفاك وزيدا درهم تمت بلفظها.

٢- قوله: (على الصحيح) خلافا لمن زعم أن المعمول يجب أن يكون فاعلا. تمت ش.

٣- فإن الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى: يكفيك والفاعل درهم تمت والله أعلم.

ويكون الواو فيه لمجرد الجمعية كما تقدم للسيرافي والأندلسي تمت. ومنه قوله:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... فحسبك والضحاك سيف مهند

تمت.

٤- قوله: (وعن سيبويه أن زيدا مفعول به) وحسب اسم فعل والكاف منصوب، أي كفاك وزيدا، ودرهم فاعله، ومن ذلك قول الشاعر: إذا كانت الهيجاء وانشقت إلخ... تمت.

٥- لأن الفعل لا يعمل في معمولين وبينهما واو، وأجيب بالمنع لأن هذه الواو تقتضي المشاركة، نحو استوى الماء والخشبة. تمت سماع. ولا يضر فصل الواو كما لا يضر فصل إلا في الاستثناء. تمت.

٦- قال الرضي والإضمار خلاف الأصل، قال في شرح ابن عقيل ورد بأن في هذا إخلالا بباب المفعول معه؛ إذ صار التقدير المذكور مفعولا به. تمت.

ولابست[1] أباك»، ولا الواو خلافا للجرجاني[2] فعنده الواو هي الناصبة[3] بنفسها. **(فإن كان الفعل لفظيا وجاز العطف)** لفظا ومعنى، **(فالوجهان)**، العطف والنصب على المفعولية، **(نحو: «جئت أنا وزيد، وزيدا»)** لجواز العطف فيه لفظا، لتأكيد المعطوف عليه وهو الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل، ومعنى لاستقامة المعنى،[4] والنصب لكون العامل قويا حيث هو فعل صريح، **(وإلا)** أي وإن لم يجز العطف لفظا أو معنى، **(تعين النصب[5] نحو: «جئت وزيدا»)** ففيه امتناع العطف لفظا لعدم التأكيد بمنفصل، ومثل: «استوى الماء[6] والخشبة»

فائدة: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بمنفصل.

١-قوله: (ولابست) إنما قدر لابست دون غيره لأن الواو للمعية والمعية فيها ملابسة تمت.

٢- لأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كان، ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بأن تمت شرح ابن عقيل وقال الأخفش نصبه أي المفعول معه نصب الظروف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل ظرف فلم يحتمل النصب فأعطي النصب ما بعدها عارية كما أعطي ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير، ولو كانت كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرداً نحو: كل رجل وضيعته. تمت نجم الدين تمت.

٣- وهذا إحالة منه إذ لو كانت العاملة لاتصل الضمير بها كإنّ وأخواتها، لكنه واجب الانفصال نحو: سرت وإياك تمت.

٤- وفي كون المفعول معه قياسا خلاف مذهب الأخفش، وذهب أبو علي إلى كونه قياسا. وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ لا يجوز أن يعطف (شركاءكم) على ما قبله إلا بتقدير فعل، لأن الأجمع لا يتعدى إلى الأعيان، ولا يقال جمعت زيدا فيكون التقدير أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، والأولى جعله مفعولا معه أي أجمعوا أمركم مع شركائكم وللسلامة من الإضمار. تمت رضي.

(*) وهو مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الفعل ليخرج نحو: استوى الماء والخشبة لأنه ممتنع معنى، لأنه لا مشاركة للمعطوف والمعطوف عليه في الفعل تمت والله أعلم.

٥- على المفعول معه لعدم جواز عطف كلمة مستقلة على ما هو كالجزء تمت سعد

٦- قوله: (استوى الماء والخشبة) أي ظهر ماء النهر حتى وصل رأس الخشبة المنصوبة في النهر وسطاً ليعلم قدر عمق النهر تمت شرح والله أعلم أي ارتفع الماء فساوى الخشبة وليس معناه ارتفعت الخشبة فساوت الماء تمت شريف.

ففيه امتناعه معنى، إذ المعنى ساوى الماء الخشبة، فهو بمعنى[1] ارتفع، وتعين النصب فيه لقوة الفعل الصريح في العمل، **(وإن كان معنى)** وجاز العطف[2] تعين العطف على الأكثر،[3] **(مثل: «ما لزيد وعمرو»[4])** لضعف العامل، وكون العطف[5] فيه هو الأصل، وعن بعضهم جواز النصب فيه على إضمار «كان، أو يكون»[6] ومنه بيت الكتاب:

١- قوله: (فهو بمعنى ارتفع إلخ...) وهذا مذهب الأخفش مراعاة عنده لأصل الواو في العطف، وكذلك لا يجوز جلس زيد والسارية، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية، وكذلك لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس، وأجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت أسير والنيل، ولا يقال سار الماء بل جرى، وله أن يقول إن ذلك استعارة لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير تمت نجم الدين.

٢- قال بعضهم الراجح العطف والنصب جائز. قال نجم الدين إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. قال بعض الفضلاء ويجوز نصبه على المعية، نص على ذلك سيبويه ولا التفات إلى من منع النصب من المتأخرين. تمت.

٣- قوله: (على الأكثر) لأن الأصل في الواو أن تكون للعطف تمت والله أعلم.

٤- قوله: (مثل ما لزيد وعمرو) «ما» استفهامية مبتدأ، ولزيد خبره في موضع رفع، وحرف الجر متعلق بفعل أو اسم فاعل على ما قيل فيتعلق هو بالعامل وهو معنى الفعل لا لفظه، والعطف على زيد أقوى، لأن التقدير خلاف الأصل، فالعطف أولى، وأما قوله تعين: فكأنه اختياره، وقد قيل إن النصب أولى مع جواز العطف، وحكي عن سيبويه: ما لزيد والبُسْر سرقه، وما شأن زيد والبسر يسرقه، قالوا النصب أولى لأن التقدير للعطف يوهم أن الإنكار على كلا الأمرين وليس كذلك، بل الإنكار على زيد لا على البسر تمت.

٥- فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة، وهذا كلام المصنف، وليس بشيء لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب حينئذ ضروريا، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا فلم لا تجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضروريا، وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب، والأولى أن يقال: إن قصد المصنف على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا تمت رضي.

٦- وأما في قولك ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصْعة من ثريد، فالرفع قال *ما أنت ويب أبيك والفخر*، وقال *فما القيسي بعدك والفخار* إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت عبد الله، وكيف تكون أنت وعبد الله، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد. وقال سيبويه لأن كنت ويكون يقعان ههنا كثيرا، وهو قليل، يعني التقدير تمت مفصل والله أعلم.

انت(ع)　　مهمه(خ)
فما أنا والسير في متلف[1]　　يُبَرِّح بالذّكر الضابط

(وإلا تعين النصب[2]) على الأكثر، **(مثل: «ما لك وزيدا، وما شألك وعمرا» لأن المعنى «ما تصنع»[3])** ففيهما امتناع العطف لعدم جوازه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، فعدل إلى النصب عند تعذر الأصل، وحكي عن الكسائي جواز الجر فيه.

[الحال]

١- قوله: (فما أنت والسير في مهمه إلخ..) قال في الصحاح المهمه: المفازة البعيدة والجمع المهامه، وفيه أيضا المتلف: المفازة، وفيه أيضا برح به الأمر تبريحا أي أجهده، يقال جَهَدَ دابته وأجهدها في السير إذا كلفها فوق طاقتها، والذكر: بفتح الكاف الفحل من الإبل الضابط القوي الشديد، والمراد منه الرجل الضابط أي الحازم الشجاع القوي. أنا: مبتدأ، وما: خبره مقدم عليه لتضمنه معنى الاستفهام، والسير: مرفوع بالعطف على المبتدأ، وقيل نصب السير بتقدير ما كنت أنا والسير، أيْ أيُّ شيء كنت أنا فانتصب لأنه خبر كنت حينئذ، والسير: مفعول معه. يبرح: جملة وقعت صفة مهمة، والباء للتعدية. ومعنى البيت أي شيء أنا أكون مع السير في مفازة تؤذي وتتعب الفحل القوي أو الرجل الحازم من غاية طولها ووعر طريقها.

والمراد بالاستشهاد: أنه نصب السير على تقدير ما كنت أنا، وأما على الإعراب الأول وهو رفع السير على أنه معطوف على المبتدأ فلا استشهاد. تمت.

٢-قوله: (وإلا تعين النصب) قال الرضي ويشترط الأخفش في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه فلا يجوز جلس زيد والسارية تمت.

٣-قوله: (لأن المعنى ما تصنع) وذلك لأن ما تطلب الفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار أو المصدر وفيها معنى الفعل فتضافرا على الفعل كأنه قيل ما تصنع. تمت هطيل. وإنما أورد مثالين ليعلم أن معنى الفعل موجود مع الاستفهام وهو ما والجار والمجرور وهو لك ومع الاستفهام وهو ما والاسم وهو شأنك. تمت متوسط تمت.

الحال (**ما تُبَين** [1]**هيئة الفاعل**) عند صدور الفعل منه،[2] (**أو المفعول به** [3]) عند وقوع الفعل عليه، (**لفظا أو معنى، نحو: «ضربت زيدا قائما»**) في الأول، إذ «قائما» حال إما من الفاعل اللفظي في «ضربت»،[4]وهو ضمير المتكلم، أو من المفعول اللفظي وهو «زيد»، (**و«زيد في الدار قائما»**)، و«عرفت زيدٍ مسرعا»، ﴿ **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾ (المدثر:٤٩) [5] في الحال عن الفاعل [1] المعنوي، إذا التقدير «استقر في الدار» [2]

١- إنما قال: ما تبين ولم يقل اسم يبين لأن الحال تكون جملة والاسم لا يكون جملة تمت متوسط. والأولى في الحد أن يقال: هو بيان هيئة الفاعل حال وقوع الفعل منه، أو المفعول حال وقوع الفعل عليه، وما يجري مجرى الفاعل والمفعول، ليدخل حال المضاف إليه، أو تقول هو ما يقيد الفعل حال تعلقه بالفاعل أوالمفعول، أو بما يجري مجراهما، ليدخل حال المضاف إليه، ولا يكون حدثا ولا بمعناه، فيشمل قولنا ما يفيد الفعل نحو قوله:

* يقول وقد ترى الو طيف وسافها*، وقوله: *وقد اعتدى والطير في وكناتها إلخ *،

ويدخل في قولنا: أو ما يجري مجرى الفاعل أو المفعول، حال المضاف إليه، ويكون قولنا: ولا يكون حدثا احترازا من رجع القهقرى، وقولنا: ولا بمعناه احترازا عن نحو: ضربته سوطا، ولا يمكن حد المؤكدة والمنتقلة لاختلافهما، فحد المؤكد اسم غير حدث يجيء بعد جملة مؤكدة لمضمونها كما يجيء تمت رضي .

٢- قوله: (عند صدور الفعل منه) فلا ترد الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا تمت هندي والله أعلم .

٣- **فائدة**: قال الدماميني في المنهل الصافي: وأنا لا أرى وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل، لجواز وقوع الحال من غيره، إذلا يمتنع أن يقال: استوى الماء والخشبة طويلة، ولا سرت والنيل آخذا في الفيض، ولا جئت يوم السبت شديد الحر أو حار الوقوف، فما في الكافية جمود لا طائل تحته تمت منه والله أعلم .

٤- فيه نظر، فإنه قال الرضي ما لفظه: وإذا قلت: لقيت زيدا راكبا فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن يجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم يكن قرينة وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس، نحو: لقيت راكبا زيدا فإن لم يتقدمه فهو المفعول تمت .

٥- حال من «هم» في «فما لهم» وهو فاعل في المعنى، إذ التقدير فما يصنعون، وعن التذكرة: متعلق بمعرضين تمت، والله أعلم .

و«عرفت أن قام زيد، وما يصنعون»،[3] (و«هذا زيد[4] قائما») في الحال عن المفعول المعنوي، إذ التقدير «أشير إليه في حال كونه قائما».

(وعاملها الفعل) كما مر، **(أو شبهه)**، كاسم الفاعل نحو: «زيد ضارب عمرا قائما»، واسم المفعول نحو: «زيد مضروب قائما»، والصفة المشبهة نحو: «زيد حسن ضاحكا»، والمصدر كما مر، واسم التفضيل، نحو: «هو أكفاهم ناصرا»، **(أو معناه)**، كما مر، من حرف التنبيه، والإشارة، والظرف، والجار، والمجرور، وكحرف النداء،[5] والتمني،

١- قوله: (عن الفاعل المعنوي) فيه نظر لأن قائما في: زيد في الدار قائما حال من الضمير في الظرف، وهو فاعل لفظي لأن الفاعل المستتر كالملفوظ به، فهو كقولك: زيد خرج راكبا، ولا كلام في كون راكبا حال عن الفاعل اللفظي تمت.

قال في الغاية ما لفظه: اللهم إلا أن يجاب بأن الظرف المستقر فيه عامل معنوي لما فيه من معنى الفعل، فيكون الضمير المستكن فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فإنه عامل لفظي، وكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا تمت غاية.

٢- قوله: (إذا التقدير استقر في الدار) فحذف استقر وأقيم في الدار مقامه وانتقل ضمير استقر إليه، فيكون في الدار باعتبار قيامه مقام استقر فعلا معنويا، ويكون المستتر فاعلا معنويا تمت سعيدي والله أعلم.

٣- قوله: (وما تصنعون) الذي ألجاه إلى هذا التقدير توهم أن الحال هنا عن الفاعل في المعنى، والصواب أنها عن المفعول، والتقدير ما ثبت لهم في حال كونهم عن التذكرة معرضين كما ذكره التفتازاني وغيره في: ﴿ومالنا لا نؤمن﴾ تمت منقح والله أعلم.

٤- قوله: (وهذا زيد قائما) فقائما حال، وهو لا يستقيم أن يكون حالا من اسم الإشارة الذي هو المبتدأ ولا من زيد الذي هو الخبر، لأن الحال لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فتعين أن يكون حال من الضمير في الفعل المقدر وهو أشير إليه في حال كونه قائما تمت.

٥- قوله: (وكحرف النداء) الحال من المنادى مختلف فيه، فأجازه البعض منهم المبرد واستقبحه الآخرون منهم المازني، والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف تمت غاية والله أعلم.

والترجي،[1] والتشبيه،[2] نحو: «يا زيد قائما، وليتك عندنا مقيما، ولعلك في الدار قائما، وكأنه[3] أسد صائلا، وهو زهير شعرا»، [4] وقول النابغة:

تعيرنا [5] أننا عالة [1] ونحن صعاليك أنتم ملوكا

١- قوله: (والتمني والترجي) وأما حرف التمني والترجي نحو: ليتك قائما في الدار، ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش كما يجيء، لكون مضمونه هو المفيد تمت نجم الدين .

٢- قوله: (والتشبيه إلخ...) والمنسوب، نحو: أنا قرشي مفتخرا، أو اسم الفعل، نحو: عليك زيدا راكبا، وأما نحو ما شأنك واقفا فلأن الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه، ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي .

قال أبو علي: لأنها لا تشبه الفعل لفظا، نحو: لعل وكان، وينتقض ما قاله باسم الإشارة وحروف التنبيه فإنهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه، ونحو «إن وأن» شبها به لفظا ومعنى فلا يعملان في الحال، فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا يعلله تمت رضي والله أعلم .

واسم الفعل، نحو: هلم جرا تمت وهلم جرا هو من أقوال العرب معناه أقبلوا على هيئتكم التي عليكم، وأصله من الجر في السوق وهو أن يترك الإبل تمشي في مسيرها، قال الراجز :* لطال ما جرر تكن جرا * وانتصابه على الحال عند البصريين، وعلى المصدر عند الكوفيين، لأن في هلم معنى الجر قال ابن جني جرا مصدر وقع حالا أي حال الانجرار تمت علوي والله أعلم .

الأولى في مثال التمني والترجي أن يكون العامل الظرف والأولى في التمثيل ليتك مقيما عندنا ولعله قائما في الدار تمت مجد الدين بالمعنى.

٣- وإنما خص هذه الثلاثة من بين أخواتها لأن شبهها بالفعل قوي بدليل قلبها من الأخبار إلى الإنشاء تمت .

٤- قوله وهو زهير شعرا في التسهيل ما لفظه وإن وقع مصدرا فهو حال لا معمول حال محذوف خلافا للمبرد والأخفش ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو أتيته سرعة خلافا للمبرد بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع إلا في نحو أنت الرجل علما وهو زهير شعرا وأما علما فعالم تمت .

٥- يقال عيره كذا من التعيير والعامة تقول عيره بكذا العالة جمع عائل وهو الفقير قال الجوهري العيلة والعالة الفاقة يقال عال يعيل عيلة وعيولا إذا افتقر قال الله تعالى : ﴿وإن خفتم عيلة﴾ وهو عائل، وقوم عيلة وترك أولاده يتامى عيلا أي فقراء تمت تمامه حاشية .

أي: نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم. (**وشرطها أن تكون**[2] **نكرة**[3]) لالتباسها بالصفة في نحو: «ضربت زيدا الراكب»، أو لكونها حكما من الأحكام والأصل فيها التنكير.[4] (**وصاحبها معرفة غالبا**[1]) لشدة الاحتياج إلى بيان أحوال المعارف، دون

١- قوله: (تعيرنا البيت) قاله النابغة الذبياني. قوله تعيرنا: عير أخاه الأمر، ولاتقل بالأمر، والعار: كل شيء لزم منه عيب، أننا: فتح «أن» لكونها مجرورة بحرف الجر أو مفعولا ثانيا وهو الأولى، والعالة: الفقر، والعالة: أيضا الفقراء جمع عائل، يقال عال يعيل عيلة إذا افتقر، والصعاليك: جمع الصعلوك، كعصفور جمعه عصافير.

والشاهد في: صعاليك وملوك، فإنهما حالان عاملهما التشبيه المستفاد من قوله: نحن وأنتم أي: نشبهكم حال كوننا صعاليك في حال ملككم، فأحد الحالين من الفاعل والآخر من المفعول تمت .

فإن قيل: فعلى هذا القياس ألا يتقدم الحال على مثل هذا العامل لأنه من العوامل المعنوية؟ قلت قال شارح التسهيل: ومما يعمل في الحال ولا يتقدم الحال عليه لضعفه الصفة المشبهة، نحو: زيد مثلك شجاعا، وليس مثلك جوادا، وكذا إذا حذف «مثل» فضمن المشبه به معناه، كقولك: هو زهير شعرا، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها، وقد يتوسط هذا النوع بين حالين فيعمل في أحدهما متأخرا وفي الآخر متقدما، كقول الشاعر تعيرنا البيت إلخ... فحذف مثل أقيم المضاف إليه مقامه متضمنا معناه، وأعمل لما فيه من التشبيه.

والاستشهاد: أن العامل في الحالين معنى التشبيه كما مر تمت شراب .

٢- قوله: (وشرطها أن تكون نكرة إلخ..) قال الدماميني في شرحه المسمى بالمنهل الصافي في شرح مختصر الوافي أحمد شاه السلطان: وقد خرج ابن الحاجب قول العرب: كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها، فإياها: منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، والأصل فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف، فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: قضية ولا أبا حسن لها، على إضمار «مثل»، قال ابن هشام وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة: الخيل له صوت صوت حمار، بالرفع لصوت أي: مثل انتهى بلفظه تمت .

٣- لأن التعريف بالمعروف هدر، لان المقصود بالحال إنما هو بيان الهيئة وذلك حصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة، إلا أن النكرة أولى لخفتها لفظا وتقديرا، أما لفظا فلأن قولك: قائما أخف من: القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلا كان أخف تمت من شرح ابن هطيل تمت والله أعلم .

٤- خلافا ليونس فإنه نص على المسكين في قولك: مررت به المسكين، على أنه حال، مع أنه معرفة، قلنا هو منصوب بإضمار أعني تمت والله اعلم .

النكرات[2] فإن وصفها يغني عن الحال، أو لالتباسها بالصفة في: «ضربت رجلا راكبا»، أو لكونه محكوما عليه ووجوب تعقل المحكوم عليه. وقد جاء نكرة إذا كانت موصوفة كـ«مررت برجل عالم[3] قائما»، أو مضافة كـ«مررت بغلام رجل قائما»، أو منهية كقول الشاعر[4] :

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

١- قال نجم الدين: قولنا غالبا راجع إلى تعريف صاحبها، لا إلى تنكيرها فهو واجب لا غالب تمت منه .

٢- لأن الشيء إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين سائر أمثالها- أعني وصفها- أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها، أعني حالها، لأن الأولى أن تبين الشيء أولاً ثم تبين الحدث المنسوب، ثم تبين قيد ذلك الحدث تمت نجم .

٣- قوله: (عالم قائما) فيه نظر، إذ يلتبس الحال بالصفة إذا كان ذو الحال نكرة موصوفة، كما في ضربت رجلا عالما قائما تمت .

٤- هو قطري ابن الفجاءة المازني، والفجاءة: اسم أمة فنسب إليها. وقيل البيت للطرماح. وبعده:

ولقد أراني للرماح درية من عن يميني مرة وأمامي

في الصحاح ركن إليه يركن بالضم، وحكى أبو زيد ركن إليه يركِن بالكسر ركونا فيهما، أي: ما ل إليه وسكن، قال تعالى :﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ﴾، وأما ما حكى أبو عمرو ركن يركن بالفتح فيها فإنما هو على رأي الجمع بين اللغتين، أحجمته عن الشيء: أي كففته عنه، وكف وهو من النوادر، مثل كببته؛ قال لأن فعل متعد وأفعل لازم، والمراد به الكف عن القتال والتأخر عنه، الوغى: في الأصل الصوت مجازا، لما فيها من الصوت والجلبة، الحمام: بالكسر قدر الموت، أي الموت المقدر من: حم أي قدر، لا: للنهي، أحد فاعل تركنن، إلى الإحجام: متعلق به، يوم الوغى: مفعول فيه لتركنن، متخوفا: حال من أحد، لحمام: متعلق به. والمعنى لا يطمئن أحد على التأخر عن القتال في يوم الوغى والحرب خائفا من الموت، إذ لا فائدة في التحرز، لأن ما قدر الله في زمان فهو واقع في ذلك الزمان، ولا يتأخر عنه ولا يتقدم عليه، والحاصل أن التأخر لا يفيد النجاة عما قدر.

والاستشهاد: بأنه نصب متخوفا على الحال من أحد، لأنها نكرة وقعت بعد نهي قد علمت في باب المبتدأ أنها تغني غناء المعرفة للعموم والله أعلم .

أو منفية [1] في الاستثناء، كـ«ما جاءني[2] رجل إلا راكبا»، أو مستفهمة، كقوله:

يا صاح[3] هل حم عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

أو كانت الحال جملة مقرونة بالواو، لدفعها وهم كونها نعتاً، كقوله تعالى [4]: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾(البقرة: من الآية٢٥٩)، وكقوله :

مضى[1] زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلي الغداة شفيع

١- وقد جاء نكرة في سياق النفي من دون الاستثناء كقوله :

ما حم من موت حما وافيا ولا ترى من أحد باقيا

قال صاحب البديع: النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها فتزل منزلة المعرفة، صرح بذلك شارح التسهيل تمت .

٢- قوله : (كما جاءني رجل إلا راكبا) لأن لفظ إلا يقطع ما قبلها عما بعدها، فلا يصح أن يكون وصفا للانقطاع عنه تمت شريف.

٣- قوله: (يا صاح إلخ...) أي يا صاحبي، الاستفهام بمعنى الإنكار، حم: بمعنى قدر، والأمل: الرجاء، صاح: منادى مضاف، عيش: مفعول ما لم يسم فاعله وهو حم، باقيا: حال منه، قوله فترى: الفاء هي التي تقع بعد الأشياء السببية، فينصب بعدها الفعل بإضمار «أن»، والعذر: مفعول ترى، وقوله لنفسك: إما مفعول ترى، أي: وترى العذر حاصلا لنفسك، أو متعلق بالعذر، والمفعول الثاني محذوف على رأي ابن مالك، أي ترى العذر لنفسك محمودا، والبعد: ضد القرب يقال بعد الرجل وأبعده غيره، الضمير الذي أضيف الإبعاد إليه فاعله وراجع إلى النفس، والأمل مفعوله، والألف للإشباع، والجار والمجرور متعلق بالعذر. والمعنى يا خليلي هل قدر الله تعالى عيشا كذا فيجعل النفس معذورة في فعلها الذي هو عبارة عن جعلها الآمال البعيدة قائلة أنا أعمل غدا كذا وسنة كذا وكذا ونحو ذلك.

والاستشهاد: أن الحال نكرة وهو عيش، وسوغه وقوعه بعد الاستفهام، لاسيما إذا كان بمعنى النفي والإنكار تمت والله أعلم .

٤- هذا هو الصحيح، وقد وقع للزمخشري هنا سهو، فجعل هذه الكلمة صفة أينما وردت، في نحو: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب﴾ تمت .

(«وأرسلها [2]العراك، ومررت به وحده»[3] ونحوه) من الأحوال التي جاءت معرفة ظاهراً، كـ«طلبته جهدك، وكلمته فاه [4]إلى في» (متأول) بأنها في المعنى نكرات، وإن

١- قوله: (مضى) مضى الشيء مضيا إذا ذهب، والزمان: اسم لقليل الوقت وكثيره، في الصحاح استشفعته إلى فلان، أي سألته أن يشفع لي فيه. مضى: من فعل وفاعل، والناس يستشفعون بي: في محل نصب على الحالية، والاستفهام: للإنكار، إلى ليلى: متعلق بشفيع، والغداة مفعول فيه، وشفيع: فاعل للظرف وهو: لي. ومعنى البيت مضى زمن طويل والناس يسألوني أن أشفع لهم إليها مستشفعين بي في ذلك الزمان، فهل لي شفيع إليها الغداة، أي مالي شفيع، ومن هذا المعنى علم أنه ضمن معنى الاستشفاع معنى الاستغاثة، ولهذا عداه بالباء.

والاستشهاد: أن والناس... جملة حالية مقرونة بالواو، وذو الحال نكرة مقدم عليها، وهو زمن، ويجوز هذا إذ لا يلتبس حينئذ بالصفة تمت والله أعلم .

٢- العراك: من العرك وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا إذا ازدحم، وقيل هو بمعنى الدلك، وأصل مصدره أعرك اعتراكا، إلا انه جاء فيه العراك، نحو: ﴿أنبتكم من الأرض نباتا﴾، والضمير: للإبل، والمراد من الإرسال التخلية، أي أوردها الماء تعارك بعضها بعضا من شدة الزحام، والتعريف فيها للأمر المعقول في الذهن، وهذه أشياء مسموعة ولا يقاس عليها، ولهذا افتقرت إلى التأويل تمت ش .

٣- فوحده: لازم الإفراد والتذكير والإضافة ولازم النصب، وكذا في المواضع المذكورة تمت والله أعلم .

قال الأندلسي: وحد: مثل وعد يعد وعدا وأو عده، وقد قيل إنه منصوب على الظرفية، كأنه قال: على مثاله فيقدر معه مستقر منصوب على الحال تمت هطيل .

٤- قوله: (وكلمته فاه إلى في) وهذا من المشكل، لأن فاه إلى في: جملة فقياسه أن يعرب كإعراب الجمل، وإن كان في موضع الحال، فالذي يدل على أنه جملة أمران: أحدهما أن الجملة تستعمل استعمال المفردات، ولا ينعكس، الثاني أن الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردة، كضارب سوى المكرر للتفصيل، وفاه إلى في لم يفهم الهيئة إلا من جميعه فدل على أنه في الأصل من قبل المفردات، والوجه الذي لأجله نصب هو أنه كثر استعماله حتى صار فاه إلى في بمعنى مشافها، بحيث يفهم ذلك من لا يخطر بباله شيئا من مدلولات هذه الألفاظ ولما صار كذلك جعل كالمفردات، فأعرب منه ما يقبل الإعراب تمت هطيل والله أعلم .

فائدة : لا يجوز إفراد الحال بعد «إما» بل لا بد من إردافها بحال أخرى، كقوله تعالى : ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾، وكذا بعد «أو» كقول الشاعر :

لقد ساقني تروعني حبالك إما طارقا أو معاديا

كانت معارف في اللفظ، ومعناها: «أرسلها معتركة، ومررت به منفردا، وطلبته مجتهدا، وكلمته مشافها»، وهذا عند سيبويه، أو معمولة للأحوال المحذوفة، فالتقدير «أرسلها تعترك العراك، ومررت به ينفرد وحده، وطلبته يجهد جهدك، وكلمته جاعلا فاه إلى في»، فحذفت العوامل وأقيمت المصادر أو المفعول مقامها،[1] وهذا عند أبي علي الفارسي. **(فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها)** لالتباسها بالصفة مؤخرة كقوله :

لعزة [2]موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

وكذا بعد «لا» تقول: جئتك لا راغبا ولا راهبا، وأما قول الشاعر

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فشاذ تمت تسهيل تمت .

١- قوله: (مقامها إلخ...) وهي فاه إلى في، على أنه مفعول به لجاعل، عند الكوفيين، وقال الأخفش هو منصوب بتقدير «من» أي من فيه إلى في تمت نجم .

٢- قوله: (لعزه البيت إلخ...) عزه: اسم امرأة، ويروى: لمية. قائل البيت ذو الرمة، وقيل لكثير. قال في الصحاح أو حشت الأرض وجدها وحشية، وأوحش المنزل أيضا صار كذلك وذهب عنه الناس، وقال لمية موحشا طلل انتهى، الموحش: الذي ينفر عنه الطبع ولا يأنس به، الطلل ما شخص من آثار الديار الخربة والقديم المتقادم العهد، وعفت الريح المنزل: أذهبته، وعفا المنزل يعفو يتعدى ولا يتعدى، الأسحم، السحاب الأسود من السحمة وهو السواد، المستديم: المطر مطر الديمة، في الصحاح المطر الدائم الذي ليس رعد ولا برق، وأقله ثلث النهار وثلث الليل، وأكثره ما بلغ الثلاث العشر، والجمع ديم انتهى. طلل: مبتدأ، ولعزة خبر مقدم عليه، موحشا: حال عن المبتدأ، قوله عفاه: في محل الرفع بأنه صفة ثانية لطلل، ومستديم: صفة أسحم.

والمعنى بقي من ديار هذه المحبوبة آثار موحشة درستها الأمطار بمرور الليالي وكرور الشهور فالأعوام.

والمراد بالاستشهاد: أنه قدم الحال وهو: موحشا على ذي الحال وهو: طلل لئلا يلتبس بالصفة، ولقائل أن يقول لا نسلم أن موحشا حال من طلل، بل هو حال من الضمير الذي في الجار والمجرور وهو معرفة، فلا يكون ذو الحال نكرة، فلا يتم البيت استدلالا. واعلم أن هذا المثال لا يصلح لمطلوبه من جهات الأول أنه محتمل غير منصوص كما ذكره، الثاني أنه لو تأخر عن ذي الحال لا يلتبس بالصفة، لأن ذا الحال مرفوع وهي منصوب والمنصوب لا يقع صفة للمرفوع، فيجب أن تقول لعلها هذا لالتباسها بالصفة مؤخرة في مثل: ضربت رجلا راكبا وطردا للباب كالبيت هذا، والثالث أنه لا يجوز أن يكون حالا من طلل لأن طلل مبتدأ وما ذكره المصنف يدل على أن الحال لا يكون إلا من الفاعل أو

(ولا يتقدم على العامل المعنوي[1]) لضعفه في العمل، وضعف عمل اللفظي فيما قبله، لجواز «لِزَيْدٍ ضربت»، وامتناع[2] «ضربت لزيد»، فلا يجوز «قائما في الدار زيد»، [3]دون «في الدار زيد قائما، وفي الدار قائما زيد».[4] ولا على المصدر[1] في نحو قولك:

المفعول به أو ما في قوتهما والله أعلم، إلا أن يجعل طلل فاعل لعزة كما هو المروي عن الأخفش، لأنه لم يشترط في الجار والمجرور حيث عمل الاعتماد فيستقيم تمت . يقال ولا يصح الاستشهاد به أيضا على وجوب تقديمها إذا جعلناه فاعلا، لأنه قد وصف بقوله قديم، كقولك جاءني رجل عالم قائما، مع أنه يصلح أن يكون حالا عن الضمير الذي في الجار والمجرور، أعني لعزة وهو معرفة فلا يكون ذو الحال نكرة، فهو محتمل غير منصوص فلا يصلح الاحتجاج به والله أعلم تمت .

١- قوله: (المعنوي) هو كل جامد ضمن معنى المشتق، وقد يقدم بِعِدَادِه وأمثلته في شرح قوله: أو معناه تمت سيدنا صديق.

٢- إذ عمله قوي فلا يحتاج إلى اللام، وإذا ضعف اللفظي بالتقدم فالمعنوي الذي هو عامل ضعيف في نفس الأمر أولى بالضعف فلا يعمل فيما قبله، لأن اللفظي قوي يعمل بنفسه من غير تعدي باللام، حيث كان المفعول بعده لا قبله فكما ذكر والله أعلم .

يعني أن الفعل إذا تقدم عليه معموله دخلت عليه لام التقوية، بخلاف ما إذا تأخر فإنها لا تدخله لقوته تمت .

٣- بتقديم الحال على الظرف الذي هو عامل معنوي «وبا زيد» ولا يجوز أيضا قائما زيد في الدار، بتقديم الحال على زيد وعلى الظرف تمت .

لأن المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي، وقد يضعف العامل بالتأخير حتى يجوز اتصال الصلة بمفعول الفعل المتعدي إذا كان الفعل متأخرا، فإنه يجوز لزيد ضربت ولا يجوز ذلك إذا كان مقدما، فإنه لا يجوز ضربت لزيد، وإذا كان العامل اللفظي يضعف بالتأخير فالمعنوي أولى تمت عجدواني تمت .

ويفهم من قول المصنف ولا يتقدم على العامل المعنوي جواز تقديم الحال على الفعل أو شبهه، لكن إذا لم يكن مانع فلا يتقدم الحال عليه، أما الفعل فبأن دخل عليه «أن وأنّ» المصدريتان، وأما شبه الفعل فبأن كان مصدرا نحو: ضربي زيدا قائما فإنه لا يجوز تقديم الحال عليه، أو اسم الفاعل والمفعول المعرفان بلام التعريف، نحو: زيد القائم ضاحكا، والصفة المشبهة، نحو: زيد حسن ضاحكا لأنها بمنزلة الموصولات، فلا يتقدم ما في حيزها عليها، ولضعف الصفة المشبهة في العمل تمت متوسط .

٤- بتقديم الظرف على الحال والحال على زيد وفيه نظر إذ يمكن أن يقال أن مثل: في الدار قائما زيد لا يجوز إذ يلزم منه الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وهو غير جائز في كلامهم كما لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي .

«سرني ذهابك غدا غازيا»، ولا «جزيتك بودك إياي مخلصا».[2]ولا على الفعل المقرون بلام الابتداء «لأصبر محتسبا»، ولام القسم نحو: «لأقومن طائعا»، (**بخلاف الظرف**[3])، حيث يجوز تقديمه على العامل المعنوي، لأنه اتسع فيه لكثرته فاغتفر فيه مالا يغتفر في غيره. (**ولا على**) صاحبها (**المجرور**[4]) بحرف، نحو: «مررت راكبا بزيد» في الأصح، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، لكونه تابعا للمجرور، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فما في حكمه كان أولى .و أما كافة في قوله تعالى :﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾(سبأ: من الآية٢٨) فإنها حال[5] من كاف الخطاب في أرسلناك، لاعن الناس، والهاء فيه للمبالغة، وعن أبي علي

١- لتقدير المصدر بأن الموصولة، وما حيز الصلة لا يتقدم على الموصول. وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل، وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها. وأضعف في العمل من الصفة المشبهة أفعل التفضيل، ألا ترى أنه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج إلى شروط كما سيجيء في بابه. وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله، فلا يقال: والشمس طالعة جئتك مراعاة لأصل الواو وهو العطف تمت رضي .

٢- في الصورة الأولى حال من الكاف في ذهابك، فلا يقال: سرني غازيا ذهابك غدا، ومخلصا في الصورة الثانية حال من الكاف فلا يجوز لأجزينك مخلصا بودك إياي، قيل امتناع التقديم في الصورتين من حيث أن الحال عن المجرور بالإضافة، وأجيب بأن الامتناع يجوز أن يعلل بعلتين تمت ش .

٣- يعني أن الحال وإن كان مشابها للظرف من حيث المعنى، لأن راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب، إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال، وكان على المصنف أن يقيد فيقول: بخلاف الظرف «المعمول» فإنه يتقدم على الظرف« العامل»، والحال لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا تمت رضي .

٤- أي بحرف الجر في العجنواني، وفي بعض الشروح المراد بالمجرور المجرور بحرف الجر لا المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال فيه عليه بالاتفاق، مثل قولك: زيد ضارب هند قائمة تمت .

٥- في الكشاف أن «كافة» صفة مصدر محذوف، أي أرسلناك رسالة كافة، وفيه أن الكافة لا تستعمل إلا في الحال تمت ش .

المعارف (خ)

وابن كيسان وغيرهما من النحويين جواز تقديمها عليه كسائر أحوال الأفعال، ولثبوته [1]سماعا، كقول الشاعر :

إذا المرء أعيته السيادة ناشئا   فمطلبها كهلا[2] عليه عسير

والآخر :

تسليت [3]طرا عنكم بعد بينكم   بذكراكم حتى كأنكم عندي

١- فإن قلت الأحوال ليست للأفعال بل لمعمولاتها، قلت: لما كانت الحال مقيدة للأفعال صح أن تنسب إلى الأفعال، لما كانت أحوالا لمعمولاتها كانت متعلقة بها لأن متعلق المتعلق متعلق تمت ع والله أعلم .

٢- يمكن أن تكون الحال من محذوف دل عليه الثاني، تقديره فمطلبها عليه كهلا عليه شديد، والمطلب: مصدر ميمي مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف والتقدير: فمطلب المرء إياها.

(إذا المرء أعيته إلخ...) العي: خلاف البيان، وقد عيي في منطقه، وعي فهو عي فعيل، وأعياه غيره أي أعجزه، والمروة: الإنسانية ولك أن تشدده. أبوزيد: مرؤ الرجل صار ذا مروة فهو مروء على فعيل، والمراء تكلف المروة. ابن السكيت: فلان يتمرا أي يطلب المروءة بنقصه وعيبه . صاحب المجمل: المرء بالهمزة لكمال الرجولية ولا فعل له، والمراد هاهنا رب السيادة ناشئ أي في حال النشء والنمو وهو حال الشباب، المطلب: مصدر ميمي، إذا ظرف مضاف إلى الجملة والعامل فيه أعيته، الفاء في فمطلبها: فصيحة أو لتضمن معنى الشرط، وهو مبتدأ خبره شديد، عليه متعلق به وضمير مطلبها راجع إلى المروة أو السيادة، وكهلا حال من المجرور في عليه. والمعنى أن المرء إذا لم يكتسب المجد والفضائل وأعيته المفاخر والمآثر في عنفوان الشباب وزمان جودة القريحة وقوة الطبع فمطلبها في حال الكهولة شديد على نفسه.

والمراد بالاستشهاد: أن كهلا: حال من الضمير في عليه المتأخر، ولا يجوز أن يكون حالا من فاعل أعيته، ولا من مفعوله لأنه يلزم الفصل بين المصدر وهو: مطلبها وبين عليه شديد بكهلا الأجنبي، ولا من فاعل المصدر لأن فاعله غير مذكور، ولا يجوز أن يكون مضمرا لعدم جواز الإضمار في المصدر، اللهم إلا أن يقال من الفاعل الغير المذكور وهو يجوز في المصدر ولا استشهاد فيه تمت شرح أبيات .

٣- قوله: (تسليت البيت إلخ...) التسلي: تطييب النفس في فراق المحبوب، طرا أي جميعا، البين: الفراق. تسليت: فعل وفاعل، عنكم: متعلق به، وطرا: حال من المجرور في عنكم، بذكراكم مصدر مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف، والجار متعلق بتسليت، وقوله حتى كأنكم: عطف على الجملة السابقة، يعني أن التسلي لا يزال بين يدي درجة فدرجة حتى ظننت أنكم عندي.

والآخر

غافلا [1] تعرض المنية للمرء فيدعى ولات حين أباء

ولا [2] عليه بإضافة محضة مطلقا، نحو: «عرفت قيام زيد مسرعا»، [3] ولا على المنصوب إذا كان ظاهرا عند الكوفيين مطلقا، [4] إذا كانت الحال اسما، فلا يجوزون «لقيت

والمراد بالاستشهاد: أنه قال: طرا وهو حال من الضمير المجرور في عنكم مقدم عليه والله أعلم .

١- غرض له أمر كذا أي ظهر، المنية: الموت، و«لا» في «ولات حين» هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت في «ربت، وثمت» للتأكيد وتعين بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز إلا أحد مقتضيها إما الاسم أو الخبر، وامتنع بروزهما جميعا، وهذا مذهب الخليل وسيبويه أي ليس الخبر حين أباء، وعند الأخفش أنها «لا» النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان وحين أباء منصوب كأنه قيل ولات حين أباته، وعند الأخفش أنها تنصب بفعل مضمر، وهي غير عاملة والتقدير ولات حين أرى أو رأي حين أباء .

وذهب بعض النحاة إلى أنها في الأصل ليس قلبت ياؤها ألفاء وأبدلت من سينها تاء. وذهب بعض وأبوعبيدة إلى أن التاء متصلة بحين، وحين وتحين لغتان، وعند البعض أنها فعل- يقال لات يليت- كمات، وعند البعض أنها حرف جر. غافلا: حال عن المجرور في للمرء عاملها تعرض، والمنية: فاعل تعرض، والفاء في فيدعى للتعقيب، وجملة لات حين أباء: جملة حالية في محل النصب حال من الضمير في فيدعى الذي يرجع إلى المرء، وحين مضاف إلى أباء. ومعنى البيت تعرض المنية للمرء حال غفلته فيدعى وليس وقت الدعاء وقت الأباء والفرار عنه.

والمراد بالاستشهاد: أنه قدم الحال وهو: غافلا على صاحب الحال المجرور وهو المرء والله أعلم .

٢- قوله: (ولا عليه) أي لا يتقدم الحال على ذي الحال، ولعل في المجرور بإضافة غير محضة خلافا، لا في تقدير الانفصال تمت شريف .

٣- قوله: (مسرعا) والذي ذكر نجم الدين خلاف هذا فإنه قال: وأما إذا كان ذو الحال مجرورا فإن انجر بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا، سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾، أو لا نحو جاءتني مجردا ضاربة زيد، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضا، وإن انجر ذو الحال بحرف فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون أيضا تقدمها عليه للعلة المذكورة، ونقل عن ابن كيسان وغيره وأبي علي وابن برهان الجواز. استدلالا بقوله تعالى :﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾، ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر مع الفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت ذهبت راكبة هند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا فكأنه حال عن المنصوب تمت منه رحمة الله والله أعلم .

راكبة هندا، ولا راكبة لقيت[٢] هندا»، لئلا يتوهم كون الحال مفعولا، وصاحبها بدلا، وبعضهم إذا كانت الحال فعلا، نحو: «لقيت تركب هندا، أو تكرب لقيت هندا»، ولا على المرفوع ظاهرا عندهم مطلقا، على زعم بعض العلماء، وفي تأخر الفعل عنها على زعم آخرين نحو: «مسرعا جاء زيد، ويسرع جاء زيد»، وأما على المضمر فيجوز [٣] مطلقا، فعلا كانت الحال أو غيره،[١] ومرفوعا كان صاحبها أو منصوبا.

ويجب تقديمها [٥] على صاحبها إذا لمتعلقها ضمير فيه، نحو: «جاء زائرا هندا أخوها، وجاء منقادا لعمرو صاحبه». **(وكلما دل على هيئة صح أن يقع حالا)** من غير اشتراط[١]

(*) قوله: (مسرعا) حال عن زيد، قال ابن مالك لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة محضة، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة إلى الموصول، فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقدم الحال على المضاف، كقولك: هذا شارب السويق ملتوتا ألآن أو غدا، فإنه يقال هذا ملتوتا شارب السويق غدا، لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها تمت عقيل والله تعالى أعلم بالصواب.

١- أي سواء كانت الحال متقدمة على الفعل أو متأخرة عنه، ويجوز أن يكون مطلقا في مقابلة قول بعضهم، فيكون معناه عند الجميع من الكوفيين تمت ش تمت والله سبحانه أعلم .

٢- أي لا يجوز هذا، أما إذا كانت فعلا فللالتباس بالتنازع، وأما إذا كانت اسما فطردا للباب تمت شريف تمت .

٣- وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر. وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسريهما تمت رضي .

٤- وكذا يجب تقديمها على صاحبها إذا جاء صاحبها بعد إلا أو معنا لها، نحو ما جاءني راكبا إلا زيد، وإنما جاءني راكبا زيد، لمثل ما مر في باب الفاعل، أعني لتعيين الحصر وانعكاسه لو أخرت عن صاحبها تمت رضي.

٥- قوله: (ويجب تقديمها) وكذا إذا تضمن الحال همزة الاستفهام، نحو: كيف جاء زيد، لئلا تبطل الصدارة، ووجب في صورة الكتاب لئلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبه لو قدم صاحبه على الحال فقيل: جاء صاحبه منقادا لعمرو، ولما يلزم من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لو قدم على صاحبه معمول منقادا فقط، وقيل جاء لعمرو صاحبه منقادا، وكذا ذكر معناه الدماميني تمت .

واعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر أن يقع حالا، بل يقتصر على ما يسمع منها، نحو: قتلته صبرا، ولقيته فجاءة وعيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا، والمفرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع

اصح اللغتين كلفظ معين الكلام [illegible]

الاشتقاق، لاستقلال ما يدل على الهيئة، وقيامه بمعني الحالية، وأكثره [2]فيما كان موصوفا، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾(مريم: من الآية١٧)، أو دالا على المفاعلة، نحو: «بايعته يدا بيد»، أو سعر، كـ«بعت الشاء[3]شاة ودرهما»، أو ترتيب، كـ«ادخلوا رجلا [4]رجلا»،

ناصبة، نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك، ولنا ما ليس من تقسيماته فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك، لعدم السماع، وعند الأخفش والمبرد انتصاب هذه المصادر على المصدرية فقط تمت نجم والله أعلم.

١- ومن الأحوال التي جاءت غير مشتقة التشبيه، كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام في بعض أيام صفين ما بالنا بالأمس أسد العرين، وما بالنا اليوم شاء النحف وقوله المتنبي :

بدت قمرا ومالت حوطبان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

وفي تأويل مثله وجهان أحدهما أن تقدر مضاف قبله، أي مثل أسد العرين ومثل قمر، الثاني أن يول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة، أي ما بال الناس أمس شجعانا واليوم ضعافا، وبدت منيرة، وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في مغنا من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو: قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما أي: لكل جبارٍ قهارٌ تمت رضي .

٢- أي أكثر ما يكون مشتقا تمت ش ، وإنما قال وأكثره لجواز وجود غير ما ذكر، ولعدم الحصر في المذكورات تمت .

٣- قوله: (شاة ودرهما) بمجموعهما حال من الشاة لأن المعنى بعت الشاء مقابلا شاة واحدة بدرهم واحد، فأقيمت الواو بمعنى مع موضع الباء التي للمصاحبة تمت ع .

قوله أيضا : كبعت الشاء إلخ... وضابط هذا الحال أن يقصد التقسيط، أي التقسيم، فيجعل لكل جزء من أجزاء بجزاء قسطا، فتنصب ذلك القسط على الحال، وتأتي بعده بذلك الجزء إما مع واو العطف، كقولنا شاة ودرهما، أو بحرف الجر، نحو: بعت البر قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة ماله درهما عن كل أربعين، وقامرته درهما عن كل درهم، أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني، أو بغير ذلك، نحو: وضعت عندكم الدنانير دينارا لدى كل واحد تمت رضي .

٤- قلت والأولى أن يكون هذا من التفصيل كما ذكره نجم الأئمة فإنه قال: ومنها الحال في: بوَّبته باب بابا، وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا، أو رجلين رجلين ورجالا رجالا، أي مفصلا هذا التفصيل المعين، وضابطه أن يأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا، وكذا أن تأتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم، نحو: ادخلوا رجلا فرجلا، وامضوا كبكبة ثم كبكبة، أي مترتبين هذا الترتيب المعين تمت رضي.

أو أصالة[1] كـ﴿أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً[2]﴾(الإسراء: من الآية٦١)، أو على نوع، كـ«هذا [3]ما لك ذهبا»، أو على ما فيه تفضيل،[4] (مثل:هذابسرا أطيب منه[5]رطبا»)، فبسرا ورطبا حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة، والعامل[6] في «رطب» أطيب، وكذا في «بسرا» على الصحيح، [7]لا اسم الإشارة،[8] لأنه حينئذ[9] يتقيد بالحال ضرورة، فيمتنع تقييد الخبر بها، [1]

أي: واحدا واحدا على الترتيب، وهذه المفردات ليست بأحوال وإنما الأحوال في الجمل، لأن الهيئة إنما فهمت من الجملة فقط، لأن التقدير لايفهم من لفظ يد وحدها بل من لفظ يدا بيد، وكذا معنى المقابلة لم تفهم من لفظ شاة ولا درهم، بل من الجميع وهي شاة ودرهم تمت .

١- يعني أن الحال أصل لصاحبه، مثل يعجبني الخاتم فضة، والثوب خزا. أو فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما، والحديد سيفا تمت نجم الدين .

٢- فطينا: حال من مفعول خلقت، أي من حال كونه طينا تمت والله أعلم.

٣- قوله: (كهذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك، وهو مفعول في المعنى، أي أسير إلى مالك حال كونه ذهبا .

٤- وضابطه أن تفضل الشيء على نفسه أوغيره باعتبار طورين تمت رضي .

٥- قوله: (أطيب منه رطبا) هذا مما يعمل فيه أفعل التفضيل في اسم مظهر بغير تلك الشروط الآتية في مسألة الكحل تمت .

يقال: أما نصبه للحال والتمييز والظرف فلا مانع، نص عليه ابن هشام، والخلاف في غير ذلك تمت .

٦- وصاحب بسرا الضمير في أطيب، وصاحب رطبا الضمير المجرور في منه تمت سعيدي .

٧- فإن قيل: اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه، إذ لا يقال: زيد منك أحسن فكيف يتقدم هاهنا؟ قيل: إن في الجار اختصاصا لعمل العامل الضعيف فيها متأخرا عنها كالظرف توسعا، وإنما أخر العامل هاهنا لأن اسم التفضيل عامل ذو حدثين أي دال على حدثين المفضل، وحديث المفضل عليه، أعني التفضيل والمفضل على الشيء، لاشتماله على نسبة تقتضي طرفين، وقد ذكرنا أن العامل إذا كان ذا حدثين وتعلق به الحال لزم أن يلي كلا منهما متعلقه فصح كون أطيب عاملا في الحالين، وعلى هذا يكون المعنى هذا التمر المشار إليه أطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا تمت غاية معنى تمت .

٨- قوله: (لأنه حينئذ) أي حين أن يكون العامل في بسرا اسم الإشارة تمت من حيث أنه بمعنى أشير تمت .

٩- كما قال أبو علي وأتباعه قالوا، لضعف أفعل لتفضيل في العمل فلا يتقدم معموله عليه تمت .

وإلا لجاز «هذا زيد قائما» فيفسد المعنى، ويلزم أن يكون بسرا حال الإشارة وليس بلازم، لجواز أن يكون بلحا[2]أو تمرا أو رطبا، فيفضل[3] الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وذلك ممتنع، ولكون هذا التركيب في معنى تمر نخلي بسرا أطيب منه رطبا، والعامل في بسرا فيه[أي في هذا المثال] أطيب بالاتفاق، ولكون نسبة أطيب إليهما نسبة واحدة.[4]

(**ويكون جملة**[5]) لأنها حكم والأحكام تقع مفردة وجملة، (**خبرية**) لكونها خبرا عن ذي الحال في المعنى، (**فالاسمية بالواو والضمير**)، كقوله تعالى :﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ

١- قوله: (فيمتنع تقييد الخبر بهما) أي بالحال، لأن اسم الإشارة إذا تقيد بالحال وهو بسرا امتنع تقييد خبر المبتدأ وهو: أطيب بالحال وهو: بسرا لأنها لا تقيد شيئين. قوله: (وإلا) أي وإن لم يمتنع وجعلنا الحال مقيدا بشيئين جاز المثال المذكور في الشرح، وهو: هذا زيد قائما، فيكون قائما مقيدا للخبر والمبتدأ فيفسد أيضا تمت .

٢- قوله: (بلحا) قال في الصحاح البلح قبل البسر، لأن أول التمر طلع، ثم خلال، ثم بلح، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر، الواحدة بلحة تمت منه . وحكى المنذري طلع، ثم كثر بفتح الكاف، ثم خلال إلخ... أو رده أحمد بن حجر في بلوغ المرام تمت والله أعلم .

٣- هذا تتمة للوجهين السابقين، ويحتمل أن يكون وجها آخر، لأنه إذا لم يكن أطيب عاملا في الحال وهو بسرا لم يتعلق التفضيل بها، فلم يبق إلا حالة واحدة تمت ش وهي حالة الرطبية تمت ش والله أعلم .

٤- لاشتماله على معنى التفضيل، ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعي طرفين مفضلا ومفضلا عليه، فلما عمل في المفضل عليه وجب أن يعمل في المفضل، لأن نسبة الأفضلية إليها واحدة تمت وهي حالة الرطبية تمت .

٥- قوله: (وتكون جملة خبرية) أما اشتراط كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد، وأما وجوب كونها خبرية فلأن المقصود المجيء بالحال تحقيق وقوع مضمون عاملة بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قوله: جاءني زيد راكبا أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثمة قيل أن الحال يشبه الظرف معنى، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون، وأما الإيقاعية نحو: بعت وطلقت فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، وهذا مناف لقصد وقت الوقوع، فلا يعرف بالعقل إلا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه تمت .

تَعْلَمُونَ[1]﴾(البقرة: من الآية٢٢). (أو بالواو[2]) كقوله عليه السلام : ((كنت نبيئا[3]وآدم بين الماء والطين)). (أو بالضمير على ضعف [4]) على الأكثر، إذ الحال في المعنى كجزء من الجملة،[5]فلا بد فيها مما يشعر بالحالية من الواو والضمير، والواو مما يشعر بها في أول الأمر، بخلاف الضمير، وقال ابن مالك[6] إن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، ولوجوده فيها وفي

١- فالضمير هنا هو المنفصل، ولفظ الجامي نحو: جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب، وجاء زيد وهو راكب .

٢- قوله: (أو بالواو) وحده نحو: لقيته والجيش قادم، وأتيته والشمس طالعة، لأن الحال والمعنى ظرف إذ المعنى لقيته في حال قدوم الجيش، وأتيته في حال طلوع الشمس، فكذا جاز أن يخلو الظرف عن الضمير، ولقائل أن يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به، وهي في هذين المثالين لم تبين هيئة شيء منهما، وأجيب بأنها تبين هيئة الفاعل معنى، إذ المعنى تعيينه مقارنا لقدوم الجيش، وأتيته مقارنا لطلوع الشمس، أو يقال إنها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل، وهو لازم الفاعل، فكأنها تبين ذاته فهي مبينة لهيئة لازمة لفاعل فاعرف تمت غاية .

ولفظ العجدواني قال صاحب المفصل في حواشيه: أن مثل قولك: أتي به وزيد قائم ليس بحال هنا مبينه لهيئة الفاعل والمفعول، ولكنها لبيان لازم الفاعل والمفعول، وقد اشتهر في كلام العرب العبارة بالملزوم عن اللازم، واللازم زمان الإتيان، فكأنه بين هيئتهما تمت .

٣- قال في المواهب: وأما ما اشتهر على الألسنة بلفظ: «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين» فقال شيخنا الحافظ أبو الخير السخاوي في كتابه المقاصد الحسنة لم يقف عليه بهذا اللفظ انتهى ما قاله، ثم قال فيها قبل هذا الكلام وعن ميسرة الضبي قال قلت يا رسول الله متى كنت نبيا قال: ((وآدم بين الروح والجسد)) هذا لفظ أحمد بن حنبل، ورواه البخاري في تاريخه وأبو نعيم، وصححه الحاكم تمت .

٤- قوله: (على ضعف) فيكون كقوله تعالى :﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ مؤول بالمفرد، أي متعادين، إذ لا يسوغ جعله من الضعيف تمت .

٥- يعني فلا بد من الواو على الأفصح، لأن الحال في المعنى إنما هي مقدرة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني، إذ جاء زيد وأبوه قائم مؤول بجاء زيد قائما أبوه، لأنه حكم وهو المفرد، وقد صرح ابن الحاجب بمثله في مباحث الصفة من شرح المفصل فقصدوا إلى إدخال ما يشعر بالحالية في الجزء الأول ليشعر كل جزء بالحالية، الأول من حيث اللفظ، والثاني من حيث المعنى، تمت ع فيتعادلان، فلذلك ضعف حذف الواو تمت سعيدي تمت .

٦- وغيره من المحققين، ومذهب الرضي أن الضمير إذا لم يتأخر فهو فصيح، مثل قوله تعالى : ﴿وجوههم مسودة﴾، فإن تأخر مثل قوله: " نصف النهار الماء غامر" ، البيت فضعيف تمت منقح والله أعلم .

شبهها من الخبر والنعت،[1] ووروده في التنزيل نحو : ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(البقرة: من الآية٣٦)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾(الفرقان: من الآية٢٠)، {نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾(البقرة: من الآية١٠١) ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾(الرعد: من الآية٤١)، وفي الشعر كقوله :

ما بال [2]عينك دمعها[3] لا يرقأ وحشاك من خفقانه لا يهدأ

١- لأن الحال في المعنى خبر ووصف لصاحبها، وأيضا أصل الخبر والنعت أن يكونا مفردين بغير واو لأن الواو تدل على المغايرة، والخبر والنعت على الاتحاد، إلا أنه قد عدل عن هذا الأصل وجيء بالواو في الخبر لنكتة بيانية، كقولهم ما أحد إلا وله نفس أمارة بالسوء في الخبر، وقوله تعالى :﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾ في الصفة، هذا ما ذكره في المطول تمت والله أعلم .

قال صاحب المنهل: والمشهور أن الأمرين جائزان وأنهما فصيحان، وذهب الفراء إلى أن تركه نادر و تبعه الزمخشري قائلا بأنه خبث وابن الحاجب قائلا بأنه ضعيف، والمولف عبر عنه بأنه غير أولى، والكتاب العزيز شاهد بخلاف ذلك كله، قال تعالى: ﴿ اهبطوا إلخ...﴾ وقال تعالى :﴿ والله يحكم إلخ... ﴾، قلت وقد قال الزمخشري في الأولى إن الاسمية حال أي منقادين، وفي الثانية كأنه قيل: والله يحكم نافذا كما يقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة، ويريد حاسرا، فلعل مراده أن الاكتفاء بالضمير إنما هو في حكمه، يمكن أن ينتزع من طرفها هيئة تدل عليها بالمفرد فلا يرد الإتيان عليه .

قلت: كذا قال اليمني وإليه أشار الطيبي وفيه نظر، فقد صرح في المفصل بالشذوذ في قوله: كلمته فوه إلى في، مع إمكان الانتزاع المذكور، إذ المعنى كلمته مشافها . وهذى أي الربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة، وأما في المؤكدة فلا يجوز الواو بل الضمير وحده، تقول: هو الحق لا شك فيه، وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما تمت جامي والله أعلم .

٢- في الصحاح البال: الحال يقال ما بالك ما حالك، الدمع: دمع العين والدمعة القطرة منه، رقأ الدمع يرقأ رقأ ورقوا سكن، الحشاء: القلب وإنما سمي به لأنه انضمت عليه الطلوع الجمع أحشاء. هدا يهدي هدأ وهدوًا سكن، وأهداه سكنه يقال أهدأت الصبي إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام. خفقان القلب وخفقان السراب اضطرابهما، «ما» لاستفهام التعجب، بال: فاعل لفعل مقدر أي ما نصنع والخطاب في عينك وحشاك: للنفس دمعها مبتدأ، لا يرقأ خبره، والجملة في محل النصب على الحالية عن الفاعل وهو البال، وحشا: إما عطف على عينك والواو واو الحال، لا يهدأ: حال بلا واو من خفقان متعلق بهدأ. والمعنى أن الشاعر يقول ما بال عينك دمعها لا ينقطع فيدمع دائما، وقلبك لا يسكن من خفقانه واضطرابه.

وحكي عن سيبويه[2] الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما، نحو: «بيع السمن منوان بدرهم» أي منه. **(والمضارع المثبت بالضمير وحده [3])**، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ[4]﴾ (الأنعام: من الآية ١١٠)، **أي عمهين لأنه بمنزلة اسم الفاعل** في المعنى، وأجري مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج إلى الضمير. **(وما سواهما[5] بالواو والضمير، أو بأحدهما)**، أي: من المضارع المنفي كقول عنترة :

ولقد [6]خشيت بأن أموت و لم تدر　　　للحرب دائرة على ابْني ضمضم

والاستشهاد: أن قوله دمعها لا يرقأ جملة اسميه حال من قوله عينك بلا واو تمت شرح أبيا ت .

١- حال عن العين لأنها مفعول أو فاعل في المعنى، أي ما تصنع عينك أو ما أصاب عينك تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وحكي عن سيبويه) يمكن أن يجعل من تتمة قول ابن مالك: يترجح الضمير على الواو لأنه إذا استغنى عن الواو بنية الضمير، و لم يستغن بنية الواو عن الضمير كان راجح، ويمكن أن لا يكون كذلك تمت ع .

٣- وأما ما جاء مع الواو من قوله تعالى : ﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾، ومن قول بعض العرب: قمت وأصك وجهك أي: أفزع وأضرب وجهك محمول على حذف المبتدأ، أي وأنتم تنسون[1] أنفسكم، وأنا أصك وجهك، فيكون في التقدير جملة إسمية فلا يرد نقضا تمت غاية . [1] قال المصنف ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ تمت

٤- حال عن مفعول نذرهم، العمه: التحير والتردد تمت صحاح. قال في القاموس العمه: محرك التردد في الضلال، والتحير في منازعة أو طريق أو أن لا يعرف الحجة تمت منه .

٥- أي الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي تمت والله أعلم .

٦- قوله: (ولقد خشيت البيت إلخ...) الدائرة: الشدة، وقيل الدولة، وقيل اسم للحادثة، سميت بذلك لأنها تدور من خير إلى شر ومن شر إلى خير، ثم استعمل في الحادثة المكروهة دون المحبوبة، اللام في لقد: لجواب القسم المقدر، أي والله لقد خشيت، الباء في بأن أموت: زائدة، وما بعدها مفعول خشيت، و لم يكن: من الأفعال الناقصة، واسمه دائرة، وخبره للحرب، وعلى ابني ضمضم: صفة دائرة لأنه وقع بعد نكرة وهو دائرة، والجملة في محل النصب بأنها حال عن مفعول خشيت. والمعنى والله لقد أخاف الموت والحال أنه لم يكن للحرب دائرة على المذكورين، لا الموت على أي وجه. وابني ضمضم حصين وزهدم.

وقوله :

بانت قطام[1] ولما يحظ ذو مقة   منها بوصل ولا إنجاز ميعاد

وكقوله تعالى : ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخَافُونَ[2] أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾(الأنعام: من الآية٨١)، فيما هو بالواو وحدها، وكقول عنترة :

والمراد بالاستشهاد: أن لم يكن للحرب دائرة جملة منفية من المضارع وهو حال بالواو بلا ضمير تمت شرح أبيات والله أعلم

١- قوله: (بانت قطام البيت) بانت: من البين وهو الفراق والوصل، وهو من الأضداد، وقرء ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بالرفع والنصب، فالرفع على أنه فاعل أي انقطع وصلكم، والنصب على الحذف والتقدير يزيد ما بينكم. قطام: اسم امرأة، يحظ: من حظي بالكسر يحظى بالفتح حظوة وحظوة بالكسر والضم العطية (الغبطة: نسخة) المقة، المحبة والها عوض من الواو المحذوفة- أصله ومق فحذفت الواو ثم عوض عنه الهاء في آخره تمت- وأراد بذي مقة نفسه، نجز الوعد وأنجز ووعد: الميعاد والوعد. بانت: فعل قطام فاعله، لما: من الجوازم، ومن جملة خواصه إفادة الاستغراق أي قيد يمتد نفي الفعل بها من وقت إلى وقت التكلم، يحظ: مجزوم بلما، وذو مقة: فاعله، منها: متعلق به، وضميره المجرور راجع إلى قطام، والباء في بوصل: للتعدية، وهو أيضا متعلق بيحظ، والإنجاز مضاف إلى المفعول وهو ميعاد، ومعطوف على وصل، وجملة لما يحظ: في محل النصب بأنها حال من فاعل بانت. والمعنى وقع فراق بيني وبينها والحال إذا لم أحظ من وصلها وإنجاز ميعادها بشيء، وعدم إنجاز الوعد إما بمعنى إعدام الوعد فلا يوجد انجاز، أو بمعنى إعدام الإنجاز والوعد واقع.

والاستشهاد: في قوله لما يحظ ذو مقة منها وهو جملة حالية بالواو والضمير، فيكون مثالا لاجتماعهما، ووقع في بعض نسخ هذا الكتاب اختلاف في محل إيراد هذا البيت، ففي بعضها وقع بعد قوله ولقد خشيت بأن أموت وقبل بيت كعب بن زهير، وفي بعضها بعده وهو الحق[1] ليكون مثالا لاجتماعهما، لان الجملة فيها واو وضمير، وإن كان قبله كان مثالا للواو وحده وهو لا يستقيم، لأن فيها ضميرا راجعا إلى ذي الحال وهو الضمير في «منها»، اللهم إلا أن يقال الضمير في منها راجع إلى المقة، أي لم يحظ ذو مقة من مقته بوصل ولا إنجاز وعد، وهذا كما ترى لا يخلو عن تكلف وتحمل والله أعلم . [1]التحقيق أنه لا فرق بين تقدمه وتأخره، بل المعتبر تأخره على قول الشارح فيما هو بالضمير وحده فعرف تمت

٢- ولا يشكل بنحو قوله تعالى :﴿ ولا تخافون أنكم أشركتم ﴾ بكون في تخافون ضمير فيكون جملة بالواو والضمير، لأن صاحب الحال الضمير في: أخاف للمتكلم، والضمير في لا تخافون للمخاطبين، ومن شرط الضمير أن يعود إلى

تضايق (صح)

إذ يتقون [1]بي الأسنة لم أخم   عنها ولو أني بضائق مقدمي

وكقول تعالى : ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾(آل عمران: من الآية١٧٤) فيما هو بالضمير وحده، وكقول كعب ابن زهير :

لا تأخذني [2]بأقوال الوشاة ولم   أذنب ولو كثرت في الأقاويل

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ[1] الْجَحِيمِ﴾(البقرة:١١٩)' في اجتماعهما. والماضي مطلقا كقوله تعالى :﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ﴾(البقرة: من الآية٧٥)، وكقوله :

صاحب الحال تمت من بعض الحواشي على الموشح. ولفظ حاشية العجدواني ولا تخافون حال من ضمير المتكلم في أخاف فلا يتوهم أنه من ضمير المخاطب في أشركتم فتكون بهما تمت .

١- قوله (إذ يتقون البيت إلخ...) الخائم بالخاء المعجمة الجبان، وقد خام يخيم، وفي الديوان ما لفظه: وخام عنه خيمومة أي جبن انتهى من باب فعُل يفعُل من ذي الثلاثة تمت معنى يتقون بي الأسنة: يقدموني للموت ويجعلونني بينهم وبين الأسنة فلم أخم أخف وأجبن، وبضائق مقدمي بضائق الموضع الذي قدامي من أن يدنوا منه احد تمت سموط.

قال الأصمعي: والمقدم الموضع الذي يقدم فيه. وقال غيره المقدم الإقدام وكلاهما جائز في اللغة، يقال أقدم إقداما ومقدما، والموضع مقدم تمت من شرح ابن النحاس على المعلقات.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله أخم عنها جملة منفية حال بالضمير وحده تمت شرح أبيات .

٢- قوله: (لا تأخذني البيت إلخ...) هو من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأول القصيدة :

بانَت سُعادُ فَقَلبي اليَومَ مَتبولُ   [مُتَيَّمٌ إِثرَها لَم يُجزَ مَكبولُ]

الوشاة: جمع الواش وهو النمام، الخطاب في لا تأخذني لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الباء في بأقوال: للسببية متعلق به، ولم أذنب: مضارع منفي وقع حالا عن مفعول لا تأخذني، قوله ولو كثرت: في محل النصب بأنه حال من الياء في لا تأخذني، وجواب الشرط محذوف يدل عليه لا تأخذني، والتقدير ولو كثرت في الأقاويل فلا تأخذني حال كثرة أقاويل الوشاة، الجار أعني في متعلق بكثرة الأقاويل فاعله. والمعنى لا تأخذني يا رسول الله بسبب أقوال الوشاة وافترائهم والحال أني لا ذنب لي وإن كثرت أقاويلهم في.

والاستشهاد: أن ولم أذيب حال بالواو والضمير كليهما تمت .

نهلت (ع)

ذكرتك والخطي[2] يخطر بيننا وقد نهكت منا المثقفة السمر

في المثبت بهما، وقول النابغة :

وقفت[3] بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل

١- على البناء للمفعول، و«لا» للنفي، وعلى البناء للفاعل يكون الجملة إنشائية فلا تكون حالا تمت .

٢- قوله: (ذكرتك والخطي) في الصحاح الخط موضع وهو خط بالفتح ينسب إليه الرماح الخطية، لأنها تحمل من بلاد الهند لتقوم به، والخطر التحرك يقال خطر الرمح يخطر اهتز، ورمح خطّار ذوا اهتزاز، ويقال خطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن، الناهل: العطشان والريان والمصدر المنهل، والفعل نهل بالكسر وهو من الأضداد، التثقيف: تسوية الرماح بالثقاف وهو ما تسوى به الرماح، والسمر جمع الأسمر وهو لما له سمرة والله أعلم .

قوله المثقفة السمر: الأسمران الماء، والبر، ويقال: الماء، والرمح، يصفون الرمح بالسمرة كما يصفون السيف بالبياض، ذكرتك: فعل وفاعل ومفعول، والخطي صفة موصوف محذوف وهو مبتدأ، أي والرمح الخطي يخطر بيننا، وخبرا المبتدأ قوله يخطر، بيننا: ظرف له، وجملة المبتدأ والخبر في محل النصب بأنها حال من فاعل ذكرتك، وقد نهلت فعلٌ، منا: متعلق به، المثقفة صفة موصوف محذوف وهو فاعل نهلت، أي وقد نهلت منا الرماح المثقفة، السمر: صفة المثقفة، والجملة بمحل النصب بأنها حال من الضمير للمتكلم في بيننا، وهو مفعول في المعنى، أو حال من فاعل ذكرتك. والمعنى ذكرتك بقلبي والحال أن رمحي الخطي يضطرب ويتردد بالطعن والضرب بيني وبين عدوي، كأنه يصور حاله ومكانه الشاق في مجاهدة أعدائه وقد رويت الرماح المثقفة السمر من دمائنا، وفي هذا الكلام ينبه على أنه لا يبالي بالجهد ولا تضطرب نفسه والرمح مضطرب بينهم.

والمراد بالاستشهاد: أن الشاعر قال: وقد نهلت منا، فعل ماض مثبت وقع بالواو والضمير وهو الذي في منا، لأنه عبارة عما عبر عنه بقوله بيننا تمت والله أعلم .

٣- قوله: (وقفت البيت إلخ...) يقال وقفت الدابة تقف وقوفا وقفتها أنا وقفا يتعدى أولا يتعدى، فوقفت في البيت إما من الوقوف اللازم أو من الوقف، الربع: المنزل والدار دار الإنسان، وعن ثعلب الربع موضع الدار حيث قاموا في الربيع، وقيل الربع: أهل المنزل، البلى اسم من بلي الثوب بكسر العين يبلى بفتح العين بلا بكسر الباء، فإن فتحتها مددت، معارفها: أي معالمها، والساريات: جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلا، الهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر. وقفت: فعل وفاعل وإذا كان من الوقف المتعدي فمفعوله محذوف، أي دابتي، والباء في بربع الدار: للتعدية، وجملة قد غير البلى: حال، والهواطل صفة الساريات. والمعنى وقفت بمنزل ديارها والحال أن البلى والسحاب الممطرة قد غيرتها.

فيه بإفراد الضمير، وقوله امرء القيس :

فجئت [1]وقد نضت لنوم ثيابها   لدى الستر إلا لبسة المتفضل

الآخر :

فجالدهم [2]حتى اتقوك بكبشهم   وقد حان من شمس النهار غروب

فيه بإفراد الواو، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ[3] بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾(البقرة: من الآية٢٦٧)، في المنفي بهما، وقول الشاعر :

دهم[4] الشتاء ولست أملك عدة   والصبر في السبرات غير مطيع

والمراد بالاستشهاد: أن «قد غير» ماض مثبت وقع حالا بالضمير وحده، وهو ضمير معارفها والله أعلم تمت.

١- قد تقدم شرح البيت في باب المفعول له. والمراد بالاستشهاد: أن قوله وقد نضت فعل ماض مثبت وقع حالا والواو وحدها، عن فاعل جئت .

٢- قوله: (فجادلتهم إلخ...) أي خاصمتهم من المجادلة وهي المخاصمة، والجدال: أشد الخصام، وفي رواية فجالدهم: من الجلد أي ضربتهم، في الصحاح اتقى يتقي: أصله أوتقى على افتعل، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأبدلت منه التاء فأدغمت، فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء مخففه، ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه فقالوا اتقى يتقي مثل قضى يقضي. الكبش: السيد في الصحاح كبش القوم سيدهم، حان: أي قرب يقال حان حينه أي قرب وقته، وجالدهم: فعل وفاعل ومفعول، بكبشهم: متعلق به، وجملة وقد حان: حال عن فاعل جالدهم، من شمس النهار: متعلق بحان، وغروب فاعله. والمعنى ضربتهم أو خاصمتهم حتى اتقوك بسيدهم وقد حان غروب الشمس النهار وان بجالدتك إياهم. والاستشهاد: أن قد حان ماض مثبت وقع حالا بالواو من غير ضمير والله أعلم تمت .

٣- وفي تمثيل الشارح رحمه الله للمنفي بلفظ ليس في الآية والبيت ليس بشيء، والذي ذكره الرضي ما لفظه: وحكم الجملة المصدرة بليس وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو أوكد من انفراد الضمير، وذلك لأن ليس لمجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية، فالاسمية معها كأنها باقية على اسميتها، بخلاف لا يكون وما كان تمت رضي رحمه الله .

٤- قوله: (دهم الشتاء البيت إلخ...) دهم وهجم: بمعنى واحد ودهم بالفتح لغة، الشتاء: الزمان المعروف، قال المبرد وهو جمع شتوة وجمع الشتاء أشتية، والعدة: الأهبة الجوهري العدة ما أعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح، والاستعداد

فيه بإفراد الواو وحده. وكقولك: «جاءني زيد ما خرج غلامه» فيه بإفراد الضمير. (**ولا بد في الماضي المثبت**[1] **من «قد» ظاهرة**[2]) كما مر، (**أو مقدرة**[3])، كقوله تعالى :

للأمر التهيؤ له. الإعراب دهم: فعل وفاعله الشتاء، وجملة أملك عدة: خبر ليس، والجملة المنفية: حال من الشتاء، والصبر: مبتدأ، وغير مطيع: خبره. والمعنى حال موسم البرد وظهر الشتاء الحال أني لم أهيئ ثوبا يعصمني من البرد في الغدوات الباردة، لا تطيعني نفسي لا استطيع الصبر.

والمراد بالاستشهاد: أن ولست أملك عدة جملة منفية وقعت حالا بالواو فقط والله سبحانه أعلم .تمت .

١- قوله: (ولا بد في الماضي المثبت) لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تجوزا لأن «قد» موضوع لتقريب زمان الماضي إلى زمان الحال اللغوي، فدلالته على قرب زمان الماضي من زمان العامل يجوز، لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان الفعل (العامل) فلا بد من قد حتى يقربه إليه فتقاربه تمت جامي .

٢- لتقرب الماضي من الحال، وقد أورد عليه أن ذلك في الحال الزمانية، كقول المؤذن: قد قامت الصلاة، وكلامنا في الحال الاصطلاحية فأين أحدهما من الآخر، وأجيب بأنه استشنع ذلك في اللفظ إلخ... ما ذكره الرضي. ولو قيل إن اشتراط لفظ «قد» أنك إذا قلت جاءني زيد ضرب أو وضرب كان المتبادر هو الاستئناف أو العطف، وإذا قلت جاءني زيد قد ضرب أو وقد ضرب كان المتبادر هو الحالية بشهادة الذوق في الموضعين -لم يكن يفيد أو لعل من خلا الذوق وشأنه في الموضعين أدرك ذلك تمت شيخ لطف الله على الشرح الصغير والله أعلم .

والوجه أن الماضي يدل على الانقضاء، والحال على عدمه، وقد تقرب الماضي من الحال فلم يحتج الماضي إلى قد ذكره ركن الدين . قال في المطول شرح التلخيص غاية ما يقال في هذا المقام أن حالية الماضي وإن كان بالنظر إلى عامله ولفظ قد إنما يقربه من لفظ التكلم فقط والحالان مثبتان لكنهم استشنعوا لفظ الماضي والحالية في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية تمت والله أعلم .

قال السيد الجرجاني والكاتبجي: ما قالوه غلط سببه اشتباه لفظ الحال عليهم فإن الحال الذي يقربه قد حال الزمان تمت إتقان .

٣- لم يتعرض الشارح رحمه الله للعلة، إما لظهورها عند النحاة أو تركها عنده إلى آخر ما ذكره في المنقح تمت يعني ما ذكره في المنقح تمت يعني علة الإتيان بقد تمت .

﴿أَوْ جَاءُوكُمْ[1] حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(النساء: من الآية٩٠) فيما هو بالضمير وحده، و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾(البقرة: من الآية٢٨) مما هو بهما.

(وقد يحذف العامل) عند القرينة الحالية، (كقولك للمسافر: «راشدا مهديا»[2]) وللقادم من الحج: «مبرورا مأجورا»، وللمحدث: «صادقا»، بإضمار «سافرت، وقدمت، وحدثت. أو المقالية كقولك: «راكبا» للقائل: «كيف جئت»، و«بلا مسرعا» للقائل «لم تنطلق»، بإضمار «جئت وانطلقت»، ومنه قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ* بَلَى قَادِرِينَ ﴾(القيامة:٣-٤) أي: «بلى نجمعها قادرين». (ويجب[3] في المؤكدة[4])

١- ووجب تقديم قد ولو تقديرا في مثبت الماضي، وهذا مذهب الفراء والمبرد وأبي علي وجماعة من المتأخرين كالزمخشري وابن الحاجب، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا حاجة إلى تقدير قد حيث يفقد لفظا لكثرة وقوع الماضوية حالا بدون قد، والأصل عدم التقدير، لاسيما فيما له استعماله إلخ... ما ذكره الدماميني في المنهل تمت .

وإنما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشمل زمان الفعل حينئذ تمت .

٢- أي: اذهب حال كونك مدلولا على الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد، فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب تمت غاية والله أعلم .

* فحينئذ يجوز أن يكون من الأحوال المترادفة، وهي أن يكون المتعددة وصاحبها واحد، ويجوز أن تكون من الأحوال المتداخلة، وهي أن يكون صاحب الحال المتأخر الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة تمت مطول والأول أولى بالمقام لحذف العامل في الحالين، بخلاف الثاني فلا يصح مثالا لما نحن فيه إلا الحال الأولى لوجود العامل في الثانية تمت

٣- قوله: (ويجب في المؤكدة إلخ...) لوجود شرطين وهما القرينة الدالة على خصوصية الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه سادة عنه، وهو زيد أبوك تمت يمني تمت .

قال نجم الدين : ومما يجب حذف عاملها اسما جامدة متضمنة توبيخا على مالا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها أيضا، كقولهم أتميميا مرة وقيسيا أخرى، وتميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى بلا همزة، وهذا مذهب السيرافي والزمخشري، ومذهب سيبويه هو الحق انتصابه على المصدر تمت .

٤- فائدة اعلم أن الحال على خمسة أضرب: الأول حال مقارنه ومنتقلة، نحو: جاءني زيد ضاحكا. والثاني غير مقارنة وغير منتقلة نحو: قوله تعالى :﴿ ادخلوها خالدين ﴾ لأن الخلود ليس في حال الدخول، وتسمى حال مقدرة، لأنها

أي في الحال التي تؤكد خبر جملة لا عمل لجزئيها فيها، (مثل: «زيد أبوك عطوفا» أي أحُقُّه، **وشرطها أن تكون مقررة لمضمون**[1] **جملة اسمية**)، أي تكون بلفظ دال على معنى ملازم له كملازمة العطف الأبوة، لا في مطلقها فإن منها ما يؤكد العامل[2] ولا يجب حذفه، سواء كانا متوافقين لفظا[3] كـ«أرسلناك للناس رسولا»[4] ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾(النحل: من الآية١٢)، أو غيرهما، كـ﴿لا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(الأعراف: من الآية٧٤)، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾(التوبة: من الآية٢٥)، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾(مريم: من الآية٣٣)، و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾(النمل: من الآية١٩)

بتقدير الخلود، وهي غير منتقلة. الثالث حال مقارنه غير منتقلة، نحو: زيد أبوك عطوفا، وذلك لأن العطف فيه غير منتقل، ويسمى حال مؤكدة لأنها أكدت ما في معنى الأبوة من العطف فيه. الرابع حال منتقلة غير مقارنه، نحو: جاءني زيد أمس راكبا، لان الركوب ليس في حال التكلم، وهو منتقل وتسمى حال محكية، لأنك حاك هيئة مجيئه فيما مضى. الخامس حال موطئة، نحو: قوله تعالى :﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾ لأن لسانا اسم جامد لا يصلح للحال على مذهب الأكثر، لكن لما وصف بعربي اكتسى الاشتقاق، فصار موطئا له، أي مصححا جمله حالا، وهذا معنى التوطئة. إقليد تمت .

١- احتراز منها غير مقرره، نحو: زيد أبوك منطلقا، فلا يجب حذف عاملها لعدم دلالتها على مضمون الجملة، واحتراز عنها أيضا مقررة لمضمون جملة فعليه، نحو: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ لأنها مؤكدة للعامل فإذا حذفته لا تكون مقرره تمت ع والله أعلم .

٢- قال الجامي في شرح قوله: أن تكون مقررة لمضمون جملة: احتراز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى :﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾، فإنه لا يجب حذفه. قال عصام الدين يريد أن رسولا لا يؤكد إلا الإرسال لا إرسال الله، إذ كون الشخص رسولا لا يطلب إلا الإرسال دون إرسال الله، لكن هذا إذا أريد بالرسول معناه اللغوي، أما لو أريد معناه الشرعي وهو إنسان بعثه الله إلى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة، وهو إرسال الله تعالى تمت عصام والله أعلم .

٣- أي في الاشتقاق، فأرسلناك، ورسولا، متفقان في الاشتقاق، وكذا سخر ومسخرات، تمت .

٤- لا يخفى أن الحال في هذه الآية وما بعدها مؤكد لمضمون العامل وحده لا الجملة نفسها، وذلك ظاهر، وقد خرج هذا كله من قوله مضمون جملة اسمية تمت جامي والله أعلم .

الظلام (خ)
وتضيء في وجه [1]النهار منيرة كجمانة البحري سل نظامها

واستغني فيها عن الواو بالضمير إذا وقعت جملة، نحو: «هو الحق لا ريب فيه». ويجب أيضا في مثل قولهم: «بعته بدرهم فصاعدا» أي فذهب [2]الثمن صاعدا، وفيما سد مسد الخبر نحو: «ضربي زيدا قائما» .

١- قوله: (وتضيء البيت إلخ...) للبيد يصف بقرة. والجمانة حبة من الفضة كالدرة، وفي الصحاح ويضيء في وجه الظلام. سل نظامها: من سللت الشيء أخرجته، قوله في وجه النهار: المراد به آخره لأن الألوان أشد إشراقا في آخره. قيل البحري صانع الجوهري يوهم ذلك، وقيل الغواص، وقيل الصدف. النظام: الخيط الذي ينظم فيه اللؤلؤ، والمراد بسل النظام: أنها انفردت، الضمير في تضيء راجع إلى البقرة، في وجه: متعلق بتضيء، منيرة: حال مؤكدة عن فاعل تضيء، كجمانة البحري: صفة منيرة، سل نظامها جملة حالية بتقدير قد عن مفعول المشابهة المستفاد من الكاف وهو كجمانة. يصف بقرة بيضاء أنها تضيء في وجه النهار كالدر إذا قطع نظامها وصارت متفرقة لأنها عند انفرادها أبلغ.

والاستشهاد: أن منيرة حال مؤكدة عن ضمير تضيء، ولفظها ولفظ العامل غير متوافقين تمت والله أعلم . قال العلامة الأمري: ويرد على تضيء منيرة أنه مثل قولك: قعدت جلوسا ولا فائدة فيه، والجواب أن الحال ليس منيرة وحدة بل منيرة مع قيد أنها كجمانة البحري، فحصلت الفائدة، ولا يحتاج إلى هذا الجواب بل الجواب أنه حال مؤكدة، وفائدته التوكيد، كقوله تعالى :﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾ وغيره من الأحوال المذكورة المقررة لمضمون الجملة تمت وجه الظلام أوله وكذا وجه النهار، وقيل وجه الظلام آخر النهار، وحينئذ تكون الألوان أشد إشراقا، يقول تضيء هذه البقرة في أول ظلام الليل كدرة الصدف البحري أو الرجل البحري حتى يسأل النظام منها تمت.

٢- قوله: بدر هم فصاعدا إلخ...) فصاعدا: يعني زائدا، وهذا إنما يستعمل في شيء ذي أجزاء باع بعضها بدرهم وبعضها بأكثر، وصاعدا: حال من ذي حال محذوف، وعاملها محذوف تقديره بعت بعضه بدرهم فذهب الدرهم صاعدا في البعض الآخر، فذو الحال هو الثمن، ولا يستقيم أن يكون حالا عما قبله لوجود الفاء، ولفساد المعنى، أما وجود الفاء فظاهر لأن الحال لا يدخلها خصوصا إذا كان مفردا، ولا يجوز وصاعدا بالواو ولا ثم، لأن الواو يقتضي الجمع، وثم يقتضي التراخي، وليس المراد الجمع والتراخي هنا، بل المراد التعاقب من دون تراخ، وأما فساد المعنى فلأن ليس المعنى بعته بدرهم حال كونه صاعدا، ولا يستقيم أن يكون عطفا على ما قبله، أما على الفاعل فلا يستقيم أما لفظا فلاختلافهما في الإعراب، وأما معنى فلأن الصاعد ليس تابعا حتى يعطف على الفاعل الذي هو التابع، وأما على المفعول فلا يستقيم معنى إذ ليس الغرض أنك بعت الثمن والثمن صاعدا، ولا يستقيم أن يكون معطوفا على درهم، أما لفظا فلاختلافهما في الإعراب، وأما معنى فلا يريدون نوع الثمن بدرهم فصاعدا بل المراد أنه باع بعضه بدرهم

[التمييز]

(**التمييز: ما يرفع الإبهام المستقر**[1]) احتراز عن الصفة في مثل: «أبصرت عينا جارية،[2] أو مبصرة»،[3] (**عن ذات**) احترازاً عن الحال[4] (**مذكورة أو مقدرة**) تفصيل لنوعي التمييز، وأما «القهقرى» في قولك: «رجع القهقرى» فإنه يرفع الإبهام عن هيئة

وبعضه بأكثر، ولو كان عطفا على بدرهم لكان بالدرهم الزائد جميعا، والفاء أيضا مانع لأنه لا يؤذن بالتعقيب وبعض الثمر لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض تمت بغية والله أعلم .

وكذا بعته بدرهم فسافلا، أي: انحط الثمن سافلا، فيجب حذف العامل تمت تسهيل. قال الفاكهي في شرحه ومن الحال التي حذف عاملها وجوبا ما بين بها ازدياد في مقدار أو نقص فيه بتدريج، نحو: بعته بدرهم صاعدا أو فسافلا، أي: فزاد الثمن، أو فذهب الثمن صاعدا، أو انحط سافلا، وشرط نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثم، لا بالواو لفوات معنى التدريج معها انتهى بلفظه تمت .

١- والمراد بالمستقر في أصل وضع اللغة حتى يخرج الصفة فإنها ترفع الإبهام الطارئ. تمت نجم الدين. تمت.

٢- فإن جارية يرفع إبهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع. تمت ج.

٣- فإن صفة المشترك يرفع الإبهام عن المشترك في نحو: أبصرت عينا جارية، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع فإن الذي ثبت منه بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع، كالعدد والوزن والكيل، لا أن يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق إما من ذلك الواضع أو غيره أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض، فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض، هذا قول المصنف. قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت، ورب عارض ثابت لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما أيضاً من جهة الإبهام، ولا يدل لفظ المستقر على أنه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والألفاظ المجملة في الحد مما تخل به. تمت رضي.

٤- فإنه يرفع الإبهام عن هيئة الفاعل أو المفعول به. تمت ش.

الذات[1] لا عن الذات.[2] **(فالأول[3] عن مفرد)** تام[4] بتنوين ظاهر أو مقدر، أو إضافة، أو نون تثنية، أو نون شبيهة بنون الجمع، **(مقدار غالبا،[5] إما في عدد)** وتمامه بتنوين ظاهر كـ«ثلاثة أثوابا» إلى عشرة، أو مقدر كـ«أحد عشر رجلا» إلى تسعة عشر، أو بنون

١- قوله: (عن هيئة الذات) لا عن الذات فإن الرجوع معنى معين إذ ماهيته هي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب عنه، لكن هيئته مجهولة بخلاف العشرين فإن معناه في نفسه أمر مبهم. تمت شريف.

٢- أي لا عن نفس الرجوع لأن هيئة الرجوع معروفة وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب منه. تمت رضي والله أعلم.

٣- قوله: (فالأول عن مفرد) لفظة (عن) في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له، كما يقال فعلت هذا عن أمرك وعن تقدمك أي إن أمرك سبب لحصوله، فالتمييز صادر عن المفرد أي الذي لإبهامه سبب له. تمت رضي.

٤- قال نجم الأئمة أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة، لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل، ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم فالمعرف بها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا تم ذلك بلفظه. والله أعلم.وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر، أعني لا يجوز إضافته فينصب عنه التمييز وذلك في شيئين: أحدهما نحو: يا له رجلا ويا لها قصة، ولله دره فارسا، ونعم رجلا، ونحو ذلك، وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى:﴿ماذا أراد الله بهذا مثلا﴾ ونحو: حبذا رجلا، والعامل في ذلك الضمير واسم الإشارة لتمامهما، فلا يظن أن الناصب للتمييز في نعم رجلا وحبذا رجلا الفعل، بل الضمير كما في ربه رجلا. تمت نجم الدين معنى.

في نسخ ومعنى تمامه بأحد الأمثلة الأربعة المذكورة أن يكون على حالة لا يمكن إضافتها معها... إلخ ما ذكره الرضي. تمت والله أعلم.

٥- أي في غالب الأحوال. تمت فيحترز به عن خاتم حديدا. تمت وفي حاشية قوله غالبا احتراز عن مثل نعم زيد رجلا ونعم رجلا زيد وحبذا زيد رجلا، فإن التمييز في مثل هذه ونحوها عن ذات مذكورة مفردة، لكنها ليست عن مقدار. تمت والله أعلم.

شبيهة[1] بنون الجمع، (**نحو: «عشرون درهما»**) إلى التسعين، (**وسيأتي**) في باب العدد. (**وإما في غيره، نحو: «رطل زيتا، ومنوان سمنا، وقفيزان بُرا[2]، وعلى التمرة مثلها زبدا» فيفرد إن كان جنسا**)، أي: ما يطلق[3] على القليل والكثير كما مر[4] من النظير من نحو: الزيت، والسمن، والزبد، لعدم الاحتياج إلى تثنيته وجمعه، (**إلا أن يقصد الأنواع**)، فيثنى ويجمع، نحو: «عندي راقود[5] خلين، وأرطال زيوتا»، (**ويجمع في غيره**) وهو ما لا يطلق على القليل والكثير، كالثوب، والخاتم، وغيرهما، نحو: «عندي قنطار[6] أثوابا»، (**ثم إن كان بتنوين**[1])

١- لم يتعرض لنون الجمع ولعله لم يوجد، ولا نسلم إذ قد ورد كقوله تعالى:﴿ هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا﴾. تمت. يقال الأخسرين أعمالا من التمييز الذي عن نسبة فيما ضاهى الجملة، إذ أخسر أفعل تفضيل فهو مثل الصفة المشبهة نحو: مررت بالزيدين الطيبين أبا فليس مما نحن فيه أعني ما صدر عن مفرد تام. تمت صديق.

٢- القفيز مكيال -والقفيز هو نصف سدس عشر الكر لأن الكر مائة وعشرون قفيزا، والكيلجة المراد بها الصاع فصح الكر مائة وثمانين قدحاً صنعانيا. تمت- وهو ثمانية مكاكيك، والجمع أقفزة وقفزان، والمكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا والمنا رطلان والرطل اثنى عشر أوقية. تمت ح بلفظ.

٣- قوله ما يطلق... إلخ) يعني أن المصنف أراد بالجنس هنا ذلك وضرب جنس بخلاف رجل، وإلا فإن التحقيق أن اسم الجنس يطلق عليهما معا، فاسم الجنس نوعان بعضه يطلق على القليل وبعضه يطلق على الواحد كفرس ورجل. تمت سيدنا صديق رحمه الله.

٤- يحتمل أن يريد بالنظير الذي مر في المصدر التوكيدي حيث قال في تعليله لكونه للحقيقة المشتركة وهي واحدة وكون التثنية والجمع ضم أمرين متميزين أو أمور متميزة بعضها إلى بعض والله أعلم ويحتمل أن يكون كما مر من الأمثلة السابقة. تمت.

٥- الراقود جرة يكال بها الخمر والخل، وقيل دن طويل كهيئة الإِرْدَبَّة يصبغ داخله بالقار. تمت. تمت صحاح وهو شحم الحوت. تمت.

٦- القنطار معيار، روي عن معاذ ابن جبل رضي الله عنه أنه قال ألف دينار ومائتا أوقية، ويقال هو مائة وعشرون رطلا، ويقال ملء مسك الثور ذهبا وغير ذلك. تمت صحاح ويقال وزن أربعين أوقية ذهبا من ذهب، أو ألف ومائتا دينار وتسعون دينارا، أو ثمانون ألف درهم أو مائة رطل من ذهب وفضة، أو ألف دينار. تمت قاموس.

ظاهر[٢] أو بنون التثنية جازت الإضافة) لإمكانها وحصول الغرض بها، تقول عندي رطل زيت ومنواي سمن وثلاثة أثواب وكذلك في مثل قولك: «لي ظرفٌ عسلاً» تقول: «لي ظرف عسلٍ» إذا أردت عسلا يملأ ظرفا، وأما إذا أردت ظرفا يصلح للعسل فتقول: «لي ظرفُ عسلٍ» بالإضافة[٣] لا غير. (وإلا فلا[٤]) لتعذرها،[٥] وذلك إما فيما فيه تنوين[٦] مقدر كباب أحد عشر، أو نون شبيهة بنون الجمع كباب عشرين في الغالب،[٧] ومنهم من يقول: «عشرو درهم» وسيأتي في الأعداد إن شاء الله تعالى .

١- كان على المصنف أن يقيد التنوين بالظاهر، فإن ما فيه التنوين المقدر، وهو في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته لا يضاف في الأغلب إلى التمييز كما يجيء في بابيهما. تمت رضي ويمكن أن يجاب عنه بأن التنوين المقدر معدوم في اللفظ فلا يندرج تحت عموم قوله إن كان بتنوين. تمت.

٢- أو مقدر في الممتنع كعندي موائد خبز. تمت ويشكل بخواتم فضة. تمت والله أعلم عبارة الوافية ثم إن كان التنوين لفظا أو تقديرا في غير المنصرف والمبني. تمت.

٣- وإنما تعينت الإضافة لأنه لو قال عندي ظرف عسلا ويكون المقصود حصول ظرف يصلح للعسل فسد المعنى، إذ معنى قولك عندي ظرف عسلا عندي عسل ملء ظرف فعدلت عن العبارة الثانية إلى الأولى لذكر شيء مبهما ثم مفسرا، وأما إذا أردت ظرفا يصلح للعسل ونصبت لما أدى المعنى المقصود. تمت قط ف.

٤- أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بل يكون بنون الجمع أو الإضافة. تمت والله أعلم.

٥- (قوله لتعذرها... إلخ) وذلك إما فيما فيه تنوين مقدر كباب أحد عشر... إلخ ووجه تعذر الإضافة في باب أحد عشر أن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز لكان جعلا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى، وأما نحو: ثلاثة عشر فلمخالفة المضاف إليه للمضاف سهلت الإضافة وليس ترك الإضافة في باب أحد عشر لكون فيه تنوين مقدر، فإن الإضافة تصح في موائد نحو موائد خبز وكذا في نحو كم رجل مع أن فيهما تنوينا مقدرا، وأما ترك الإضافة في عشر فسيأتي في العدد علة ذلك إن شاء الله تعالى. تمت سيدنا صديق رحمه الله.

٦- كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة فهو مقدر، ومع كونه مقدرا مرادا لا يصلح الاسم للإضافة. تمت.

٧- قوله: (في الغالب) متعلق بقوله لتعذرها. تمت.

(*) احتراز من مذهب القائل بعشرو درهم. تمت والله أعلم والأولى أعني كونه متعلق... إلخ أولى. تمت.

أو فيما فيه إضافة مثل: «على التمرة مثلها زبداً» إذ لا يمكن إضافة مثلها إلى زبد مع بقاء الضمير،[1] ومع حذفه يفسد[2] المعنى، **(وعن غير مقدار[3] مثل: «خاتم حديداً»)**، «وجبة خزا، وسوار ذهبا»، وعن سيبويه[4] أنه في مثل هذا يجوز نصبه على الحالية،[5] **(والخفض[6] أكثر)**، وكذا كلما أضيف إلى جنسه كـ«باب ساجا» ونحوه مما جدد له[7]

١- لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال، إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف. تمت رضي والله أعلم.

٢- لأنه يصير المعنى نسبة المثل إلى زبد والغرض إنما هو نسبة المثل إلى التمرة. تمت سعيدي. تمت.

٣- والمقدار ما يقدر به الشيء أي يعرف قدره ويبين، والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والإِرْدَبّ والكر وما يعرف به قدر الموزون كصبحات الوزن كالطيسوج والدانق والدينار والمنا والرطل ونحو ذلك، ومما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذارع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك، أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى: ﴿ملء الأرض ذهبا﴾، وقولك عندي مثل زيد رجلا فهذه المقادير المذكورة إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير، لأن قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدرهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا غيرها. تمت رضي.

٤- قوله: (وعن سيبويه... إلخ) والمبرد أنه لا يخرج عن تأويل المشتق، وصحح جماعة منهم ابن هشام الخضراوي قول سيبويه، ووجه رفع هذه الأسماء يعني خاتما وفضة وهما الظاهر الوصف، ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة وقد كثر في كلامهم النصب، ومن رفع الظاهر قولهم شرح جزء وصفة كتاب. تمت.

٥- على أن يكون خاتم خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خاتم حديدا، أو هذا خاتم حديدا، فيكون العامل على التقديرين معنى الأول النسبة أي الانتساب، وعلى التقدير الثاني معنى الإشارة. تمت منقولة والله أعلم.

٦- قوله: (والخفض أكثر) أي والخفض في غير المقدار أكثر منه في المقادير، وذلك أن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة فهو في غير المقدار أولى، لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار، مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين بالإضافة. تمت نجم الدين والله أعلم.

٧- قيل والفرق أن المتجدد له الاسم حصل له تخصيص بواسطة تجدد الاسم فلم تجب الإضافة، إذ المقصود منها التخصيص وهو حاصل بدونها وأما الذي لم يتغير اسمه فيحتاج إلى التخصيص. تمت ش. فلما كانت الجوزة لما يتجدد لها اسم كالباب من الساج احتيجت إلى الإضافة وجوبا، بخلاف الساج ونحوه فقد حصل له التخصيص بجعله بابا، فلم تجب الإضافة. تمت والله سبحانه أعلم

اسم خاص بعد التبعيض، وأما فيما لم يتغير تسميته بالتبعيض فيجب فيه الإضافة، تقول: «عندي جوز قطن، وحب رمان، وغصن ريحان، وثمرة نخلة، وسعف مقل». **(والثاني عن نسبة في جملة**[1] **أو ما ضاهاها)** أي شابهها، **(مثل: «طاب زيد نفسا»)** في الجملة، **(وزيد طيب)** فيما شابه الجملة، إذ في «طيب» ضمير يرجع إلى «زيد» **(أبا)** في الصحيح جعله للمنتصب عنه غير جنس، **(وأبوة)** فيه جنسا، **(ودارا)** في غير الصحيح[2] غير جنس، **(وعلما)** فيه جنسا، فالتمييز هاهنا[3] عن ذات مقدرة، أي شيء من زيد. **(أو في إضافة مثل: «يعجبني طيبه أباً وأبوةً وداراً وعلماً»)** في الأسماء غير الصفات. **(و«لله دره فارسا»**[4]**)** في الصفة. **(ثم إن كان اسما**[1] **يصح جعله**[2] **لما انتصب عنه**[3]**)** أي يكون راجعا[4]

ا- ولما كانت الجملة وما ضاهاها عن ذات مقدرة لأن قولك طاب لا إبهام فيه وكذلك زيد وإنما حدث الإبهام من نسبة الطيب إلى زيد وهو في المعنى لأمر متعلق بزيد وذلك هو النفس أو الأب أو الدار أو نحو ذلك، فتلك ذات مقدرة إذا أردت التمييز أظهرتها وقلت طاب زيد نفسا.تمت.

٢- أي في غير ما يصح جعله لما انتصب عنه وغير جنس. تمت.

٣- فهذه أربعة أقسام، الصحيح جعله للمنتصب عنه وهو جنس، والصحيح جعله للمنتصب عنه غير جنس، وغير الصحيح جعله للمنتصب وهو جنس، وغير الصحيح جعله للمنتصب عنه وهو غير جنس. تمت والله أعلم.

٤- قال الإمام عز الدين الريحاني في شرح الهادي: لله دره: كلام معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذاناً بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى، أو بأن هذا جدير بأن يتعجب منه لأنه صادر عن فاعل قادر مقدر للأشياء العجيبة. والدر: في الأصل مصدر در الشيء يدر درا، وقيل أريد بالدر هنا الخير فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير لأنه في غالب أقواتهم، وكانوا يسقونه الخيل، ويقرونه الضيفان، وأكثر ما يمثل به النحويون إضافة در إلى ضمير الغائب، ويجوز إضافته إلى ضمير المتكلم والمخاطب. تمت سعيدي.

(*) فإن قيل: ما للمصنف ذكر هذا المثال مثالا للتمييز عن نسبة في الإضافة، وصاحب المفصل ذكره مثالا للتمييز عن المفرد؟ قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره، فإن كان مبهما لا يعرف كان التمييز عن المفرد كما ذهب إليه صاحب المفصل لأن الضمير حينئذ نكرة، وإن كان معينا معلوما يعرف المقصود منه برجوعه إلى سابق معين معلوم كان التمييز عن النسبة في الإضافة كما ذهب إليه المصنف. تمت غاية.

(*) اسم فاعل من الفَراسة بالفتح مصدر فرُس بالضم أي حاذق بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر فمن التفرس. تمت جامي قال الرضي ومعنى لله دره ما أعجب فعله. تمت والله أعلم.

إلى المنسوب[٥] إليه جنسا[٦] أو غيره، كـ«أباً وأبوةً» (جاز أن يكون له ولمتعلقه[٧]) نحو: «طاب زيد أباً» جاز أن يكون زيد هو الأب أو أبا له، وكذا أبوة إن أريد أبوته أو أبوة

١- قال في البرود ينبغي أن يكون اسما لغوا، وإن كان ظن بعضهم أنه يحترز به عن الصفة، نحو: لله دره فارسا فإنه لا يكون إلا له إلا أنه ينقض بطاب زيد والدا أو طاب الخليفة أميرا، فإن هذه صفة ويصح أن تكون له ولمتعلقه. تمت والله أعلم.

٢- **فيه بحث** مشهور: وهو أن المراد بالجعل إما حمل المواطأة فحينئذ لا يدخل فيه أبوه، أو حمل الاشتقاق فحينئذ لا يخرج منه علما. تمت شريف.حمل المواطأة حمل هو هو، وحمل الاشتقاق حمل هو ذو. تمت. ولفظ التعريفات: حمل للمواطأة هو عبارة عن أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة لا بواسطة، كقولنا الإنسان حيوان ناطق، بخلاف حمل الاشتقاق إذ لا يتحقق فيه أن يكون المحمول كليا للموضوع، كما يقال الإنسان ذو بياض والبيت ذو سقف. تمت منه فلا بد من واسطة وهي ذو، كما مثل، أو واسطة اشتقاق كما إذا قلت زيد عالم فهو مشتق من العلم. تمت.

٣- **اعلم** أن زيدا في طاب زيد نفسا يسمى ما انتصب عنه التمييز، بمعنى أن نسبة طاب إلى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز، لا بمعنى أن زيدا عامل في التمييز وناصب له. تمت من حاشية المتوسط وعبارة نجم الدين ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة، كزيد في طاب زيد نفسا فإن الأصل طابت نفس زيد. تمت والله أعلم.

٤- ويريد برجوعه إليه أن يكون عينه أو يكون معنى قائما به، فالأول مثل طاب زيد أبا، والثاني مثل طاب زيد أبوة. تمت سعيدي. تمت.

٥- قوله: (راجعا) وفيه نظر: لأن نفساً يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يجوز أن يكون لمتعلقه، بل يتعين أن يكون لما انتصب عنه. تمت شريف لا يشكل بمثل نفسا حيث تعين للمنتصب عنه فقط لأنه قد أخرجه بقوله يصح جعله لأن النفس يجب أن تكون عين ما انتصب عنه وجوبا لا صحة فقط على الصحيح مما يراد بها. تمت ركن الدين.

٦- عينا كطاب زيد أبا أو معنى قائما به: كطاب زيد أبوة. تمت سعيدي.

٧- فإن قيل: الشرطية الأولى منقوضة بقوله نفسا في طاب زيد نفسا فإنه يصح أن يجعل اسما لما انتصب عنه مع أنه لا أن يكون اسما لمتعلقه، قيل لا نسلم ذلك لأن نفسا يجوز أن تكون اسما لما انتصب عنه ولمتعلقه، أي طاب زيد من حيث أنه نفس من النفوس، أو من حيث أن له نفساً من النفوس تعلقت به، فثبت أن كل موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز أن يكون فيه كلا الأمرين كونه له وكونه لمتعلقه، وأن كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه

أبيه. (**وإلا فهو لمتعلقه**)، أي يكون الاسم متعلقا به لا غير، جنسا كـ«علماً» أو غيره كـ«داراً» (**فيطابق فيهما**[1]) أي في الراجع إلى المنتصب عنه والمتعلق به (**ما قصد**) من التوحيد، والتثنية، والجمع، فيقول: فيما كان زيد هو الأب «طاب زيد أبا، والزيدان أبوين، والزيدون آباء»، وفيما كان له أب «طاب زيد أبا» وفيما كان له أب وأم «طاب زيد أبوين، أو أباً وأماً وجدا»، وجماعة من آبائه «طاب زيد آباءً»، وفيما يتعلق به لا غير «طاب[2] زيد دارا، أو دارين، أو دوراً»، (**إلا أن يكون جنساً**[3]) مثل: «أبوة وعلما» فإنه يفرد، نحو: «طاب زيد أبوةً وعلماً، والزيدان أبوةً وعلماً، والزيدون أبوةً وعلماً» لتعذر تثنيته وجمعه من حيث هو للجنس. (**إلا أن يقصد**[4] **الأنواع**)، فتطابق فيه ما قصد، نحو:

تعين كونه لمتعلقه، قال شيخي وأستاذي فداه روحي ونفسي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع. تمت غاية.

١- قوله: فيطابق فيهما قال الرضي: والأولى أن يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه: إنه إن لم يلتبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا، ويجوز وجوها وأعراضا، قال تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا﴾، وقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: «فطيبوا عن أنفسكم نفسا». وأما إذا التبس فالمطابقة لا غير، لا يجوز زيد طيب أبا وأنت تريد آباء أو أبوين، وكذا لا تقول طاب زيد دارا وأنت تريد دارين أو دورا، قال تعالى:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾، وأما قول الحطيئة: *والأكرمين إذا ما ينسبون أبا* فإنما وحد الأب فيه لأنهم كانوا أبناء واحد، ويجوز جمع المثنى إذا لم يلتبس نحو: قر عيونا قال أبو طالب رحمه الله تعالى يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقَرَّ منك عيونا

٢- وفي السعيدي: وإن قصدت دارا واحدة لجماعة من الزيدين قلت: طاب الزيدون دارا، والحاصل أن المطابقة ليست باعتبار الملفوظ بل باعتبار المقصود. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (إلا أن يكون جنساً) استثناء مفرغ أي فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد في جميع الأوقات إلا وقت كون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه. تمت غاية.

٤- قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) استثناء مفرغ أيضاً والمراد بالأنواع ما فوق الواحد أي يفرد التمييز إذا كان جنسا في جميع الأوقات إلا وقت قصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يطابق ما قصد من النوعين أو الأنواع، فيقال: طاب زيد علما، أو

«طاب زيد علمين أو علوما»..(**وإن كان صفة**[1]) مثل: «لله دره فارساً» (**كانت له**[2]) أي يكون عبارة عما انتصب عنه، إذ الفارس في المعنى هو زيد، (**وطبقه**[3]) وجوبا، نحو: «لله در الزيدَينِ فارسَينِ، والزيدِينَ فارسِينَ»، (**واحتملت الحال**)، والمعنى التعجب منه حال[4] فروسيته وهو الوجه عند بعضهم.

علوما، ولقائل أن يقول: لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل من هذين الاستثنائين مستغنيا عنه لأنه إن قصد الجنس فالجنس، وإن قصد النوعان فالمثنى، وإن قصد الأنواع فالجمع، فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد. تمت غاية.

١- اعلم أنه يجب في التمييز أن يكون اسما غير صفة، لأنه إذا كان صفة لم يرفع الإبهام فلو قلت امتلأ الإناء صافياً لم يعلم أي شيء هو، ولا بد أيضاً أن يكون نكرة لأن الغرض تمييز الذات بالجنس وهو حاصل النكرة ولا حاجة إلى التعريف، هذا إذا كانت الصفة غير مختصة بذات ولا ملتبسة بحقيقة الذات، وأما إذا كانت مختصة بذات من الذاوت ومبينة لحقيقتها جاز أن يكون التمييز صفة، نحو لله دره فارسا، ويا لك من شجاع، وقاتله الله من شاعر. تمت خالدي. وينظر في كلام صاحب البرود السابق على قوله ثم إن كان اسما... إلخ تمت.

٢- لأن الصفة تستدعي موصوفا والمذكور أولى بالموصوفية، فإذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد زيداً، ولا يحتمل أن يكون والده بخلاف الاسم نحو أبا. تمت جامي.

(*) قال في النجم الثاقب ما لفظه: قال الوالد: والظاهر أنه أوجب المطابقة في الصفة مطلقا على العموم وليست إلا في: لله دره فارسا بعينه فقط لا يتعداه، وإلا انتقض عليه بطاب زيد والدا، وطاب الخليفة أمرا فإنه لا يجب كونها له وكونها مطابقة انتهى بلفظه وينظر في كلام صاحب البرود. تمت.

٣- قوله: (وطبقه) قال في غاية التحقيق وطبقه عطف على قوله: له، والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابه، أي وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. تمت.

٤-قال في المسالك ثم في هذه المنصوبات ما يحتمل الحال والتمييز، نحو: لله دره فارسا، وفيها ما لا يحتمل إلا التمييز، نحو: عشرين درهما، فمهما أشكل عليك شيء من هذه المنصوبات اعتبرته بمن أو في فما صلح فيه تقدير في فهو حال لا غير، وما صلح فيه تقدير من فهو تمييز لا غير، وما صلح فيه تقديرهما صلح فيه الأمران. وقدر التمييز بمن لما كانت مطابقة لمعناه لأن الغرض به الإيضاح والبيان وهي زيادة في البيان لأنها لبيان الجنس، فإذا قيل: عندي قنطار أثوابا فالتقدير من الأثواب، لكن اختلف العلماء في تقديرها فمنهم من قدرها في تمييز المفرد والجملة من غير فرق حكاه ابن

والأكثر أنه[1] تمييز إذ المراد منه المدح مطلقا[2].

(ولا يتقدم التمييز) على عامله[3] إذا كان اسما، فلا يقال: «عندي درهما عشرون» ولا «سمنا منوان»، ولا «خلا راقود»، ولا «عسلا ملء الإناء»، إلا لضرورة الشعر شاذا كقوله:

حي وهو الظاهر من كلام طاهر، ومنهم من قصرها على المفرد نص عليه ابن السراج وهو المختار لاستحالة دخولها على الجملة الفعلية في الأصل، فلا تقول تفقأ زيد من شحم فلذا اختصت بتمييز المفرد. تمت.

١- اعلم أن الفرق بين التمييز والحال من سبعة أوجه: فيكون الحال جملة، وظرفا، ويتوقف معنى الكلام عليه، ويتقدم على العامل إذا كان فعلا متصرفا أوصفة مشبهة، وتؤكد عاملها، وحقها الاشتقاق. تمت. ويشترك الحال والتمييز في كون كل منهما فضلة، نكرة، وقد جاء التمييز معرفة كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

واعلم أن جملة المواضع التي ينصب التمييز بعدها اثنان وعشرون موضعا ذكرها صاحب المسالك وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى في الكنايات على كلام ابن الحاجب هنالك، عند قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد. تمت.

٢- وهو الذي رجحه المصنف، قال لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى فرقا بينهما لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسيته، وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على أنه تمييز، وكذا قولهم عز من قائل. تمت رضي.

قال في التسهيل وشرحه: ويجوز إظهار «من» المقدرة في التمييز إن لم تميز عدداً ولم يكن فاعلا في المعنى، فتقول لي ملء الكيس من ذهب، وإردَبٌّ من قمح، وأمثالها من إبل، وعدها من شاء، وويحه من رجل، ولله دره من فارس وكذا الباقي، ولا تقول أحد عشر من درهم، ولا أكثر من مال وطيب من بشر. انتهى. تمت.

٣- وأما تقديم التمييز على الفاعل وحده فجائز، تقول طاب نفساً زيد واشتعل شيبا الرأس. تمت نجم ثاقب وكذا لا يفصل بينه وبين عامله وقوله:

على أنني بعد ما قد مضى   ثلاثون للهجر حولا كميلا

ضرورة. تمت رضي.

ونارنا[1] لم ير ناراً مثلها   قد علمت ذاك معد كلها

(والأصح أن لا يتقدم[2] على الفعل[3]) أيضا، فلا تقول: «نفسا طاب زيد» إما لكونه فاعلا

(*) والعامل في التمييز إن كان مفردا فما في ذلك المفرد من الإبهام لأن الإبهام يقتضي تمييزا، كما أن الفعل يقتضي فاعلا، ويجوز أن يكون العامل شبهه باسم الفاعل، فإن عشرون درهما يشبه ضاربين زيدا، ورطل زيتا يشبه ضارب زيد، وإن كان عن جملة فالعامل فيه الفعل. تمت.

١- قوله: (ونارنا... إلخ) النار: مؤنثة، و لم ير: من الرؤية بمعنى الإبصار -ويجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون نارا أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد. تمت من شواهد العيني- ومعد: أبو العرب وهو معد ابن عدنان والمراد كل العرب الذين هم ذريته. نارنا: مبتدأ وجملة لم ير نارا مثلها: خبره، ونارا: تمييز عن مثلها، وقد علمت: حال عن مثلها، ومعد: فاعل علمت، وكلها: تأكيد. والاقتصار على مفعول واحد لعلمت وهو: ذاك وذلك إما لأنه بمعنى عرفت، أو أنه لما أشار به إلى الجملة وهي نارنا... إلخ سدت مسد مفعوليه.

والاستشهاد: أن التمييز هاهنا تقدم على عامله وهو مثلها لضرورة الشعر. قوله مثلها: مفعول ما لم يسم فاعله للم ير، ولا يجوز أن يكون نارا مفعولا ثانيا لفساد المعنى، لأن نارا لا يصلح أن تكون خبرا عن مثلها، والمفعول الثاني من باب علمت خبر للأول في الأصل. تمت.

٢- قال ابن مالك التمييز عن النسبة مقدر غالبا[1] إسناد الفعل الذي في الجملة إليه مضافا إلى الأول. تمت تسهيل معنى. قال ابن عقيل في شرحه إذا قلت: طاب زيد نفسا قدرته طابت نفس زيد، ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل إليه على جهة المفعولية نحو: غرست الأرض شجرا، ولم يختلف النحويون في إثبات التمييز المنقول من الفاعل، واختلفوا في المنقول من المفعول فأثبته أكثر النحويين وتبعهم ابن عصفور وابن مالك، ونفاه الشلوبين والأبري، وأما قوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ فظاهر في إثباته، أي فجرنا عيون الأرض، ونخرجه من بقاه على الحال أي محال أو حوائل للماء أو البدلية، أي فجرنا الأرض عيونها، أو على إسقاط الجار أي بالعيون انتهى. تمت. [1]احترز بقوله غالبا من امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيدا ونحوهما. تمت سماع ف

٣- قال نجم الدين وليس العلة بمرضية إذ ربما تخرج الشيء عن أصله فلا ترى ما ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا أن يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأي مانع أن يكون للفاعل أيضاً إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم، وقيل: إن الأصل في التمييز أن يكون موصوفا بما انتصب سواء كان عن مفرد أو عن نسبة، وكان الأصل عندي خل راقود ورحل مثله وسمن منوان، وكذا كان الأصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وإنما حول لها لغرض الإبهام أولاً ليكون أوقع في النفس لأنها تتشوق

في المعنى إذ الأصل «طابت نفس زيد» فعدل إلى «طاب زيد نفسا» للمبالغة، أو صفة في المعنى من حيث[1] كونه مفسرا مبينا لمجمل في المميِّز، (**خلافا للمازني والمبرد**) والكسائي، فعندهم يجوز تقديمه عليه قياسا على سائر الفضلات ومنه قول الشاعر:

ضيعت[2] حزمي في إبعاديَ الأملا　　　وما ارعويت ورأسي شيبا اشتعلا

والآخر:

أنفساً تطيب[3] بنيل المنى　　　وداعي المنون ينادي جهارا

والآخر:

النفس إلى معرفة ما أبهم عليها، وأيضاً إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلاً وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم. تمت رضي.

١- وإذا كان مفسرا فهو لا يقع إلا بعد المفسر، وهذا هو الوجه على حده لا كونه في المعنى صفة إذ التقديم يخرجه عما وضع له. تمت. تمت.

٢- التضيع: الإهمال. الحزم: التيقظ في الأمور، الإبعاد: مصدر أبعد من البعد، الأمل: الرجاء، وارعوى: كف عن الأمور وقد ارعوى عن القبيح أي كف، اشتعلت النار: اضطربت. في إبعادي: متعلق بضيعت مضاف إلى الفاعل، والأملا مفعوله، والألف: للإشباع، وما ارعويت: عطف على ضيعت، ورأس مبتدأ اشتعل خبره، وشيبا: تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل، والجملة في محل النصب على الحالية من فاعل ارعويت. والمعنى ضيعت حزمي وتيقظي للاستعداد والتهيي للانتقال من دار العمل إلى دار الجزاء في إبعاد الأمل وترك المسارعة إلى العمل، وما ارعويت من الغفلة وترك التيقظ والحال أني انتهيت إلى زمان الشيخوخة، وإبَّان اشتعال الرأس.

والاستشهاد أن شيبا تمييز مقدم على الفعل وهو اشتعل، والتقدير رأسي اشتعل شيبا. تمت ملتقط شراب.

٣- قوله: (بنيل المنى) نال ينال نيلا، المنى: جمع منية، المنون: المنية أخذت من المن وهو القطع وسميت منون لأنها تقطع مدد العمر، جهارا: أي ظاهرا، الاستفهام في أنفسا للإنكار وهو تمييز، بنيل: متعلق بتطيب مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف، أي ينال ذلك، والجملة وقعت حالاً عن فاعل تطيب، وجهارا: إما مفعول مطلق أي بدا جهارا، أو حال عن فاعل ينادي أي مجاهرا. والمعنى أتطيب بنيل المنى نفسك والحال أن داعي المنية يناديك بالرحيل ظاهراً، أي طيب النفس منك والحالة هذه، بل لا ينبغي أن تكون نفسك مطمئنة بالتذاذ الشهوات ويناديك بالرحيل هادم اللذات.

والاستشهاد: أن نفسا تمييز مقدم على العامل الفعل وهو تطيب، كما هو مذهب المازني والمبرد والكسائي. تمت.

أهجر[1] ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

أي تختبر عدم وطء المستقبلي

وفي رواية الزجاج: *وما كان نفسي بالفراق تطيب* فلا يكون تمييزا مقدما .

[المستثنى]

المستثنى: (**متصل ومنقطع، فالمتصل المخرج من متعدد**[2] **لفظا أو تقديرا بـ«إلا» وأخواتها**[3])، نحو: «جاءني الرجال إلا زيدا، وما جاءني أحد إلا زيدا، واشتريت العبد إلا

١- الهجر: ضد الوصل، ليلى: اسم امرأة ويروى سلمى، كاد: قارب ولم يفعل. الهمزة في أتهجر: للإنكار ليلى: فاعل أهجر، الباء: في بالفراق للملابسة واللام عوض عن المضاف إليه، أي بفراقها، حبيبها: مفعول الفراق، كاد: من أفعال المقاربة واسمه ضمير الشأن، وتطيب: بتأنيث الضمير الراجع إلى ليلى خبره، وبالفراق متعلق بتطيب، ونفسا تميز مقدم على عامله.

والمراد بالاستشهاد: أن جملة ما كاد حال عن فاعل أهجر. تمت والبيت للأعشى ويروى ليلى وسلمى وللفراق وبالفراق وما كان وما كاد ويطيب وتطيب. تمت هطيل.

٢- قوله: (من متعدد أي شيء ذي عدد وقوله لفظا أو تقديرا تفصيل للمتعدد فإنه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم إلا زيدا، وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني إلا زيد أي ما جاءني أحد إلا زيدا. تمت رضي. تمت.

٣- وقوله بإلا وأخواتها، وهي غير وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسواء مثلثة السين وغير -(في عدها من أدوات المتصل نظر. تمت) -وأما لاسيما فليس منها كما توهم. و«لما» المشددة في مثل ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ أي ما كل نفس إلا عليها حافظ. تمت والله أعلم.

نصفه، وأكلت الرغيف إلا بعضه»[1] أي الذي أخرج[2] منه بها قبل الحكم ثم حكم بعد تقدير الإخراج[3].

(**والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج**[4]) أي بعد «إلا» وأخواتها، غير الصفة نحو: «ما جاءني أحد إلا حمارا». (**وهو منصوب إذا كان بعد إلا غير**[5] **الصفة في كلام موجب**)، أي غير نفي ونهي واستفهام، نحو: «جاءني القوم إلا زيدا»، ولا يجوز فيه البدل لكون المبدل منه في حكم الساقط،[6] وصيرورة المعنى حينئذ الحكم على مجيء جميع الناس إلا زيدا،

١- الأول مثال المتعدد لفظا، والثاني مثال المتعدد تقديرا، لأن النكرة في سياق النفي تعم، والثالث مثال المتعدد الحكمي بحسب الأجزاء، والرابع مثال المتعدد الحسي بحسب الأجزاء. تمت قط ف.

٢- جواب ما قيل لو كان زيد مخرجا من الرجال لكان داخلا في مفهوم الرجال فيكون المجيء مسندا إلى زيد غير مسند إليه فيلزم التناقض، وأجاب بأنه أخرج زيد من الرجال أولا وبعد الإخراج حكم بنسبة المجيء إلى الرجال فلم يلزم إسناده إلى زيد. تمت قط. تمت.

٣- قال الرضي رحمه الله تعالى: زبدة الكلام أن دخول المستثنى في المستثنى منه ثم إخراجه بإلا وأخواتها إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم إلا زيدا، لأنه بمنـــزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني، ولا في نحو له علي عشرة إلا درهما، لأنه بمنـــزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي، وذلك لأن المنسوب إليه وإن تأخر عنه لفظا لكنه لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي هي إثبات شيء للمستثنى منه ونفيها عن المستثنى وعليه بحسب الأمثلة. تمت منه.

٤- المستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع، سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم إلا زيدا مشيرا إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن نحو جاءني القوم إلا حمارا، فقد تبين أن المتصل ليس هو مستثنى من الجنس كما ظن بعضهم. تمت رضي رضي الله عنه والله أعلم.

٥- لم يحتج إلى قوله غير الصفة لأنه في نصب المستثنى وما كان بعد إلا للوصف ليس بمستثنى. تمت نجم الدين.

٦- فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو ممتنع في الإيجاب لغة لعدم استقامة المعنى؛ بيانه أن القوم لو سقط في جاءني القوم إلا زيدا بقي جاءني إلا زيد وهو باطل لأن معناه جاءني جميع الناس إلا زيدا وهو محال. تمت غاية لأن المستثنى منه إذا حذف لم يقدر إلا عاما. تمت.

وناصبه الفعل[1] إن وجد، وإلا فمعناه المستنبط من مضمون الجملة على الأكثر، نحو: «القوم إخوتك إلا زيدا، والرجال عندك إلا بكرا»، وكذا إذا كان جاريا مجرى الموجب، مثل: «ما أكل أحد[2] إلا الخبز إلا زيدا» معناه كل الناس أكل الخبز إلا زيدا. واختار ابن مالك أن يكون نصبه بنفس «إلا» وزعم[3] أن ذلك مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني، وعند السيرافي أن الناصب ما قبلها من فعل أو غيره بتعديتها،[4] وعن الزجاج[5] أن ناصبه «أستثني» مضمرا **(أو مقدما على المستثنى منه)** وهو فيما تقدم أحد جزأي الكلام، نحو: «ما جاءني إلا أخاك أحد» ومنه قوله الشاعر[6]:

١- وظاهر كلام جماعة أن الخلاف في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع، وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك فإنه لما فرغ من الأقوال قال وهذا كله في المتصل، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر مقدر بحسب المعنى، ومنهم من يجوز إظهاره ومنهم من يقول: إنه حينئذ كلام مستأنف. تمت منهل قوله فيها عمل لكن أي أنها الناصبة بنفسها نصب لكن الأسماء. تمت عف وقوله بحسب المعنى وهو محذوف في الأغلب نحو جاءني القوم إلا حمارا أي لكن الحمار لم يجيء، قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا﴾. تمت.

٢- قوله: (وما أكل أحد... إلخ) لأن النفي قد انتقض بإلا الأولى، فهو استثناء من موجب، والمعنى كل أحد أكل الخبز فقط إلا زيدا فإنه لم يأكله فقط بل أكل شيئا آخر. تمت نجم الدين.

٣-إنما قال زعم لأن شارحي كتابه ذكروا بخلاف ذلك، ولكن بين ابن مالك في شرحه ما ادعاه بدلائل واضحة. تمت.

٤- أي بتوسط «إلا» لأن الفعل يتعدى بإلا فيتعدى إليه كما يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، وبالواو في المفعول معه. تمت شرح كبير والله أعلم.

٥- قوله: (وعن الزجاج... إلخ) اعترض عليه من ثلاثة أوجه: أحدها أنه يلزم نصب المستثنى مطلقا لصحة تقدير أستثني في جميع الصور، الثاني أنك تقول قام القوم غير زيد ولا يصح تقدير أستثنى لفساد المعنى، الثالث أنه يودي إلى إعمال معاني الحروف وذلك غير جائز إذ يودي إلى إعمال حرف النفي والاستفهام وهو باطل. تمت.

٦- الكميت: هو ابن زيد بن حسن بن مجالد أبو سهل الأسدي الكوفي، وهذا البيت من قصيدة يمدح بها أهل البيت أولها قوله:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وبعد البيت المستشهد به:

وما لي[1] إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مشعب الحق مشعب

بخلاف قولك: «إلا زيدا ما جاءني إخوتك» فإنه لم يجز،[2] ووجوب النصب فيه لأنه لولاه لكان إما بدلا وإما صفة، وامتناع كل منهما فيه لامتناع تقدم البدل والصفة على المبدل منه والموصوف، وكذا فيما تقدم على صفة المستثنى منه دونه عند[3] المازني، فإنه

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عارا علي وتحسب

قال ابن عساكر ولد الكميت سنة ستين، ومات سنة ست وعشرين ومائة، وهو الكميت الآخر، والأول هو ابن ثعلبة بن نوفل بن نضلة. تمت من شرح شواهد مغني اللبيب والله أعلم.

١- قائله الكميت بن زيد وهو من الشيعة، أراد بأحمد: رسول الله ﷺ وبالآل أهل بيته عليهم السلام، شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، مشعب الحق: طريقه الذي استقر فيه الحق. ما: بمعنى ليس، شيعة: اسمه، لي: خبره، آل أحمد: مستثنى منصوب من شيعة، وإعراب المصراع الثاني مثله. والمعنى ليس لي أنصار إلا أهل بيت رسول الله ﷺ وليس لي طريق إلا طريق الحق وهو حبهم وموالاتهم.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال آل أحمد وهو مستثنى مقدم على أحد جزأي الكلام وهو شيعة وهي المستثنى منه منصوب على الاستثناء. تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (لم يجز) لأن المستثنى من المستثنى منه بمنـــزلة المعطوف بلا من المعطوف عليه، وكما لا يتقدم على العامل لا يتقدم المستثنى، وهذا يقتضي أن لا يتقدم على المستثنى منه أيضاً، إلا أنه جاز في مثل: جاء إلا زيدا القوم وضربت إلا زيدا القوم توسعا. تمت هندي.

لأنه لا يتقدم المستثنى على عامله عند البصريين، وأما الكوفيون فيجوزونه محتجين بقوله:

وبلدة ليس بها طوري ... ولا خلا الجن بها إنسي

لأن التقدير ولا إنسي خلا الجن. تمت.

(*) قوله: (لم يجز) لعدم السماع، ولأن المستثنى مخرج من الحكم المنسوب إلى المستثنى منه، ومرتبة المخرج بعد المخرج منه. تمت والله أعلم.

٣- وعند سيبويه إتباعه أولى من النصب لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدم، وحكي أن سيبويه يختار النصب على الاستثناء. تمت رضي بلفظه. تمت.

ينصب لا غير، نحو: «ما أتاني أحد إلا أباك خير من زيد»،[1] **(أو منقطعا[2] على[3] الأكثر[4])**، نحو: «ما جاءني أحد إلا حماراً» لامتناع البدلية، إذ لو كان بدلا لكان بدل البعض إذ البدل بعد إلا لا يكون إلا كذلك في الفصيح، والحمار لا يكون بعضا من القوم، وأما[5] ما نقل عن بني تميم[6]:

١- قال في اليمني: فيه ثلاثة أقوال: اختيار سيبويه البدل لأنه لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه ولزوم النصب إنما يكون عند التقدم، الثاني اختيار المازني النصب لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فتقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، الثالث نقله المبرد أن البدل والنصب إلى خيرة المتكلم لتعارض الأدلة. تمت.

٢- قال عضد الدين في شرحه مختصر المنتهى: اعلم أنه لا بد لصحة الاستثناء المنقطع من مخالفة بوجه من الوجوه فقد يكون بأن ينفى عن المستثنى الحكم الذي يثبت للمستثنى منه نحو جاءني القوم إلا حمارا، فقد نفينا المجيء عن الحمار بعد ما أثبتناه للقوم، وقد يكون بأن يكون للمستثنى نفسه حكما آخر مخالفا للمستثنى منه بوجه نحو ما زاد إلا ما نقص، فإن النقصان حكم مخالف للزيادة، وكذا ما يقع إلا ما ضر، ولا يقال ما جاءني زيد إلا أن الجوهر الفرد حق، إذ لا مخالفة بينهما بأحد الوجهين، وبالجملة فإنه يقدر بـ«لكن» فكما يجب فيه مخالفته إما تحقيقا نحو ما ضربني زيد لكن ضربني عمرو، وإما تقديرا مثل ما ضربني زيد ولكن أكرمني عمرو. تمت هندي والله أعلم.

٣- فإن قيل ينقسم المستثنى إلى متصل ومنقطع، لا يخلو إما أن يكون من باب تقسيم الكل إلى الأجزاء، أو من تقسيم الكلي إلى الجزئيات، لا يستقيم الأول لأن المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع، وكذلك الثاني لأنه حينئذ يكون لفظ المستثنى متواطئا أي كليا يصدق على كل واحد منهما على التسوية لا مشتركا، وقد سبق أنه صار في الاصطلاح بمنـزلة المشترك، قيل يمكن أن يكون من الآخر ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز، وهو المذكور بعد إلا مخالفاً لما قبلها نفيا وإثباتا. تمت غاية تحقيق والله أعلم.

٤- واعلم أن الغالب على الاستثناء المنقطع أن يكون «بغير، أو بَيْدَ، وبإلا» قليلا، وضابطه ما كان بمعنى لكن قال أبو عبيدة بيد بمعنى غير وبمعنى من أجل وبمعنى على، قال أهل اللغة ويقال ميد بإبدال الباء ميما بمعناه. تمت من شرح مسلم.

٥- عبارة الجامي ومثله الرضي: وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حمارا، وههنا يجوزون البدل، وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ أي رحمه الله فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم ولا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا. انتهى بحروفه. تمت.

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير[2] وإلا العيس

وإن كان يتراءى ظاهرا أن الأنيس لا يتناولهما فيكون منقطعا فهو غيره، إذ هما لما جاورا هذا المكان صارا أنيسين[3] له فيتناولهما الأنيس.

(أو كان بعد خلا[4] وعدا في الأكثر)، نحو: «جاءني القوم خلا زيدا، وعدا زيدا» لكونهما فعلين فاعلهما مضمر فيهما وما بعدهما مفعولهما، تقديره «جاءني القوم خلا[1]

١- من جواز الإبدال، واستدلوا بالبيت وهو ما أشار إليه المصنف بقوله في الأكثر.

٢- اليعافير: جمع يعفور وهو الخشف أعني ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضاً، وقيل اليعافير تيوس الظباء، والعيس: بالكسر الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة. والواو: بمعنى رب، وبلدة: مجرور بها، أنيس: اسم ليس، وبها: خبره، الجملة صفة بلدة، واليعافير: مرفوع عند بني تميم مع كونه مستثنى منقطعا على البدل، وجوابه مذكور في الشرح بان الاستثناء متصل لتناول الأنيس لهما. والمعنى رب بلدة خربت لطول الزمان ليس فيها أنيس إلا هذان.

والاستشهاد: أن البيت ظاهرا يدل على أن اليعافير استثناء منقطع وهو متمسك بني تميم، فإنهم يرفعون المستثنى من غير الجنس على البدل. تمت شراب.

٣- تكلف الشارح بجعل الظباء من جملة الأنيس ولا حاجة إلى هذا التكلف، بل يقال هذا مذهب لبني تميم وعليه قوله تعالى: ﴿قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله﴾ كما ذكره الزمخشري، والوجه في صحة البدل عندهم أن المنقطع لا بد أن يكون بينه وبين ما قبل إلا ملابسة وعلاقة، تقول جاءني القوم إلا حمارا، ولا تقول جاءني القوم إلا أسداً، إذ ليس بين الأسد والقوم علاقة، فحينئذ صح أن تجعل الحمار بعضا من القوم تجوزاً لا حقيقة، ولهذه الدقيقة قال ابن السراج لا بد في الاستثناء المنقطع أن يكون ما قبل إلا قد دل عليه. تمت منقح والله أعلم.

٤- قوله: (أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر) من عدا يعدو عدوا إذا جاوزه، مثل جاءني القوم عدا زيدا، أو خلا زيدا، من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن، نحو خلت الدار من الأنيس، وقد تضمن معنى جاوز وتحذف «من» ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه فالتزموا هذا التضمين والحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب، وفاعلها ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المقدم وإما إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والتقدير جاءني القوم عدا أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيد، وهما في محل النصب على الحالية، ولم تظهر معهما قد ليكونا أشبه بإلا التي هي الأصل في باب الاستثناء. تمت جامي.

بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيدا» وإن كان «خلا» لازماً في أصله ولا يتعدى[2] إلا في الاستثناء ومنه قوله:

يا من[3] دحى الأرض ومن طحاها   أنزل بهم صاعقة أراها

تحرّق الأحشاء من لظاها   عدا سليمى وعدا أباها

وعن بعضهم أنهما حرفا جر فيجران ما بعدهما على كل حال،[4] وعليه قوله:

خلا[1] الله لا أرجو سواك وإنما   أعد عيالي شعبة من عيالك

١- قال نجم الدين في هذا التقدير نظر: لأنه لا يفيد مجاوزة كل القوم لزيد، إذ المقصود أن زيدا لم يكن معهم، قال فالأولى أن يكون الفاعل ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل أي خلا مجيئهم زيدا. تمت منه. (كقوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾. تمت والله أعلم

(*) قوله: (خلا بعضهم... إلخ) وهما في محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد ليكونا أشبه بإلا التي هي الأصل في باب الاستثناء. تمت جامي. قال الرضي: فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر، لأن المقصود في جاءني القوم خلا زيداً أو عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم خلو بعضهم منه مجاوزة الكل، فالأولى أن يضمر فيه ضمير راجع إلى مصدر الفعل المقدم أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا. تمت رضي رحمه الله.

٢- قوله: (ولا يتعدى... إلخ) وفي الرضيّ وأما خلا فهو لازم يتعدى بمن نحو خلت الدار من الأنيس. تمت. وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم وألزموا هذا المتضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب. تمت بلفظه.

٣- قوله: (يا من دحي الأرض البيت... إلخ) دحاها: أي بسطها دحوت الشيء وطحوته أي بسطته، الصاعقة: نار يسقط من السماء في رعد شديد، والحشا: ما انضمت عليه الضلوع، والجمع أحشاء، ولظى: من أسماء النار معرفة لا ينصرف، سليمى: اسم امرأة. من الموصول مع صلته في الموضعين في محل النصب على المنادى، أنـــزل بهم: جواب النداء، أراها صفة صاعقة، تحرق صفة بعد صفة لصاعقة، إن جعلت الرؤية في أراها بمعنى الإبصار، أو مفعول ثان لأراها إن جعلت بمعنى العلم، من لظاها: متعلق بتحرق. ومعنى البيتين ظاهر.

والمراد بالاستشهاد: أن المستثنى بعد عدا منصوب، وهو أباها إذ سليمى يحتمل النصب والجر. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٤- في الموجب والمنفي. تمت وفي تقدم المستثنى وتأخره. تمت. تقول جاء القوم خلا زيدا، وتقول ما جاء القوم خلا زيدا وكذا عدا. تمت.

(**وما خلا وما عدا**)[2] نحو: «جاءني القوم ما خلا زيدا، وما عداه» لما مر من كونهما فعلين علي أن «ما» فيهما مصدرية[3] وما المصدرية مختصة بالأفعال، تقديره «جاءني القوم خلوَّ زيدا» بالنصب، أي مجاوزيه على أنه مصدر في موضع الحال، ومن ثمة[4] أدخلت عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله:

تمل[5] الندامى ما عداني لأنني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع

١- قوله: (خلا الله لا أرجو) الرجاء ممدود الأمل سوى بمعنى غير عددت الشيء أحصيته عيال الرجل من يعوله واحدها عيل كجيد وجياد، الله: مجرور بخلا وهو مستثنى من سواك عيال مفعول أول لأعد وشعبة مفعول ثان له من عيالك متعلق بشعبة ومن إما للبيان أو للتبعيض وجملة إنما أعد إما عطف علي الجملة السابقة أو مستأنفة مع الواو جواب لسؤال مقدر والمعنى إن اِتحاَيي من بين الخلائق في الأمور ليس إلا بك أي بالممدوح والمراد بالاستشهاد: أنه قال خلا الله بالجر وهو حرف استثناء يجر ما بعده. تمت شرح أبيات.

٢- (**فائدة**) من كلمات الاستثناء بيد وهو اسم يلازم الإضافة إلى أن المصدرية وله معنيان الأول بمعنى غير إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث: «نحن السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب قبلنا» والثاني بمعنى من أجل ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش». تمت مغني اللبيب.

٣- وإنما لم تصح أن تكون موصولة لأمور: أحدها أن الموصولة موضوعة للاسم والصفة جميعا وههنا قد ذكر الاسم، الثاني أنها لو كانت بمعنى الذي لصح أن يقع موضعها من في نحو جاءني القوم، الثالث أنه كان يجب أن يكون في الفعل ضمير يعود عليها، لا يقال: قد حصل ذلك؛ لأنا نقول: هو ضمير البعض المفهوم. تمت هطيل.

٤- أي ومن أجل أن ما خلا وما عدا فعلان دخلت نون الوقاية عليه وإن كان يدخل في الحرف أيضاً إلا أن أصله أن يكون في الفعل. تمت.

٥- قوله: (تمل الندامى البيت... إلخ) مللت الشيء بالكسر ومللت منه أيضاً مَلّ بالفتح مللا وملالة إذا سئمته، الندامى: جمع الندمان في الشرب، لا من ندم من الذنوب وقد مر، يهوى: من هوِي بالكسر يهوى أي أحبه، لا من هوًى بالفتح بمعنى سقط، مولَع: بفتح اللام أي حريص بالشيء. الندامى: فاعل يمل، ما عداني: مفعوله، لأنني: متعلق بما يفهم من الكلام، وهو لم يمل مني، لأني بكل: متعلق بمولع يريد تحصيل ما يهوى، والذي: في محل جر بإضافة كل إليه والعائد المفعول من يهوى محذوف، ومولع: خبر أنني، والمعنى أنه يمل الندامى من غيري لا منّي، لأنني حريص على

ومنه قوله:

ألا كل[1] شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على أن «ما» فيهما زائدة.

(وليس ولا يكون) لفعليتهما فينصب[2] المستثنى على خبريتهما، نحو: «جاءني القوم ليس زيدا»، تقديره ليس بعضهم زيدا، وفي الحديث: ((يطبع المؤمن على كل خلق ليس

تحصيل ما يهواه ويحبه نديمي. والاستشهاد: أنه ألحق نون الوقاية مع ياء المتكلم بما عداني وهو آية فعليته. تمت والله أعلم.

١- قوله: (ألا كل شيء البيت... إلخ) هو الذي شرفه رسول الله ﷺ بالإنشاد وقال رسول الله ﷺ: ((أشعر كلمة تكلم بها العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل... البيت)) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أصدق كلمة قالتها العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل... البيت)) والظاهر أن المراد بالكلمة هذه القصيدة والمراد هذا المصراع. ألا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه. لا محالة أي لا بد يقال الموت آت لا محالة. كل شيء مبتدأ خبره باطل، وما خلا الله استثناء من كل شيء وكل نعيم مبتدأ زائل خبره «لا» لنفي الجنس، ومحالة مفتوح والخبر محذوف تقديره لا محالة موجودة كأنهم أخذوها من الحيلة أي لا حيلة لنا عنه والمعنى أن ما هو غير الله وغير عبادته وأمره ورضاه باطل أي ليس بحق وكل نعيم من نعيم الدنيا لا شك في زواله.

قيل: أنشد هذا البيت بحضرة عثمان، وقيل عمر فقال كذب لبيد فإن نعيم الجنة ليس بزائل فلما أنشد البيت الثاني(والبيت الثاني: نعيمك في الدنيا غرور وغفلة وعيشك في الدنيا محال وباطل) وهو يشير إلى أن المراد نعيم الدنيا لا المطلق قال: صدق لبيد. والمراد بالاستشهاد: أنه نصب «الله» بخلا والفاعل مستتر فيكون فعلا. تمت.

٢- وكذا يجب النصب في مكرر الاستثناء، نحو ما أتاني إلا زيد إلا عمرا، فإن رفعت الأول فالثاني هو المكرر فيجب نصبه، وإن رفعت الثاني فالأول هو المكرر والثاني هو المستثنى فيجب نصبه، بتأويل تركني الناس وراء زيد لا عمرا وتركني الناس وراء عمرو لا زيد لتعذر البدل والفاعلية، أما تعذر الفاعلية فظاهر إذ الفاعل واحد ليس إلا، وأما تعذر البدل فقالوا في تقديره لا يجوز أن يكون بدلا من الاستثناء إذ ليس المعنى على الطرح، ولا من المستثنى منه المقدر إذ لا يجوز البدل منه. قلت: وفي الثاني نظر فقد قالوا في: لا إله إلا الله إن الاسم الشريف بدل من ضمير الخبر المحذوف، وقيل في قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام﴾: إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أي لما تصفه ولم يورد أحد فيما أعلم بأنه يلزم عليه حذف المبدل منه. تمت منهل صافي.

الخيانة والكذب)) أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، وكذلك «لا يكون»، وهذه الأفعال غير متصرفة[1] مستثنى بها، ولا يستثنى[2] بها منقطع.

(ويجوز[3] النصب ويختار البدل فيما بعد «إلا» في كلام غير موجب)، أي نهي أو نفي أو استفهام،[4] (والمستثنى منه مذكور مثل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(النساء: من الآية٦٦))

١- قوله: (غير متصرفة) واعلم أن الأفعال المستعملة في الاستثناء سلب عنها التصرف ما دامت يستثنى بها، أما إذا فارقت رجعت إلى ما كانت عليه من التصرف إن كانت قبل الاستثناء متصرفة، وينبغي أن يعلم أن الاستثناء بها لا يكون إلا متصلا. تمت شرح كبير. تمت.

٢- أي ولا يستثنى بهذه الأفعال استثناء منقطعا فلا يقال دللت القوم ما خلا حمار وكذا البواقي، لكونها فرعا على إلا في الاستثناء. تمت والله أعلم.

٣- قول المصنف: (ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد إلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور) فإن قيل يدخل في هذا الضابط المتقدم على المستثنى منه (كما جاءني إلا أخاك أحد وكبيت الكميت. تمت) -مع أنه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب النصب، قيل معناه ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى متصل متأخر بعد إلا بدلالة تمثيل المصنف بقوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾ و﴿إلا قليلا﴾، فإن قيل البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام الغير الموجب إذا كان بدلا كان كل واحد من المتبوع والتابع مقصوداً بالنسبة الثبوتية، والمتبوع مقصوداً بالنسبة السلبية، لأن حكم ما بعد إلا مخالف لما قبلها بالإجماع- قيل: تعريف البدل محمول على حذف المضاف، أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضة، والبدل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية، أو يقال: التعريف بحسب الإثبات وأما السلب فمحمول عليه.

فإن قيل: لم ضعف النصب في: لا إله إلا الله مع أنه مستثنى بعد إلا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه، قيل لأنه يوهم وجها ممتنعاً وهو الإبدال من لفظ إله، وإنما امتنع الإبدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي إثبات، فلو أبدل من اللفظ لزم عمل لا في الإثبات فيكون بدلا من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي. تمت غاية تحقيق والله تعالى أعلم.

٤- إذا كان بمعنى النفي نحو قوله تعالى: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ و﴿هل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ وأكثر ما يكون في هل ومن وقد جاء في أي. تمت.

بالرفع على البدلية[1] وهو الأظهر[2] في قياس العوامل [3] العربية. (وإلا قليلا) بالنصب على تشبيهه بالمفعول.

(ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور)، ويسمى هذا استثناء مفرغا، أي: فرغ العامل له الذي قبل «إلا» وجعل إعراب المستثنى منه لما بعد «إلا» وسمي[4] باسمه؛ وإن كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق لجواز: «ما قام إلا هند»، وامتناع

١- قال الدماميني في حاشيته على المغني ما لفظه: وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما في أكلت الرغيف ثلثه، أجيب عن هذا بأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الذي هما فيه، وإلا قرينة مفهمة أن الثاني قد كان يتناوله، فمعلوم أنه بعضه فلا يحتاج إلى التوصل بالضمير. تمت.

٢- قوله: (وهو الأظهر) لأنه يعمل في البدل بلا واسطة «إلا» وفي المستثنى بواسطتها على الأصح، ولأن البدل ليس مشابها لشيء والمستثنى نصب تشبيها بالمفعول، فيكون أظهر فيه، ولأن العامل في البدل متفق عليه، وفي المستثنى مختلف فيه، فالحمل على المتفق عليه أظهر. تمت.

(*) قليل بدل من الواو في فعلوا، وقراءة ابن عامر إلا قليلا بالنصب على الاستثناء، ولو لم يكن البدل مختارا لم يقرأه جميع القراء غير ابن عامر. تمت.

٣- قوله: (العوامل العربية) فإنه إذا جعل بدلا يكون عامله عامل المبدل منه بلا احتياج واسطة إلا، وأكثر العوامل النحوية أن يعمل بلا واسطة، وإذا جعل مستثنى يكون عامله عاملا بواسطة إلا، وعمل العامل بواسطة شيء قليل. تمت سعيدي والله أعلم.

٤- قوله: (وسمي باسمه) فيه إشارة إلى أن زيدا مثلا في قولنا ما ضربني إلا زيد وإن سمي بالفاعل لكن ليس فيه إلا مجرد تسميته، لا أنه فاعل من حيث التحقيق لأنه في المعنى مخرج من مستثنى منه محذوف هو فاعل في التحقيق، ألا ترى أن معنى ما قام إلا زيد ما قام أحد إلا زيد وإلا لم يستقم الاستثناء ولم يفهم. تمت سعيدي ، ومما يدل أنهم اعتبروا ذلك جواز قولهم ما قام إلا هند، وإنما كان دليلا على اعتبار ذلك لأن هندا في الصورة الثانية فاعل في التحقيق فيكون ممتنعا بدون تأنيث الفعل، وهند في الصورة الأولى ليس فاعلا في التحقيق إذ لو كان كذلك لكان ممتنعا بدون تأنيث الفعل كالصورة الثانية، لكنه جائز بدونه اتفاقا، وإذا لم يكن هند فاعلا في التحقيق بل شيئا آخر وهو المستثنى منه وهند مستثنى لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فيعمل فيه عمله في المحذوف، ويعني أنه عمل فيه بلا واسطة «إلا» كما عمل في المحذوف بلا واسطة «إلا»، أو تقول يعني أن رفعه على الفاعلية كما كان رافعا إياه عليها. تمت سعيدي.

«ما قام هند»، (وهو في غير الموجب) ليفيد، إذ المستثنى منه لا يقدر[1] إلا عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم إلا في النفي في الأكثر، (**مثل: «ما ضربني إلا زيد»**)، «وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد»، (**إلا أن يستقيم المعنى**[2]) في الموجب، وذلك قليل (**مثل «قرأت إلا يوم كذا»**[3])، «وصمت إلا يوم الجمعة» إذ ذلك في معنى النفي، (**ومن**[4] **ثمة لم**

١- قوله: (لا يقدر إلا عاما... إلخ) لأن الاستثناء إخراج اتفاقا وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول تحت المستثنى منه، ولا يتحقق الدخول إلا مع تقدير جميع الجنس، وتقدير جميع الجنس لا يستقيم إلا في النفي غالبا، نحو: ما قام إلا زيد لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يغلب ويكثر، وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الأسفل في الأكل إلا التمساح ويعلم الله إلاّ قدمَ العالم أو حدوث ذاته، ويستطيع إلا المستحيلات، وقرأت إلا يوم كذا وضربته إلا بالسوط، قال تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال﴾، وصمت إلا يوم الجمعة. إذا عرفت هذا فمعنى قوله: إلا أن يستقيم المعنى أي إلا أن يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه، نحو قرأت إلا يوم كذا، إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين، وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال كما تقدم. ذكر معنى ذلك كله نجم الدين. تمت.

٢- مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله وهي في غير الموجب، أي لا يعرب على حسب العوامل في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. تمت والله تعالى أعلم.

٣- وكذا إذا اقتضى العامل النصب نصب المستثنى، نحو: اضرب إلا زيدا، وإن اقتضى العامل المصدرية نحو: ما ضربت إلا ضربة، وكذلك سائر الاستثناء يصح التفريغ فيها، نحو ما مررت إلا بزيد وما صمت إلا يوم الجمعة وما سرت إلا قدامك وما ضربته إلا تأديبا وما جاء زيد إلا راكبا و﴿ما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب﴾ وما امتلأ الإناء إلا ماء. قال نجم الدين: ولم يجيء ذلك في المفعول معه. تمت. فلا يقول لا تمش إلا وزيدا. تمت والله أعلم.

(*) أي ما تركت القراءة إلا يوم كذا وما تركت الصوم، وفيه نظر إذ تعليله (بالترك. تمت) جائز في الكل. تمت شريف يعني كل موجب يمكن تأويله بنفي يقتضيه. تمت.

٤- أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجز إلخ... لأن ما زال موجب أي النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم، فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا صفة العلم وهو محال. تمت نجم الدين.

يجز «ما زال زيد إلا عالما»)، إذ معنى «ما زال زيد» ثبت، فيصير استثناء مفرغا في الموجب[1] من غير استقامة المعنى وذلك غير جائز.

(وإذا[2] تعذر البدل على اللفظ[3] أبدل على الموضع، مثل: «ما جاءني[4] من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها[5] إلا عمرو، وما زيد شيئا إلا شيء[6] لا يعبأ به») بالرفع في الثلاثة على البدلية[7] حملا على المحل، وبالنصب حملا على الاستثناء، والتعذر في الأول، **(لأن[8] «من» لا**

١- ولو سلم جوازه في الموجب لم يصح ههنا لأن وضع ما زال لإثبات ما انتصب بها وإلا بعد الإثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا المنصوب مثبتا لكونه خبرا لـ‹ما زال› منفياً لوقوع إلا بعد الإثبات فيصير منفيا مثبتا في حال واحد. تمت والله أعلم.

٢- لا يخفى أن هذه المسألة من تتمة اختيار البدل فينبغي أن لا يفصل بينه وبينها ببحث الإعراب على حسب العوامل، وكأن النكتة فيه أن تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب ما يرشدك إليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد إلا قائما وامتنع ما زيد إلا قائما. تمت عصام. تمت.

٣- اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بمن الاستغراقية، والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نحو: ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بقائم، وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو: لا رجل ولا غلام رجل في الدار، وفي الخبر المنصوب بما الحجازية. تمت نجم الدين الرضي.

٤- فإن تعذر البدل فيه على اللفظ لأنه لو أبدل زيد من لفظ أحد والعامل في المبدل عامل في البدل لكان من عاملاً فيما بعد إلا وهو للإثبات ولفظة ‹من› لا تعمل في الإثبات لأنها لا تزاد إلا في النفي. تمت.

٥- قوله: (ولا أحد فيها... إلخ) ومثله لا إله إلا الله ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار، لكن جواز النصب فيه أضعف منه في لا أحد فيها إلا زيدا لأن العامل فيه وهو خبر لا محذوف وفي لا أحد فيها إلا زيد ظاهر وهو خبر لا أعني فيها ذكره نجم الأئمة الرضي رضي الله عنه.

٦- قوله: (لا يعبأ به) قال الجامي قيل وإنما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ومع التقييد بقوله لا يعبأ به يصير الشيء الثاني أخص من الأول على الصحيح. تمت جامي.

٧- لأن المستثنى منه في المثال الأول في موضع رفع بالفاعلية وفي الثاني بالابتدائية وفي الثالث بالخبرية. تمت.

٨- قوله: (لأن من لا تزاد... إلخ) هو تعليل لتعذر البدل على اللفظ في المثال الأول من الثلاثة الأمثلة، وهو قول المتن ما جاءني من أحد إلا زيد، وقول المتن وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا تعليل

تزاد بعد الإثبات) لأنها لتوكيد النفي،[1] وأنه[2] يلزم تقديرها بعد إلا لو أبدل على اللفظ وهو إثبات، وهذا عند سيبويه، وأما الأخفش فإنه يجوز[3] فيه البدل على اللفظ لجواز زيادة من في الإثبات عنده.

(و«ما» و«لا» لا تقدران عاملتين بعده لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا) وأنه يلزم تقديرهما بعده لو أبدل على اللفظ في الأخيرين، وأيضا يلزم منه إعمال «لا» في المعارف[4] وهو غير جائز،[5] أو لأن «لا أحد فيها» في تقدير «لا من أحد» كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وحينئذ يصير كالأول[6] **(بخلاف** «ليس زيد شيئا إلا شيئا) لا يعبأ به» **(لأنها عملت للفعلية فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله)**، وهو كونها فعلا **(ومن ثمة[1] جاز ليس زيد إلا قائما وامتنع ما زيد[2] إلا قائما)**.

لتعذر البدل على اللفظ أيضاً في المثالين الأخيرين من الثلاثة الأمثلة وهما قول المتن ولا أحد فيها إلا زيد وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به وقد شرح الشارح كلام المتن وزاد عليه. تمت.

١- ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل ما جاءني من أحد إلا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الإثبات وذلك غير جائز. تمت حامي.

٢- قوله: (وأنه... إلخ) عطف على الأول. تمت منقح والضمير في أنه يكون للشأن. تمت.

٣- فيه نظر لأن الأخفش لا يجوز زيادة من إلا إذا كانت تبعيضية نحو: قد كان من مطر، ﴿ويغفر لكم من ذنوبكم﴾ وكلامنا في من الاستغراقية ولا عليه ارتكاب زيادتها في الموجب، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه. تمت رضي.

٤- وأيضاً فإنه يؤدي إلى باطل لأن «إلا» تقتضي إثبات ما بعدها ولا تقتضي نفيه فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة. تمت سعيدي.

٥- قوله: (وهو غير جائز) هذا لا يجري في: لا أحد فيها إلا رجل مع أن امتناع الإبدال على اللفظ عام. تمت شريف.

٦- قوله: (كالأول) فيصير معنى ولا أحد فيها إلا عمرو، لا من أحد فيها إلا من عمرو فيفسد المعنى للزوم زيادة من في الإثبات فتأمل، أو يلزم إعمال لا في المعارف لأن العامل في المبدل عامل في البدل، أو يلزم أن تكون «لا» الذي هو عامل في المبدل عاملا في البدل الواقع بعد إلا فتكون لا عاملا في المثبت فتأمل. تمت والله أعلم.

(**ومخفوض بعد: «غير، وسِوى، وسُوى، وسواء»**[3]) لكونها أسماء مضافة إلى ما بعدها. (**وبعد «حاشى»**[4] **في الأكثر**) لاستعمالهم إياها حرف جر دون فعل،[5] ومن ثمة لم يدخل عليها نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله:

من معشر[6] عبدوا الصليب سفاهة ... حاشاي إني مسلم معذور

١- أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية وعمل ما للنفي جاز... إلخ. تمت سماع.

٢- قوله: (وامتنع ما زيدا إلا قائما... إلخ) قال الرضي ولا في نحو: لا رجل في الدار إلا فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعا ولنا أن نقول إنما لم يجز الإبدال على لفظ اسم «لا» وخبر «ما» المذكورين لأن إعمالهما فيما بعد إلا يقتضي نفيهما بعدها، إذ لا يعملان إلا في النفي ومجيء ما يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض، فإن قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به؛ لأن المعنى ليس... إلخ، وما سوى إجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لأن إعمال ليس فيما بعد إلا لا ينقض نفي ما قبلها إذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بإلا كما يزول نفيها. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (وسوى) وفيها أربع لغات فتح السين مع المد، وكسرها مع القصر، وهما المشهورتان، وكسر السين مع المد وضمها مع القصر. تمت نجم. ولفظ حاشية وفيها لغات أربع سِوى كرضي وسُوى كهُدى وسَواء كسماء وسِواء كبناء. تمت.

٤- قال في المغني: فاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعل أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل قام القوم حاشا زيد فالمعنى جانب هو قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا. تمت باللفظ منه. تمت.

٥- وعن بعضهم حاشا فعل، فإذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بأنه مفعول به فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا، أي حاشا بعضهم زيدا أو حاشا الحاشي زيدا، وإنما يستعمل كلمة حاشا لتنــزيه المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه. تمت متوسط والله تعالى أعلم.

٦- قوله: (من مشعر... إلخ) المعشر جماعة الناس، الصليب: الذي للنصارى، السفاهة: ركة العقل، حاشا: كلمة مستثنى بها ويكون فعلا أو حرفا فإن جعلتها فعلا نصبت بها وإن جعلتها حرفا جررت بها، عذرت الغلام والجارية ختنتهما. **الإعراب**: من معشر: خبر مبتدأ محذوف أي هم، وجملة عبدوا الصليب صفة معشر، سفاهة: مفعول له، حاشا: حرف جر وياء المتكلم مجرور المحل به، أني مسلم للتعليل واللام مقدرة متعلقة بما يفهم من حاشا، أي لست منهم لأني مسلم معذور. والمعنى هم من الذين عبدوا صليب النصارى لقلة عقولهم إلا أنا فإني لست منهم لأني مسلم معذور مختون، والنصارى غير مختونة.

أي مختون. وأجاز الفراء[1] النصب بها أيضا على كونها فعلا، لما ورد من قولهم: «اللهم اغفر[2] لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابن الأصبغ»، وقول الشاعر:

حاشى[3] قريشا فإن الله فضلهم على البرية ما الإسلام والدين

وفي الحديث موصولا[4] بـــ(ما): ((أسامة أحب الناس إليّ ما حاشى[*] فاطمة)). ومثل «حاشى لله» مما يليه مجرورا باللام فعل عند المبرد لامتناع دخول حرف الجر على مثله، وقيل هي حرف لورود مثل ذلك في كلامهم، كقوله:

والاستشهاد: أنه قال حاشاي و لم يدخل نون الوقاية على المتكلم وهذا آية حرفيته. تمت شرح أبيات. تمت.

١- قوله: (وأجاز الفراء النصب) بناء على كونها فعلا لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام محذوفة لكثرة الاستعمال متعلق به وهو بعيد لارتكاب محذورين أحدهما إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر انتهى والله أعلم.

٢- قوله: (اللهم اغفر لي... إلخ) هذا الكلام ليس بشعر وإنما هو نثر، وأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين، وفي الشرح فإن قلت المغفرة أمر حسن لا ينـــزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على أن الشيطان لشدة خساسته تنـــزه المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به. تمت شرح حاشية على اليمني.

٣- قوله: (حاشا قريشا البيت... إلخ) البرية: الخلق وأصله الهمزة، قريشا مفعول حاشا، الفاء في فإن للسببية، وجملة فضلهم خبر إن، على البرية متعلق بفضل، ما بمعنى دام، الإسلام اسمه وخبره محذوف أي ثابتا، أو بمعنى ليس والإسلام اسمه وخبره محذوف، أي موجودا، والجملة صفة لمقدر أي فضلهم على البرية في وقت لا يكون الإسلام والدين موجودان، وهذا أولى بحسب المعنى وإن كان فيه تكلف بحسب اللفظ. والمعنى ينـــزههم الشاعر عن الرذائل والنقائص لأن الله تعالى فضلهم على البرية ما دام الإسلام والدين ثابتين للخلائق.

والمراد بالاستشهاد: أن حاشا نصب ما بعده فهو آية فعليتها. تمت شرح أبيات. تمت.

٤- قوله: (وفي الحديث موصولا) أي ولما ورد في الحديث حاشا موصولا، أي وصل بما يدخلها على أوله نحو: ما حاشا فاطمة فـــ«ما» مصدرية أو زائدة ولا تكون موصولة اصطلاحية إلا بتعسف فالمراد الموصولة لغة.

(*) قيل «ما» نافية أي لم يستثن رسول الله ﷺ فاطمة رضي الله عنها، يدل على هذا المعنى ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وتوهم ابن مالك أن ما مصدرية وأنه من كلامه ﷺ. تمت سماع.

٥- وأجيب بأن «ما» زائدة وفاطمة ممتنعة مجرورة بالفتحة كما تقدم للأخفش. تمت.

فلا والله لا يلفى[1] لما بي ولا لِلِمَا بكم أبدا شفاء

وفي كلام ابن مالك أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل، ولفظه مبني لشبهه بحاشا التي هي حرف جر، وقد قرئ[2] ﴿حاشاً لله﴾ بالتنوين فهو مثل قولهم: «رعيا لزيد» و«حاشَ اللهِ» بالإضافة، فهو مثل: «سبحان الله»، وقول النابغة:

ولا[3] أرى مثله أحداً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

١- قوله: (فلا والله لا يلفى) أي لا يوجد فلا لنفي ما يدعيه المخاطب من حصول الشفاء، الباء في بي: للإلصاق كما يقال به داء، وهما صلتان للمايين الموصولتين بهما، أو صفتين لهما، وتكرار حرف النفي للتأكيد كما أن تكرار الجارين في «للما» للتأكيد، وشفاء معمول لـ«لا يلفى»، وأبدا: ظرف. والمعنى والله لا يلفى شفاء لشيء لصق بي ولا لشيء لصق بكم. والاستشهاد: أن حرف الجر دخل على مثله في للما بكم. تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (وقد قرئ حاشاً لله... إلخ) وهي قراءة أبي الشمال فيقول إنه مصدر بمعنى تنـزيها لله وهو بمعنى حاش الله كما قالوا في سبحان الله سبحاناً قال الشاعر:

سبحانه ثم سبحانا يعود به وقبلنا سبح الجودي والجمد

فيجوز على هذا أن يرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنـزيها أو تنـزيه، وأما حذف التنوين من حاشا لك فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة، وهذا كما قال بعضهم: *سبحان من علقمة الفاجر* أي ترك تنوينه لا يدل على علميته لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في باب سوى، ويجوز أن يقول إن حاشا الجارة حرف وهي في حاشا لله اسم بني لمشابهته لحاشا الحرفية لفظا ومعنى. تمت رضي.

٣- قوله: (ولا أرى... إلخ) أحاشي بمعنى أستثني، ولا أرى أي أعلم أحدا مفعوله الأول، وفي الناس مفعوله الثاني، ويشبهه صفة أحدا، وما أحاشي فعل وفاعله ضمير المتكلم، من الأقوام متعلق به، و«من» في من أحد زائدة في المفعول وهو أحد، والجملة حال عن فاعل أرى. قائله النابغة تعذر إلى النعمان بن المنذر ويمدحه في قصيدته المشهورة الدالية.

ومعنى البيت لا أرى أحدا يشابهه في الناس كلهم من غير أن أستثني منهم أحدا. والمراد بالاستشهاد: أن الاستدلال ببيت النابغة على فعلية حاشا لا يصح إذ يمكن أن يقال أحاشي مأخوذ من لفظ حاشا كلوليت من لفظ لولا. تمت شرح أبيات فتكون فعليته مردودة لأنه صرفه وهو لا ينصرف في الاستثناء. تمت.

لا ينصب دليلا على فعليته، لأنها إذا كانت فعلا مقصودا بها الاستثناء فهي غير متصرفة كعدى وخلا وليس ولا يكون، فهو مأخوذ من لفظ «حاشا»، كلوليت من «لولا» وسوفت من «سوف».

(**وإعراب «غير» فيه**[1]) أي في الاستثناء (**كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل**) من نصب لازم، أو مرجح، أو مرجح عليه، أو إتباع، نحو: «جاءني[2] القوم غير زيد، وما لزيد علم غير ظن، وما جاءني أحد غير زيد، وما جاءني غير زيد». (**وغير صفة**) في الأصل، إذ هي بمعنى مغاير، واستعمالها بمعنى المغايرة إما أن يكون في الذات، كـ«مررت برجل غير زيد، ولا إله غيرُك»، أو في الصفة[3] كـ«دخلت بوجه غيرِ الذي خرجت به»، (**حملت على إلا في الاستثناء**[4]) لقرب معنى كل منهما من الآخر، (**كما حملت**[*] **إلا عليها في الصفة إذا**

١- فإن قيل: لِمَ لَمْ تبن لكونها بمعنى الحرف؟ قيل للإضافة المانعة من البناء. تمت هندي.

٢- قوله: (أو إتباع) والمراد هنا بالأتباع إتباع عمل الفعل بمعنى إن كان الفعل يقتضي فاعلا رفع المستثنى، أو مفعولا نصبه، أو مجرورا جره، وإنما أعرب المستثنى بما يقتضيه عمل الفعل وإن كان المستحق لذلك المستثنى منه لكنه لم يذكر لكونه من المفرغ. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (كدخلت بوجه... إلخ) تنـزيلا للتغاير في الوصف منـزلة التغاير في الذات، وهو تبين آثار الغضب في الوجه وعدمه فهو مجاز والأول حقيقة. تمت رضي والله أعلم.

٤- قوله: (حملت على إلا... إلخ) لأن كل واحد منهما يدل على أن ما بعده مغاير لما قبله. تمت. فإذا حمل «غير» على إلا فأصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الإعراب، وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على إلا مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه في الأصل، فجعل إعرابه الذي يستحقه لولا المانع المذكور أي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية، فعلى هذا التقدير لا حاجة أن يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما كان انتصابه من غير واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بإبهامه، وإنما لم يحتج إلى مثل هذا لما بينا أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عارية وكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعده على الحقيقة. تمت رضي.

(*) ومعنى الحمل أنه صار ما قبل إلا مغايراً لما بعدها ذاتا أو صفة كما قيل بعد غير ولا نعتبر مغايرته له ذاتاً وصفة كما كان في الأصل. تمت منقول.

كانت[2] تابعة لجمع منكور غير محصور[3] لتعذر الاستثناء مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[4]، إذ شرط الاستثناء أن يدخل ما بعد «إلا» فيما قبلها لو سكت عنه، وهو

١- **فائدة**: اعلم أنه إذا جعلت بمعنى غير وهو في الأصل لا يتحمل الإعراب روعي أصلها فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها مغن وهو هنا الجلالة. تمت.

٢- قوله: (إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور) ومذهب س جواز وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء، قال يجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون زيد بدلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله: وكل أخ... إلخ وقوله ﷺ: «الناس كلهم هلكى إلا العالمون والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون والعاملون كلهم هلكى إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم». تمت نجم الأئمة.

(*) قوله: (إذا كانت تابعة... إلخ) ينتقض بقول القائل عليَّ لفلان دراهم إلا درهما فإنه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور، وبقولنا: جاءني رجال عشرة إلا زيد بالرفع فإنه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور، وبقولنا جاءني رجل إلا رجل بالرفع فإنه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد، ويجاب عن الأول بأنه محصور شرعا لأنه أقل مراتب الجمع، وعن الثاني أن المذكور غير محصور لذاته كالعدد بل محصوَر بالوصف والمراد المحصور لذاته، عن الثالث أنا لا نقول: إن «إلا» لا تكون صفة إلا إذا كانت بعد جمع منكور غير محصور بل المراد أنها إذا كانت تابعة لذلك كانت صفة، والأولى في الضابط لكونها صفة أعني «إلا» الأصح أن يقال: تكون صفة إذا كانت تابعة لشيء لا يجب تناوله أو عدم تناوله لما بعدها فسلم عن هذه النقوض الواردة. تمت.

٣- والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له علي عشرة دراهم وعشرون، وإنما اشترط أن يكون غير محصور لأنه إذا كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو: كل رجل إلا زيدا جاءني وله علي عشرة دراهم إلا درهما. تمت ج. ويشترط كون الجمع منكوراً لأنه إذا كان معرفا نحو: جاءني الرجال إلا زيدا احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيداً، فلا يتعذر الاستثناء أيضاً الذي هو الأصل في إلا، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء فاعتبر كونه منكورا غير محصور لئلا يتحقق دخول إلا فيه فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء. تمت رضي والله أعلم.

٤- قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ قال س: لا يجوز فيها إلا الوصف لأنك لو قلت لو كان فيهما إلا الله لفسدتا لم يجز، بمعنى أن البدل لا يجوز إلا في غير الموجب ولأن الشرط وإن لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الإبدال، قال المصنف: ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي إلا في قلّما وأقل رجل. قال: وأيضاً البدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء، ولا يجوز الاستثناء ههنا لأن الله تعالى غير واجب الدخول في الآلهة المنكر لأنه غير عام

ههنا غير داخل إذ لا دلالة له عليه، (وضعف في غيره) لعدم تعذر الاستثناء، والأصل فيها الاستثناء، وقد جاء شاذاً حملها عليها مع صحة الاستثناء في قول عمرو بن معدي كرب:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان[1]

(وإعراب[2] «سِوى، وسُوى» النصب على الظرف على الأصح[1])، إذ هما في الاستثناء بمعنى «مكان» وهو ظرف، تقول: «جاءني القوم سوى زيد» أي مكان زيد، إلا

ولا محصور، فلو وقع أيضاً الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من أنه لا يقال: ما جاءني رجال إلا زيد على أنه استثناء متصل، وقد أجاز المبرد رفع الجلالة على البدل لأن في لو معنى النفي إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكأنه قيل: ما فيها إله إلا الله جل جلاله وهذا كما أجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى: ﴿فلولا كانت قرية آمنت...﴾ الآية مجرى النفي وأجاز البدل في قوم يونس، والأولى منع إجراء الشرط والتخصيص في جواز الإبدال والتفريع معهما مجرى النفي إذ لم يثبت، وأما عدم وجوب دخول الجلالة في الآلهة فلا يضر المبرد لأنه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم. تمت رضي.

١- الفرقدان نجمان من بنات نعش الصغرى ذكره نشوان، فيه شذوذ من وجوه ثلاثة: أحدهما أنه وصف المضاف وهو كل والقياس أن يصف المضاف إليه، الثاني أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر، الثالث ما ذكره من جعلها صفة مع إمكان الاستثناء، وقيل: إن البيت لحضرمي بن عامر بن مجمع وقبله قوله:

وكل قرينة قرنت بأخرى   وإن طالبت بها سيفرقان

والاستشهاد: أنه قال: إلا الفرقدان وحمل إلا على غير مع صحة الاستثناء وعدم تعذره، وقد ذكرنا جواز الحمل مهما تعذر الاستثناء، ولو كان إلا على بابه لقال إلا الفرقدين بالنصب لأنه بعد كلام موجب، فلما رفعه حمله على غير مع كونه لمستغرق وهو كل أخ والحمل عليها ضعيف فيصح الاستثناء. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٢- قوله: (وإعراب سوى... إلخ) إنما انتصب «سوى» لأنه في الأصل صفة ظرف وهو في الأصل مكان، قال تعالى: ﴿مكاناً سوى﴾ أي مستويا، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فصار سوى بمعنى مكان فقط، ثم استعمل استعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل، تقول: لي مكان فلان أي بدله، وسوى في الأصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء، فلا يجوز في سوى القطع عن المضاف إليه كما يجوز في غيره كما في نجم الدين. تمت.

أنه ليس في المكان معنى الإستثناء، ومن ثمة وقع صلة للموصول في «جاءني الذي سواك»، وعن بعضهم[2] أنه كغير وعليه بيت الحماسة:

و لم يبق سوى العدو ان دناهم كما دانوا[3]

١- فإن قيل: وما معنى الظرفية في هذا؟ والجواب أن العرب قد تجري الظروف المعنوية مجرى الظروف الحقيقية، ألا ترى أنهم يقولون: أنت عندي مكان فلان ولا يعنون إلا منـزلة في الذهن مقدرة. تمت. وكذلك هذه فإذا قلت مررت برجل سواك وسواك فإنها بمعنى مكانك وعوضا عنه في المعنى. تمت هطيل.

٢- الأخفش والكسائي والفراء. تمت قال الشيخ ابن الحاجب وليس ببعيد. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (دناهم كما دانوا) الدين: الجزاء والمكافأة يقال: دان ودانه دينا أي جازاه ومثله قولهم: كما تدين تدان أي كما تصنع يصنع بك، والعدوان الظلم. الإعراب: سوى العدوان فاعل لم يبق، ودناهم فعل وفاعل ومفعول جواب لما في البيت السابق:

ولما صرح الشر فأمسى وهو عريان

المعنى لما ظهر الشر كل الظهور و لم يبق بيننا وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح وتجاوز الأخذ بالإنصاف جازيناهم بمثل ما ابتلو به.

والاستشهاد: فيه أن سوى هنا رفع فاعلا فدل على أنه لا يلزم الظرفية، ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع. تمت شواهد والله أعلم.

(*) وقبل البيت قوله: فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان. تمت. فأوقعها فاعلة. تمت. ومثالها مجرورة قول الشاعر:

تجانف عن جو اليمامة يا فتى وما قصدت من أهلها لسواكا

تمت.

(فائدة): فيما استثني بـ(لاسيما) و لم يذكره الشيخ فإنه يجوز فيه الرفع والجر قال امرء القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولاسيما يوم بدارة جلجل

وقد روي فيه النصب على أن ما نكرة لا موصولة ولا موصوفة، وتقديره ولا سيَّ شيء أعني يوما ونصب يوما بالفعل، السيُّ المثل من قولهم: سويت الشيء فسوى واستوى فإذا قلت: هم فضلاء لاسيما زيد فمعناه لا مثل له في هذه الخصلة.

[خبر كان وأخواتها]

خبر كان وأخواتها:[1] **(هو المسند**[2] **بعد دخولها نحو: «كان زيد قائما»، وأمره**[3] **كأمر خبر المبتدأ)** في أقسامه[4] وأحكامه وشرائطه. **(ويتقدم معرفة)** أو نكرة مخصوصة على الاسم إذا كان معرفة أو مساويا له في التخصيص، نحو: «كان أخاك صديقك، وكان خيرا من زيد شر من عمرو»، إذا كان إعراب كل منهما أو أحدهما لفظيا لعدم الالتباس حينئذ،

قال اليمني: وإنما يستثنى بها فيما يراد تعظيمه وتفضيله، والأكثر بتشديد الياء وقد يروى بتخفيفها قال صاحب المنجد ومن إيقاع ما على عامل قولهم: لاسيما زيد بالرفع أي لاسيٌّ الذي هو زيد إذا جعلت ما موصولة. تمت.

١- اعلم أن المصنف لم يذكر اسم كان في باب المرفوعات لأنه جعله كالفاعل فكأنه داخل في الفاعل، وذكر خبرها هنا لأنه جعله مشبها بالمفعول به وهذا دليل منه على أنه يجعل معموليه تارة مشابهين الفاعل والمفعول ويجعلهما تارة نفس الفاعل والمفعول وتبع في ذلك الزمخشري. تمت.

٢- والمراد بِبَعْدِيَّةِ المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقدير الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المتقدم على تقديره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب أبوه، ولا بمثل كان زيد أبوه قائم بأن يقال يصدق على تضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من أفراد المعرف، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض أن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه. تمت ج. يعني في خبر إن وأخواتها. تمت. فإن قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد يضرب أبوه فإنه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة؟ قيل المراد بالمسند المتسند إلى اسم كان فيخرج ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله، فإن قيل يدخل في الحد صالحا في نحو: كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد ذلك. تمت غاية. تمت.

٣- قوله: (وأمره... إلخ) من كونه متقدما على المسند إليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقديمه على اسمها إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو: كان في الدار رجل واشتماله على الضمير... إلخ تمت. كما في باب المبتدأ. تمت.

٤- قوله: (في أقسامه وأحكامه وشرائطه) فالأقسام يعني من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة، والجملة كونها اسمية وفعلية، وقوله من أحكامه من وقوعه متحدا ومتعددا ومن كون الظرف مقدرا بجملة ومفردا على المذهبين، وقوله وشرائطه أي من وجوب الضمير لفظا أو تقديرا إذا كان جملة وعدم وجوبه إذا كان الاسم ضمير الشأن. تمت رضي والأحكام الطارئة على الأقسام كوقوعه متحدا ومتعددا فهذا هو الفرق بين الأحكام والأقسام. تمت.

بخلاف ما لو كانا مقصورين أو مبنيين،[1] نحو: «كان فتاك مولاك»، أو «كان هذا الذي أكرمك»، أو «كان أزكى من زيد أتقى منك» فإنه يتعين فيه الأول للاسمية. ولا يقع ذا تصدير في ليس أو ما أوله «ما»، فلا يقال:[2] «ما زال أين زيد، أو كيف عمرو، أو غلام من زيد»، ولا فعلا[3] ماضيا فيهما، ولا في «صار»[4] مطلقا، وفي البواقي عند بعضهم، إلا [5] إذا

أي خبر ليس أو خبر ما أوله (ما)
أي في ليس وما أوله (ما)

١- قوله: (أو مبنيين... إلخ) يرد عليه أن الزجاج حكى في قوله تعالى: ﴿فما زالت تلك دعواهم﴾ أن النحويين يجوزون كون الأول اسما والثاني خبرا أو العكس وظاهره اتفاقهم على ذلك، وممن ذكر الجواز الزمخشري فقال في تفسير سورة الأنبياء وتلك مرفوع أو منصوب اسما أو خبرا ودعواهم كذلك، ووقع له أيضاً مثل هذا في تفسير سورة الأعراف فقال في قوله: ﴿فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين﴾ فدعواهم نصب على أنه خبر لكان وإلا أن قالوا رفع اسم له ويجوز العكس. تمت منهل صافي والله أعلم.

(*)- وهكذا يأتي في قوله تعالى: ﴿وما كان قولهم إلا أن قالوا﴾ فيأتي في قولهم الوجهان خلافا للشارح فإنه قال في شرح قوله ريجوز تقديم أخبارها على أسمائها آخر الأفعال الناقصة ما لفظه: أو ما يوجب تقديم أخبارها على أسمائها نحو قوله تعالى: ﴿فما كان حجتهم إلا أن قالوا﴾ والأشهر خلافه. تمت.

٢- لبطلان صدارته لو أخر، وبطلان صدارة ليس لو قدم عليه وكذا الكلام فيما أوله ما تمت.

٣- قوله: (ولا فعلا ماضيا) أي في ليس وما أوله ما، أما في ليس فلأنه لنفي الحال فلا يناسب الماضي، وأما في ما أوله ما فلأنها لاستمرار الخبر فلا يناسبه، وأما في صار فلأنها للانتقال إلى زمن الحال المستمر. تمت شريف. أي إلى حالة مستمرة وهو مضمون خبرها نحو كنت فقيرا وصرت غنيا. تمت رضي.

وأما مادام فلأن ما المفيدة للمدة نحو: ما ذر شارف... إلخ تقلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الأفعال، ولهذا تقول: أجلس ما دام زيد جالسا. تمت رضي. (وقيل العلة في ذلك كله فساد المعنى. تمت ش. تمت) أي ولا يقع الخبر فعلا ماضيا في ليس وما أوله ما لأنها لنفي الحال والماضي ينافي الحال. تمت.

٤- قوله: (ولا في صار مطلقا) أي بلا خلاف أوبلا اشتراط. تمت قوله: (بل فيه خلاف) فإن فيه خلاف الأندلسي رواه نجم الدين، فالأولى هو القول الثاني. بل الأولى أنه بلا خلاف وإن صح الاعتراض فتأمل في أمثلة الكتاب. تمت.

٥- الاستثناء عن الكل أي يجوز كون الماضي خبرا لهذه الأفعال إذا دخلت عليه قد. تمت شريف والله أعلم.

(٤) فوائد جم

دخل عليه «قد» نحو كان زيد قد قام[1] أو وقع شرطا نحو صار زيد إن قمت قام وعند آخرين[2] يقع مطلقا لورود الاستعمال كبيت الحماسة:

وكنا حسبنا[3] كل بيضاء شحمة ليالي لاقينا جذام وحميرا

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه لبعض أبت عيدانه أن تكسرا

ولا جملة طلبية فلا يقال كان زيد اضربه أو لا تصحبه أو هل أتاك وأما قوله:

وكوني بالمكارم[4] ذكريني ودلي[1] دل ماجدة صناع

١- ولا يقع ما تضمن معنى له صدر الكلام خبرا لليس أو لما أوله ما إذ الواقع خبرا إما أن يتقدم عليها أو على اسمها فقط فلا سبيل إلى الأولى لأنه يبطل صدارتها ولا إلى الثاني لأنه حينئذ يبطل صدارة الخبر. تمت بغية.

٢- قوله: (وعند آخرين) أي ويقع الخبر فعلا ماضيا عند آخرين مطلقا، أي بغير قد أو بقد أو شرطا أو غير شرط وهو في مقابلة قوله والبواقي عند بعضهم فيكون الخلاف مخصوصا بالبواقي. تمت.

لكثرة وقوعه في كتاب الله وفي غيره بغير قد قال تعالى: ﴿إن كنتم خرجتم جهادا﴾، ﴿إن كنتم آمنتم﴾، ﴿إن كنت قلته﴾، ﴿إن كان قميصه﴾ فأدخلها على الماضي من دون قد، وأيضاً يدخل على ليس إذا كان فيها ضمير الشأن فيما حكى سيبويه عن العرب: ليس خلق الله أشعر منه، ففي ليس ضمير الشأن والماضي بعده خبره. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٣- قوله: (ليالي لاقينا جذام وحميرا) جذام بالجيم والذال المنقوطة وحمير قبيلتان، وحسبنا: خبرا كنا، كل بيضا مفعول أول لحسبنا، وشحمة مفعول ثان له، ليالي ظرف له، وجملة لقينا صفة ليالي والعائد محذوف، أي فيها، وجذام مفعول لاقينا، وحمير معطوف على جذام، ومعنى البيت كنا ظننا لما التقينا جذام وحميرا أن سبيلهم سبيل سائر الناس في العجز عن المحاربة معنا ثم وجدناهم بخلاف ذلك يكون أصلهم من أصلنا، والحاصل أنه ليس كل ما أشبه شيئا مثل ذلك الشيء. والاستشهاد: أنه ورد في خبر كان الفعل الماضي وهو حسبنا بلا قد والشرط كما هو مذهب آخرين. تمت شرح أبيات.

٤- قوله: (وكوني البيت... إلخ) وقبله:

ألا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

أم فارع اسم امرأة، تلومي من الملامة الدل: الغنج، وماجدة من المجد وهو الرفعة، امرأة صناع إذا كانت حاذقة بالعمل، على شيء متعلق بتلومي، سماعي مفعول رفعت، وكوني عطف على ولا تلومي، وبالمكارم متعلق بذكريني، ودل مفعول

فشاذ. ويجوز تعدده فيقال: «كان هذا حلواً حامضا»، خلافا لابن[٢] درستويه[٣].

(وقد يحذف عامله[٤] في مثل: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»)، مما وقع بعد حرف الشرط «من» «إن» أو «لو» فيحذف مع اسمه، أي: «إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير». **(ويجوز في مثلها)** مما حسن مع المحذوف تقدير «في» أو نحوه **(أربعة أوجه)** هذا وهو أفصحها،[٥] ونصبهما على خبرية «كان»، نحو: «إن خيرا فخيرا» أي: «كان [٦]عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا»،[٦] أو «فيجزى خيرا، أو فيعطى خيرا» على

مطلق لدلي وهو عطف على كوني، وماجدة وصناع صفتا موصوف محذوف أي امرأة ماجدة وصناع. ومعنى البيتين لا تلومي ما سمعت وذكريني بالمكارم ودلي مثل دلال ماجدة حاذقة في العمل.

والاستشهاد: أن خبر كان وقع في البيت جملة طلبية وهو شاذ لا يقاس عليه، وتأويله أنه في التقدير كوني موصوفة بالتذكير بالمكارم. تمت شرح أبيات والله أعلم.

١- يقال دلت المرأة تدل دلالا ويقال امرأة صناع اليدين أي حاذقة ماهرة بعمل اليدين. تمت.

٢- ابن درستويه بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة وضم التاء المثناة وبعدها واو ساكنة وقيل هو بفتح الدال والراء والتاء والواو. تمت من تاريخ ابن خلكان. تمت.

٣- فإن الباب عنده سماعي، بخلاف خبر المبتدأ فإنه يجوز تعدده اتفاقا. تمت شريف. تمت.

٤- قوله: (وقد يحذف عامله) قال نجم الدين ما كان ينبغي له الإطلاق لأنه لا يحذف من الأفعال الناقصة إلا كان. تمت.

٥- يعني نصب الأول ورفع الثاني فحذف من الشرط كان مع اسمها ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور. تمت والله أعلم.

٦-قوله: (أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خيراً) حذف من الشرط كان واسمها، ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور، قوله بعده فكان جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان واسمها وكذلك من الجزاء، فالمحذوف من المجموع أربعة أمور قوله بعده فجزاؤه خيراً حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من الجميع أربعة أمور، قوله فكان جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان والجار والمجرور، ومن الجزاء كان واسمها، فالمحذوف من الجميع خمسة أمور. تمت.

مفعولية ما بعد الفاء، أو «فيلقاه[٢] خيرا» على حاليته. ورفعهما نحو: «إن خير فخير» أي:[٣] «كان في عمله خير فجزاؤه خير»[٤] وهما متوسطان، وعكس الأول، نحو: «إن خير فخيرا» أي «إن كان في عمله خير فكان[٥] جزاؤه خيرا»، وهو ضعيف لقلة[٦] التقدير في نصب الأول ورفع الثاني دون العكس، وكون الاسمية بعد الفاء أكثر وقوعا من الفعلية، ومثله «المرء مقتول[٧] بما قتل به إن سيفاً فسيف وإن خنجرا فخنجر»، ومثال ما كان النصب متعينا مما لا يحسن فيه مع المحذوف تقدير في أو نحوه في الحذف بعد «إن» قول الشاعر:

انطق[٨] بحق وإن مستخرجا إحناً فإن ذا الحق غلاب وإن غُلِبَا

١- في هذا التقدير نظر لأن الفاء والفعل الماضي في جواب الشرط لا يجتمعان على ما سيأتي في الشرط وقد جمع بينهما في قوله فكان جزاؤه خيرا، فالأولى ما قدره نجم الدين تقديره فيكون جزاؤه خيرا لأن دخول الفاء مع المضارع جائز فتقدير الجائز أولى من الممتنع. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (أو فيلقاه) أي العمل إذ يلقى لا يقتضي مفعولين فلهذا أعرب خيرا حالا من ضمير المفعول الذي في العامل. تمت.

٣- حذف من الشرط كان والجار والمجرور، ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من الجميع أربعة. تمت سماع. تمت.

٤- قوله: (فجزاؤه خيرا) ينبغي أن يجعل ضمير جزاؤه إلى المظروف لا إلى الظرف، أي فجزاء ذلك الخير خير فيدفع به ما قال الشيخ الرضي: إنه ليس مراد المتكلم أنه إن كان في عمله خير بل إن كان عمله خيراً، لأنه لا يفوت مقصوده فيما هو بصدده حينئذ لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه، وإنما يفوت مقصوده لو جعل الضمير إلى الظرف فتدبر. تمت عصام الدين والله أعلم.

٥- حذف من الشرط كان والجار والمجرور، ومن الجزاء كان واسمها، فالمحذوف خمسة أمور. تمت.

٦- علة لأفصحية الأول والتوسط والضعف وعلم منه توسط المتوسطين. تمت.

٧- أي إن كان ما قتل به سيفا فالذي يقتل به سيف، أو فكان ما يقتل به سيفا، أو إن كان في قتله سيف فما يقتل به سيف، أو فكان ما يقتل به سيفا. تمت.

٨- قوله: (انطق بحق... إلخ) من النطق أي كلم الحق نقيض الباطل، الإحن جمع إحنة وهو الحقد، الغلاب الكثير الغلبة. بحق مفعول به لانطق، وإن للشرط وفعله محذوف وهو كان، مستخرجا خبر كان المحذوف واسمه ضمير يرجع إلى

وفي الحذف بعد «لو» قول الشاعر:

علمتك[1] منانا فلست بآمل   نداك ولو غرثان[2] ظمآن عاريا

(ويجب الحذف في مثل: «أما أنت منطلقا انطلقت»[3]) مما وقع بعد «أنْ» المخففة المفتوحة معوضا عنه «ما» **(أي: «لأن كنت)** منطلقا انطلقت» فحذف حرف الجر ثم الفعل،

النطق المدلول عليه بانطلق، إحنا مفعول مستخرجا، الفاء في فإن للسببية، ذا مضاف إلى الحق، غلاب خبر «أن» قوله وإن غلبا شرط يدل ما قبله على جزائه من باب قولهم أحبك ولو كنت قاتلي. وحاصل المعنى قل الحق وإن كان نطقك يستخرج حقدا فإن صاحبه وقائله غلاب على الطرف الباطل حقيقة وإن كان مغلوبا أحيانا في الصورة، أي ينبغي أن لا يصدنك عن قول الحق مظنة المغلوبية بحسب الصورة وهذا تحريض على قول الحق ونهي عن المداهنة.

والاستشهاد: أنه حذف كان بعد إن ونصب مستخرجا بخبريتها، ويتعين فيه النصب ولا يجوز فيه الرفع إذ لا يحسن تقدير جار ولا مجرور ونحوه لتكون خبرا ويرفع مستخرجا على اسميتها. تمت شرح أبيات.

١- قوله: (علمتك منانا البيت... إلخ) منانا مبالغة في المنة، آمل فاعل من الأمل، والندى الجود، والغرثان الجائع، والظمآن العطشان. منانا مفعول ثان لعلمتك والفاء في فلست للسببية، نداك مفعول لآمل، ولو للشرط فعله محذوف أي كنت والثلاثة بعدها أخبار كنت، والجملة الشرطية إما معطوفة على مقدر أي لو لم أكن على هذه الصفات ولو كنت بها، والواو للحال وذو الحال اسم ليس. ومعنى البيت أني علمتك منانا على السائل فلا أرجو شيئا من عطائك ولو كنت على أقصى حال من ضنك العيش وبؤسه.

والمراد بالاستشهاد: أنه نصب بكان بعد لو غرثان والنصب متعين لعدم جواز تقدم خبر كان لورفع غرثان حينئذ على اسميتها. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٢- غرثان جوعان. تمت صحاح وقيل عرثان بالمهملة ظمآن عطشان أي ولو كنت كذا ولا يجوز تقدير في ولحوه. تمت ش.

٣-قال نجم الدين الأولى أن يقال: إنّ إن الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان فإن حذف شرطها جوازا لم يغير إن الشرطية، نحو إن خيرا فخير وإن حذف شرطها وجوبا نحو: أما أنت منطلقا انطلقت وجب تغيير صورتها من الكسر إلى الفتح لأن بقاءها على صورتها مع وجوب حذف شرطها مستنكر. تمت والله أعلم.

فصار الفاعل منفصلا، ثم زيدت «ما» عوضا[1] عن الفعل وأدغمت النون في الميم، فصار «أما أنت منطلقا»، والتزم حذفه لئلا يجمع بين العوض والمعوض[2] عنه. ومنه قول الشاعر:

أبا[3] خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

وفي مثل:[1] «افعل ذاك إما لا» مما وقع بعد «إن» المخففة المكسورة معوضا منه «ما» أي: «افعل ذاك إن كنت لا تفعل غيره»، وارتفاع الاسم وانتصاب الخبر بالفعل المحذوف على الصحيح، وعند أبي الفتح ابن جني أنهما بــ«ما» هذه، ويجوز إظهار الفعل عند المبرد.

١- قوله: (ثم زيدت ما عوضا عن الفعل) وكذا ذكر الجامي، قال عصام الدين وزيدت لفظة «ما» فدل على أن لفظة ما زائدة وفيه بحث لأنهم لم يعدوا ما بعد أن المفتوحة من مواضع زيادتها، وقال الشيخ الرضي ما في حيثما ليست زائدة لأنها تقطع حيث من الإضافة ويعلم من قوله هذا أن الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام، وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها. تمت.

واختص كلمة ما عوضا لأن لها شبها بليس التي هي أخت كان. تمت ح.

٢- قال في الغايات وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾، وبكثرة مشابهتها بأخت كان وهي ليس وهذا أولى مما قيل من أن وجه العوض مناسبتها الفعل في أنها مصدرية في أصلها فتدل عليه أي على الزمان كما تدل عليه كان، إذ مناسبة المصدر حاصلة لمطلق الفعل لا لكان بخصوصها والمراد كان بخصوصها. تمت من الغاية.

٣-قوله: (أبا خراشة... إلخ) أبو خراشة بضم الخاء وهو بالشين المعجمة، النفر بالتحريك عدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، الضبع السنة المجدبة وأصله أنه إذا أصابهم القحط وقع فيهم السبع الذي يقال له الضبع فتسمى السنة به على المجاز، وعن ابن الإعرابي أنهم لا يريدون الضبع السنة المجدبة وإنما هم الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانبعاث وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضبع والذئاب وأكلتهم. الإعراب: أبا منادى وحرف النداء محذوف أي يا أبا خراشة أما أنت ذا نفر بفتح الهمزة وأصله لأن كنت ذا نفر فكشف في الشرح غطاءه والدليل عليه ذا نفر، الفاء في فإن للتعليل أي لم أذل للقدر والمعنى لكونك ذا نفر لم أذل فإن قومي البيت. وحاصل البيت أن الشاعر يقول لأبي خراشة: لا تفتخر علي لكونك ذا قبيلة فإن قومي ليسوا قليلين بحيث تأكلهم الضبع من الضعف وليسوا قليلين من جهة موتهم وفوتهم بل هم كثيرون كما كانوا عليه. والاستشهاد: أنه قال أما أنت والتقدير لأن كنت ذا نفر وهو واضح والله أعلم. تمت شريف.

[اسم إن وأخواتها]

اسم[2] **إن وأخواتها: (هو المسند إليه بعد دخولها،**[3] **مثل: «إن زيدا قائم»)**، وسيأتي تمام أحكامه في باب الحروف إن شاء الله تعالى.

[المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس]

المنصوب[4] **بـ«لا»**[5] **التي لنفي الجنس: (هو المسند إليه**[6] **بعد دخولها يليها**[1] **نكرة**[2] **مضافا أو مشبها به)**، أي: متعلقا بما بعده على غير جهة الإضافة، **(مثل: «لا غلام رجل**

١- فحذف في هذه الصورة الفعل مع الفاعل وجوبا وفي المتقدمة الفعل بلا فاعل وجوبا وفي مثل إن خيرا فخيرٌ الفعل مع الفاعل جوازا. تمت.

٢- قوله: (اسم إن وأخواتها) أقول حكمه حكم المبتدأ في جميع الأحكام إلا أن اسمها لا يجوز أن يكون بمعنى الشرط ولا بمعنى الاستفهام لاقتضائهما صدر الكلام وأنه ممتنع تقديم اسمها عليها وأن لام الابتداء لا تدخل على اسم هذه الحروف إلا إذا فصل بين إن واسمها. تمت قط ف. تمت.

٣- قوله: (بعد دخولها) ينتقض بمثل أخوه في قولك: إن زيدا قائم أخوه. تمت رضي رحمه الله.

٤- **فائدة**: ذكرها نجم الدين في باب لا التبرئة ما لفظه: ونحو قوله تعالى ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي وإلا كان مضارعا للمضاف كما في لا خيراً من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قوله عليك تثريب واليوم معمول لعليكم، ويجوز العكس وكذا قوله تعالى:﴿لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾، فلا يظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالنفي وإن أوهمت ذلك بل مثله متعلق بمحذوف انتهى. تمت والله أعلم.

٥- قال نجم الدين و لم يقل الشيخ اسم لا لأن فيه ما هو مبني وفيه ما هو منصوب فترجم الباب بالمنصوب لأن كلامنا في المنصوبات وذكر المبني بعد على جهة التبع. تمت.

٦- ولفظ الهندي أي الذي أسند إليه خبرها فلا يرد أبوه في لا غلام دخل أبوه قائم. تمت.

ظريف فيها، ولا عشرين[٣] درهما لك[٤]»)، هذا تعريف لاسمها من حيث أنه منصوب فيشترط في نصبه القيود المذكورة، إذ «لا» هذه إنما تنصب الاسم لمشابهتها «إن» في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر وإفادة التأكيد، من حيث أن «إن» لتأكيد الإثبات وهذه لتأكيد النفي، من حيث أنه قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال[٥] الخصوص، فتدخل على النكرة وتنصبها[٦] لفظا مضافا أو مشبها به. **(وإن كان**

١- قوله: (يليها نكرة) فاعل يلي الضمير العائد إلى المنصوب المسند إليه ومفعوله عائد إلى لا. تمت.وقيل يليها ونكرة ومضافا أحوال مترادفة والعامل فيها المسند، وذو الحال الضمير المجرور في إليه. وإنما لم يقل اسم لا لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات وأن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات لكن أكثره منها، فأعطي الأكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا، ولا يبعد أن يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه. تمت جامي. تمت والله أعلم.

٢- ولا تبنى معها النكرة إلا بمجموع أربعة شروط: أن يكون النفي عاما، وأن تكون النكرة مفردة، وأن يليها بغير فاصل، وأن لا يكون قد عمل في النكرة عامل غير لا، مثل: ﴿لا مرحبا بهم إنهم صالوا النار﴾ تقديره لا ترحب مرحبا بهم. تمت كشف مشكل. تمت.

٣- قوله: (ولا عشرين درهما لك) مثال النكرة المشبهة بالمضاف فإن عشرين بعده درهما وهو وإن كان منصوبا فارتباط عشرين بدرهما صار شبها للمضاف والمضاف إليه من حيث أن المضاف عامل فيما بعده، وكذلك عشرين عامل فيما بعده. تمت.

٤- ولا طالعا جبلا ولا قارئا للقرآن ولا ثلاثة وثلاثين إذا كان لجماعة واحدة، وأما النكرة الموصوفة بجملة أو ظرف فلا تكون في باب لا مضارعة للمضاف بل تبنى على الفتح. تمت بن الخالدي مختصر نجم الدين.

٥- روي مرفوعا عطف على قوله: إنه قصد بها نفي الجنس، أي من حيث رفع الخصوص واحتماله ومجرورا عطف على قوله الاستغراق أي على سبيل الاستغراق وعلى سبيل رفع الخصوص. تمت سماع.

٦- فتعمل فيها دون المعرفة، إذ جملة وجوه الشبه أنها لتأكيد النفي من حيث أنه قصد بها نفي الجنس وكونها لنفي الجنس لا يمكن حصولها فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها. تمت سماع.

مفردا[1] **فهو مبني على ما ينصب به)**، الفتح[2] في الموحد، نحو: «لا رجل في الدار»، والياء المفتوح ما قبلها في المثنى، نحو قول الشاعر:

تَعَزَّ[3] فلا إلفين بالعيش مُتّعا　　ولكن لِوُرّادِ المنون تتابع[4]

والياء المكسور ما قبلها في الجمع على حد التثنية، نحو قوله:

أرى الربع[5] لا أهلين في عرصاته　　ومن قبل عن أهليه كان يضيق

١- قوله: (فإن كان مفردا) أي فإن كان اسم لا مفردا ولم يجر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه، ولا يعود الضمير إلى قوله المنصوب بلا لأن المنصوب بلا لا يكون مفردا. تمت رضي. كالمضاف وشبهه. تمت

٢- قوله: (وهو الفتح) يجوز فيه الجر على البدلية مما ينصب به، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي ما ينصب به الفتح والنصب على تقدير أعني. تمت والله أعلم.

٣-قوله: (تعز) أمر من التعزي وهو التصبر، الإلف بالكسر الأليف، لوراد جمع وارد وهم الذين يردون الماء، والمنون جمع منية. والفاء في فلا للسببية لأن عدم تمتع إلفين بالعيش سبب للحمل على الصبر، إلفين اسم لا، بالعيش متعلق بمتعا وهو خبر لا، ولكن للعطف، لوراد المنون خبر مقدم على المبتدأ وهو تتابع. والمعنى تصبر ولا تجزع في فراق محبوبك إذ لا يوجد إلفان متعا بالعيش أبدا ولكن لوراد المنون تتابع في الورود عليه وسيلحق اللاحق بالسابق ولو كنت في الدنيا.

والاستشهاد: أنه قال لا إلفين وهو اسم لا وهو مبني على الياء المفتوح ما قبلها لأن نصبها بالياء كذلك. تمت.

٤- التتابع يروى بالباء وبالياء وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «ما لكم تتايعون في الكذب كما تتايع الفراش في النار» والتتايع التهافت في الشر والإسراع إليه تفاعل من تاع أي عجل. تمت قاموس. تمت.

٥- قوله: (أرى الربع البيت... إلخ) الربع المنـــزل وهو الدار بعينها، الأهل أهل الرجل وأهل الدار والجمع أهَلات وأهْلات وأهال، وقد يجمع جمع التصحيح وحقه أن لا يجمع هذا الجمع لأنه ليس علما ولا صفة كما لا يجمع آل لكن حيث استعمل موضع مستحق في قولهم هو أهل لكذا أجري مجراه في الجمع، في الصحاح العرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء والجمع العرائص والعرصات.

الإعراب الربع مفعول أول لأرى، أهلين اسم لا والخبر في عرصاته والجملة مفعول ثان لأرى واسم كان الضمير المستتر فيه الراجع إلى الربع وخبره يضيق، ومن قبل وعن أهليه متعلقان بيضيق. والمعنى أرى هذا المنـــزل خاليا عن القوم وكان قبل ذلك مملوءاً لا يسع الأحياء والأهالي.

والكسرة في جمع المؤنث السالم،[1] نحو قول الشاعر:

لا سابغات[2] ولا جأواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال

يروى بكسر التاء[3] وفتحها، لتضمنه معنى «من»،[4] إذ معناه «لا من رجل فيها» إذ هو جواب لمن يقول: «هل من رجل في الدار» حقيقة أو تقديرا، فحذف تخفيفا، وقد جاءت «من» ظاهرة في قول الشاعر:

فقام[1] يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وموضع الاستشهاد: لا أهلين وهو مبني على ما ينصب به وهو الياء المكسور ما قبلها. تمت شرح أبيات.

١- لأن نصبه بالكسرة في حالة الإعراب، ويروى بالتنوين لأنه لمقابلة نون الجمع في مسلمين ولا ينافي البناء، والفتح للفرق بين الإعراب والبناء. تمت شريف.

٢- قوله: (لا سابغات البيت... إلخ) السابغات الدروع الواسعة، والجأواء الكتيبة التي يعلوها السواد لكثرة الدروع من الجأوة على وزن الجمرة وهي حمرة تضرب إلى السواد، ويقال: فرس أجأى والأنثى جأواء، قوله تقي المنون خبر «لا» فاعله ضمير راجع إلى كل واحد من السابغات والجأواء على تأويل الجماعة، وصدر الصلة في البيت محذوف أي الذي هو استيفاء آجال. وحاصل معنى البيت أن العساكر الباسلة يعني الشجاعة والأسلحة المهيأة المتكاثرة لا يدفعان الموت الذي هو استيفاء الآجال.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال لا سابغات بالكسر من غير تنوين وبناه على ما ينصب به. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٣- فالكسر من غير تنوين مذهب الجمهور، لأن التنوين وإن لم يكن للتمكين فهو مشبه بتنوين التمكين، والفتح بلا تنوين مذهب المازني حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد «لا» التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فهذا أولى طردا للباب على سنن واحد، وبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكين وهو منقوض بنحو: يامسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا. تمت نجم الدين الرضي.

٤- قال نجم الدين والحق أن تقول: أنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل، بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فإنه وإن كان نكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نص بل هو الظاهر كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل إذ يجوز أن يقال لا رجل بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص والاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها. تمت منه.

ای لعروض البناء علیه بتصب
ای وبنی علی علامة

وبناؤه على غير السكون لعروضه، وعلى علامة النصب للخفة، والنون في المثنى والمجموع لا يمنع البناء[2] على الصحيح،[3] كما في «يا رجلان ويا مسلمون»، وعن الزجاج والسيرافي أن فتحة «لا رجل» فتحة إعراب، والتنوين حذف منه تخفيفا[4]. ومنصوب[1] محلا.

١- قوله: (وقام يذود الناس البيت... إلخ) البيت من الطويل قوله: فقام عطف على ما قبله من الأبيات، ويذود الناس جملة وقعت حالا أي يدفع من ذاد ذودا، وقال عطف على قام، وألا للتنبيه، و«لا» لنفي الجنس، و«من» زائدة لإفادة تأكيد استغراق الجنس، وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمبني والمعنى المذكور والخبر محذوف وهو حاصل. تمت شرح شواهد.

قال في الصحاح الذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير أذواد، وفي المثل الذود إلى الذود إبل، قولهم إلى بمعنى مع أي إذا اجتمعت القليل مع القليل صارت كثيرا، والذياد الطرد وهو المراد في البيت ذدته عن كذا وذدت الإبل سقتها طردتها والتذويد مثله والمذود والمذد اللسان؛ قال حسان بن ثابت:

لساني وسيفي صارمان كليهما وتبلغ ما لا يبلغ السيف مذودي

والذائد اسم فرس نجيب جداً من نسل الحزون هو الذائد بن بطير بن حزون. تمت والله أعلم. الذود الدفع فاعل الضمير العائد إلى الممدوح وجملة يذود الناس حال من فاعل قام، وعنها وبسيفه متعلقان بيذود، الضمير المجرور في الأول لهند وفي الثاني للممدوح، وقام عطف على قام. والمعنى قام الممدوح يطرد ويدفع الناس عن هند وقال ألا لا من طريق إلى هند والاستشهاد: أنه جاء بمن ظاهرة في اسم لا وقال لا من سبيل. تمت شراب.

٢- قوله: (لا يمنع البناء) اختلف النحاة في أن نون المثنى والمجموع تمنع البناء أم لا والأصح الثاني، وبيانه أن علة البناء موجودة مع نون التثنية وهي تضمن الحرف وهذه النون لا تنافي البناء بدليل دخولها على المنادى نحو يا رجلان ويا مسلمون فإن كل واحد منهما منادى مبني مع وجود النون فلزم البناء. تمت قطف.

٣- قوله: (على الصحيح) احتراز عن مذهب أبي العباس فإنه ذهب إلى أنهما معربان، مستدلا بأن النون فيهما بمثابة التنوين في المفرد فكما أنه لا بناء مع التنوين لا بناء مع النون، ويرفض بقولهم في النداء يا رجلان ويا مسلمون فإن كل واحد منهما مبني مع وجود النون. تمت والله أعلم.

(*)- قوله على الصحيح إشارة إلى مذهب المبرد إذ هما عنده معربان منصوبان والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكين. تمت رضي رضي الله عنه.

٤- ورد بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم من نحو لا خيراً من زيد لأن المطول أولى بالتخفيف وإنما حذف للبناء. تمت رضي معنى والله أعلم.

ولم يُبْنَ المضاف[1] والمشبه به وإن كانت علة البناء موجودة فيهما لكراهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.[3] **(وإن كان)** أي: اسم «لا» **(معرفة أو مفصولا بينه وبين «لا» وجب الرفع**[4] **والتكرير)**، نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا فيها زيد ولا عمرو، ولا فيها رجل ولا امرأة؛ أما الرفع في المعرفة فلما مر من اختصاص عملها بالنكرات، وفي المفصول فلضعفها في العمل لما حصل من الفصل، وأما التكرير في المعرفة فلكونه كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد لما فيه من إفادة التعدد، وفي النكرة ليكون[5] مطابقا لما هو

١- قوله: (وهو منصوب) هو من جملة كلام السيرافي وعند البصريين محله الرفع على الابتداء. تمت منقح وقيل عطف على قوله فهو مبني على ما ينصب به. تمت ش.

٢- قوله: (ولم ين المضاف) جواب سؤال مقدر تقديره إنكم قلتم: إن كان مفردا فهو مبني على ما... إلخ لتضمنه معنى من إذ معناه لا من رجل فيها فالنكرة المضافة والمشبهة بها متضمنا معنى من فلم قلتم لا ينيان فأجاب بقوله: لكراهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا. تمت. بعينه. تمت.

٣- قوله: (شيئا واحدا) فإن قلت لم جوزتم لا رجل ظريف فيها قلت لما كان الصفة والموصوف كشيء واحد والمضاف والمضاف إليه متغايران كان هنا جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً وفي الصفة والموصوف شيئين. تمت سماع.

٤- وهي ست صور: نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة، ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة، ولا في الدار زيد ولا عمرو، ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو. تمت ج.

٥- قوله: (وفي النكرة لتكون... إلخ) هذا التعليل جارٍ في المعرفة فالأولى ما علل به الرضي رحمه الله والله تعالى أعلم. قوله فالأولى ما علل به الرضي وهو إنما جعل تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة. تمت رضي.

(٣)- قال نجم الدين في تعليل وجوب التكرير مع الفصل ما لفظه: إن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل إنّ إذ بناء اسمها كاف في هذا الغرض إذ لا يكونان إلا مع لا التبرئة فجعل تكريرها مع الإلغاء منبهاً على كونها لنفي الجنس لأنه تكرير للنفي في الحقيقة فيجب تكرير «لا» المهملة الداخلة على غير الفعل انتهى.

جواب له[1] من قول السائل: ‹أفي الدار رجل أم امرأة›. وقد جاء اسمها معرفة من غير تكرير لضرورة الشعر كقوله:

بكت[2] جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركابيها أن لا إلينا رجوعها

وعن المبرد وابن كيسان أنه لا يجب التكرير مطلقا، محتجين بقول العرب: «لا نولك[3] أن تفعل كذا»، والآخرون على أنه يقع موقع «لا ينبغي لك أن تفعل كذا» فاستغني فيه عن تكرير «لا»، **(ومثل قضية ولا أبا حسن لها)** مما دخل فيه النفي على المعرفة من غير تكرير «لا» **(متأول)**، "بمثل" مضاف[4] إلى المعرفة أي: «ولا مثل أبي حسن لها» فهو في المعنى نكرة

١- لو كان لسؤال واحد لكفى في الجواب نعم أو لا. تمت سماع. يعني من غير ذكر الاسم. تمت ش. لأنه لا يجاب بزيادة على ما يحتاج إليه الجواب. تمت.

٢- قوله: (بكت جزعا... إلخ) ويروى قضت وطرا، واسترجعت أي آلت الرجوع وأبت المسافرة من غاية كراهتها فراق الأحباء، وقيل استرجعت قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. الإيذان الإعلام، ركابيها أي مركوباتها أي كلمت أصحاب ركابيها وأشارت بما يدل على أنها لا ترجع إلينا أو جعل تهيؤها واستعدادها للمسير بمنـزلة الإيذان مجازا. الضمير في بكت واسترجعت للمحبوبة. جزعا مفعول به لبكت أو حال بمعنى جازعة. واسترجعت وثم آذنت عطف على بكت. ركابيها مفعول آذنت. أن هي المخففة وضمير الشأن والجار محذوف، أي بأنه. اسم لا رجوعها. إلينا خبره. والجملة مفعول ثان لآذنت على طريق الحذف والاتصال والمعنى بكت المحبوبة جزعا، وقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون وأشارت إلى ما يدل على أنها لا ترجع إلينا. والاستشهاد: أنه رفع اسم لا معرفة وهو رجوعها من غير تكرير لضرورة الشعر. تمت شرح أبيات. تمت.

٣- قوله: (لا نولك) معنى النول العطاء في الأصل فقولهم: لا نولك أي ما أعطيت أن تفعل كذا وإذا لم تعط ذلك لا ينبغي لك فعله، وأجيب بأن قولهم: لا نولك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعل فهي في المعنى الداخلة على المضارع وتلك لا تلزم تكريرها، والنول مصدر بمعنى المناول وهو ههنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تأخذه فتناوله. تمت رضي.

٤- أو متأول بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكأنه قيل: لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير. تمت جامي.

فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ومثله ما ورد في الحديث: ((إذا هلك كسرى فلا كسرى[1] بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)) وفي الشعر:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد[2]

«وإن لنا عُزّى ولا عُزّى لكم[3]»، وأما قوله:

تبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح[4]

١- **فائدة:** قال النووي: أما كِسرى فبفتح الكاف وكسرها وهو لقب لكل من ملك الفرس، وقيصر لكل من ملك الروم، وكذا النجاشي لكل من ملك الحبشة، وخاقان لكل من ملك الترك، وفرعون لكل من ملك القبط، والعزيز لكل من ملك مصر، وتبع لكل من ملك حمير. انتهى والله أعلم.

٢- قوله: (أرى الحاجات... إلخ البيت) قائله ابن الزَّبِيْرِ الأسدي بفتح الزاي وكسر الباء وقيل بضم الزاي وفتح الباء واسمه عبد الله بن فضالة وأبو خبيب بالخاء المعجمة وبياء التصغير كنية عبد الله بن الزبير بن العوام. نَكِدَ عيشهم بالكسر استمر ونَكِدَ المال قل والمراد بـ«لا أمية» بنو أمية يعني ليس مروان وأولاده موجودين إذ هم كرماء القوم. الإعراب: الحاجات مفعول لأرى. عند أبي خبيب ظرف نكدن وهو مفعول ثاني لأرى. وضميره للحاجات. ولا أمية جملة حالية والباء في (بالبلاد) بمعنى في.

والاستشهاد: أنه قال: لا أمية والتقدير لا مثل أمية أي لا مثل بني أمية، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (وإن لنا عُزّى ولا عُزّى لكم) هذا قول أبي سفيان، وقيل قول غيره وروي أنه لما انهزم المسلمون يوم أحد طفق أبوسفيان يرتجز بقوله: اعل هبل اعل هبل فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يجيبوه وقال: «قولوا في جوابه: الله أعلا وأجل» فقال أبوسفيان: إن لنا عزى ولا عزى لكم، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم». والعزى في الأصل تأنيث الأعز مثل الكبرى والأكبر والأعز يكون بمعنى العزيز.

والاستشهاد: أنه قال لا عزى لكم والتقدير لا مثل عزى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. تمت سماع.

٤- قوله: (الجوانح): الأضلاع التي تلي الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر الواحدة جانحة. تُبكَى مبني للمفعول حذف الفاعل للعموم أي كل واحد على زيد متعلق بتبكي وجملة لا زيد جملة حالية فالمعنى تبكي على زيد لأجل أن لا مثل له وهو مات فجأة حالة الصحة بريء من الحُمّى وسالم عن المهلكات.

والاستشهاد: أنه قال: لا زيد والتأويل أنه لا واحد من مسميات هذا الاسم مثله. تمت شرح أبيات والله أعلم.

فمقدر بـ«لا[1] واحد من مسميات هذا الاسم مثله[2]».

(**وفي مثل: «لا حول[3] ولا قوة إلا بالله»**) مما عطف فيه على اسم[4] «لا» مع تكريرها (**خمسة أوجه: فتحهما**،) على أن تكون «لا» في كل منهما نافية «ولا قوة»

١- وذلك لتعذر تقدير مثل هذا لفساد المعنى لو قيل لا مثل زيد مثله فأوله بوجه آخر وهو تنكير العلم بخلاف التي مضت فإنها بقيت على حالها من التعريف وقدر المضاف وهنا عبر عن العلمية بتنكيرها. تمت.

٢- واعلم أنه قد يُؤَوَّل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فتنتصب وتنتزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق أو مما أضيف إليه نحو لا امرء القيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن إذ الله والرحمن لايطلقان على غيره حتى يقدر تنكيره كما قال الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى مثل ابن حيدري

وقال:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

ولتأويله بالمنكر وجهان إما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام الذي لا يتعرف وإنما يجعل في صورة النكرة بنـــزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرف كان لرعاية اللفظ وإصلاحه ومن ثمة قال الأخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بالنكرة، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه إسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها لا فيصل لها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان فيصلا في الحكومات على ما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أقضاكم علي» فصار اسمه صلوات الله عليه كأنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظة الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور، وجوز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً نحو لا إياه ههنا أولا هذا وهو بعيد غير مسموع. تمت رضي.

٣- أي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عطف كل منهما بلا فصل. تمت جامي.

٤- ينبغي أن يزاد في الحد قيد آخر وهو: أن يكون داخلا على ما يكون مبنيا معها وإلا فيردعليه مثل لا زيد في الدار ولا عمرو فإنه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة. تمت سماع.

معطوفا على «لا حول» عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف، أي: «موجودان»،[1] و«بالله» أي: «كائنان بالله»، أو عطف جملة على جملة، أي: «لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله» فحذف الخبر الموحد من الأولى استغناء عنه بالثاني، (ونصب الثاني)، أي: مع فتح الأول على أن الأولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي، ويكون الثاني معطوفا على لفظ الأول منونا لإعرابه، وإن عطف على مبني على الأكثر[2] لمشابهة حركته حركة الإعراب، ومثل هذا العطف جائز مطلقا عند سيبويه، وضرورة عند الأخفش، والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين.

والفرق بين «لا» المزيدة هذه وعدمها أن المعنى في مثل قولك: «لا رجل وامرأة في الدار» نفي اجتماع الصنفين فيها، وفي «لا رجل ولا امرأة» نفيهما متفرقين ومجتمعين.

١- أي لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله، فهو استثناء مفرغ أي بأحد إلا بالله والجار لغو وإن جعل بالله خبرا كان ظرفا مستقرا أي لا حول ولا قوة كائنان. تمت ش.

(*)- أي كائنان بالله وهذا بعد كلام الشريف؛ وحينئذ يكون ذلك الخبر مرفوعا بلا الأولى والثانية معا، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في إن زيدا وإن عمراً قائمان كأنهما في حالة واحدة عملا عملاً واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر مؤثرين. تمت. فإن قلت الدليل على امتناع حصول أثر مؤثرين مستقل كل منهما عام للمؤثرين المختلفين والمتماثلين فما وجه مخالفة المؤثرين المتماثلين للمختلفين في جواز إعمالهما في معمول واحد دونهما؟ قلت العوامل ليست بمؤثرات حقيقة وإنما هي بواعث والمؤثر في الحقيقة المتكلم لكن الواضع أجرى العوامل المختلفة مجرى المؤثرات الحقيقة لتغايرها، وأما المتماثلين فالتماثل صيرهما كالشيء الواحد فجاز إعمالهما في معمول واحد.

واعلم أن كلام الشارح موافق لما تقدم في باب التنازع من اعتراضه على ما نقل عن الفراء وصحح النقل من أن الفعلين إذا تنازعا معمولا واحدا بطلب الفاعلية فهما معا عاملان فيه نحو: ضرب وأكرم زيد بأنهما مؤثران في أثر واحد وهو مذكور على فساده في علم الأصول لأنهما غير متماثلين بخلاف ما نحن فيه فإنهما متماثلان والله أعلم. تمت. عن سيدي إبراهيم بن علي بن شرف الدين رحمه الله.

٢- إشارة إلى خلاف الزجاج والسيرافي الذي تقدم. تمت بغية. فإنهما قالا: إن مدخول لا معربا يعني إذا كان مدخول لا معربا كان الثاني معربا وإن كان منصوبا منونا كان معربا معطوفا على الأول فإن كان الأول مفتوحا بفتحة واحدة فهو أيضاً معرب وليس هو مبني عندهما كما قاله الأكثر فهو من عطف معرب على معرب. تمت والله أعلم.

(ورفعه)، أي الثاني مع فتح الأول على ما مر في نصب الثاني إلا أنه معطوف على محل الأول، مثل:

هذا وجدكم الصغار بعينه   لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب[1]

أو أن تكون الثانية بمعنى «ليس»، وحينئذ يقدر خبران[2] أحدهما للأولى مرفوع المحل والآخر للثانية منصوبه.

١- قوله: (لا أم لي) قبله:

عجباً لتلك قضية وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعجب

قاله عمرو ابن الغوث قبله:

وإذا تكون كريهة أدعى لها   وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

هذا لعمركم الصغار بعينه   لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

الكريهة يوم الحرب، الحيس الخلط ومنه سمي الحيس حيسا وهو تمر يخلط بسمن وإقط تقول حاس الحيس يحيسه حيسا أي اتخذه. الصغار الذل والحقارة. بعينه أي بعين جدي وهو طيء وهو الذي أمره بالحرب كما يذكر ويجوز أن يرجع الضمير إلى الصغار ويكون المراد بالعين الحقيقة، وجندب قيل هو ابن عم لهذا الشاعر وقيل قرين آخر وقصته أنه وقع حرب بين طي وبين أسود بن عفان فقال طي لعمرو بن الغوث أخرج إلى حرب أسود بن عفان فخرج عمرو وهو يقول عجبا لتلك... الأبيات. قضية نصب على الحال. وإقامتي مبتدأ وأعجب خبره وفيكم متعلق بإقامتي وعلى بمعنى مع. والمعنى إذا وقعت واقعة عظيمة أمرني جدي بأن أخرج إليها وإذا وضع طعاما دعي جندبا إلى أكله وهذا وذاك كل واحد منهما إشارة إلى ذلك الفعل من جده أي هذا الفعل من جدي هو غاية إذلالي لا أم لي ولا أب إذا وجد ذلك الفعل قوله لعمرك قسم وهو مبتدأ وخبره محذوف أي قسمي والجملة اعتراضية الصغار خبر هذا بعينه متعلق به، إن للشرط كان تامة وذاك فاعله ولا أم لي دال على الجزاء والمراد بالأب الجد.

والمراد بالاستشهاد: أنه رفع الثاني وهو الأب وفتح الأول وهو لا أم لي فهو مثل لا حول ولا قوة إلا بالله. تمت شراب والله أعلم.

٢- قوله: (وحينئذ يقدر خبران... إلخ) أحدهما للمبتدأ مرفوعا والآخر منصوبا للا التي بمعنى ليس أي لا حول موجود إلا بالله أو يكون الملفوظ وهو بالله خبرا لأحدهما إما الأول أو الثاني وخبر الآخر محذوف لدلالة الملفوظ ولا يجوز أن يكون بالله خبرا لهما إذ الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة. تمت قطـ ف. تمت.

(ورفعهما)، مثل:

وما هجرتك حتى قلت معلنة   لا ناقة لي في هذا ولا جمل[1]

على أن يكون الأول مبتدأ، والثاني كذلك، وخبر الأول محذوف، أي: «لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله»، أو معطوفا على الأول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية، وخبرهما واحد مبني، أو اسماً للثانية على أنها بمعنى «ليس»، أو على أن يكون الأول اسم الأولى على أنها بمعنى «ليس» والثاني أحد الثلاثة.

(ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني)، نحو:

فلا لغوٌ[2] ولا تأثيم فيها   وما[1] فاهوا به أبداً مقيم

١- قوله: (وما هجرتك البيت... إلخ) قبله:

أملت خيرك أن تأتي مواعده   واليوم قصر عن تلقائك الأمل

وما هجرتك البيت الأمل الرجاء، المواعد جمع موعد وهو الميعاد والمجرور في مواعده راجع إلى الخير، ما للنفي وحتى للغاية معلنة حال عن ضمير الخطاب في قلت لا ناقة... إلخ مقول القول في محل النصب. الشاعر يخاطب امرأة يقول: رجوت خيرك ورقبت إنجاز وعدك فالآن انقطع أملي عنك لإخلاف مواعيدك وما فارقتك حتى أعلنت بقولك لا ناقة... إلخ أي لا تعلق لي بهذا الأمر، يقول الذي يتبرأ من الشيء: لا ناقة لي في هذا ولا جمل أي إني بريء منه فحاصل معناه أني ما فارقتك حتى قلت ظاهرة إني بريء منك ولا تعلق لي بك بوجه من الوجوه.

والاستشهاد: أنه قال: لا ناقة ولا جمل برفعهما في مثله لا حول ولا قوة إلا بالله وتوجيه رفعهما مذكور في الكتاب. تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (فلاالغو... البيت) لغى يلغو لغوا أي قال باطلا، التأثيم النسبة إلى الإثم، فاه بالكلام أي لفظ. قوله فيها خبر لـــ(لا لغو ولا تأثيم) على مذهب سيبويه لأن العامل عنده في خبر لا هو الابتداء ومن جعل لا عاملة في الخبر أضمر خبر أحدهما لئلا يلزم من جعله خبرا لهما إعمال عاملين أحدهما لفظي والآخر معنوي في شيء واحد، والضمير المجرور للخمر في الجنة، وما موصولة وفاهوا صلة، والضمير المجرور في به يرجع إلى ما وهو مبتدأ ومقيم خبره وأبداً ظرف لمقيم. المعنى: لا لغو فيها أي في شرابها ولا تأثيم أي لا يتكلمون بسقط الحديث وما لا طائل تحته ولا يفعلون ما يأثم به فاعله أي ينسب إلى الإثم وما يلفظوا به مقيم أبدا لأنهم لا يلفظون إلا بذكر الله تعالى.

والاستشهاد: أنه رفع الأول وفتح الثاني. تمت والله أعلم.

على أن الأولى بمعنى «ليس»، والثانية لنفي الجنس، وضعفه لقلة[2] استعمالها بمعنى ليس.

(وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل[3] ومعناها الاستفهام)، نحو: «ألا رجلَ في الدار» بالفتح و«ألا صاحبَ معروفٍ» بالنصب؛ ومثل: «ألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله» بالأوجه الخمسة قال الشاعر:

ألا ارعواء[4] لمن ولت شبيبته   وآذنت بمشيب بعده هرم

١- أي ما قاله الناس وتفوهوا به بأن يكون في الجنة يكون موجودا فيه أبدا أي لا لغو ولا تأثيم في خمور الجنة بخلاف خمور الدنيا. تمت ش.

٢- قوله: (لقلة استعمالها بمعنى ليس) فيه بحث فإن هذه العلة موجودة في الوجوه السابقة و لم يقل بالضعف هنالك، ويمكن أن يقال وجه الضعف هنا تقديمه الأضعف في العمل على الأقوى والعلة مركبة هنا بخلاف هنالك. تمت سماع والله أعلم بالصواب.

٣- قال في الوافي ومعناها مع الهمزة استفهام أو تمنٍّ أو عرض، قال البدر الدماميني وهذا غير مستقيم لأن الاستفهام ليس بمعنى لا مع الهمزة وإنما هو بمعنى الهمزة فقط ولا للنفي والهمزة الداخلة عليها تكون حينئذ للاستفهام عن النفي نحو قوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذاً ألاقي الذي لاقاه أمثالي

يعني إذا مت فهل ينتفي صبر سلمى أو يثبت، قوله أو تَمَنٍّ كقوله:

* ألا عمر ولّى يستطاع رجوعه *

ولا يخفى أن ألا للتمني كلمة واحدة بمنـزلة ليت فجعل التمني مع ألا مع الهمزة صحيح بلا شك، فلا يصح أن يقال بأن ألا همزة للاستفهام وأن الاستفهام مثله في: ﴿فهل لنا من شفعاء﴾ لو قيل ليت لنا من شفعاء صح ولو قيل ليت لا عمر لم يصح. انتهى كلامه.

٤- قوله: (ألا ارعواء... إلخ) الارعواء الرجوع عن الباطل والندم، ولت أدبرت الشباب والشبيبة الحداثة آذنت أعلمت المشيب دخول الرجل في حد الشيب وهو بياض الشعر، الهرم كبر السن. الإعراب همزة الاستفهام للإنكار وارعواء اسم لا من موصولة مجرورة والجار متعلق بارعواء، ولت صلته، وآذنت عطف على ولت، بمشيب مفعول به بالواسطة

وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

ألا طعان ألا فرسان عادية ... إلا تجشؤكم حول التنانير[1]

(والعرض[2]) نحو: «ألا نزول عندي». (والتمني)، «ألا ماء أشربه».

بآذنت، هرم مبتدأ بعده خبره، وضمير بعده راجع إلى مشيب، والجملة صفة كاشفة لمشيب. والمعنى: أليس الندم على القبيح والكف عنه لمن انتفت حداثته وآذنت تلك الحداثة بمشيب بعده الهرم.

والاستشهاد: أن ارعواء مفتوح دخلت الهمزة و لم تغير العمل. تمت شرح أبيات والله أعلم بالصواب.

١- قوله: (ألا طعان البيت... إلخ) قال في شرح شواهد مغني اللبيب: هذا من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يهجو الحارث بن كعب المجاشعي من بني عبد المدان وقبله:

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم ... عنا وأنتم من الجوف الجماخير

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم ... جسم البغال وأحلام العصافير

(*)- ألا طعان... البيت، يروى ولا فرسان بدل ألا فرسان. طعان مصدر طاعن وفرسان جمع فارس، وعادية يروى بالمهملة من العدو أو العدوان وبالمعجمة من الغدو ضد الرواح ويروى بالنصب نعت فرسان وخبر لا محذوف وبالرفع خبر لا وبعد هذا البيت:

دعوا التخاجؤ وامشوا مشية سجحاً ... إن الرجال ذووا عصب وتذكير

وتجشؤكم يروى بالرفع والنصب وبالجيم من الجشأ بنفس المعدة وبالحاء المهلمة من الاحتشاء، والاستثناء منقطع. والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان فيكم تغلبوا على أعدائكم أي لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل وشرب.

فالمراد بالاستشهاد في ألا طعان وألا فرسان كما تقدم في ألا ارعواء. تمت شرح أبيات. والاستفهام للاستنكار وطعان وفرسان مبنيان على الفتح. تمت والله أعلم.

قال في شرح شواهد مغني اللبيب في شرح هذا البيت: هو كما قال الآخر:

إني رأيت من المكارم حسبكم ... أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

تمت.

٢- قوله: (والعرض) فإن قيل: ذكر الدماميني أن (ألا) في العرض يختص بالفعل فكيف تدخل هنا على الاسم؟ قيل لعل المصنف خالفه. قوله: والتمني قال سيبويه (ألا) التي للتمني لا خبر لها ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا

(**ونعت**[1] **المبني الأول مفرداً يليه مبني**[2]) على الفتح لتنـــزل الصفة والموصوف منـــزلة شيء[3] واحد، نحو: ‹لا رجل ظريف فيها›، (**ومعرب رفعاً**)، حملاً على محله إذ البناء فيه عارض ومحله الرفع بالابتداء، (**ونصباً**)، حملاً على لفظه وإن كانت حركته بنائية لما تقدم،[4] (**مثل: ‹لا رجل ظريف وظريف وظريفاً› وإلا فالإعراب**)، أي وإن لم يكن النعت مع القيود المذكورة أو بعضها فيعرب رفعاً أو نصباً لعدم علة البناء في مثل،فالو كان نعت المعرب فإنه ينصب لا غير[5]؛ لوجوب كون نعت المعرب معرباً[1] نحو: ‹لا غلام رجل

تكررت، وقال ابن مالك وغيره: إذا قصد بـــ‹ألا› العرض فلا يليها إلا الفعل ظاهراً نحو: ‹ألا تحبون، ألا تقاتلون› أو مقدراً كقوله: ألا رجلا جزاه الله خيراً: ألا تروني رجلا. تمت تسهيل.

١- قوله: (ونعت المبني... إلخ) الأول زائد مستغنٍ عنه لأنه لو قال ونعت المبني مفردا يليه استغنى عن ذكر الأول لأن النعت إذا كان يليه كان أولا. تمت سماع. اللهم إلا أن يراد بالأول ما هو أول بحسب الطبع لا الوضع فإن بعض الصفات متقدم على بعضها بالطبع وحينئذ لم يتوجه الإشكال لأنه قد يكون يليه ولا يكون أول، وفيه نظر لأنه لا يراد في هذا الفن إلا ما هو أول بحسب الوضع والذكر. تمت.قط ف.

قال في الغاية وقد يتوهم أن هذا القيد يعني قوله يليه مغنٍ عن قيد الأول لكن لما جعل مقابل كل قيد يحترز عن الآخر صار الكل محتاجا إليه. تمت.

٢- وإنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن «لا» التي هي سبب البناء إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة أشياء فيه: أحدها كونه في المعنى المنفي الذي وليها أعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به، والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه، والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحدا وهو هو. تمت رضي.

٣- وإنما جعل حالهما هنا واحدا لأن المنفي هو المجموع ولم يجز ذلك في المنادى لأن المنادى هو الموصوف وحده. تمت.

٤- أي لمشابهة حركته حركة الإعراب لعروضها مع عروض لا، وزوالها بزوالها فكأنها عاملة موجدة لها. تمت والله أعلم.

٥- قوله: (فإنه ينصب لا غير) لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز الحمل على محله لأنه الرفع كما جاز في ‹إن زيدا منطلق وعمرو، وليس زيد بقائم ولا قاعدا› وذلك لأن المعرب إذا كان له إعرابان وغاير إعراب لفظه إعراب محله جاز الحمل على كل واحد. تمت قط. قلت: قد ذهب إليه بعضهم وخالف فيه المصنف وابن برهان وفي التسهيل والمفصل جواز الرفع على المحل. تمت معنى. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظريفا فيها›، أو كان نعتاً ثانياً أو ما بعده فإنه ينصب حملاً على اللفظ، أو يرفع حملاً على المحل لكراهة جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، نحو: ‹لا رجل فاضل عاقلا أو عاقل›، أو كان[2] مضافاً فإنه ينصب لا غير[3] كما لو كان مستقلاً، نحو: ‹لا رجل حسن الوجه›، أو كان مفصولاً بينه[4] وبين المنعوت، نحو: ‹لا رجل في الدار ظريف أو ظريفا›[5].

(*)- فإن قيل: كل اسم أعرب بإعرابين جاز العطف على لفظه ومحله كما في اسم ‹إنّ› حيث عطف عليه فلِمَ لَمْ يجز هنا؟ فالجواب ما ذكره نجم الأئمة فإنه قال: إن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن لا ينفى عملهما تقديرا إذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثمة إذا كان العامل حرفا لا يغير معنى الجملة جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو: ‹إن زيدا قائم وعمرو› فتلخص منه أن ما يغير معنى الجملة لا يعتبر محله إلا ضرورة والله أعلم.

وقال أيضاً في محل آخر ما لفظه: ولقائل أن يفرق بين «لا» وبين «ليت، ولعل» ونحوهما لضعف عمل لا ألا ترى أنها يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة مع التكرير ومن دونه على رأي المبرد، فهي عامل ضعيف لمشابهة المشبه أعني أن مشابهته ضعيفة فلا جرم باعتبار إعراب اسمها الأصلي أعني الرفع فعلى هذا يجوز ‹لا غلام رجل ظريف حسن الوجه› فيرفع وصف المنفي مضافاً كان المنفي أو مفرداً مضافاً كان الوصف أو مفرداً. تمت.

١- قوله: (معربا) فيه نظر لانتقاضه بمثل مررت بزيد هذا ونحوه مما لا يحصى، بل العلة في الإعراب أنه الأصل وإنما فيما تقدم، لأن الصفة والموصوف كشيء واحد والموصوف مبني وبناء الموصوف منتفٍ فيما نحن فيه فعاد إلى الأصل. تمت قط ف.

٢- قيل: إذا كان مضافا حقيقة فلا نـــزاع في نصبه وأما إن كانت الإضافة لفظية فلم لا يجوز فيه البناء والإعراب رفعا ونصبا لأن اللفظية كالمنفصلة. تمت.

٣- قوله: (فإنه ينصب لا غير) لقائل أن يقول: تعين النصب ممنوع لأن المضاف الذي كانت إضافته لفظية نكرة لم لا يجوز أن يكون مرفوعا حملا على محل الموصوف لأن محله رفع وإن كان بحيث لو وقع بنفسه اسم لا لكان منصوبا. تمت قط والله أعلم.

٤- وإنما لم يبن المضاف والمضارع له لأنهما لا يبنيان إلا إذا وليا ‹لا› اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها. تمت نجم الدين.

٥- هذا حكم النعت فأما العطف فإنه لا يجوز فيه الإعراب لفظا ومحلا فلا يجوز فيه البناء وقد قيل بجوازه على تأويل تقدير لا وهو شاذ لأن عمل لا لشبهها لـــ‹إن›، و‹إن› لا تعمل مقدرة فكذا ما أشبهها؛ وأما البدل فذكر الخوارزمي أنه يجوز البناء والإعراب لفظا ومحلا وذكر أبوحيان أنه لا يجوز فيه البناء لأنه في حكم المستقل وفي حكم المستقل تكرير

(**والعطف على اللفظ**)، أي على لفظ الاسم المبني مع «لا» على الفتح من غير تكرير «لا»،[1] (**وعلى المحل جائز**[2] **مثل: ‹لا أب وابنٌ وابناً›**[3] **ومثل: ‹لا أبا له ولا غلامي له›**)، مما كان بعد الاسم المنفي لام الإضافة، فيكون في الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف[4] في نحو: «أب»،[5] وحذف النون من نحو: «غلامين» (**جائز**[6] **تشبيهاً له بالمضاف**[1]

العامل وذكر الإمام أحمد في الأزهار أنه لا يجوز فيه إلا البناء على النداء؛ وأما التأكيد فإن كان معنوياً لم يجز لأنه معرفة، وأما اللفظي فيجوز فيه البناء والإعراب كذلك؛ وأما عطف البيان فمن اشترط فيه تعريفه لم يجز ومن لم يشترط جاز فيه الإعراب لفظا ومحلا، وامتنع البناء إذا تعرف المعطوف عطف النسق بالحمل على المحل لا غير، كقولك لا غلام لك ولا العباس. تمت من حواشي شرح ابن الحاجب.

١- إذ لو كان مكررا لكان مثل لا حول ولا قوة إلا بالله فجاز فيه الخمسة الأوجه كما تقدم فذكر من غير تكرير ‹لا› لا للاحتراز بل للبيان أن البحث في أي شيء لأن بحث مسألة التكرير تقدم. تمت قط ف.

٢- ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعطف ولا يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة إذ المعطوف على المنفي يزاد فيه «لا» كثيرا مثل لا حول ولا قوة إلا بالله. تمت جامي.

٣- وعليه قول الشاعر:

ولا أبَ وابناً مثل مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وسائر التوابع لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكم توابع المنادى كما ذكره الأندلسي. تمت جامي.

٤- قوله: (من إثبات الألف من نحو: أب) يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له ولا غلامين له وأجاز س أن يكون نحو لا غلام لك مثله أعني يكون مضافاً واللام زائدة فيكون معربا. تمت رضي.

٥- فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور خبر لا. تمت جامي.

٦- قوله: (جائز تشبيها... إلخ) يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا، وجاء على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ، فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أبا له ولا أخا له فيكون معرفة اتفاقا. تمت والله أعلم.

لمشاركته له في أصل معناه[٢]) إذ معنى «أبوك، أب لك»، وإن اختلف[٣] في إيجاب الخصوصية حذف اللام وعدمها[٤] ثبوتها[٥] ولا رقيبي عليها إذ الإضافة[٦] لا تكون بهذا المعنى (وليس بمضاف لفساد المعنى)، إذ معنى[٧] «لا أبا لك، لا أب لك» والثاني غير مضاف،

١- قوله: (تشبيها له... إلخ) ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله، وأيضاً فإن أبا لك وأباً لك شيء واحد عند المصنف من حيث المعنى، و‹لك› في ‹أب لك› إما خبر لا أو صفة لاسمها واسم «لا» لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل أنك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا. تمت نجم الدين الرضي رحمه الله.

٢- قوله: (في أصل معناه) أي لمشاركة نحو لا أبا لك لا أباك المضاف في أصل معناه، أي: في أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله أب لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي أبوك تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة، فأب لك شارك أبوك في التخصيص الذي هو أصل معناه. تمت رضي.

(*)- يعني أن المجردة عن اللام مثل أبوك تفيد الخصوصية وهو التعريف وعدم التجرد عن اللام مثل قوله لا أبا لك تفيد عدم الخصوصية فقد اشتركا في أصل المعنى. تمت.

٣- أي إن اختلف في إيجاب الخصوصية حذف اللام وفي عدمها ثبوتها فهو من باب العطف على عاملين مختلفين. تمت. لأن ‹حذف› معمول ‹اختلف› وعطف عليه ‹ثبوت› و‹إيجاب› معمول ‹في› وعطف عليه ‹عدم›. تمت قط.

٤- هذه العبارة فيها تعقيد وكان الصواب أن يقول: وإن اختلف حذف اللام وثبوتها في إيجاب الخصوصية وعدمها. تمت منقح.

٥- فيجوز على ذلك أن تقول: لا أبا له ولا غلامي له فتعطي هذا المنفي أحكام المضاف فلذلك أثبت الألف في لا أبا له وحذفت النون في لا غلامين له لأن ذلك حكمه إذا كان مضافا وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجري مُجرى المضاف بخلاف اللغة الأخرى فإنه فيها مبني لأنه غير مشبه بالمضاف بل مُجرىً مُجرى المفردات. تمت والله أعلم.

٦- قوله: (إذ الإضافة لا تكون بهذا إلخ) أي بمعنى في وعلى، أما على فمطلقا، وأما في ففي هذا الموضع ونظائره. تمت ش.

٧- قوله: (إذ معنى لا أبا لك... إلخ) المراد أن حاصل معناهما واحد وإلا فلا خلاف أن لا أبا لك خبر لا فيه وخبر لا في لا أباً لك محذوف أي لا أبا لك موجود في الدنيا. تمت.

وأيضا «لا» لا تدخل إلا على النكرات[1] وعلى تقدير الإضافة تصير معرفة فيمتنع دخول «لا» عليه وعليه قول الشاعر:

يا تيم[2] تيم عدي لا أبا لكم　　لا يلقينكم في سوءة عمر

والآخر:

أهدموا بيتك لا أبا لك　　وزعموا أنك لا أخا لك[3]

والآخر:

لا تُعْنَيَنَّ بما أسبابُه عسرت　　فلا يدي لامرئ إلا بما قدرا[4]

وقد يحذف للضرورة،[5] كقول الشاعر:

١- وأجيب أنه في صورة المنكر بسبب الفصل بينهما باللام والحامل على الفصل بها ليسلم من ثقل التكرير. تمت.

٢- قوله: (يا تيم تيم عدي) قد مر شرحه في بحث النداء وتحقيق معناه والمراد بالاستشهاد: أنه قال لا أبا لكم تشبيها له بالمضاف. تمت والله أعلم.

٣- قيل يستعمل لا أبا لك ولا أب لك في الذم، وقيل لا أم لك ذم ولا أب لك مدح والصحيح أن كليهما مدح ووجهه أنه لعلو شأنه أي المخاطب وعدم نظيره جعله منقطع النسبة عن كل أحد الهمزة للتوبيخ لا أبا لك اعتراضية وزعموا عطف على أهدموا، وأنك لا أخا لك قائم مقام مفعولي زعموا. والمعنى أنهم هدموا بيتك وزعموا أنك لا ناصر لك عليهم. والاستشهاد: في لا أبا لك ولا أخا لك كالاستشهاد: في لا أبا لكم. تمت شراب.

٤- قوله: (لا تعنين البيت... إلخ) فعل مجهول من العناية أي لا تطلبن من يدي القدرة، ما، موصولة مجرور المحل بالباء أسبابه مبتدأ، عسرت جملة مرفوعة المحل لأنها خبر وجملة المبتدأ والخبر صلة ما. والباء للتعدية والفاء للتعليل. يدي: اسم لا. لامرئ في حكم المضاف إليه. إلا بما قدرا استثناء مفرغ. والمعنى أنك لا تطلب بشيء أسباب ذلك الشيء عسرت عليك إذ لا قدرة لامرئ على شيء إلا بما قدره الله تعالى، وإنما أثبت اليدين مكان القدرة لأنه أبلغ وآكد إذ غاية القدرة أن يضرب الشجاع بيديه وغاية السخاوة أن يعطي السخي بهما.

والاستشهاد: أنه قال لا يدي وحذف النون تشبيها له بالمضاف وهذا استشهاد على غلامي له. تمت شرح أبيات.

٥- وربما حذفت الهمزة معها نحو لا بالك كما حذفت مع يا في قول الشاعر:

يابَا المغيرة رب أمر معضل　　فرجته بالمكر مني والدَّهَا

أبالموت الذي لا شك أني　　　ملاق لا أباك تخوفيني[1]

(خلافا لسيبويه) فإن الاسم عنده مضاف إلى المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد بها في قوله:

يا بؤس[2] للحرب التي　　　وضعت أراهط فاستراحوا

تمت ش ح.

١- قوله: (أبالموت... إلخ) الهمزة في أبالموت للإنكار بالموت متعلق بتخوفيني فحذف النون الآخرة وجملة لا بد أني ملاق صلة الذي، والعائد محذوف أي: ملاقيه والموصول مع الصلة صفة الموت، لا أباك اعتراضية والمعنى أن التخويف بالموت الذي لا بد أني ملاقيه منكر غاية الإنكار. والفرق بين أبالموت تخوفيني وأتخوفيني بالموت أن الأول إنكار ما تخوف به والثاني إنكار أصل الخوف.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال: لا أباك بغير لام لضرورة الشعر. تمت شرح أبيات. لأن الانفصال إنما يظهر باللام فإذا حذف لم يكن انفصالا صورة فيظن أنه مضاف. تمت.

٢- **(فائدة)**: قال في مغني اللبيب: ((تنبيه)) اعتراض «لا» بين الجار والمجرور في نحو غضبت من لا شيء وبت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب وبين الجازم والمجزوم في نحو ﴿إلا تفعلوه﴾ وبتقدم معمول ما بعدها عليها نحو: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها﴾ دليل على أنها ليست لها الصدارة، بخلاف «ما» إلا إذا وقعت جوابا للقسم فإن لها الصدارة. تمت والله أعلم.

وفي الرضي: واعلم أن الجار إذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك: كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر من بعدها إذ لا يجوز من مال، وأيضاً فإن عمل لا إنما كان لمشابهتها إن كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لأن ‹إن› لا بد لها من الصدارة وربما فتح نظراً إلى لفظ ‹لا› فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا إلى لفظها كما أنشد الأخفش قوله:

لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها　　　إلي لاَمَتْ ذووا إحسابها عمرا

فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل. تمت.

(*)- قوله: (يا بؤس) البؤس الشدة الحرب نقيض السلم مؤنث يقال وقعت عنهم حرب وتصغيرها حريب بغير ‹ها› رواية عن العرب. أراهط جمع رهط ورهط الرجل قومه وقبيلته والرهط ما دون العشرة من الرجال قال تعالى:

(وقد يحذف) أي إسم «لا» تخفيفاً[1] للدلالة عليه، **(مثل: «لا عليك»)** أي: «لا بأس عليك».

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

خبر[2] ما ولا المشبهتين[3] بليس (هو المسند بعد دخولهما وهي لغة أهل الحجاز) التي عليها التنـــزيل نحو: ﴿ما هذا بشرا﴾، ﴿ما هن أمهاتهم﴾، وبنو تميم يرفعون ما بعدهما على

﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾ فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود والجمع أرهط وأرهاط وأراهط وبعده:

من صَدَّ عن نيرانها   فأنا ابن هند لا براح

صد: أعرض براح من ما برحت أفعل كذا إبراحاً أي أقمت على فعله. الإعراب: يا بؤس منصوب على أنه منادى مضاف إلى الحرب. واللام مقحمة ولا اعتداد بها. أراهط مفعول وضعت. الفاء في فاستراحوا للتعقيب. معناه يا بؤس الحرب التي حطت أراهط وأذلتهم حتى استسلمت للأعداء.

والاستشهاد: أنه قال: يا بؤس للحرب واللام مقحمة في هذا الموضع ولا اعتداد بها. تمت شرح أبيات.

١- قال الرضي: ولا يحذف اسم لا إلا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون إجحافاً. تمت منهل. أقول قضية الإجحاف الذي قصده الرضي يندفع بأنه قد عهد في أحرف جواز حذف الجمل بعدها ومن جملتها «لا» النافية كقوله لا لمن قال أقام زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التبرئة حملا على هذه. تمت منهل والله أعلم.

٢- قوله: (خبر ما ولا) وعند بني تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد (إذ القياس في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا ثبوته في مركزه كالجوازم والجواز فما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان الاسم والفعل وأهل الحجاز اعتبروا شبهها بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم. تمت غاية) وأهل الحجاز اعتبروا النسبة بليس المختص بقبيل واحد. تمت هندي ،

٣- وكان على المصنف أن يذكر «إن» النافية مع هذين الحرفين لأنه إن تركها لكونها شاذة فلا كذلك، وإن كان لكون في إن خلاف فهي «لا» خلاف وقد استدل على إعمال إن عمل «ما» بقوله:

إن هو مستوليا على أحد   إلا على أضعف المجانين

وغيره من الأبيات، وقد جاء يعني «ما» مع «إن» شذوذا وقياسا عند المبرد وعليه قوله:

الابتداء والخبر، وعند الكوفيين أن نصبه بسقوط الخافض.[1] **(وإذا زيدت «إن» مع «ما» أو انتقض النفي بـ«إلا» أو تقدم الخبر بطل العمل)**، نحو: «ما إن زيد قائم» لضعف عملها بالفصل بينه وبين معموله،[2] أوزوال شبهه بليس، من حيث أن ليس لا يليها «إن»، فلا يقال: «ليس إن زيد قائما». و«إن» هذه زائدة عند البصريين[3] نافية مؤكدة عند الكوفيين،[4] و«ما زيد إلا قائم» لبطلان ما له تعمل وفي التنزيل: ﴿وما محمد إلا رسول﴾، وعند يونس إعماله بعد «إلا»، واستشهد عليه بقوله:

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا[5]

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ... ولا صريفا ولكن أنتم الخزف

والطين قد يكون فخارا. تمت منهل.

١- أي بنزع الخافض وفيه ضعف لأن ذلك إنما يكون مع الفعل وإيصاله بحرف الجر أو المعمول. تمت ش. ولأن الباء زائدة فإذا لم تثبت لم يحكم بأنها محذوفة. تمت بغية.

٢- وأما الفصل بالظرف نحو ما في الدار زيد قائما فلا تبطل للاتساع فيه وفي التنزيل: ﴿فما منكم من أحد﴾ (اسمها. تمت) ﴿عنه حاجزين﴾ (خبرها. تمت) الآية.

٣- الفرق بينهما أن «إن» عند البصريين زائدة لتأكيد النفي إلا أنها ليست من حروف النفي وعند الكوفيين أنها من حروف النفي. تمت قط ف والله أعلم.

٤- ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد نفي «ما» وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات ويرد عليهم أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما كما في إن زيدا لقائم. تمت رضي.

٥- قوله: (وما الدهر البيت... إلخ) الدهر الزمان المنجنون الدولاب التي يستقى عليها وهي مؤنثة قيل وزنه فعللول وقيل مفعلول وقيل فنعلول الإعراب الدهر اسمها منجنونا خبرها بأهله فاعله متعلق بمنجنون وما صاحب الحاجات عطف على وما الدهر فإعرابه كإعرابه ومعناه ظاهر. والاستشهاد: أنه قال إلا منجنونا وإلا معذبا وأعمل ما في ما بعد إلا وهذا استشهاد يونس النحوي قيل منجنونا منصوب بفعل محذوف أي إلا يشبه منجنونا، وكذا في معذبا وقيل منجنونا منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره فكأنه قال وما الدهر إلا يدور دوران المنجنون حذف الفعل كما يحذف في ما أنت إلا سير البريد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو منصوبا على الحال كأنه قال إلا يدور منجنونا أي مضطرباً، وأما إلا معذباً فهو مصدر ميمي أي إلا يعذب تعذيبا

وبقوله:

وما حق الذي يعثو نهاراً ويسرق ليله إلا نكالا[1]

و«ما قائم زيد» لضعفه أيضا لعدم تصرفه تصرف ليس فإنها أصل في العمل، وعن سيبويه أنه ينصبه[2] مقدما، مستشهدا عليه بقول الفرزدق:

فأصبحوا[3] قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[1]

فهونظير قولهم ما أنت إلا سيراً وكل هذا تكلف لا حاجة إليه فالأولى أنهما منصوبان خبران لما إلحاقاً لها بليس في نقض النفي كما ألحقت بها في عدم النقض. تمت شرح أبيات.

١- قوله: (وما حق الذي... إلخ) يقال عثا يعثو عثواً في الأرض أفسد وعثي بالكسر كذلك النكال العقوبة. نهاراً وليلاً منصوبان على الظرفية. ويسرق عطف على يعثو. والمعنى ما حق من يستعمل الفساد في الأرض في النهار ويسرق في الليل إلا عقوبة الله تعالى. والاستشهاد: أنه نصب نكالا بعد إلا وأعمل فيه ما. تمت شرح أبيات.

٢- النقل عن سيبويه غير صحيح فإنه قال الرضي ما لفظه: وأما قول الفرزدق: فأصبحوا... البيت إلخ فإن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصبون مثلهم. قال سيبويه: وهذا لا يكاد يعرف. تمت. وقال الدماميني: وأما قول الفرزدق: فأصبحوا... البيت فقال سيبويه شاذ. وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بني لإبهامه مع إضافته إلى مبني. وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أي ما بشر في الوجود مثلهم هذا هو أصل التركيب، ولكن ينبغي تقدير الخبر إلى جانب ما فيكون هكذا إذ ما في الوجود مثلهم بشر لئلا يتقدم الحال على العامل المعنوي انتهى. تمت.

٣- قوله: (فأصبحوا) هذا البيت من أبيات الكتاب قائله الفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حين ولي المدينة وقبله:

وما أعيد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غِرر

الإعادة الرجوع إلى القول الأول. قريش قبيلة مشهورة، ما للنفي وحتى للغاية وأزمان مرفوع بأنه مفعول قائم مقام فاعل أعيد مضاف إلى مروان على النسبية إذ في وحشها غرر تعليل مماثلة للأزمان، غرر مبتدأ في وحشها خبره، والضمير المجرور فيه للأزمان الفاء في فأصبحوا الفصيحة وجملة قد أعاد الله نعمتهم في محل النصب على أنها خبر أصبحوا وإذ في الموضعين علة لإعادة النعمة، مثلهم منصوب بأنه خبر ما وبشر مرفوع بأنه اسم ما. ومعنى البيت ما أعيد أزمان كأزمان مروان في الخصب وطيب العيش والسعة والرفاهية لأهل المدينة ومن بها من قريش حتى أتيت المدينة ووليتها فعاد الخير والسعة وطيب العيش.

ويبطل عملها أيضا بتقديم معمول الخبر على الاسم، كقوله:

وقالوا[٢] تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

على من رواه بنصب كل[٣]. (**وإذا عطف عليه**[٤] **بموجِب**[٥] **فالرفع لازم**)، نحو: «ما زيد قائما بل قاعد، وما خالد مقيما لكن ضاعن» لكونه بمنـــزلة الموجب بإلا، ورفعه بالحمل على محل الخبر إذ محله الرفع في الأصل على الخبرية، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف،[٦] وعلى مذهب يونس النصب،[١] كما مر من نصبه بعد «إلا»، وبغير موجب مما

والاستشهاد: أنه قال مثلهم بالنصب وأعمل ما فيه، وأجيب بأنه منصوب على الحال لأن التقدير إذ ما بشر مثلهم فمثلهم في الأصل صفة لبشر وصفة النكرة إذا قدمت عليها نصبت على الحال، وخبر ما محذوف تقديره إذ ما مثلهم بشر في الدنيا والعامل في الحال الخبر المحذوف، وفيه أن العامل للحال إذا كان معنويا وكان ظاهرا لا يجوز تقديم الحال عليه فكيف يعمل محذوفا. تمت شرح أبيات.

١- قال سيبويه بعد إنشاده وهذا لا يكاد يعرف. وقال نجم الدين: إن سيبويه أنكر نصب مثلهم لأن الشاعر تميمي. تمت قال نجم الدين هو ممن سمع أن أهل الحجاز يعملونها فأعملها و لم يعلم أنهم يشترطون تأخير الخبر فقط على لغة غيره وقيل إن الخبر محذوف تقديره إذ ما في الدنيا بشر مثلهم ومثلهم على الحال ينتصب أو على الظرفية والتقدير إذ ما مكانهم بشرا أي مثل حالهم. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (وقالوا تعرفها... البيت إلخ) يقال وافى فلان أي أتى، ما بمعنى ليس، وأنا مبتدأ وعارف خبره، وكل مفعول عارف مضاف إلى الموصول وافى صلة، منى مفعول وافى. المعنى ليس كل من أتى منى أنا عارفه.

والاستشهاد: أنه تقدم معمول الخبر وهو كل من وافى على الاسم فيبطل عمل «ما» في الخبر وهو عارف هذا على رواية النصب وأما على رواية الرفع فكل اسم ما وجملة أنا عارف خبرها والعائد محذوف أي أنا عارفه. تمت شرح أبيات.

٣- وأما على رواية رفع كل فيجوز أن تكون حجازية والجملة في موضع نصب والعائد محذوف، أي أنا عارفه. تمت أو أنا عارف له.

٤- أي على خبر «ما» سواء كان منصوبا أو مجرورا بالباء الزائدة. تمت رضي.

٥- قوله: (بموجب) بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن. تمت ح.

٦- قال عبد القاهر تقديره بل هو قاعد ولكن هو ضاعن وليس من باب عطف المفرد على المفرد. تمت.

كان المعطوف[1] اسماً جامداً أو صفة مسندة إلى ضمير الاسم فالنصب على لفظه، والجر على تقدير الباء فيه،[2] نحو: «ما هذا زيداً ولا عمراً أو عمرٍو، وما زيد قائماً ولا قاعداً أو قاعدٍ»، وفي المسندة إلى متعلقه النصب والجر على ما ذكر، والرفع على خبرية مبتدأ مؤخر،[3] نحو: «ما زيد قائما ولا قاعداً أبوه أو قاعدٌ أو قاعدٍ»، وفي المسندة إلى الأجنبي إن تقدمت

١- قوله: (وعلى مذهب يونس النصب) أي يونس ينصب المعطوف بموجب لأن عنده انتقاض النفي بإلا لا يبطل عمل ما كما مر فهو بمنـزلة الموجب بإلا لعدم الانتقاض. تمت قط فاروق.

٢- أقول وإذا عطف على خبر ما أو ليس المجرور بالباء منفيا جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل كقول الشاعر:

معاوي إننا بشر فأسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديد

تمت رضي ويجوز الرفع على أن يكون من عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف أي ولا هو قاعد. تمت رضي.

٣- قوله: (على تقدير الباء فيه) وهذا هو الذي يسمى عطف التوهم ومنه قوله:

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل   إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

ولا يكون إلا في خبر ما وليس ولذلك لم يستحسن وقوله:

وما كنت ذا يثرب بعدهم   ولا منمس فيهم منمل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس- (يعني فإنه توهم دخول الباء على خبر كان حتى قال منمس منمل فهذا غير مستحسن يعني التوهم في كان. تمت)- وما واليثرب النميمة والمنمل كثيرها والمنمس المفسد ذات البين. تمت مغني والله أعلم. (كقوله: وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم... البيت. تمت)

هذا يوهم أن ذلك فصيح شائع وليس كذلك بل هو شاذ ضعيف، ويسمى عطف التوهم فهو في الضعف بمنـزلة الجر بالجوار في نحو قولهم: هذا جحر ضب خرب. تمت.

٤- قوله: (مؤخر) أي ما بعد الصفة مبتدأ مؤخر وهي خبره والجملة معطوفة على جملة اسمية متقدمة تقديره في المثال ما زيد قائما ولا قاعد أبوه. تمت.

فالرفع،[1] نحو: «ما زيد قائما ولا قاعد عمرو» على عطف جملة على أخرى،[2] وإن تأخرت فالنصب، نحو: «ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا» على عطف عمرو على زيد وقاعد على قائم،[3] والرفع على عطف الجملة على الجملة، نحو: «ما زيد قائما ولا عمرٍو قاعد»، وهكذا الحكم فيما كانت الباء مذكورة في الخبر[4] «ما زيد بقائم ولا قاعدٍ أو قاعداً».

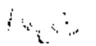
١- ولا يجوز النصب والجر وإلا لكان معطوفا على الخبر ولا ضمير في المعطوف فلا يجوز جعله من عطف المفردين على المفردين لتقدم الخبر. تمت شريف والله أعلم. تمت.

٢- قوله: (على عطف جملة على أخرى... إلخ) ويمتنع النصب والجر أما النصب فلو جاز لكان معطوفا على الخبر عطف مفرد على مفرد فما بعده إما أن يكون مرفوعا بالفاعلية وهو محال للاشتراط في المعطوف ما اشترط في المعطوف عليه من وجوب الضمير وعدمه، أو معطوفا على الاسم وهو محال أيضاً لامتناع تقديم الخبر على الاسم فيما هو الأصل أعني المعطوف عليه فبالأولى أن يمتنع فيما هو الفرع وهو المعطوف، وأما امتناع الجر فلأنه على تقدير الجواز معطوف على الخبر بتقدير حرف الجر في الخبر بعده وإما مرفوع به أو معطوف على الاسم وكل واحد منها غير جائز لما ذكرنا في النصب. تمت بغية.

(*)- وإن عطف على خبر ليس أو «ما» المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو: ما زيد قائما ولا قاعد غلامه جاز لك في ذلك الوصف وهو أن ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي: ما زيد قائم لا على قائما فيكون عطف اسمية على اسمية. تمت رضي.

٣- قوله: (على قائم) لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن العامل في زيد «ما» وفي قائم الباء المقدرة. تمت والله أعلم.

٤- قوله: (مذكورة في الخبر) أي كما يجوز النصب والجر في الصفة المعطوفة على الخبر فيما إذا كانت مسندة إلى ضمير اسمه فكذلك هذان الوجهان إذا دخل الباء في الخبر. تمت نظر ف.



[المجرورات]

المجرورات:[1] (وهو ما اشتمل على[2] علم المضاف إليه[3])، أي: أسماء[4] مشتملة على الجر، (والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف[5] جر لفظا)، كـ«مررت بزيد، وأنا مار بزيد، وضارب له، وغلام لزيد، وخاتم من فضة، وضرب في اليوم». (أو تقديراً[6] مراداً[7])، كـ«ضارب[1] زيد، وغلامه، وخاتم فضة، وضرب اليوم»، بخلاف

١- قوله: (المجرورات) هي ثلاثة أضرب: مجرورات بحرف جر، وإضافة، وتابع للجميع، كعجبت من ثوبٍ وثوب خزٍّ حسنٍ. تمت هاجري. لا حاجة لقوله حسن فتأمل. تمت.

٢- قوله: (على علم المضاف إليه) وعلم المضاف إليه الكسرة والفتحة والياء الدالة على كون ما دخلت عليه مضافا إليه لفظا أو معنى، فالكسرة نحو: مررت بزيد وغلام زيد، والفتحة نحو مررت بإبراهيم وآل إبراهيم، والياء نحو مررت بأخيك والزيدين وابن الزيدين وغلام أخيك والزيدين، والعامل في المضاف إليه هو المضاف حيث لا حرف منطوق به وإلا فهو العامل. تمت خالدي.

٣- الإضافة الإلصاق والاتصال، يقال هذا مضاف إلى هذا أي لاصق به متصل به، ومنه سمي الضيف ضيفا لأنه ملصق بمضيفه ومتصل به. تمت.

٤- إنما قال أي أسماء... إلخ لتخرج الحروف التي هي محال الإعراب الأواخر فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. تمت جامي كالدال من زيد. تمت.

٥- أي حرف كان مما يلائم المحل، وإنما قال كل اسم تنبيهاً على أن المضاف إليه لا يكون إلا اسما، ونحو قوله تعالى: ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ ﴿ويوم ينفخ في الصور﴾ فيكون المراد بالاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، وإنما قال شيء تنبيهاً على أن المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا، نحو: غلام زيد ومررت بزيد، وإنما قال بواسطة حرف جر ليخرج نسبة الفعل إلى الفاعل والمفعول به فهو بلا واسطة. تمت غاية.

٦- الظاهر أن انتصاب لفظا أو تقديرا على الحال، وذو الحال حرف جر وإن كان نكرة لاختصاصها بالإضافة، والعامل معنى واسطة، أي يتوصل بالحرف ظاهرا أو مقدرا، وقوله مرادا حال بعد حال أي مقدرا مرادا. تمت رضي رضي الله عنه والله أعلم.

٧- أي مرادا في العمل فعلم أن الجر في المضاف إليه بواسطة حرف الجر الملفوظ إن كان ملفوظا، أو المقدر إن لم يكن ملفوظا لا بالاسم المضاف. تمت سماع.

«قمت يوم الجمعة» فإنه وإن نسب القيام بالحرف المقدر وهو ‹في› لكنه غير مراد،[٢] إذ لو أريد لانْجَرّ به[٣].

(فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً[٤]**)** احتراز من الفعل فإنه لا يكون بتقدير الحرف، بل يكون الحرف مصرحاً به كـ«مررت بزيد» كما مر، **(مجرداً تنوينه**[١]**)**، أو ما

١- قال المؤلف: احترزت بمراد عن المفعول فيه والمفعول له، لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد. انتهى. واعترضه الرضي بأن أراد أنه غير مراد معنى لم يجز إذ معنى التعليل والظرفية فيهما ظاهر، وأيضاً أنت مقر بتقدير الحرف وكل مقدر مراد معنى، وإن أريد أنه غير مراد لفظا أي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجروا به فالمقدر في الإضافة مراد أي عمله والحرف باق فكأنه قال المضاف إليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف الجر مقدر فيلزم الدور، إذ كون المضاف مجرورا محتاج إلى معرفة حقيقة الجر؛ هذا خلاصة كلام الرضي، ثم قال: واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد إذ ليس الوجه في الحسن الوجه بتقدير حرف الجر بل هو هو. تمت منقح. وقد أشار المحقق الجامي رحمه الله إلى دفع هذا الدور حيث قال: مراد من حيث العمل ببقاء أثره وهو الجر، لا أن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من أن تعريف المجرورات يصير دورا لأن الخفاء في المجرور باعتبار الجر، فالواجب في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور. انتهى.

٢- في العمل أي لم يظهر أثر ذلك المقدر فيما بعد وإن كان مرادا في المعنى إذ يوم الجمعة مراد فيه كلمة «في» بحسب المعنى. تمت.

٣- وقد اختلف النحاة ما العامل في المضاف إليه فقيل المضاف نفسه، وقيل الحرف المقدر، وقيل معنى الإضافة، وقيل المضاف لقيامه مقام حرف الجر، وهذا هو الصحيح لأن إعمال المضاف لنفسه غير مستقيم من حيث أن الاسم الجامد لا يعمل، وأما الحرف المقدر فلأن العامل الظاهر أولى من المعدوم، وأما معنى الإضافة فكونه أمراً عدمياً ولا حاجة إلى العدول عنه مع وجود غيره فيه، فكان الوجه الأخير أولى. تمت من بعض حواشي الحاشية.

٤- قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسما) قال المصنف في شرحه لا يمكن التشريك بين الإضافة المعنوية واللفظية إلا بذلك، أي كون الاسم مجردا تنوينه لأجلها، وقال تقي الدين كيف شمل هذا التعريف الإضافتين اللفظية والمعنوية وقد قال فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لأجلها، والإضافة اللفظية لا يقدر فيها حرف الجر قلنا لا مانع أن الإضافة اللفظية يقدر فيها حرف الجر إذ الضارب زيد في تقدير الضارب لزيد. تمت قطب فاروق.

يقوم مقامه من النون المؤذنة بانفصال[٢] الاسم عما بعده، **(لأجلها[٣] هي معنوية ولفظية،[٤] فالمعنوية شرطها أن يكون المضاف غير صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها[٥])** كـ«مصارع مصر» ونحوه، **(وهي إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه)**، وهو ما كان بمعنى الملك أو الاختصاص حقيقة أو توسعاً، **(أو بمعنى «من» في جنس المضاف[٦])**، وهو ما كان المضاف إليه مميزاً لجنس المضاف. **(أو بمعنى «في» في ظرفه وهو قليل، نحو: «غلام زيد»)** و«أبوه، وجُل الفرس»، ونحو قول الشاعر:

إذا كوكب[٧] الخرقاء لاح بسحرة   سهيل أذاعت غزلها في القرائب

١- قوله: (مجردا تنوينه) قال في حاشية الهندي: إن هذا من باب القلب والأصل مجردا عن تنوينه، والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا وفيه نظر إذ لا حاجة إلى هذا القلب هنا، لأنك تقول: (جردت بدرا عن ثيابه وجردت ثيابه عنه) كما تقول: (سلخت الشاة عن إهابها وسلخت إهابها عنها). تمت منقح.

٢- وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل الإضافة كما في: كم رجل ونحو: حواج بيت الله والضارب الرجل. تمت رضي.

٣- أي لأجل الإضافة وهو احتراز عن حذف التنوين لغير الإضافة كحذفه لالتقاء الساكنين وغيره مثل الوقف. تمت.

٤- قوله: (وهي معنوية ولفظية) المعنوية منسوبة إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفا أو تخصيصا. واللفظية منسوبة إلى اللفظ أي نائبة في اللفظ دون المعنى. تمت هندي.

٥- قوله: (مضافة إلى معمولها) وقد دخل في هذا خمسة أنواع: الاسم الذي لا يعمل نحو غلام زيد، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله نحو ضرب اليوم، والمصدر المضاف إلى معموله نحو أعجبني ضرب زيد، والصفة غير العاملة كاسم الفاعل والمفعول الماضي، والصفة المضافة إلى غير معمولها نحو مالك يوم الدين وشهيد كربلاء، وأفعل التفضيل. تمت نجم الدين.

٦- قوله: (جنس المضاف) ومعنى كون المضاف إليه جنساً للمضاف أن يكون المضاف إليه صادقا على المضاف إذ المضاف مأخوذ من المضاف إليه.

قوله: (أو بمعنى في في ظرفه) إذا كان المضاف حدثا، وقد يكون جامدا كما في أعراب البادية. تمت والله أعلم.

٧- قوله: (إذا كوكب الخرقاء... البيت إلخ) الخرقاء التي في عقلها نقصان، مؤنث الأخرق مشتق من الخرق، وهو ضد الرفق، لاح لمع، السحرة بالضم السحر الأعلى، أذاعت أفشت ونشرت، غزلها أي مغزولها والمراد القطن مجازا من

والآخر:

إذا قال: قدني قلت تالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا[1]

في الأول. (و«**خاتم فضة**»)، و«سوار ذهب، وباب ساج» في الثاني. (و«**ضرب اليوم**») و«أعراب البادية» في الثالث. (**وتفيد تعريفا مع المعرفة**[2])، لكون وضعها لإفادة

باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، القرائب جمع القريبة وهي ذات القرابة والجمع من النساء القرائب ومن الرجال الأقارب. إذا متضمن معنى الشرط، وأذاعت جوابه كوكب الخرقاء مبتدأ ولاح خبره أو فاعل فعل محذوف يفسره بفعل بعده أي لاح كوكب الخرقاء، وسهيل مرفوع بأنه عطف بيان أو بدل من كوكب أو خبر مبتدأ محذوف، وغزلها مفعول أذاعت وفي القرائب متعلق به. والمعنى أن من عادات هذه المرأة أنها تضيع فصل الصيف بطالة وكسلا ولا تستعد لفصل الشتاء لقلة تعظيمها لعواقب الأمور فلما طلع سهيل بسحرة ومسها البرد أسرعت في الاستعداد وطفقت تفرق القطن بين نساء أقاربها على عجلة واستعانت بهن.

والمراد بالاستشهاد: أنه أضاف الكوكب إلى الخرقاء وبينهما أدنى ملابسة توجب الاختصاص وهو عدم إذاعتها القطن إلا عند طلوعه وهي كافية في اختصاصه بها وإضافته إليها وهذه الإضافة بمعنى اللام. تمت شرح أبيات والله أعلم.

١- قوله: (إذا قال قدني البيت... إلخ) قدني ويروي قطني أي حسبي وهما اسما فعل أي كفاني، والإغناء الدفع والتبعيد والمغني الصاحب. يصف الشاعر نفسه بالكرم واللطف مع الأضياف ويقول إذا أظهر الضيف من نفسه الرّيَّ وقال حسبي شرب اللبن أقسمت بالله ليشرب تمام اللبن الذي في القدح ويدفعه عني فالضمير الذي في قال راجع إلى الضيف قدني مقول قوله قلت وهو جزاء إذا. تالله متعلق بحلفت المقدر وحلفة نصب على المصدر منه أي حلفت بالله بحلفة لتغني يروي بفتح اللام وكسرها فعلى رواية الفتح يكون جواب القسم، والأصل لتغنين بالنون الخفيفة حذف نونه لضرورة الشعر فبقي ما قبلها مفتوحا دالا على النون المحذوفة وعلى الكسر يحتمل وجهين: أحدهما التعليل وحينئذ يكون جواب القسم محذوفا تقديره قلت تالله لتشرب يا شارب جميع ما في الإناء ليصير مندفعا عني، ويجوز أن يكون تعليلا للقول، والثاني جواب القسم وإنما كسرت تشبيها لها بلام كي.

ومحل الاستشهاد: إضافة الإناء إلى الضيف وإن كان ملكا للمضيف لما بينهما من أدنى ملابسة واختصاص وهو الشرب منه والإضافة فيه بمعنى اللام ويجوز أن يكون الاستشهاد في إضافة ذا وهو -إلى الإناء على معنى أنه صاحبه لملابسة اللبن للإناء. تمت هطيل- -اللبن إلى الإناء لملابسة كونه فيه. تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (وتفيد تعريفا مع المعرفة) يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أنّ لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه، مثلا إذا قلت: غلام زيد راكب ولزيد

بتعيّنه (ح)
الخصوصية بين المضاف والمضاف إليه في مدلول المضاف،[1] فيتعين بتعيينه مضمرا كان المضاف إليه أو غيره من المعارف، إلا «مثل» و«شبه» و«غير» فإنها لا تتعرف وإن أضيفت[2] إلى المعارف، فتقع صفة للنكرة، تقول: «مررت برجل غيرك، ومثلك، وشبهك»، ويدخل عليها «رب» كقوله:

يا رب[3] غيرك في النساء عزيزة   بيضاء قد متعتها بطلاق

غلمان كثيرة فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد، إما لكونه أعظم غلمانه وأشهر بكونه غلاما له، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب، وبالجملة حيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان. تمت رضي. هذا أصل وضعه ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد: إنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواء، بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه إن كان له غلمان كثيرة، أو ذلك الغلام المعين لزيد إن لم يكن له إلا واحد. تمت رضي والله أعلم.

١- يعني لا في لفظ المضاف بسقوط التنوين والنون كما في الإضافة اللفظية. تمت شريف رحمه الله تعالى.

٢- قال ابن الأعرابي: إذا أضيفت «غير» إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف «غير» لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ صفة الذين أنعمت عليهم إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم بتخصيصه بالمرضي عنهم، وكذلك إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة ونحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة. تمت رضي. لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فتكون تحصيلا للحاصل، والغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف إلى المعرف التخصيص مع زيادة وهو التعيين. تمت رضي. فيتعين بتعيين ما أضيف إليه يعني فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فلا يكون في رتبة الضمائر بل في رتبة العلم. تمت.

٣- قوله: (يا رب غيرك... البيت إلخ) المنادى محذوف في «يا رب» تقديره يا زوجتي. وعزيزة روى بالعين المهملة والزايين المعجمتين وبالغين المعجمة والراءين المهملتين يقال رجل غر وغرير أي غير مجرب وجارية غرة وغريرة لمن بها بلَهٌ وهو في النساء وصف جميل لأنه يدل على سلامة الصدر ونقائه عن الحقد والغل. ويروى غريبة وهي صفة لمثلك، وبيضاء صفة بعد صفة يقال تمتعت واستمتعت أي انتفعت وتمتعت المرأة بالطلاق أي أعطيت متعتها بسبب الطلاق، والمعنى يا زوجتي رب امرأة مثلك في النساء متنعمة أو ذات بله سليمة الصدر بيضاء حسينة الوجه متعتها بسبب

لتوغلها في الإبهام،[1] لا لكونها إضافة لفظية لكونها بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الأقوى، لعدم اجتماع[2] اللام فيها مضافات، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كـ﴿غير المغضوب عليهم﴾، أو بمماثلته نحو: «مررت بزيد مثلك» إذا كان واحدا مشهورا بمماثلتك. (**وتخصيصا مع النكرة**)، لما مر من إفادتها إياه،[3] نحو: «غلام رجل» إذ تميز به عن «غلام امرأة، أو صبي».

الطلاق أو جعلت الطلاق متعتها فلم أبال بها إذا لم أرض طريقتها وإن كانت موصوفة بصفات المدح، وهذا تحذير لها من سوء العيش معه ومخالفة مراده.

والاستشهاد: أنه أدخل رب على مثلك فعلم أنه لا يتعرف بالإضافة إلى المعارف. تمت شرح أبيات.

١- قوله: (لتوغلها في الإبهام) علة لقوله: لا يتعرف أي عدم تعريفها للتوغل لا لكونها إضافة لفظية على الأقوى، فعلى الأقوى متعلق بقوله لتوغلها، وقوله: لعدم اجتماع اللام فيها مضافات علة لقوله: على الأقوى، ويجوز أن يتعلق بقوله: لا لكونها إضافة لفظية وهو من تتمة الأول. والمعنى واحد وقوله لعدم اجتماع اللام فيها مضافات أي لا يقال الغير زيد المثل زيد فلو كان المغايرة والمماثلة لدخل اللام عليها في حال كونها مضافة كما يقول الضارب الرجل. تمت قط ف.

وكذا واحد أمه وعبد بطنه ونسيج وحده في الاستعمال الأقل فإنه نكرة في هذا الاستعمال مع كونه مضافا إلى معرفة لتوغل هذه الأسماء في الإبهام، تقول مررت برجل واحد أمه أي نَبِيْهٌ كامل وقال الشاعر:

أماوي إني رب واحد أمه ... قتلت فلا عزم علي ولا حدل

فأدخل عليه رب وهو أنه كون ما دخلت عليه نكرة، وماوي أصله ماوية اسم امرأة فرخم والحدل بحاء مهملة مفتوحة ودال مهملة ساكنة الظلم، وتقول جاءني رجل عبد بطنه أي مصروف الهمة أي يشبع بطنه، ورجل نسيج وحده أي لا نظير له. وإنما قال في الأقل لأن الأكثر في هذه الكلمات أن تكون معرفة، يقال واحد أمه النبيه الكامل وعبد بطنه النهم الخسيس الهمة ونسيج وحده أي العظيم الذي لا نظير له. تمت منهل صافي.

٢- قوله: (لعدم اجتماع اللام) وأما ما يقع من كلام المصنفين من التلفظ بالغير هكذا محلى باللام فلا مستند له وجهه السماع من العرب. تمت هطيل.

٣- لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل... إلخ ما ذكر في الحاشية المتقدمة قريبا. تمت.

(**وشرطها**[1] **تجريد المضاف من التعريف**)، لئلا يؤدي إلى اجتماع التعريفين المطرح في لغتهم[2] في الإضافة إلى المعرفة، وعدم الفائدة في غيرها، (**وما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد**) مما جمع فيه بين التعريف بالإضافة واللام مستدلين بالنقل، وبأن الأعداد نفس المعدود في المعنى، بخلاف باب «غلام زيد» -(**ضعيف**)، إذ المسموع من الفصحاء ثلاثة الأثواب قال ذو الرمة:

وهل[3] يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع

١- قوله: (وشرطها) أي شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام حذف وإن كان علما نكر بأن يجعل واحداً من جملة من يسمى بذلك اللفظ نحو قوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يماني

تمت رضي.

٢- ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها، وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيد الصدق لجواز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ومثله قوله: مضر الحمراء، وأنمار الشاء، وزيد الخيل، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق إذ يجوز زيد الشجاعة وإن لم يكن في الدنيا إلا هو. تمت رضي.

٣- قوله: (وهل يرجع التسليم... البيت إلخ) قبله:

أمنـــزلَي ميّ السلام عليكما ... هل الأزمن اللاتي مضين رواجع

يروى أو يكسف ويروى أو يدفع البكاء التسليم السلام والعمى عبارة عن الحيرة والجهل بالأمر والالتباس، يقال عمي عليه الأمر التبس. الأثفية حجارة ينصب عليها القدر عند الطبخ الأثافي بتشديد الثاء وإن شئت خففت. والبلاقع جمع بلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها يقال منــزل بلقع ودار بلقع بغير التاء إذا كان نعتا، وإن كان اسما قلت انتهيت إلى بلقعة ملساء. هل للاستفهام على سبيل الإنكار يرجع ويكشف تنازعا في ثلاث الأثافي. التسليم مفعول يرجع والعمى مفعول يكشف والديار عطف على ثلاث الأثافي، والبلاقع صفتها. والحاصل أنه إذا نــزل العاشق منــزل المعشوق ولم ير هناك أحدا وشاهد الديار الخربة والمواضع الخربة ولم يرد تسليمة الأثافي والديار البلاقع أخذ يستفهم عنه ويقول وهل يرجع التسليم... البيت إلخ.

والمراد بالاستشهاد: أنه لم يدخل اللام في ثلاث الأثافي. تمت شراب.

وقال الفرزدق:

ما زال[1] مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

فلا يلزم مما ذكروا إجازة ذلك، إذ هو حينئذ مثل: «خاتم فضة»[1] ولا يجوز فيه تعريف الأول.

(*)- وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف إليه، يقال سقطت بعض أصابعه إذ يصح أن يقال سقطت أصابعه بمعناه قال شعرا:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

إذ يصح أن يقال تواضعت المدينة قال شعرا:

إذا بعض السنين تعرقتني كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

وقال الشاعر:

مر الليالي أسرعت في نقضي أخذن بعضي وتركن بعضي

إذ يقال: السنون تعرقتني والليالي أخذن ومنه قوله:

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

فاكتسى التأنيث والجمع، وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف إليه كما يجيء في الظروف المبنية. تمت رضي والله أعلم.

١- قوله: (ما زال مذ عقدت... البيت إلخ) وبعده:

يدني خوافق من خوافق يلتقي في ظل معتبط الغبار مثار

الإزار معروف والجمع الأزرة وأزر مثل أحمرة وحمر. سما من السمو وهو العلو والارتفاع. الأشبار جمع شبر بكسر الشين أراد بخمسة الأشبار السيف وقيل عصا الخطابة لأنها مختصة بالملوك وقيل القبر وقيل القامة لأن عليا رضي الله عنه يعتبر القامة ويقدرها بخمسة أشبار في الحكم ببلوغ الأطفال والفرزدق من الشيعة فأخذ مذهبه. يدني أي يقود خوافق جمع خافقة من خفقت الدابة تخفق إذا اضطربت والمراد بها ههنا الرايات، ومعتبط الغبار مكان لم يقاتل فيه قيل من قولهم مات فلان عبطة أي شابا، والتقدير ما زال مذ كان صغيراً وبلغ حد البلوغ إلى أن مات أو إلى أن أخذ السيف أو أخذ عصا الخطابة يقود الجيوش ويخوض الحروب. قوله فسما عطف على عقدت وقوله يدني خبر ما زال.

والاستشهاد: أنه لم يدخل الألف واللام في الخمسة الأشبار. تمت شراب.

(**واللفظية شرطها أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها**)، مفعولاً كان المعمول وهو فيما كانت الصفة اسم فاعل متعديا وكانت الإضافة بمعنى الحال أو الاستقبال،[2] (**نحو: «ضارب زيد»**)، و«راكب فرس» إذ تقديره «هو ضاربٌ زيداً، وراكبٌ فرساً»، أو فاعلاً وهو فيما كانت فيه اسم فاعل لازما أو صفة مشبهة باسم فاعل، نحو: «**جائلة الوشاح**»،[3] (و«**حسن الوجه**»)، تقديره «حائلٌ وشاحها، وحسنٌ وجهه»، أو اسم ما لم يسم فاعله وهو فيما كانت الصفة اسم مفعول، نحو: «زيد معمور الدار» تقديره «معمورةٌ داره». (**فلا تفيد**[4] **إلا تخفيفاً في اللفظ**[5])، بحذف التنوين من نحو: «ضارب زيد» مما كان المضاف

١- يعني هذا الدليل (التعليل.نسخة) جائز وحاصل في نحو خاتم فضة لأن المضاف فيه نفس المضاف إليه لكن لم يجر ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة، والثاني أقبح من الأول. قال السعيدي ألا ترى أنك لو قلت خاتم الفضة والخاتم هو الفضة وليس بمجوز تعريف الأول فبطل ما تمسكوا به. تمت والله أعلم. لإضافة المعرفة إلى النكرة ولا نظير له. تمت والله أعلم.

٢- لأنه إن كانت بمعنى المضي كانت الإضافة معنوية نحو: زيد ضارب عمرو أمس قال بعض الأفاضل والسر فيه أنه إن كانت بمعنى المضي فقد صدر منه أمر فصار معينا معهودا به بخلاف ما إذا لم يصدر عنه بعد. تمت.

٣- قوله: (وجائلة الوشاح) يكنى بها عن الهزال كما يكنى بساكنة الخلخال عن سمن الساق. والوشاح مسح من أدم عريض يرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحها، ويقال وُشاح ووِشاح وأُشاح وإِشاح. تمت هطيل.

٤- قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ) ولقائل أن يورد النقض بإضافة أفعل التفضيل فإنها لفظية مع أنها لا تفيد تخفيفا في اللفظ لأنه غير منصرف وليس فيه تنوين ولا نون لتحذف للإضافة فيحصل التخفيف بحذفه؟ وجوابه منع أن إضافته لفظية لأن فيها خلافا والأكثر على أنها معنوية سلمنا أنها لفظية لكن لا نسلم أنها لا تفيد تخفيفا لأنه إذا لم يستعمل مضافا استعمل بمن أو الألف واللام فإذا أضيف حذف كل واحد منهما فإذا كان كذلك أفادت الإضافة التخفيف وإنما اشترط إفادة التخفيف لأنها إذا لم تفد تخفيفا وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لم يكن في الإضافة فائدة. تمت وظ ف. فإن قلت كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل إن لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب زيد إلى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به أيضاً فلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا أن الإضافة غير مخصصة ولا معرفة. تمت نجم الدين الرضي.

٥- يعني تفيد التخفيف في اللفظ لا التعريف فاستدل للثاني بقوله ومن ثمة جاز وللأول بقوله وجاز. تمت سماع.

موحدا، أو نون التثنية أو الجمع نحو: «ضاربا زيد، أو ضاربوه» مما كان مثنى أو مجموعا، **(ومن ثمة جاز**[1] **«مررت برجل حسن الوجه»)**، «أو ضارب أخيه» بجعل المضافة إلى ذي اللام أو المضاف إلى المضاف إلى المضمر صفة للنكرة، فلولا أنها نكرة كما كانت قبلها لما جاز وصفها بها. **(وامتنع بزيد حسن الوجه)**، بجعلها صفة للمعرفة إلا إذا أدخل عليها اللام فيقال: «مررت بزيد الحسن الوجه»، **(وجاز «الضاربا زيد»)** و«الضاربو زيد» بإضافتها مع اللام حال التثنية والجمع حيث أفادت التخفيف بحذف نونهما، **(وامتنع**[2] **«الضارب زيد»)** بها معها حالة التوحيد حيث لم تفده،[3] إذ التنوين قد حذف لِلاَّم، خلافاً للفراء[1]

١- قوله: (ومن ثمة جاز) أي ومن جهة أنها لم تفد تعريفا بل تخفيفا فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جازت هذه المسألة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو أفادت تعريفا لم تجز الأولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة إذاً صفة للمعرفة ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة. تمت رضي.

(فائدة): اعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول لا يخلو إما أن تضيفهما إلى الفاعل أو النائب أو إلى المفعول إن أضفتهما إلى المفعول جازت الإضافة ولا إشكال وإن أضفتهما إلى الفاعل فإما أن يكون سببا أو لا إن لم يكن سببا لم تجز الإضافة نحو مررت برجل ضارب زيد عمرا في داره لأنه حينئذ يلزم خلو الصفة من الفاعل في الظاهر لعدم الضمير في الصفة إذ لا ضمير فيه ينقل إليها وإن كان سببا فإما أن يكون متعديا أو لازما إن كان لازما جازت الإضافة نحو مررت بامرأة جائلة الوشاح وإن كان متعديا فإما أن تذكر المفعول أو تحذفه إن حذفته لم تجز الإضافة لحصول اللبس نحو مررت برجل ضارب غلامه وإن ذكرته امتنعت عند النحاة وإن أمن اللبس نحو مررت برجل ضارب غلامه عمرا وأجازه أبو علي. تمت من إملاء بعض المحققين.

٢- فإن قيل: لِمَ لَمْ يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة ما. تمت غاية. قوله: والضاربك وليس بوجه لأن الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة لأنه محمول على ما حصل فيه تخفيف أو مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والخرفية هو المختار وذلك أنك لو رفعت بالصفة خلت من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة إن شاء الله تعالى. تمت رضي قدس الله سره ورضي عنه والله أعلم.

٣- ولو حمل على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق لاشتراط إفادة التخفيف فائدة في صورة ما. تمت هندي والله أعلم.

جملاً منه على دخول اللام بعد الإضافة،[٢] أو حملا على «الضارب الرجل، والضاربك»، وضعف:

الواهب المائة الهجان وعبدها[٣] عوذا تزجي خلفها أطفالها

١- قوله: (خلافا للفراء) أجاز الفراء نحو الضارب زيد إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيها أيضاً وكلا الأمرين غير مستقيم أما قوله لأن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فإنه رجم بالغيب ومن أين له ذلك فإنا لا لحكم إلا بالظاهر فإنه وإن أمكن ما قال إلا أنا نرى اللام سابقا حسا على الإضافة والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع فلا ظاهر مرجح، وأما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك أن الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف فشبه به وذلك هو الحسن الوجه، وأما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك أنه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على أنه مفعول فقياس الفراء حينئذ مندفع من أصله، أو لأنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة وإن لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف فلما التزموا الإضافة في ضاربك من غير نظر إلى تخفيف حمل الضاربك عليه وأضيف أيضاً بلا تخفيف لأنهما باب واحد لا فرق بينهما إلا اللام. تمت رضي.

٢- واعترض بأن اللام لتعريف مدخولها وهو أمر معنوي مطلوب فاستعماله بكونه أهم بالإتيان به أقدم بخلاف الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد أمرا معنويا بل تخفيفا لفظيا. تمت منهل صافي والله أعلم. والجواب أن اللام سابق على الإضافة لأنه لتحقيق ذات الاسم والإضافة لتحقيق عارض من عوارضها وهو التخفيف وتحقيق الذات أولى من تحقيق العارض فيها. تمت شريف.

٣- قوله: (وعبدها) أي العبد الذي يرعاها وتمام البيت: *عوذا تزجي خلفها أطفالها* العوذ: جمع عائذة وهي الحديثة العهد بالنتاج. وزجى: أي ساق. تمت رضي. وإنما جوزه بعض النحويين لأن إضافة الواهب إلى عبدها ليست بصريحة بل إنما قدرت لوجود حرف العطف وقد يتحمل في التقديرات ما لا يتحمل في القصديات. تمت عحدواني. وقيل: إن الضمير عائد إلى المائة وهي معرفة باللام وكذا المضاف إليه معرف باللام إذ التقدير وعبد المائة فيكون العبد معرفا باللام في المعنى فتصير كالضارب الرجل. تمت.

(*)- قوله: (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) الهجان يطلق على الواحد والمجموع وعبدها العبد الذي يرعاها وتزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق وفاعله ضمير العبد وأطفالها... إلخ منصوب على المفعولية

بعطف عبدها على المائة المضاف إليها الواهب، ومثله قولك: «الضارب الرجل وزيدٍ» إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فهو كما لو قيل: «الواهب عبدها» فيكون كـ«الضارب زيد»، ويجوزه سيبويه لما أن المضاف غير مباشر للمعطوف، ويحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، كـ«يا زيد والحارث، ورب شاة وسخلتها»،[1] ولا يقال: «يا الحارث، ولا «رب سخلتها».

(وإنما جاز «**الضارب الرجل**») مع أنه مثل: «الضارب زيد» في عدم إفادة التخفيف (**حملا على المختار في «الحسن الوجه»**[2]) وتشبيها به، من حيث أن المضاف في كل واحد منهما صفة مضافة إلى الجنس المعرف باللام، كما حمل «الحسن الوجه»[3] في النصب مع

أو على صيغة المجهول المؤنث ويكون أطفالها مرفوعا على أنه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حرف الروي من القصيدة. تمت حامي.

١- قوله: (وسخلتها) لأن السخلة معرفة بالإضافة إلى الضمير ورب إنما تدخل على النكرة قال في الكبير: وإنما كان الجواز على ضعف كما قال: وضعف لأن المضاف وإن لم يباشر زيدا ولا عبدها لكنه في حكم المباشر لهما من حيث أنهما تابعان. تمت.

٢- والمختار في الحسن الوجه الإضافة وإلا فلو رفع الوجه للزم خلو الصفة عن الضمير الذي يرتبط بالموصوف في قولك مررت بزيد الحسن الوجه، ولو نصبت فإنما ينصب تشبيها له بالمفعول كما سيأتي إذ لا يجوز أن يكون تمييزا خلافا للكوفيين لأنه معرفة، والإضافة لأنها أصل أولى من المشبه بالفضلة على أنه يوهم تعدية ما ليس بمتعد وهذا هو المراد بقوله حملا على المختار في الحسن الوجه. تمت سماع عحنواني.

(*)- قوله: (حملا على المختار في الحسن الوجه) يعني المفيد فيه الإضافة للخفة بحذف الضمير واستتاره وقلب الضمة كسرة إذ كان أصله الحسن وجهه. تمت.

(*)- وإنما قال: على المختار لأن في الحسن الوجه ثلاثة أوجه: الرفع على الفاعلية وهذا ضعيف لخلوها عن الضمير في الصفة لأنها قد رفعت الظاهر وهو الوجه، والنصب تشبيها له بالمفعول إذ حمل على الضارب الرجل في النصب وهذا ضعيف (لأن الأصل في الصفة الجر. تمت)، أو الإضافة وهو المختار. تمت.

٣- على سبيل التقارض وليس للفراء أن يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لأن الحسن وجه لا يجوز لأن اللفظية جارية مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة إضافة المعرفة إلى النكرة كذلك هذه. تمت نجم الدين.

وهل الرجل هنا مضروب

صحة الإضافة[1] على «الضارب الرجل»، وأما التخفيف فيه فقد قيل هو حذف المضاف إليه الوجه، إذ أصله «الحسن وجهه»[2] فحذف الضمير المجرور بالإضافة،[3] وكونه مختارا لما أن

١- قوله: (مع صحة الإضافة... إلخ) قيل فيه نظر لأنه يدل على أنه مشبه بالرجل في صحة الإضافة فليس كذلك قطعا فحقه أن يقال في النصب لتصح الإضافة، ويمكن توجيه عبارته بأن يقال: قوله مع صحة الإضافة في محل الحال من النصب فيكون معناه شبهوه به في النصب حال كون النصب مصاحبا صحة الإضافة. تمت سعيدي مختصره.

وأما النصب فتوطئة للجر وذلك لأنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف نصبوا أولاً ما قصدوا جعله مضافا إليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه لأن الضمير المضاف إليه حذف واستتر في الصفة ثم أبدل منه اللام ليكون الوجه معرفا كما كان فنصب كما يقال الضارب الرجل لتصح الإضافة إذ لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة الوصف إلى الموصوف إذ الرافع مع الصفات نعت المرفوع[1] بخلاف الناصب مع المنصوب، فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كأنك أضفت الصفة إلى موصوفها، فتبين أن النصب ليس مقصودا بذاته وإنما أريد الجر ثم كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل شبه الضارب الرجل على سبيل التقارض في الجر بالحسن الوجه مع أن خفة النصب. تمت تقريب. [1]لأن الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها نحو: قولك زيد ضارب غلامه عمراً فالضارب هو غلامه فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي التي أصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لأن الصفة الناصبة غير المنصوب لها في المعنى، ألا ترى أن الضارب غير عمرو في المثال المذكور فإذا أضيف إليه بعد نصبه كانت إضافته كإضافة الشيء إلى الأجنبي فنصب معمول الصفة إذاً توطئة لأجل الجر. انتهى من نجم الدين من الصفة المشبهة

٢- يعني فكأنه لم يحذف شيء إذا زال الضمير ورجع اللام إذ بعد إضافة الحسن إلى وجهه قصدوا أن يأتي على الوجه الأحسن فحذف أثقل الضميرين هذا البارز فاحتيج إلى اللام لئلا يضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة. تمت.

(*)- برفع وجهه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالإضافة وإضافته إلى الفاعل خلاف الأصل لأنه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة إليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمروا فيه لفظ الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام لئلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة إليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن. تمت سعيدي.

٣- قوله: (المجرور بالإضافة... إلخ) فإن قيل لو سقط الضمير فاللام قد جاءت في الوجه؟ قلت اللام لا توازنه لخفتها وثقله لما به من الحركة. تمت.

فيه ضميرا واحدا،[1] (و«**الضاربك وشبهه**») مما كان المضاف إليه ضميرا متصلا والمضاف ليس فيه تنوين ولا نون، كـ«الضارباتك، والضاربي، والضارباتي» (**فيمن قال: إنه مضاف**[*]) من سيبويه[3] وأتباعه، مع أنه كذلك في عدم إفادة التخفيف، (**حملا على ضاربك وشبهه**) مما فيه تنوين قبل الإضافة، كـ«ضاربي، وضارباتك، وضارباتي، والضارباك،[4] والضاربوك» وشبههما مما فيه قبل الإضافة نون تثنية، كـ«الضاربَيَّ» أو جمع

١- قوله: (ضميرا واحداً) يعني أن الحسن الوجه مختار على الحسن وجهه لما أن في الأول ضميراً واحدا وفي الثاني ضميرين والأولى أن الحسن الوجه بالجر مختار على الحسن الوجه بالنصب وإن كان في النصب ليس إلا ضمير واحد لأن الأصل في الصفة الجر للزومها والنصب فيها إنما هو تشبيها بالمفعول في المعرفة وهو ضعيف في النكرة. تمت منقولة والله أعلم.

٢- وأما من قال: إنه مفعول وليس بمضاف فسؤال الفراء مندفع عنه من أصله ولا بعد في الوجهين جميعا. تمت والله أعلم.

(*)- دون من قال: إنه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج جوازه إلى العمل. تمت ح. فإن قلت: ما الدليل على أن سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف؟ وهلا قلت: إنما سقطت للإضافة- قلت: لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ‹ضارب ك› أولاً ثم يضاف ويقال: ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يقال ضارب زيد ولن يتصور ‹ضارب ك› فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة. تمت عج والله أعلم.

والدليل على أنه سقط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على جهة يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال: ‹ضارب ك› كما يتصور في ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة. تمت جامي والله أعلم.

٣- قوله: (من سيبويه وأتباعه) القائل بأنه مضاف الرماني والزمخشري والمبرد في أحد قوليه، وأما سيبويه فيخالفهم في ذلك ويرى أن الضمير منصوب وهذا الكلام خلاف ما نسبه إليه الشارح. تمت منقولة ومعناه في شرح الرضي. قال الأخفش الضمير المتصل في جميع هذا في موضع نصب وحذف التنوين والنون لأنهما يؤذنان بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم تتمة السابق فلم يجمع بينهما. تمت.

٤- والظاهر أنه عطف على قوله في المتن: على ضاربك. تمت. أقول: هو عطف على قوله كضاربي وضارباتي وهما مما حمل عليهما الضاربك والضارباك والضاربوك مرفوعان على الحكاية ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء والخبر محذوف أي كذلك. تمت قطب فاروق والله أعلم.

كـ«الضاربيّ» وتشبيهاً بها، إذ صحة الإضافة فيما فيه أحدهما قبلها ليست للتخفيف[1] بل لكراهة الجمع بين أحدهما وبين الضمير المتصل، كما أن كلا منهما مشعر بتمام الاسم، ولا تمام هنا إلا بالمتصل، فيلزم من وجود أحدهما كون الاسم منفصلا عما بعده مع كونه متصلا، فجعل ما لا يوجد فيه أحدهما قبلها تابعا لما فيه أحدهما، من حيث كون كل منهما صفة مضافة إلى ضمير متصل، مع عدم اعتبار مراعاة اعتبار التخفيف، ومنه قوله:

أيها الشاتمي لتحسب مثلي   إنما أنت في الضلال تهيم[2]

وأما قول الشاعر:

هم الآمرون الخير والفاعلونه   إذا ما خشوا يوما من الدهر معظما[3]

فشاذ لا يقاس عليه.

١- وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف لأنها لو كانت لأجله لم تلزم لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم كما في ضارب زيد وضارب زيدا. تمت رضي رضي الله عنه.

٢- قوله: (أيها الشاتمي... البيت) الشتم السب. يقال: حسبته صالحاً أحسَبه بالفتح أي ظننته. المثل كلمة تسوية. تهيم تتحير. والمعنى: يا أيها الشاتم تشتمني تظن أنك مثلي ما أنت إلا في الضلال لأن الشتم ليس سببا للمقابلة والمماثلة إذ ربما كان أوباش الناس وأوغادهم يشتمون سلاطينهم وملوكهم. الإعراب: اللام في لتحسب للتعليل أي لأن يحسب ضمير المخاطب هو المفعول الأول القائم مقام الفاعل ومثلي مفعوله الثاني وجملة إنما أنت جواب النداء.

والاستشهاد: أنه أضاف الصفة المعرفة باللام إلى ضمير المتكلم مع عدم مراعاة التخفيف. تمت شراب.

٣- قوله: (هم الآمرون الخير... البيت) ويروى:

هم القائلون الخير والآمرونه   إذا ما خشوا من معظم الدهر معظما

خشوا أي خافوا والمعنى هم الآمرون الناس بالخير والفاعلون للخير بأنفسهم في وقت خشيتهم حادثا معظما من حوادث الدهر. هم مبتدأ الآمرون الخير خبره من باب الحذف والاتصال والأصل بالخير والفاعلونه عطف عليه والقياس والفاعلوه بحذف النون للإضافة إذا ما خشوا ظرف للآمرون من حادث الدهر متعلق بخشوا معظما مفعول خشوا أي حادثا معظما. والاستشهاد: أنه أثبت النون مع الضمير المتصل في قوله والفاعلونه والجواب أنه شاذ لا يقاس عليه. تمت شرح أبيات. وهذا القول إنما يتجه بمعتقد سيبويه بأن هذه الهاء كناية وليست «ها» السكت، ولا يتجه على معتقد أبي العباس فإنه زعم أنها «ها» السكت وليست بكناية. تمت.

(**ولا يضاف موصوف إلى صفته**)، لاقتضائها من حيث الوصفية[1] حكم التبعية[2] ومن حيث كونها مضافا إليها حكم المقصود بالنسبة إليه وتعذر ذلك لفظا ومعنى[3].

(**ولا صفة إلى موصوفها**[4]) لما مر،[1] ولما يلزم منه تقديم التابع على المتبوع. (**ونحو: «مسجد الجامع، وجانب الغربي، وصلاة الأولى، وبقلة الحمقى»**) و«دار الآخرة» مما

١- ولأن الموصوف يلزم أن يكون أخص أو مساويا والمضاف لا يلزم أن يكون أخص أو مساويا. للزوم كونه مباينا أو أعم على ما سبق ذكره. تمت غاية.

٢- للموصوف في الإعراب فلو كانت مضافا إليها كانت مجرورة ومرفوعة وهو باطل، ولأن الموصوف يلزم أن يكون أخص أو مساويا والمضاف لا يجوز أن يكون أخص أو مساويا وباللزوم يكون مباينا أو أعم كما سبق. تمت غاية والله تعالى أعلم بالصواب.

٣- قوله: (وتعذر ذلك لفظا ومعنى) لكون الصفة تابعة للموصوف ووجوب كون إعراب التابع مثل إعراب المتبوع وعدم كون إعراب المضاف إليه تابعا لإعراب المضاف، والتعذر معنى لأن حكم التبعية الاستغناء عنها وتمام الكلام بدونها وحكم المقصود بالنسبة عدم تمام الكلام بدونه. تمت والله أعلم.

٤- أما التعذر لفظا فلوجوب تأخر الصفة عن الموصوف ووجوب تقدم المضاف على المضاف إليه، فلو أضيفت الصفة إلى الموصوف لزم تقدمها على الموصوف وتأخرها عنه، ولوجوب إعراب المضاف بحسب العوامل أي إعراب اقتضته ووجوب إعراب الصفة بحسب إعراب الموصوف فلو أضيفت إلى الموصوف لزم إعرابها بإعرابين أو لأن في الصفة ضمير الموصوف فيلزم تقدم الضمير على المظهر لفظا ومعنى ضرورة، ولأن المضاف إليه لا ينوى به التقدم على المضاف، وأما التعذر معنى فلما ذكر في إضافة الموصوف إلى الصفة مع زيادة تقدم الصفة على الموصوف ووضعها أن تكون متأخرة عنه لفظا ومعنى. تمت. قال الشريف: لفظا ومعنى إذ يلزم اختلاف إعراب الصفة مع بقائها على الجر فتكون مختلفا غير مختلف يعني مقصودة وغير مقصودة. تمت شريف والله أعلم.

(*)- وذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف والتخصيص تمسكاً بمسجد الجامع وأخواته وجرد قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بحذف اللام. تمت من حاشية عبد الغفور على الجامي.

(*)- قوله: (ولا صفة إلى موصوفها) لأن إضافتها إلى موصوفها وإن كان بتأخيرها عنه يلزم تأخر المضاف عن المضاف إليه وكلاهما ممتنع. تمت غاية.

يوهم أنه أضيف الموصوف إلى صفته إذ الجامع يصلح صفة للمسجد وقد أضيف المسجد إليه، وكذلك الباقية **(متأول)** بمحذوف وصف بالثاني[2] وأضيف إليه الأول، تقدير ذلك «مسجد الوقت الجامع،[3] وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة[4] الحبة الحمقاء، ودار الحياة الآخرة»، **(ومثل: «جرد قطيفة،[5] وأخلاق ثياب»)** أي بجرد عن

١- قوله: (لما مر) يعني أن الصفة من حيث الوصفية تقتضي حكم التبعية، ومن حيث كونها مضافة حكم المقصود بالنسبة لأن المضاف والمضاف إليه كلاهما مقصودان بالنسبة إذ النسبة تقتضي منسوبا ومنسوبا إليه وتعذر ذلك لفظا ومعنى. تمت.

٢- في بعض النسخ: وصف به الثاني وهو غلط ويمكن توجيهه بأن في وصف به ضمير يرجع إلى المحذوف وضمير به مبهم يفسره قوله الثاني وهو تكلف. تمت والله أعلم.

٣- وذلك الوقت هو يوم الجمعة لأن هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة فإضافته كإضافة سيف شجاع. تمت سماع.

٤- الحبة بالكسر لما لا يقتات وبالفتح لما يقتات. تمت ضيا. وفي العحدواني وكما يصح وصف البقلة بالحمقاء لأنها نبتت بمجاري السيول فيحير فيها السيل فيصح وصف الحبة بالحمقاء لذلك. تمت غاية وبكسر الحاء بذور البقل وقال الكسائي بزر الرياحين وبفتح الحاء الحنطة. ذكره في بعض حواشي البخاري. تمت.

٥- قال الرضي: ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لأن المعنى شيء جرد أي بال ثم حذف الموصوف فأضيف صفته إلى جنسها للتبيين إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا أن يكون من الفضة ومن غيرها فالإضافة بمعنى من. تمت نجم ، وفي العحدواني لأنهم حذفوا قطيفة واستعملوا جرد مكانها على طريقة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة فصار في الاستعمال كأنه اسم غير صفة بمنـزلة خاتم وسوار فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به، كما أضافوا خاتما إلى فضة، فحاصل التأويل أن جرد بعد حذف موصوفه وإقامته مقامه متأول بأنه اسم غير صفة فلم يلزم إضافة الصفة إلى الموصوف. تمت.والجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له خمل كثير، ومعنى قطيفة جرد معراة عن الخمل أي ذهب خملها من كثرة أخلاقها، والأخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين. تمت غاية.

قال في الديوان: يقال: ثوب خلق أي بال المذكر والمؤنث فيه سواء، وهو في الأصل مصدر لأخلق. تمت. والخمْل بتسكين الميم وهو الوبغة التي توجد في الجديد من الثياب. وفي الديوان ما لفظه: ويقال: ثوب له خمل أي هدب والخَمَل ريش النعامة. تمت.

الحمل من كثرة أخلاقها مما يتراءى ظاهرا أنه من إضافة الصفة إلى موصوفها إذ الأصل «قطيفةٌ جردٌ، وثيابٌ أخلاقٌ» (متأول) بأنه حذف منه الموصوف واستعملت الصفة مكانه فصار كاسم غير صفة محتملاً لوصفية ذلك الموصوف وغيره فأضيف إليه للتخصيص، كـ«خاتم فضة» ومثله «سحق عمامة»[1] والأصل «عمامةٌ سحقٌ» أي: خلق، و«جائبة خبر» أي: «خبرٌ جائبٌ» أي: قاطع المسافة والتاء للمبالغة ومغربة خبر، وهي مثله في المعنى، وهذا مثل قول النابغة:

والمؤمن[2] العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

١- والسحق الثوب البالي يقال سحق الثوب إذا بلي من سحقه فأسحق، وجائبة خبر أي يجوب الأرض أي يقطعها، ومغرّبة بمعنى غريب والتضعيف للتكثير والتاء فيهما للمبالغة كتاء علامة. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (والمؤمن العائذات... البيت إلخ) يقال: أمِنت فأنا آمن وأمّنت غيري إذا أعطيته الأمان وأنا مؤمن والله عز وجل هو المؤمن لأنه أعطى عباده الأمان من أن يظلم عليهم. يقال عذت بفلان أي لجأت إليه وهو عياذي أي ملتجي والعائذات الملتجئة. قال ثعلب: أراد بالعائذات الحمام لما أعاذت بمكة والتجأت إليها فحرم قتلها وأمنها أن تصاد. الطير جمع طائر تمسحها أصله تمسح بها فحذف الباء لإيصال الفعل الركبان جمع راكب. الغيل بالكسر والسند بالفتح موضعان وقيل كلاهما مفتوح الفاء والمعنى أقسم بالذي أمن الطيور التي التجأت إلى حرم مكة زادها الله شرفا فحرم قتلها وتنفيرها حتى يمر عليها الركبان وهم يمسحونها باليدين بين هذين الموضعين ولا يوصلون إليها ضرراً. الإعراب: الواو في والمؤمن للقسم والعائذات مفعول للمؤمن الطير نصب على أنه عطف بيان للعائذات لا أنه موصوف قدمت صفته وقيل نصب على أنه بدل البعض من الكل لأن العائذات عامة تقع على الطير والوحش وغيرهما، تمسحها فعل ومفعول فاعلها ركبان مكة، والجملة في محل النصب على الحال من العائذات بين ظرف لتمسحها وجواب القسم البيت الذي بعده.

والاستشهاد: أنه حذف الموصوف وهو الطير وأقام الصفة وهي العائذات مقامه وأتى به عند الالتباس لكن ليس مضافاً إليه بل أتي به عطف بيان. تمت ملتقط من شرح الأبيات والله أعلم.

(*)- وبعده:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذاً فلا رفعت سوطي إليك يدي

وهو جواب القسم. تمت.

في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والإتيان به عند الالتباس،[1] لكن جيء به ثمة مضافا إليه وهنا- أي في قول النابغة- عطف بيان إذ أصله و«المؤمن الطير العائذات» والواو للقسم والغيل والسند موضعان في جانبي الحرم فيهما الماء، والمعنى والذي أمَّنَ الطير الملتجئة إلى الحرم حتى عرفها الركبان فلا يوصلون إليها ضررا.

(ولا يضاف اسم مماثل[2] للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ«ليث وأسد»[3] و«حبس ومنع» لعدم الفائدة[4])، إذ هو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، **(بخلاف «كل الدراهم، وعين[5] الشيء» فإنه مختص)**، فإن المضاف فيهما أعم من المضاف إليه[6] لوقوعه عليه وعلى غيره، فاختص بإضافته إليه، **(وقولهم: «سعيد كرز»[7] ونحوه)** مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب كـ«زيد بطة،[8] وقيس قفة» **(متأول[1])** بإضافة مدلول لفظ الأول إلى لفظ

١- يعني عند التباس العائذات من أي نوع من الوحوش والطيور. تمت.

٢- أي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل لأنهما متماثلان في العموم. تمت ، وهمااللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف وشرح المنظومة، واللذان علقا على مسمى واحد على ما ذكره جار الله في المفصل. تمت سعيد.

٣- فإن قيل قد جاء إضافة الليوث إلى الأُسد بضم الهمزة وسكون السين في قول كعب بن زهير: ليوث الأُسد... البيت- قيل هو متأول معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها غاية ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص الخواص وأشراف الأشراف. تمت غاية.

٤- قوله: (لعدم الفائدة) لأن الإضافة لم تأت إلا لتخصيص المضاف أو توضيحه فإذا أضيف الاسم إلى مثله كنت كأنك أوضحته بنفسه وهو غير مستقيم إذ لا يستقيم إيضاح الشيء أو تخصيصه بنفسه فإذا كان كذلك فلا يتضح المضاف ولا يتخصص في هذه الإضافة قطعا فلا يحصل منها فائدة ولا يجوز. تمت سعيدي.

٥- يريد بالشيء شيئاً معيناً كزيد وعمرو كما تقول عين زيد وإلا فالشيء أعم من العين. تمت رضي.

٦- إذ هو في الحقيقة من إضافة الشيء إلى غيره لأن مدلول اللفظ غير اللفظ لا من إضافة الشيء إلى مثله. تمت والله أعلم.

٧- الكرز شبه الزنبيل الصغير من خوص يجتنى فيه الرطب ويضع النساء فيه غزلهن ويشبه به الشيخ والعجوز. تمت نهاية.

٨- قوله: (بطة) البطة واحدة البط وهو من طير الماء، والقفة الشجرة اليابسة وجمعه قفاف قال امرء القيس:

الثاني، إذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك: «زيد قائم»، وقد يطلق ويراد به الدال كقولك: «زيد معرب»، والمعنى أن المسمى بسعيد ملقب بكرز فلا يكون من باب إضافة الشيء إلى مثله[2].

(وإذا أضيف[3] الاسم[1] الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره)، لتناسبهما، واستلزام الفتحة انقلاب الياء ألفا، والضمة اجتماع ثقلها وثقل الياء وانقلابها

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن ذي خبت قفاف عقنقل

وقيل الفرعة اليابسة وهي التي تعمل من الخوص قفة تشبيها بها. تمت هطيل. العقنقل الوادي العظيمُ المُتَّسِعُ والكَثِيبُ المُتراكِمُ وقانِصَةُ الضَّبِّ كالعَنْقَلِ والقَدَحُ والسيفُ. تمت قاموس بلفظه.

١- قوله: (متأول) في الرضي: قلنا: إن تأويل نحو سعيد كرز أن يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف إليه اللفظ وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضاً مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال، تقول مثلا: جاءني زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز أي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل أي لا يقال أن الأول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز. تمت.

٢- ولا يقال: إن هذه صفة فيكون من باب إضافة الموصوف إلى الصفة كما مر لأن هذا اللقب واللقب ليس بصفة إذ هو ما أفاد مدحا أو ذما من كل اسم غير صفة صار علما بالغلبة. تمت لب بخلاف الصفة فإنها راجعه إلى ما تفيد مدحا أو ذما كما يأتي قريبا و لم يصر علما بالغلبة. تمت.

قال ابن الحاجب: فكأنك إذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول أو مسمى أو مفهوم هذا فهو في الحقيقة من إضافة الشيء إلى غيره، لأن مدلول اللفظ ولا يمكن تقدير العكس لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ كقولك جاءني كرز سعيد. تمت والله أعلم.

ولقائل أن يقول قد أسند إلى الأول ما لا يصح إسناده إلى المعنى كقولك سعيد كرز مرفوع بجاءني فالوجه أن الحمل الأول على المعنى والثاني على اللفظ حيث يستقيم ذلك ويحمل على عكس ذلك حيث لم يستقيم ويستقيم عليه. تمت سعيدي.

٣- إذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم ففيه وجوه: إثبات الياء مفتوحة وساكنة وحذفها وإبقاء الكسرة تدل عليها نحو ﴿فحق وعيد﴾ وقلبها ألف كقوله:

واواً عند سكونها،[2] (والياء[3] مفتوحة[4]) لكون الأصل هو الفتح لخفته فيما كان على حرف واحد كما مر في المنادى، (أو ساكنة) للتخفيف نحو: «غلامي ودلوي وظبيي».

أطوف ما أطوف ثم آوي   إلى إمَّا ويرويني النقيع

وحذف الياء وفتح ما قبلها نحو قوله:

ولست بملحق ما فات عني   بليت ولا لعل ولا لو اني

وحذفها مع ضم ما قبلها كقوله:

ذريني إنما خطئي وصوبي   علي وإنما أنفقت مال

بضم اللام. تمت.

١- الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف إعرابه صحيح كعمر ودعد وزيد، والملحق به ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآي ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركا إذا سكن ما قبله كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه. تمت رضي.

٢- مثل غلام زيد بالرفع في غلام فإنك إذا أضفته إلى ياء المتكلم بقي غلامي برفع الميم وإسكان الياء فيلزم انقلاب الياء واواً لتناسب الحركة فبقي غلامُو. تمت.

٣- قوله: (والياء مفتوحة) على الأصل لأنها كلمة على حرف واحد يوجب أن يبنى على الحركة، وأما اختيار الفتح فللخفة ولأن ياء الضمير بإزاء الكاف التي هي ضمير المخاطب في غلامك فكان الكاف مفتوح فكذلك الياء، ولأن الياء اسم والأصل في الأسماء الإعراب والإعراب في باب الإعراب بحركة فناسب أن يبنى على الحركة. تمت قوله والياء حال أو عطف الاسمية على الفعلية بإرادته الثبوت في الثانية على نحو قوله:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا   لكن يمر عليها وهو منطلق

فإن الجملة الاسمية وهي قوله: وهو منطلق معطوفة على الجملة الفعلية وهي قوله: يمر عليها بإرادة الثبوت في الثاني فنحن نعطف الاسمية على الفعلية. تمت غاية تحقيق.

٤- يعني اللاحقة للصحيح كـ(غلامي) والملحق به كـ(دلوي) وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة (كقاضيَّ. تمت والله أعلم) للساكنين. تمت رضي.

(**فإن كان آخره ألفاً ثبتت**[1]) على الأكثر، سواء كانت للتثنية كـ«ضارباي» أو لغيرها كـ«عصاي ورحاي»،[2] **إلا في** «لدى» **فإنها تقلب** ياء اتفاقا نحو «لديَّ»[3] حملا على «عليَّ»[4] (**وهذيل**[5] **تقلبها لغير التثنية ياء**[6]) وتدغمها في ياء المتكلم، نحو: «عصيَّ ورحيَّ»

١- قوله: (ثبتت) يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً أو ياء أو واواً والألف ثبتت في اللغة المشهورة. تمت رضي رضي الله عنه.

٢- وألف عصا في حالة النصب هي المبدلة من التنوين وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه وعند المازني هي للبدلية في الأحوال الثلاثة. تمت مفصل.

٣- الذي صرح به الرضي أن «إلى ولدي وعلي» حملت على رمي في قلب ألفه ياء مع الضمير المرفوع فشبهت الثلاثة به لكون الضمير المرفوع كالمجرور في كونه كجزء من الكلمة و لم يشبه بألف غزى لكون الياء أقرب إلى الألف من الواو، و لم تقلب في رجاء وعصا لكون لها أصول يرجع إليها فكره قلبها تشبيها بشيء آخر، بخلاف ألف على وإلى. تمت رضي.

٤- قوله: (حملا على عليَّ) إنما ثقلت الألف في عليَّ -(وقيل: وإنما قلبت ألف على ياء مع الضمير لئلا يلتبس بعلى الفعلية نحو قوله: علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني. تمت)- وإليَّ -(أيضاً محمول على علي. تمت) -دون ألف عصا تنبيهاً على أن الألف في الاسم قوية، وإنما حمل لدى على علي لأن الظروف المبنية مشابهة للحروف ولذلك كان مثله حالة اتصال ضمير المخاطب والغائب به، نحو عليك وعليه ولديك ولديه. تمت قط ف.

٥- قوله: (وهذيل) كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا أن المدَّ من جنس الحركة ومن ثمة نابت عن الحركة في الإعراب جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبل فغيروها إلى الياء لتكون كالكسر قبله، وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف، وأما في المقصور فالرفع و النصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الألف ياء بل لو أبقيت الألف أيضاً لكان الالتباس حاصلا. تمت نجم الدين الرضي.

٦- لأنهم لما أرادوا كسر الألف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا فقلبوا الألف ياء فاجتمع متجانسان فأدغموا أحدهما في الآخر، بخلاف ما إذا كانت للتثنية فإنهم شبتوها فيقولون غلاماي، وذلك لأن الألف الذي للتثنية علامة الرفع ولو قلبت ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور. تمت غاية.

الأصل عصوي ورحيي، فاستثقلت الحركة على الواو والياء فحذفت وسكن حرف العلة[1] وقلبت الواو ياء وأدغمت، وعليه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع[2]

يرثي[3] بنيه العشرة حين ماتوا، أي مرادي أن أموت قبلهم فماتوا قبلي. وتثبتها للتثنية لكونها غير منقلبة عن واو أو ياء لترد إليها، أو لالتباس المرفوع[4] بغيره بسبب القلب[5].

١- قيل الحذف يستلزم سكون حرف العلة فذكر التسكين لا حاجة إليه، وأجيب بأن حذف الحركة المخصوصة لا يستلزم السكون إذ ربما تحرك بحركة أخرى فدفع الوهم بذكره. تمت شريف والله أعلم.

٢- قوله: (سبقوا هوي... البيت إلخ) الهوى مقصور هوى النفس، أعنقوا أحرموا، تخرموا استوصلوا، ولكل جنب أي لكل شخص فأطلق الجنب وأراد الشخص مجازا، والمصرع مصدر بمعنى الإسقاط والإهلاك ويجوز أن يكون موضعا أو زمانا يعني لكل شخص زمان أو مكان يهلك فيه. وحاصل البيت أنه يقول كان مرادي أن أموت قبلهم فماتوا قبلي وأسرعوا إلى مرادهم وهو الموت وسبقوا مرادي.

والاستشهاد: أنه قال هوي وأصله هواي قلبت الألف ياء وأدغمت الياء في الياء وهذا مذهب بني هذيل وعليه قراءة: ﴿يا بشريّ هذا غلام﴾. تمت ملتقط من شرح الأبيات. وبعده قوله:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

تمت.

٣- يقال رثيت الميت رثيا ورثا ورثاثة بكسرهما ومرثاة ومرثية مخففة ورثوته بكيته وعددت محاسنه كرثيته ترثية وترثيته نظمت فيه شعرا أو حديثا. تمت قاموس.

٤- فإن قيل فاللبس واقع في المفرد كما يقع في المثنى (إذ يلتبس مرفوع عصى بمنصوبه ومجرور. تمت) فالجواب أن اللبس في المفرد واقع على كلا اللغتين بخلاف المثنى. تمت إسماعيل.

٥- قوله: (بسبب القلب) إشارة إلى دفع توهم من قال الالتباس في عصا حاصل فلا يجوز القلب والجواب أن الالتباس ليس بسبب القلب. تمت قطب فاروق والله أعلم.

فإن قيل كان الواجب على هذا أن لا تقلب واو الجمع في نحو مسلمي ياء لئلا يلتبس المرفوع بغيره؟ قلت بينهما فرق وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وإنما جوز هذيل قلبها استحسانا ولا موجب عندهم أيضاً فالأولى تركه أيضاً إذا أدى إلى اللبس، بخلاف قلب الواو في مسلمون فإنه يجوز لأمر

(وإن كان ياء أدغمت) في ياء المتكلم لاجتماع مثلين أولهما ساكن، وذلك فيما كان ما قبل ياء المتكلم مفتوحا كما في المثنى حالة النصب والجر، نحو: «رأيت غلاميَّ، وقاضيَّ، ومصطفيَّ»، [1] وجمع المقصور السالم حالهما نحو: «مصطفيَّ» وأصله «مصطفين» قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت لاجتماع الساكنين، ثم حذفت النون للإضافة، وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم. أو مكسورا كما في المنقوص نحو: «قاضيَّ» وجمع غير المقصور السالم حالهما نحو: «مسلميَّ».

(وإن[2] كان واواً قلبت ياء وأدغمت) لأنه مقتضى القياس في اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، وذلك فيما كان قبلها مفتوحا كما في جمع المقصور السالم رفعاً

موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما، ولا يترك هذا الأصل المطرد اللازم للالتباس الذي يعرض في بعض المواضع. تمت رضي والله أعلم.

١- قوله: (ومصطفيَّ) المذكور أولا تثنيته حالة النصب والجر وأصله مصطفيين بكسر النون قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت للساكنين[1] والمذكور ثانيا جمع حالهما بفتح النون. تمت قط ف. [1]وفيه نظر إذ المقرر في التصريف أن حرف العلة إذا كان لاماً قلب لتحركه وانفتاح ما قبله إذا لم يكن بعده موجب للفتح وعلامة التثنية من ذلك فهي مانعة من القلب، والصحيح ما في بعض النسخ من مصطفيي بثلاث ياءات. تمت. لأن ياء مصطفى لا تقلب ألفاً لأن بعدها موجبا للفتح وهي ياء التثنية فحينئذ الياء الأصلية مع ياء التثنية وتدغم ياء التثنية في ياء المتكلم واجتمع ثلاث ياءات كما ترى. تمت إملاء منقولة والله تعالى أعلم.

٢- وإن كان واواً قلبت ألفاً أو ياء وأدغم أولاهما في الثانية وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة، أي اللين فخفف بالإدغام فقلبت أثقلهما أي الواو إلى الأخف أي الياء وسهل الأمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول، ويقلب الواو ياء سواء كان أولاً كطي أو ثانيا كسيد وأصلهما طوي وسيود فإذا حصل الإدغام فإن كان قبل الياء الأولى فتحة بقيت على حالها تخفيفا نحو مصطفي وأعلي من مصطفون وأعلون فإن لم يؤد إلى لبس وزن بوزن فعل وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الأخير الذي هو محل التغيير فلهذا لم تقلب في بيل وميل. وأيضاً فإنهم لما شرعوا في التخفيف في مسلمي بالإدغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميَّل وإن أدى إلى اللبس فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها نحو لُيَّ في جمع ألوي إذ تشبيه فُعل بفِعل. تمت نخ. وإن كان قبلها ضمة أبدلت كسرة لثقلها لعدم مناسبتها للياء مع أن الضمة قريبة من الطرف وآخر الكلمة محل التغيير والتخفيف فمن ثمة لم يجب قلب الضمة كسرة في لي جمع ألوي لأن الضمة في أول كسره فجاز فيها الضم والكسر وأما نحو سيَّل وميَّل فلم يجز فيه إلا الضم لأنهم لما شرعوا في التخفيف في لي جمع ألوي تمموه بقلب الضم كسرة بخلاف ميَّل إلى هنا. تمت رضي.

كـ«جاءني مصطفيَّ» والأصل مصطفيوني، قلبت الياء ألفا وحذفت ثم الواو ياء ثم أدغمت كما مر.[1] أو مضموما كما في جمع غير المقصور السالم رفعا كـ«جاءني مسلميّ».

(**وفتحت الياء**)، أي ياء المتكلم مع ما ذكر من حروف العلة، (**للساكنين**)، أي لالتقائهما على غير حَدِّهِ[2] لو سكنت وكون الفتحة[1] أصلا[2] فيها، وقد جاء سكونها بعد الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ (الأنعام: من الآية١٦٢) إجراء للوصل[3] فيها مجرى الوقف[4].

١- من أن ذلك مقتضى القياس في اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون. تمت.

٢- وأما إذا كان على حده وذلك حيث يكون الأول حرف لين والثاني مدغما فيجوز التقاؤهما نحو الضالين، ونافع اكتفى بأحد الشرطين. تمت.

(*)- قوله: (على غير حده) يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو واو أو ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين، وقد جاء ساكنا مع الألف في قراءة نافع: ﴿ومحيايْ ومماتي﴾ وذلك إما لأن الألف أكثر مدا من أخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف. تمت رضي.

(**فوائد**): منها: أنه يجوز حذف المضاف إذا أمن اللبس قال:

فَهَل لَكُمُ فيها إِلَيَّ فَإِنَّني ... طَبيبٌ بِما أَعيا النِطاسِيَّ حِذيَما

أي ابن حذيم، فإذا حذف فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب كقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾، وقد يترك عند سيبويه على إجرائه إن كان المضاف معطوفا على مثله مضافا إلى شيء آخر كما يقال: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء شحمة. قال ولو لم يقدر مضاف معطوف على المثال الأول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده، وعند غيره يجوز ذلك. ومنها: حذف المضاف إليه فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وأمام وخلف في المكان ومشبهاً به في الإبهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظرف كما يأتي بيانه. ومنها الفصل بين المضافين والفصل بين الجار والمجرور والظرف غير عزيز كقوله:

لما رأت ساتيدما استعبرت ... لله در اليوم من لامَهَا

وقوله:

كأن أصوات من إيغالهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريج

[الأسماء الستة]

(وأما الأسماء الستة فـ«أخي، وأبي») بحذف لام الكلمة منهما كما كانا قبل الإضافة على الأكثر، كـ«يدي، ودمي» (وأجاز المبرد «أخيَّ، وأبيَّ») بقلب الواو منهما ياء وإدغامها في ياء المتكلم تمسكا بقوله:

وبغيرها قليل جدا كقوله:

تمر على ما تستمر وقد شفت   غلائل عبد القيس منها صدورها

وحكى ابن الأعرابي: «هو غلام إن شاء الله ابن أخيك» وقد يفصل في السعة قليلا في القسم بينهما نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام، وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا كقراءة ابن عامر: ﴿قتلَ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وهو مثل قوله:

فزججتها بمزجة   زجَّ القلوصَ أبي مزادة

تمت نجم الدين.

١- قوله: (وكون الفتحة أصلا... إلخ) وإذا كان آخر الاسم ياء مشددة مكسوراً ما قبلها كما في حواري وكرسي جاز عند إضافته إلى ياء المتكلم حذف الياء الثانية وإدغام الياء الأولى في الضمير ومنه الحديث: «لكل نبي حواري وحواريٌّ الزبير» بفتح الياء على ما اختار الوضاح، وإن انفتح ما قبل الياء المشددة جاز حذف المدغم فيها قبل ياء الإضافة خاصة في النداء ومنه القراءة: ﴿يا بنيِ﴾ لأن المنادى لكثرته قد يخفف وإن لم يكن لعلة في إلغائه ألا ترى إلى ترخيمه. تمت نجم الدين الرضي رضي الله عنه.

٢- يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو واو أو ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به. تمت سماع. وذلك لاجتماع الساكنين. تمت منه.

٣- أي لو كان «محياي» في آخر الكلام يكون الوقف عليه ماداً ما بعده أجري الوصل الذي في محياي مجرى الوقف. تمت.

٤- قوله: (مجرى الوقف) إذ التقاء الساكنين مغتفر في الوقف، ولذا أجري الوصل مجرى الوقف لتوافق أخواتها قبلها وهي صلوتي ونسكي. تمت هطيل. أو لكون الألف أكثر مدا من إخوته فهو يقوم مقام الحركة. تمت نجم الدين.

قدر[1] أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبيّ مالك[2] ذو المجاز بدار

ويدفع قوله صحة حمله على أن يكون أصله وأبيني على أنه جمع الأب حذف منه نون الجمع للإضافة، وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم، وإذ قد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلما[3] تبيّنّ أصواتنا بكين وفَدّيننا بالأبينا

(**وتقول:**[4] **«حمي، وهني»**) في «حم وهن» بياء مخففة على الأكثر، ومشددة عند المبرد كما ذكر في «أبي»، (**ويقال: «فيّ» في**[*] **الأكثر**) أي في «فم»[1] بإثبات الواو وقلبها ياء وإدغامها،

١- قد مر شرح هذا البيت في باب المبتدأ والاستشهاد: أن قوله وأبي أصله أبوي قلبت واوه ياء وأدغمت في يا المتكلم فصار أبي. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٢- استدل المبرد بأبي على أن إعادة الياء في الأسماء الستة جائز عند إضافتها إلى ياء المتكلم مع إدغامها وهذا إنما يتحقق لو لم يجيء إلا بين في جمع الأب وقد جاء والجواب عنه بما في الكتاب. تمت وقوله وقد أرى مفعولاه محذوفان والأصل لا أراه وأراك والدليل عليه الجملة القسمية. تمت.

٣- قيل: إن الأب غير علم ولا صفة فكيف جمع جمع السلامة؟ قلت العرب قد عاملته معاملة العلم الذي يجمع هذا الجمع فقالوا جاء الأبون ورأيت الأبين ومررت بالأبين بدليل قوله: وفديننا... البيت. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم.

(*)- قوله: (فلما تبين أصواتنا... البيت) روى الجوهري: فلما تعرفن أصواتنا... البيت. تبين عرفن ووزنه تفعلن أدغمت النون الأصلية في نون جماعة النساء وفديننا بتشديد الدال من التفدية أي قلن لنا فداؤكم آباؤنا. يعني الهن لما عرفن أصواتنا بكين وقلن آباؤنا فداؤكم.

والمراد بالاستشهاد: انه أورد أبينا على الأصل. تمت شرح أبيات.

٤- قوله وتقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقرينة حمي أي وتقول قائلة وهذا تحرز من المصنف من نسبة الحم والهن إلى نفسه وإلى غيره. تمت رضي رضي الله عنه والله أعلم وأحكم.

٥- ويقال في أصل فم فوه بفتح الفاء وسكون العين أما فتح الفاء فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر، وأما إسكان العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون فحذفت لامه وهو الهاء نسيا منسيا لخفائه، فلو لم تقلب الواو ميما لدار الإعراب على العين وهو الواو كما في يد ودم فوجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الألف والتنوين فيحذف الألف فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد ولا يجوز لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها أولها، فعلم أن علة إبدال الواو ميما عند القطع عن

إذ قلبها ميما في المفرد لضرورة صيرورتها ألفاً واجتماعها ساكنة مع التنوين وحذفها حينئذ وبقاء الاسم المتمكن بعده على حرف واحد فقلبت ميما لقرب مخرج الميم من الواو، وقد زالت بالإضافة لزوال التنوين بها فيجرى على القياس، وكسر الفاء[٢] في «فِيَّ» في اللغات الثلاث[٣] ليصح النطق بالياء بعدها.[٤] (وفمي) على غير الأفصح بإلحاق الياء بما كان عليه من الإفراد كسائر أخواته.

(وإذا قطعت) عن الإضافة (قيل: «أخ، وأب، وهن، وحم، وفم»)، بحذف لاماتها وجعل الإعراب على العينات، كـ«يد ودم» وقلب الواو ميما في «فم» كما مر. وتشديد الخاء والباء لغة يقال فيها: «استأبيّت[٥] فلاناً» أي اتخذته أباً وأخ أصله[١] أخْو ومنه قوله:

الإضافة هو خوف سقوط العين للساكنين وبقاء الاسم المعرب على حرف واحد، ولا ساكنين في حال الإضافة إذ لا تنوين في المضاف فوجب أن يجرى على القياس وهو قلب الواو ياء وإدغامها في ياء الإضافة. تمت متوسط والله أعلم.

١- أجاز رد المحذوف قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم في الأربعة كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك، وفي أخ وأب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف. تمت نجم الدين الرضي.

٢- قوله: (وكسر الفاء) يعني لا يقال: فَي ولا فُي كما يقولون في فم من كسر الفاء وضمه وفتحه. قوله: (ليصح النطق بالياء بعدها) على وجه غير ثقيل لأن النطق بـ(فُي) صحيح مع الثقل. تمت تاج.

٣- قوله: (في اللغات الثلاث) أي كسر الفاء في حال الإضافة إلى الياء في اللغات الثلاث التي كانت في الإفراد ضم الفاء وفتحها وكسرها على اختلاف المذاهب. تمت قطب فاروق. تمت.

٤- العلة في وجوب كسر ما قبلها أنه لما جرت العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الإعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والألف كالفتحة التزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وإن لم تكن الكسرة إعرابية تشبيها بالكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء عند المصنف، أو الكسرة البنائية عند النحاة فالكسرة الإعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالإعرابية فجيء بدلها بالواو والألف في يا زيدان ويا زيدون، وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالإعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض. فلما صارت الياء التي هي عين في (فِي) مشبهة بالإعرابية وما قبل الياء الإعرابية في الأسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في (فِي). تمت رضي.

٥- هذا دليل على أن الياء مشددة قبل وتقلب الياء الثانية ياء كما في أمليت في أمللت وفيه تظهر بالتأمل. تمت بغية.

ما المرء[2] أخْوُكَ إن لم تلفه وزراً　　عند الكريهة معوانا على النوب

وجاء «أخا وأبا» مقصورين فيقال: «هذا أخاك وأباك، ورأيت أخاك وأباك، ومررت بأخاك وأباك»، ومنه قول الشاعر:

أخاك[3] الذي إن تدعه لملمة　　يجبك لما تبغي ويكفيك من تبغي

والآخر:

إن أباها[1] وأبا أباها[2]　　قد بلغا في المجد غايتاها

١- قوله: (أصله أخو) الظاهر أنه عطف على تشديد الخاء فأخو بيان أصله وهو أخو كدلو لغة. في الرضي: واللغة المختصة بأخ أخو كدلو مطلقا ويحتمل أن يراد أصل أخ مشدداً أخو قلبت الواو خاء للتخفيف ويحتمل أن يراد أن أصل أخ مخففا أخو فحذف الواو للساكنين بعد حذف الضمة عن الواو لثقلها. تمت قط ف.

٢- قوله: (ما المرء أخوك... البيت) ما نافية بمعنى ليس والمرء اسمها وأخوك خبرها وفيه الشاهد على أن أصله أخْوك بسكون الخاء المعجمة وفتح الواو. إن لم تلفه إن كلمة شرط وتلفه مضارع مجزوم من ألفاه يلفيه إذا وجده وهو شرطها وفاعله ضمير راجع على المخاطب والهاء مفعوله الأول ووزرا مفعوله الثاني لأنه من مرادفات وجد الذي هو أحد أفعال القلوب وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ووزرا ملجأ ومعوانا اسم فاعل مبالغة معين، والنوب جمع نوبة وهو الأمر الشاق العظيم. تمت.

والاستشهاد: أنه قال: أخوك بسكون الخاء وهو الأصل. تمت.

٣- قوله: (أخاك الذي... البيت إلخ) الملمة النازلة، تبغي تطلب، يجبك جواب الشرط، والكفاية الدفع، وتبغي من البغي وهو التعدي ويقال بغى الرجل على الرجل استطال. والمعنى أن الأخ الحقيقي هو الذي إن تدعه لدفع الحوادث عنك يجبك وينصرك نصرا عزيزا ويكفك من يظلم عليك.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال أخاك بالألف مقصوراً حالة الرفع ولا يخفى عليك أنه إذا كان مبتدأ يصح الاستشهاد: به وأما إذا حمل على أنه مفعول فعل محذوف تقديره الزم أخاك والموصول مع صلته صفة له فلا حجة والله اعلم. تمت شرح أبيات.

(*)- قال في القطب والبيت لا يتعين للاستدلال لجواز أن يكون النصب بفعل مقدر دل عليه قوله إن تدعه والمعنى ادع أخاك الذي شأنه كيت وكيت والزم أخاك وما شابهه. تمت قطب فاروق.

وقد جاء «أب» مثل «يد» مطلقا وعليه قوله:

بأبه[3] اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وعليه قيل في التثنية «أبان» قال الشاعر:

ولست[4] وإن أغنى أباك مجادة إذا لم ترم ما أسلفاه بماجد

١- قوله: (إن أباها... البيت إلخ) قال الجوهري قائله أبو النجم وقيل قاله رؤبة وقيل لبعض أهل اليمن أنشد الجوهري قبله:

واهاً لليلى ثم واهاً واها هي المنى لو أننا نلناها

المجد الكرم ومنه المجيد أي الكريم. إن أباها جملة مستأنفة فعلية أي ما سبب نجاتها وإسراعها في السير وتنجية من يركبها من ورطات المحاربة فقال لأن أباها وأبا أباها أي جدها قد بلغا في المجد الشرف أو الكرم والنجابة غايتها.

والاستشهاد: أنه قال أباها بالألف مقصورة وهو لغة أيضاً في الأب والظاهر الشائع أن يكون بالياء. تمت شرح أبيات.

٢- محل الشاهد. تمت. وفيه شاهد آخر وهو قوله: غايتاها حيث استعمل المثنى بالألف في حالة النصب وكان القياس أن يقول غايتيها لأنه مفعول بلغا. تمت.

٣- قوله: (بأبه اقتدى... إلخ) قائله رؤبة وأراد به عدي بن حاتم الطائي الصحابي. والمعنى أن عديا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله والظلم وضع الشيء في غير محله، واختلف في معنى موضع فما ظلم في المثل فقيل فما وضع الشبه في غير محله وموضعه، وقيل فما ظلمه أبوه حين وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه.

قال اللحياني ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلا بد في الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحياني والباء في بأبه متعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط وروي فمن بالفاء فوجهه إن صح أن يكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معربا بالحركات وهذه لغة بعض العرب فعلى هذا التثنية أبان والجمع أبون وقد قيل إن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الياء والألف للضرورة. تمت شواهد.

٤- قوله: (ولست وإن أغنى) إما من التعدي أي أغناك مجدا أو من الغنى بمعنى الصيرورة أي صار ذا غنى المجادة مثل السماحة وهو منصوب على التمييز، الإسلاف التقديم قوله بماجد خبر ليس أي لست بماجد وإن أغنى عنك أبواك

وقد جاء[1] في «فم» فتح الفاء وضمها لكون الميم عوضا عن الواو وكسرها لما أن تعويض الميم كتعويض الياء مع تخفيف[2] الميم، والنقص أو القصر وعلى القصر قول الشاعر:

يا حبذا[3] عينا سليمى والفما   والجيد والنحر وثدي قد نما

وقد جاء في[4] تثنيته «فموان وفميان».

مجدا وشرفا إذا لم تطلب ما قدماه لنفسك. والحاصل أن الشاعر يحرض المخاطب على اكتساب الفضائل بنفسه ويعلمه ما يكون سببا لفضله إذ الافتخار بالنسب لا يكون دأب ذوي الحسب؛ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه».

والمراد بالاستشهاد: أنه قال أباك والأصل أبان بدليل قوله أسلفاه فأضاف الضمير فسقط النون وقال أباك. تمت شرح أبيات.

١- قال نجم الدين رحمه الله وتثليث الفاء بناء على أن الواو التي أبدل منها الميم نقلت حال الإضافة ألفاً وياء وواوا فيكون الفاء في الحالات الثلاث إذاً مثلثاً لا للإعراب فجوز تثليثها في الإفراد لغير الإعراب أيضاً. تمت.

٢- أي جاء فتح الفاء وضمها وكسرها مع تخفيف الميم، والنقص كون الكلمة على حرفين محذوفة اللام، والقصر إثبات الألف في آخرها منقلبة عن لامها. تمت شريف والله أعلم.

٣- قوله: (يا حبذا... البيت إلخ) قيل أصل حبذا من حب الشيء أوحُب بضم الحاء وفتحها بمعنى صار محبوبا جدا وأصلهما حبب بضم العين فسكن العين وأدغمت في اللام الأولى، أو نقلت ضمة العين إلى الفاء ثم أدغمت في الثانية وذا فاعله وعينا سليمى مخصوص بالمدح.

والاستشهاد: أنه قال الفما مقصوراً عطفا على قوله عينا فيكون مرفوعا، قيل ولولا أن الألف مقصورا لغة في الفم لما جاء في الشعر من كلام الفصحاء ولو كان منصوبا لما جاز استدلالهم به وقد استدلوا وفي هذا الكلام ما ترى، وقيل منصوب على المفعول معه. وقيل أراد الفمان يعني الأنف والفم مثنى بلفظ الفم للتغليب والتجاور الذي بينهما وسقط النون لنية الإضافة. ويجوز أن ينصب بفعل مضمر كأنه قال وأحب الفم. تمت شرح أبيات.

٤- يعني قلبها ياء وقلبها واواً أو لم يأت في تثنيته وجهان كما هو معروف مع أن الرضي قال كأنه جمع بين البدل والمبدل والميم عوض عن اللام قدمت على العين وعلى هذا قلبت في التثنية واواً لردها إلى الأصل، ولم أدر ما وجه قلبها ياء. تمت غاية.

أي «خياشيمها وفاها».

(وجاء «حم» مثل: «يد وخبء ودلو وعصا» **مطلقا**[2]) أي مضافا ومنقطعا، فيقال هذا «حم، وحمك، وحمْءٌ وحموك، وحمو، وحموك، وحما، وحماك» وقصره مشهور وعليه قيل للمرأة: «حماة».

(وجاء «هن» مثل: «يد» **مطلقا**[3]) أيضا وفي الشعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما ... وقد[4] بدا هنك من المئزر

١- قوله: (خالط من سلمى... البيت) في نظام اليواقيت إن فاعل خالط ضمير يرجع إلى البيت الذي قبله وهو قوله:

كأن ذا فدامةٍ منَطِّفا ... قطف من أعنابه ما قطفا

وصهباء مفعوله. وابن مالك يرفع صهباء لكونه فاعلا لخالط وينصب خرطوما وعقارا وقرقفا من أسماء الخمر وهو صفةُ ما يكون في الدن من الخمر وانتصابها لكونها أتباعا لصهباء المرفوع لأنه يجوز إتباع مرفوع فاعل كخالط مثلا بمنصوب وإتباع المنصوب بمرفوع ذكر ذلك ابن مالك واستشهد له بقوله الشاعر:

قد سالم الحيات منه القدما ... الأفعوان والشجاع الشجعما

فنصب الأفعوان بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا. تمت من حواشي التسهيل والأفعوان منصوب بحركة وهو مفرد. تمت.

٢- قوله: (مطلقا) يعني أنه جاء في حم أربع لغات أخر غير اللغة الأولى فالأولى أن تعربه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم وبالحركات عند قطعه عن الإضافة على ما ذكروا. تمت. قال نجم الدين: والسادسة أن يكون حماء كرشاء. تمت.

٣- قوله: (مثل يد مطلقا) أي النقص أشهر لغاتها الثلاث وبعدها الإعراب بالحروف وفي الإضافة إلى غير ياء المتكلم والنقص في غيرها، ولما لم تكن هي المشهورة زعم صدر الأفاضل أنه ليس من الأسماء الستة ولم يذكرها أيضاً الزجاجي فيها. تمت نجم.

٤- قوله: (رحت وفي رجليك... البيت) قبله:

إنك لو باكرت مشمولة ... حمراء مثل الذهب الأحمر

رحت... البيت هن على وزن أخ كلمة كناية وأصله هنو يقال: هذا هنك أي استك وفي البيت كناية عن العورة. والمعنى إنك يا امرأة لو شربت الخمر رحت ويكون حالك مثل حالي في كشف العورة والفضيحة. والاستشهاد: أنه قال

أي «هنك» فسكن النون، كما سكن الضاد من «عضْد»، وقد تشدد نونه[1] مطلقا.

(و«ذو» **لا تضاف**[2] **إلى مضمر**[3]) لكونه متوصلا به إلى الوصف باسم الجنس[4] والمضمر غيره، (**ولا تقطع**) عن الإضافة لما مر من كونه وصلة.

هنك بسكون النون كما يسكن في عضد. تمت شراب. وفي نسخة: صهباء مثل الفرس الأشقر. باكرت أي شربت في البكرة مشمولة خمرة طيبة الطعم، قيل إنه سكر الرجل فبدت عورته فلامته امرأته على ذلك فقال لو أنت تشربين رحته كذا وقد بدت عورتك وفضحت. تمت سماع والله أعلم.

١- قوله: (وقد تشدد نونه) قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة   وهنّ حاذٍ بين برمتي هني

٢- ولو قال: وذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس لكان أشمل وكأنه يخص المضمر بالذكر لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافتها إلى ياء المتكلم ففي إضافته إلى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار إضافته إليه. تمت جامي والله أعلم.

٣- وقد جاء إضافته إلى مضمر كقول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضـــ   ــل من الناس ذووه

وكذا قوله:

صحبنا الخزرجية مرهفات   أباد ذوي أرومتها ذووها

وقوله:

وإنا لنرجوا عاجلا منك مثل ما   رجوناه قدما من ذويك الأوائل

قال الرضي: وأما قولهم: صل على محمد وذويه فشاذ كما أن قطعه عن الإضافة وإدخال اللام عليه في قوله شعرا:

فلا أعني بذلك أسفليكم   ولكني أريد به الذوينا

شاذان وذلك لا يجرى به مجرى صاحب. تمت.

٤- قوله: (باسم جنس) وذلك أنهم إذا أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو وأضافوه إليه فقالوا: ذو ذهب. تمت سماع والله أعلم.

[التوابع]

التوابع: (كل[1] ثان بإعراب سابقه)، احتراز من خبري باب «كان وإن»، **(من جهة واحدة)**، احتراز من خبر المبتدأ والثاني والثالث من بابي[2] «علمت وأعلمت».

وهي خمسة:[3] منها

١- قول الشيخ: (كل ثان) ينتقض عليه بالثالث والرابع فصاعدا ومعلوم أنه من قبيل التوابع. وقوله: (بإعراب سابقه) ينتقض بالحرف عند تأكيده وكذلك الفعل نحو: إن إن وضرب ضرب زيد وكذلك صفة المنادى نحو يا زيد العاقل فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم وليس في حالة النصب بإعراب سابقه ويمكن الجوب أن كل تابع ولو تعدد فيسمى ثانياً وأن قوله بإعراب سابقه بناء على الأغلب والأكثر من الكلام فالأولى أن يقال: كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان إعراب اللاحق منسحبا عليه لفظا أو محلا. تمت.

(*)- قوله: (كل ثان) يشمل المبتدأ وخبر إن وكان وأخواتها وثاني مفعولي باب ظننت وأعطيت. وقوله: (بإعراب سابقه) يخرج الكل من غير التوابع إلا خبر المبتدأ وثاني مفعول ظننت وأعطيت. وقوله: (من جهة واحدة) يخرج هذه الأشياء لأن العامل في المبتدأ والخبر إن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد ولكن هذا المعنى من حيث أنه يقتضي مسندا إليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث أنه يقتضي مسنداً صار عاملاً فليس ارتفاعهما من جهة، وكذا ظننت من حيث أنه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذا أعطيت من حيث أنه يقتضى آخذاً ومأخوذاً عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة. تمت جامي.

(*)- قوله: (بإعراب سابقه) إعرابا فرعيا ليخرج المبتدأ الثاني نحو زيد أبوه قائم فإنه يستحقه بالأصالة لا بالتبعية فلا يرد نقضا على الحد. تمت سعيدي.

٢- قوله: (بابي علمت وأعلمت) لأن عمل الابتداء في الخبر من جهة اقتضائه المسند وفي المبتدأ من جهة اقتضائه المسند إليه، وأن عمل علمت في المفعول الثاني من جهة اقتضائه المنسوب وفي الأول من جهة اقتضائه المنسوب إليه، وأن عمل أعلمت في المفعولات الثلاثة من جهات اقتضائه تصيير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب إليه. تمت سماع.

٣- قوله: (وهي خمسة) لأن التابع إما أن يكون مقصودا بالنسبة أو لا فإن كان مقصودا فإما أن يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف أولا فإن لم يتخلل فهو البدل، وإن تخلل فهو العطف بالحرف، وإن لم يكن مقصودا بالنسبة فإما أن يدل التابع على معنى في المتبوع أو لا فإن دل فهو الصفة، وإن لم يدل فإما أن يقرر أمر المتبوع بالنسبة أو الشمول أو لا فالأول هو التأكيد، والثاني عطف البيان. تمت والله أعلم.

[النعت]

(النعت[1]) وهو **(تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا**[2])، احتراز من مثل: «ضربت زيدا قائما»،[1] **(وفائدته تخصيص)**، وهو في النكرات كـ«رجل عالم». **(وتوضيح)**، وهو في

(*)- أعلم أنه لا حاجة إلى حد التوابع لأنها محصورة بالعد فأما حد المصنف فهو منتقض من وجوه: أحدها أنه يخرج عنه التابع على المحل كالمعطوف على إن ونحوه، الثاني اعترض عليه بتكرير الخبر والحال والاستثناء وغير ذلك ولا عاطف نحو: ﴿وهو الغفور الودود﴾ ونحو جاء زيد راكبا لابساً حلة وجاء القوم إلا زيدا إلا عمرا فإن جهة هذا واحدة؛ قال نجم الدين: فلو قال: كل ثانٍ بإعراب سابقه لأجله أي لأجل إعراب الأول سلم. تمت والله أعلم.

١- إنما قال النعت و لم يقل الصفة أو الوصف لأن النعت يقع في اصطلاحهم على التابع المخصوص الذي كلامنا فيه فأما الوصف والصفة فمعناهما كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود سواء كان تابعا أم لا، وذكر في دار الحديثي أن النعت والصفة والوصف بمعنى واحد. تمت.

(*)- قال اليمني النعت والوصف والصفة مترادفة عند النحويين وقيل إن النعت يكون بالحلية نحو طويل قصير أبيض أسود والصفة بالأفعال نحو ضارب فيكون الباري تعالى موصوفا ولا يقال له منعوت لامتناع الحلية عليه وأما المتكلمون فمنهم من قال الوصف قول الواصف والصفة مدلول الوصف لأنها عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ومنهم من ساوى بينهما وجعلهما مترادفين كالنعت والوصف. تمت عني والله أعلم. والفرق بين النعت والصفة أن النعت يستعمل فيما يتعين وفيما لا يتعين ولذلك يقال صفة الله ولا يقال نعت الله فالصفة أخص من النعت. تمت كشاف.

٢- قوله: (مطلقا) أي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك أعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك أعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في قوم فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص مواردها ولو جردت عن هذه المادة كما يقال أعجبني زيد غلامه وأعجبني زيد وغلامه أو جاءني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعه في أي مادة كانت. تمت جامي والله أعلم.

(*)- قال الهندي: قوله: (مطلقا) أي غير مقيد بحال النسبة احترز بهذا عن التأكيد لأنه وإن دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن تقيد بحال النسبة واحفظ هذا ما سمح به خاطري وفي جعله احترازا عن الحال نظر لخروجه بقوله تابع. تمت هندي. وقوله: احتراز من مثل ضربت زيدا قائما فإنما يدل على معنى في الفاعل حال صدور الفعل

المعارف كـ«زيد الظريف»، **(وقد**[1] **يكون لمجرد الثناء)**، نحو: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، **(والذم)** نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». **(أو التوكيد)** مثل: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة: من الآية١٣)، [3] وقولهم: «ذهب أمس الدابر». **(ولا فصل**[4] **بين أن يكون مشتقا)** حلية[5] كـ«**الطويل والأبيض**» أو فعلا غريزيا كـ«العاقل والأحمق»، نسبيا كـ«القاعد والقائم»، اسم فاعل كما مر، أو مفعول كـ«المكرم والمهان»، أو صفة مشبهة كـ«السقيم والغني والشريف»، أو اسم التفضيل كـ«الأفضل»، **(أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى)** من كونه دالا على معنى في الموصوف **(عموما**[6]**)** أي واقعا وصفا في جميع الأحوال،

عليه لا مطلقا والحال قد خرج عن الحد بقوله تابع لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة، فقوله مطلقا ليس ضروريا في الحد فذكره زيادة الاجتهاد والإيضاح في التعريف. تمت سماع والله سبحانه وتعالى أعلم.

١- فإن قائما حال وهي وإن دلت على معنى في متبوعها في بعض الأحوال فلا تدل على الإطلاق. تمت.

(*)- يقال قد خرج الحال من قوله بإعراب سابقه إذ الحال لا تعرب بإعراب سابقها كما عرفت. تمت.

٢- قوله: (وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم) إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ إذ لا شريك له تعالى في ذلك الاسم ونحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو كان مما له شريك فيه نحو: أتاني زيد الفاضل العالم أو الفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه وإن كان له شريك في هذا الاسم، وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو: ﴿نفخة واحدة﴾ و﴿إلهين اثنين﴾. تمت رضي.

٣- قوله: (نفخة واحدة) قال بعض المتأخرين مدلول التاء والواحدة هي الوحدة فتكون من باب التأكيد والأظهر ما ذكره المصنف فإن التاء حرف والتأكيد للحرف بالاسم لم يعهد. تمت قطب.

٤- قوله: (ولا فصل) اعلم أن بعض النحاة اشترط في النعت أن يكون مشتقا والمصنف أشار بقوله: ولا فصل إلى أنه ليس بواجب. تمت.

٥- قوله: (حلية) الحلى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان كشتر وصلع ورسح وهضم قاله نجم الدين. تمت.

٦- قوله: (عموماً) أي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كالمنسوب وذو المضاف إلى اسم فإن لهما موصوفا في جميع المواضع إما ظاهرا أو مقدرا. تمت رضي.

(**كالمنسوب**) و«ذي، والذي» (**مثل: «تميمي، وذي مال»**،[1] **أو خصوصا**[2]) أي واقعا إياه في بعضها، كــ«أي» واسم الجنس باللام، واسم الإشارة، (**مثل: «مررت برجل أي رجل»**) أي كامل في الرجولية (**و**) «مررت (**هذا الرجل**) و«الرجل» هنا دال على معنى في المتبوع لتقدم ما دل على الذات، ومنهم من يجعله عطف بيان،[3] (**و«بزيد هذا»**) أي المشار إليه.

(**وتوصف النكرة بالجمل**[4]) لما أن الوصف في المعنى محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة كما مر،[5] (**الخبرية**) لما مر[6] كالخبر، وهي ما يدخلها الصدق والكذب سواء كانت اسمية نحو: «هذا رجل أبوه عالم»، أو فعلية نحو: «جاءني رجل ضرب

١- فإن لهما موصوفا في جميع المواضع نحو جاءني رجل تميمي أو تميمي جاءني. تمت نجم. وجاءني رجل ذو مال أو ذو مال جاءني أو جاءني الرجل الذي في الدار أو الذي في الدار جاءني. تمت.

٢- قوله: (أو خصوصاً) وإنما كان خاصا لأنه لا يوصف بأي إلا في مواضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم بشرط أن يكون مضافا إلى نكرة والموصوف نكرة مماثلة لما أضيف إليها لفظا ومعنى أو معنى نحو مررت برجل أي رجل أو برجل أي فتى. تمت ثاقب.

(*)- قال في كتاب الأسرار: معنى قوله: خصوصا أن يصح أن يوصف ويوصف به. تمت بخلاف قوله عموما فهو ما لم يأت إلا صفة. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (عطف بيان) وإذا دل على المعنى فلا يصح هذا القول فإن عطف البيان يدل على المتبوع لا على معنى فيه. تمت.

٤- وإنما خصت النكرة بالجمل الخبرية لأن الاسم المنحل منها لا يكون إلا نكرة تقول جاءني رجل ضرب أبوه يعني ضارب أبوه، دون الإنشائية لأنها لا ثبوت لها في نفسها وثبوت الشيء لنفسه فرع ثبوته لغيره. تمت هندي.

٥- في باب الحال من قوله لكونه خبرا في المعنى فهو خبر عن المتبوع في المعنى وكذا يجب أن تكون الجملة خبرية إذا وقعت نعتا. تمت.

٦- قوله: (لما مر) أي لما أن الوصف في المعنى محكوم به كالخبر. تمت قطب فاروق.

عمرا، وهذا رجل يضرب عمرا»، بخلاف الأمرية والنهيية والاستفهامية والشرطية[1] ونحوها من الإنشائيات فإن النكرة لا توصف بها؛ وأما قول الأصمعي:

حتى إذا[2] جن الظلام واختلط   جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فمؤول بمحذوف هو صفة لمذق، تقديره بمذق مقول عنده هذا القول، أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء يشبه لونه لون الذئب.

و منه قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وجدت الناس اخبر تقله» [3]مؤول بمحذوف هو مفعول ثاني لوجدت، أي وجدتهم مقولا فيهم هذا القول. دون المعرفة لتنكير الجملة لخلوها عن المعرف[4] ووجوب المطابقة بينهما في التعريف. **(ويلزم[1] الضمير)** لحصول الربط

١- قوله: (والشرطية) المحفوظ أن الجمل الشرطية ليست من الجمل الإنشائية وقد تقدم في قوله وليت ولعل مانعان باتفاق كون الشرط للإخبار وقد ذكر اليمني مثل هذا فقال قالوا ويجوز الوصف بالجملة الشرطية كقولك جاءني رجل إن تكرمه يكرمك كما يجوز وقوعها خبرا فينظر في قوله في الشرح والشرطية إن كان مثبتا في النسخ الصحاح. تمت.

٢- قوله: (حتى إذا جن الظلام... البيت إلخ) أوله: ما زلت أسعي معهم فأختبط. المذق المذيق يقال المذيق اللبن الممزوج بالماء يعني ما زلت أسعى مع هذه القبيلة وأختبط الأرض معهم حتى إذا جن الظلام واختلط بالضياء جاءوا بلبن يشبه لونه لون الذئب لكونه مختلطا بالماء، واللبن إذا اختلط بالماء كان أشبه شيء بلون الذئب.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال هل رأيت الذئب قط وهي جملة استفهامية وقعت صفة لمذق وقد قلنا لا تقع صفة وجوابه أنها ليست لمذق بل هو متعلق بمحذوف وهو صفة له تعلق المعمول بالعامل. تمت شرح أبيات.

٣- هذا المثال ليس من باب الصفات وإنما هو من باب المبتدأ والخبر لأن وجدت من أفعال القلوب ومن حقها تدخل على المبتدأ والخبر فوجب تأويل المفعول الثاني وهو الجملة بمحذوف كما ذكره في المتن. تمت والمحفوظ أن هذا الكلام لأمير المؤمنين علي عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام.

روي أن المأمون قال لولا أن أمير المؤمنين عليا عليه السلام قال: اخبر تقلة لقلت: اقل تخبر. تمت اخبر: مفعول ثان لوجدت أو حال عن المفعول الأول على التقديرين مؤول بمقول فيهم كما مر لاصفة. تمت قطب فاروق والله أعلم.

٤- قوله: (دون المعرفة... إلخ) التعريف والتنكير من أحوال المسند إليه، والمسند المفرد والجمل لا توصف بتعريف ولا تنكير، فالأولى في التعليل أن يقال لأن الجمل لا تفيد إلا تخصيص والمعرفة غنية بتعريفها عن التخصيص. تمت إملا. تمت.

بينهما، (**ويوصف بحال الموصوف**) أي بما قام به حقيقة كـ«مررت برجل عالم». (**وبحال متعلقه**) أي بما قام بالذي بينه وبين الموصوف علقة، من نسب أو ملك أو مخالطة أو غيرها، سواء كان فاعل الصفة مضافا إلى ضمير الموصوف بلا فاصلة، أو بها بمرتبة فصاعدا، (**نحو: «مررت برجل حسن، وحسن[2] غلامه»**) و«قائم أبوه، أو طويل ثوبه، أو قائم غلام أبيه، أو أبو غلام أبيه»، أو موصولا في صلته ضميره نحو: «مررت برجل قليل من لا سبب بينه وبينه».[3] (**فالأول يتبعه في الإعراب**) لكونهما معربين من جهة واحدة، (**والتعريف، والتنكير،[4] والإفراد، والتثنية، [5]والجمع، والتذكير،[1] والتأنيث،**) لاتحادهما في المعنى.[2]

١- قوله: (ويلزم الضمير) إما ملفوظا به نحو: ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾، ونحو، ﴿كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾ أي كمثل حمار. أو مقدرا نحو: ﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾ أي لا تجزي فيه. تمت منهل ز

٢- قوله: (وحسن غلامه) مثال علقة ملك، وفاعل الصفة مضاف إلي ضمير الموصوف بلا فاصلة. تمت وقوله: (أو قائم أبوه مثال علقة نسبة وفاعل الصفة مضاف إلى ضمير الموصوف بلا فاصلة. تمت.قوله: «أو طويل ثوبه» مثال علقة المخالطة وفاعل الصفة مضاف على ضمير الموصوف بلا فاصلة. تمت ، قوله: «أو قائم غلام أبيه» مثال ما كان فاعلا مضافا إلى المضاف إلى الضمير والفاصلة بمرتبة. وقوله: «أو حسن أبو غلام أبيه» ما كانت الفاصلة بمرتبتين. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٣- قوله: (من لا سبب بينه وبينه) «من» فاعل قليل، بمعنى الذي، الضمير في «بينه» الأول راجع إلى رجل وفي «بينه» الثاني إلى «من»، ويجوز رجوع الأول إلى «من» والثاني إلى رجل. تمت والمعنى وصف الرجل بكثرة الأصدقاء وقلة الأعداء. وقيل العكس. تمت.

٤- وأجاز بعض الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهادا بقوله تعالى: ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده﴾، والجمهور أنه بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا، وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة وقد يوصف المفرد بالجمع إذا كان ذلك المفرد مجموعا من أجزائه كوصف النطفة بالأمشاج فإنها مركبة من أشيئا فكل واحد من تلك الأشياء مشج. تمت عبد الغفور رحمه الله.

٥- قوله: (والتثنية والجمع ... إلخ) قال نجم الدين وأما قولهم: برمة أعشار وأكسار، وثوب أشمال، ونطفة أمشاج فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار وهي قطعها. والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها شمل أي خلق. والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشج، فلما كان مجموع الأجزاء لذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها. وجرأهم

(والثاني يتبعه في الخمسة الأول): الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، **(وفي البواقي كالفعل** [٣]**)** لأن تبعيته فيه في الأول باعتبار الفاعل وهو فيه ضمير المتقدم فيطابقه، [٤]وفي الثاني[٥] هو المتعلق المتأخر فيكون بمثابة الفعل.[٦] **(ومن ثمة حسن**[٧] **«قام رجل قاعد غلمانه»)** بتوحيد الصفة وإن كان فاعلها جمعا، كما تقول: «قام رجل قعد غلمانه»، **(وضعف «قاعدون غلمانه»)** كما ضعف «يقعدون غلمانه»،[٨] **(ويجوز «قعود**[١] **غلمانه»)**

على ذلك كون أفعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد، قال الله تعالى ﴿يسقيكم مما في بطونه﴾ والضمير للأنعام. تمت رضي.

١- فإن قيل ما ذكر منقوض بقوله تعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾ فإن الأيام فيه مذكر لأنه جمع يوم وأخر مؤنث لأنه جمع لأخرى فلم تطابق الصفة الموصوف في التذكير.

قلت سيأتي قوله والنساء والأيام فعلت وفعلن فتدبره. تمت.

٢- قوله: (في المعنى) فلو لم يتوافقا في التعريف والتنكير تكون ذات أحدهما متعينة وذات الأخرى مبهمة فلم يتحدا، وكذلك البواقي. تمت والله أعلم.

٣- في رفع الاسم الظاهر بالفاعلية فلا يضمر فيه ولا يثنى ولا يجمع بل يفرد. تمت.

٤- أي فيطابق الضمير المتقدم وإلا لزم المخالفة بين الضمير والمرجع وهو غير جائز في الكلام. تمت.

٥- قوله: (وفي الثاني) أي الفاعل في الثاني وهو الوصف الذي هو بحال متعلق الموصوف هو متعلق الآخر. تمت والله أعلم.

٦- قوله: (بمثابة الفعل) أي الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده يجب إفراده و لم يجز تثنيته وجمعه إلا على ضعف، فكذلك الصفة لأنها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله كما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا حقيقيا، ويجوز إذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الصفة. تمت.

٧- قوله: (ومن ثمة حسن) أي ومن أجل أن حكم الصفة التي هي بحال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي حسن إلخ تمت.

٨-الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن تخرج الواو الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل الظاهر بدلا من الضمير، أو تجعل الفعل خبرا متقدما على المبتدأ، فعلى هذا يضعف «مررت برجل قاعدين أبواه» كيقعدان أبواه. تمت نجم الدين الرضي رضي الله عنه.

وإن لم يكن حسنا لعدم مشابهة «يقعدون غلمانه» (**والمضمر**[2] **لا يوصف ولا يوصف**[3] **به**[4]) إذ المتكلم منه في غاية الوضوح فلا يحتاج إليه، وحمل عليه البقية فلا يقال: «مررت به المسكين»، ومنهم من يجوزه.[5] (**والموصوف أخص أو مساو**)، أي أعرف من الصفة أو

١- بأن كان الوصف جمعا لا يجري مجرى فعله في الحركات والسكنات بأن يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح. تمت.

٢- قوله: (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) الأسماء على أربعة أقسام: منها ما يوصف ويوصف به، وهو المعرف باللام، ومنها ملا يوصف ولا يوصف به، وهي المضمرات، ومنها ما يوصف ولا يوصف به، وهي الأعلام، ومنها ما يوصف به ولا يوصف وهي المشتقات. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (ولا يوصف به) لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات، لأنه يدل على الذات لا على قيام معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال: ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف به لأنه يتبين ذلك بقوله والموصوف أخص أو مساو، أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني أعرف منها لأنه المقصود الأصلي فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف وإما مساويا لها لأنه لو لم يكن أكمل منها فلا أقل من أن يكون دون منها انتهى من الجامي. تمت.

٤- فإن قلت لو وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه؟ قلت ذكر في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنو بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته﴾ إذ لم يقل فآمنوا بالله وبي بل عدل عن المضمر إلى الظاهر لتجري عليه الصفات. تمت منهل صافي. تمت.

وأما كونه لا يقع صفة فلفقدنان معنى الوصفية وهي الدلالة على المعنى، إذا المضمرات لم توضع للمعاني وإنما وضعت للذوات فلذلك امتنع إضمار الحال. تمت هطيل. تمت.

٥- قوله: (ومنهم من جوزه) لأن المضمر وإن كان واضحا لكن الصفة تفيد زيادة توضيح كما تقول: أنا ابن عمرو، في الرضي نسب الخلاف إلى الكسائي وخصه بضمير الغائب فقط فينظر في هذا المثال. تمت.

(*)وهو الكسائي لكن لا مطلقا بل إذا كان النعت بعد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، ونحو: مررت به الخبيث، ونحو مررت به المسكين. تمت يحيى والجمهور يحمل مثله على البدل. تمت نجم الدين.

مساوٍ لها في التعريف لكونه مقصودا بالنسبة لصيروته لولاه دون غير المقصود[1] في الدلالة على الذات المرادة، (**ومن ثمة [2]لم يوصف ذو اللام إلا بمثله [3]أو بالمضاف إلى مثله [4]**) لكون ما عدا ذلك من المعارف أخص منه، نحو: «مررت بالرجل الكريم، وبالرجل صاحب القوم»، ويوصف العلم بما هو دونه من المعارف وهو اسم الإشارة، نحو: «مررت بزيد هذا»، والموصول نحو: «مررت بزيد الذي أكرمك»، وذو اللام نحو: «مررت بزيد الكريم»، والمضاف إلى المعرفة كـ«مررت بزيد صاحب عمرو، أو صديقك،[5] أو راكب الأدهم». ولا يوصف به[6]لكونه موضوعا لذات لا لمعنى، والمضاف إلى العلم كذلك أي يوصف بما

١- قوله: (دون غير المقصود) قيل في عطف البيان الأول مقصود بالنسبة مع كون الثاني أخص، وفي البدل الثاني مقصود بالنسبة مع صحة إبدال النكرة من المعرفة وجعل في بابها وقد جعل في بابها المقصود دون غيره. تمت قطب فاروق والله أعلم.

٢- قوله: (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الموصوف أخص أي أعرف من الصفة أو مساويا لها في التعريف لم يوصف ذو اللام... إلخ تمت.

٣- أي بذي اللام ولو صورة، فلا يرد نحو:﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ لكونه في حكم المعرفة باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة، ولكونها مع الصلة بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب بمعنى الضارب. تمت هندي.

٤- قال في غاية التحقيق: وهذا عند سيبويه وهو الذي اختاره المصنف وهذا بناء على أن تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف إليه عنده، وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضاف بناء على أن تعريف المضاف إلى أي معرفة كانت أدنى من تعريف جميع المعارف. تمت.

ولو بواسطة نحو: مررت بالرجل صاحب لجام الفرس. تمت هندي.

٥- قوله: (أو صديقك) ينظر فيه فإن إضافته لفظية لأنها صفة مشبهة وإضافة الصفة إلى معمولها إضافة لفظية. تمت رضي معنى. يعني فلا يصح وصف العلم بها لأن من شرط الوصف التطابق. تمت.

هذا على قول المبرد أن تعريف المضاف دون تعريف المضاف إليه فلذا جعله وصفا، وأما على قول سيبويه فلا يكون إلا بدلا. تمت.

٦- أي لا يوصف العلم بالعم تمت

يوصف به العلم، تقول «جاء صاحب عمرو العالم، أو الذي يعلم النحو، أو رفيق العلم، أو هذا[1]، أو غلام بكر، أو غلامك، أو جاء صاحب عمرو الذي أكرمك، **(وإنما التزم [2]وصف باب «هذا» بذي اللام [3]للإبهام[4])** لعدم دلالة المبهم على حقيقة الذات، وكون الجنس متعينا[5] بتعيينها وتعين الجنس بتعريفه باللام، **(ومن ثمة[6] ضعف «هذا الأبيض»)** إذ ليس في الأبيض ما يتبين به حقيقة الذات المشار إليها، [7] **(وحسن)** «مررت **(بهذا العالم)**» إذ يتبين به أن المشار إليه إنسان.

١- أقول اسم الإشارة وقع صفة للمضاف إلى العلم والمضاف إلى العلم وقع صفة للمضاف إلى العلم. تمت قطب والله اعلى

٢- جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في رتبه التعريف واسم الإشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام. أو هو جواب ما يقال أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام لكونه أعرف من ذي اللام فينبغي على الأصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف أخص أو مساو أن يجوز وصفه إلى ذي اللام كما يجوز وصفه بذي اللام لاشتراكهما في رتبه التعريف، قياسًا على ذي اللام حيث يجوز وصفه بذي اللام أو بالمضاف، وتقدير الجواب أنه التزم وصف باب هذا بذي اللام للإبهام. تمت غاية. فإذا زيد رفع الإبهام فلا يتصور بمثله لإبهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذوا اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام، نحو: مررت بهذا الذي أكرم أي: الكريم. تمت.

٣- فقط يعني لا بالمضاف إلى ذي اللام أو بالمضاف إلى مثله. تمت.

٤- قوله للإبهام مع أن المضاف إلى المعرف باللام أدنى خصوصا من باب هذا أو المضاف إلى ما يساويه فكان القياس جواز صفته بهما. تمت شريف نحو: مررت بهذا صاحب الرجل، ومررت بهذا غلام هذا. تمت وإنما لم يصح وصفه بمضاف إلى المعرف باللام لأن تعريف المضاف بالمضاف إليه والأليق بالحكم أن يرفع الإبهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذا اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره لم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار. تمت والله أعلم.

٥- أي إن كان الجنس متعينا لأنه يعين الذات، ولا يجوز أن يكون نكرة لأنها لا تقع صفة للمعرفة فاحتاج إلى التعريف وتعريفه باللام. تمت.

٦- أي: ومن أجل أن المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها ضعف... إلخ تمت.

٧- لأن الأبيض عام لا يختص نوعا دون نوع آخر كالإنسان والبقر ونحوها. تمت نجم والله أعلم.

[العطف]

العطف [1]**(تابع** [2]**مقصود بالنسبة** [3]**)**، احتراز من الصفة والتأكيد وعطف البيان، **(مع** [4] **متبوعه)** احتراز من البدل،[5] **(يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة** [6]**وسيأتي)**

١- قال الجامي يعني المعطوف بالحرف وإنما فسر الجامي بهذا لأجل الضمائر من قوله تابع مقصود مع بيان كيفية العطف بالحرف.

اعلم أن العطف واقع على وجهين: أحدهما عطف المفرد على المفرد، والثاني عطف الجملة على الجملة، وتفصيلها يرجع إلى أمور ستة: الأول عطف الاسم على الاسم في مثل قولك: زيد وعمرو، ثانيها عطف الفعل على الفعل نحو: زيد قام وعمرو قعد، وثالثها عطف الجملة الاسمية على الاسمية كزيد قائم وعمرو منطلق، ورابعها عطف الجملة الفعلية على الفعلية كقام زيد وقعد عمرو، وخامسها عطف الجملة الفعلية على الاسمية كزيد قام وخرج عمرو، وسادسها عطف الجملة الاسمية على الفعلية نحو قام زيد وعمر وخارج، وجميع هذه الوجوه كلها أنك تجمع بين الرجلين في القيام وفي الفعلين في إسنادهما إلى زيد وفي الجملة يجمع بين مضمون الجملتين في الحصول. تمت.

٢- العطف من عبارات البصرية، والنسق من عبارات الكوفية، وقيل له نسق لمساوات الأول في الإعراب يقال ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، والكلام نسق إذا كان على نظام واحد. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (بالنسبة) أي نسبة عامله إلى متبوعه إسناديا أو غيره، فإن للفعل إلى كل مقيداته نسبة. تمت بسعيد ف.

قوله: (بالنسبة) قيل المطلقة أعم من أن يكون نفيا أو إثباتا. تمت فيندفع اعتراض الرضي فيما بعد الحروف الستة أن الحد لا يشملها. تمت.

٤- قال نجم الدين يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وأم وأما وأو لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه. تمت الظاهر من كلام الشيخ قصد النسبة التي هي الإسناد فلا فرق بين الأول والثاني في أن كليهما المقصود بها، كما لا فرق بين قام زيد وبين ما قام زيد في أن زيدا فاعل مقصود بالإسناد. تمت إقليد.

٥- لأن البدل وإن كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصودا ألا ترى أنك إذا قلت أعجبني زيد علمه فإن إسناد الإعجاب إلى العلم لا إلى زيد. تمت ركن الدين.

فإن قيل يخرج من هذا الحد العطف في مثل: جاءني زيد بل عمرو فإن عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، والإضراب لا يجامع القصد، قيل: المراد بكونه مقصودا أعم من أن يكون مقصودا ابتداء أو انتهاء، والمعطوف عليه بل مقصود ابتداء والمعطوف مقصود انتهاء فكلاهما مقصودان بهذا الطريق، فإن قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو: جاءني زيد لا عمرو، فإن العطف ليس بمقصود بالنسبة التي

ذكرها في الحروف إن شاء الله تعالى، (مثل: «قام زيد وعمرو»)، وكذا النصب والجر، ويسمى عطف النسق. **(وإذا عطف على المضمر المرفوع المتصل أكد بمنفصل[2] مثل: «ضربت أنا وزيد»)**، و«قام هو وعمر»، ولصيرورته لولاه عطفا[3] للاسم على الفعل من

قصد بها المتبوع، بل العطف مقصود بالنسبة الإيجابية والتابع بالنسبة السلبية، وكذا يخرج ما جاءني زيد لكن عمرو، فإن الأول مقصود بالنسبة السلبية والثاني بالإيجابية؛ قيل معناه تابع مقصود بأصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من الإيجاب والسلب فلا يرد بشيء. تمت غاية تحقيق.تمت.

قال يعني ابن الحاجب و لم أستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات تعطف بعضها على بعض. كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام   وليث الكتيبة في المزدحم ،

وقوله: يا لهف زيابة للحرب الـــ   صابح فالغانم فالآيب.،

ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة إلا أن يدعي أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة وإطلاقهم العطف عليها مجاز انتهى الرضي.

١- قوله الشعرة قال الجامي في شرح البدل: ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى؛ فإن قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل: ما قام أحد إلا زيد فإن زيدا بدل من أحد وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصوده بالنسبة إلى زيد بل النسبة المقصودة بنسبته ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد؟ قلنا ما نسب إلى المتبوع ههنا هو القيام فإنه نسب إليه هاهنا ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا، فيصدق على زيد أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع، فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي. تمت بلفظه. وبهذا يندفع الاعتراض على الشيخ. تمت والله أعلم.

٢- واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح والكوفيون يجوزونه من غير قبح. تمت ح.

واعلم أن البصريين يجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لأنهم حظروه أصلا بحيث لا يجوز أن يرتكب. ذكره نجم الدين. تمت.

٣- وعطف الاسم على الفعل ممتنع، وإنما كان ممتنعا من قبل أن المراد من الفعل الاشتراك في تأثير العوامل، وعوامل الفعل لا تعمل في الأسماء بل ربما كان الفعل مبنيا إما ماضيا أو أمرا فلا يكون له عامل فلذلك قبح أن تقول قمت وزيد حتى

حيث الظاهر فيما كان الضمير مستكنا، نحو: «زيد قام وعمرو»، أو على جزئه كذلك[1] إذ الفاعل كجزء من الفعل كما مر ذكره فاستكرهوا ذلك[2] و أتو بمستقل ليكون العطف عليه في الصورة. **(إلا أن يقع فصل فيجوز تركه مثل: «ضربت اليوم وزيد»)** لطول الكلام والإتيان به كما مر. وللضرورة مثل قول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... كنعاج[3] الملا تعسفن رملا

قد تنقبن[4] بالحرير وأبدين ... عيونا حور المدامع نجلا

تقول أنا وزيد فيؤكد، فيكون العطف على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد وإن لم يكن في الحقيقة معطوفا عليه إذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثله وليس الأمر كذلك لأن المراد اشتراكه في عمل الفعل لا في التأكيد. تمت تعيش والله اعلم.

وقد يعطف الخاص على العام في مثل قوله تعالى: ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائل﴾ فإن جبريل هو من جملة الملائكة فعطف عليهم كأنه جنس برأسه، وقد يكون العكس كقوله تعالى: ﴿إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا﴾. تمت والله أعلم.

١- لا فائدة لهذا القيد لأنه إن أراد في الظاهر كان مفهومه وهو في التحقيق ليس معطوفا عليه وليس كذلك فإنه مع حذف التأكيد معطوف على المتصل ظاهرا وتحقيقا ومع التأكيد معطوف على المؤكد ظاهرا وعلى المتصل تحقيقا. تمت ج.

٢- أي العطف عليه بلا تأكيد كما لو عطف على بعض حروف الكلمة. تمت.

٣- قوله: (نعاج) هي البقر واحدها نعجة ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج. ذكره ابن قتيبة. تمت.

٤- (قد تنقبن... إلخ) التنقب: أخذ النقاب تنقبن بالحرير أي غطين وجوههن بالحرير، وأبدين: أظهرن، الحور: جمع حوراء والحور شدة بياض العين في شدة سوادها، المدامع: جمع مدمع والمراد ههنا ما تحت الأجفان وقد يطلق على العين كلها، نجلا: جمع نجلى وهي العين الواسعة، الزهر: جمع زهرى وهي البيضاء من النساء، تهادى تتهادى: المشي على السكون وهو قد يكون من الضعف وقد يكون من التبختر وهو صفة زهر، أوحال من الضمير في أقبلت، الملا: مقصورا الصحراء، النعاج: جمع نعجة وهي الأنثى من بقر الوحش، التعسيف: المشي في غير الطريق يقال هؤلاء يمشين مشي نعاج الوحش إذا وقعت في الرمل فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيا ويتحرك أحشاؤهن لتكلف ثقل قوائمهن.

والاستشهاد: أنه عطف زهر على الضمير المتصل في أقبلت وهو من ضرورات الشعر وفي غيره لا يجوز. تمت شرح أبيات.

وهذا عند البصريين ضرورة، وأما عند الكوفيين فيجوز مطلقا بلا تأكيدٍ وفصلٍ وضرورةٍ. (**وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد**[1]**الخافض**[2]) [3]حرفا كان الخافض أواسماً (**مثل: «مررت بك وبزيد»**)، و«غلامك وغلام زيد»، لكونه من حيث شدة اتصال الخافض بالمخفوض كالجزء من الكلمة وامتناع العطف على بعضها، وعدم المنفصل المجرور، [4]وهذا[5] أيضا عند البصريين. والكوفيون يجوزونه من غير إعادة الجار، وما تمسكوا به من قول الشاعر:

فاليوم[6]قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

١- وعن الجرمي أنه يجوز بلا إعادة إذا أكد بمظهر نحو مررت بك نفسك وزيد. تمت ش المشهور عن الجرمي وحده أنه يجوز العطف على المجرور المتصل بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو مررت بك أنت وزيد قياسا على العطف على المتصل المرفوع، قال نجم الدين وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك. تمت خالدي.

٢- وعن الجرمي والزيادي أنه يجوز بلا إعادة إذا أكده بمظهر نحو مررت بك نفسك وزيد. تمت ش.

٣- والجار للمعطوف هو حرف العطف لا الحرف المعاد لأنه لا يبطل حكم العاطف ونيابته عن العامل والخافض إنما جيء به مراعاة لأمر لفظي وهو استكراه عطف المستقل على غيره كما قال سيبويه في: لا أبا له إن الجار للضمير هو الإضافة لا اللام فافهم. تمت حسن جلال. والأولى أن يحيل جره على العامل المتكرر إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو: كفى بزيد فإنها لا تلغى مع زيادتها. تمت رضي.

٤- وليس للمجرور مضمرا منفصلا فيفعل فيه كما فعل في المرفوع فأعيد العامل الأول ليكون المعطوف كالمستقل بنفسه. تمت مصنف.

٥- يعني إعادة الخافض وهو كلام يونس والأخفش وابن مالك. تمت.

٦- قوله: (فاليوم قربت البيت... إلخ) قربت يروي معلوما ومجهولا الأول معناه اليوم قربت هجانا أي: أدنيته ويجوز أن يكون معناه الإسراع أي أسرعت في الهجو، وتهجونا جملة حالية، أو قربت هاجيا، وقوله فاذهب: أمر تهديد، وعلى الثاني يريد أنك كنت مهجورا منبعدا فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فليس هذا جزاء الإحسان والتقريب ثم أعذره وقال إني أتوقع منك الأفعال القبيحة ولا تعجب في أن يفعل مثلك القبيح كما أن الزمان أتوقع منه أن يصدر عنه الأفعال القبيحة، يعني أني أعرف عذر الزمان وشيمة أبنائه فليس هذا منك ومن الزمان بعجب.

والمراد بالاستشهاد: أنه عطف والأيام على الضمير المجرور وهو الكاف بلا إعادة الخافض. تمت شرح أبيات. تمت.

فللضرورة، أو الواو فيه للقسم[1]بلا تقديرا، وعلى تقدير ورب الأيام، وقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[2] (النساء: من الآية١) مستضعفة، أو محتمل كونها واو القسم. والمعطوف [3]في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع، كاشتراط عود الضمير فيما عطف على الواقع صلة[4] إلى الموصول، أو خبرا إلى المبتدأ، أو حالاً إلى صاحبها، ومن

١- قال نجم الدين ولا يجوز أن يكون الواو للقسم. تمت لأنه إذا يكون قسم السؤال وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء. تمت غريب والله أعلم.

٢- وكقوله تعالى: ﴿وكفر به والمسجدِ الحرام﴾، ﴿وقل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم﴾. تمت. بالجر في قراءة حمزة وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار إلا في نحو: ألله لأفعلن، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول كما ذكرنا، ولا يجوز أن يكون الواو للقسم لأنه إذا يكون قسم السؤال لأن قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء، والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا يسلم تواتر القراآت السبع. تمت رضي وأجيب بأنه ليس قسم سؤال واستعطاف بل خبار واستئناف كأنه قيل والأرحام مطلع على ما يفعلون. وأما قول صاحب العباب فالظاهر أنه إنما جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من إعادةِ الجار في حال السعة فليس بشيء لأن القراءة بالرواية لا بالرأي وإلا فما بال الكسائي وهو إمام الكوفية لم يقر بذلك، فهذا بناء على شفا جرف هار. قلت ولنا أن نورد ما يمكن أن يحصل لغوا فيقال أي سورةٌ يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض لفظا بحال السعة بإجماع، ومثلها قولك شجاعة زيد عجبت منها وأنه ينحل لو حذف الجار من إن وأن مطرد بلا خلاف انتهى من المنهل الصافي في شرح الوافي.

٣- قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه) لا يريدون بقولهم إن المعطوف في حكم المعطوف عليه أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس، وعطف المعرب على المبني وبالعكس، بل المراد به أن كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك. تمت رضي.

٤- قوله: (صلة إلى الموصول) مثل الذي قام وقعد، وفي خبر المبتدأ زيد متحرك ومسرع، وفي الحال جاء الرجل ضاحكا ومنطلقا. تمت قط ف.

ثمة لم يجز [1]«فيما زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو» إلا الرفع في «ذاهب» إذ لو نصب أوخفض لكان معطوفا على «قائم» فيكون خبرا عن زيد[2] ويكون التقدير «ما زيد ذاهبا عمرو» وهو ممتنع، وإنما جاز «الذي يطير فيغضب زيد الذباب» مع أن في «يطير» ضميرا يعود[3] إلى الذي وليس في «يغضب» ضمير يعود إليه (**لأنها «فاء»[4] السببية**) لا للعطف، [5]ولهذا لا يجوز[6]«الذي يطير ويغضب زيد الذباب» ولا يشترط في فاء السببية ذلك الضمير. (**وإذا عطف [7]على عاملين مختلفين لم يجز خلاف للفراء**) فإنه يجوزه مطلقا، متمسكا بقوله

١- قوله: (ولم يجز) أيضاً عطف ذاهب على قائم وعمرو على لفظ زيد لأنه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه.

٢- ذكر الشارح جواز «ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا» على عطف المفرد على المفرد فالجواب الفرق فإن في قولنا ولا ذاهب عمرو تقديم الخبر بخلاف ما سبق. تمت ع.

٣- قوله: (ضميرا يعود إلى الذي) هذا سؤال وجواب، أما السؤال فهو أن يغضب زيد معطوف على يطير وفي يطير ضمير يعود إلى الذي فليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب زيد الذباب، فأجاب بأن الفاء ليست للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا أطلقوه وليس بجيد، لأنك إذا قلت: زارني زيد فأكرمته الفاء فيه للعطف وتتضمن السببية فالسببية لا تنافي العطف فيرد السؤال أيضاً، بل التحقيق أن يلتزم ويقول إنما جاز لأنه يتضمن العائد إذ التقدير فيغضب زيد تسببه أو غضبه فكان الفاء دالا على الارتباط فجاز لذلك. تمت قط ف.

٤- وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام فاء للسببية المحضة كما المثال، وللسببية غير المحضة نحو: إن زارني فأكره، وفاء للعطف المحضة نحو: جاءني زيد فعمرو. تمت والله أعلم.

٥- يريد أن طيران الذباب سبب في غضب زيد فلو وجد غضب زيد علم أن سببه طيران الذباب فليست العاطفة، وإعراب المسألة: الذي مبتدأ فيطير فعل هو الصلة وفاعله مضمر هو العائد والذباب خبر الذي. تمت.

٦- قوله: (ولهذا لا يجوز) أي: ولأن الفاء للسببية لا للعطف لم يجز الواو مكان الفاء ولو كان للعطف لجاز وقوع العطف مكانه، وهو لا يجوز فعلم أنه ليس بمحض العطف. تمت قط.

٧- قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين... إلخ) قال نجم الدين معنى قولهم العطف على عاملين أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين، نحو إن زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا، وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك إن زيدا

تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(الجاثية:٣-٤-٥) وفي الثالثة[1] إلى آيات لقوم يعقلون، ففيه عطف الاختلاف على السموات والعامل في، والآيات الثالثة[2] على الأولى والعامل «إنّ». وبقولهم: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة» فإنه عطف فيه بيضاء على سوداء والعامل فيه «كل»، وشحمة على تمرة والعامل فيه «ما»، وقول الشاعر:

أكل امرئ[3] تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ضرب غلامه وبكر أخوه عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف. تمت نجم.

قوله: (مختلفين) أي غير متحدين بأن يكون الثاني غير الأول، ولذلك اندفع وهم من يتوهم أن مثل: ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب، مع أنه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه، إذ العامل هو الأول والثاني تأكيد له. تمت جامي.

قال ركن الدين: ويجوز أن تقول: ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا بعطف بكر على زيد وخالد على عمرو بالاتفاق، ولا خلاف فيه لأنه عطف معمولين على معمولين لعامل واحد والثاني تأكيد، وإنما الخلاف إذا كان العاملان مختلفين على ما سبق. تمت والله أعلم.

١- أي الآية الثالثة لِآيات: ﴿إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين* وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون* واختلاف الليل والنهار وما أنـزل الله من السماء من رزق فأحيى به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾. تمت شريف والله أعلم.

٢- على القراءتين جميعا أي على قراءة رفع الآيات، وقراءة نصبها، لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل، وأكثر الناس يفرض الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظيا وهما سواء. تمت سعيدي. تمت.

٣- قوله: (أكل امرء البيت... إلخ) توقد: بضم الدال مضارع من التوقد وأصله يتوقد حذفت إحدى التائين. يخاطب الشاعر امرأة ويقول أكل رجل يكون على هيئة الرجال من اللباس والعمامة تحسبينه رجلا أي كاملا في الرجولية ذا فضائل جسيمة وأخلاق كريمة وشيم مرضية وطريق حميدة. وكل نار توقد في الليل تظنين أنها نار كريم ذي مروءة، لا بل ربما يكون بالعكس من ذلك وتكون نار اللصوص. قيل المصراع الثاني تمثيل يؤكد المعنى الأول.

والمراد بالاستشهاد: الأول أنه قال ونار بالجر بالعطف على امرء الأول والعامل فيه كل، ونارا الثانية بالنصب على امرء الثاني والعامل تحسبين، وهو من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين. تمت شرح أبيات. تمت.

فعطف «النار» الأولى على «المرء» الأول والعامل «كل»، والثانية على الثاني والعامل «تحسبين»[1]. (**إلا في نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو»**) مما رفع فيه الثاني من المعطوف عليهما،[2] سواء كان الأول منهما مجرورا كما مر، أو مرفوعا مثل: «ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة»، أو منصوبا مثل: إن الدار ما سكن فيه زيد والحجرة عمرو»، أو نصب فيه الثاني منهما كذلك مثل: «إن في الدار زيدا والحجرة عمرا، وأن زيدا يلازم الدار وعمرا الحجرة، وإنما زيد يلازم الدار وعمرو الحجرة»، لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو النائب عن حرف الجر وبين معموله، بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجرورا،[3] سواء كان الأول مرفوعا نحو: «زيد في الدار وعمرو الحجرة»، أو منصوبا نحو: إن زيدا في الدار وعمرا

١- قوله: (والعامل فيه تحسبين) أوّله المانعون بتقدير مضاف محذوف وترك المضاف إليه على إعرابه، وتقديره أكل امرئ تحسبين امرأ وكل نار... إلخ، وكذلك قولهم: ما كل سودا... إلخ ، كما في مثل قولك: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه فإن هذا محمول على مضاف محذوف والمضاف إليه باق على إعرابه، ولا يستقيم أن يكون ولا أخيه معطوفا على عبد الله من وجهين: أحدهما أن المعطوف المخفوض لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه الأجنبي فلا تقل غلام زيد ضارب وعمرو، فلو كان «ولا أخيه» معطوفا على عبد الله لكان كذلك، والثاني أن المعطوف الداخل عليه «لا» إنما يكون معطوفا على ما دخل الحكم المنفي عليه وههنا أدخل عليه حرف النفي وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي. تمت قطب فاروق.

٢- الضمير الذي في عليهما عائد إلى الألف واللام في قوله: المعطوف الذي عطف عليهما. تمت.

٣- إذا كان الثاني من المعطوفين عليهما مجرورا سواء الأول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لزم الفصل بين نائب حرف الجر ومعموله، وكما أن الفصل بين حرف الجر ومعموله ممتنع فكذلك بين نائب حرف الجر -(وهو الواو. تمت) - ومعموله ممتنع، والحاصل أن الأقسام تسعة كلها تجوز عند الفراء، ولا تجوز عند سيبويه، والستة جائزة عند الخبيصي، وهو مذهب المتقدمين من النحاة كالأخفش، والثلاثة الباقية ممتنعة. والمتأخرون لا يجوزن إلا ما تقدم فيه المجرور على المرفوع أوالمنصوب كالذي سمع وهو مختارالمصنف. تمت.

قال نجم الدين قدس الله سره: الأخفش لا يمنع من صورة العطف على عاملين إلا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير لما ذكرنا، وسيبويه يمنعه مطلقا، والفراء كما نسب إليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما أي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي: ولا كل بيضاء، وقوله تعالى ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة﴾ أي وللذين. تمت.

الحجرة»، أو مجرورا [1] نحو: «ليس من الدار بزيد والحجرة عمرو»، للإفضاء [2] إلى الفصل [3] بينهما لأنه إذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار والمجرور أولى، (**خلافا لسيبويه**[4]) فإنه يمنعه مطلقا بناء على أن الحرف نائب عن العامل الواحد فلا يقوى أن يقوم مقام عاملين[1] .

١- قوله: (أو مجرورا) أي إذا كان الثاني من المعطوفين عليهما مجرورا سواء كان الأول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لزم الفصل بين نائب حروف الجر ومعموله، وكما أن الفصل بين حرف الجر ومعموله ممتنع، والحاصل أن الأقسام تسعة وكلها تجوز عند الفراء، ولا تجوز عند سيبويه، والستة جائزة والثلاثة الباقية لا تجوز عند المصنف. تمت قطب.

٢- قوله: (للإفضاء إلى الفصل بينهما) أي لتأديته، وذلك لأن الواو نائب عن حرف الجر في المعمولين وقد قلتم إنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وههنا وقع الفصل بينه وبين معموله الثاني بالمعمول الأول كما ترى. تمت.

٣- الذي ذكر الخبيصي ها هنا تسعة أمثلة ستة في الجواز وثلاثة ممتنعة، والمفهوم من كلام غيره وهو صريح كلام المصنف في شرحه أن الجائز هو ما كان المجرور مقدما فيه على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه كما في استشهاد الفراء، ومتمسك أهل التفصيل، وقد صرح به المصنف في شرحه وهو الأولى فتأمل. تمت.

قال المصنف في شرحه: إن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الأصل، فإن اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها.

قال نجم الدين: لكنه يشكل عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها، وإذا كان العطف على عاملين مخالفا للأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه حتى لا يكون تحكما. تمت.

٤- قوله: (خلافا لسيبويه) مذهب سيبويه المنع، ويجاب عن الآيات بثلاثة أجوبة: أحدها أن في مقدرة والعمل لها ويؤيده أن في قراءة عبد الله التصريح بفي، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء وإن، والثاني أن انتصاب الآيات على إضمار إن وإضمار إن بعيد. ومما يشكل على مذهب سيبويه.قوله:

هون عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيها ... ولا قاصر عنك مأمورها

[التوكيد]

التوكيد[2]:**(تابع يقرر**[1] **أمر المتبوع)** ليخرج عنه النعت[2] والبدل[3] والعطف بحرف، **(في النسبة**[4] **أو الشمول)** ليخرج عطف البيان. **(وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي تكرير**[1]

لأن قاصرا عطف على مجرور الباء فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلا لقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها، وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على المأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور. تمت معنى والله اعلم.

١- وهو أنه يتكلف ويتأول له وجها يخرجه عن هذا الباب، وهو أنه يحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه- (كما في قوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ بجر الآخرة كما جاء في بعض القراآت. تمت ح والله أعلم) -على إعرابه في المثال، وهو ما كل سوداء تمرة وفي البيت وفي الآية الكريمة على تقدير الجار عاملا مع حذفه، وذلك التأويل خلاف المعهود. تمت.

٢- أعلم أن التوكيد تكرير اللفظ مرة أو أكثر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ((أيما امرأة نكحت نفسها فنكاحها باطل باطل باطل وقول الشاعر:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت عنه الأذا

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: اتفق الأدباء أن التأكيد في لسان العرب لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى: ﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾ فذلك ليس بتأكيد بل كل آية فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد بالمكذبين ما تقدم ذكره قبيل هذا القول فذكره له معنىً آخر بقوله ويل يومئذ للمكذبين فلا يجتمعان على معنى، فلا يكون تأكيدا وكذا قوله تعالى ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾. تمت دماميني.

لفظ الأول) بعينه لتقرير النسبة، **(نحو:** «جاء زيد زيد» **ويجري في الألفاظ كلها)**، المفرد الاسم الظاهر كما مر، والمضمر نحو: «ما أكرمني إلا أنت أنت»، والفعل نحو: «ضرب

١- التقرير جعل الشيء على الحالة التي كان عليها، والأمر عبارة عن حال الشيء وشأنه، فتخرج عنه الصفة لأن الشيء إنما يقرر شيئا لو كان مفيدا لما يفيده، والصفة لا تفيد ما يفيده الموصوف، لكن في خروج البدل نظر لأن أخوك في جاءني زيد أخوك يصدق عليه هذا الحد، ويمكن أن يجاب أن المتكلم لا يقصد بالبدل تقرير المبدل منه وإن كان مقررا والمراد ما تقرر في قصد المتكلم عند التكلم. تمت قط.

٢- قوله: (ليخرج عنه النعت) الأولى بل الواجب أن يخرج النعت مما يخرج عنه عطف البيان وهو قوله في النسبة لأن النعت يقرر أمر المتبوع من حيث أن الظريف يعلم أي: أن المسند إليه أي زيد من الزيود لكن لا في النسبة والشمول. تمت قط. تمت.

٣- أما في البدل والعطف فظاهر خروجها، وأما النعت فلأن وضعه للدلالة على معنى في متبوعه، وإفادته توضيح متبوعه ليست بالوضع. تمت جامي. تمت.

٤- قوله: (في النسبة) المراد بالنسبة مطلق النسبة سواء كان نسبة شيء إلى المتبوع نحو: جاءني زيد زيد، أو نسبته إلى شيء نحو: جاءني زيد، أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علقة بالمتبوع نحو: إن زيدا قائم، أو نسبة بعض إلى بعضه نحو: زيد قائم زيد قائم. تمت قط والله أعلم.

(*)قوله: (في النسبة) خرج نفخة واحدة، وأمس الدابر، لأن تقديرها في المعنى الإفرادي لا في النسبة أو الشمول وفرق المصنف بأن تقريرها بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر إذ أجمعون كذلك مع أن الصفة تقرره بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا. تمت هندي والله أعلم.

(*)قوله: (في النسبة) لا يتناول هذا التعريف إن إن زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة أو الشمول، وقوله ويجري في الألفاظ كلها يشير إلى تناوله إياه والجواب أن تراد بالنسبة أو في صفتها وأن المكررة صفة نسبة الجملة وهي كونها إنكارية أو الطلبية أو ندائية، أو يجعل التعريف للنوع من التأكيد وهو تأكيد الأسماء، والضمير في وهو لفظي ومعنوي يرجع إلى الجنس ذو التأكيد المعرف فلا يدل قوله ويجري في الألفاظ كلها على دخوله. تمت هندي والله أعلم.

٥- وهو ينتقض «بك أنت»، وبه هو» فإنه ليس بلفظي ولا معنوي لأنه لم يعد لفظ الأول ولا بالألفاظ المخصوصة ولا إشكال في أنه لفظي ولكن استعير ضمير المرفوع للمجرور وكان الأحسن أن يقال: تكرير لفظ الأول ومرادفه. تمت إسماعيل.

ضرب»، والحرف نحو: «إن إن زيدا قائم»، والجملة نحو: «جاءني زيد جاءني زيد» قال الشاعر:

مُرُّ إني[1]قد امتدحتك مرا	واثقا أن تثيبني وتسرا
مر يا مر مرة بن تليد ما	وجدناك في الحوادث غرا

(**والمعنوي بألفاظ مخصوصة وهي: «نفسه، وعينه، وكلاهما، وكلتاهما، وكله، وأجمع، وأكتع،[2]وأبتع، وأبصع»**[3] **فالأولان يعمان**) الموحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، (**باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول: «نفسه، نفسها»**) في الموحد، (**«نفسهما»**) في المثنى لإلحاق التثنية بالجمع لكراهتهم اجتماع تثنيتين في صيغة واحدة، أو لكونها أقل

١- قوله: (مر البيت) أصله مرة حذفت التاء للترخيم والتقدير يا مرة[1] إني قد امتدحتك، واثقا: منصوب على الحال من فاعل امتد حت أي: واثقا ومعتمدا بأن تثيبني من الإثابة أي تعطيني وتسرني بجائزتك. الغر بالكسر الذي لم يجرب الأمور أي ما وجدناك في الأمور جاهلا عاجزا عن تدبيرها بل أنت بصير بتدبير الأمور، تسرا: أراد تسرني فحذف المفعول لدلالة تثيبني عليه. مر يامر كلاهما منادى مرخم وقع الثاني تأكيدا للأول، مرة بن تليد: بدل أو بيان، ما وجدناك جواب تليد، غرا: مفعول ثاني لو جدناك، في الحوادث: متعلق به.

والمراد بالاستشهاد: تكرير لفظ مرة وهي جملة إنشائية أنية وقعت تأكيدا لمثلها في كل الصور. تمت شراب. وقيل الاستشهاد: في البيت الثاني إذ فيه تأكيد لفظي للجملة. تمت والله أعلم. [1]في تحصيل الإمام يحي بن حمزة عليه السلام في إعرابه: مر الأول مضموم لأنه مقصود بالنداء، ومر الثاني منصوب تأكيد على المحل، ومر الثالث مضموم على النداء تأكيد على اللفظ، ومر الرابع مضموم على النداء، ومرة الخامس أيضاً تأكيد يجوز رفعه ونصبه على اللفظ وعلى المحل أيضاً، وكما يحتمل أن يكون اسما مستقلا بنفسه فهو يحتمل أن يكون ترخيما إلا فيما كان مفتوحا منه فهو على اللغة الناقصة، وما كان مضموما فعلى اللغة التامة. تمت والله أعلم)

٢- الأكتع: في اللغة من رجعت أصابعه إلى كفه، والكتعاء: الأمة، والكتيع: اللئيم وحول كتيع تام. والأبتع الربيع الممتلي والبتع وبفتح ثانيه نبيد العسل أو سهالة العنب، وبالتحريك طول العنق مع شدة مغرزها، وبتع في الأرض تباعد. والبصع الجمع فعله كمنع والخرق الضيق لا يكاد ينفد الماء فيه، بضع ككرم وأبصع أحمق. تمت قاموس. تمت.

٣- اشتقاق أكتع من عام كتيع أي: تام، واشتقاق أبصع من البصع وهو الجميع، وأبتع من البتع وهو القوة والشدة. تمت قطب فاروق.

الجموع، ويقال: «نفساهما»، («أنفسهم، أنفسهن») في المجموع. (**والثاني للمثنى** [1]) خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب، وزيادة التاء للمؤنث،[2] (**نحو: «كلاهما، وكلتاهما»**)، «كلاكما، كلتاكما، كلانا، كلتانا». (**والباقي لغير المثنى**) من موحد أو جمع مذكر أو مؤنث، (**باختلاف الضمير في** «**كله**»[3] **وكلها، وكلهم، وكلهن،**[4] **والصيغ في البواقي أجمع جمعا** [5]**أجمعون جمع، ولا يؤكد «بكل، وأجمع» إلا ذو أجزاء يصح**[6] **افتراقها حسا أو حكما، مثل: «أكرمت القوم كلهم، واشتريت العبد كله»،**

١- أو ما في معناه ليدخل نحو: زيد وعمرو كلاهما إذ هو في معنى المثنى وليس بمثنى. تمت منهل.

٢- على قول الجرمي، وعند غيره أن التاء بدل عن لام الكلمة والألف للتأنيث وهو الحق. تمت.

٣- قال نجم الدين إن كلا لايلي العوامل الظاهرة فلا يقال جاءني كلهم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلهم، بل قد يستعمل مبتدأ لا غير لأن العامل معنوي عند الجمهور انتهى. تمت والله أعلم.

٤- وأما في مثل قولك:

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

فإنه لا يجوز لأنه لا يكون كله تأكيدا إلا إذا كان مضافا إلى الضمير وهو لا يستقيم لأن كلهن معرفة وثلاث نكرة فحمل ذلك على أن كلهن مبتدأ، إذ لا يقع كل وأجمعون تأكيدا للنكرات فلا يقال رأيت قوما كلهم ولا أجمعين، وقد أجاز الكوفيون فيما كان محدودا كقوله: قد صرت البكرة حولا أجمعا

تمت.

٥- فإن قلت إذا أريد التأكيد بأجمع فهل يجب ذكر كل قبل؟ قلت لا بل ذلك جائز قال الله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ وقال تعالى: ﴿ولو شاء لهداكم أجمعين﴾، ومثله في التنـزيل كثير وإنما نبهت على ذلك لأن ابن هشام صرح في المغني بأنه لا يؤكد بأجمع وأخواته إلا بعد التأكيد بكل وهو سهو. تمت منهل صافي والله أعلم.

٦- قوله: (إلا ذو أجزاء ... إلخ) لكنه إذا كان نكرة لم يؤكد إذ التأكيد رفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وأنه أي شيء أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته أي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها أولى من تأكيدها إلا إذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((فنكاحها باطل باطل))، ومثله قوله تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا﴾ فهو مثل: ضرب ضرب زيد، وأما تكرير المنكر في قوله تعالى: ﴿وجاء ربك والملك

بخلاف «جاء زيد كله»[1]) لأن وضعهما لإفادة الشمول وتعذره فيما لا جزء له كذلك. **(وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس أو العين أكد**[1] **بمنفصل**[2]) بارزا كان المتصل

صفاصفا﴾ وقولك: قرأت الكتاب سورة سورة فليس في الحقيقة تأكيد إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى، لأن الثاني عين الأول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة. وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت، فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين، وأما نحو رحال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفيون بقوله:

ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا

تمت بلفظ الرضي. تمت.

(*) قال المحقق ابن معين رحمه الله تعالى: حق الكلام حسا أن يقال ذو أجزاء يصح افتراقها حكما سواء كان افتراقها حسيا أو لم يكن مفترقا أيضاً نحو: أكرمت القوم كلهم فإن أجزاء القوم صحيح الافتراق بالنسبة إلى الإكرام ومفترقا حسا أيضاً، أو لم يكن مفترقا حسا نحو: اشتريت العبد كله، والدليل على ذلك أنهم قالوا لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لأن الزيدين لا يصح افتراقهما بالنظر إلى الاختصام إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر مع أنه لا شبهة في أن الزيدين مفترقان حسا فلو كان مجرد الافتراق الحسي كافيا في هذا المقام لما صح ما قالوا انتهى والله أعلم. تمت.

١-قال في اليمني فلا يجوز جاء زيد كله، ولا بعد عمرو أجمع، ولا جاءت هند جمعا لعدم التجزي، إلا إذا أريد بذلك سلامة الأعضاء وأنه لم يفقد منها شيء صح ذلك. تمت.

قال في الخالدي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين. تمت.

قال نجم الدين وليس ببعيد ما ذهبوا إليه لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت واستشهدوا بقوله:

ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفا حولا أكتعا

قيل رأى الأصمعي جارية ذات جمال تحمل صبيا كل ما بكي قبلته فقال الأعرابي هذا البيت وبعده:

أذا بكيت قبلتني أربعا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

تمت حاشية تسهيل. تمت قال الشيخ جمال الدين ابن مالك وأغفل أكثر النحويين «جميعا» ونبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر لها شاهدا. تمت والله أعلم.

(مثل: «**ضربت أنت نفسك**»[٣])، أومستكنا مثل: «زيد ذهب هو نفسه» إذ لولاه لا لتبس بالمستقل وهو الفاعل فيما وقع تأكيدا للمستكن كقولك: «هند ذهبت نفسها»، وأجري بقية الباب عليه طردا له، بخلاف ما لو كان منفصلا نحو: «ما ضربني إلا هو نفسه» فيجوز من غير تأكيد بالمضمر. أو منصوبا نحو: «رأيته نفسه». أو مجرورا نحو: «مررت به نفسه». أو أكد بغير «النفس والعين» من ألفاظ التأكيد مرفوعا كان المؤكد أو غيره، تقول: «الكتاب قرء كله، وجاءوني كلهم، وخرجوا أجمعون» لانتفاء اللبس في أجمعون وأخواته لعدم استعمالها لغير التأكيد، وألحق بها «كل» لما بينهما [٤]من الاشتراك في معنى [٥]الاشتمال.

١- وذلك لأن الضمير المرفوع المتصل غير مستقل والنفس والعين مستقل فلا يليق تأكيد غير المستقل بالمستقل فإن التأكيد فرع. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (أكد بمنفصل... إلخ) وإنما أكد بمنفصل لما مر من قبل أن النفس والعين يقعان فاعلا كثيرا نحو: زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تأكيدين للمستقل المستكن لغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد بالفاعل في زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه[؟] ولما لزم اللبس في هذه الصور أي فيما أكد المرفوع المتصل البارز بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك أيضاً، أي فيها إذا أكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو: ضربت أنت نفسك وضربا هما أنفسهما وضربوا هم أنفسهم طردا للباب، بخلاف كل وأجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة إلى التأكيد بعدم اللبس. تمت غاية تحقيق.

٣- إذا كان غائبا أو غائبة نحو: زيد جاءني نفسه أو هند جاءتني نفسها، ثم طرد الحكم في البواقي مع أن ضمائرها بارزة نحو: ضربتني أنت نفسك وإن لم تلتبس. تمت نجم الدين.

٤- جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: القياس المتقدم يقتضي وجوب تأكيد ما أكد بمنفصل قبل تأكيده بكل لأنه يلي العوامل كالنفس والعين فأجاب وقال: ألحق كل مع كونه يلي العوامل بأجمع وأخواته لاشتراكهما في معنى الاشتمال والإحاطة مع أنه يلي العوامل قليلا نادرا فهو في حكم الباقي الذي لا يلي العوامل لقلته وندرته. تمت قط.

٥- لأن كلا قد استعملت لغير التأكيد كقوله تعالى: ﴿قل إن الأمر كله لله﴾ على قراءة من رفع، وهو وخبره خبر لأن حينئذ، واستعمل كل مبتدأ كقول الشاعر: ثلاث كلهن قتلت عمدا البيت. تمت.

(وأكتع [1]وأخواه أتباع لأجمع[2]فلا يتقدم عليه) لو اجتمعت لكونه أدل منها على المقصود وترتيبها كما ذكر، والجميع تواكيد للسابق، أو كل واحد من الأربعة مؤكد لما قبله، وابن كيسان يجوز الابتداء بكل واحد منها. (وذكرها دونه ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية .

١- قوله: (وأكتع وأخواه... إلخ) قال نجم الدين رحمه الله: اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواتها من أكتعين إلى أبتعين، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة النفس ومعنى فيها وتقديم الموصوف أولى، وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ أي ذاته، وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا وإتباع المشتق للجامد أولى سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعل، وأيضاً فإن كلا قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع إلا توكيدا، وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخواته فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما لأنه من قولهم حول كتيع أي تام فهذا المعنى خاف فيهما، وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت. ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون إلا خبرا تابعا للمقدم، بل لك أن تذكر العين من دون النفس وأجمع ومتصرفاته من دون كل، وأما أكتع وأخواه فالبصريون على ما حكاه الأندلسي عنهم جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته، والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا أجمع أكتيع أبصع أبتع، وكذا ذكر الحروبي والزمخشري قدم أبتع على أبصع وتبعه المصنف لا أدري ما صحته. تمت نجم الدين.

(*) أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها، وبعضهم حذف مع انتفاء الترتيب، وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت، ولم يجوز أحد مع وجود أجمعين تأخره، وسر وجوب تقديم أجمعين عند الجميع أنه أدل على المعنى المقصود من هذه التوابع. تمت.

(*)قال نجم الدين وهذه الألفاظ تعني أكتع أبتع أبصع قيل إنما أتى بها لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وإن لم يكن لها في حال الإفراد معنى وإنما هي نحو: قولك حسن بسن فإن بسن لا معنى له حال الإفراد عن حسن، وقيل بل لها معان في الأصل. تمت وقد تقدمت. تمت والله أعلم.

٢- قال نجم الدين ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ((لأن اتبعتموه لتدخلن أجمعون أكتعون أبصعون)) رواه في كشف المشكل. تمت.

[البدل]

البدل:[1]**(تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع)** ليخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان، إذ المقصود فيها هو الأول **(دونه)**، أي المتبوع ليخرج عنه المعطوف بحرف، إذ الأول فيه أيضا مقصود بالنسبة. **(وهو)** باعتبار دلالته ودلالة متبوعه أربعة[2] أقسام: **(بدل** [3]**الكل،**[4] **وبدل**

١- اعترض على تعريف البدل بأنه لا يتناول بدل الكل لأن مدلول الأول مدلول الثاني، وإذا كان كذلك لزم أن يكون الشيء مقصودا بالنسبة وأن يكون غير مقصود، وأجيب بأن مدلول الأول غير مدلول الثاني إلا أن مفهوم الأول غير مفهوم الثاني، فإن مفهوم الأخ غير مفهوم زيد إلا أنهما يصدقان على ذات واحدة. تمت بغيه والله أعلم.

٢- لأن البدل إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل أو لا، فالأول بدل الكل، والثاني إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا يكون، فالأول بدل البعض، والثاني إما أن يكون بينهما نسبة كما ذكر أولا، فالأول بدل الاشتمال، والثاني بدل الغلط. تمت.

قيل: هذه القسمة غير حاصرة فيما ذكروه لأنها تخرج الأقسام لأنه إنما يكون بدل البعض من الكل أو الكل من البعض، وإليه ذهب بعضهم متمسكا بجواز قولهم نظرت إلى القمر فلكه وبقول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها   بسجستان طلحة الطلحاتِ

فطلحة بدل من أعظما وهو كل الأعظم. ولقائل أن يجيب عنه بأنه بدل اشتمال لكون الفلك مشتملا على القمر، ولأن طلحة مشتمل على الأعظم، وعلى تقدير حذف المضاف فحينئذ يكون بدل الكل من الكل، أي رحم الله أعظم طلحة الطلحات. تمت وكذا قول امرء القيس:

كأني غداة البين يوم تحملوا   لدى سمرات الحي ناقف حنظلِ

والشاهد في يوم تحملوا فإنه بدل من غداة البين بدل كل من بعض عند البعض، ونفاه الجمهور. والسمرات: جمع سمره وهي شجرة الصمغ، وناقف: بالنون وبعد الألف قاف ثم فاء وهو الذي يخرج حب الحنظل أراد به بكى في ذلك اليوم كناقف الحنظل حيث تدمع عيناه لحرارته. تمت شواهد. تمت.

٣- بدل الكل يشترط موافقته للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط، لا في التعريف والتنكير، وأما الإبدال الآخرة فلا يلزم موافقتها المبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما. تمت نجم الدين الرضي رضي الله عنه.

٤- قال الشارح الرضي رحمه الله تعالى: وأنا لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل، وما قالوه من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف

البعض، وبدل الاشتمال، وبدل[1] الغلط، فالأول مدلوله مدلول الأول) نحو: «جاءني زيد أخوك»، **(والثاني جزؤه)** نحو: «ضربت زيدا رأسه»،[2] **(والثالث بينه وبينه [3]ملابسة [4]بغيرهما [5])** أي بغير البعضية والكلية، نحو: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول، فالجواب أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط.

وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر أنهم لم يريدوا في أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا والحاصل أن مثل قولك: جاءني أخوك زيد إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به أي بالبدل مقصودا تبعا والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر. تمت جامي.

١- أي بدل مسبب غالبا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتمال البدل على المُبدل منه نحو: سلبت زيدا ثوبه، أو بالعكس نحو ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾. تمت.

٢- ولا بد في بدل البعض من اتصالٍ بضمير يعود إلى المبدل منه مذكور أو مقدر. تمت ومثله بدل الاشتمال كما يأتي في الفائدة التي سوف تذكر قريبا . تمت

٣- قوله: (والثالث بينه وبينه... إلخ) قال نجم الدين وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو: جاءني زيد غلامه أو حماره ولا شك في كون هذا من بدل الغلط. تمت.

قال فالأولى أن يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث يوجب النسبة إلى المبدل منه النسبة إلى البدل إجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدل منتظرة للبيان بذكر البدل. تمت غاية باختصار.

قال في المطول في تحقيق بدل الاشتمال ما معناه هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة ومنتظرة، نحو: أعجبني زيد إذا أعجبك علمه، فعلى هذا نحو: جاءني زيد غلامه أو أبوه أو حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام البعض، ولا يخفى أن الكلام الآخر في الشرح من هذا القبيل. تمت والله أعلم وأحكم.

٤- والملابسة قد تكون بين الظرف والمظروف، والصفة والموصوف، والمالك والمملوك، وقد يكون بغيرها. تمت.

٥- قوله ملابسة بغيرهما بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالا، نحو: أعجبني زيد علمه حيث نعلم ابتداء أنه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته

فِيهِ[1] ﴾ (البقرة: من الآية٢١٧)، ونحو قولك: «أعجبني زيد علمه، والدار حسنها، وقتل زيد غلامه». **(والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره)**، نحو: «مررت برجل حمار»، وتسميته إياه لكون الغلط سبب الإتيان به.[2] **(ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين)**، أي يكون كل واحد من أقسام البدل موافقا للأول في التعريف[3] والتنكير، أو مخالفا له، فتصير الأقسام ست عشرة صورة: فالأربعة الأول «زيد أخوك، زيد رأسه، زيد علمه، زيد الحمار». والثانية «رجل أخ لك، رجل بُذُله، رجل علم له، رجل حمار له». والثالثة [4]بأن تأخذ الأول من الأربعة الأول والثاني من الأربعة من الثانية والرابعة على العكس.[5] **(وإذا**

إجمالا، وكذا في سلب زيد ثوبه، بخلاف ضربت زيدا حماره أو غلامه لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط. تمت حامي والله أعلم.

١- قوله: (قتال فيه) بدل من الشهر الحرام بدل اشتمال لأن بين الشهر الحرام والقتال فيه ملابسة بغير الكلية والبعضية لأنه يقتل فيه فيكون معناه يسألونك عن القتال في الشهر الحرام لأن المبدل منه في حكم الطرح، ونبه بتعدد الأمثلة على أن التعلق أعم من تعلق الظرف بالمظروف والموصوف بالصفة المعنوية أو الصورية أو تعلق المملوك بالمالك. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (للإتيان) فيكون تسمية الشيء باسم سببه وفيه نظر لأن البدل ليس بغلط بل هو مضاف إلى الغلط الذي بدل الشيء الملفوظ بذكره فهو بدل من الأول والأول غلط فلا حاجة إلى التعسف، إلى أن يقال البدل الغلط يجعل الغلط وصفا له لا مضاف إليه. تمت قط ف. تمت.

٣- قوله: (في التعريف) هذا بخلاف الصفة والتوكيد لأنهما في حكم التبع، فإذا كان الأول نكرة أو معرفة كان ما هو كالتتمة كذلك، والبدل إن كان في حكم تكرير العامل فالأمر ظاهر ويصيران جملتين فلا يلزم التطابق وإن كان عامله عامل الأول، فلما كان مقصودا والأول كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو أصل وضعف ما هو فرع، فالبدل أصل لأنه المقصود والصفة فرع لأنها تتمة. تمت إيضاح والله أعلم.

٤- تقول في الثالثة أعجبني زيد أخ لك، زيد بدله، زيد علم له، زيد حمار له.وفي الرابعة أعجبني رجل أخوك، رجل رأسه، رجل علمه، رجل حماره. تمت والله أعلم.

٥- قوله: (على العكس) أن تأخذ الأول من الثانية والثاني من الأول. تمت فتقول رجل أخوك، رجل رأسه، رجل علمه، رجل حماره. تمت والله أعلم.

كان نكرة من معرفة فالنعت[1] **مثل)** قوله تعالى: (**﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾**(العلق: من الآية ١٥-١٦)) لكراهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون الصفة كالجابرة لذلك. **(ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين)**، أي يكون المضمر بدلا من المظهر وعلى العكس، فمثال المظهرين ما مر من أمثلة القسمة الأولى الست عشرة. وللمضمرين: «زيد ضربته إياه»[2]يد زيد قطعته إياها، جهل الزيدين كرهتهما إياه، حمار الزيدين كرهتهما إياه».

١- قال نجم الدين ليس على الإطلاق بل في بدل الكل لا في الاشتمال والبعض لأنهما لازمان للضمير ليعلم أنه بعضه أو ملابسه. تمت.

قال ما معناه: ويجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، كقوله تعالى ﴿بالواد المقدس طوى﴾. تمت منه.

٢- قال نجم الدين: النحاة يوردون في هذا المقام زيد ضربته إياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، وقد اتفقوا كلهم في مثل: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ أن أنت تأكيد، وكذا في مررت بك أنت وبه هو فكذلك هذا. تمت ومثل نجم الأئمة بمثل لقيتهم إياهم بعد تقدم الزيدون وإخوتك لئلا يعود الضميران إلى شيء واحد. تمت.

(*)وفيه بحث ولعل الأولى أن يقال أخوك زيد ضربته إياه. تمت.

(*)الأول في التمثيل في بدل الكل حيث كانا مضمرين إن زيدا أخاك ضربته إياه، وإن الزيدين إخوتك ضربتهما إياهما. تمت وفي المضمر من المظهر أخوك لقيت زيدا إياه بتقدير إن زيدا هو الأخ إذ لو رجع إياه إلى زيد كان تأكيد، وفي المظهر من المضمر أخوك ضربته زيدا. تمت.

اعلم أن البدل يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء وذلك إذا كان المعنى بمعنى الأول أو مقارنا له، كقولك: من يأتينا يمشي نكرمه فيمشي بدل من يأتينا، بخلاف من يأتينا يضحك فإنه حال معرب لما لم يكن في الإتيان معنى الضحك، وقوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب﴾ فيضاعف بدل من يلق وكقول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في دارنا   تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فأبدل تلمم من تأتنا، وإذا أبدل من اسم الاستفهام فلا بد من اقتران البدل بهمزة الاستفهام كقولك: من أصحابك أقريش أم تميم، وأي شيء مالك أدراهم أم دنانير، ومتى سفرك أغدا أم بعد غد وأي الرجل أكرمك أزيد أم عمرو، وعلى ما ركبت أفرس أم حمار، وكم مالك أعشرون أم ثلاثون. تمت.

والمضمر من المظهر[1] «ضربت زيدا إياه» في الكل، «قطعت زيدا إياها، كرهت الزيدين إياه»، بعد تقدم ذكر اليد والجهل فيهما، «كرهت الزيدين إياه» بعد تقدم ذكر الحمار في الغلط، والعكس [2]عكس هذه الأمثلة.[3] **(ولا يبدل[4] ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من**

قال نجم الأئمة اختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد إنه في حكم الطرح يعني بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال، وأيضاً بدل الكل إذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو: ضربت الذي مررت به أخيك، أو متلبسا بضمير كذلك نحو: الذي ضربت إياه زيدا كريم، وقد يتعين الأول في اللفظ دون الثاني قال الشاعر:

إن السيوف غدوها ورواحها　　　تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فلو كان في حكم الطرح لم يعتبر هو[لأنه قال تركت و لم يقل تركا] دون الثاني. تمت وكذلك قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ لا يصح أن يكون الأول في حكم الطرح. تمت.

فائدة لا بد في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير يرجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالأول وأنهما ليسا ببدل الغلط، ويجوز على قلة ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول وأنهما ليسا ببدل الغلط، كقوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود﴾ لاشتهار قصتهم، وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم: مطرنا السهل والجبل، أي مطر السهل على حذف مضاف أي سهلها وجبلها فهو نحو قول الشاعر

لجاني لحاف الضيف والبرد برده　　　وما يلهني عنه غزال مقنع

تمت نجم

١- الظاهر من المضمر تقول ضربته زيدا وزيدا قطعته يده زيدا كرهته جهله، زيدا كرهته الحمار. تمت.

٢- العكس بأخذ الأول من مسائل الظاهر وكذا باقيها فيقول بعد تقدم ذكر زيد تقول زيد ضربته زيدا، زيد قطعته يده الزيدان كرهتهما جهلهما، الزيدان كرهتهما حمارهما. تمت.

٣- قوله: (هذه الأمثلة) نحو ضربته زيدا، قطعته يده، كرهته جهله، كرهته الحمار. تمت والله أعلم.

٤- قوله: (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا) قال ابن عصفور أجازه الأخفش ومنعه سيبويه.

الغائب نحو: «ضربته[1] زيدا»، لئلا يلزم كون المقصود أقل دلالة من غيره مع كون مدلولهما واحدا، إذ المضمر المتكلم والمخاطب أخص من الظاهر، فلا يقال: «ضربتني أخاك، ولا ضربتك زيدا»، بخلاف البعض والاشتمال والغلط فإنه يجوز مطلقا[2] فيها، لفقدان المانع إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: «اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفي، وأعجبتني علمك، وأعجبتك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار»، ومن الاشتمال قوله:

دعيني[3] إن أمرك لن يطاعا   وما ألفيتني حلمي مضاعا

[عطف البيان]

عطف البيان: (**تابع غير صفة[4] يوضح متبوعه**) ليخرج بواقي التوابع، إذ غير الصفة منها ليس بموضح. (**مثل: *أقسم [5] بالله أبو حفص عمر* وفصله[6] من البدل لفظا في مثل:**

وقال ابن كيسان هو جائز بإجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم «اللهم صل عليه الرءوف الرحيم». تمت مغني.

١- كقول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتما   على جودة ما جاد بالماء حاتم

فحاتم بدل من الضمير في جوده وهو يرجع إلى المقدم ذكره. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (مطلقا) سواء كان المضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا. تمت ومنهم من منعه في المتكلم والمخاطب. تمت.

٣- قوله: (دعيني إن أمرك) ويروى ذريني إن حكمك. يقال دعه أي ذره وقد أميت ماضيه واسم فاعله، ويقال أيضاً دع أي اتركه. يقال ألفيت الشيء أي وجدته. الشاعر يخاطب امرأته وقال ذريني من لومك وعذلك على ما أفعله لأني لن أصغ. حملك: (أمرك) علي وما أنا سفيه الرأي مضاع الحلم. قوله إن حكمك جلمة مستأنفة، وما ألفيتني عطف على التعليل، مضاعا مفعول ثان لألفيت.

والاستشهاد: أن حلمي بدل الاشتمال من الضمير المفعول في ألفيتني. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٤- قوله: (غير صفة) أي أنه لايدل على معنى في متبوعه، وأقام قوله: غير صفة مقامه إيجازا لتخرج الصفة باعتبار الدلالة على معنى في متبوعه، وهذا توضح باعتبار الدلالة على الذات. تمت سعيدي. تمت.

أنا ابن التارك[3] البكري بشر)   عليه الطير ترقبه [4]وقوعا[5]

١- فعمر عطف بيان لقوله أبو حفص، وحفص: المراد به حفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والقصة أن أعرابيا أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد وأنا على ناقة عجفاء دبراء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحقل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول:

أقسم بالله أبو حفص عمر   ما مسها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي

فجعل يقول إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى إذ التقيا أخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع ما فوقها وإذا هي نقباء دبراء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه. تمت والله أعلم.

٢- وفصله من البدل أيضاً في نحو يا غلام زيد وزيدا لأنه لو جعل بدلا كان حكمه حكم المستقل، فيكون مبنيا على ما يرفع به، وإن كان عطف بيان جاز فيه الرفع والنصب على حسب ما ذكر في التارك. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (أنا ابن التارك: أي أنا ابن الذي ترك بشرا الذي من قبيلة بني بكر حيث ترقب الطير أن يقع عليه إذا مات. يعني جراحته قربت من الموت والطير فوقه تنتظر فعلى هذا وقوعا: مفعول له، وقيل منصوب على الحال.

والاستشهاد: أن بشرا عطف بيان من البكري المجرور بإضافة التارك إليه، ولو جعل بدلا لصار التارك بشر كالضارب زيد وهو ممتنع. تمت.

والمراد بقوله: أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان المعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرف باللام نحو: الضارب الرجل زيد، ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب أي كلما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا، فتناول أيضاً صورة النداء فإنك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ منصوبا على المحل إذا جعلته عطف بيان، ويا غلام زيدَ إذا جعلته بدلا والمعنى الأول أظهر والثاني أفاد. تمت جامي.

٤- قوله: (ترقبه) حال من الطير إن كان فاعلا لـــعليه، وإن كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه. تمت رضي فعليه الطير يأتي مفعولي التارك إن جعلناه بمعنى التصيير، وإلا فهو حال. تمت رضي أيضاً والله أعلم.

٥- قال في العجدواني وقوعا جمع واقع وهو حال من الطير أي: واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه، لأن الحيوان ما دام به رمق فإن الطير لا يقربه وخصوصا الإنسان. تمت وبعد البيت قوله:

علاه بضربة بعثت بليل   نوايحه وأرخصت البضوعا

فإنه لوجعل «بشر» بدلا من «البكري» لكان «التارك» داخلا عليه في التقدير، فلا يجوز إذ يصير كـ«الضارب زيد» فلا يجوز إلا عند من يجوزه، ولو جعل عطف بيان جاز لعدم كونه في حكم تكرير العامل،[1] وكذا قولك: «الضاربِ الرجلِ زيد» فزيد إذا أبدل من الرجل [2] لم يجز فيه إلا النصب لما مر، [3] ولو جعل عطف بيان جاز.

مع محل الرجل لأنه مخفوض بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله

١- والذي يدل على أن البدل في حكم تكرير العامل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى: ﴿للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾، وقوله تعالى: ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة﴾ وهذا بدل اشتمال. تمت مفصل. تمت.

٢- لو نصب زيد حملا على المحل وكذا بشرا لم يحصل الفرق المذكور بل جاز البدل وعطف البيان، بخلاف ما إذا جر فإنه يجوز عطف البيان لا البدل كما ذكره. تمت شريف والله أعلم.

٣- قوله: (لما مر) من أن يكون كالضارب زيد، ولم يجوزوه بل يكون منصوبا على المفعولية. تمت.

فائدة ذكرها في تعليقة الشيخ إسماعيل قال: إن عطف البيان يجوز أن يكون بدلا إلا في كونه معرفا باللام بعد منادى معرفة أو نكرة كقولك يا أخانا الحرث فالحارث عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا، لأنه يؤدي إلى مناداة الألف واللام لأن البدل في حكم المستقل، فإن لم يكن فيه التعريف جاز البدل فيه فيتضمن رفعه، وجاز عطف البيان فيجوز فيه الوجهان الرفع والنصب انتهى والله أعلم. قال نجم الدين واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدأ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالنسق تقول جاءني الرجال الصالحون كلهم الزيدون والزهاد. تمت.